

بِحَاشِيَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

مَكْرَمَاتُ الْأَنْصَارِيِّ

(١٢٤ - ٩٢٦ م / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

بِإِشْرَافِ الْإِمَامِ الْحَلَبِيِّ كُلِّمَةِ الْجَمْعِ الْجَوَامِعِ

تَقْدِيمُ

فَضِيلَةِ شَيْخِ الْأَوْثَانِ وَالْكَلِمَةِ

مُحَمَّدُ طَهْفُوحٌ مُعِيدُ الْخِدْمَةِ

تَوْفِيقُهُ وَتَعْلِيمُهُ وَدِرَاسَةُ

عَبْدُ الْحَفِيفِ بْنِ طَاهِرٍ هَلَالِ الْبَحْرَانِيِّ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ

تَلِيْشُون



حاشية شيخ الإسلام
زكريا الأنصاري

حاشية شيخ الإسلام

زكريا الأنصاري

(٨٧٤ - ٩٢٦ هـ / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع

تقديم

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

مصطفى سعيد النخ

تحقيق وتعليق ودراسة

عبد الحفيظ بن طاهر هلال الجزائري

الجزء الاول

دار النشر

ناشر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



مكة الرشد - ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب. ١٧٥٢٢ الرياض - ١١٤٩٤ - هاتف: ٥٥٩٢٥١ - فاكس: ٥٥٧٢٢٨١

E-mail: alrashed@alrashedryh.com

Website: www.ruehd.com

قوائم المكتبة داخل المجلدات

الرياض: فرع طريق الملك فهد - هاتف: ٢٠٥١٥٠ - فاكس: ٢٠٥٢٢٠١
 فرع مكة المكرمة - شارع الطائف - هاتف: ٥٥٨١٠١ - فاكس: ٥٥٨٢٥٠٦
 فرع المدينة المنورة - شارع أبي ترقي - هاتف: ٨٢٤٠٦٠ - فاكس: ٨٢٨٢٤٢٧
 فرع جدة - مقابل ميدان السفارة - هاتف: ١٧٧١٢٣١ - فاكس: ١٧٧١٢٣٥
 فرع القصيم بريدة - طريق الليثة - هاتف: ٢٢١٢٣١٤ - فاكس: ٢٢١٢٣٥٨
 فرع أبها - شارع الملك فيصل - هاتف: ٢٢١٧٢٠٧ - فاكس: ٢٢١٧٢٠٧
 فرع النمام - شارع الخزان - هاتف: ٨١٥٥٦٦ - فاكس: ٨١٨٤٧٢
 فرع حائل - هاتف: ٥٢٢٣٢٦١ - فاكس: ٥٢٢٣٢٦٦
 فرع الأحساء - هاتف: ٥٨١٢٠٢٨ - فاكس: ٥٨١٢٠١٥

مكاتبنا بالخارج

القاهرة - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤٦٠٥ - موبيل: ٠١-١٢٢٣٦٥٣
 بيروت - هاتف: ٠١/٨٥٨٥٠١ - موبيل: ٠٢/٥٥٤٥٢٠٢ - فاكس: ٠١/٨٥٨٥٠٢

أصل هذا الكتاب

ومسالتان علميتان قدمتا لنيل شهادة الماجستير

الأولى: دراسة وتحقيق من طرف الأستاذ عبد الحفيظ هلال .

من أول الكتاب إلى آخر مباحث الأمر والنهي . وقدم هذا البحث في جامعة الجبيل - طرابلس لبنان - وأجيز بتقدير «امتياز» (١٦ / ١١ / ١٤٢٣ هـ) . ثم أكمل الجزء المتبقي من مباحث الأقوال .

الثانية: دراسة وتحقيق من طرف الأستاذ مرتضى علي .

من أول مباحث السنة إلى آخر مباحث القياس . وقدم هذا البحث في كلية أصول الدين في مجمع أبي النور بدمشق، وهو فرع من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان . وأجيز بتقدير «امتياز» (٩ / ١٨ / ١٤٢٣ هـ) . ثم أكمل الجزء المتبقي من الكتاب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾

[سورة النساء: ٨٣]

الإهداء

أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ ثَوَابَ هَذَا الْعَمَلِ
فِي صَحَائِفٍ مِنْ جَعْلِهِمْ سَبِيًّا لِبُلُوغِهِ غَايَتَهُ كَهَدِيَّةٍ
مِنَّا إِلَيْهِمْ .

ونخص بالذكر :

الوالدين .

وشيوخنا الكرام - حفظهم الله ، ورحم من توفي منهم - الذين

أفادونا بعلمهم وسمتهم وأدبهم .

وإلى جميع المسلمين أينما كانوا .

فَاللَّهُمَّ آمِينَ

عبد الحفيظ - مرتضى



تقديم العلامة الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، سيد الأولين والآخرين ،
وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد : فإني لأعجب من أناس في عصرنا يتجرون على الدين ، فيأخذون الأحكام
الشرعية من القرآن والسنة من غير أن يعرفوا إلى الطرق التي بها يتوصلون إلى أخذ
الأحكام الشرعية من كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام .

ومن أبرز هذه الطرق دراسة علم أصول الفقه ، ذلك العلم الذي يُبرز لنا قواعد
حقيقة ، بها يستطيع المجتهد أن يتوصل إلى استنباط الأحكام الشرعية من هذين
الأصليين العظيمين .

وقد عُنيت الجامعات الإسلامية في الدول الإسلامية بدراسة هذا العلم ، ليتعرف
المسلمون إلى أن أرباب المذاهب الفقهية الإسلامية كيف توصلوا إلى معرفة الأحكام
الشرعية ، وما هو الطريق إلى معرفة الأحكام الشرعية للأمور الطارئة المتجددة .

ولقد ألف العلماء الأقدمون كتباً ضخماً وأسفاراً متنوعة في هذا العلم العظيم .

ومن عني بهذا العلم العظيم ، وألف فيه شيخ الإسلام الإمام زكريا الأنصاري ،
فقد ألف حاشية عظيمة على شرح المحلى لـ « جمع الجوامع » للإمام السبكي .

هذه المؤلفات التي عُني بها طلاب العلم الشرعي في مختلف العصور دراسة وتحقيقاً .

ولقد رغب الأخوان الكريمان : السيد عبد الحفيظ هلال الجزائري ، والأخ الداعستاني السيد مرتضى علي المحمدي أن يحققا هذه الحاشية ، ليخرجها إلى ميدان الطابعة عمققة ، منقحة ، معلقة عليها بها يفيد طلاب العلم .

وقد حصلنا بهذا التحقيق لهذه الحاشية درجة الماجستير في أصول الفقه ، فأسأل الله سبحانه أن يوفقها ، ويعمل على ידיهما نفع المسلمين من طلاب العلم وغيرهم ، والله الموفق .

الأستاذ الدكتور

مصطفى سعيد الحنّ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستعديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلّ له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين ... أما بعد :

فإن من أهم العلوم الموصلة إلى معرفة أحكام الله تعالى - في كتابه ، وسنة رسوله ﷺ علم أصول الفقه ، وهو العلم الذي توافق فيه العقل والسمع ، واصطحب فيه الرأي والشرع ، كما يقول الإمام الغزالي في مقدمة كتابه «المستصفى»^(١) .

وهو العلم الذي ينير الطريق للمجتهد ، لاستنباط الأحكام للنوازل والحوادث المتجددة ، ويعرف به الحلال والحرام ، لهذا كان الاهتمام به من واجبات دارسي العلوم الشرعية ، فهو المعين لهم على الوقوف على مدارك الأئمة ، ومستندائهم في الأحكام التي استنبطوها .

ولقد اعتنى العلماء - رحمهم الله - قديماً وحديثاً - بهذا العلم عناية كبيرة - وفي مقدمتهم الإمام الشافعي ، ثم المحققون من بعده كالإمام الباقلاني ، وإمام الحرمين ، والإمام الغزالي ... وغيرهم ، فدرسوا أصوله ، وحققوا مسائله ، وضئقوا فيه التصانيف ، وألفوا فيه التأليف ، ولقد نزع المصنفون في تصنيفاتهم أسلوب الغرض ، فمنهم من توسع في الكلام على المسائل ، فأطال في ذكر الآراء والمناقشات ، ومنهم من توسط ، ومنهم من اختصر .

أهمية موضوع البحث

بعد أن يسر الله لنا أن ننظر نظرة عامة - على قدر الإمكان ، رأينا أن هذا العلم قد أحكمت قواعده ، وضبطت مسائله ، وبلغ به البحث قمة عالية منذ نشأته ، ثم وجدنا معظم ما كتب في هذا الفن في عصرنا ينحصر في استخلاص بعض المسائل التي يبحث قديما ، مع جهل لا يكاد يتجاوز تغيير بعض الأمثلة ، وأسلوب الكتابة ، واستحداث شيء من العناوين القرعية ، وقد يفوت مع هذا شيء من الدقة في الحدود والتقيد ، الذي نجده عند علمائنا الأقدمين ، ومن ذا الذي يستطيع أن يضيف جديداً إلى ما كتبه الإمام الباقراني ، أو إمام الحرمين ، أو الغزالي ، أو الرازي ، أو الأمدني أو الشاطبي ... - رحمهم الله - ، مع ما في كتاباتهم من دقة وإحاطة ، لذلك كله صرفنا النظر عن التأليف في هذا الفن ، وانجهدنا إلى التحقيق والعناية بالتراث الإسلامي ، فاختارنا حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري - دراسة وتحقيقاً - موضوعاً لرسالة الماجستير .

وحرصاً منا على إخراج هذا الكتاب - الحاشية - الذي يُعد من أهم المراجع التي لا بد من دراستها ، وتحقيقها تحقيقاً علمياً أكاديمياً ، وهذه الاعتبارات تزيد الحاجة إلى إضافة التعليقات وعناوين فرعية له ، لحاجة الطلاب وأهل العلم له ، فتحملهم يعتمدون عليه في دراستهم لعلم أصول الفقه ، فالكتاب يجمع بين الإيجاز ، ووضوح المراد في الجملة .

لذلك كله يعتبر تحقيق هذا الكتاب ، وإجراء البحث حول صاحبه ، من أهم ما يقوم به الباحث في أصول الفقه ، لأمر وأسباب نوجزها فيما يلي .

ومن أشهر ما ألّف في هذا الفن العظيم ، كتاب له أهميته الخاصة ، إذ كان جامعاً لمزايا هامة ، تجمع بين طريقة المتكلمين والفقهاء ، ألا وهو كتاب «جمع الجوامع» للإمام ابن السبكي (٧٧١هـ) - رحمه الله - ، الذي ذكر مؤلفه أنه جمعه من أكثر من مائة مصنف ، ومع صغر حجمه ، فقد غرر علمه ، وعظم نفعه ، وظهرت بركته ، وتقبله أهل العلم ، واستحسنوه ، فدرسوه ، وشرحوه ، ونظموه ، وحفظوه ، ووضعوا عليه الحواشي المفيدة .

ومن أحسن الشروح على هذا الكتاب ، شرح الإمام المحلي (٨٦٤هـ) - رحمه الله - الذي اهتم به العلماء - في حياته وبعد مماته - اهتماماً بالغاً ، منقطع النظر ، ورغوا في تحصيله وقراءته ، فقرأه على مؤلفه من لا يُحصى من العلماء ، وعلماء العلم ، ولقد جعل عليه العلماء حواشي كثيرة ، فيما تجد عالماً بعده - رحمه الله - إلا وقد قرأه ، أو عمل عليه حاشية .

ولقد سُرَّ الله تعالى علينا بالعثور على إحدى الحواشي المهمة والقيمة التي وضعت على شرح الإمام المحلي ، وهذه الحاشية هي لأحد كبار تلامذة الإمام المحلي ، وهو الإمام المعز شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي - رحمه الله ، الذي كان أحد قادة الفكر بالشرق الإسلامي ، الذين بلغوا ذروة المجد العلمي والتبوغ الفكري في القرن التاسع الهجري ، وبداية القرن العاشر الهجري ، في جميع الاختصاصات ، فقد ساهم في إثراء وتعزيز الثروة العلمية العظيمة لأمتنا الإسلامية ، بما تركه من آثار علمية قيمة ، ناعمة جلييلة ، جمعت بين الرواية والدراية ، وبين المنقول والمقول ، فبرع في القرآن وعلومه ، والحديث وعلومه ، والفقه وأصوله ، والعربية وعلومها ، وعلم الكلام ومضايقه ، والمقليات وغوامضها ، والسلوك والتزكية . على أنه كان له اعتناء خاص بجمع الجوامع فاختصره ، ثم شرحه في كتاب هو «غاية الوصول في شرح لب الأصول» . وهذه حاشية على شرح المحلي متممة لهذا الاعتناء الخاص .

أسباب اختيار الموضوع

- ١- أنَّ حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلي على «جمع الجوامع» من أهم ما كتب في أصول الفقه .
- ٢- أنَّ المحتسبي اعتمد على مصادر أصلية في الأصول والفروع وغيرها أثناء التعليق .
- ٣- أنَّه أودع الكتاب زيادة ما قاله علماء الأصول ، وما قاله شراح «جمع الجوامع» - غير الإمام المحلي - ممن سبقوه كالزركشي وابن العراقي وغيرهما .
- ٤- أنَّ المحققي يُعَدُّ من كبار تلاميذ الإمام المحلي - صاحب الشرح - .
- ٥- أنَّ المحتسبي جمع بين معرفته بالأصول والفروع واللغة والكلام ، لذلك تجد الكتاب مليئاً بالفوائد الفقهية واللغوية والمنطقية .
- ٦- أنَّه اتَّبَعَ في التعليق طريقة سهلة ، بأسلوب عبارات وألفاظ سهلة وسلسة ، بعيدة عن التعقيدات اللفظية والمعنوية في الغالب .
- ٧- الاطمئنان بما نُقِلَ إلينا عن المتقدمين .
- ٨- المساهمة في إخراج كتاب من تراثنا الإسلامي الضخم ، يعتني بكيفية استنباط الأحكام من الأدلة ، بذلك أكون قد قَدِّمْتُ خدمة للكتاب ومؤلفه ، وللعلم وأهله .

كلمة حول الكتاب المخطوط

لقد بدَّلنا غاية الوسع والطاقة باحثين في فهارس المكتبات التي تيسرت لنا ، وفي الكتب التي تعنَّي هذا الشأن ، وسألنا كل من نعلم أنَّ له دراية بهذا العلم ، سواء داخل مكان إقامتنا أو خارجها ، فكلهم أجمع على أنَّ الكتاب لم يحقق ، ولم يطبع ، فاستعنا بالله تعالى على تحقيقه ودراسته . والله الموفق .

وفي الختام لا بأس أن نشير إلى بعض الصعوبات التي واجهتنا ، وأولها صعوبة التحقيق ، لما فيه من مسؤولية ، في ضبط النص ومقابلته وتصحيحه ، وقد يظن بعض الناس أنَّ تحقيق الكتاب المخطوط : لا يعود أن يكون عملاً شكلياً ، لا يخرج عن مقابلة النسخ ، دون مجهود ذهني يذكر من المحقق .

وهذا حكم من لم يمارس التحقيق ، ولم يذوق عناءه ومرارته ، والواقع أنَّ التحقيق عمل مضن ، وليس بالأمر الهين . . . إذ يتطلب صبراً ومثابرة ، ودقة ونظر ، في تقليب الكلمة على كافة احتمالاتها حتى يصل به الفكر إلى قرار يطمئن إليه ، فيثبت النص وهو مرتاح الضمير ، مطمئن القلب ، ومن جَرَّب مثل تجربتنا عرف مثل معرفتنا . ومن أُنْجِر الصعوبات التي واجهتنا كذلك ، هي تشكيل المتن والتنسيق والإخراج بهذا الشكل ، بحيث يكون ما جاء من تعليقات الشيخ زكريا في حاشيته موافقة للشرح والتمن في كل صفحة .

هذا ، وبالإضافة إلى صعوبات التحقيق ، فقد واجهتنا صعوبات في التعليق على الحاشية في بعض المواضع ، التي تحتاج إلى ذهن ثاقب ، وإمعان نظر ، مما أخذ من جهدنا ووقتنا ، ولو رجع القارئ - لهذا البحث - إلى ما أعلناه عليه من المصادر والمراجع ، وتبيننا لأقوال الشيخ زكريا ، وبينان مصدر كلامه وتحريراته ، لأدرك المشقة التي عانىها ، ويضاف إلى إشكالات البحث وصعوباته ، إنجازنا له في ظروف قاسية للغاية ، سواء فيما يتعلق منها بشخصنا ، وشؤوننا اليومية ، أو ما يتعلق

منها بمأساة المسلمين عموماً، وكيف تداعبت عليهم الأمم، والله المستعان، ولولا
توفيق الله عز وجل، ما وصلنا إلى ما وصلنا إليه، ونقول: قد بذلنا غاية وسعنا،
ومتتهن جهدنا، في سبيل إخراج النص بالصورة التي وضعها مؤلفه، أو قريباً منها،
متبعين قواعد التحقيق العلمي، مع التعليق إلى ما يحتاج إلى تعليق، ونرجو الله أن
نكون قد وفقنا في ذلك، كما نسأله تعالى أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وأن
يعلمنا ما ينفعنا، ويرزقنا العمل بما علمنا، إنه سبحانه نعم المولى ونعم النصير، وهو
حسبنا ونعم الوكيل.

المحققان

الباب الأول

القسم الدراسي

وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : التعريف بصاحب الأصل (ابن السبكي)

وكتابه (جمع الجوامع)

الفصل الثاني : التعريف بالشارح (المحلي) وكتابه (البدر

الطالع شرح جمع الجوامع)

الفصل الثالث : التعريف بصاحب الحاشية شيخ الإسلام

زكريا الأنصاري

الفصل الرابع : التعريف بحاشية شيخ الإسلام زكريا

الأنصاري

الفصل الخامس : وصف الكتاب، ومنهجنا في التحقيق.

الفصل الأول

التعريف بصاحب الأصل (ابن السبكي)

وكتابه جمع الجوامع

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعريف باسم السبكي .

المبحث الثاني : كتاب جمع الجوامع .

المبحث الثالث : اهتمام العلماء بكتاب جمع الجوامع .

المبحث الأول

التعريف بابن السبكي^(١)

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه:

هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن عيسى بن محمد بن يوسف بن موسى بن غمام السبكي، تاج الدين، أبو نصر.

(السبكي): نسبة إلى سُبَك (من أعمال المنوفية بمصر)^(٢).

المطلب الثاني: مولده:

ولد تاج الدين بالقاهرة سنة (٧٢٧هـ)، وهو أبدي رحمه معتمد المؤرخين بولادته كاس حجر، وأبو العماد الحسبي، والشوكاني، والبركاني، وكحلان، وهي السنة التي توافق ١٣٢٧ بالميلادي^(٣).

المطلب الثالث: نشأته ومراحل تعلمه:

نشأ تاج الدين في بيت علم وفصل وديانة، فقد كان أبوه تقي الدين علي ابن عبد الكافي فقيهاً، أصولياً، إماماً، عالماً، زاهداً، فاضلاً، شجع الشافعية في عصره تلقى العلم منذ صغره، فحفظ القرآن الكريم، وعصم المتن، بتوجيه من والده، كما أخذ عنه كثير من العلوم التي أتقنها، ثم أقبل على علماء عصره، فأخذ عنهم ما عدهم من علوم

و حين تولى والده منصب قاضي قضاة الشام رحل معه إلى دمشق، وأتم دراسته على كبار المشايخ، ومن سمعه منهم بدمشق المحدثون ريباً يستلهمون، وقرأ

(١) انظر ترجمته في: «البدنة والنهاية» (١٤/٢٥٠-٢٥٢)، «دليل النور لاسم العراقي» (٣٠٣/٢)، «الذوق لكاتبه» (٣٩/٣)، «الحجرات الزاهرة» (١١/٨٦)، «حسن المحاضرة» (١/٣٧٨)، «شذرات الذهب» (٨/٣٧٨)، «بنيان الطالب» (١/٤٤١)، «تاريخ الألبان الغربي» (٢/١٠٨)، «الأعلام» (٤/١٨٤)، «معجم المؤرخين» (٢/٣٤٣).

(٢) انظر «تاريخ وتطور مصر الإسلامية» (مجموعه أسانيد)، (ص ٩٤٧).

(٣) انظر «الأعلام» للزركلي (٤/١٨٤)، «معجم المؤرخين» (٢/٣٤٣).

على الحافظ المري، ولأول العلامة الحافظ الذهبي، وتخرج بالعقبة تقي الدين بن
وافع، وأخذ عن الشيخ أثير الدين أبي حيان^(١)

- ولم يكتب صاحب الدين متقي المعروفة عن هؤلاء الأعلام، وإنما اتجه إلى لتحصيل
سمعه، وأصل عن العلم همه غاية، وبمس متعظمة، فأمن في كتب الحديث،
وكتب الأجر والطبق، مع ملامه الاشتغال بالفقه والأصول والعربية، حتى
مهر وهو شاب^٢. فكانت حياة من لسكي - عن قصرها - ملائى بالإنتاج
العمى، لذي جعله من الأئمة الكبار، فكان رحمه الله تعالى عالماً بعلم الكلام
ودقائقه، وقضايا العقيدة، وله دراية بعلم الحوادث التاريخية ويسر الرجال،
وعلوم اللغة من نحو، وصرف، وبلاغة، وشعر، وعروض، وغريب اللغة
والأدب، غير أنه أكثر ما برز في الفقه وأصوله، وعلم الحديث دراية ورواية.

المطلب الرابع: شيوخه :

تتلمذ الإمام تاج الدين السبكي على كثير من علماء عصره منهم :

١- والده : العلامة علي بن عبد الكافي السبكي^(٣) :

هو العلامة تقي الدين علي بن عبد الكافي بن عبي السبكي، الأنصاري الحرزي، شيخ
الإسلام في عصره، وأحد الحفاظ وبلغت من والد المصنف من صفاته شرح للمهاج، تكملة
للمجموع للنووي، الدر النظيم في تفسير القرآن وغيرها توفي سنة ٧٥٦ هـ.

٢- المحدث زينب بنت الكمال^(٤) :

زينب بنت أحمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد المقدسية مسعدة انشام، كانت
دينة، حرة، فاضلة، روت الكثير، وها إشارات كثيرة، فتراجم عليها، الطلمة، كانت
لطيفه الأحلاق، كريمة نفس، وم متروح فقد توفيت سنة ٧٤١ هـ.

٣- الحافظ الجوزي^(١) :

يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد ملث من أبي لزهري انصاعى الكلى
الدمشقي البزي جمال الدين أبو لحاج، المحدث، الحافظ، والمدقق المحقق،
والمشارك في الفقه وأصوله، واللغة. يعد من كبار المحدثين في رسمه نوني يمدق
سنة ٧٤٢ هـ. من مصنفاته : تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، وتهذيب لكان في
معرفة أساء الرجال وغيرهما.

٤- العلامة أثير الدين أبو حيان^(٢) :

هو العلامة أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان
الأندلسي لغزطي، كان واسع الاطلاع، عربر العمم من مصنفاته شرح
التسهيل، والأوتشاف وغيرها، توفي سنة ٧٤٥ هـ.

٥- العقبة شمس الدين بن العقب^(٣) :

محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن حمدان بن العقب أحد
العقة عن الإمام النووي، وخدمه ستر، وسمع الحديث على علماء عصره توفي سنة
٧٤٥ هـ. من مصنفه عمده لسالك وعدة انماك، مقدمة في التفسير

٦- الحافظ الذهبي^(٤) :

هو العلامة الحافظ أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قيار
التركاني الذهبي، ولد سنة ٦٧٣ هـ، اعتنى بحفظ الأحاديث والرجال والبصر في
الأسانيد، قصار أعجوبة عصره، حتى لقب بمؤرخ الإسلام، له تصانيف كثيرة
مشهورة منها : تاريخ الإسلام، سير أعلام السلاء، ميراب لأعتدال وغيرها كثير،
توفي سنة ٧٤٨ هـ.

(١) انظر برحمته في : «مدى الخط» (٤٩٨)، «مكتب الشافعية الكبرى» (١٠/٣٩٥)، «الدر
الكاش» (٤٥٧، ٤٦).

(٢) انظر برحمته في : «تراوي بالوفاء» (٢٦٨/٥)، «شذرات الذهب» (١٤٦/٦).

(٣) انظر برحمته في : «مكتب الشافعية الكبرى» (٩/٣٠٧)، «الدر الكاش» (٩/٢).

(٤) انظر برحمته في : «مكتب الشافعية الكبرى» (١٠/٣٩٥)، «شذرات الذهب» (٢٦٣/٨).

(١) انظر «المجموع لزهري» (١١/٨٦).

(٢) انظر «الدر الكاش» (٣/٤٠).

(٣) انظر برحمته في : «مكتب الشافعية الكبرى» (١٠/٣٩٥)، «الدر الكاش» (٣/١٣٤).

(٤) انظر برحمته في : «الدر الكاش» (٢/٢٠٩)، «شذرات الذهب» (٨/٢٦٦).

٧- الأندلسي^(١):

أحمد بن سعد بن عبد الملك العسكري، الأندلسي، النحوي. كان مدرّس العربى دمشق، فتخرج به جماعة، توفي سنة ٧٥٠هـ من مصنفاته: شرح التسهيل لاس مالك.

المطلب الخامس: قلاية:

تتلمذ على الإمام تاج الدين السبكي خلق كثير منهم:

١- برهان الدين إبراهيم بن شرف الدين عبد الله بن محمد بن عسكر^(٢).

انتوفى سنة (٧٨١هـ).

٢- مفتاح الزيني^(٣):

مولف زين الدين عبد الكافي، والد تقي الدين السبكي، توفي سنة (٧٨٤هـ).

٣- ابن سئل^(٤):

الحافظ شمس الدين أبو العباس محمد بن موسى بن سئل. كان شديد للالزمة لابن السبكي، وفارغ تصديقه، وبات عنه في مشيخه دار حديث الأثرية. توفي سنة ٧٩٢هـ.

٤- عبد المؤمن المارداني^(٥):

عبد المؤمن بن أحمد بن عثمان المارداني الدمشقي. استتاب تاج الدين في إمامه جامع الأموى والخطبة فيه، كان دينا حريز. توفي سنة ٧٩٢هـ.

٥- عمران الخنولي^(٦):

عمران بن إدريس بن معمر، أبو موسى الكاكي الخنولي. ثم الدمشقي

الشافعي، عني بالقراءات، ولزم تاج الدين، فقرأ عليه بعضه وغيره من العلوم الشرعية. توفي ٨٠٣هـ.

٦- شرف الدين البغدادي^(١):

عبد المتعم بن صليان بن داود البغدادي المصري الحنلي، ولد ببغداد، وقدم القاهرة وهو كبير، فصحب تاج الدين وأخاه بهاء الدين، وأخذ عنهما بعض علوم الشرع، انتهت إليه رئاسته الجديدة. توفي سنة ٨٠٧هـ.

المطلب السادس: وظائفه العلمية وأعماله:

تولى الإمام تاج الدين من السبكي منصب عديدة، من التدريس والقضاء، وغير ذلك:

١- التدريس:

تولى الإمام ابن السبكي التدريس في العزيزية^(٢)، والعادية الكبرى^(٣)، ومشيخة دار الحديث الأشرفية^(٤)، كما تولى التدريس بمسجد الشافعي بمصر، والشيخونية والمعاد بالجامع الطولوني^(٥).

٢- القضاء:

تولى لإمام ابن السبكي قضاء الشام في ربيع الأول سنة (٧٥٦هـ)، وقد ظل لإمام يشغل هذا المنصب إلى أن وافته أجله، وكان ذلك عن أربع مراحل، فقد عر منه لطفة ثم أعيد، ثم عزل بأخيه بهاء الدين، وتوجه إلى مصر على وظائف أخيه، ثم عاد تاج الدين إلى القضاء بدمشق، واستمر فيه إلى أن وافته الأخر رحمه الله تعالى^(٦).

(١) نظر - عنه في «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٢) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٣) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٤) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٥) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٦) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(١) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٢) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٣) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٤) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٥) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٦) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

تولى الإمام ابن السبكي الخطابة في الجامع الأموي بدمشق .

وهكذا ظل تاج الدين يسقل بين وظائف الدولة حينئذ ، حتى طارت شهرته في كل الأقطار الإسلامية ، وأصبح عمدة لئاس في الفتيا ، وكان أهل مصر يرسلونه ويستفتونه في كثير مما يعرض لهم من أمور دينية أو دنيوية^(١) .

المطلب السابع : وفاته :

توفي تاج الدين ابن سبكي شهيداً بالطاعون ، في ليلة الثلاثاء يوم سابع ذي الحجة من عام (٧٧١هـ) ، وهي السنة التي موافق ١٣٧٠ ميلادي^(٢) . وقد بلغ من العمر أربعمائة وأربعين عاماً ، ودنس ثيابه لسبكيه ، سمع حبل قاسيون بدمشق^(٣) .

فكانت حياته رحمه الله تعلق مع قصره مباركة ، حافلة بحلائل الأعمال ، من قصباء ، وبألف ، وتدرس ، وفقده رحمه الله تعالى رحمه واسعة ، وأسكنه فسيح جناته .

المطلب الثامن : مصنفاته :

صنف الإمام تاج الدين السبكي مصنفات كثيرة ، تدل على سعة اطلاعه ، وغرارة علمه ، ورسوخ قلمه ، ومن بينها^(٤) :

١- الإلهاج في شرح مهناح ابيصاوي ، في أصول الفقه^(٥) : اشترك فيه مع والده ، وقد وصل فيه والده - تقي الدين - إلى مقدمة لواجب ، ثم أتمه تاج الدين

(١) انظر : «الدرر الكامنة» (٤١/٣) ، «اشهرات الذهب» (٣٧٩/٨) . «الدرر الطالع» (٤١٠/١) .

(٢) انظر : «الأعلام» (١٨٤/٤) ، «معجم المؤلفين» (٣٤٣/٢) .

(٣) «الدرر الكامنة» (٤١/٣) ، «اشهرات الذهب» (٣٨٠/٨) ، «الدرر الطالع» (٤١١/١) .

(٤) وهي مرتبة عن حروف المعجم .

(٥) صبع الكتاب عدة عدت ، منها طبعة الكتاب الأثرية بتحقيق الأستاذ الدكتور : شبان محمد إسماعيل سنة (١٩٨١ - ١٩٨٢) .

٢- الإشارات إلى أماكن الزيارات^(١) .

٣- الأشباه والنظائر في الفروع الفقهية^(٢) .

٤- الألقاظ^(٣) .

٥- أوضح المسالك في المناسك^(٤) .

٦- ترويض التوسيع ، وترجيح التصحيح في الفقه^(٥) .

٧- تشييد الأذهان على قدر الإمكان في الرد على البيضاوي^(٦) .

٨- ترويض التصحيح في الفقه^(٧) .

٩- جزء في الطاعون^(٨) .

١٠- جمع الحوامع في أصول الفقه - وسيأتي الكلام عنه في المبحث الثاني

١١- رفع الحجب عن محضر ابن الحجب في أصول لفقه^(٩)

(١) مخطوط ذكره الزركلي في «الأعلام» (١٨٤/٤) ، ويوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم الأول (٨٣٠٦) والثانية (٤٦٢٤) .

(٢) حقق هذا الكتاب كرساه عليه بكنية الشريعة والقانون - بمصر - ، وقد صغ أيضا سبعين عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، بإدارة الكتب العلمية - بيروت - سنة ١٩٩١ م

(٣) ذكره الينلادي في «هذابة المارفين» (٦٣٩/١) .

(٤) انظر مقدمة الأشياء والنظائر لتاج الدين السبكي .

(٥) مخطوط ذكره حاضي حليته في «كشف القصور» (١ - ٣٩٩) ، المندائي في «مقدمة المارفين» (٦٣٩/١)

ويوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٥٦٨٢)

(٦) ذكره حاضي حليته في «كشف القصور» (١ - ٢٠٨)

(٧) مخطوط ذكره حاضي حليته في «كشف القصور» (١ - ٥٠٧) وتوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٢٣١٦) ، وفي مكتبة الأوقاف بدمشق برقم (٣٧٦٤)

(٨) ذكره حاضي حليته في «كشف القصور» (١ - ١٠٨)

(٩) حقق كرساله عليه بكنية الشريعة والقانون بمصر ، وطبع في مكتبة دار الكتب ببيروت بحقيق علي محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، ط ١ سنة ١٤٢٩ هـ ، ١٩٩٩ م

١٣- السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور الماتريدي^(١)

١٣- طبقات الشافعية الصغرى^(٢).

١٤- طبقات الشافعية الوسطى^(٣)

١٥- طبقات الشافعية الكبرى^(٤).

١٦- قاعدة في الإخراج والتعديل^(٥).

١٧- معبد النعم وميد النعم^(٦).

١٨- منع الموانع عن جمع الجوامع^(٧).

- وغير ذلك مما هو محفوظ أو مطوع، نفع الله بها أهل العلم، وجرى مؤلفها خير الجزاء. والله أعلم.

المبحث الثاني

كتاب جمع الجوامع

المطلب الأول: التعريف به:

إنَّ كتاب «جمع الجوامع» من الكتب التي جعل الله عز وجل لها انفراداً، فإنَّه من صغر حجمه، فهو فريد في بابيه، قيمة بين كتب الأصول، وضعه مصنفه في الأصلين: أصول الفقه، وأصول الدين.

أودع فيه الإمام تاج الدين السبكي رتبة ما في شرحه على مختصر ابن الحاجب، ومنهاج البيضاوي، مع زيادات كثيرة من كتب الأصول وغيره، أريد من مائة مصنف، حيث قال في مقدمة كتاب جمع الجوامع: «أورد من رهاء مائة مصنف»

قال تاج الدين في الطبقات الكبرى: «كتاب «جمع الجوامع» محصر جمعه في الأصلين، جمع فأوعى، نفع الله به، وعانت ضماً أن في كل مسألة فيه ريدت لا يوجد مجموع في غيره، مع التلخيص في الاختصار»^(١)

وقال رحمه الله كذلك في كتبه منع الموانع:

وأعلم أني لم أقصر في هذا الكتاب عن الموجود في كتب الأصول، بل صممت إليه شيب كثيرًا من كتب المتكلمين، ومحدثين، ولغته، وشيئًا غائرًا للحدِّ، مما سمح به الفكر، واستخرجه النظر، ووضعته لفهم موضعه، بما أمسى إليه^(٢)

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٢: ٢٦١)

(٢) انظر: «معجم الجوامع» (ص ٣٦٩)

(١) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ٦١٩)، و«هدية المارفين» (١/ ٦٣٩)

(٢) مخطوط ذكره ابن حجر في «الدور الكامنة» (٣/ ٤٠)، وتوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٣٥٥٤/ث ٢)

(٣) ذكره ابن حجر في «الدور الكامنة» (٣/ ٤٠)، ويوجد به نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (١٥٠٣٨)

(٤) طبع بنطاقه في دار مصر سنة ١٩٩٢م في دار وحدة الكتب، بحرسه سنة ١٩٩٥م بتحقيق الأستاذ الدكتور محمود محمد الطنطاوي، والأستاذ الدكتور: هيد الفناح محمد الحار

(٥) طبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غنبة - رحمه الله تملك - بمكتبة المطبوعات الإسلامية سنة ١٩٩٥م.

(٦) طبع عدة طبقات، منها بتحقيق الدكتور عبد الستار أبو غنبة في دار الأضواء سنة ١٩٩٣م

(٧) حقق كرساله الدكتور أبو جعفر محمد بن نعيم - مكتبة حكومية - سنة ١٩٩٠م بتحقيق الدكتور سعد بن علي محمد الخبيري، وطبع بمرو في دار نشر: «الإسلامية» سنة ١٩٩٩م بتحقيق الدكتور ناسق ذكره

وقد حوى كتاب «جمع الجوامع» مسائل أصول الفقه في أسلوب سهل واضح، مع إحصاء أرحح الأقوال في كل مسألة، وانتهاء أرحح لأدبه، مع الإشارة إلى غيرها، في أسلوب سهل يتبع، حسن السبك، رصين البعارة، وافي بالعرض المقصود لمن يحفظه^(١)

المطلب الثاني: ما اشتمل عليه كتاب جمع الجوامع:

اشتمل كتاب جمع الجوامع على مقدمة، وسبعة كتب، وتناول المصنف في مقدمات لكتاب -بعد ذكره تعريف الأصول والافتقار-، الحكم الشرعي وأقسامه، والمسائل المتعلقة بكل ركن من أركانه: «الحاكم، والمحكوم عليه، والمحكوم به» وفي الكتب، لأور الذي عقده لمصنف للكلام عن نعران الكريم، ومباحث الأقوال، تناول موضوع الفراءات السبع، ولم يتعرض أحدًا من الأصوليين حل المصنف إلى ذلك الموضوع في كتب أصول سوى ابن الحاجب في المختصر^(٢)

وقد اشتمل الكتاب الأول على مباحث لأفراط، والمضيق والمفهوم، والعلم والخاص، والمجمل والمبين، والناسخ والمنسوخ.

أما الكتاب الثاني فمعمود لنشأة السوية المشرفة، وقد ساول فيه الكلام على الأخبار، والصحابي، هذا بعد تعريفه السنة وتقسيمها.

والكتاب الثالث: في الإجماع، والكتاب الرابع في القياس.

وبعد أن ذكر مصنف الأدلة الشرعية المتفق عليها، ذكر الكتاب الخامس الذي هو لاستدلال الأدلة، التي هي ليست بنص ولا إجماع ولا قياس، كاستنقاه، ولا استحسان، وقول الصحابي، والاستحسان، وغير ذلك من الأدلة المختلف فيها.

ولما ذكر الأدلة في الكتب خمسة، سبب ذلك أن يذكر في الكتاب أساسات التعاديل والترجيح بين أدلة عند تعارضها، وذكر الأمور التي بها يحصل الترجيح عند التعارض.

(١) اعلم مقدمه لمجيب كتاب «كشف المسألة» (٣٧/٦) للاستاذين عبد الله ربح، وسيد عبد العزيز

(٢) انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح بعضه (٢١، ٢)

وبعد ذكره للأدلة وكيفية الترجيح بينها، تعرض لمصنف محتجده، فإنه هو الذي يعرف، الأدلة ويستنبط منها، وعند التعارض برجح بعضها عن بعض، فذكر الاجتهاد وشروط المجتهد، وبعض مسائل شغلته بذلك وتتميًا لفائدته، حتم بكتاب بالكلام على المقعد في الفروع والأصول. ثم تعرض لمسائل لعقيدته من الإسرائيليات، والأسماء والصفات، ورؤيه الباري عز وجل، ونقصه والعدل، وسوء سيد محمد ﷺ وأه خاتم النبيين المؤيد بالمعجزات والبراهين، والإيمان باليوم الآخر وغيرها.

- وبعد ذلك ختمت نواح اديس السبكي كتبه جمع الجوامع - بحاشية تصوفية تغرد بها - وبها ينتهي الكتاب.

المطلب الثالث: مزايا كتاب (جمع الجوامع)^(١):

إن من أهم المزايا التي تميز بها كتاب جمع الجوامع

١- الاختصار الدقيق مع إلمامه لأشئنا مسائل هذا العلم.

٢- دقة العبارة مع جودة التصنيف.

٣- حلول الكتاب من الخلاف والجلد المنطقي، الذي انتهجه لتقدم من علماء الأصول كالرازي والأمدى وابن الحاجب وغيرهم

٤- أنه يعرف بالمصطلحات الأصولية ويعتني بها دون إطالة.

٥- إذا كان الخلاف لفظيًا بيته

٦- سببه على راء أصيلة بدقية، كمسألة لأصوب وعلم لأصول

(١) نرى هذا البحث في مقدمته مع توجيه «لأن السبكي مع مقدمه التحمين» (ص ٨٤) الأستاذ

والعبد «لأن السبكي (٧/٢٧)، «صباح شافعه بكر» لأن سبكي (٢/٢٦)، ومقدمه

جميع كتاب شمس الصانع شرح مع خد مع ١٣ / ١٠، مقدمه تحقيق كتاب «نصاء

بلاغ شرح جمع الجوامع» الأستاذ الدكتور عبد الكريم السبكي (٢٧)

٧ - أنه جمع أعذب مسائل الأصول التي ذكرت متناثرة في شأبا الكتب، كما أشار
المصنف في بداية «جمع الجوامع»: «أنه وارد من هذه مائة مصنف».

٨ - بالإضافة إلى المسائل الأصولية فقد ضمن كتابه مسائل في أصول الدين، وحاشية
في التصوف.

٩ - أنه يذكر الأقوال في بعض المسائل، ويسمي القائلين بها - قليلاً -.

١٠ - حرص مصنفه على أن يقر من الكتب الأصولية لأصبيه، فلا يبس قولاً
لشخص إلا إذا نقله من كتابه، أو من كتاب أحد تلاميذه.



المبحث الثالث

اهتمام العلماء بكتاب جمع الجوامع

أقبل العلماء على كتاب «جمع الجوامع» إقبالاً منقطع النظير، مدرسه ودرسه،
وشرحوه وشرحوا متواتر، فهم من شرحه شرحاً مطولاً، ومنهم من شرحه شرحاً
موجزاً، ومنهم من وضع عليه الحواشي وانتمت، كما أن منهم من قام باختصاره
بعضاً أو بجزء، وروى شرحه كذلك المختصر، كما فعل الإمام اسبوطي وشيخ
الإسلام زكريا الأنصاري.

المطلب الأول: شروحه:

ومن أهم شروحه^(١).

١ - شرح محمد بن عبدالله الرزكشي (ت ٧٩٤ هـ) أساه «تشفيع السامع بجمع
الجامع»^(٢)

٢ - محمد بن أبي بكر بن جماعة (ت ٨١٩ هـ) وضع نكاحاً عليه أساه: «الكتك على
جمع الجوامع»^(٣) وشرحه بكتاب أساه: «الحجج للامع شرح جمع الجوامع»^(٤)

٣ - أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن لعرفي، (ت ٨٢٦ هـ) شرحه بكتاب
أساه: «البحث الهامع بشرح جمع الجوامع»^(٥)

(١) وهي مرتبة بحسب مراتب مؤلفيها

(٢) طبع الكتاب حديثاً، وقد حققه فضيلة الدكتور مرسى فقيهي ليل درجته الدكتوراه من كلية الشريعة
بالمدينة - وضعه دنا الكتب العلمية، الطبعة ١، سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

(٣) مطبع «كشف مطبوع»، ١٠٥٩٦

(٤) توجد به نسخة خطية بمكتبة الحرم لمطب بدم (١٢٤٤)

(٥) الكتاب مطبوع، وأقدم نسل درجته الدكتوراه من الأزهر وطبع في مصر دار المكية مع دار هرقة، بدم
سنة ١٢٧٠ هـ ٢٠٠٠ م

٤ - أحمد بن علي بن حجر لعسلاي (ت ٨٥٢هـ) شرحه بكتاب أسماه «النكت على جمع الجوامع»^(١).

٥ - محمد بن أحمد المحي (ت ٨٦٤هـ) شرحه بكتاب أسماه «الدر الطالع شرح جمع الجوامع» وهو المشهور ب«شرح المحل على جمع الجوامع»^(٢).

٦ - إبراهيم بن عمر بن قاضي التوقي سنة (٨٨٥هـ) شرح جمع الجوامع، اشتهر باسم «شرح برهان الدين»^(٣).

٧ - أحمد بن إسماعيل لكرابي (ت ٨٩٣هـ) شرحه بكتاب أسماه «الدر الجوامع شرح جمع الجوامع»^(٤).

٨ - أحمد بن عبد الرحمن بن موسى القروي المالكي الشهير بحلولو (ت ٨٩٨هـ) شرحه بكتابين الكتاب الأول أسماه: «الدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع»^(٥)، والثاني اثنى أسماه «الضياء اللامع في شرح جمع الجوامع»^(٦).

٩ - إبراهيم بن محمد الصقلي برهان الدين توفي بعد (٩٠٠هـ) شرحه بكتاب أسماه «شرح جمع الجوامع»^(٧).

(١) انظر: «نظم المعاني» للسيوطي (ص ٤٩).

(٢) الكتاب مطبوع وتنازل من طبعاته: طبعه مصطفى البالي المحي مع حاشية البالي ط ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م

(٣) انظر: «كشف الظنون» (١/٥٩٦).

(٤) له نسخة حفية بالملكية الليبانية باستيفيل برقم (٤١٤) وحفقه الدكتور سعيد بن غالب المجدي لمن درجة الدكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية في السعودية.

(٥) له نسخة نفعية وحيدة مكتبة الحسن الثاني بالرباط برقم (٥٣٤٧).

(٦) الكتاب مطبوع، بتحقيق الدكتور عبد الكريم النملة - وصدر منه جزءان حتى الآن - مكتبة الرشيد الرياض ط ٢٠٠٠م.

(٧) انظر: «كشف الظنون» (١/٥٩٥).

١٠ - عبد الرحمن بن أبي بكر لسوطي (٩١١هـ) ألف كتابا حول جمع الجوامع أسماه «النكت اللوامع على المختصر والمنهاج وجمع الجوامع»^(١).

١١ - عبد الر بن محمد بن الشحنة الحلبي خفي - المتوفى سنة (٩٢١هـ) شرحه بكتاب أسماه «شرح جمع الجوامع»^(٢).

١٢ - أحمد بن عبد الله العربي الشافعي المتوفى سنة (٩٢٢هـ) شرحه بكتاب أسماه «شرح جمع الجوامع»^(٣).

١٣ - محمد بن حبيب المطيعي شرحه بكتاب أسماه: «الدر الساطع على جمع الجوامع»^(٤).

المطلب الثاني: مختصراته ومنظوماته:

ومن مختصراته ومنظوماته:

١ - اختصره شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وأسماه «لب الأصول» ثم شرحه وسماه «غاية الوصول شرح لب الأصول»^(٥).

٢ - اختصره محمد بن عمر هبة الله النصيبي الحلبي الشافعي (ت ٩١٦هـ) في كتاب وأسماه «مختصر جمع الجوامع»^(٦).

٣ - اختصره محمود أفندي عمر الباجوري، لخصه واختصره بكتاب أسماه «المقصود في أصول الشريعة»^(٧).

(١) انظر: «كشف الظنون» ١/١٩٧٧.

(٢) انظر: «كشف الظنون» (١/٥٩٦).

(٣) انظر: «كشف الظنون» ١/٥٩٦.

(٤) طبع الكتاب نسخة حسن بن محمد عام (١٣٢٢هـ).

(٥) طبع المختصر مع شرحه عام (١٣٦٠هـ) مطبعة البالي المحي بمصر.

(٦) ذكره ابن العمادي «شذرات الذهب» (١٠/١٠٩).

(٧) طبع بمصر عام (١٣١٢هـ).

الفصل الثاني

التعريف بالشارح (المحلي)

وكتابه (البدر الطالع شرح جمع الجوامع)

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بالشارح (جلال الدين المحلي)

المبحث الثاني : كتاب البدر الطالع شرح جمع الجوامع

٤- نظم جمع الجوامع : لنسحق شهاب الدين أحمد بن محمد الطوحي الشافعي المتوفى سنة (٨٩٣هـ)^(١).

٥- اندر اللامع في نظم جمع الجوامع : تأليف العلامة سعد علي الأشموي توفى في حدود (٩٠٥هـ)^(٢).

٦- نظم جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) وأسماه : الكوكب الساطع . وقد قام بشرحه أيضاً^(٣).

٧- نظم عدالله بن أحمد ماكثير لحصري لشافعي (ت ٩٢٥هـ) وأسماه «الدرر اللوامع في نظم جمع الجوامع»^(٤).

٨- نظم رحي الدين محمد بن محمد العربي الشافعي المتوفى سنة (٩٣٥هـ) . وقد قام بشرحه ولده بدر الدين محمد العربي ثم الدمشقي المتوفى سنة (٩٨٤هـ)^(٥).

٩- خواهر اللوامع في نظم جمع الجوامع لعبد الحفص سلطان العرب الأعصم^(٦) سابقا

- وهذا الاهتمام من قبل هؤلاء العلماء - شرحاً ، واختصاراً ، ونظماً - بكتاب جمع الجوامع ، يدل دلالة واضحة عن قيمته لعلامة ، وأن فيه كورا م توجد في غيره ، لذلك أمضوا الوقت ، وبذلوا الجهد ، في توضيحه وبيانه .



(١) «مصر» «كشف الظنون» (١/ ٥٩٦)

(٢) ذكره سجنري في «الغنيوة اللامع» (٥/ ٦) .

(٣) حقن الكتاب كرسائل عيسى في كتبه الشريعة والقانون بالقاهرة ويوجد له عدة نسخ بالتأليف منها : مدار مكتب مصر برقم (٢٣٠٧٥)

(٤) ذكره ابن عتيق في «شذرات الذهب» (١٠/ ١٨٨)

(٥) «مصر» «كشف الظنون» (١/ ٥٩٦)

(٦) طبع بكتاب مغان سنة ١٣٣٧هـ

المبحث الأول

التعريف بالشارح (جلال الدين المحلي)^(١)

المطلب الأول: اسمه ونسبه ونقبه ومولده:

هو العلامة أبو عبد الله جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد ابن هاشم الجلال، الأنصاري، المحلي الأصل - نسبة بدمجه تكرري من العربية - القاهري، الشافعي.

ولد لجلال الدين بمصر سنة (٧٩١هـ)، وهي السنة التي توافق ١٣٨٩ ميلادي^(٢).

المطلب الثاني: نشأته وتربيته وتعليمه:

ولد لجلال الدين بالقاهرة، ونشأ بها، فقرأ القرآن، وطلب العلم من الصغر على عادة الناس في ذلك العصر، فأخذ الفقه وأصوله ولغته عن الشمس المصوي، وكان ملازماً له فكثر انتفاعه به، وأخذ الفقه كذلك عن الإمام البحوري، وخلال لتلقيه، والولي العراقي، والأصول عن العزيز جماعة، والنحو عن الشهاب لمحمي، وسط ابن هشام، والفرات عن الحساب عن ناصر الدين بن أنس المصري، خفي، والمطى، وحدث والمعي والبيان والترويض عن البدر الاقصرائي، ولزم لإمام الباطني، فأخذ عنه التفسير وأصول الدين، وأخذ الحديث وعلومه عن الولي لقرني وابن حجر العسقلاني

- وسرع جلال الدين المحلي في هذه العلوم، وتقدم على علم أقرانه، وتعمق في العلوم العقبية والتفنية

(١) ينظر ترجمته في: «مجموع التراجم» (٣٩/٧)، و«حجر الكلام في تدبر عن دول الإسلام» (٦٢٩/٢) «حسب المصادر» (٣٧١/١)، «دليل وفيات الأعيان» لابن خلدون (٢٤٣/٢)، «شعراة» (٩٦/٢٤٤٧)، «دليل الطالب» (١١٥/٣)، «طبقات لأصوليين» (٤٠/٣)، «الأعلام» (٣٣٣/٥)، «مجمع المؤرخين» (٩٣/٣)

(٢) «مصر» (الأعلام) (٣٣٣/٥)، «مجمع المؤرخين» (٩٣/٣)

وكان رحمه الله معشقا في مدينته، ومركونه، وسكبت بالتجارة، حيث بولئ مع
 لير^(١١) في بعض الخوبيت، ثم أقام شخصيا عوصه فيه مع مشاركته له أحيانا،
 وتصدي هو لتتصيف والتدريس والإقراء، وكان أنه في الذكاء والمهم

- ولقد ارتحل العباء والعصلاء وحدة العسم للالتقاء به، والأحد عنه، وحضور
 دروسه - رحمه الله -

فان لسحاوي رحمه الله أحد عنه لأكابر مع الترقى في الخير، ومزود التواضع،
 والمحاسن الحقة، وعدم الحداثة في الحق، لا يخاف في الله لومة لائم، وعرض عليه
 القضاء فأبى، وصار كلمة إجماع^(١٢).

وقال سبوطي رحمه الله: كان عزة هذا العصر في سلوك طريق السلف، على قدم
 من الصلاح والورع، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يواجه بذلك أكثر الظلمة
 والحكام، ويأتون إليه فلا يلتفت إليهم، ولا يأتونهم بالدخول عنده، وكان عظم
 الجلدة جدا، لا يراعي أحدا في القول... عرض عليه القضاء الأكبر فامتنع...^(١٣)

وترجمته رحمه الله تعالى تحتل كرارس كما قال لسحاوي في الضوء اللامع^(١٤)

المطلب الثالث: شيوخه:

تتلمذ الإمام الحلي رحمه الله تعالى - على كثير من علمائه عصره وأبرزهم:

١- العراقي^(١٥):

هو للعلامة أبو الفص الربيع عبد الرحيم بن الحسين بن عبد لوحي لعراقي
 لأصل، القاهري الشافعي محيي السنة، وحافظ الوقت من مؤلفاته: لألفية في

(١) بيع من الشافعي، انظر: المصالح للنبيه للبيومي (ص ١٩).

(٢) انظر: الذين دول الإسلام له (٢/ ٣٣٠).

(٣) مصر: حسن الحاضرة له (١/ ٣٧١).

(٤) انظر: الضوء اللامع (١/ ٤١).

(٥) مصر ترجمته في: الضوء اللامع (١/ ١٧١).

علم الحديث، وطرح للشرع، وتخرىج أحاديث الإجماع وغيرها توفي سنة
 (٨٠٦هـ).

٢- العزيز بن جماعة^(١٦):

العلامة محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن برهان بن سعيد بن
 سعد الدين بن جماعة، العقبه الشافعي، الأصوبي المتكلم الحنلي البطار السحوي،
 جامع لأشتات العلوم، لشعر في العلوم، من مؤلفاته: شرح جمع الجوامع مع مختصر
 التلخيص، نكت على الروضة توفي سنة (٨١٣هـ).

٣- البرماوي^(١٧):

العلامة محمد بن عبد المائيم بن موسى شمس الدين البرماوي المصري لشافعي
 أحد عنه انسرحان اللقيمي درس للفق وغيرهما من مؤلفاته: مطبوعه في الأصول
 - في ألف بيت ثم شرحها، وله كتب عديدة في الفقه، والحديث، ولغوية
 وغيرها توفي بالقدس سنة (٨٣١هـ).

٤ ابن حجر العسقلاني^(١٨):

العلامة أحمد بن عبي بن محمد بن محمد العسقلاني، الشافعي المعروف باسم
 حجر، أمير المؤمنين في الحديث في مصر، من مصنفاته فتح لاري شرح صحيح
 البخاري، وإيضاحه، والدرر الكامنة وغيرها كثير توفي سنة (٨٥٢هـ).

(١٦) مصر ترجمته في: الضوء اللامع (١/ ١٧٠).

(١٧) مصر ترجمته في: الضوء اللامع (١/ ٢٨٠)، مصنفاته شافعية لاسماعيلي شيه (١/ ١٠٤).

(١٨) مصر ترجمته في: الضوء اللامع (١/ ٣٦٢)، الدرر الكامنة (١/ ٨٧).

تخرج به جماعة من العلماء الأفاضل منهم :

١ - يحيى بن محمد بن عمرو بن جحّي بن موسى بن مزيك السعدي^(١) :

الدمشقي ، ثم القاهري الشافعي ، سبط الكمال بن البارزي ، ويعرفه بإبن جحي ، ولد سنة (٨٣٨هـ) ، تخرج بإس حجر ، وتعلم السلفي ، والإمام المدوي ، وقرأ على المحلى كتاب شرح جمع الجوامع له ، وأغلب كتابه شرح المنهاج للوحي كان فقهياً أصوباً نظراً متكلّلاً ، تراحم عليه طلبة العلم للأخذ عنه ، لما كان يتمتع به من حسن الأداء ، حفظاً وتقريباً ، وحسن خلقه وأدبه . توفي سنة (٨٨٨هـ) .

٢ - أحمد بن محمد بن علي بن أحمد بن موسى^(٢) :

الشهيد بن روح لدير أبي الفتح الإشبهي المحلي الشافعي مدرس القاهرة ، أخذ عن لعلم السلفي ، والمدوي ، وقرأ على الشيخ المحلي ، شرحه للمنهاج ، وشرحه لجمع الجوامع . توفي سنة (٨٩٢هـ) .

٣ - محمد بن محمد بن أحمد بن عبد التور بن أحمد البلر الأنصاري^(٣) :

لهندي لقبومي لأصل ، قاهري شافعي ، يعرف بإس حطيط الصحرية ولد سنة (٨٣٠هـ) . أخذ عن إبن حجر ، والقبائي ، والعمري ، وقرأ على المحلي شرحه للمنهاج ، وشرحه لجمع الجوامع .

كان رحمه الله حسن التصور ، ولتدبر ولتحقيق ، والتدش ، له حاشية عن شرح جمع الجوامع للمحلي ، وحاشية على المعصد ، وشرح لمقائد وغيرها . توفي سنة (٨٩٣هـ) .

٤ - علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد التور^(١) :

أبو الحسن الشمس بن اشرف الأشموني لأصل ، ثم قاهري شافعي ، يعرف بالأشموني . ولد سنة (٨٣٨هـ) ، أخذ الفقه عن المحلي ، وتعلم البيهقي ، والمدوي وغيرهم ، تصدّق للإقراء منذ صغره ، فانتفع به الطلبة . من مصنفاته : شرح العينة إبن مالك ، ونظم جمع الجوامع ، وشرح لإسناغوجي في المنطق وعريف نولي في حدود (٩٠٠هـ) .

٥ - العلامة عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي :

شافعي ، الإمام الحافظ ، الفقيه ، كان كثير لتصف . من مصنفاته : جمع الجوامع في النحو ، وكتاب الإتقان في علوم القرآن ، والأشياء والنظائر ، ونظم جمع الجوامع ، وشرحه في كتاب سياه «الكوكب الساطع» ، وغيرها من الكتب المعهدة . توفي سنة (٩١١هـ)^(٢) .

٦ - شيخ الإسلام زكريا الأنصاري :

وهو صاحب الحاشية وسيأتي الكلام عليه بالتفصيل .

المطلب الخامس : وفاته :

توفي الإمام المحلي - رحمه الله - بعد أن تغلغل بالإسهال ، من نصب ومضاد ، في صبحه يوم السبت ، مسهل سنة (٨٦٤هـ) بمصر^(٣) ، وهي السنة التي وافق ١٤٥٩ ميلادي^(٤) ، وكانت حارته - رحمه الله - حافية مهينة ، رحمه الله رحمة واسعة ، وأسكنه جنتاته . آمين .

(١) انظر ترجمته : «الضوء اللامع» (٥/٦) ، «الأعلام» (١٠/٥) .

(٢) انظر ترجمته في : «الدرر الطالع» (١/٣٢٨) .

(٣) انظر : «الضوء اللامع» (٤١/٧) ، «حسن المحاضرة» (٣٧٢) .

(٤) انظر : «الأعلام» (٥/٣٣٣) ، «معجم لزوم» (٩٣/٣) .

(١) مصر ترجمته : «الضوء اللامع» (١٠/٢٥٢) .

(٢) انظر ترجمته : «الضوء اللامع» (٢/١٤٣) .

(٣) انظر ترجمته : «الضوء اللامع» (٩/٢٥٠) .

المطلب السادس: مستفاداته:

صنف لإمام المحقق حلال الدين المحلي مصنفات، شددت على الرجال، في عاية الاختصار والتحرير والتقيق، وسلامة العبارة، وعد أقل عليها الناس، وتلقوها بالقبول، وتدبروها، ورعنا في تحصيلها، وقرءتها، وأقرئنا^(١)، من أمهات^(٢)

١- الأوزار المصنفة في مدح خير البرية، وهو شرح ردة المديح للصوسي^(٣)

٢- تفسير القرآن، حيث بدأ بشرحه من سورة الكهف إلى آخر القرآن، وسوره المعجمة وآيات قبلية من سورة البقرة، ثم أتمه حلال الدين السيوطي، وهذا التفسير مشهور من العام والخاص بتفسير الجلالين، سمة إلى حلال الدين المحلي، ورجال الدين السيوطي^(٤).

٣- الجهر باليسلمة^(٥).

٤- حاشية على جواهر الإسنوي^(٦)

٥- شرح التسهيل لابن مالك في النحو^(٧).

٦- شرح الشمسية في المنطق^(٨).

٧- شرح العرائض^(٩) في الفقه.

(١) انظر: حسن المحاضرة للسيوطي (١/٣٧٢).

(٢) وهي مرتبة على حروف المعجم.

(٣) محفوظ، وذكره السجسي في حسن المحاضرة (١/٣٧٢)، و يوجد له نسخ كثيرة في لم، وفي مكتبة الأسد بدمشق يوجد لها نسخ أرقامها: (١٥٤٣)، (٧١٥٩)، (٦٤٦١)، (٨٠٩٣)، (٣٨٨٤)، (٥٩٤٤)، (١٤٨٧)، (٣٠٨١٥٢).

(٤) له طبعات كثيرة، منها طبعه مؤسسة برزالي بيروت سنة ١٩٩٥م، سبعة أسانيد محمد نعم عرفوس، ومحمد رضوان عرفوس، ودار العلوم لإسبانية بدمشق سنة ١٩٩٩م تنعق أسانيد الدكتور مصطفى ذهب الله.

(٥) ذكره البغدادي في هدية العارفين (٢/٢٠٢).

(٦) ذكره السيوطي في حسن المحاضرة (٢/٣٧٢)، وقال: لم يكمله.

(٧) محفوظ وذكره سعداني في هدية العارفين (٢/٢٠٢) وتوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٣٠٧٤).

٨- شرح قواعد ابن هشام في النحو^(١).

٩- شرح الوراق في أصول الفقه للإمام الجويني^(٢).

١٠- كتاب في الجهاد^(٣).

١١- كسر الراعي في شرح مهج الطالبين للنووي^(٤) في انفعه، وهو الذي كان يلبس في الجامعة الأزهرية.

١٢- محاكيات حواش على الشرح والروضة والمهايات^(٥) في لعقه

١٣- مناسك الحج^(٦).

وغيرها من الكتب والرسائل العلمية المفيدة، مما هو محفوظ أو مطبوع

نفع الله بها العلماء وطلمة العلم. وجزئ الله مؤلفها عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء. والله أعلم

(١) ذكره السيوطي في حسن المحاضرة (١/٣٧٢)، وقال: لم يكمله.

(٢) طبع عدة طبعات منها: بتحقيق عبدالله محمد درويش في مكة بدمشق سنة ١٩٩٩م

(٣) ذكره السيوطي في حسن المحاضرة (١/٣٧٢).

(٤) طبع في مصر بمطبعة مصطفى البابي الحلبي، وطبع مع حاشيتي شهاب نديم فليبي، وشهاب الدين حميرة ببيروت دار الفكر سنة ١٩٧٨م.

(٥) محفوظ وذكره الزركلي في الأعلام (٥/٣٧٢)، و يوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٦٩٤٨).

(٦) محفوظ، وذكره البحاري في الصواعق (٧/١٠)، والسيوطي في حسن المحاضرة

(١/٣٧١)، وتوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٦٠٩٤).

المبحث الثاني

كتاب البدر الطالع شرح جمع الجوامع

المطلب الأول: التعريف بهذا الشرح ومزاياه:

كما سبق وألف قدّم إن كتاب جمع الجوامع للشرح تاج الدين لسكي - رحمه الله - أصل عليه انبعاث إقبالاً لمقطع الطير ، تدرّس ، وشرحا ، واحتصارا ، وطفيا ، وكان من هؤلاء ، الإمام المدقق والمحقق جلال لدين المحلي - رحمه الله تعالى - ، فشرح كتاب جمع الجوامع ، وأسماه البدر الطالع بشرح جمع الجوامع .

وكتاب شرح جمع الجوامع للإمام المحلي يعد من أحسن الشروح ، وأجودها وأفضلها^(١) ، فامتاز بحسن العبارة ، وهو شرح وسط بين الإيجاز والإطالة ، البرم فيه الإمام المحلي شرح عبارة المصنف (اس لسكي) حرفيا كما يقتضيه لفظها ، مع تبيان ، والتوضيح ، دور أن يتوسع في انتقل عن العلماء الآخرين ، بل يقل عنهم بالمعنى ، ودفع عن المصنف ما أمكنه إلى ذلك سبل ، وذلك بدفع الإشكالات والاعتراضات ، لئلا يورد عن متن جمع الجوامع ، ولم يطلق أي كلمة مخدش المصنف (في المواضع التي أخطأ فيها) ، بل يقول عنه : إنه سهر من المصنف وهكذا ، فجاء كتابه في غاية التحرير ، والإتقان ، والتتقيح ، والأدب .

المطلب الثاني: اهتمام العلماء بهذا الشرح

نقد وفق الله سبحانه وتعالى لعلماء للاشتغال والاهتمام بهذا الشرح ، فاهتموا به اهتماما كبيرا ، في حية للشرح وبعد وفاته ، فرغبوا في تحصيله وفردته ، وقراءه عن مؤلفه - دلال المحلي - عدد كبير من المشايخ وطلبة العلم .

قال حاجي خليفة:

وكان الشرح الذي صنفه المحلي في غاية التحرير ، والإتقان مع الإيجاز ، ورغب الأئمة في تحصيله وقراءته ، وقراءه عن مؤلفه من لا يتحصى^(١) .

ولعل مما يبين اهتمام العلماء بشرح المحلي ، انتشار نسخه المخطوطة في العام الإسلامي ، وغيره ، فقد بلغت المئتين ، ففي المكتبة الأزهرية بمصر بلغ مجموع نسخه مائة وستة عشر (١١٦) نسخة^(٢) ، وفي مخطوطات مكتبة لكتبة الحديبية^(٣) بمصر ثمان عشر (١٢) نسخة ، وفي المكتبة الوطنية بمسقط (مخطوطات لطهرية) بلغ عدد نسخه سبعة عشر (١٧) نسخة^(٤) ، إضافة إلى انتشار نسخه في عالم . فقد وضع عليه العلماء حواشي ، وتعليقات مفيدة ، زادت الكتاب رونقه وحسنه ، من أهمها^(٥) .

١ - حاشية محمد بن محمد بن حطيط الفهرية : تكملة الشرح (ت ٨٩٣هـ)^(٦)

٢ - حاشية الكمال بن أبي الشرف محمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٩٠٣هـ)^(٧)

٣ - حاشية محمد بن داود البازلي الجموي (ت ٩٢٥هـ)^(٨) .

٤ - حاشية العلامة قطب الدين عيسى بن محمد الصفوي الإيجي (ت ٩٢٥هـ)^(٩)

(١) انظر : «كشف الظنون» (١/ ٥٩٦)

(٢) هذا ما عدته من كتاب «فهرس المخطوطات الأزهرية» (٢/ ١٥٨)

(٣) انظر : «فهرس مخطوطات الكتبة» (٢/ ٢٥٠-٢٥١) .

(٤) كما عدتها من «درج فهرس المخطوطات» .

(٥) وهي مرتبة بحسب وفيات مؤلفيها .

(٦) «كشف الظنون» (١/ ٥٩٥) .

(٧) «كشف مصدر» (١/ ٥٩٥)

(٨) انظر «درج ساس

(٩) انظر «كشف الظنون» (١/ ٥٩٥)

(١) انظر «كشف الظنون» (١/ ٥٩٥)

٥- حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري - صاحب الكتاب المراد تحقيقه -
(١١) (٩٢٦هـ).

٦- حاشية شهاب الدين عميرة أحمد البرلسي الشافعي (ت ٩٥٧هـ) (٢٢).

٧- حاشية الشيخ ناصر لديس أبي عبدالله محمد مالكي اللقاني (ت ٩٦٨هـ) (٢٣).

٨- حاشية الإمام أحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ) (٢٤).

٩- حاشية عبد الرحمن بن جاد الله البناي (ت ١١٩٨هـ) (٢٥).

١٠- حاشية الصبّال (أبو العرفان محمد بن علي) (ت ١٢٠٦هـ) (٢٦).

١١- حاشية حسن العطار (ت ١٢٥٠هـ) (٢٧).

الفصل الثالث

التعريف بصاحب الحاشية

شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

وفيه سبعة مباحث

المبحث الأول : اسمه ونسبه ومولده وأولاده .

المبحث الثاني : نشأته وطلبه للعلم .

المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه .

المبحث الرابع : المناصب التي بولاهها شيخ الإسلام زكريا
الأنصاري .

المبحث الخامس : وفاته

المبحث السادس : ثناء العلماء عليه .

المبحث السابع : مصنفات شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

(١) انظر «كتيب نظوس» (١/٥٩٥)

(٢) انظر «طبقات الأحرار» (٣/٧٦)

(٣) انظر «كتيب الطبر» (١/٥٩٥)

(٤) طبع بضمير سنة ١٨٧٢م دون تاريخ النشر

(٥) نشر بضمير في عدة طبقات انظر منها : حقه مصطفى بابي الحلبي ط ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧

(٦) انظر «الأعلام» (٦/٢٩٧)

(٧) نشر بضمير في عدة طبقات انظر منها : مكتبة الحارثية الكبرى ، دون تاريخ النشر

المبحث الأول

اسمه ونسبه ومولده وأولاده

المطلب الأول: اسمه ونسبه

هو العلامة زين الدين أبو محين زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا بن داود ابن حميد ابن أسامة بن عبد المولى، الأنصاري، السبيكي، القاهري، الأرمري، الشافعي^(١).

المطلب الثاني: مولده

ولد شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في قرية سُنَيْكَة^(٢) سنة ٨٢٤ هـ عن ما ذكره السيوطي^(٣) وابن أبياس^(٤).

وقيل سنة ٨٢٦ هـ وهو قول السخاوي^(٥) وتبعه جماعة منهم العبدرومي^(٦)، وابن طولون^(٧)، وابن العماد^(٨) وغيرهم.

وتفرد نجم الدين النغزي نقلاً عن والده أنه ولد سنة ٨٢٣ هـ^(٩)

(١) انظر «الطب اللامع» (٢٣٤/٣)، «دبل ربح لأهر» لسخاوي (ص ٤٠)، «معجم العمام» (ص ١١٣)، «مناقب الزهراء» لآس أبياس (٣٧/٥)، «الكنواكب السائرة» بحم الدين بنعري (١٩٦)، وهذا السبب يدي ذكره بخطه. ذكره السخاوي في دبل ربح لأهر، «أنا أعقب المترجمين فاقصروا على ذكر نسبه بن أحمد بن زكريا»

(٢) هـ بن من قرئ بمناقبه الشريف بنعمر، «مع بن مدينة بنعمر والعلامة انظر «معجم البلدان» (٣/٣٠٧).

(٣) «معجم معاني» (ص ١١٣)

(٤) «مناقب الزهراء» (٣٧٠/٥)

(٥) «الطب اللامع» (٢٣٤/٣)

(٦) «تاريخ لور السطوة» (ص ١١٢)

(٧) «مناقب الأديان» (١، ٣٦٧)

(٨) «الكنواكب» (١٠، ١٨٦)

(٩) «الكنواكب» (١٠، ٩٦)

وما ذكره لسوطي وابن ريس أفرب إلى انصواب ، لأن أغلب من ترجم للشبح زكريا ، ذكر أنه عمّر ومات وله أكثر من مائة سنة ، مما يؤكد أنه ولد قبل ٨٢٦ ، أصب إلى ذلك أن السيوطي وابن ريس معاصران للشيخ زكريا ، وابن ريس حصر حواره^(١) ، مما يعوي ما رجحناه أما ما ذكره اعري معيد ، ولم يتابعه عليه أحد .

وسنة ٨٢٤ هـ توافق سنة ١٤١٨ بالميلادي^(٢)

المطلب الثالث : أولاد الشيخ زكريا :

م ينقل لنا المترجمون بنسخ زكريا لا تاريخ روحه ، ولا بمن يزوح ، لكن نقلوا لنا بعض أسماء أولاده ، وفي ترجمة أحدهم^(٣) أنه ولد سنة ٨٦١ هـ ، مما يدل على أن الشيخ زكريا تزوج قبل هذا التاريخ

فقد رزق الشيخ زكريا بأولاد صالحين ، عرفنا منهم ثلاثة باسمائهم هم :

١ - محيي الدرس أبو السعود محيي بن زكريا^(٤) ، وهو الذي كتني به أبوه ، وكان يعيه في قراءته وكتابه ، لكنه مات سنة ٨٩٧ هـ بالطاعون^(٥) .

٢ - جمال الدين يوسف بن زكريا^(٦) ، وكان شيخاً ، عالماً ، صالحاً ، حسن الأخلاق ، أخذ العلم عن أبيه ، نقل الفزي عن الشعراني : أنه حضر معه على والده شرح رسالة القشيري ، وشرح آداب القضاء ، وآداب البحث ، وشرح التحرير ، وغير ذلك . توفي سنة ٩٨٧ هـ .

(١) «إنباع الزهور» (٣٧١/٥) .

(٢) «الأعلام» (٤١٦/٣) .

(٣) هو محمد بن زكريا ، الأتية ترجمته .

(٤) انظر ترجمته في «الضوء اللمع» (٢٢٥/١٠) .

(٥) ذكر ابن رياس في «إنباع الزهور» (٢٨٧/٣) في حوادث سنة ٨٩٧ هـ أنه : هجم الطاعون القاهرة ، ومضى جملة راحته . وذلك في الناس فتنة و حنة

(٦) مظهر ترجمته في «نحو كتاب السائرا» (٢٢١/٣)

٣- محب الدين أبو الفتوح محمد بن زكريا^(١) . ولد سنة ٨٦١ هـ . نشأ في كتف أبويه ، جمعط القرن ، والعمنة ، ولشطس ، وكفتي حديث والبحر ، ومهاجي بمقه وأصوله ، تاب عن أبيه في مشيخة التصوف بالجمانية . لم يورخ نوافته .

٤- وعرفها رابعاً من أولاده ، ذكره ابن رياس وم يسفه ، فقل عن الشبح زكريا إنه خلف ولدًا ذكرًا من جارية سوداء^(٢) .

٥ - وعرفنا من أحفاد الشيخ زكريا ، حمده المعروف - حميد لقاضي زكريا ، وهو رب العابد بن محيي الدرس بن وي الدين بن حمد الدين يوسف بن زكريا الأنصاري ، المتوفى سنة ١٠٦٨ هـ^(٣) .

وهو الذي ألف عن بعض مصنفات حذو زكريا كتاب لبكت ابودعدة على شرح الحرية ، والمج الرباية في شرح الفتوحات الإلهية . وشرح «جرية» ، و«الفتوحات الإلهية» ، و«نسخ زكريا» ، سباني تفصيل الحديث عنها في آثاره العمنة



(١) «مهر برجه في «انصوب اللمع» (٢٤٥ ٧

(٢) «إنباع الزهور» (٣٧١/٥)

(٣) «مهر برجه في «انصوب اللمع» (٢٤٥ ٧

البحث الثاني

نشأته وطلبه وتعلمه^(١)

نشأ الشيخ زكريا بسندته سبكه، وفي سن مبكرة توجّه في ركب الصفة إلى كُتّاب شبكة حفظ القرآن، ونشئ من مختصرات العلوم، وفي هذه الفترة مات أبوه، ولم يترك له من المال شيئاً، إذ كان فقيراً، فمكث في قرية تحت رعاية أمه لصاحبة، أسلمه إلى شيوخ صالح^(٢)، تكفل بكن حاجاته من أكل ومشرب وممس، فأتم حفظ القرآن، وعمده الأحكام، وبعض مختصر التبريزي في الفقه.

وفي سنة ٨٤١ هـ، سافر الشيخ زكريا إلى القاهرة، والتحق بالأزهر^(٣)، وعانى لفقر وحرمان في هذه الفترة، حتى هبّأته رحلاً صاعداً رعاها وتكفّر به. وقد حدّثنا لشيخ زكريا عن هذه مرحلة من حياته، فقال: حشمت من اسلاد وأنا شاب، فم أعكف على الإشغال بشيء من أمور الدنيا، ولم أعق قلبى بأحد من الخلق. وكنت أخرج في جميع كثرنا، فأخرج في الليل إلى مصابة وغيرها، ففعل ما أجده من فضرات المصاح حولي لميضاً وأكلها، وأتبع بها عن الحز، فأقمت على ذلك سنين، ثم إن الله تعالى قصّر لي شخص من أولياء الله تعالى، كان يعمل في المطاحن في عربة لقمع، فكان يتعقدي، ويشترى لي ما أحتاج إليه، من الأكل والشرب والكسوة والكتب^(٤).

في هذه لفترة أنتم حفظ مختصر التبريزي، ثم حفظ لمصاح العربي في الفقه، وألفية ابن مالك، وانشائية وثرانية (وكلاهما غناطبي) في انقراءات، وبعض

(١) انظر هذا البحث في «الصوره اللامعه» (٢٣٤/٣)، «دليل رفع الأصرة» (ص ١٤٠)، «الطبقات الكبرى» للشعراني (١١١/٢)، «تاريخ البور السافر» (ص ١١٢)، «الكواكب السائرة» (١٩٦/١).

(٢) ذكر القرى اسم هذه الشيخ وهو: ربيع بن الشيخ المصطفى عبدالله السبي سري سدر. «ذكر كوكب السافر» (١٩٦/١).

(٣) سدر. «صورة» (٢٣٤/٣)، «دليل رفع الأصرة» (ص ١٤٠)، «تاريخ البور السافر» (ص ١١٢).

(٤) انظر «معدن الشعر» (١١١/٢)، «الكواكب السائرة» (١٩٦/١).

لمصاح الأصبي، ونحو نصف من ألفية في حديث، ونشئ من التسهيل في النحو لاس مالك، إلى مبحث كاد وأحوالها.

ثم عاد لشيخ زكريا إلى قرية، فأقدم بها مدة، وقتل راجعاً إلى القاهرة مرة ثانية لموصلة الطب، فراح يرسف من حبس لعلم، ويهمل من مذهب لأدب، ويتردد على نخاس العلماء، من لحده المصلا، بروح مشعوه توفه، وممس كلمة مثقفة، فأحد انعمت عن امور البسي - إمام الأهر - والرس الرصود. ولشهاب القفصلي السكندري، والرس بن عداش وغيرهم وتلقى دروس منهم على أنساباني، والعلم البلقيني، وشرف الدين السبكي، وشرف الدين المناوي وغيرهم.

وأخذ الحديث عن ابن حجر العسقلاني، والزين الرضوان، والقباقي ودرس أصول انعمه واسطق عن القباقي أيضاً، ولكافيحي، وابن هبم وعبرهم وأصول لدين عن عرايين عبد اسلام لعدد دي، واشروبي، ومحمد بن محمد بن محمود المعروف بالسحاري وغيرهم.

وأخذ النحو والصرف وليلاعه عن عرب لدين المذكور، ونشروبي، ومحمد الكيلاني، والقباقي، والكافيحي، وابن حجر العسقلاني.

وأخذ التصوف عن أبي عبدالله القرعري، والشهاب أحمد الأذكوي، ومحمد سبي، وأخذ علم الهيئة والمهندسة والميقاب والفرائض واحسب واحتر والمعدنة عن الشهاب ابن المجدي.

وأخذ الطب عن الشرف بن الخشاب.

عادر لشيخ زكريا مصر إلى الحجاز، لأداء فريضة حج ودلت سنة ٨٥٠ هـ، وهناك لقي جموع من العلماء والفضلاء، فأخذ عنهم بعض العلوم. وخاصة الحديث، حيث حذر بإحزاب حديثه عليه وفريده، ومن أحاربه بلاد حجاز

(١) انظر «الصوره اللامعه» (٢٣٥/٣)، «دليل رفع الأصرة» (ص ١٤٤).

المبحث الثالث شيوخه وتلاميذه

الطلب الأول: شيوخه

شيوخ شيخ الإسلام ركب الأنصاري - مدين أحد عهدهم ، أو قرأ عليهم ، أو أجازوه ، أكثر من أن يُحصى ، وقد عرفنا منهم العشرات ، وعرفنا ما قرأه على أكثرين منهم
وفي ثب الشيوخ ركبا^(١) ، ذكر ما قرأه عن مشايخه من العلوم والمعارف ، وذكر من أجازوه بالإجازة العامة أو الخاصة .

وفي آخر الكتاب (من ثبته) ذكر أسماء شيوخه عن أجازوه ، مرتين عن حروف المعجم^(٢) ، وبلغ عددهم كما عدتهم - سبعة عشر ومائة ، وذكر الغزي^(٣) أن شيوخه الذين أجازوه يزيدون على مئة وخمسين . واللافت للنظر أن من يدين أحاروه بالتحديث ، عدد لا بأس به من النساء العالمات المحدثات ، بلغ عددهن ثنتين وعشرين عذنة^(٤)

ولا عجب في كثرة الشيوخ الذين تخرج الشيخ ركب بهم ، وأحد عهدهم ، وفرا عليهم ، فلقد كان عجبا للعلم منذ صباه ، ولم يتوقف عن الطلب والإشغال ، كانت العلوم التي صرف همه لها متعددة متنوعة ، فأخذ عن طوائف العلماء والمربين في عصره : الفراء ، والفراءات ، والمعبدية ، والتيسير ، ولغة ، ولأصوب ، والحديث ، والمحقق ، ونحوه ، وأنصرف ، واللغة ، كما قرأ كتاب ، وآخر ، والمقدمة ، والمقدمة ، وعلم الطبيعة والحجرات ودرس الطب .

(١) مخطوط في مكتبة الأسد بدمشق رقم (٧٦١٧) .

(٢) انظر : «صورة عن هذه الورقة» في (ص ٦٨) ، من فيها أسماء شيوخ شيخ ركب

(٣) «الكراكية السائرة» (١٩٨/١) .

(٤) انظر : «صورة عن هذه الورقة» في (ص ٦٤) ، فيها يظهر اسم هؤلاء المحدثات

الشرف أبو المتبحر لمراعي ، والتعلي اس عهد ، والفاصيان أبو ايمن الويبري ، وأبو السعادات ابن ظهيرة .

وقد تخرج الشيخ ركب كثير من المشايخ ، وأحده عدد هائل من العلماء ، ذكرهم في ثبته وهم يزيدون على مئة وسبعة عشر^(١) ، وقال الغزي^(٢) : إنهم يزيدون على مئة وخمسين

وما زال الشيخ ركبيا في علم يردد ، وجد يصعد ، حتى نبوا مرله رفيعة في عصره ، فأحده كثير من أساتذته بالإفتاء والإقراء ، منهم ابن حجر العسقلاني^(٣) ، فاستمد العلوب من الله تعالى ، وتصدى للتدريس في حياة غير واحد من شيوخه ، وولي عدة مدارس ومسابب ، وألف عددًا كبيرًا من الكتب ، وأقل عليه طلاب العلم من الأقطار ، وانتشرت كتبه بين المدارس ، فتبث بزبن العابدين ، وعجي الدين ، وشيخ الإسلام ، وقاضي القضاة ، وعلامة المحققين ، وسيد الفقهاء والمحدثين ، واحتفظ بالخصوص بعلوم الإستد ، والعالم العامل ، والولي الكامل^(٤) .

وكان الشيخ ركبيا في منصب لقضاء لأكثر ، مدة طويلة ، زهاء عشرين سنة ، وفي أواخر عمره مكث بصره ، وأطال الله عمره ، وبارك له في أجله ، وعاصر حمدة من سلاطين الدولة الجركية .

وما زال الشيخ يدرس^(٥) ويفتي ويصنف بمساعدة طلابه ، حتى وافاه الأجل سنة ٩٢٦ هـ ، رحمه الله تعالى رحمة واسعة ، وأسكنه الفردوس الأعلى - آمين - .

(١) هذا من عدده من ثب الشيخ ركب انظر ثب الشيخ ركب مخطوط في مكتبة الأسد رقم (٧٦١٧) ، وفيه (٥١ - ٥٢) ولي هذا الثب بعد شيخ ركب لم يكتب مدرسه اللغة شافعي ، من تعاهد في باقي مذاهب الفقه - حيث درس مجموعته كتب في اللغة حنفي ، ركب في اللغة المالكي والحنفي انظر ثب الشيخ ركب مخطوط

(٢) «يكرب سائر» (١٩٨/١)

(٣) «المراد بالام» (١٣٦/٣) «دين الأميرة» (ص ١٤٥) .

(٤) «مقدمة انجنيو كتاب الحدود» للشيخ ركبيا ، للأنشاذ الدكتور مازن مبارك وانظر : «الكراكية السائرة» (٩٦/١) ، «ابو رويح النور السائرة» (ص ١٤٥) .

(٥) في بعض أحبار علانته أنهم حيا انبه وأحاروه عنه سنة ٩٢٥ هـ منهم جبر الصعدي انظر برحمته في «الكراكية السائرة» (١٣/ ١٤)

وبطراً لكثرة شيوخه، من الصعب ذكر أسمائهم كلهم، فضلاً عن الترجمة لهم،
والتعريف بهم، هذا أقصر على ذكر أشهرهم.

١- وأشهر شيوخه الخافظ ابن حجر العسقلاني، وقد سبق ترجمته^(١).

٢- ومن أشهرهم كذلك الإمام جلال الدين المحلي، وقد سبق التعريف به^(٢).

٣- القايي^(٣) :

هو العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن يعقوب القاهري الشافعي
ولد سنة ٧٨٥ هـ كان إماماً عالمً بعلومه، عابية في التحقيق، وجوده انبهر وتدفق،
شيخ يمدح بلا مدح فقه أحد العلوم الشرعية وغيرها عن: نعر بن جماعة، والقصي
وابن الملقن، انتفع به خلق كثير، وتزاحم الناس عليه من سائر أرباب الفنون
والفوائد والمناصب. ومن مصنفاته: شرح على المنهاج للنووي، وعمل ديلاً وبكناً
على المهيات للإسوي. توفي رحمه الله سنة ٨٥٠ هـ.

كان الشيخ زكريا قد أخذ عنه القايي الحديث والفقه وأصوله واللغة^(٤).

٤- زين الرصواي^(٥) :

هو العلامة زين الدين أبو ليعيم رصواي بن محمد البغلي القاهري الشافعي ولد
سنة ٧٦٩ هـ كان إماماً قارئاً محدثاً، عالماً بالفقه والأصول واللغة أخذ عن: نور
الدين البغلي، ابداً في الفقه، وعن ابن حجر بن جماعة، والربيع العراقي،
والبرهان الشامي، وابن الشحنة الحديث وغيره. توفي سنة ٨٥٢ هـ.

كان الشيخ زكريا قد أخذ عنه القراءات السبع، ودرس عليه الشافعية والرائية،
وعدة كتب في الحديث^(١).

٥- الكمال ابن المهام^(٢) :

هو العلامة كمال الدين محمد بن عبد الواحد القاهري الحنفي. ولد سنة ٧٩٠ هـ.
كان إماماً فقيهاً محققاً محدثاً بطار سحوي، جمع بين مقولات والمعاملات، حتى
قيل: إنه بلغ درجة الاجتهاد. أخذ عن: أبي زرعة العراقي، والجليل حسدي،
والبساطي، وابن الشحنة، والكمال الشامي.

من مصنفاته: شرح الهداية في الفقه، والتحرير في أصول الفقه، وسماعة في
أصول الدين. توفي سنة ٨٦٦ هـ.

كان الشرح ذكره قد أخذ عنه الحديث، واسحو، وأصول الفقه، والمنطق وعلم
الكلام^(٣).

٦- علم اللقيي^(٤) :

هو العلامة علم الدين صالح بن سراج الدين عمر بن رسلان البليبي الشافعي
ولد سنة ٧٩٦ هـ. كان غاية في الذكاء، وسرعة الحفظ، إماماً في الحديث والفقه
والعربية، نشأ في كتف والده العلامة سراج الدين البليبي، فأحده عنه اعمد وأحد
كذلك عن: ولي الدين العراقي، والبيجوري، وابن حجر وغيرهم.

من مصنفاته: شرح البخاري لم يكمله، ترجمة والده توفي سنة ٨٦٨ هـ.

كان الشيخ زكريا قد أخذ عنه الفقه والحديث^(٥).

(١) نظر «صور» اللامع» (٢٣٤/٣) (٢٣٥)

(٢) نظر ترجمته في «حسن المحاضرة» (٣٩٣/١)، «صور» اللامع» (٨/٢٧٧)

(٣) نظر «صور» اللامع» (٢٣٤/٣) (٢٣٥)

(٤) نظر ترجمته في «حسن المحاضرة» (٣٧٢/١)، «صور» اللامع» (٣/٣١٢)

(٥) نظر «صور» اللامع» (٢٣٤/٣) (٢٣٥)

(١) انظر (ص ٤٣)

(٢) نظر (ص ٤١)

(٣) انظر ترجمته في «حسن المحاضرة» (٣٩٦/١)، «الصور» اللامع» (٨/٢١٢).

(٤) انظر «صور» اللامع» (٣/٢٣٥-٢٣٤).

(٥) نظر ترجمته في «صور» اللامع» (٢٢٦/٣)، «الصور» اللامع» (٩/٤٠١).

٧- شرف الماوي^(١):

هو العلامة شرف الدين أبو ركب يحيى بن محمد الماوي المصري الشافعي ولد سنة ٧٩٨ هـ. كان من محاسن الدهر ديناً، وصلاًحاً، وتعبداً، واقفاءً للسنّة، وتواضعاً، وكرمًا. ولي التدريس بالمدرسة الصلاحية وقضاء الديار المصرية.

أخذ عن: ولي الدين العراقي، واليرماوي، والشطنوفي.

من مصنفاته: شرح مختصر المزني. توفي سنة ٨٧١ هـ.

كان الشيخ زكريا قد أخذ عنه العقبة^(٢).

٨- الكافيحي^(٣):

هو العلامة يحيى لدس أبو عبد الله محمد بن سنيب الرومي الحنفي ولد سنة ٧٨٨ هـ. كان علامة الدهر، وأوحد العصر، ونادرة الزمان، الأستاذ في الأصلين، والمتبحر، والنحو والصرف، والمعاني والبيان، والمنطق، والفلسفة. أخذ عن: شمس مصري، وأبرهه خيبره تلميذ التفتازاني.

من مصنفاته: شرح قواعد الإعراب لاس هشام، وشرح كلمتي الشهادة، ومختصر في علوم الحديث، ومختصر في علوم التصدير وغيرها. توفي سنة ٨٧٩ هـ. كان الشيخ زكريا قد أخذ عنه اسحو، ولأدب، ولأصول، وللعقوبات^(٤).

٩- زينب الشوكي^(١):

المحدثة أم حبيبة زينب بنت أحمد بن محمد بن موسى الشهاب الدمشقي لشوكي المكي. ولدت سنة ٧٩٩ هـ. أخذت الحديث وإجازاته عن: العراقي، والمراعي، والشهاب الجوهري، وعائشة بنت عبد الهادي.

حدثت بمسموعاتها غير مرة. كانت حرة، مباركة، صالحة. كثرة لعباده والصدقة والصيام والاعتجار. عقرت مئة بسمعه وبصره. وفجعت بأولادها فصبرت واحتسبت. توفيت سنة ٨٨٦ هـ بمكة.

كانت أم حبيبة ربيب قد أجارت الشيخ زكريا، وذكره في شأنه^(٢).

(١) انظر ترجمته في: حسن التمام، ١٠، ٣٧٢، انصرو اللامع، ١٠ (٢٥٤).

(٢) انظر انصرو اللامع، ٣ (٢٣٤).

(٣) انظر ترجمته في: انصرو النوع، ١٠ (١١٧)، انصرو اللامع، ٧ (٢٥٩).

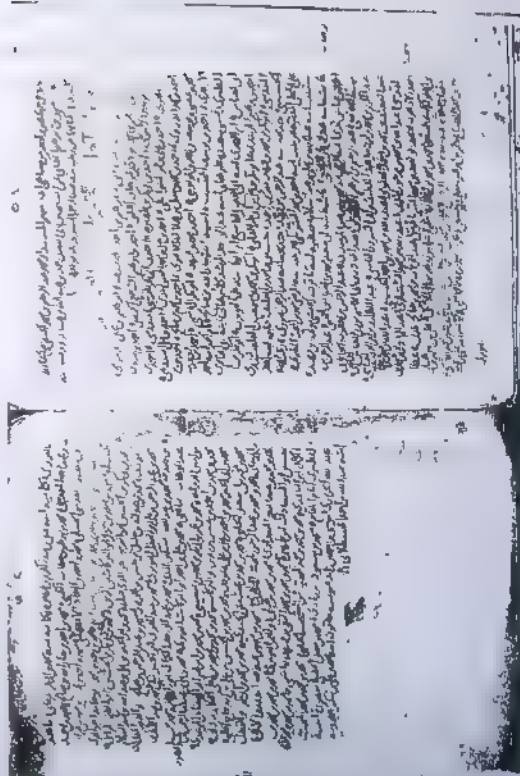
(٤) انظر انصرو اللامع، ٣ (٢٣٤).

(١) انظر ترجمته في: انصرو اللامع، ١٧ (٣٩٤).

(٢) انظر: انصرو الشيخ زكريا، ٥١، مملوكة في مكتب أكاديمية دمشق (٧٦٧).

انظر صورة عن هذا الزوجه في (ص ٦٤).

صورة مخطوطة عن ثبت الشيخ زكريا



الجزء الأخيرة من كتاب ثبت الشيخ زكريا الأنصاري
وهي فيه أسماء شيوخه مرتبين على حروف المعجم

المطب الثاني: تلاميذه

كان طلاب الشيخ زكريا لا يُحصى عدداً، فقد كانوا يقصدونه من الحجاز والشام وغيرهما

قال السخاوي^(١): أخذ عنه الفضلاء طبقة بعد طبقة .

وقال لعمدة من حجر اهتيمي^(٢): حارسه للتلامذة ولأشباعه، وكثرة لأحدين عنه، ودوام الانتفاع

وقال الماري^(٣) وعمر نحو مئة سنة، حتى انقرض جميع أقرانه، وأخى الأصغر بالأكابر، وصار كل من في مصر من أتباعه، أو أتباع أتباعه .

ودل نجم الدين القري^(٤): ... فأقبلت عليه الطلبة للاستشفال عليه، وعمر حتى رأى تلاميذه، وتلاميذ تلاميذه شيوخ الإسلام، وقرت عينه بهم في محافل العلم، ومجالس الأحكام، وقصد بالرحلة إليه من الحجاز والشام .

فقد صار أمثل أهل زمانه، وأرأس العلماء من أقرانه، وورق ليركة في عمره وعلمه، وأعطى الخط في مصنفاته وتلاميذه، حتى لم يبق بمصر إلا طلبته، وطلبة طلبته، وقرئ عليه شرحه على البهجة سبعاً وخمسين مرة، حتى حرره أتم تحرير، ولم ينقل ذلك عن غيره من المؤلفين^(٥).

وبعضاً بكثرة تلامذه شجع لإسلام ركوب الأصاري، اقتصر على ساردين منهم وأشهرهم

(١) «الضوء للامام» (٣/٢٣٦)

(٢) نقله عنه تلميذه الميبدوسي في «تاريخ انوار السامرة» (ص ١١٥).

(٣) «طبقات انصوية» (٣/٢٧١).

(٤) «نكت» (ص ١٩٩).

(٥) «لرحمة» (١/٢٠١).

١- شهاب الدين الرملي^(١):

هو العلامة شهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي، النوبي، المصري،
الأصصري، شافعي، الإمام المذاهب الأربعة، شيخ الإسلام والمسلمين، أحد أخص
وأجل تلاميذ الشيخ زكريا، فقد كان الشيخ زكريا يجله، وأذن له في الافتاء
والتدريس، وأن يصحح في كتبه في حياته وبعد مماته، ولم يأت لأحد سواه في ذلك
انتهت إليه الرئاسة في العلوم الشرعية بمصر.

من مصنفاته: شرح ابريد لاس رسلان، ورسالة في شروط الإمام، نوي سنة
٩٥٧ هـ.

٢- شهاب الدين عميرة البرلسي^(٢):

هو العلامة أحمد لبرلسي المصري الشافعي، الملقب بعميرة، الإمام المحقق والمذوق
في لمذهب الشافعي أحد عن: الشيخ الساطي، والبرهان بن أبي شريف، والنور
المحلي كان رحمه الله عالمًا، زاهدًا، ورعًا، حسن لأخلاق، استهت إليه رئاسة المذهب
الشافعي في عصره.

من مصنفاته: حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي، وشرح لتسعة والحمد لله
توفي سنة ٩٥٧ هـ. ذكره الغزي^(٣) في تلامذة الشيخ زكريا.

٣- ناصر الدين الطيلاوي^(٤):

هو لعلامة ناصر الدين محمد بن سالم بن علي الطيلاوي لشافعي كان إمامًا في
افتراءات، و لتفسير، والفقه، والحديث، وللعق، والأصول، شهد له الخلائق بأنه

أعلم من جميع أقرانه، وأكثرهم ثوابًا، وأحسنهم خلقًا، وأكرمهم نفسًا.
من مصنفاته: شرح البهجة، توفي سنة ٩٦٦ هـ.

٤- الشعراوي^(١):

هو العلامة عبد الوهاب بن أحمد لشعراوي ولشعراوي الشافعي، الإمام لعام
العامل لراهد الفقه المحدث الأصولي المربي، من ذرية محمد بن خنيفة أحد عن
النور المحلي، وعلي القسطلاني، والأشموني، والشهاب الرملي.

من مصنفاته: طعانات الصوفية الكبرى، والمربان، مختصر تذكرة الموني بفرطبي
وغيرها توفي سنة ٩٧٣ هـ.

كان الإمام الشعراوي قد لازم الشيخ زكريا للأحد عه وحدته - مدة عشرين سنة
كما ذكر ذلك في طبقاته^(٢).

٥- ابن حجر الهيتمي^(٣):

هو العلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر
الهيتمي، السعدي، الأنصاري، الشافعي خاتمة العلماء بالأعلام، إمام الحرمين كما
أجمع عليه المال. ولد سنة ٩٠٩ هـ. أذن له بالافتاء والتدريس وعمره دون لبعشرين،
وبرع في علوم كثيرة من فقه، وأصول، وحديث، وتفسير، وكلام، ووعه، وغيرها

من مصنفاته: شرح المشكاة، شرح المنهاج، شرح الأربعين النووية، الرواخر عن
اقتراء الكليات وغيرها كثير. توفي سنة ٩٧٣ هـ.

(١) بظر برجه في: «الكواكب السائرة» (١١٩٩/٢)، «الشذرات» (٤٥٤/١٠)

(٢) انظر: «طبقات الكبري» (١١١/٢).

(٣) انظر ترجمته في: «تاريخ النور السائر» (ص ٢٥٨)، «الكواكب السائرة» (١١١/٣)

(١) بظر برجه في: «الكواكب السائرة» (١١٩٩/٢)، «الشذرات» (٤٥٤/١٠)

(٢) بظر برجه في: «الكواكب السائرة» (١١١/٢)، «الشذرات» (٤٥٤/١٠).

(٣) «الكواكب السائرة» (١١٩٩/١).

(٤) نظر ترجمته في: «الكواكب السائرة» (٣٣/٢)

هو العلامة شمس الدين محمد بن محمد الشربيني القاهري الشافعي، الخطيب
الإمام البارز في الفقه وغيره. أخذ عن الشهاب عميرة، والبور المحلي، والشهاب
الرملي وغيرهم.

أجمع أهل مصر على صلاحه، ووصفوه بالعلم والعمل، والرهدة والورع، وكثرة
النسك والعبادة.

من مصنعاته: معي لمحتج في شرح المهاج، وشرح السيه، وشرح العاية
وغيرها. توفي سنة ٩٧٧ هـ.

ذكره الغزي^(٢) في تلامذة الشيخ زكريا.



المبحث الرابع

المناصب التي تولاهها شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

تلقى شيخ الإسلام صاحب هامة في دولة المماليك لرحبة (محرسة)، وأسندت
إليه وظائف ربيعة، لا تسد إلا من كان مؤهلاً لأن تعهد إليه، ونوعت هذه المناصب
من مشيخة التصوف إلى التدريس بمدة مدرس، وناظر للأوقاف، وأحياناً قاضي
القضاة، وهذا يدلنا أن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري قد حظي بتقدير من ولاية
الأمر في عصره، جعلهم يولونه هذه المناصب، ويمهدون لها إليه، وكان مما تولاه
الشيخ زكريا :

١- مشيخة التصوف بجامعة القلم بن الخيعان^(١)، ذكر ذلك السحاي^(٢)

٢- مشيخة التصوف بمسجد الطوشي^(٣)، ذكر ذلك السحاي^(٤)

٣- منصب الميعاد بجامعة الأزهر^(٥) : معنى الميعاد : هو منصب يشبه منصب المعيد
بالجامعة في الوقت الحاضر، والمعيد كان عليه سماع الدرس، وتفقيهم بعض
لطلبة ونفعهم^(٦). وكان هذا المنصب قد تولاه الشيخ زكريا في الأمام الأولى من
الطلب والاشتغال بالعلم، ذكر هذا المنصب السحاي^(٧)

(١) من هذا الجامع عبد الرحمن بن عبد العلي بن خيعان، وكان ابن خيعان ناظر خزانة بيت المال، كاتبها،
وكان محققاً للعلماء والصالحين توفي سنة ٨٥٥ هـ انظر تحت في «النصو اللامع» (٤١/ ٨٥)

(٢) «النصو اللامع» (٣/ ٢٣٧)، «دليل ربيع الأضر» (ص ١٤٦)

(٣) أنشأ هذا المسجد جوهر الطراشي السحري، من خدام الملك ناصر محمد بن ملاوون انظر
«المخطوط المغربي» (٢/ ٢٢٥)، «المخطوط التوفيقية» (٣/ ٢٧٠)

(٤) «النصو اللامع» (٣/ ٢٣٧)، «دليل ربيع الأضر» (ص ١٤٧)

(٥) أول جامع أنشئ في مدينة القاهرة، بناء جوهر الصقلي سنة ٦٦١ هـ انظر «المخطوط المصري»
(٢/ ٢٧٣)، «درايح وتذكار مصر الإسلامية» (ص ٧٢٩)

(٦) انظر «دليل ربيع الأضر» (ص ١٤٧)

(٧) «النصو اللامع» (٣/ ٢٣٧)، «دليل ربيع الأضر» (ص ١٤٦)

(١) انظر برجته في «الكوكب السافر» (٣/ ٧٩)، «الفتاوى» (١٠/ ٧٦١).

(٢) «الكوكب السافر» (١/ ١٩٩)

٤- التدريس بتربية الظاهر خشقدم^(١): حيث قرّره السلطان الظاهر خشقدم في التدريس بتربية لثي أنشأه بالبحرء أول ما تمت، ذكر ذلك السحاوي^(٢)

٥- التدريس في المدرسة لسابقة^(٣): هذه المدرسة خاصة بمعهد الشافعية، وفيها خزنة كتب معتبرة، ولها عدة أوقاف، وهي من المدارس المشهورة^(٤).

ذكر هذا المنصب الذي تولاه الشيخ زكريا: السخاوي^(٥)

فائدة:

سكن الشيخ زكريا بيت ابن الملقن^(٦) بعد وفاته، عندما تولى منصب التدريس بالسابقة، ويقع هذا البيت في حارة اللبائن بشوارع مرجوش^(٧).

٦- التدريس في المدرسة الصلاحية^(٨): ولي لشيخ زكريا التدريس فيها بعد وماء العلامة بقي التدريس الخاصي^(٩). ذكر ذلك السيوطي^(١٠).

(١) هو السلطان الملك سظاهر أبو سعيد خشقدم، ولي خلافة على مصر والشام سنة ٨٦٥ هـ. كان حليلاً عاقلاً، شجاعاً مقدماً توفي سنة ٨٧٢ هـ. انظر ترجمته في: «نبطاع الزهور» (٢/ ٤٥٥).

(٢) «الصور اللامعة» (٣/ ٢٣٧)، «ذيل رفع الأصر» (ص ١٤٧).

(٣) بنى هذه المدرسة الأمير سائق الدين الطروشي، انظر: «الخط المرقية» (٢/ ٣٩٦-٣٩٤).

(٤) كان من درس فيها ابن شيخ زكريا، الشيخ من بعض «الصور اللامعة» (٣/ ٢٣٧).

(٥) «الصور اللامعة» (٣/ ٢٣٧)، «ذيل رفع الأصر» (ص ١٤٧).

(٦) هو العلامة سراح بندين أبو حصص عمر بن علي لأصهارى، الإمام بعه المحدث توفي سنة ٨٠٤ هـ. انظر: ترجمته في: «حسن المحاضرة» (١/ ٢٦٧)، «الصور اللامعة» (٦/ ١٠٠).

(٧) انظر: «إلياذ مصر» للجوهري (ص ١٠٣)، «الخط الترفيئة» (٣/ ١٢٧).

(٨) ساهم ذلك اعظم صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٧٢ هـ بمحو صريح الشافعي وهي باج لمدرس، وأعظم مدارس الدنيا، تعاقب على التدريس فيها أجلة العلماء الربانيين أمثال: ابن دقيق العيد والسبكي وابن جماعة والفتحي، انظر: «حسن المحاضرة» (٢/ ٢٢٥-٢٢٦).

(٩) هو العلامة نيس أبو بكر بن محمد بن شادي الخصي الشافعي، شيخ المدرسة الصلاحية توفي سنة ٨٨١ هـ. انظر: ترجمته في «الذيل على دول الإسلام» (٣/ ٨٧٣).

(١٠) «حسن المحاضرة» (٢/ ٢٢٦).

والسخاوي^(١١). ولم يكن يصهر أوقع منصباً من هذا التدريس كما قال الحيدوسي^(١٢).

٧- ناظر أوقاف القره^(١٣) وجامع لشافعي^(١٤)، حيث ولّاه سلطان قبتي^(١٥) ذلك، وكانت له اليد الطولى في استخلاص أوقاف ذهبت عن المدرسة المجاورة لقم الشافعي، حيث قال السخاوي^(١٦) وباشر التدريس، وتكم على أوقافه (أي المدرسة التي بجوار الشافعي)، واجتهد في عبرتها، وسجن من ما كان متصلاً عنه مدة، بعد خطوط وحروب في استخلاصها، يطول شرحها، ثم أضاف (أي السلطان) إليه بعد ذلك نظر المقرافة بأسرها.

٨- منصب قاضي القضاة: كان الشيخ زكريا -رحمه الله- قد عرض عليه البصاة الأكبر، في عهد السلطان الظاهر خشقدم قاضي، أما السلطان قبتي، فما رد به حتى قبله في رجب عام ٨٨٦ هـ^(١٧) بعد تمت ونأت وشروط، قبل قاضي بعضاً منها. وقد مارس الشيخ زكريا القضاة بتراه، وعفة، وكفاية، ودراسة وتوقل، وحفاظاً على العدالة، ورعاية للحق، وقد لبث في دامت القضاة مدة

(١) «الصور اللامعة» (٣/ ٢٣٧)، «ذيل رفع الأصر» (ص ١٤٧).

(٢) «تاريخ النور السادة» (ص ١١٥).

(٣) هناك مسجد فرات جصري وقد رآه كتب فيها عدة مدرّس، مساجد، وفيها أمره كتب للمعلم والطلاب. انظر: «تاريخ وتآمر مصر الإسلامية» (ص ٨٨).

(٤) كان جامع الشافعي، مسجداً صغيراً، كتب كثير الناس بغيره بصري، وسبب عداوة للمدرسة الصلاحية، وضع الملك الكامل محمد بن المعاد الأيوبي في هذا المسجد، ونصبه به منبر، وصيب الجمعة به في سنة ٦٠٧ هـ. انظر: «الخط المرقية» (٢/ ٢٩٦)، «الخط سوية» (٥/ ٥٦).

(٥) هو استعبد أبو نصر الأشراف عياشي المصموني، بنى السطحة سنة ٨٧٢ هـ وبعد السلطان خشقدم، بعد من أعظم سلاطين أماليك البركسية، وظهر في الحكم إلى وفاته سنة ٩٠١ هـ. انظر: ترجمته في «نبطاع الزهور» (٣/ ٣٢٤).

(٦) «الصور اللامعة» (٣/ ٢٣٧)، «ذيل رفع الأصر» (ص ١٤٧-١٤٨).

(٧) انظر: «حسن المحاضرة» (٢/ ١٦٣)، «الصور اللامعة» (٣/ ٢٣٨)، «ذيل رفع الأصر» (ص ١٤٨)، «نبطاع الزهور» (٥/ ٣٧٠-٣٧١)، «مئة الأعلام لابن طوون» (١/ ٣٦٣).

طوية، تبلغ هذه عشرين عامًا متوالية، وهي طاهرة فله في تاريخ العصر في هذا العصر، الذي قصرت فيه آجال القضاة في مناصبهم^(١).

استمر الشيخ ركريا قاضيًا إلى أن كُفّ بصره، فمُرل بالمعي^(٢)، وقيل عُزل بسبب خطئه على البسطن مانظم، ورحله عنه تصريحًا ومريضًا^(٣)، وفيه غير ذلك^(٤)، وكان ذلك في ذي الحجة من سنة ٩١٦ هـ^(٥)، وكان الشيخ ركريا رحمه الله - في أواخر حياته يتأسف على توليه القضاء^(٦).

لا شئت أن استرح ركريا كان على خط وافر من نعم في مختلف العيون، والكفاءات والرهة ولورع، أهلته لأب يتولى هذه المنصب - السابق ذكرها -، فرحمه الله وجراه عن الإسلام والمسلمين خير الخزاء.

المبحث الخامس

وفاته

توفي شيخ الإسلام ركريا الأنصاري - رحمه الله - في ذي الحجة سنة ٩٢٦ هـ^(١) عن عمر يزيد عن مئة وستين، قضاه في مرصاة الله طاعة ومهما في الدين، وجهاد في العلم والعمل، بعد أن ترك ثروة علمية شاهدة على علمه وقضيه.

كانت حاربه مشهودة، حيث حُجّ بمشقه في محض من قصة الإسلام، ولعباده، والعصاة، وحلائق لا يحصى، وكثر التأسف والترحم عليه رحمه الله، وقد رثاه جماعه من تلاميذه بعدة مطولات^(٢)، ومن أنصرها، فون أحدهم^(٣).

قضى ركريا نفيه فتفجرت عليه عيون الليل يوم حمام

لستعلم أن الدهر راح إمامه وما الدهر يبقين بعد فقد إمامه

صقني الله قبرا خضعا مژن صيب عليه مدى الأيام سخ غمه

وسنة ٩٢٦ هـ توافى سنة ١٥٢٠ للميلاد^(٤).

فرحم الله شيخ الإسلام ركريا الأنصاري، وخشعه مع الصديقين ولشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا، وجراه عن الإسلام والمسلمين حر الخزاء

(١) انظر: «عصر سلاطين لمالك» (٣/٣٩٠).

(٢) ذكر ذلك العبدوسي في «تاريخ النور السافر» (ص ١١٥).

(٣) ذكر ذلك نجم الدين العراقي في «الكواكب السائرة» (١/١٩٩).

(٤) انظر: «النفوس اللامعة» (٢٣٨/٣)، «دليل دفع الأضرحة» (ص ١٤٨)، «أذهل بروكليات في التاريخ لأدب تعري» (٣٩٦/٦) أن سبب عزل شيخ ركريا من القضاء، إصابته بمرض عيني، وهذا لا باطل، لا أساس له من الصحة، ولم يذكر هذا الأخير أحد من المترجمين للشيخ ركريا، وإنما هو مجرد افتراء من لافز هات الذي يشهد أعداء المسلمين، من المستشرقين، والمستشرقين - وأبائهم - في وسف الدارسين، فيعتبر المسلمون من هؤلاء، وللمعصوم ما تخدونه في كتبهم، ويعرضونه على هذا العلم من المسلمين، يذكرون على من أمرهم

(٥) انظر «مذاهب الزهور» (٤/١٢).

(٦) انظر «الكواكب السائرة» (١/٣٠٠).

(١) انظر «مذاهب الكثر» (٢/١١٣)، «الطغاة الصغرى» (ص ٣٧)، «دلائل برهورة» (٥/٣٧٠)، «نكت سائرة» (١/٢٠٦) ويعرف العبدوسي تاريخ تولده سنة ٩٢٥ هـ، وهو بعيد، لأن المعاصرين يشعرون بعلامته كانوا حاضرين في حياته، كاس زيان الحسني والشعري، و«ه» أرجح قولنا أنه ذكرنا، فحرمهم مقدم على غيرهم، والله أعلم

(٢) انظر «مذاهب الزهور» (٥/٣٧١).

(٣) انظر «تاريخ لور حاضرة» (ص ١١٦).

(٤) انظر «الاعلام» (٣/٤٦).

المبحث السادس

ثناء العلماء عليه

لقد شهد العلماء لأجله، والمترجمون للشيخ زكريا بالفصل، وعرارة العم، والتجلي بصفات العلما، من الإحسان، ولبر، والتواضع، وأثنوا عليه بالجميل وسأفك كلام الأئمة في إنشاء على الشيخ زكريا، من خلال ما وحدته في المصادر والمراجع، التي تعرضت لترجمة الشيخ زكريا ورحمة الله تعالى.

- قال عنه السخاوي^(١) : وهو من المعاصرين له : لم يتفك عن الاشتغال، عن طريقة حيلة من التواضع، وحسن العشرة، والأدب، واللغة، ولاجماع عن بني الدنيا، مع التقل، وشرف النفس، ومزيد العقل، وسعة الباطن، والاحتفال، والمداورة، إلى أن أدن غير واحد من شيوخه في الإفتاء والإقراء.

- وقال عنه كذلك^(٢) : وله مهجد وتوجد وصبر، واحتفال، وترك للقل والقال، وأوراد واعتقاد، وتواضع، وعدم تنازع، بل عمله في التوكد يزيد في الحد، وعدم مسارعة إلى الفتاوى ما يعبد من حسناته.

- قال عنه السيوطي^(٣) - وهو من المعاصرين له - : برع وتفقت، وسلكت طريق التصوف، ولزم بحد ولاجهاد، في اضم والعلم والعمل، وأقل عليه مع الناس، إقراء وإفتاء وتصنيفاً، مع الدين المثين، وترك ما لا يعنيه، وشدة التواضع، ولين الجانب، وضبط اللسان والسكوت.

- وقال عنه علي الخوهري^(٤) : وهو من المعاصرين له- الشيخ اعلامه الرباني، شيخ الإسلام زكريا أنصاري

- وقال عنه ابن إياس الحنفي^(٥) - وهو من المعاصرين له - الإمام العالم العامل، العلامة، شيخ الإسلام والمسلمين، مفتي الأنام في العالمين، بقية السلف وعدة الخلف، عالم الوجود على الإطلاق.

- وقال عنه تلميذه الشيرازي^(٦) : أحد أركان لطريق ائمه وانتصوف، وقد خدمته عشر سنه، مما أبته فط في عمله ولا اشتغال به لا يعي، لا ليلاً، ولا نهاراً، وكنت بد جلست معه كآتي جلست موك الأرض الصاخرين العارفين، وكان أكر المقربين بمصر يصير من يديه كاتفن، وكذلك الأمرء والأكر

- وقال عنه سميده اس حجر الهيممي^(٧) : قدمت شيخنا زكريا، لأنه أقر من وقع عليه بصري من العلماء لعامدين، والأئمة سوارثين، وأغل من عنه رويث ودرين من الصنفاء الحكماء، مسدين، فهو عمدة العلماء لأعلام. وحجة لله عن الأنام، حامل لواء مذهب الشافعي على كاهنه، وبحر مشكلاته، وكاشف عيوبائه، في بركته وأصائله، ملحق الأحفاد بالأجداد، لمتهرد في رمة معلو الاستاد، كنف ولم يوجد في عصره إلا من أخذ عنه مضاهية، أو بواسطة، أو بوسائط متعددة، بل وقع لبعضهم أنه أخذ عنه مشافهة مرة، وعن غيره عن سبه وسه نحو سح وسائط تدره أخرى، وجد لا نظير له في أحد من أهل عصره، فمغم هذا التميز، لدي هو عبد الأئمة أوني وأخرى، لأنه حار به سعة لتلامذه والأتباع، وكثرة الاحدين عنه، ودوام الانتفاع

وقال عنه النيدروسي^(٨) : اشيع لإمام اعلامه، شيخ الإسلام، قاضي القضاة، وقال عنه في كلامه عن وفاته : وحرل اساس عليه كثير، فحسسه الكثرة، وأوصافه الشهيرة.

(١) «بدائع الزهور» (٥/ ٣٧٠).

(٢) «تذات الكبرى» (١١١٢).

(٣) نقله عنه سميده النيدروسي في «تاريخ الدور» (ص ١١٥).

(٤) «تاريخ سوادنا» (١١١-١١٢).

(١) «نصوص اعلام» (٣/ ٢٣٦-٢٣٧)، «دليل ربيع الإصر» (١٤٤-١٤٥).

(٢) نظر مرجع نفسه.

(٣) «نظم معادن» (ص ١١٣).

(٤) «إليه» لمصر بأمانة العصر» (ص ١٠٣).

المبحث السابع

مصنفات شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

ألف الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله - كتب ورسائل كثيرة معبدة ، أقبل لباس عيها قراءة وتدريساً ، في حياته وبعد مماته قال لسحاوي^(١) : وفارت مصنفاته في الأفاق ، وعكف على الاستعانة بها ذو الخلاف ودو الرفاق ، يقول لشيخ الشيرازي^(٢) : - رحمه الله تعالى - : صف شيخ الإسلام (زكريا) المصنفات الشائعة في أقطار الأرض ، ولازمت الناس قراءة كتبه ، لحسن نيته وإخلاصه . ولم يستقص أحد ممن ترجموا له أسماها ، ولم يخص عدداً .

كما أنني لم أجد عند من ترجم للشيخ ، شيئاً مسبوفاً ، ومن العسر أن محرم بعدد كتبه وأسماها ، لأن كثيراً من المؤلفين والمترجمين كانوا يشيرون إلى بعض كتبه دون ذكر أسماها ، التي وضعها ، في جعل للكتاب الواحد سمين أو أكثر ، أصف إلى ذلك أن شخ لإسلام زكريا كان يصنع على الكتب لواحد شرحين أو شرحاً وحاشية ، فالتفت للإشارات إلى تلك الكتب ، واحتلظت على أفلام المترجمين

وهي على ما ورد قائمة بأسماء كتب شيخ الإسلام زكريا لأنصاري وأئامه التي وصل إلينا عندها ، مشيرة إلى المطبوع منها والمخطوط ، مرتبة على حروف المعجم

١ - إحكام الدلالة على تحرير شرح الرسالة : (مطبوع)

وهو شرح عن لسانه الشيرازي

طبع لكتاب عدة طبعات آخرها بتحقيق عبد خليل النعنع لكري ، دار

العلم ، دمشق ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

(١) إيدل مع لاجره (ص ١٥٠)

(٢) موقع لأمواري مصنفات الأجيال للشيخ (٢ / ١٢٢)

وعنه العبد رومي كذلك من المجلدين للقرن التاسع ، حيث قال^(١) : ويقرب عندي أنه المجلد على رأس القرن التاسع ، لشهرة الانتفاع به ويتصانيفه ، واحتياج غالب الناس إليها فيما يتعلق بالفقه ، وتحرير المذهب ، بخلاف غيره .

وقال عنه محم ادين لغري^(٢) : لشيخ لإمام ، شيخ مشايخ الإسلام ، علامة المحققين ، وفهامة المدققين ، ولسان لشكس ، وسيد للفقهاء والمحدثين ، حافظ ، المحصوص بعلوم الإسناد ، ولحق للأحما بالاحداد ، العالم العامل ، والولي الكامل ، لجامع بين لثريعة ولحقيقة ، السالك إلى الله تعالى أقوم مسالك الطريقة ، مولاي وسيدنا قاضي القضاة ، أحد سيوف الحق المتصاة .

وقال كذلك^(٣) : وكان مع ما كان عليه من الاجتهاد في العلم ، اشتغلاً ، واستغلاً ، وإقتاة ، وتصنيفاً ، ومع ما كان عليه من مباشرة القضاة ، ومهمات لأمر ، وكثرة إصدار ادبي ، لا يكاد يمر عن الصدة ليلاً وهماز . ولا يشعل بها لا يعنيه ، وقوراً ، مهيباً ، مؤانساً ، ملاطفاً .

وقال عنه شمس الدين الغزي^(٤) : الإمام العلامة ، الخير البحر ، شيخ مشايخ الإسلام ، قاضي القضاة ... صاحب لمؤلفات المثقة الشهيرة .

ومن هذا شأنه ، لا شك أنه قد أوتي حظاً وفيراً من العلم والفصل ، مما جعل أنه لمن نعم يشون عليه هذه لقصص العالين ، ويعتفرون بعصمه ونفوره ، فرحه الله رحمة واسعة ، وتقبل منه صالح الأعمال .



(١) تاريخ الزور السافرة (ص ١١٥)

(٢) دكتوراه السافرة (١ / ١٩٦)

(٣) مرجع السابق (١ / ٢٠٢)

(٤) تدبير للإسلام (٢ / ٣٦٦)

٢- الآداب:

١- صاحب كشف الظنون كانا باسم «الآداب» إلى شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، فقال تحت عنوان: «علم آداب البحث»: أدب القاضي زكريا^(١). كما سأل إليه شرحه «فتح البواب»^(٢)

٣- الأدب في تعريف الأرب:

(مطوع) وهو مختصر كتاب الأدب لمحمّد أبيهقي ذكره بروكلمان^(٣) واكتتب مع بتحقيق علي حسين النواب، دار الفرق سنة ١٩٩٣ م بمحوان: الأدب في تبليغ الأرب

٤- أدب القاضي (على مذهب الشافعي)

ذكره حاجي خليفة في كشف لظنون^(٤)، والعدادي في هدية لعارفين^(٥) ولعله هو كتاب (عماد الرعايا) أدب لقضاة (التي ذكره برقم ٤١)

٥- أسنى المطالب في شرح روض الطالب: (مطوع)

وهو شرح لـ «روض الطالب» لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المعروف بالنقري البجلي، الشافعي (ت ٨٣٧ هـ)، و«روض الطالب» مختصره ابن المقرئ من كتاب «روضة الطالبين» للإمام النووي

- وقد طبع كتاب الشيخ زكريا الأنصاري (أسنى المطالب) في مصر سنة

١٣١٣ هـ، دون مكان نشر.

٦- أسئلة حول آيات من القرآن:

وهي رسالة في اثني عشرة صفحة منها نسخة في المكتبة التيمورية بمصر برقم (٩٨)

٧- الأصواء البهجة في إيراد دقائق المعرجة: (مطوع)

والمعرجة - قصيدة مشهورة مطعها.

اشتدّي أزمة تعرجي قد آذن ليُلك بالفرح

وقد نستنها خلاف والأرجح أن أبي الفصل يوسف بن محمد بن يوسف النوردي التلمساني المعروف بابن النحوي (ت ٥١٣ هـ)^(١)، و«شيخ زكريا الأنصاري على المعرجة» شرحه، الأصواء البهجة أكرمها^(٢)

وقد طبع الكتاب (الأصواء البهجة) عدة طبعات، منها طبعة دار الفصيلة بالمعاصرة، بتقديم عبد الحميد دباب ١٩٩٩

٨- إعراب القرآن: (مخطوط)

توجد منه نسخة خطية في المكتبة التيمورية بمصر برقم (٣١٠) تفسير^(٣)

٩- الإعلام بأحاديث الأحكام:

ذكره العزّي^(٤)، وقال اسمعادي إنه تأليف القاضي أبي يحيى زكريا الأنصاري، وأنه شرحه فيما بعد، وسماه «فتح العلم بأحاديث الأحكام»^(٥) وسياقي ذكر الشرح في موضعه برقم (٥١)

١٠- الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام: (مطوع)

طبع الكتاب بترتيب أحمد عبد، وتصحيح عبد العزيز لسعوان ببيروت، دار عالم الكتب ١٩٨٤ م

(١) انظر: كشف بعباد (٢/ ١٣٤٦)

(٢) انظر: «نصفه» (٢٣٦/٣)

(٣) انظر: «مقدمة» عين كتاب بلوغ الأرب، شيخ الإسلام زكريا، لندكتور يوسف الحاج أحمد وهو رسالته دكتوراه (٢٠٠٠)

(٤) انظر: «بكم الكتب السائرة» (١/ ٢٠١)

(٥) «إيضاح» (١٠١/٣)، وانظر «بروكلمان» (٦/ ٣٩٧)، و«المحقق» (٢/ ١١٨)

(١) «كشف بعباد» (١/ ٤١)

(٢) «كشف بعباد» (١/ ١٣٦٦)

(٣) «المحقق» (٣/ ١١٨)

(٤) «كشف بعباد» (١/ ١١٧)

(٥) «هدية العارفين» (١/ ٣٧٤) ونظر «تاريخ الأدب العربي» (٢/ ١٢٣)

١١- أفضى الأمانى في علم البيان والبديع والمعاني: (مطبوع)

وهو كتاب حصده شيخ الإسلام ركوب من كتاب «تلخيص المفتاح في المعاني والبيان» لفاصي إقصاة جلال أدين محمد بن عبد الرحمن الفروسي ثم الدمشقي (ت: ٧٣٩هـ) وكتب شرح الإسلام زكريا «أفضى الأمانى» طبع مصر - القاهرة - سنة ١٣٢٣هـ^(١).

١٢- بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لابن هشام:

قام بتحقيقه الدكتور يوسف الحاح أحد، وهو أطروحة دكتوراه جامعة دمشق، كلية الأدب، قسم اللغة العربية سنة ١٩٩٩م.

١٣- بهجة الخاوي في الفقه:

وهو شرح لكتاب «الخواوي الصغير» في فروع الشافعية بشرح نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني الشافعي المتوفى سنة (٦٦٥هـ)^(٢).

١٤- تحرير تنقيح اللباب - في الفقه - : (مطبوع):

«لباب الفقه» كتاب لأبي الحسن أحمد بن محمد المحاملي الشافعي (ت: ٤١٥هـ) اختصره الإمام ولي الدين أبو رعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: ٨٢٦هـ) وسماه «تنقيح اللباب»، واحتصر الشيخ زكريا هذا التنقيح وسماه «تحرير تنقيح اللباب» وطبع هذا الكتاب بمكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٥٨م.

١٥- تحفة الباري بشرح صحيح البخاري: (مطبوع)

طبع الكتاب مع إرشاد لساري شرح صحيح البخاري للفلسطيني في مصر سنة ١٣٢٦هـ بمطبعة الميمنية^(٣).

(١) انظر: «معجم المطبوعات» للأستاذ مكي (ص ٤٨٦).

(٢) انظر: «كشف الظنون» (١/ ٦٦٦)، و«هدية العارفين» (١/ ٣٧٤).

(٣) «معجم المطبوعات العربية» (ص ٤٨٥).

١٦- تحفة الراغبين في بيان أمر الطواغين: (مخطوط)

حاج اسم هذا الكتاب مسنون إلى الشيخ زكريا الأنصاري في فهرس مخطوطات دار الكتب الديني وضعه مؤيد السيد^(١)، وأورده بروكلمان^(٢) في حقه ثار الأنصاري.

١٧- تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب: (مطبوع)

وهو شرح وضعه الأنصاري عن كتبه «تحرير تنقيح اللباب» الذي سبق ذكره برقم (١٣)، وفي معجم المطبوعات^(٣) أنه طبع في بولاق سنة ١٢٩٢هـ، وفي لميمنية سنة ١٣٣١هـ.

١٨- التحفة العلية في الخطب المبررة:

ذكره العدادي في هديه العارفين^(٤)، وأما العربي فقد عذ في حقه ثار الأنصاري (ديوان خطب)^(٥) ولعله يقصد التحفة العلية نفسها.

١٩- تحفة نجاه العصر في أحكام الول السانكة والتوين والمد والقصر: (مخطوط)

وهو رسالة مختصرة في أحكام لتجويد، يوجد ها ثلاث نسخ في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق بالأرقام الآتية: (٦٥١٦، ٦٣٣٢، ١٩٠١٠).

٢٠- تعريفات القاضي زكريا:

أو «تعريف الألفاظ الاصطلاحية» أو «مدلولات الألفاظ الفقهية» أو «مقدمة في الألفاظ المتداولة في أصول الفقه ولدين» وهي كتب أسماه أعلفت عن هذه الرسالة^(٦).

(١) «فهرس المخطوطات» دار الكتب الوطنية بمصر (١/ ١٣٥).

(٢) «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (١/ ٤٠١).

(٣) «معجم المطبوعات» (ص ٤٨٥).

(٤) «هدية العارفين» (١/ ٣٧٤).

(٥) «الكواكب السائرة» (١/ ٢٠١)، وانظر: «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (١/ ٤٠٠).

(٦) «الكواكب السائرة» (١/ ٢٠١).

(٧) انظر: «الحدود الآتية» للشيخ زكريا تحقيق لأستاذ الدكتور مازن مازن.

وطبعت هذه الرسالة بتحقيق الأستاذ الدكتور مارتن المارك بمطبوعات مركز جامعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، وشربها دار الفكر معاصر ببيروت. كان سنة ١٩٩١م بحواش:
الحدود الأليقة والتعريفات الدقيقة».

٢١- تلخيص الأزهرية في أحكام الأدعية: (مخطوط)

ذكره العبادي^(١)، وتوجد له نسخة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق (٩٦٣٠
ت ١٦٦٩، ٣٣١٩ هـ)، وكتاب الأزهرية في أحكام الأدعية ليدر الدين الركني
(ت ٧٩٤هـ).

٢٢- تلخيص تقريب النشرب في الفراءات:

لخص فيه الشيخ زكريا كتاب التقريب لشمس الدين ابن الجزري^(٢)

٢٣- ثبت شيوخ الأنصاري: (مخطوط)

ذكره العزي^(٣) وتوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٧٦١٧) وقد
اطلعت عليها واستقدت منها في ترجمة الشيخ زكريا وذكر شيوخه.

٢٤- حاشية على التلويح للسعد التفتازاني: (مطبوع).

التلويح في كتف حقائق اسقيع لعد الدين لفتازاني (٧٩٣هـ)، وفي معجم
المطبوعات. أن للنشرب زكريا حاشية على التلويح مطبوعة في عهد عام ١٢٩٢هـ^(٤)

٢٥- حاشية على الخواشي المفهمة في شرح المقدمة:

ومقدمة هي المقدمة خربية وهي مطبوعة في عم التوحيد لنشرب ابن الحرري
(٨٣٣هـ)، اعنى العلماء بشرحها، منها شرح ابنه أبي بكر أحمد، المعروف بابن

الاطم المتوفى سنة (٨٣٥هـ)^(١)، تقريباً، وأسماه بالخواشي المفهمة في شرح المقدمة
وعلى هذا الشرح وضع الشيخ زكريا هذه الحاشية^(٢).

٢٦- حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه:

وهو كتابنا المحقق، وسيأتي الكلام عليه بالتفصيل.

٢٧- خلاصة الفوائد المحمدية في شرح البهجة الوردية:

البهجة الوردية منظومة وضعها زين الدين عمرو بن مظفر الوردى شافعي المتوفى
سنة ٧٤٩هـ، نظمها كتاب الحاروي الصغير في فروع الشافعية لنجم الدين عد لعدرب
عبد الكريم القزويني الشافعي المتوفى سنة ٦٦٥هـ، وهذه منظومة هي خمسة آلاف بيت
ولها شروح كثيرة منها شرحاً الشيخ زكريا: الكبير، يسمى بالبحر البهية، ومساقي في
موضع برقم (٤٣)، والصغير، يسمى بخلاصة لفوائد المحمدية^(٣)

٢٨- الدرر السنية في شرح الألفية: (مخطوط).

والألفية هي الألفية في النحو لاس مالك (٦٧٢هـ)، وعليها شروح كثيرة، منها
شرح ابن المصنف، وهو بدر الدين محمد بن مالك، يعرف باسم لاطم الموقى سنة
(٦٨٦هـ)^(٤)، وعلى هذا الشرح حوش كثيرة، منها حاشية لنشرب زكريا، أسماه
الدرر السنية^(٥)، ويوجد لها أربع نسخ في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، أرقامها:
(١٦٤٣ ٩٩٩-١٦٤٤-٧٣٥٠).

٢٩- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة: (مطبوع)

وهي المقدمة الجزرية في علم التجويد، وهذا الشرح مطبوع متداول منه طبعة در
المكتبي بدمشق سنة ١٤١٥هـ ١٩٩٥م بتحقيق الدكتور سيب الشادي، وقدم له
أستاذنا الدكتور نور الدين عتر.

(١) انظر: ترجمته في الصور، ١٤٣/٢، والأعلام، ١ (٢٢٧)

(٢) انظر: وكشف الفوائد، ١٨٧٨/٢-١٨٨٠، وهدية العارفين، ١ (٣٧٤)

(٣) انظر: الكواكب السائرة، ٢٠١/١، وكشف الظنون، ١١ (٦٢٥ ١٢٧)

(٤) انظر: ترجمته في «بغية الوعاة» ١/٢٢٥.

(٥) انظر: وكشف الظنون، ١٥٢/١، وهدية العارفين، ١ (٣٧٤)

(١) انظر: هدية العارفين، ١ (٣٧٤)

(٢) انظر: مقدمته بتحقيق كتاب حدود الأليقة، للأستاذ الدكتور مارتن مارك

(٣) الكواكب السائرة، ١٩٨/١

(٤) انظر: معجم المطبوعات العربية، ١ (١٩٦٥)

ذكر البغدادي^(١) في حلة آثار الشيخ ركريا ديوان شعرة ، وفي الكواكب السائرة أن شعر الشيخ -رحمى الله تعالى عنه- كان متوسطاً . ومنه قوله

إلهي ذنوبي قد تعاطم [جرمها]^(٢) وليس على غير الماسم مئكل
إلهي أنا العبد المسيء وليس لي سواك ، ولا علمٌ لدي ولا عمل
إلهي أقلني عشرتي وخطيئتي لأنني يا مولاي في غاية الخجل
إلهي ذنوبي مثل سبعة أبحر ولكنها في جنب عموك كاللؤلؤ
ولولا رجائي أن عفوك واسع وأنت كريم ما صبرت على رذل^(٣)

ويوجد لهذا الديوان نسخة مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق برقم (٧٦٧٧-٧٦٧٨)

ذكرها بروكليان^(٤) .

وهو شرح لفصيدة الكواكب الدرية في مدح خير البرية المشهورة بالردة ، لشراف الدين محمد بن سعد بن حماد أبي عبد الله البوصيري الصهاجي المتوفى سنة ٦٩٦ هـ^(٥) وتوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٨٠٨١)

(١) انظر : هدية العارفين (١/٣٧٤) .

(٢) في الكواكب السائرة [خطها] ، وما أثبت بعد الأسناد بذكر مارتون مبارك ، لأن كلمة [خطها] لا يستقيم بها الوزن .

(٣) انظر الكواكب السائرة (١/٢٠٥) .

(٤) تاريخ الأدب العربي (٦/٤٠١) ، والملاحق (٢/١١٨) .

(٥) نظر : ترجمته في الوافي بالوفيات (٣/١٠٥) .

توجد له نسختان في مكتبة الأزهر بالقاهرة ، إحداهما برقم : (٢٥٧٦ ، ٣٢٩٩١) والثانية برقم (٤٠٤٤ ، ٤٠٦٤٠) .

اشتهر هذا الشرح باسم «المطلع» ، وذكره العربي^(٣) ، ولبنادى^(٤) ، وفي معجم المطبوعات العربية أن المطبع شرح الشيخ ركريا على مختصر أنير الدين الأبهري لمتوفى في حدود سنة ٧٠٠ هـ .

والكتاب مطبوع في القاهرة ، مكتبة مصطفى الباي الحلبي سنة ١٩٣٣ م . ووصفت عليه حواش كثيرة مطبوعة متداولة ، منها حاشية المطار^(٥) ، وحاشية الشيخ عlish^(٦) وغيرها

ذكره البننادي^(٧) ، والشمسية مختصر في المنطق ، ألّفه نجم الدين علي بن عمر بن علي القزويني ، المعروف بالكاتبي ، تلميذ نصير الدين الطوسي . وقد وصفت عليه شروح وحواش كثيرة^(٨)

(١) انظر مقدمة مجمع لكتاب حدود لأبيهم ، للأسناد المذكور مارتون مبارك (ص ٣١) .

(٢) إيسافوجي ، نسط يورب مع ، الكتابات الخمس وهي : الخمس ، النوع ، والفصل ، وخاصة ، والعرض العام ، وقيل معناه المدخل ، أي مكان المدخل إلى المنطق . انظر شرح شيخ الإسلام ركريا الأنصاري على متن إيسافوجي مع حاشية المطار (ص ٢٧) .

(٣) الكواكب السائرة (١/٢٠٢) .

(٤) هدية العارفين (١/٣٧٤) .

(٥) نشر المطبوعات العلمية مصر سنة ١٣٢٧ هـ .

(٦) نشر مطبعة النيل مصر سنة ١٣٢٩ هـ - ١٣٣٠ هـ .

(٧) هدية العارفين (١/٣٧٤) .

(٨) انظر : كشف الظنون (٢/١٠٦٣) ، والأعلام للزركلي ، ٤ : ٣١٥

٣٦- شرح صحيح مسلم : ذكره البغدادي^(١).

٣٧- شرح ضابطة الأشكال الأربعة^(٢) :

في المنطق والجدل . طبع في الهند عام ١٢٩٢هـ .

٣٨- شرح مختصر العين في الفتح والإمالة بين اللغتين : في التجويد .

وقرة العين رسالة في التجويد لأبي البقاء علي بن عثمان بن محمد المعروف باسم الفاضل ، وهو عالم بغدادى مهير في القراءة توفى سنة (٨٠١هـ)^(٣) . احتصره الشيخ زكريا ثم شرح مختصره . ذكر هذا الشرح كل من السجدي^(٤) ، وانغري^(٥) وغيرهما^(٦)

٣٩- شرح مختصر المزني : في الفقه .

المختصر في المروء ، لأبي بكر هم إسماعيل بن يحيى المزني صاحب الشافعي المتوفى سنة (٢٦٤هـ)^(٧) .

ذكر هذا الشرح حاجي خليفة^(٨) ، والبغدادي^(٩)

(١) «هدية المارفين» (١٦/٣٧٤) .

(٢) انظر : المقدمة التحقّق لكتاب الجلود الأنيقة (ص ٣٢) . والأشكال أربعة داخلية في القباس المتعقبي ، ككل قياس مطعني يتكون من موضوع وعمود ، وهو ينقسم ويتفرع إلى أربعة أشكال بحسب الحد الأوسط مع الحدين الآخرين ، لأن كل مقدمة تشتمل على موضوع وعمود والحد الأوسط مكرر في مقدمتين . انظر : «شرح السلم في المنطق» (ص ٦٣) وما بعدها ، وغوايط المعرفة (ص ٢٣٤) وما بعدها .

(٣) انظر : ترجمته في «الصورة اللامعة» (٥/٢٦٠) .

(٤) «الصورة اللامعة» (٣/٣٣٦) .

(٥) «الكوكب السائر» (٢/٢٠١) .

(٦) «كشف الظنون» (٢/١٣٢٥) .

(٧) انظر : ترجمته في «وليات الأعيان» (١/٢١٧) .

(٨) «كشف الظنون» (٢/١٦٣٦) .

(٩) «هدية المارفين» (١/٣٧٤) .

٤٠- شرح منهاج الليضاوي : في أصول الفقه .

ذكر هذا الشرح حاجي خليفة^(١) ، والبغدادي^(٢) .

٤١- عماد الرضا بيان أدب القضا : في الفقه .

وهو الكتاب الذي حققه وعسّ عليه الأستاذ سبّاح بن محمد أبو شريعة وطبع في القاهرة عام ١٩٨٧م^(٣) ، دون اسم الناشر .

٤٢- غاية الوصول إلى لبّ الأصول : في أصول الفقه (مطبوع)

«لبّ الأصول» كتاب وضعه الشيخ زكريا مختصراً فيه كتاب «معجم جوامع» لاس السبكي . ثم شرح الشيخ زكريا مختصره وأسماه «غاية الوصول» .

والكتاب مطبوع متداول . ومن مطبوعاته طبعة مكتبة الباب الخليلي بمصر سنة ١٣٦٠هـ ، ١٩٤١م .

٤٣ الغرر البهية في شرح المهجة الورديه : في الفقه (مطبوع)

وهو الشرح الكبير الذي وضعه الشرح زكريا على منظومة الحوي المسبقة «بالهجة الورديه» وذكره السخاوي^(١) وغيره^(٢)

طبع في الميمنية عام ١٣١٥هـ في خمسة أجزاء ، وضع حديثاً بدار الكتب العلمية بيروت سنة ١٩٩٧ في أحد عشر جزءاً مع الفهارس ، بتحقيق محمد عبد المادر عطف

(١) «كشف الظنون» (٢/١٨٨٠) .

(٢) «هدية المارفين» (١/٣٧٤) .

(٣) «مقدمة التحقّق لكتاب الجلود الأنيقة» (ص ٣٤) .

(٤) «الصورة اللامعة» (٣/٢٣٦) .

(٥) انظر : «كشف الظنون» (١/٦٢٧) ، «هدية المارفين» (١/٣٧٤) .

(٦) «معجم المطبوعات» لسركيس (ص ٤٨٦) .

٤٤- فتح الإله للماجد بإبصار شرح العقائد : في العقيدة (خطوط)

(العقائد) كتاب لتجمل الدين عمر بن محمد النسفي (٥٣٧هـ) وكتابه مشهور بالعقائد نسفية . وعليه شروح كثيرة أشهرها شرح سعد الدس انتتاراي (٧٩١هـ) ، وكثرت الحواشي عن هذا الشرح ، ومنها حاشية الشيخ زكريا (فتح الإله للماجد) ، وذكر هذا الكتاب كل من حاجي خليفة^(١) ، والمعدادي^(٢)

وتوجد له نسخة خطية في المكتبة التيمورية بمصر برقم (١٠٠٧) ، ونسختان في مكتبة الأسد بدمشق إحداهما برقم (١٩٣٣) ، والثانية برقم (٣٣٤٢) ٢ .

٤٥ - فتح الباقي بشرح ألفية العراقي : في علوم الحديث (مطبوع)

العراقي هو زين الدين عبد تريح بن الحسين أبو المعص العراقي ، المتوفى سنة ٨٠٦هـ ، وشرح للشيخ زكريا وهو شرح مختصر ممزوج مطبوع ، آخرها نسخ في الأستاذ حافظ ثناء الله الزاهدي ، في دار ابن حزم ببيروت لبنان سنة ١٩٩٩م .

٤٦ - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل : في التفسير (خطوط) .

وهذا الكتاب هو حاشية على تفسير البضاوي للسعي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ، وكاد الشيخ زكريا قد أتمى هذه الحاشية على تلامذته ، بعد أن كف بصره ، وعليها بخط تلميذه عبد الوهاب لشعراي^(٣) ويوجد له أربع نسخ خطية في مكتبة الأسد بدمشق أرقاعها : (٦٣٩٦ - ٣٩١٦ - ٢٤٧٣ - ٦٢٦٠) تفسير .

٤٧ - فتح رب البرية شرح القصيدة الخرجية : في العروض (مطبوع)

وهو شرح قصيدة في عروض والقافية نصيب الدس أبي محمد عبدالله بن محمد خورجي مالكي لأندلسي المتوفى سنة (٦٢٦هـ) وسماها «البرية في علمي العروض والقصيدة» ولكنها عرفت بخارجية نسبة إلى ماطمها^(٤) وقد طبع «فتح رب البرية»

(١) «كشف الظنون» (١١١٧/٢)

(٢) «هذه العارفين» (٣٧٤)

(٣) نظر «أدبنا لشعراي» (١٢٣/٢) ، و«كشف الظنون» (١٨٨/١) .

(٤) «كشف الظنون» (١٣٣٧ - ١٣٣٨) .

للشيخ زكريا في القاهرة سنة ١٣٠٣هـ . ١٨٨٤م بنطبعة العمدة العثمانية ، على هامش كتاب «العيون الفاتحة على خبايا الرامة» ليدر الدين اللعائني^(١) .

٤٨ - فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان^(٢) : في الأصول (مطبوع) .

«فتح الرحمن» للشيخ زكريا ، مطبوع في القاهرة ، مكتبة البابي الحلبي سنة ١٩٣٦م .

٤٩ - فتح الرحمن بشرح رسالة الولي أرسلان : (مطبوع) .

وهو شرح لرسالة الشيخ أرسلان بن يعقوب بن عبدالله الدمشقي ، وهي رسالة في التوحيد والتصوف ، وطبع كتاب «فتح الرحمن» في القاهرة ، مطبعة حريز لإسلام عام ١٣١٧هـ - ١٨٩٩م ، على هامش كتاب «حل الرموز ومفتاح الكتوز» للمعرب عد لإسلام^(٣)

٥٠ - فتح الرحمن يكشف ما نلتس في القرآن . في التفسير (مطبوع) .

وهو مختصر في ذكر الآيات المتشابهات المتعددة

طبع أولاً في بولاق على هامش كتاب «المرح لمير» للحبيب لشرسي عام ١٢٩٩هـ^(٤) ثم صدرت منه عدة طبعات في هذا العصر منها ، عالم الكتب ، بيروت ، عام ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، بتحقيق الأساد محمد عي انصاروي

٥١ - فتح العلام بشرح أحاديث الأحكام : (مطبوع)

كان الشيخ زكريا - كما رأينا - قد ألف كتاب «الإعلام بأحاديث الأحكام» ثم شرحه ، وسمي شرحه «فتح العلام بشرح أحاديث الأحكام» كي جاء في إيضاح

(١) «معجم لمصنفات العرب» (ص ٤٨٦)

(٢) «كشف الظنون» (١٥٥٩/٢)

(٣) «نظر» - «معجم لمصنفات عربية» (ص ٤٨٦)

(٤) «معجم لأساد الدكتور» - «مارك بركات» - «البحر» - «الأسقف»

المكتون^(١) وقد طبع في دار الكتب العلمية بيروت بتحقيق علي محمد معوض،
وعادل أحمد عبد الموجود سنة ١٩٩٠م.

٥٢- فتح المبدع في شرح المفتاح في الجبر (خطوط)

ذكره البغدادي في هدية العارفين^(٢) وأضاع منظومة في علم الجبر والرباصيات
لاس الهاتم (ت ٨١٥هـ) ويوجد له أربع نسخ خطية في مكتبة الأسد بدمشق،
وأرقامها هي (٦٠٨، ٩٢٥٢، ٨٢٢٦، ٥٨٢٣٠، ٩٦٣٠ ت ٢١).

٥٣- فتح منزل الثاني بشرح أقصى الأماني في البيان واليدبع والمعاني: (مطبوع)

رأينا سابقاً أن الشيخ زكريا أحضر كتاب تحصيل المفتاح برقم (١١)، ثم شرح هذا
المختصر ومنه (فتح منزل الثاني بشرح أقصى الأماني) وقد طبع في المطبعة الخيرية
بمصر سنة ١٣٣٢هـ، ١٩١٤م، تصحيح علي لحي، والشيخ سالم رسوا العيوي^(٣).

٥٤- فتح الوهاب بشرح الآداب: (خطوط)

كتاب الآداب هو آداب البحث للمسعودتي المتوفى سنة (٦٩٠هـ)، وذكر هذا
الكتاب غير واحد منهم السخاوي^(٤) والشعراني^(٥) وغيرهما^(٦).

ويوجد له أربع نسخ خطية في مكتبة الأسد بدمشق، وأرقامها هي: (٩٤٣٠،
١٦٢٥٨، ٧٦٤٠٢، ١٢١٥٨ ت ٦).

٥٥- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب: (مطبوع)

أحضر الشيخ زكريا كتاب (منهج الطالبين) للبووي، وسنّى مختصره (منهج
الطلاب)، وسنّى ذكره في موضعه برقم (٦٧)، ثم عاد وشرح (منهج الطلاب)،

(١) «البرهان للكرخي» (١) ١٠٥ و ٢٥٥/٢ (١٦٧).

(٢) (٣٧٤).

(٣) انظر «معجم المطبوعات العربية» (ص ٤٨٧).

(٤) انظر «مصر اللامع» (٣/ ٢٣٥).

(٥) انظر «تاريخ الأدب في طبعات الأخبار» (شعراني ١٢٢، ٢).

(٦) انظر «الكوكب سائر» (١، ٢٠٢)، «هدية العارفين» (١، ٣٧٤).

وسمى شرحه (فتح الوهاب). وطبع لكندا (منهج الطلاب) و(فتح الوهاب) معاً
في المكتبة بمصر سنة ١٣٣٢هـ^(١)، ثم طبع فتح الوهاب مع حاشية الجمل ببيروت في
دار إحياء التراث العربي سنة ١٩٩٠م.

٥٦- فتح الوهاب بما يجب تعلمه على ذوي الآليات: في علم الكلام (خطوط)^(٢)

توجد له نسخة خطية في المكتبة التيمورية برقم ٤٤٣.

٥٧- الفتحة الإنسية لغلق التحفة القدسية: في الفرائض (خطوط).

وهو شرح لمنظومة في الفرائض، لشيخ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن
هاتم النوري سنة ٨١٥هـ^(٣) واسمها (الفتحة الإنسية) ذكره حاجي خليفة^(٤)
والبغدادى^(٥)، وتوجد له نسخة خطية في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٣٠٥٧).

٥٨- الفتوحات الإلهية في نفع أرواح النوات الإنسانية: في التصوف والأدب.

(مطبوع). ذكره البغدادي^(٦).

أما كتاب الشيخ زكريا الفتوحات الإلهية فقد طبع حديثاً في مكتبة الآداب سنة
١٩٩٢م، بتحقيق بدوي طه علام، دول مكان بشر.

٥٩- لب الأصول: (مطبوع)

كتاب وضعه الشيخ زكريا أحضر بكتاب (جمع الحوامع) لاس لسكي
والكتاب مطبوع مع الشرح، وقد سبق برقم (٤٢).

(١) انظر: «معجم المطبوعات العربية» (ص ٤٨٦).

(٢) انظر: «مقدمة الأستاذ الدكتور مازن مبارك لكتاب حدود لأبيه» (ص ١٢٠).

(٣) انظر ترجمته في «البيان الخالص» للشوكاني (١/ ١١٧).

(٤) «كشف الظنون» (١/ ٢٧٢).

(٥) «هبة العارفين» (١/ ٣٧٤).

(٦) «هدية العارفين» (١/ ٣٧٤).

٦٥- لواقع الأفكار في شرح طوائع الأنوار : في علم الكلام .

طوائع الأنوار ، كتاب مختصر في التوحيد ، للقاضي عدنان بن عمر البصاوي النوب
سنة ٦٨٥ هـ ، شرحه الشيخ زكريا ، وأشار إلى شرحه هذا الغزي^(١) ، وحاجي خليفة^(٢) .

٦٦- اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم : في الأدب والتصوف . (مطبع)

طبع في القاهرة ، دار القلم للتراث سنة ١٩٩٧ م ، بتحقيق عبد الله نواره .

٦٧- مختصر أدب القضاء للغري :

(أدب انقضاء) هو الاسم الذي اشتهر به كتاب (أدب الحكام في سلوك طرق
الأحكام) ، لشرف الدين عيسى بن عثمان العربي العقيلي الشهير المتوفى سنة ٧٩٩ هـ^(٣) .
وقد اختصره الشيخ زكريا ، ذكر ذلك الغزي^(٤) .

٦٨- مختصر بذل الماعون :

ذكره الغزي^(٥) ، وكتاب (بذل الماعون في فضل الطاعون) كتاب لابن حجر
المسكلاي^(٦)

٦٩- مقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة : (مطبع)

ذكرها العربي^(٧) حقيقها الأستاذ صالح مهدي العراقي ، وشرها في عملة المورد
العراقية^(٨) .

(١) «الكواكب السائرة» (٢٠١/١) .

(٢) «كشف الظنون» (١١١٧/٢) .

(٣) انظر : «هدية العارفين» (٨٠٩/١) .

(٤) «نكر كب السائرة» (٢٠١/١) .

(٥) «الكواكب السائرة» (٢٠٢/١) .

(٦) انظر : «كشف الظنون» (٢٣٧/١) .

(٧) «الكواكب السائرة» (٢٠١/١) .

(٨) عملة المورد ، عدد ٣ سنة ١٩٧٨ .

٦٥- المقصد للتلخيص ما في المرشد : في علم القراءات (مطبع) .

كتاب (المرشد في الوقت والابتداء) للناظر أبي محمد حسن بن علي بن سعد العمالي
المتوفى في حدود (٤٠٠ هـ) تلخسه الشيخ زكريا . وقد طبع سنة ١٢٨٠ هـ ، و١٢٨١ هـ ،
و١٣٠٥ هـ ، وطبع في القاهرة بدار لطاعة سنة ١٨٦٣ م تصحيح محمد لصاغ^(١)

٦٦- المناهج الكافية في شرح الشافية : في التصريف (مطبع)

ذكره العربي^(٢) ، والعدادي^(٣) ، ولشافية في علم الصرف لأبي عمرو عثمان بن
عمر النحوي ، المشهور بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ .

وذكر صاحب معجم المطبوعات العربية^(٤) بأنه طبع في أستانة عام ١٣١٠ هـ
ووجود له نسخة خطية في مكتبة الأسد بدمشق برقم ٦٤٩٠ .

٦٧- منهاج الطلاب : (مطبع)

وهو مختصر لكتاب (منهاج الطالبين) للنووي ، وقد طبع في بولاق سنة ١٢٨٥ هـ
و١٢٨٧ هـ^(٥) . وقد شرحه الشيخ زكريا ، وسماه (فتح لوجه) وقد سبق برقم
(٥٥)

٦٨- منهاج الوصول إلى تحرير الفصول : في المواثيق

٦٩- منهاج الوصول إلى علم الفصول : في المواثيق

شرحان وضعهما الشيخ زكريا على كتاب (الفصول المهمة في علم معاني الأمانة) ،
المشهور بالفصول في الفرائض لابن المائمه القرطبي (٨١٥ هـ)

(١) انظر : «معجم المطبوعات العربية» (ص ٤٨٧) .

(٢) «الكواكب السائرة» (٢٠٢/١) .

(٣) «هدية العارفين» (٣٧٤/١) .

(٤) (١٩٧٨/٢) .

(٥) «معجم المطبوعات العربية» (ص ٤٨٧) .

مصادر ومراجع

ترجمة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

المؤلف	الكتاب
اسحاقري	أصوه اللامع (٣/ ٢٣٤)
اسحاقري	دبل مع الأصغر عن قصة معصر (ص ١٤٠)
لسوطي	نظم العقيان (ص ١١٣).
السوحي	حسن المحاضرة (٢/ ١٦٣ و ٢٢٦).
الخوهري	إنشاء المعصر بأبناء المعصر (ص ١٠٣ و ١٩٠).
ابن عباس	بدائع الزهور (٥/ ٣٧٠).
الشعري	الطغقات الكبرى (٢/ ١١١).
الشعري	انطبقت الصعور (ص ٣٧)
ابن طولون	معة الأدهن من لمع لا قرب (١، ٣١٢)
داوي	طغبات الصوفية (٣/ ٣٦٩)
لعبروسي	تاريخ أسود اسافر (ص ١١١)
مجمد بنس نعري	لكوكب اسالوه (١، ١٩٦)
حري حديمه	كتيب انطون (٤١ - ٤٧ - ٩٢ - ٥٢ وغير ذلك)
ابن عبيد الحسي	شدرات بدهب (١٠، ١٨٦)
تمس ادس اعري	ديون الإسلام (٢، ٣٦٦)
لشوكي	الدر بصلع (١، ٢٥٢)

فان اسحقري إن الشيخ زكريا شرح فصول من الهائم وسماه (مهج الوصول إلى علم الفصول) مرج لشر فيه ، وشرحه شرحاً جرسناه (مهج الوصول إلى شرح اصول) وهو أسطفي^(١) ، وقد أشد العزي إلى الشرحين ولم يسهما فعال في حنة آثار الشيخ زكريا «وشرحاً على الفصول»^(٢) .

٧- نهاية الهداية في شرح الكفاية : في الموايد .

لايس الهائم أرورة كبرى في لفرائض اسمها (لكفاية) وصعري هي التحفة انقدسية في اختصار الرحمة - وقد مر ذكره برقم ٥٧ وقد شرح الشيخ زكريا الكفاية ، ذكر ذلك السخاوي^(٣) ، والغزي^(٤) والبندادي^(٥) .

٧١- نهج الطالب لأشرف الطالب :

ذكره بروكليان^(٦) .

٧٢- هداية المتشك وكفاية المتمسك :

ورد ذكر هذا الكتاب في بصلح لكون^(٧) دون ستة إلى مؤلفه ، وذكره بروكليان في جملة آثار الشيخ زكريا^(٨) .

وغيرها من لكتب والرسائل العلمية الفسده ، مما هو مطبوع أو مخطوط مع الله بها العلماء وعلبة العلم ، وجزئ الله مؤلفها . والله أعلم

- (١) «أصوه اللامع» (٣/ ٢٣٦).
- (٢) «الكواكب السائرة» (١/ ٢٠٧).
- (٣) «أصوه اللامع» (٣/ ٢٣٦).
- (٤) «الكواكب السائرة» (١/ ٢٠١).
- (٥) «هدية العارفين» (١، ٣٧٤).
- (٦) «تاريخ الأدب العربي» (٦، ٣٩٩).
- (٧) «بصاح المكنون» (٢/ ٧٢٢).
- (٨) «تاريخ الأدب العربي» (٦، ٣٩٩).

الفصل الرابع

التعريف بحاشية

شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : مصادر الشيخ زكريا في حاشيته .

المبحث الثاني : منهج المؤلف في كتابه .

المبحث الثالث : محاسن الكتب وقيمتها العلمية

المبحث الرابع : المآخذ عن الكتب

المؤلف	الكتاب
ابن عبادي	هدية المرقبي (١/ ٣٧٤) .
وكي شامس	المخطط التوفيقية (٥/ ٧٠ - ٧١) .
الكناني	فهرس الفهارس (١/ ٣٤٣) .
سركس	معجم المطبوعات العربية (١/ ٤٨٥) .
سروكندان	تاريخ الأدب العربي (٦/ ٣٩٦)، والملاحق (٢/ ١١٨) .
لردكلي	الأعلام (٣/ ٤٦) .
محمد سليم ررق	عصر سلاطين المماليك (٢/ ١٤١) و (٣/ ٣٨٩) .
المراعي	فتح المبني في طبقات الأصوليين (٣/ ٦٨) .
كبحانه	معجم المؤلفين (١/ ٧٣٣) .
لحدود الأنبياء لشيخ زكريا	مقدمه لتحقيق الأستاذ الدكتور ممد مارك
موسوعة لعرية العلمية	الصدرة في المملكة العربية السعودية (٣/ ٢٤٩)
هدية الأرب لشيخ زكريا	رسالة دكتوراه يومض الحاج أحمد (لمقدمة)

مداخل: معنى الحاشية

قال حاجي خليفة^(١) في بيان معني الحاشية: «عارة عن أطراف الكتب، ثم صار عارة عما يكتب فيها، وما يجرد منها بالقول، فيدون تدوياً مستقلاً متعلقاً، ويقال لها تعبيقة أيضاً»

ونقول: إن الناظر في الحواشي التي وصفت على الكتب، كحاشية المتقدي على شرح العضد، وكذا حاشية الخرجي، وبس قسم لمعادي، ولساني، واعطاري الخ، ما هي إلا تحقيق وتعليق بتعبير المعاصر، لأنها بعد الحاشية في حاشيته في الغالب يقارن بين نسخ الكتب اواقعه تحت بند: «يصطدم بفتح على صعد، ويشرح غريب الألفاظ، ويخرج الأحاديث، وترجم للأعلام، ويعرف المصطلحات العلمية، ويوضح الحدود الفقهية وغيرها، بالإضافة إلى تعليق على المسائل التي تحتاج إلى تعليق، والتركيز على الفس الذي وضعت عليه حاشية، فهي أسبقه، يركز على المسائل الفقهية، وفي الأصول على المسائل لأصولية، وفي العقيدة على المسائل العقيدية، وفي اللغة على المسائل اللغوية، وهكذا باقي الفنون

فكل هذا بعده في الكتب المحققة في عصرنا الحاضر، بدلت تكون الحواشي التي وضعت على الكتب قد سفت إلى ذلك، وحتى لا نقبل ما يعذب ويعذب على كتب الحواشي، لأنها ما هي إلا كتب محقق، فيه تعليقات للمحقق، حتى يصل الكتاب إلى قارته في أحسن حال، مما يعين على فهم عارة المؤلف والله أعلم وهو لائق.



(١) مكتب الطبري، (١، ٦٢٣)

المبحث الأول

مصادر الشيخ زكريا في حاشيته

بعد الاهتمام بالمصادر والعدية بها من أهم سمات التصح العلمي والفكري ، لذا سنتقي بعض الأصواء على هذه المصادر ، لكي نلفت النظر في هذه الحاشية إلى العناية التامة التي أولاهها الشيخ زكريا للمصادر .

فالدخول في هذه الحاشية ، يجد نفسه أمام موسوعة كبيرة ، تحوي درزا فريدة ، وفوائد نفسية ، وعلومًا كثيرة ، التي إن دلت فإنها تدل على سعة علم الشيخ زكريا ، وكثرة اطلاعه ، وجمعه للكتب ، ويستطيع أن يحدد المعالم الرئيسة لمصادر الشيخ زكريا في كتابه «الحاشية» في هذه النقاط :

١ - تنوعت مصادر المؤلف إلى فنون عديدة ، أبرزها :

أصول لفقه . وذلك لأن الكتاب في أصول لفقه . وقد تلاء علم اللغة : من محو وصرف وبلغة وغيرها ، وذلك للعلاقة الوثيقة بين أصول الفقه واللغة العرسة أما بقول الباقية فهي لمرآن وعومو ، والحديث وعلمو ، والعق ، والعقيد ، والمنطق

٢ - لم يكن المؤلف يقر عن جميع هذه المصادر مباشرة ، وبس هو ينقل -أحياناً- عن بعضها بواسطة كتاب آخر

٣ - هناك مصادر عديدة من عنها الشيخ زكريا - رحمه الله - ولم يسمها ، وإنما اكتفى بذكر مؤلفيها ، من صغري إلى البحت عن أسماء مصنعات هؤلاء العلماء ، والنظر فيما يكون منها موثقاً ومسانداً للهداة العلمية ، التي نقلها الشيخ زكريا عن ذلك المؤلف لتحديد المصدر .

٤ - يركز المؤلف على كتب بعينها ، بحيث يكون اعتياده عليها أكثر من اعتياده على غيرها ، وعلى هذا يمكن أن يقال إنَّ المصدر الرئيسة للشيخ زكريا ، وسندكر هذه المصادر في آخر المبحث .

٥ - ابطر في هذه الحاشية عدد عدد يسا من قبل من كتب هي من تألف الشيخ زكريا ، اعتمد عليها في التعليق على شرح المحلي على جمع الجوامع ، منها . شرح شذور الذهب ، فتح الباقي ، فتح انوار شرح لأدات ، شرح الطوالع ، شرح الرسالة القشيرية .

وبما أن مصادر الشيخ زكريا كثيرة ومتنوعة ، فأنني رتبها بحسب الفون ، وهي مرتبة بحسب حروف المعجم في كل فن :

١ - مصادر من كتب أصول الفقه :

الإيجاج في شرح المنهاج لابن السبكي .

- الإحكام في أصول الأحكام للأمدني .

- الأشياء والنظائر لابن السبكي .

أصول السرخسي

البحر في أصول الفقه للزركشي .

- البرهان في أصول الفقه للإمام الحرميين

- التحرير في أصول الفقه للكتاب ابن الهمام .

- تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي .

- التقريب والإرشاد الصغير للإمام الباقلاني .

- التلخيص لإمام الحرميين .

- التلويح عن التوضيح للتمتازاني .
- حاشية الأبهري على شرح العضد عن مختصر ابن الحاجب .
- حاشية التفتازاني على شرح العضد عن المختصر .
- حاشية الجرجاني على شرح العضد عن المختصر .
- الحاصل من المحصول لتاج الدين الأرموي .
- الرسالة للإمام الشافعي .
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكي .
- شرح الفية البرماوي في أصول الفقه .
- شرح تنبيه الفصول للفراfi .
- شرح جمع الجوامع للكوبرائي .
- شرح الشيخ زكريا على مختصر ابن الحاجب .
- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب .
- شرح القطب الشيرازي على مختصر ابن الحاجب .
- شرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي .
- لعبث ، هدمع شرح جمع الجوامع لاس لعرفي .
- ايعواعد الكبرfi لابن عبد السلام .
- محاسن لشريعة للفقاه الشافعي الشافعي
- المحصول للإمام إردري
- لمستصفي بالإمام العراقي
- المنتخب للإمام الرازي .
- المنحول للإمام العزالي .
- منع الموانع لابن السبكي .
- نهاية السؤل للإسنوي .
- ٢- مصادر من كتب اللغة العربية وتوابعها ،
- إرتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان التتوي الأندلسي
- أمالي ابن الحاجب في النحو .
- التلخيص في علوم البلاغة للقرطبي .
- توجيه بعض التراكيب المشكلة لابن هشام الأنصاري الحوي
- جنن الداني في حروف المعاني للمراي .
- شرح التسهيل لابن مالك .
- شرح الكافية في النحو لرصي السبب الاستر مادي
- شرح المعني للندر الدماسي
- الصحاح بدجوهري .
- عروس الأفرنج في شرح التتخير لهاء الدين السكي
- الفوموس المحيط بدغير رناي
- محصر لتتخير للندراب
- المنحول شرح التتخير للتتازاني
- المعرب لدجواليقي

- مفتي الليب لابن هشام الأمصاري .

مفتاح العموم للسكاكي

- الموافية في شرح الكافية (المتوسط) لابن شرف شاه .

٣- كتب الحديث وشروحه والسيرة والأقراجم .

- إرشاد طلاب الحقائق للنووي

- تدهيص الجبير للمحافظ ابن حجر العسقلاني .

- تهذيب الأسماء والمقات للإمام النووي .

- سنن أبي داود .

- سنن ابن ماجه .

- سنن الترمذي .

- السنن الكبرى للبيهقي .

- سنن النسائي

- السيرة النبوية للذهبي

- صحيح ابن حزيمة

- صحيح بجاري

- صحيح مسلم

- شرح البخاري للكرماي

- شرح مسلم لسووي

شواهد التصحيح وتصحيح لمشكلات جامع الصحيح لابن مالك

علوم الحديث لابن الصلاح

عيون الأثر في المغازي والسير لابن سيد الناس .

- مستد أحمد

٤- مصادره من كتب الفقه

- الأم للإمام الشافعي .

- التحقيق للإمام النووي .

- روضة الطالبين للنووي .

- فتاوى السيكي .

- المجموع شرح المذهب للسوري .

- المطلب لابن رفة .

- المجهات للإستوي

- الوسيط للغزالي

٥ مصادره من كتب العقيدة والمنطق :

- الإرشاد إلى قواعد الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين

- حاشية الخراساني على تحرير القواعد لقطب الرومي

- شرح الشمسية في المنطق للفتناني .

- شرح المطالع للمصنف الردي

- شرح المقاصد للتمتاري .

- اشفاء في المنطق لاس سيبه .

٦- مصادر من كتب التفسير والقراءات :

- تفسير الجلال لمحلي .

- تفسير الكشف للرحمري .

- مفردات الفاظ القرآن للراغب الأصبهاني .

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري .

هذه أهم مصادر الشيخ زكرب في حاشيته عن شرح لمحلي عن جمع اجوامع ، وكما قد ذكره أن الشيخ ركرب يركز على كتب بعضها أكثر من غيرها ، والتي يمكن أن يقال : إنها المصادر الرئيسة له ، وهذه الكتب هي :

تفسير الكشف .

- في الحديث : الصحيحان ، وشرح النووي لصحيح مسلم .

- في العقيدة : شرح المقاصد للفتاوي .

في الفقه : وروضة الطالبين ، والمجموع كلاهما للنووي .

في أصول لفقه : للتنبيه ، البحر ، العيث ، التحرير ، حاشية الفتاوي على العبد ، شرح ألفية البرماوي ، كتب ابن السبكي ، نهاية السؤل .

- في النحو : مغني اللبيب ، شرح التسهيل لأبن مالك

- في اللغة : لصحاح للجوهري ، القاموس المحيط .

- في المنطق : حاشية لرحماني على تحرير انقواعد المنطقية ، شرح الشمسية بفتحناوي هذه أبرز معالم لمصادر عبد الشيخ ركرب - رحمه الله - وبمنى أن الشيخ ركرب قد أولى لمصادر عديدة وثيقة ، من حيث الكم ، ومن حيث الأهمية

المبحث الثاني

منهج المؤلف في كتابه

المطلب الأول : سبب تأليف الحاشية :

لا شك أن كل مؤلف يدفعه إلى التأليف دافع ، ويستثني له سبب ، كأي عمل من أعمال البشر ، ولا يخرج التأليف عن أحد هذه الشئان^(١) :

١- معلوم قد اخترع .

٢- مرق قد جمع .

٣- ناقص قد كمل .

٤- محسن قد فضل

٥- مهت قد هت

٦- محط قد رتب

٧- مهم قد ش

٨- حصا قد عي

هكذا تنوع الأسباب ، وتختلف ادوافع ، ثم من مؤلفين من يذكر سبب تأليفه ويصرح به ، ومنهم من لا يذكر سبب ، لكنه قد ينسب من كلامه وشيخ ركرب - رحمه الله - أشار إشارات معتصية إلى سبب تأليفه للحاشية في مقدمته ، والتي من خلالها يمكن حمل سبب تأليف الشيخ ركربيا لكتبه «الحاشية» ، حيث قال في مقدمته كتبه الحاشية «فهذه حاشية وصفتها عن شرح جمع اجوامع في أصول انطقه

(١) انظر «كشف الغطاء» (١/ ٣٥) ، وأجد معلوم بصديق حسن خان (١٨٨- ١٨٩)

٩- اشرح في العايد بذكر أحوية عن مسائل دون ذكر السؤال ، فستدركه الشرح وكريا بقوله : (جواب سؤال مقدر) وأحيانا بذكر تقدير هذا السؤال ، والعايد لا يذكره ويقول : (تقديره - أو تقريره - ظاهر)^(١).

١٠- أحيانا يتر وح لطر ، ووجه البعد ، في قول الشارح : (فيه بظر) ، أو (فيه بُعد) ، وحتى في قوله هو نفسه^(٢).

١١- يذكر بعض المروق بين بعض المصطلحات والمسائل المعقبة وغيرها ، كمسألة العرق بين الماء المطلق ، ومطلق الماء ، والفرق بين العلة والسبب ، والفرق بين لام الاستحقاق ولام الملك ، والعرق بين بعض صبح الأمر ، والفرق بين صيغ النهي^(٣).

١٢- يسمي ما أجهه الشارح في قوله : (قال بعضهم)^(٤).

١٣- يخرج الأقوال ، ويذكر مصادرها أحيانا^(٥).

١٤- يجمع بين أقوال المصنف وبين ما ذكره في كتابه جمع الجوامع ، وما ذكره في غيره^(٦).

١٥- يذكر باقي أقوال نعلمه في المسألة إذا عملها المصنف أو لشارح^(٧).

١٦- يحرر ما نسب من أقوال إلى بعض أهل العلم ، ويتر القول الصحيح فيها .

كمسألة فرض الكفاية وما نسب للرازي بأن الخطاب فيه موجه إلى البعض^(١) ، وتحرير النقل فيما نسب لإمام الحرمين من أن دلالة مفهوم الموافقة قياسية^(٢) ، وتحرير النقل عن أبي حنيفة وأخيه في مسألة مفهوم حديث^(٣) ، وتحرير النقل عن الأحمري في الأمر المطلق هل هو للوجوب أو التذنب^(٤).

١٧- يوضح - أحيانا - ما يحتاج إلى توضيح في بعض المسائل هامة - كمسألة الصلاة في المنصوب ، والصلاة في الأوقات المكروهة^(٥).

١٨- المسائل المعقبة التي يذكرها في العايد هي من المذهب الشافعي (مدمعه) ، وقليلًا ما يذكر باقي المذاهب^(٦).

١٩- يذكر فائلة الخلاف ، وسببه في بعض المسائل الأصولية ، كما يشير إلى نوعيته ، هل هو خلاف معصوي أو خلاف لفظي ؟ ولا يبتلي في تقرير ذلك^(٧).

٢٠- يأتي بالاشكالات والاعتراضات فقول (دون قس) ، أو (قس) ، أو (اعترض) ، ثم يحسب عنه بقوله (وأجوب) ، أو (تحاب) أو (دلت) وهكذا ، دون أن يسمى هذا المعترض^(٨).

٢١- كثيرا ما يأتي بتحريرات وتوجيهات ، في مسائل عديدة ، هي في الأصل لأحد الأعلام قبله ، دون أن يسميهم ، فربما يكون هذا العلم : العنيد ، أو الإسوي ،

(١) انظر (ص: ٣٤٩/١).

(٢) انظر (ص: ٤٩١/١).

(٣) انظر (ص: ٥٢١/١).

(٤) انظر (ص: ٢٠٢/٢).

(٥) انظر (ص: ٣٨٩-٣٨١/١).

(٦) انظر (ص: ٢٩٠، ٢٩١).

(٧) انظر الصفحات: ٢٥٤، ٢٩٦، ٣٦٨، ٤١١، ٤٩٥، ٥٦٧، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١

معاسن الكتاب وقيمته العلمية

١- احتواءه على ثروة هائلة وهامة من المصادر والمراجع في مختلف النصوص، كما ذكرنا في بحث: مصادر.

٣- اجمع بين الأقوال ودفع التعارض، سواء ما ورد في المسائل الخمسة، أو بعدد الأقوال واختلافها عند العالم الواحد.

٥ الاهتمام بالمرقوق بين المصطلحات والمعاني

٦- تحرير محل المراجع، وبيان نوع الخلاف، وثمرته

٧- أنه حان من تجربتهم بعض العلماء الذين يملكونهم في رأي

٨ ليعد عن المحب وحمود واتباعه

٩- أحباء الكتاب عن غزيراث فلما سجدها في كتاب آخر، كتب أن ما في كتابه
لنحوه للعربي، ليس هو بالصورة بعينه عن رأي العربي، إلا أنه صرح هو به،
لأنه مختص من الأدباء^{١١}

فقط، هذه المحاسن والمميزات جعل بعض لعناء يهتمون بهذه الخاتمة، فاعتمدوا في مؤلفاتهم ما وجدوا فيها من فوائد جنية، وناقش نبيه، ولما أدركو

(١) اربعه (ص ٣٩٥) من الخاشيه

أو ابن هشام الأصباعي، أو الشتماري، أو الرزكشي، أو الخرجاني، أو ابن
العراقي، أو الكوراني، أو ابن المهام، وقد بينها على ذلك في التعليقات^(١١)

٢٢ شخصية الشيخ كرب في حاشيته واصدحه، سواء في تحرير المسائل، أو في مرجعاته واختياراته، أو في نقد ورد على أعلام في مسائل علمية، بعيداً عن التصعب، والحدود، والتقليد، مع مراعاة الأدب، والاحترام، والبعد عن التحريج^(٢٠)



(١) نظر المصنفات (١/١٨٤، ٣٤٦، ٦٢٩، ٢/٣٣، ٤٢، ١٧٦، ١٧٣، ١٨٨) وغير ما كثير.

(٢) نظر الصفحات (١ ٢٢٣، ٢١٧، ٧١/٢، ٢٤/٢، ٥٠٧، ٣٤٥، ٢٢٧، ١٩٤) وغيرها كثير.

من نحو شيخ زكريا سدقة والسحري، وتخصيص الأقوال، والتحقيق فيها، مع الأمانة، والموضوعية، وعدم التعصب

وفي يلي معرض بعض المؤلفات التي اعتمد فيها مؤلفوها على حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري:

١- أوهم العلامة ابن قاسم العادي^(١) في كتابه «الآيات البيئات»، وقد صرح بمصادره في مقدمة كتابه وذكر منها حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري^(٢)، وعدم يقل من حاشية شيخ زكريا، بقول: قال شيخ الإسلام، أو ذكر شيخ الإسلام وهكذا^(٣)

٢- العلامة البناني^(٤) في كتابه «حاشية لسدي على شرح جمع الخوامع للمحل» وقد اعتمد الشيخ البناي في كتابه الحاشية على حاشية الشيخ زكريا كثيرًا، ويقل أحيانًا صفحة كاملة، وفي الغالب يصرح باسم الشيخ زكريا^(٥)، وأحيانًا لا يصرح، لكن معانيه لخصه، ومقارنه مع ما في الحاشية، وحدته مطاقًا لها^(٦)

(١) هو العلامة أحمد بن قاسم العادي الدهري الشافعي أحد تلمذ عن ناصر الدين النفاي، والشهاب صميرة، والصموي وغيرهم، يرجع وساد وثقوق على آثاره، وانتشرت تحريراته، وقادها العلماء بالاستحسان، من تصنيفاته الآيات البيئات، وحاشية على شرح البهجة الكبير للشيخ زكريا وحاشية على شرح بوروق وغيره، توفي بمدينته المسودة سنة ٩٩٤هـ انظر ترجمته في «الكواكب المبرقة» (١٢٤/٣)، و«النفرة» (١٣٦/١٠)

(٢) انظر: «الآيات البيئات» (٣/١).

(٣) انظر: على سبيل المثال لا الحصر (١/٢٤، ٤٣، ٧٥، ١٠٠، ١٣٨، ٢١٥، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٧٠/٢)، وغيرها.

(٤) هو العلامة عبد الرحمن بن حمد الله البناي المغربي النكفي. أخذ العلم عن علماء مصر بجامع الأزهر، ومهر في الفقه والفقهاء، توفي سنة ١١٩٨هـ/ ١٧٨٤م.

انظر ترجمته في «شجرة النور الزكية» رقم ١٣٥٤ (ص ٣٤٢)، و«الأعلام» (٣/١٣٤).

(٥) انظر على سبيل المثال لا الحصر (١/١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢١٩، ٢٧١، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩،

المبحث الرابع الماخذ على الكتاب

مع ما يثبت من قيمة الكتب النعمة، وما فيه من محاسن، إلا أنه لا يخلو من المآخذ
والتقصيات، فانكتاب جهد بشري، يعتره نقص والخطأ، فانكلم الله وحده سبحانه
وتعالى.

وبعد التامل، يمكن أن نذكر شيئاً من هذه المآخذ وهي:

- ١- ذهب في تعريف الإعجاز إلى أن الأولى في تعريفه «هو صرف لقوى عن
المعارضة»، وهذا تصريح منه في أنه يرى القول بالصره، وهو خلاف مذهب
أهل السنة والجماعة، والذي قد تصدى كثير منهم في رد هذا القول وتعيده^(١)
- ٢- ذكر في أثناء كلامه عن تعريف القرآن الكريم، قوله: «أشأه برهومة»، فقوله:
«أشأه» قريب من القول بحلق القرآن والذي هو رأي المعتزلة، فكان على الشيع
رحمة الله لا اعتماد على هذه الألفاظ^(٢)
- ٣- نزل عن أحد المعترضين عن حقيقة أهم يرون أن الصلاة في الأوقات المكرهه
فسدة، وأقره على ذلك، وهذا خلاف ما في مذهبهم وكنههم^(٣)
- ٤- أنه أحياناً وهذا مآدر يحط في سلة آراء، فمثلاً ذكر أن الإمام النووي قال
في الروضة: «أن الأصح دخول الأمر في خطابه»، وهذا لقول خلاف ما هو
موجود في الروضة: حيث جاء فيها: «أنه لا يدخل»^(٤).

(١) انظر «الحاشية» (ص ١٤٤٦)

(٢) انظر «الحاشية» (ص ٤٤٥)

(٣) انظر «أصول السراجي» (١٠٤/١)، «كشف الأسرار» (٥٦١/١)، «فتح القدير»
(٢٠٣/١)، «مناهج» (٢٠٣/١)، «التوضيح مع التلويح» (٢١٩/١)، «التبصير»
(٢٧٩/١)، و انظر نسخة (٣٧٨)

(٤) انظر الصفحة (٢٣٩/٢)

٥- أنه إذا نقل رأياً من الآراء أحسن فإنه يعقب عن ذلك بقوله: «فه نظر» أو
«فيه بُعد» دون أن يبين وجهة النظر أو البعد.

٦- لا يشير إلى درجة الحديث، وأحياناً لا يخرجها.

٧- ذكر الأقوال في عدة مسائل دون سة، ويكتفي بقوله: «قيل» أو «قال غيره»،
أو «زعم بعضهم»، أو «قال آخرون»^(١).

٨- أحياناً ينقل عبارات من أمة قبله، دون أن يصرح بأسانهم، ولا يعزو هذه
العبارات إلى قائلها، وقد أشرت إلى هذه النقطة في منهجه.

٩- في بعض عباراته عموماً^(٢)، ولا أشو سراً، فنت: إن الخشية في بعض
المواضع صعبة الفهم، وتحتاج إلى ذهن ثقب، ووعوة إدراك، ومعدل نظر

هذه أهم النقاط التي يؤاخذ عليها - في نظر عمر الله ل-

وهذه هتات لا تنفص من قدر شيخ الإسلام زكريا رحمه الله-، ولا تردى
بقعة الكتاب، عل أن تلك هتات ثلاثى في نجه احساس لتي بطوى عليها هذا
الكتب العظيم، سأل الله أن يحري مؤدعه خبر اخره، وأن يثقل به موبس
حسابه، والله لموفى.

(١) انظر (ص ٢٦٠، ٢٤٩، ٣٥٠)

(٢) انظر (ص ١٨٥، ٢٧٥، ٣٠٦، ٣٣٤، ٣٠٨، ٢٠١)

(٣) انظر (ص ٢٩٨، ٣٣٩، ٥١٤، ٥٧٧، ٢٠٢)

الفصل الخامس

وصف الكتاب، ومنهجي في التحقيق

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب

المبحث الثاني : نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

المبحث الثالث : وصف نسخ الكتاب

المبحث الرابع : منهجي في التحقيق والعليق

المبحث الأول

اسم الكتاب

جاء في مقدمة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، عند «كتاب الحاشية» قوله:
١ . وبعد، فهذه حاشية، وضعتها على شرح جمع الجوامع،^(١).

دون أن يسمى هذه الحاشية بعنوان ما، وكذا فعل من ذكر مؤلفات شيخ زكريا - رحمه الله - كالشمراني^(٢)، وابن طولون^(٣)، ولغري^(٤)، وحاجي حبيفة^(٥)، وإسماعيل باشا^(٦)، فكلهم أجمعوا على ذكر هذه الحاشية باسم «حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري»، دون عنوان لها، وكذا جاء في نسخة (٣٦٧٧ - ٢٨٤٦) المراد بتحقيقها، وانفردت نسخة بذكر عنوان لهذه الحاشية، فقد جاء في صفحة عنوان نسخة رقم (١٢٢٦٦) - وهي أحد النسخ المراد بتحقيقها - عنوان الحاشية هكذا «كتاب النجوم اللوامع، في إبراز دقائق شرح جمع الجوامع».

ولم نجد من ذكره بهذا العنوان، ولا بدري هل هو تصرف من النسخ أو من غيره؟ والله أعلم.

لهذا ارتأينا ذكر اسم الكتاب «بحاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري»، والاقتصار عليه، تبعاً لمؤلفه، ونسبته السابق ذكرهم، ولم نذهب إلى ذكره بالعنوان

(١) «طبقات زكريا» (٣/ ١١١)

(٢) «مجموع الأدباء» (١/ ٣٦٣)

(٣) «الكواكب السائرة» (١/ ٢٠١)

(٤) «كنز الطول» (١/ ٥٩٥)

(٥) «هدية المارويين» (١/ ٣٧٤)

الذي جاء في الصفحة (١٢٢٦٦)، لأنه لا يصح سبه عوان إلى مؤلف، لم يصر عليه
لا المؤلف نفسه، ولا من ذكر هذا المؤلف، أصف إلى ذلك، أن أغلب الحواشي عن
الكتب، في أغلب القنون، ليس لها عوان، وإنما تنسب لمصاحب الحاشية^(١).

لهذا فالواجب الاختصار على اسم «حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري»،
حتى يصح العنوان المذكور - إذا صح - والله أعلم.

المبحث الثاني

نسبة الكتاب إلى مؤلفه

نسبة أي كتاب إلى مؤلفه، تحقق بأمر، منها: غلاف الكتاب، وما دون عليه،
من عوان، ونسبة، وحليقات بعدد، ثم ما تذكره كتب الترجمة، من كتب مسوبة
للمترجم نفسه، وأيضاً النقود التي يقب من الكتاب، ووجدت مطبعة لما فيه، كل
هذه الدلائل إن وجدت، تثبت صحة لكتب إلى مصنعه حتى اثبت.

وكتبت «حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح جمع الجوامع»، من أوله
إلى آخره، وثيقه ثلثه لمصنعه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري - رحمه الله -، وذلك
للأسباب الآتية:

١ - أن اسمه ملون على غلاف النسخ الثلاثة، المراد تحقيقها، ومسود إلى الشيخ
زكريا.

٢ - أن المؤلف نفسه، قد نص على حاشيته هذه في كتابه عنه الوصول في عدة موضع
منه، انظر منها (ص: ٨، ١١، ١٥، ١٧، ١٨، ٣١، ٣٢، ٤٧، ٦٠، ٦٢ - انج)

٣ - ما يذكره الشرح زكريا في هذه الحاشية، من الإحالات على كتبه الأخرى، كشرح
شدور الذهب، وشرح ألفية لعراقي، وشرح دب لمحت، وشرح الرسالة
الفتشية، وغيرها، ووجودها كما ذكرها

٤ - المصدر الذي ذكرت اسم الكتاب، والتي أوردتها في البحث السابق^(١)، كلها
قصت على أن الكتاب لشيخ زكريا

(١) حاشية سبه (التمتازي) عن شرح المعتمد، وحاشية الجرجاني عن شرح المعتمد كذلك، وحاشية
السبي عن شرح جمع غوامع للمصنف، وحاشية المعتمد على شرح جمع الجوامع للمصنف كذلك،
وحاشية الشيخ عبيد عن شرح إسماعيل في لفظ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وهم جز

٥- سنة العلماء هذا الكتاب إلى الشيخ زكريا، ومنعهم منه بصورة متكاملة في بعض كتبهم، وقد وجدت مسطورة صممه بشكل متطابق تمامًا، ومن هؤلاء العلماء - ابن قاسم العبدي، وابن أبي، والعمار، والشرسي، وعبدالله الشقيطي، وغيرهم^(١)

فقد اتضح بهذه الأسباب، ثبوت نسبة هذا الكتاب - أعني: «حاشية شيع لإسلام زكريا الأنصاري»، للشيخ زكريا رحمه الله - والله الهادي إلى سواء السبيل

المبحث الثالث

وصف نسخ الكتاب

لقد يثر الله ب الحصول على ثلاث نسخ محطوة هذا الكتاب، وكل هذه لسخ من دمشق - وفيها يلي وصف لها:

النسخة الأولى: وهي نسخة الأصل

موجودة في مكتبة الأسد بدمشق تحت رقم (١٢٢٦٦).

عدد أوراقها = (١٨٦) ورقة .

قياس الورقة = ١٨ × ١٣ سم

عدد الأسطر في كل صفحة = (٢١) سطراً .

عدد الكلمات في كل سطر = (١٣) كلمة تقريباً

التاسخ = ناصر بن الحاج يحيى بن عبيد المقرئ الشافعي الحنفي

الخط = مشرقى ممتاز .

تاريخ السخ = (٩٢٣هـ)، يعني أنها كتبت في حبة المؤلف، وقتل وفاته ثلاث سنوات تقريباً

حالة النسخة = جيدة وكاملة، والسقط والأخطاء فيها قليل جداً، وهي نسخة مقابلة، وعليها نصحيحات في بعض المواضع

وحاء في آخر ورقة من هذه النسخة (ق. ١٨٦) قوله:

«كنت الحاشية بحمد الله وعونه، وحس توفيقه، وصلّى الله على سيدنا محمد، كلما ذكره الداكروب، وعمل عن ذكره العادقون وسلّم، ورحمى الله عن سادات أصحاب رسول الله أجمعين

(١) انظر (ص ١١٤/١) وما بعدها

«تحت الحاشية بحمد الله تعالى وعونه، وحسن توفيقه، والحمد لله وحده،
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلّم تسليماً كثيراً».

فرغ من كتابته فقبر عفو ربه الملك العناح = أحمد بن يوسف بن عمر بن الملاح
الشافعي، هـار الثلاثة، شهر ربيع الآخر، سنة ٩٢٤، عفر لله له، ولصنعه،
ومطالعه، ولسائر المسلمين».

النسخة الثالثة - رمزتها لها بعرف «ج» .

موجودة في مكتبة الأسد بدمشق تحت رقم (٢٨٤٦).

عدد أوراقها = (٨٠) ورقة .

قياس الورقة = ٢١ × ١٥ سم

عدد الأسطر في كل صفحة = (٢٥) سطراً .

عدد الكلمات في كل سطر = يتراوح بين (١٨) و (٢٥) كلمة تقريباً .

التاسع - محمد بن إسماعيل الدنوشري الشافعي

الخط = مشرقى دقيق معتاد .

تاريخ النسخ = (٩٨٩هـ)، أي تكتب بعد وفاة المؤلف بحوي ثلاث وستين سنة

حالة النسخة = جيدة، وإن كان قد وقع فيها سقط كبير من الورقة (٧/س)،
وحذفته بالتقريب بثمان ووقا (٨ق)، والذي سمّي هذه نسخة، وحوذ تعلقات
لاس قاسم الهادي في هوامشها، من أوّل الكتاب إلى الورقة (٢٨)، وهارستها بما هو
موجود في كتاب، الأمانات أسببت لاس قسم معدي، فوجدتها موافقة له، بما يدل أن
هذه النسخة كانت تحت يد رجل من أهل العلم، عمل عليها حواشي بقلًا من كتاب ابن
قاسم الهادي (الآداب لسانت) أصفى إلى وجود هذه التعديقات العممية، فالنسخة
مصنوخة، وقبيلة الأخطاء

وكان الفرع من معيها هار الأربعة، ثاني عشرين جمادى الآخرة، سنة ٩٢٣،
على يد أضعف انعماد، وأفرهم إلى رحمة ربه الخواص . ناصر من الخاض يحيى بن الشيخ
عبيد المقرئ الشافعي الحلبي، عمر الله ذوبه، وسر عيوبه، وأصلح حاله، وستر
أحواله بمحمد وآله، والحمد لله وحده، وصلّى الله على سيدنا محمد وسلم

- هذا، وقد جمعت هذه النسخة هي، لأصل، وباقى النسخ تبعاً وعرعا، لأنها أقدم
النسخ لتي بين أيدينا، حيث كتبت في حبة المؤلف، وسدرة الأخطاء والسقط فيها

في أثناء لتحقيق وتعليق والمقدرة بين نسخ، بذكر هذه النسخة بقول - في
الأصل، دون رمز .

النسخة الثانية: رمزتها لها بعرف «ب»

موجودة في مكتبة الأسد بدمشق تحت رقم (٣٦٧٧) .

عدد أوراقها = (٢٦٢) ورقة .

قياس الورقة = ١٨ × ١٣.٥ سم .

عدد الأسطر في كل صفحة = (١٧) سطراً .

عدد الكلمات في كل سطر = بين (١٠ - ١٢) كلمة تقريباً .

التاسع = أحمد بن يوسف بن عمر بن الملاح الشافعي .

الخط = مشرقى جيد حد .

تاريخ النسخ = (٩٢٤هـ)، يعني أنها كتبت في حبة المؤلف، وقبل وفاته بستين تقريباً
حانه نسخة = كاملة وجسدة على العموم، فيها بعض السقط وبعض الأخطاء،
ومعاصرة بالخطوة عند أطرافها لتسعين في بعض المواضع
وجد في آخر ورقة من هذه النسخة (ق = ٢٦٢) دولة =

وجاء في آخر ورقة من هذه النسخة (الورقة ٨١) قوله =

«تت الحاشية بحمد الله وعونه ، وحسن توثيقه ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وآله وصحبه وسلم .

وكان الفرع من كتابها في يوم الجمعة المبارك تعشر من ربيع الأول - نسع وثلاثين ، على يد الفقير الحقير محمد بن إسماعيل بن محمد بن أبي الفتح بن محمد بن علي من ذرية الشيخ جامع الرفاعي لدوشري الشافعي ، غفر الله له ولوالديه وحواشيته والمسلمين أجمعين آمين ، والحمد لله وحده .

المبحث الرابع

منهجنا في التحقيق والتعليق

المطلب الأول: منهجنا في التحقيق:

١- نسقنا الكتاب على مقتضى القواعد الإملائية الحديثة ، معتمدين على نسخته الأصل ، مع المقارنة بينها وبين النسختين «ب» ، «ج» ، والتنبيه على لفظ في المامش .

٢- كتبنا من جمع الخوامع بخط عريض - نحس - ومشكور ، وجعلناه في الأعلى ، ثم يليه شرح الإمام المحلي ، ثم منه حاشية شيخ لإسلام ركوب الأنصاري ، ثم تأتي معلقا آخر شي .

٣- حرصنا على أن تكون الحاشية موافقة بشرح والنس ، وفي موضعها في كل صفحة ، بحيث يجعل موضع ما علقه الشيخ ركوب على الشرح بخط عريض - نحس - سواء في الحاشية أو في الشرح ، حتى سهل تدبر .

٤- ما وقع من زيادة في النسخة «ب» ، أو النسخة «ج» على نسخته الأصل ، ندرجه في النص بين معقوفين هكذا [] ، ونشر في المامش إلى ذلك .

٥- ما وقع من سقط - سواء في نسخته الأصل أو «ب» أو «ج» - ندرجه بين معقوفين كذلك ، ونشر في المامش إلى ذلك .

٦- ما وقع من زيادة في أحد النسخ ، وثبات في النص يؤثر في المعنى ، فإن لا نشأه منه ، بل نشر في المامش بهي عبارة «ورد في نسخة كذا ريده» .

٧- اعتمادا - أحببنا - في ترحيح بين لفظي في السج على كتب نقلت عن حاشية الشيخ ركوب ، كآيات البيت ، وحاشية أبي ، وحاشية لفظ

٨- جعلنا عاوين للكتاب، لأنه خال منها.

٩- قمنا بتشكيل بعض الكلمات إذا خشيت التباس المراد بغير المراد.

المطلب الثاني: منهجنا في التعليق:

١- ترقيم آيات القرآنية: وذلك ببيان اسم السورة ورقم آية، هكذا: [سورة البقرة/ ٢٧٥]

٢- تجميع الأحاديث والآثار انصرفت في الأحاديث والآثار الموجودة في النصحين أو في أحدهما عنهما فقط، فإن لم يكن الحديث في الصحيحين، وخرجه أصحاب السنن الأربعة، اكتفينا بخرجه من هذه الكتب، فإن لم يكن كذلك، خرجناه مما يجده فيه من كتب السنة.

وبحاول ذكر درجة الحديث والحكم عليه، مستعينين في ذلك بأقوال المحدثين

٣- عرّفنا الآيات الشعرية: إذا كان لسان معروفاً قلناه، اكتفينا بحال - نعروه إن ديوانه إن كان له ديوان موجود، فإن لم يكن كذلك، ذكرنا المصادر الأدبية التي يوجد فيها البيت.

٤- لترجمة للأعلام: نترجم لكن من ذكره المؤلف من الأعلام، ترجمة موجزة، بحيث نذكر اسم المترجم، ومعهما النقصي - علفاً، ونور ما تتميز به، وتاريخ وفاته، وأشهر مصنفاته مع الإشارة إلى موضع ترجمة من كتب لترجم والأعلام

٥- إحالة لمنازل أصولية الواردة في الكتب عن أهم المصادر أصولية، وإدلالة عن مكان الجزئيات التي يعلق عليها المؤلف أو يقرؤها.

وربما استعربنا في كتبه مصادر والمراجع التي نرجل عليها، وإننا فعل ذلك، حتى يعين الباحث في أي مسألة من مسائل أصول، على أهم المصادر، ليتمكن من إدراك نعت من أسير الطرق كلها أراد، وذلك جهد مما في يسر منيح لمحت دعني قدر المسطاع، في حدود قدره التحقيق والدراسة

٦- قد ذكر المؤلف أن المسألة فيها خلاف بين العلماء، ولا نذكر الخلاف، ونذكر الخلاف بصورة محملة.

٧- قد يذكر المؤلف مسأله فيها أقوال، ويكتفي ببعض الأقوال، ويرى الأقوال الأخرى، فنذكر الأقوال التي أهلها بصورة موجزة.

٨- إذا تعرض المحشي أو أشد ابن مسألة فقهية، فإن يقوم بتوثيقها، ويذكر أقوال العلماء فيها بإيجاز، وذلك بالرجوع إلى مصادرها الأصلية.

٩- انقيام بوئين ما ورد في الكتاب (مراء في لشرح أو لحاشية) من سقوط والآراء والأقوال، وهي كثيرة جداً

١٠- عرّفنا المذاهب والآراء التي يفتيها لشارح أو المحشي - بدون عرّف إلى ثلثها مع ذكر مراجع ذلك.

١١- مثل الجهد في إيضاح عبارات الواقعة في الكتب (الحاشية)، والاصطلاحات التي استعملها الشيخ ركز، مع التعليق على المسائل التي يرى أن فيها عموماً، لا نحلي إلا بالتعليق عنها، بحث لا يقع في تكرار ما ذكره اشترح (المحل) أو الشرح زكريا، وإننا نكتفي بعرض المسألة عرضاً محملاً، ونشير إلى المراجع التي فصلتها، حتى يرجع إليها من يريد الاستزادة، وحتى لا ينقل الكتاب بالخواشي، وما لا يدرك كله، لا يترك كله.

١٢- نذكر - أحياناً - ما تُعقب على الشيخ زكريا في حاشيته من المحشيين بعده، كابن قاسم العبادي أو البناي أو العطار... الخ، إذا كان فيه فائدة، وإذا كان غير ذلك نكتفي بذكر المرجع فقط، لئلا نراغب في الرجوع إليه

١٣ لما كان من مكملات التحقيق لمهرسة لجنة للنص المحقق، وصعنا عددًا من

انقهارس الفنية، هي :

١- فهرس الآيات القرآنية .

٢- فهرس الأحاديث والآثار

٣- فهرس الآيات الشعرية .

٤- فهرس الأعلام .

٥- فهرس الحدود والمصطلحات العلمية .

٦- فهرس المصادر والمراجع .

٧- فهرس الموصوعات .

هذا ما تيسر رقمه في القسم المخصص لدراسة المؤلف والكتاب، نسأل الله أن
يجمع هذا لكتاب المرئ والمطلع، وأن يشر عليه مؤلفه، وناسجه، وعقته.
واحمد لله أولاً وآخراً، وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً
كثيراً

نماذج من نسخ المخطوطات

حاشية شيخ الإسلام

زكريا الأنصاري

(٨٧٤ - ٩٢٦ هـ / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع

تحقيق وتعليق

عبد الحفيظ بن طاهر هلال الجزائري

الجزء الأول

كانت التوبة الواجبة في الزمان بالوضوح مع الجوارح
 فتدبر حاسبه على شئ من الجوارح
 .. الشيخ الامام العالم العلامة ..
 .. القاصي ..
 .. المضى ..
 .. ان ..
 .. واسمه ..
 .. اسمه ..

صفحة العنوان من نسخة الأصل

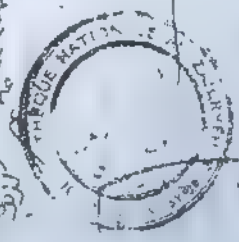
هذه الحاشية شيخ الانام على شرح
 جميع الموامج بعلامته المحلولة
 المحلولة علم الاصول تقع
 الله صافا بها ولئن
 كانه التنب في حاشية
 ابن ابي والحمد لله
 رب العالمين

ملكه الفقر البيا
 الفقير
 الفقير

بسم الله الرحمن الرحيم
 في شرح
 في شرح
 في شرح

ملكه الفقير البيا
 الفقير
 الفقير

بسم الله الرحمن الرحيم
 في شرح
 في شرح



الاسماء

بسم الله الرحمن الرحيم
 في شرح
 في شرح
 في شرح

الاسماء
 في شرح
 في شرح
 في شرح

[illegible]

بعد ذلك انظر الى صفحة الاولى وانه قد تم الصفحه
 من غير ان يكون له من هذا العمل ثمره فانه
 في الحقيقه لا يدرى من هو اول من احدثه
 الا انهم يسمونه العصا كما انهم يسمون الشجر
 سبيلهم بعد ان فصلوا عن الشجر امره
 قد كان يدعى الله ويا له من اسماء
 بعد ان استغنى في ذلك عن كل ما كان
 لها او اعاد عليه فتمت
 المشايه محمد الله تعالى
 رتبه وحسن
 توبه
 في الله
 ١٥٣٥

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)،

[illegible]

صفحة العوا من النسخة ج،

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

تاریخ و مکان : ...
 موضوع : ...
 تاریخ نگارش : ...
 نام نویسنده : ...

22

2343

[illegible]

الورقة الاولى من النسخة ج،

444

 \wedge

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وكان النوراني هو كاشا في يوم الجمعة المذكور
ما بعد يوم الاثنين من يوم الثلاثاء المذكور
ابن أبي القتيبة رحمه الله ورده إلى المطبع العربي
لندن في الثاني من شهر ربيع الأول المذكور
وكان في ذلك اليوم
محمد بن عبد الله



الورقة الأخيرة من النسخة (ج)،

150

.....

الْبَيْتِ

الْبَيْتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[قال سدا ومولانا، فاضي القصدة، شيخ مشيخ لإسلام، ملت لعناء
الأعلام، صدر مصر ومكة ولشام، حسن لسالي والأيام، أبو يحيى ركب
لأنصاري، أنشأني، أمتع الله بوحوده الأيام وحشره في رمة خير لأنام:]^(١)
الحمد لله الذي أعلى معالم دين الإسلام، وبن لنا فوايد شرع والأحكام،
والصلاة والسلام على سدا محمد خير الأيام، وعلى أنه وصحه ابيرة
الكرام، ومعد: فهذه حاشة وصعها على شرح جمع الخومع في أصول الفقه
والدين، لشبها الإمام لمحق، و لحر مدق، أبي عبدالله محمد جلال
الدين بن أحمد المحب رحمة الله، تفتح منه مقفله، وتنس بحمله، وتبرر^(٢) ما
أمله، مع بيان ما يرد عليه، ولجواب عنه^(٣) أمكن، وقد أحرص فيه
لكلام المصنف - رحمه الله - لإيضاح أو غيره، والله أسأل أن يسمع بها، فإنه
قريب محبب

(١) ريده ص ح

(٢) في (ب)، يبر

(٣) في (ب)، م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على فضاله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله .

هد ما شئت إليه حاجة انتهمي لجميع خواص ، من شرح محل العاطف ،
وبين مراده ، ويحقق مسائله ، ويجوز دلالته ، على وجه سهل للمبتدئين ، حسن
لناظرين ، نفع الله به آمين

قال المصنف رحمه الله تعالى : (بسم الله الرحمن الرحيم : تَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ) : أي
صعدك جميع صفات ربك ، يد أحمد كي قال الرمشمري^(١) في العائق^(٢) :
الوصف بالحسن ، وكل من صفاته تعالى جميل ، وردة جمعها ألع في التعظيم
المراد بذكر ، إذ لم يرد له إجماع الحمد لا لإحجار بأنه سيوح

للحنية قوله^(٣) : (أي) تصفت بجميع صفاتك أي إحلا ، إذ لشاء تفصيل

(١) لإمام الرمشمري هو : محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الرمشمري : أبو القاسم جاز الله
امتزلي كان واسع العلم كثير الفضل ولد سنة ٤٩٧ هـ وجازر بمكة له الكتاب في
التفسير والعائق في فريب الحديث ، والمفضل في النحو ، وغيرها ، مات يوم عرفة سنة
٥٢٨ هـ ، انظر ترجمته في : بحية الوعاة (٢ / ٢٧٩ - ٢٨٠) .

(٢) دال الرمشمري رحمه الله : أو أمان أحمد فهو إلح ، ويوصف بالحسين ، نظر العائق في عرب
أحدث (٣١٤ / ١)

(٣) ينسج ركب رحمة الله م تعرض لمقدمة الشاوخ ولم يعلق عليها ، كما فعل البيهقي والبيهقي
وعنه وغيرهم بعد الأيت ثيبات للبيهقي (١ / ٣ - ٦) ، حاشية البيهقي على شرح
محلي ، ١ - ٧٠ ، حاشية معمار على شرح المحلي (١ / ٢ - ١١) .

(٤) في (ب) [أب] بدل [أي] وهو خطأ

وَأَتَى سَوِي الْعِظْمَةِ لِإِظْهَارِ مَلَرُومِهَا الَّذِي هُوَ نَعْمَةٌ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ لَهُ تَأْهِلُهُ
لِلْعِلْمِ ، امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ نَعَالِي : ﴿وَأَمَّا بِرِغْمَةٍ رَبِّكَ فَحَبِّتْ﴾^(١) وَقَدْ سَأَلْنَا عَنْ
حَمْدِ اللَّهِ الْأَحْصَرِ مِنْهُ ، لِنَلْبِذَ بِحُطْبِ اللَّهِ وَبِدَائِهِ وَعَدْلِ عَنِ الْحَمْدِ
الصَّيْغَةِ الثَّانِيَةِ لِلْحَمْدِ - إِذْ لِقَصْدِهَا الشَّيْءَ عَلَى اللَّهِ نَعَالِي ،

لِلْحَنِتَّةِ لَا يَطْبَعُهُ الشَّرُّ ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾^(٢) وَقَدْ أَجْمَعُ
أَحَدُ^(٣) مِنْ مَدْلُولٍ ، لِنَقْصِ مَعْنَى مَقَامٍ ، لَا مِنْ مَدْلُولِهِ وَحْدَهُ كَمَا يَدُلُّ بِمَلَكُوتِ
عَلَى اكْتِفَائِهِ فِي لِسْتِدْلَالِ لِهْ كَلَامِ الرَّمْشَرِيِّ ، بِنِصْبِ إِلَيْهِ قَوْلُهُ : (وَكُنْ مِنْ
صِفَاتِهِ نَعَالِي حَسْبٍ) ، وَقَوْلُهُ : (وَرَعَايَةِ حَيْثُ أُلْعِجُ فِي تَعْظِيمِ مَرَادٍ سَاءَ ذَكَرَ)
أَيِ مِنْ مُحَمَّدِكَ اللَّهُمَّ

قوله : (سيوجد) صير الفعل - حد وهو يأتي باليس ، إشارة إلى أن لإحجار^(٤)
بالمذكورات بالنظر للمستعملين لا للحال ، لا بأبي فيه شفاء بخلافه في حال^(٥)

قوله . (وَأَتَى سَوِي الْعِظْمَةِ لِإِظْهَارِ مَلَرُومِهَا) إِلَى آخِرِهِ أَيِ الْعِظْمَةِ مِنْ تَوَرُّمِ
الْعِظْمِ لِمَذْكَورٍ ، وَهُوَ نَعْمَةٌ يَطْلُبُ إِظْهَارَهَا لِقُوَّةِ نَعْمَةٍ : ﴿وَأَمَّا بِرِغْمَةٍ رَبِّكَ
فَحَبِّتْ﴾^(٦) ، فَمُنَاسِبَ الْإِتْيَانِ سَوِي الْعِظْمَةِ بِتَقْلُ الْبَهْمِ مِنْهَا بِقِي مَرُومِهَا ،
فَعَوْلُهُ : (مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ لَهُ) بِبَيَانِ لِهْ (مَلَرُومِهَا)^(٧) بِمَعْنَى إِظْهَارِهِ قَوْلُهُ : (امْتِثَالًا) .

(١) س - نصحي (١١)

(٢) سورة ربهيم (٣٤)

(٣) في (ج) أحد

(٤) السجدة (٢٠٢) [س]

(٥) انظر : معجم الف - لابن هشام - (ص ١٨٤)

(٦) س - نصحي (١١)

(٧) في (ب) لمرومه وهو خطأ

ويجوز أن يقال: أتى بالول للمتكلم ومن معه، رعاية للأبلغية، وسببها عن استصغاره نفسه، وعترافه بمحرجها عن قيامه بحق الحمد، وما عطف عليه، كما أشار إلى ذلك حم: «لا أحصي ثناء عبيك، أنت كما أثنيت على نفسك»^(١١) قوله: «لا تخصر منه» أفعل التخصيص المعروف بـ «أل» كالمصاف، لا يستعمل بـ «من» فيقول ذلك بأن «أله» رائدة أو حسيبة لا معرفة، أو بأن «من» متعلقة بأحضر مقدرًا ممدولًا عنه المذكور^(١٢)، كما قيل بمثله في قول الشاعر^(١٣):

ولست بالأكثر منهم حتى^(١٤)

قوله: «للتلذذ بخطاب الله ونعائاته»: الخطاب بالكاف والباء باللهم لأن صده بالله حذف [ياؤه]^(١٥) وعوض عنها الميم وشددت^(١٦) لتكون عن حرفين كالعوض عنه، وقد يقال فيه: لا همّ يحذف «أل»^(١٧) فونه [إذ القصد بها] إلى حره: العليل لما تصحبه قوله: «الصعقة الشائعة للحمد» من أن صيغة الحمد [لله]^(١٨) تفيد إنشاء الحمد.

- (١) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود (٤٢٩/٤ رقم ٤٨٦٦) عن عائشة - رضي الله عنها -
- (٢) انظر أرواح المسالك لأبي هشام (٣/٢٩٤-٢٩٦)، وشرح ابن عقيل (٢/١٧٩-١٨٠).
- (٣) هو الأعشى: يميون بن قيس.
- (٤) وهو صدر بيت من السريع، وقامه: رايت المرأة لكأله. انظر ديوان الأعشى (١٤٣).
- (٥) في الأصل: «ج:» (ياء)، وبثنت من (ب) ولعله الصواب
- (٦) نسخة (٢ ج)
- (٧) انظر تشييب المصباح شرح جمع الجوامع للرازي (١/ ١٨)
- (٨) الزيادة من (ب، ج)

لأنه مالت لجميع أحمد من الحق لا الإعلام بذلك الذي هو من جهة الأصل في القصد بالخبر من الإعلام بمضمونه، أي ما قاله لأنه تناء بجميع انصابت برعائه الأسمعيه كي تقدم، وهذه بواحدة منها، وإن لم تراع الأسمعيه هناك بأن يروا التناء ببعض الصفات، فذلك البعض أهم من هذه الواحدة لصدقه بها ومعناها لكثير، فالتناء به أبلغ من إنشاءها في الحمدة أيضا. نعم إنشاءها من حيث تفصيلها أوقع في النفس من التناء به.

قوله^(١١): «لا الإعلام بذلك الذي هو من جملة الأصل في القصد بالخبر من الإعلام بمضمونه» القصد بالخبر^(١٢)، أي إعلام انصابت بمضمون الخبر وهو الأصل، أو إعلامه بأن المخبر عالم بذلك المضمون، والأول يجهل فائدة الخبر والثاني^(١٣) لازمها^(١٤) فتقوله: (بذلك) أي بأنه مالك لجميع أحمد من الخلق. وقوله: (الذي هو) إلى آخره: صفة (للإعلام)، وقوله: (من لإعلام) شأن (للأصل).

وقوله: «لأنه التناء» إلخ، تعليل للعدول عن تلك الصيغة إلى ما قبله. وقوله: (برعاية الأبلغية) قد يقال: برعايتها أيضا في الحمد لله وشمل^(١٥) جميع الصفات

- (١) في الأصل: «ب، ج» تقدم تبيين شأن قوله «لأنه تناء» مع قوله (لا لإعلام) مع ومراره للتوبيخ - كما في كلام الشاعر - قدمت قوله (لا لإعلام) وأحرب (لأنه تناء)
- (٢) انظر حواشي التلخيص (١٩٦) وجواهر البلاغة نهاسي (٥٤)
- (٣) نسخة - (٢ ج)
- (٤) أي لازم فائدة الخبر
- (٥) في (ب) ويشمل

قلت: يافيه الشء فيها بصعة^(١) و حدة وهي الملكية، وقوله: (هناك) أي في
نحمدك اللهم.

وقوله (بأن يرد الشاء ببعض الصعات) قد بقل أو يطلق، [إذ]^(٢) انتهاء
رعاية الجميع منه التقيد ببعض، فلو حذف هذا كان أولك وأخصر.

قوله (فلشاه به) أي يدك المص (أبلغ من الشاء بها) أي تلك الواحدة

قوله: (أيضا) هو مصدر أضي إذا رجع، وهو^(٣) معمول مطلق حذف
عنه، كارجع إلى الإحار كذا رجوعاً، أو حال حذف عاملها وصاحبها،
كحرج بك، راجع إلى الإحار به^(٤) وإسا تستعمل مع شيئين معها توافق
ويعني كل منها عن الآخر، فلا يجوز: جاء/ ريد أيضا، وجاء ريد ومعنى
عمر و أيضا ولا اختصم زيد وعمر و أيضا.

عَلَى نِعَمٍ، يُؤْذَنُ الْحَمْدُ بِإِذْنِ اللَّهِ.

(على نعم). جمع نعمه بمعنى إعدام. وتشكر لتكثير والتعظيم، أي نعمات
كثيرة عظيمة منها الإهام لتأليف هذا الكتاب والإقذار عليه، وعن صلة الحمد،
وإسا حد على نعم في مقابلته لا مطلقاً، لأن الأول واجب، والثاني مندوب
ووصف النعم بها هو شأها بقوته. (يؤذن الحمد) عيب (بارديده) أي يعلم
بربها، لأنه متوقف على الإهام له، والإقذار عنه، وهم من حمة النعم،
يفتصيان الحمد، وهو مؤذن بالزيادة المتقتضية للحمد أيضا وهلم جزاً.

الطائفة قوله: (على نعم) أي لأجدها، ولا ساحة قول لشارح (وعى) صفة الحمد.

قوله: (بمعنى إتمام) أي لأن حمد في الحقيقة إتمام هو على لإتمام أي هو
من أفعاله تعالى. لا على لنعم به، ولأن حمد على نعم به إسا هو باعتبار
صدوره عنه. قوله: (وإسا حد على نعم) أي عن نعمات الله تعالى. يوفق
ما فعله أمنا^(١). قوله: (في مقابلتها) أي سوء وقعت عنه أم^(٢) على غيره.

قوله: (لأن الأول) أي الحمد في مسنده اسمعة لفظاً أو سة واجب، أي
بمعنى أنه يقع واجبا، لا بمعنى أنه ذا نعم الله تعالى عن عبد سمعة، يجب
عليه أن يحمله عليها بالحمد الذي ذكره، وهو الحمد اللفظي، و بالحمد
المعنى. قوله: (يقوله) يدل عما قبله أو «الباء» فيه بمعنى «في».

قوله: (وهلم جزاً)^(٣) الأحسن فيه ما قاله العلامة الخيال من هشام^(٤)

(١) هو بوبه (أي نعمات كثيرة)

(٢) بوبه (أو)

(٣) بوبه (أو)

(٤) هو «بمعنى أنه حمد حال الدين من يوسف أحد بني هـ» م لأصناف انصاري هـ
سافره سنة ٧٠٨ هـ ذكر على علم حم علي القدر في صناعه سحر وبه مصعبات كثيرة منها
أوضح مسائله وقيل الذي، يعني الباء وعه ما كتبه توفي سنة ٧٦١ هـ
انظر برحمته في «مئة الوعاة» (٢٦٨) «أعلام» (١٤/٤)

(١) بوبه (أو)

(٢) بوبه (أو)

(٣) بوبه (أو)

(٤) هو «بمعنى أنه حمد حال الدين من يوسف أحد بني هـ» م لأصناف انصاري هـ
سافره سنة ٧٠٨ هـ ذكر على علم حم علي القدر في صناعه سحر وبه مصعبات كثيرة منها
أوضح مسائله وقيل الذي، يعني الباء وعه ما كتبه توفي سنة ٧٦١ هـ
انظر برحمته في «مئة الوعاة» (٢٦٨) «أعلام» (١٤/٤)

﴿وَأَن تَعُدُّوا بِحَمْدِ اللَّهِ لَا تَحْصُوهُ﴾^(١) واردة واردة، اللام مصوغاً راد المتعدي تقول: راد الله النعم علي، فإزدادت وزادت.

بعد إطلاعه على كلام غيره فيه، وتوقفه في أمه عربي: إن معنى هَلُمَّ: تعال، لا بمعنى ارجع، ولا بمعنى يطلب^(٢) حقه، بل بمعنى الاستمرار على الشيء، ومعنى آخر، وغتر عنه بالطلب كما في قوله تعالى: ﴿وَلْتَعْمَلُنَّ خِطَابَكُمْ﴾^(٣)، ﴿فَلْيَعْدُوا الْآرْضَنَ مَدًى﴾^(٤)

(وَجَزَا): مصدر جرّه إذا سحبه، بقاءه مصدرًا، أو جعله مؤكدة، وليس المراد الجرح الحسي، بل التعميم كما في السحب في قولهم: هذا الحكم منسحب على كذا، أي شامل له، فكأنه قيل هنا: واستمر إيذان كل حيد، بزيادة النعم استمرارًا أو مستمرًا، كما يقال: كان عام كذا وهلم جزًا، أي واستمر ذلك في بقية الأعوام^(٥).

(١) سورة إبراهيم (٣٤).

(٢) نسخة ب [ج / ٣].

(٣) سورة عنكبوت (١٢٢).

(٤) سورة مريم (٧٥).

(٥) مدبر توجيه بعض التركيب اشتكه لاس هشام، المسألة الخامسة من (ص ١٦ إلى ٨٠)، وبقته شيخ كراهه به حصار وتصرف.

[الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ]

وَنُصَلِّي عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ.

(ونصلي على نبيك محمد) من الصلاة عليه المأمور به، وهي لدعاء بالصلاة أي لرحمة عليه، أخذ من حديث: «أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك؟ قال: قولوا اللهم صل على محمد» في آخره، رواه الشيخ لا صدره فمسم ونسبي. إسان أوحى إليه بشرع، وإن لم يؤمر بسببه، فإن أمر بدلت فوسوب نصا، أو وأمر سلبه وإن لم يكن له كتب، أو سح لبعض شرع من فقه كيو شح، فإن كان له ذلك فرسول أيم قولاً، فاسي أعم من

للأنية قوله: (ونصلي) حقه أن يقول بعده: ونسبم خروخاً من كراهة فرد أحدهم عن الآخر^(١)

قوله: (أحدنا من حديث: «أمرنا الله أن نصلي عليك»^(٢)) [اسب] (٣) به على أن صلاتنا عليه مأمور بها، وعلى أن معاهد عاؤون له به، لا بعدد^(٤) الرحمة. قوله: (وفي الثالث) إلى آخره قصبه أن من أوحى إليه بشرع، ولم يؤمر بتلعب ليس بنبي ولا رسول.

(١) القول بالكراهة منقول من الإمام النووي، انظر مقدمته عن شرح مسم، ١٦٠، والظاهر أن المصنف (ابن السكيت) لا يري كراهة إفراد أحدهما عن الآخر والله أعلم، انظر «فتح الباري» لأبني حجر (٤٥٨/١٢)، وإحاشية العطار (١٩/١).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتابه التصريح باب: «أن الله وملائكته يصلون على النبي» (٦٥٤/٨) رقم (٦٣٥٧) مع الفتح، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: «صلاة على نبي ﷺ بعد الشهادتين» (٥٨٢/٢) رقم (٤٢١٥) مع شرح النووي للفتح لمسلم عن أبي سعيد، ولا يباري في، والنجاشي عن ثعلب عن حمزة.

(٣) في الأصل (استدلالاً) وما تبعه من ح وهو بصواب.

(٤) في الأصل (بعد) وما تبعه من (استدلالاً) ح.

هَادِي الْأُمَّةَ لِلرَّشَادِ.

الْفَتْحُ

(هادي الأمة) أي دهاها بلطف (لرشادها) يعني لئلا يسلك الإسلام، لذي هو لتكملة في الوصول به إلى الرشاد، وهو صوابه، كأنه نفسه، وهذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ أي دين الإسلام

الثانية قوله: (وقيل: إنه الأصل) عرّفه بقوله أنه أصل للمعهور، وهو بكثرة توهم أن كلّ منهما أصل^(٢١).

قوله: (من اسم مفعول المضعّف^(٢٢)) أي مضعّف العين، بأن نفر المجرّد إلى باب التفعّل، لا المضعّف الذي لم تسلم حروفه الأصول من الضعف، كتمّس، وظلّ.

قوله: (يلطف) قيد في معنى الهداية، فقد قرأه الرابع^(٢٣) بالدلالة بلطف قال: وأما قوله تعالى: ﴿فَإِهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ كَلِيمٍ﴾^(٢٤) فهو عن نهكم^(٢٥)

قوله: (وهذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٢٦)) أي من حيث إن كلاهما مجاز، سواء أوجّل^(٢٧) عذر مرسلا

(٢١) في المصباح.

(٢٢) نظير: شفع، ١، ٢١، ٢٣.

(٢٣) نظير في شرح أسماء النبي ﷺ: ١، معاني: ١، ٨٧، ومجمل: لأهم: (ص ٢٧٧).

كلاهما لا من نعيم، وشرح الشفاء: لضعافي: (٢٠، ٣٨٢).

(٢٤) هو الإمام الحسن بن محمد بن الفضل المعروف بالربيع الأصغر، وليس منه نقص من محمد، من مصنفاته: مفردات الفراء، ودرية إلى مفردات الربيع، وأدب البلاء وغيرها يرفق في حدود (٢٥)، نظير ترجمته في نهاية النور: (٢، ٢٩٧).

(٢٥) سورة الصافات: (٢٢).

(٢٦) انظر مفردات الفاظ القرآن (ص ٨٣٥).

(٢٧) مودة الشوق: (٥٢).

(٢٨) في ح: ضم.

الرسول عليه، وفي الثالث أنها محسن، وهو معنى الرسول على المنهوى. وقال: (تبيّن) دون رسولك لأن النبي أكثر سعيًا وللفظه ماخر من لآ أي خير، لأن النبي خير عن الله، وبلا هو والآخر قيل: إنه تخفف المهور بمل همته به، وقيل: إنه لأصل من لئونة، مفتاح اللون وسكون الماء، أي الرفعة، لأن النبي مرفوع الرتبة عن الخلق.

ومحمد علم متفوق من اسم مفعول المضعّف، سمي به نبيًا بهام من الله تعالى نفاؤًا بأنه يكثر حمد خلق له، بكثرة حصانه الخلة. كما روي في السير أنه قيل لخدمه عبد مطلب، وقد ساء في سابع ولادته موت أبيه قلها لم سميت بك محمدًا ومن من أسماءك ولا قومك؟ قال: رجوت أن يحمدي في السماء والأرض وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه تعالى.

البيان: قوله: (لأن النبي خير عن الله) يقتضي أن يكون فعلًا^(١) بمعنى فاعل كما هو الظاهر، وأن يكون فعلًا^(٢) بمعنى مفعول، لأنه عذر بالإجماع^(٣) إنه بواسطة ودون، وهو أسبغ بالقول المشهور^(٤) من الأقوال الثلاثة التي ذكرها، لوجود ما حد للتسمية في كل سي، ولو غير رسول، لأن من لم يؤمر^(٥) بتبليغ، لا يلزم كونه خيرًا لغيره.

(١) نسخة ح: (٢) ع.

(٢) مضعّف سب.

(٣) في: لإجماع، وهو خطأ.

(٤) وهو ذكره، وشيخ الحلي في الفرق بين الرسول والنبي، هو ما عليه جمهور أهل التوحيد، نظير: شرح نعمة سبحان: (١، ١٥٥)، والشرح المقاصد: (٥، ٥٠)، وشيخ المسبح^٥

للركعتي: ٢٣.

(٥) نسخة ح: [س].

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

السلامة

السلامة

لَعْنُونَ (لَعْنُونَ الْأَلْفَاظَ) أَيِ لَعْنُونَ لَعْنَةً وَيَتَدَبَّرُ بِهَا كَمَا يَتَدَبَّرُ بِالْعَيُونِ بَصَرًا، وَهِيَ الْعَيْنُ الْمَعْرُوفَةُ بِالنَّاسِ الْكَرِيمِ

فَالْعَيْنُ بَعْدَهُ ^(١) هَذَا قِيلَ: «بِهِ عُلِقَ فَاحِشٌ لِأَنَّ الطَّرْسَ الْوَرَقَ» ^(٢)، وَالطَّرْسُ حَالٌ ^(٣) فِيهِ، وَاحْتِمَالٌ لَيْسَ حَرًّا ^(٤) نَحْلٌ «عُلِقَ فَاحِشٌ، نَعَمْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِالطَّرْسِ» ^(٥) «لَوَرَقٌ» لَا سَطُورَ عَمَارًا، مِنْ نَابٍ إِصْلَاقِي الْكَلِّ عَلَى حَرْتِهِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عَطْفٍ لِحَرْفٍ عَلَى نَكَلٍ، وَفِي قَوْلِ الْمُنْصَبِ (مَا قَامَتِ الطَّرُوسُ وَالسَطُورُ) حَسَّاسُ الْقَلْبِ، لِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ فِي تَرْتِيبِ الْحُرُوفِ ^(٦)، بِعَبْرٍ: «الْهَمُّ اسْتَرَّ عَوْرَتَنَا وَأَمَّنْ رَوَاعَتَنَا» ^(٧)

قَوْلُهُ (لَعْنُونَ الْأَلْفَاظَ) / مُتَعَلِّقٌ بِ(الطَّرُوسِ وَالسَطُورِ)، بِمَعْنَى مَا قَامَتِ الطَّرُوسُ وَسَطُورُ عَيُونِ الْأَلْفَاظِ، وَيَحْتَمِلُ تَعَلُّقَهُ بِ(قَامَتِ) وَفِيهِ عَلَى التَّقْدِيرِ

- (١) انْقُل: تَجَمُّعُ النُّعَى (٥٩٤ / ٢) «لِسَانُ الْعَرَبِ» (١٤٣ / ٨)، وَهِيَ النُّسخَةُ (ب) [٤/ع]
- (٢) سَقَطَتْ مِنْ (ب) «لَاَنَّ الْعَيْنَ: الْوَرَقَ» وَيُظْهِرُ أَنَّهَا اقْتَرَبَتْ إِلَى قَوْلِهِ (بِالطَّرُوسِ الْوَرَقَ) فَرَدَّ هَذَا
- (٣) فِي (ب) «حَالًا» وَهُوَ حَالٌ
- (٤) فِي (ب) «بَحَرًا»
- (٥) فِي الْأَصْلِ [بِطَّرْسٍ] وَمِنْهُ مَرَّبٌ حَ هُوَ الْأَصْرَبُ
- (٦) وَبَعْدَ فِي (ب) وَبَادَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ (بَرَقَ)، قَالَ: لِأَنَّ طَرُوسَ الْوَرَقِ لَيْسَ مَوْضِعَهَا مَا وَرَبَّهَا مِنْهَا بَعْدَ قَوْلِهِ (بِهِ عُلِقَ فَاحِشٌ) كَمَا سَبَّحَ فِي مَعْنَى السَّابِقِ مَرَّمٌ (٤)
- (٧) بِعَبْرٍ التَّحْقِيقِ نَعْمَ وَيَسِي (١٨٧)، حَ هُوَ بِبِلَاغِهِ (٤٠٣).
- (٨) أَخْرَجَهُ يَهُدَى الْمُتَمَدِّدُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (٣ / ٣) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ أُمُّ دَاوُدَ وَبَنُ مَاجَهَ وَهَكَذَا «وَصَحِيحُهُ وَوَأَفَقَهُ الذَّهَبِيُّ» بِإِلْفَظٍ: «الْهَمُّ اسْتَرَّ عَوْرَتَنَا وَأَمَّنْ رَوَاعَتَنَا» بِعَبْرٍ «سَرَّ أَبِي دَرْدَةَ، كَتَابَ: الْأَدَبِ، بِأَبٍ: مَا يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ» (٣١٩ / ٤)
- مَرَّمٌ (٥٠٣)، وَبَعْدَ مِنْ مَاجَهَ، كَتَابَ: نَدْبَةُ، نَابٌ مَا يَدْعُو بِهِ الرَّجُلُ إِذَا أَصْبَحَ (٣٨٥ / ٥) عَم (٣٨٧)، وَاسْتَرْثَرْتُ أَجَاكُم (١ / ١٠٧)

لَعْنُونَ (مَقَامَ بَيَاضِهَا) أَيِ لَطُورُوسٍ (وَسَوَادِهَا) أَيِ سَطُورُوسٍ (بِالْمَعْنَى: بَصَرِي مَدَّةَ قِيَامِ كَسْبِ الْعَيْنِ لِمَذْكُورٍ، قِيَامَ بَصَرِهَا وَسَوَادِهَا لِلْأَمْرِ هَا،

لَعْنُونَ اسْتِعَارَةً، إِنَّمَا تَحْقِيقِيَّةٌ ^(١)، بَانَ سَطُورُ لِمَعْنَى الْأَلْفَاظِ لَعْنَةُ الْعَيُونِ، لِكُتُوبِ أَدَلِّ وَأَحْلَ مَا فِي الْعَيُونِ، وَيَكُونُ إِصْطِفَاءُ الْعَيُونِ لِلأَلْفَاظِ قَرِيبَةً لِاسْتِعَارَةِ، ثُمَّ دَسَّخَ الْاسْتِعَارَةَ -بِالنَّبَاسِ وَالسَّوَدِ- لِمَلَامَتِهَا اسْتِعَارَةً مِنْهُ أَوْ بِالنَّبَاسِيَّةِ: بَانَ شَبَّهِ الْأَلْفَاظِ بِدَوِي عَيُونِ بَصَرَةٍ مِنْ حَيْثُ يَبْدُو أَنَّهَا أَجْرَاءٌ، فَحَصْفُهَا أَشْرَفُ مِنْ حَصْفِ، وَيَكُونُ إِثْنَاتُ الْعَيُونِ هَا اسْتِعَارَةً تَحْقِيقِيَّةً ^(٢)، وَالتَّرْشِيعُ ^(٣) مَحَالُهُ وَذَكَرَ لَطُورُوسَ وَالسَطُورُوسَ تَجَرِيدًا ^(٤) لِمَلَامَتِهَا اسْتِعَارَةً لَهُ ^(٥) قَوْلُهُ (وَيَتَدَبَّرُ بِهَا) أَيِ بِلَمَعَانِي قَوْلُهُ (وَهِيَ) أَيِ لَمَعَانِي

قَوْلُهُ (أَيِ الطَّرُوسِ) أَيِ ^(٦) سَطُورُوسٍ لَطُورُوسٍ ^(٧)، لَيْسَ تَقْسِيرًا لِبَصَرِهَا وَسَوَادِهَا، وَإِلَّا لَكُنَّا الْمَعْنَى نَصْلِي مَدَّةَ قِيَامِ الطَّرُوسِ وَالسَطُورِ مَقَامَ لَطُورُوسٍ

- (١) الْإِسْعَارَةُ تَحْقِيقِيَّةٌ أَوْ تَحْقِيقِيَّةٌ هِيَ: «أَنْ يَكُونَ أَشْبَهُ لِمَذْكُورٍ شَيْءٌ مُتَعَلِّقٌ إِنْ حَبَّ أَوْ عَقْدٌ» بِعَبْرٍ «لَعْنَةُ سَطُورُوسٍ وَبَصَرُهَا» (ص ٧٩)، «مَعْنَى لَعْنَةُ بَصَرِهَا بِبِلَاغِهِ» (ص ٩١)
- (٢) «الْإِسْعَارَةُ» التَّحْقِيقِيَّةُ هِيَ: أَنْ يَسْتَعَارَ لَعْنَةً عَنْ حَقِيقَةٍ حَبَابَةٍ، بِعَبْرٍ فِي الْوَجْهِ، ثُمَّ مَرَدُّهُ بِذِكْرِ الْمُسْتَعَارِ لَهُ إِشْغَالًا أَوْ تَعْرِيفًا لِحَالِهَا، انْظُرْ «بِلَاغُهُ وَبَصَرُهَا» (ص ١٧٩)، «مَعْنَى الْمُسْتَطَلْحَاتِ الْبِلَاغِيَّةِ» (ص ٩١)
- (٣) فِي ج: الْمُرْشِيعُ، وَالْإِسْعَارَةُ التَّحْقِيقِيَّةُ: هِيَ الَّتِي تَرْتَبِ بِهَا بِلَاغُ الْمُسْتَعَارِ عَنْهُ «أَيِ الْمُسْتَعَارِ» بِعَبْرٍ: «نَهَايَةُ الْإِيجَارَةِ» (ص ١٧٤)، وَاجْوَاهِرُ الْبِلَاغَةِ (ص ٣٣٠)، «مَعْنَى الْمُسْتَطَلْحَاتِ الْبِلَاغِيَّةِ» (ص ٩٢)
- (٤) الْإِسْعَارَةُ التَّحْقِيقِيَّةُ: هِيَ الَّتِي تَرْتَبِ بِهَا بِلَاغُ الْمُسْتَعَارِ عَنْهُ «أَيِ الْمُسْتَعَارِ» بِعَبْرٍ: «اجْوَاهِرُ سَلَاغُهُ» (ص ٣٣١)، «مَعْنَى الْمُسْتَطَلْحَاتِ الْبِلَاغِيَّةِ» (ص ٩١)
- (٥) بِعَبْرٍ «شَبَّهَ لِمَذْكُورٍ» (١ / ٢٦-٢٧)
- (٦) فِي الْأَصْلِ (رَأَيْ)، بِوَيْثَاقِ الْوَرَقِ وَحَدَّثَهَا بِشَيْءٍ مُصَحَّحٍ بِ: حَ
- (٧) الْمَسْحُوتُ [٥ / ٥] س

وقيامها بقيام أهل نعم لأحدهم إياه منها كما عهد، وقيامها إلى الساعة
لحديث الصحيحين: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي
أمر الله»^(١) أي لساعة، كما صرح به في معص الطرق قال البحاري: «وهم أهل
لعلم»^(٢) أي لامتداد الحديث في معص الطرق بقوله: «من يرد الله به خيراً يفقه
في الدين»^(٣) وأبد الصلاة بقيام كتب العلم المذكور: لأن كتابه هذا - لمدوه بما
هي منه - من كتب ما يفهم به ذلك العلم.

والطور ولا معنى له، من ذلك تعبير نصير بها كما هو ظاهر كلامه، ولا
يساويه عود نصيرين، في لكتب في قوله (المعنى نصلي) بلح لأن الكتب عبارة
عن الطروس والطور^(٤)، لا يقدر في تفسيره^(٥) نصيرين بذلك وجوع إلى
التوقيت بمدة^(٦)، فقام الشيء بقيام عرصه ودلت دور^(٧)، لأن العرص متوقف
على محن يعوم به، وعمله هذا صار موقفاً عنه؛ لأن نقول جهة اتوقف مختلفة،
لأن توقف العرضي على المحل إنما هو من جهة.

- (١) رواه البحاري في صحيحه، كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي»
(١٣/٣٦٣) مع فتح الباري، برقم (٧٣١١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قول
النبي ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي» (٤، ١٩٩٧)، مع شرح النووي، برقم (١٩٢٠)
- (٢) كالم في صحيحه، انظر فتح الباري يشرح صحيح البحاري لأبي جهم (١٣/٣٦٣).
- (٣) رواه البحاري في صحيحه، كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي» (١٣/٣٦٣)
مع فتح الباري، برقم (٧٣١٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قول النبي ﷺ
«لا تزال طائفة من أمتي» (٤، ١٩٩٨)، مع شرح النووي، برقم (١٩٢٣).
- (٤) لنسخه ج [٣ من].
- (٥) في ب تبصير
- (٦) في لأمر (مده) ولي ح (مده) وما أشبه من (ب)، ولعله ضواب
- (٧) الدور وهو توقف الشيء على مده، أي أن يكون هو مده عنه نفسه بواسطة أو بدون واسطة،
والدور مستحيل بالماهية العقلية، انظر ضوابط معرفة بشيخ عبد الرحمن حكيم (ص ٣٢٢)

أنه لا يقوم بنفسه، بل يمحله، وتوقف محله هنا^(١) عليه، إنما هو من جهة
التوقيت المذكور.

وقوله (المعنى نصلي) الح، بيان لمقصود، مع قطع النظر من جهة التشبه
الحاصل بواسطة العيون، وببعضها وسوادها، وهذا كله جري عن^(٢) كلامه،
وإيضاح له، وإلا فالأولى أن يراد بعيون الألفاظ نفسها أو خيارها، إذ عين الشيء
يقال لنفسه وخياره، قاله الجوهري^(٣) وغيره^(٤)، وبضمير^(٥) - بياضها^(٦)
وسوادها - العيون بمعنى حواس البصر، على طريق الاستفهام^(٧)، والمعنى:
بعض مدة قيام كتب العلم، قيام بياض العيون وسوادها، اللذين هما، لمساكنها
الكتب حفظ ولا زماناً، لأن الكتب تحفظ للأبد المبدية^(٨) لعدم، كما أن العيون
تحفظ مراثياتها، وبياض الكتب وسوادها لازمان لها، كما أن بياض العيون وسوادها
لازمان لها، وقيام كتب العلم بقيام أهلها، لأخذهم إياها منها ينظرهم فيها نحو من
الصبر، وقيامهم إلى الساعة قوله: (الممدود بما هي) أي بشيء^(٩) الصلاة منه

- (١) سقط (هـ) من ب
- (٢) في لأصل ربه حجة (جهة كلامه) وحدها بعد نصيرين ب، ج، ولا وجه لربايتها،
ويستقيم سياقاً قريباً
- (٣) قال جوهري: «وعين الشيء مدهة انظر الصحاح مادة عين (٦/٢١٧٠)
- (٤) نظر محمد بنده (٣/٦٤١) انسان لغرب (٩/٥٠٨) مده عين
- (٥) في ب (ضمير) وهو حصاً
- (٦) نسخة ب [د ح]
- (٧) لاستخدام - هو أن يراد بمده من معان أحدهم، ثم يفسره بمده الآخر، أو يراد بأحدهم
ضميريه أحدهما، وبالأخر الآخر. انظر الانحصان للمروسي صفحة ١٦٧، ومجمع
المصطلحات البلاغية (٧٠-٧١).
- (٨) في ب: (المثبته).
- (٩) في ج: شيء.

وَنَضَرُغُ (وَنَضَرُغُ) سَكُوبُ الضَّادِ بِصِطِّ النِّصْفِ ، أَيْ حَصَصَ وَبَدَلَ (إِلَيْكَ) يَا اللَّهُ .

(في مع اللواتع) أي سألته عامة لسؤال من الخصوع والدلة أن تجمع المواع ، أي الأشياء التي تجمع ، أي تعوق (عن إكمال) هذا الكتاب (جمع الجوامع) تحريزاً ، بقرينة السياق الذي إكمله لكثرة الانتفاع به - فيها أمته - حيوز كثيرة ، وعن كل خير مانع وأشار بتسميته بذلك إلى جمعه كل مصنف جامع فيها هو فيه ، فصلا عن كل مختصر ، يعني مقاصد ذلك من المسائل والخلاف فيها ، دون الدلائل وأسما أصحاب الأقول إلا يسيراً منها فكره لكتبت ذكرها في آخر الكتاب

بِالْيَقِينَةِ قُوَّةُ : (بضبط المصنف) أسنده إليه تقوية بتردد على من زعم أنه ^(١) شديد الضاد وقصعها ، وأن أصله : تنضرع بقاء .

قوله (أي نسألك) إلى آخره تفسير لـ (نضرع) ^(٢) بالمعنى العربي لا اللعوي ؛ بقرينة تفسيره له بـ (نخضع وبذل) ، لكنه قد يشكل جعل (من الخصوع والدلة) باب لعية السؤال إن جعلت «من» ببابية ، فإن جعلت بمعنى «وه» المصاحبة فلا إشكال . قوله : (بقرينة السياق) هي ما يؤخذ من لاحق الكلام ، الدال على خصوص المقصود أو سابقه ، وكل منهما هنا إد كل من (نضرع) والآخر ^(٣) من فن ^(٤) (الأصول) إلى آخره .

(١) (أد) ساقطة من ب .

(٢) في ب تنضرع

(٣) في ح . (دال) بدل (الذي) هو خطأ

(٤) نسخة ب [٦١] ر

للأدبي طاهر في أنه إسما سأل المصنف عن إكماله تحريزاً ، لا بالية مجردة . قوله : (الذي إكمله) إلى آخره ، صفة لـ (جمع الجوامع) و(إكماله) مبتدأ خبره (خبر) . وأخيرها مع أنها جمع عن المفرد ، لأنه هنا مصدر ، وهو يطلق عن الكثير والقليل ، ولأنه مفرد مصاب إلى معرفة قِيَمَتِهِ ، وما بينهما تحليل لإكماله . وقوله : (فيها أمته) [متعلق ^(١)] - (كثرة الانتفاع) . قوله : (وعلى كل خير مانع) يقي به سرّ التعبير بالمواع دون المانع ، لأنه إذا كان هناك حيوز . وعن كل خير مانع ، فهناك مانع سأل الله معها . قوله : (فيها هو فيه) متعلق بـ (مصنف) وإن وصف أي مصنف في من جمع الجوامع فيه ، والذي جمع الجوامع فيه [من أصول لغته ، وعن أصول الدين] ^(٢) . قوله : (فصلا عن كل مختصر) أي إذا كان قد جمع كل مصنف جامع ، فجمعه لكل مختصر أولى . (وقضلاً) مصدر مصوب ، إما فعل محذوف هو حال من مصنف أو صفة له ، وما على حال . هذا وفي استعماله في الإثبات - كي هذا - نظراً ، لقول ابن هشام : فإنه لا يستعمل إلا في الشيء نحو - فلان لا يملك درهمين ، فصلا عن دينار ، أي لا يملك درهمين ولا ديناراً ^(٣) ، وأن عدم ملكه ^(٤) للدسار ، أولى من عدم ملكه للدرهم ^(٥) .

(١) في ب : (خبر) وهو خطأ

(٢) الزيادة من ب ، ج .

(٣) في الأصل (بديهي) أصول الدين عن أصول اللغة) وما أنبه من ب ، ح

(٤) نسخة ح [٣] ع

(٥) في الأصل زيادة (كان) ، (وإن كان) حديثاً ثانياً يستحسن ب ، ح ورسالة من هشام

(٦) الصفحة ب : [٦/ع] ،

(٧) قاله ابن هشام في رسالته النافعة الجامعة : «توجيه بمعنى التراكيب» فشككه ؛ حاله الأولى (ص ٢٣ - ٢٤) . فأجاد وأفاد . ونقله الشيخ ذكره ها باختصار شديد بحكم

الآتي

والفاعل بمعنى المفعول بها كـ ﴿عِشْرَةَ أَصْبَةٍ﴾^(١)، من إسد ما لفاعل في المفعول به، ثلاثة أفعال هي : الفاعل بانواعه بقطعة ذنتها، السبب في عطف كالعقل لثبوت العلم ولقدرة الله تعالى، والنصوص والإجماع شبه لثبوت الحساب، وإجماع الصحابة لثبوت حجية انقياس وحبر الواحد، حيث عمل كثير منهم بها متكرراً، شائناً، مع سكوت لباقيين، الذي هو في مثل ذلك من لأصول لعامة وفاق عادة، وفي ما ذكره من الأصول قواعد فواطع تغليب، فإن من أصول، بفعه ما ليس بقطعي، كحجية الاستصحاب ومفهوم المحالفة، ومن أصول الدين ما ليس بقاعدة، كعقده أن الله موجود، وأنه ليس بكلام سيأتي

للآتي ويعرفها منها بالتعليل^(٢)، بأن يحمل^(٣) موضوعها في المثال على أقيمو^(٤) مثلاً فتحصل قصة، وتحمل صغرى، وانقصة الكلية كرى فيقال : «أقيمو»، أمر، ولأمر للوجوب حقيقة، ينتج أقيمو للوجوب حقيقة، وتالعم في مثل به للقاءة من أصول الدين بقوله : ﴿وَالْعِلْمُ ثَابِتٌ لِلَّهِ تَعَالَى﴾ إد يدرج فيه حرياته، كالعلم بأحوال زيد، والعلم بأحوال عمرو، والعلم بأحوال بكر، ولها أحكام هي^(٥) يكون كل منها ثابته تعالى، [فترك من ذلك قبس فيقال : العلم بأحوال زيد مثلاً علم، و لعلم نبت الله تعالى]،^(٦) نتج لعلم

الآتي من فن الأصول) بمراد من، في مسحه بشيته وهي أوضح أي من أصول لعقه، وفي أصول الدين المختص بما يناسبه من التصوف والرس : النوع، ومن كذا من إضافة المسمى إلى الاسم، كشهر رمضان ويوم الخميس ومن وما بعدها بان لقوله (بالقواعد الفواطع) قُدِّم عليه رعاية للسجع والقاعدة قصة كلية، يتعرف منها أحكام جزئياتها نحو : الأمر للوجوب حقيقة، والعلم ثابت لله تعالى .

بالبينة قوله : (المختص بما يناسبه من التصوف) اعتذار على المصنف في اختصاره ما على فني^(١) الأصول؛ بأن ما ذكر آخر الكتاب من التصوف، ليس مقصوداً بالبدات، بل بالعرض، فهو تابع ووديغ .

قوله : (ومن كذا، من إضافة المسمى إلى الاسم) يجوز [أيضاً]^(٢) أن يكون من إضافة لعدم إلى اختصاص، وإن كان الأول أعمد، قوله : (والقاعدة قصة كلية، يتعرف منها أحكام جزئياتها)^(٣) أي حريته موضوعها؛ إذ موضوعها أمر كلي، كالأمر في مثل به للقاعدة من أصول الفقه بقوله (نحو الأمر للوجوب حقيقة) إد يندرج فيه حريته كأقيمو الصلاة وأتو الزكاة وصوموا ومصاب، ولها أحكام، وهي كون كل مه للوجوب حقيقة، والقضية الكلية تشتمل على تلك الأحكام بالقوة^(٤).

(١) لوج (من)

(٢) ترتيباً من ب، ح

(٣) بعد التعريف بقاعدة كذلك في التعريفات للخرجاني (ص ٢١٩)، وكتاب أبي الصفاء (ص ٢٢٨)

(٤) معنى القوة هنا هي كون الشيء مسد لأن يوجد ومن يوجد انظر كليات أبي القاسم (ص ٧١٧)

(١) سورة الحاقة : (٢١) .

(٢) معنى الثقل هنا : هو كون الشيء خارجاً عن الاستعداد لأن يوجد انظر المرجع نفسه

(٣) في ب، هـ، و، ح (غير)

(٤) الصحاب (٧/س)

(٥) في ب، (هر)

(٦) ما بين معقوفتين ساقط من ب

بِأَحْوَالٍ رِيدَ ثَابِتُ اللَّهِ تَحَالَى وَقَدْ لِلْقَاعِدَةِ الْقَبُولُ وَالْأَصْلُ وَالصَّاحِبُ
وَلَا جَسَّ^(١) فِي قَوْنِ التَّصَنُّفِ (بِالْقَوَاعِدِ الْقَوَاطِعِ) ، وَالْقَوْلُ^(٢) سَأَلَ فِيهِ حَسَابًا
مَصَارِعًا ، لِاتِّفَاقِ الْكَلِمَتَيْنِ فِي عِدَّةِ حُرُوفٍ وَاهْتِثَاتٍ ، وَاحْتِلَافِهَا فِي حُرُوفٍ مَعَ
لِتَقَارُبِ / مَحَرَّجٍ ، أَوْ حَسَابًا لِأَحْقَافٍ ، لِاتِّفَاقِهَا فِي الْعِدَّةِ وَاهْتِثَاتٍ وَخِلَافِهَا^(٣) [هـ]
فِي الْآخِرِ مَرْدُودٌ ، إِذْ يَشْتَرِطُ فِي كُلِّ مَعْنَى^(٤) لِاتِّفَاقٍ فِي التَّرْتِيبِ أَيْضًا ، وَفِي
الثَّانِي^(٥) [هـ] لَعَدَمِ تَقَارُبِ الْحَرْفَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ مَحَرَّجًا^(٦) .

قَوْلُهُ : (وَالنَّصُوصُ وَالْإِجْمَاعُ) لَمْ يَأْتِ بِهِ بِالْكَافِ مَعَ أَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِمُسَبِّقِهِ
وَلِأَحْقِهِ [لأنه من نوع سابقه ، لأن كلاً منها متعلق بأصول الدين ، ولا حقه]^(٧)
مُتَعَلِّقٌ بِأَصُولِ الْفَقْهِ . قَوْلُهُ : (وَجَوَابُ الْوَاحِدِ) : مُعْطُوفٌ عَلَى الْقِيَاسِ . قَوْلُهُ :
(الَّذِي هُوَ) لَيْزًا آخَرُهُ ، صَمْعُهُ بِالسُّكُوتِ الْبَاقِي ، وَقَوْلُهُ . (هُوَ) مُدْأً حَرَمَهُ
(وَقَدْ) ، وَمِمَّا يَبْهِيهِ سَائِلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ : (وَمِمَّا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْأَصُولَ قَوَاعِدُ
قَوَاعِدُ تَغْلِيْبِ) أَيِ نَظَرًا^(٨) إِلَى الدَّلِيلِ كَمَا قَرَّرَهُ أَوَّلًا .

- (١) الْجَنَاسُ : هُوَ أَنْ تَتَّصِقَ اللَّفْظَتَانِ فِي وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَيَخْتَلِفُ مَعْنَاهُمَا . انظر : «الطَّرَازُ الْعِلْمِيُّ»
(٢/٣٥٥) ، وَهُوَ مُعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ الْبِلَاجِيَّةِ (٢٤٤-٢٦٧) .
- (٢) قَالَهُ الزُّرْكَانِيُّ : انظر : تَشْتِيفُ الْمُسَامَعِ (١/٢٧)
- (٣) فِي «ب» (وَاتَّفَقَتْ) وَهُوَ خَطَأٌ
- (٤) أَيِ فِي الْحِسِّ الْمَعْنَايَ ، نَحْسُ الْإِلَاحِ
- (٥) أَيِ سَحْبِ الْإِلَاحِ إِذْ يَسْرُطُ فِيهِ عَدَمُ تَقَارُبِ الْحَرْفَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ مَحَرَّجًا ، وَهِيَ أَحَدُهَا
مُتَقَرَّرَةٌ كَمَا قَدْ أُنْشِئَ رَكِبٌ وَآخَرُهَا هِيَ «الدَّالُّ» مِنْ كَسَمَ (الْمَوَاعِدُ) ، وَهِيَ مُطَابِقَةٌ مِنْ
كَسَمَ (الْمَوَاقِعُ) .
- (٦) انظر : تَرْجُومَةُ تَلْجِيصٍ (٤/٤٣٥) وَمَعْنَاهَا : وَهُوَ مُعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ الْبِلَاجِيَّةِ (ص ٢٧٧)
- وَمَعْنَاهُ : (وَص ٢٨٤) وَمِمَّا يَبْهِيهِ
- (٧) لَرِيَاذَةِ مَنْ سَأَلَ
- (٨) فِي «ب» (نَظَرًا)

لِلْمُنَاسِبَةِ وَلَا قَلْبُ يَطْرُقُ^(١) ، وَجَوَابُ الْعَمَلِ أَيْضًا ، كَانَ مَا^(٢) حَمَلَهُ طَبِيعًا قَطْعِيًّا أَيْضًا ، وَدِ
الْمَعْنَى فَدَيُّكَ يَكُونُ بِالنَّظَرِ إِلَى الدَّلِيلِ كَمَا تَرَاهُ ، وَقَدْ يَكُونُ بِالنَّظَرِ إِلَى الدَّلَالَةِ ، وَإِنْ
كَانَ الدَّلِيلُ طَبِيعًا ، وَقَدْ يَكُونُ بِالنَّظَرِ إِلَى جَوَابِ الْعَمَلِ ، كَمَعْنَى الْمُجْتَهِدِ ، فَإِنَّهُ
قَطْعِيٌّ يَتَعَمَّلُ لَا يَتَوَجَّهُ بِمَعْلُومَةٍ^(٣) ، لَكِنْ ائْتِيَ بِمَعْنَى مَا وَجَّهَهُ لِمُصَنِّفٍ فِي
شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ^(٤) ، فَقَدْ حَكِيَ فِيهِ خِلَافًا : هَلْ مَسَائِلُ أَصُولِ الْفَقْهِ كَمَا طَبِيعِيَّةٌ ،
أَوْ بَعْضُهَا قَطْعِيٌّ وَبَعْضُهَا ظَنِّي ، ثُمَّ قَالَ : وَالْأَوَّلُ هُوَ رَأْيُ انْقَاصِي^(٥) ، وَآخِرُ
الْمُجْتَهِدِينَ^(٦) ، وَالثَّانِي هُوَ الظَّاهِرُ عِنْدَنَا^(٧) .

(١) السُّجَّةُ «ب» . [ع ٧]

(٢) فِي «ب» ح .

(٣) وَهُوَ رُفْعٌ مِنْ كَلَامِ الْكُتُبِ فِي كَيْفِ بَعْدِهِ عَنْ قِسْمِ الْعَمَادِي فِي كِتَابِهِ الْأَمَاتِ السَّاتِ (١/٣٦٦) .
وَمَعْنَاهُ يَقُولُ : «وَلَا يَجْنِي أَلْ مِنْ نَبِيحٍ صَبِيحٍ لِأَنَّهُ عِلْمٌ طَبِيعًا أَيْ جَدِّ أَطْفَرُ إِسْمَاءُ الْفَقِيهِ»
إِلَى الْخَطِّ ، سَاءَ يَطْرُقُ قَطْعِيًّا فِي بَعْضِهِ لَا بِمَعْنَى مِنْ دَلِيلِهِ ، وَلَا وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ

(٤) انظر : شَرْحُ الْمُخْتَصَرِ لَهُ (٣/٣٦٣) .

(٥) هُوَ الْعَلَامَةُ أَبُو يَكْرَ عُمْدَتِ بْنِ الطَّبِيعِ مِنْ تَحْقِيقِ حُجْمِ مِنَ الْمَسْمُوكِ شَتْرَ الْمَدْعِيِّ
الْبَاقِي أَبُو بِنِ الْبَاقِي ، نَسَبُهُ إِلَى بِنِ الْبَقْلَةِ ، وَهُوَ مِنْ كِبَرِ عَدَدِ الْكَلَامِ : انْتَهَبَ إِلَيْهِ الْإِسْرَافُ فِي
مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ ، وَلِدَ سَنَةَ ١٢٢٨ هـ كَانَ جَيِّدَ الْأَصْنَافِ سَرِيعَ الْخَوَاتِمِ ، بِهِ تَصَنَّفَتْ كَثْرَةُ مِمَّا
الْتِقَابِ وَالْإِشَادَةِ بِأَصُولِ الْفَقْهِ ، وَالتَّوَهُّدِ فِي أَمْرِ الدِّينِ بَوَلَّى مُعَادَاةَ سَنَةِ ١٢٠٢ هـ ، انظر : سِرِّهِ
فِي : «تَارِيخِ مُعَادَاةِ» (٥/٣٧٩) ، وَشَجَرَةُ الْفَرْقِ بِشَيْخِ مُحَمَّدٍ مَحْبُوفٍ (ص ٩٢ رَجُم ٢٠٩)

(٦) انظر : «التَّقْرِيبُ وَالْإِشَادَةُ الصَّغِيرَةُ» لِلْبَاقِي (١/١٧٢) ، وَ«الرَّهْزَانُ» لِإِمَامِ غُرَيْرٍ (١/٨٦) .
وَالْبَحْرُ الْمَحْظُوعُ (١/٢٦١) .

(٧) هَلْهُ الْمَسْأَلَةُ مِنَ السُّأَلِ أَلَمْ لَا تَرَاهُ مَعْرُوكًا لِأَنَّهُ قَالَ قَالَ الشَّيْخُ الطَّاهِرُ مِنْ عَشُورٍ ، وَاسْتَعْمَرَ
الشَّيْخُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو طَابِيعٍ : انظر : الْمَوْقِفَاتُ (١/١٩٠) ، «نَصْبُ الْأَمَةِ» لِشَيْخِ حُدُولِ
(١/١٢٣) مَعْنَاهُ الشَّرِيعَةُ لِشَيْخِ الطَّاهِرِ مِنْ عَشُورٍ (ص ١٩٩ ١٢٣)

الْبَالِغُ مِنَ الْإِحَاطَةِ بِالْأَصْلَيْنِ تَبْلُغُ ذَوِي الْجَدِّ وَالتَّشْمِيرِ الزَّادِ مِنْ زُهَاءِ مَائَةِ مُصَنَّفٍ مَهْلًا يَرْوِي

(البالغ من الإحاطة بالأصلين) لم يقر لأصولين الذي هو الأصل، إشاراً للتخفيف من غير إلباس (مبلغ ذوي الجد) بكسر الجيم أي بلوغ أصحاب الاتحاد (والتشهير) من تلك الإحاطة. (الوارد) أي احتاي (من زهاء مائة مصنف) بضم الراء ولذا، أي قسرها تقريبا من رهوته بكذا أي حرزته. حكاها الصنعاني (٢٤١)، قلت الواو همزة تطرفها إثر ألف زائدة كما في كساء (مهلاً) حال من صميم الوارد

للثنية وقول المصنف (من الإحاطة) بيان لمبلغ ذوي الجد والتشهير (٣) كما أشار إليه لشارح بقوله (من تلك الإحاطة) فإنه متعلق بـ(بلوغ) لا بـ(التشهير) (٤) ولم نصح بذلك (٥) ولا بتوجيه تقديم المسان على المين، اكتماء سبأ قدمه في قول المصنف (من في الأصول)، فونه: (من غير إلباس) أي في التعبير (٦) بالأصليين، مختلفا لتعبير بالأصولين، فإنه ملتبس [بالجمع] (٧). قوله: (مهلاً) حال من صميم الزاد فيه من سابعة ما ليست في جعله معمولاً للوارد كما يقول: ورد المهمل، وإن كان الثاني أسبق سبأ قدمه، من تقديم المين على المين، بأن (٨) يجعل من (زهاء مائة مصنف) بياناً لما بعده،

- (١) هو العلامة رضي الدين حسن بن محمد بن حسن بن حيدر لصنعاني، صاحب كتاب مشارق الأنوار، كان لهوتياً ومحدثاً وفقهاً، من مصنفاته: شواهد في اللغة، كتاب العروض، الباب في اللغة وغيرها، توفي سنة (٦٥٠هـ)، انظر ترجمته في "معيمة النوع"، (٥١٩/١)
- (٢) نظر: "التكملة والذيل والصفة للصنعاني (٦/ ٤٣٢).
- (٣) في ب (التشهير) وهو تحريف.
- (٤) في ب: (التشهير) وهو تحريف.
- (٥) النسخة الج/٤/س.
- (٦) في ب، (بالتعبير).
- (٧) في الأصل (بالجمع) وما أثبت من ب، ح، هو الضووف.
- (٨) السبعة أمه [٨/س]

وَيَعْبُرُ، الْمُحِيطُ بِزَيْدَةٍ مَا فِي شَرْحِي عَلَى الْمُخْتَصَرِ وَالْمُهَاجِرِ

(يروي) بضم أوجه، أي كل عشان إلى ما هو فيه (ويعبر) بفتح أوجه يعني يشع كل جاعع إلى ما هو فيه من مار أهله: أتاها بالمر، أي بصعاب الذي من بعده أنه شع، مختلف معمول الفعلين، للتعميم مع الاختصار بقرينة السياق، والمهمل: عين مائه نورد، ووصفه بالزوء والإشباع كياء ومزم، فإنه يروى لمطشان ويشع لموعود ومن استعمال الجوع والعطش في غير معناهما المعروف كياءه قول لعر: جعت إلى لقاتك، أي اشتقت، وعطشت إلى لقاتك، أي اشتقت. حكاها الصنعاني (١)

للثنية وللعين عليه أنه وصف كتابه بأنه وزد مهلاً يروي ويعبر، هو حريب من مائة مصنف في الأصول، حروي منه وامتر أي حمل أديرة وشع، فشه انكتب التي اسمها كتابه منهل يروي (٢) ويعبر (٣) من ورده، وإن كان أمير سبأ يكون من بعض الماء، كياء ومزم، وشه كنه أكثره ما فيه، نحن ورد ذلك المهمل، وكُلَّ منها استعاره تحفيفية، ثم رشحها بذكر الإرواء والمير، وعنى ما قرره فهي (٤) (مهلاً يروي ويعبر) استعارة تحقيقية أصب، حيث ستمر لكتابه هذا احتوى عليه من قواعد الأصول، انني يتفرع عنها ما لا يحصى بعد المنهل، لذي من شأنه أن من ورده بال عرضه منه، ثم رشح الاستعارة سبأ ذكر

قوله: (ويعبر) بفتح أوله، يجوز أيضاً صحه من أمر فونه: (والإشباع) عدل إليه عن تغييره بالمير، الذي هو مصدر يعبر، لأنه المقصود، دون لإتين بالمرة الذي هو معنى المير.

- (١) نظر شكله والذين وأصله بصنعاني (٤/ ٢٣٤)
- (٢) وقف في اب، زياده أمه (يروي منه) ولا داعي ما
- (٣) في ح، (نمر)
- (٤) في ح، (يعي)، وهو نمر

[ما ينحصر فيه الكتاب]

وَيَنْحَصِرُ فِي مَقَدِّمَاتٍ ..

الكتاب (وينحصر) مع احوامع، يعني المسمى المقصود منه (في مقدمات) كسر ابدل

للألفية قلها مدحولها، أي كفايت كثرة فوائدها، ويحتمل عكسه، أي كثرة فوائدها كفايتك

قوله (ينضب المصنف) سنده إليه تقوية لدفع موهوم أنه مصنف (كثير) قوله:

(وينحصر) إلى آخره، هو اعتبار لآرمة من تقسيم / الكل إلى أجزائه، وهو تفصيله

وتخلله إليها، فلا يصدق المقسم على أقسامه ضرورة أن لكل لا يحسم على الجزء، من

حيث هو جزء، بخلاف تقسيم^(١) الكل إلى جزئياته، فهو هنا متمم، وهذا بخلاف

انقسام أصول الفقه إلى أنواعه فإنه من تقسيم الكل إلى جزئياته [لا^(٢) من تقسيم

لكل إلى أجزائه^(٣)] قوله: (يعني المعنى المقصود منه) أي بالذات أو بالعرض،

دفع لايراد الخطأ، وما وصف به الكتاب بعد تمام المقصود منه.

(١) لسحة ٩/ ٩ [م]

(٢) في الأصل (الأن) بريادة دانه، وحديثه بعد الج، ويعتق بصواب

(٣) يجرى به أن بين معنى الكل والجزء والجزء والجزء حتى ينضب ما ذكره الشيخ وركب

الكل من مركب من أجزائه، هذه الأجزاء مجتمعة في هيئة واحدة، يصدق عليها اسم الكل، ولا

يصح إطلاق الكل على جزء من أجزائه وحده، مثال ذلك (بيت) فهو كل مركب من أجزائه

مبها خذ، والبيت والسعة وبيت، ويعبر عنه لا يطلق اسم البيت على جزء من هذا الأجزاء وحده

الجزء: وهو ما تركب منه وعن غيره كل كأجزاء البيت تركب منها كل البيت

الكل: هو ما يصدق على كثيرين، وينطبق على أفراد، وكل فرد من هذه الأفراد هو جزئي

لهذا الكل، وكل جزئي يطلق عليه اسم كثر. فحينئذ مثلاً جزئي، ويدل على عدم اسم

(إنسان) الذي هو كل له، وهكذا سائر الأفراد

الجزئي: ما كان معناه لا يقل في الذهن الاشتراك، وبمعنى صدق على كثيرين، مثل ويد

فهو مسموع لعدم بعده لا بصور الفكر هو لإطلاعه على فرد آدم

ينضب أن الكثر تحت جزئيات، وأن الكل تحت أجزائه، والحكم عن الكل يصدق بأي جزئي من

أجزائه، أمّا الحكم عن الكل فلا يصدق بجزء من أجزائه، من لآرمة من (مبها) انظر (مصرط

الجزء) (ص ٣٧)، وشرح السلم في منطق لأستاذ الرحيم (ص ٣٦، ٣٧)

(٤) ما بين معقودتين منطقتين من «ب»

(المحيط) أيضا (بزبدة) أي خلاصة (ما في شرحي على المختصر) لاس

الحاجب^(١) (والمحتاج) للبيضاوي، وناهيك بكثرة فوائدها.

(مع مزيد) بالتونين بضبط المصنف (كثير) على تلك الزبدة أيضا.

للألفية قوله: (ومن استعمال الخوع والعطش في غير معناها المعروف) إلخ، أي أما

معناها المعروف بخوع عرس بخلقه الله تعالى عند حلول المعدة من المأكول،

والعطش عرس بخلقه الله^(٢) تعالى عند حلولها من الماء قوله: (أيضا) رادهما

تنبيها على أن كتابه أحاط بزبدة ما في شرحه، كما أحاط بزبدة غيرهما من

الكتب، المشار إليها بقوله (زهة مائة مصنف). قوله: (وناهيك بكثرة

فوائدها) صيغة مدح مع تأكيد طلب، مثل: حدث من رجل، وناهيك من

رجل. قال الجوهري^(٣) وغيره^(٤) «يقال: وناهيك من رجل، وبنك منه،

وبنك منه وتأوله أنه يحده وعائ^(٥) ينهك عن تطلب غيره» انتهى فمعنى

كلامه إشار على أنها بكثرة^(٦) فوائدها ينهيها عن تطلب غيرها، والباء

متعلقة بمحذوف، وهي مع مدحولها خير ناهيك، بمعنى نهايتك وكفايتك:

أي كفايتك حاصلة بكثرة فوائدها، ويحتمل زيادتها، وخير ما.

(١) هو العلامة أبو عمرو محمد بن عيسى بن أبي بكر بن يوسف المصري ثم الإسكندري الفقيه

الأصمعي، توفيت سنة ٥٧٠ هـ، له تصانيف

لمطب لغات في التحقيق والإيجاد، منها: المختصر في دفعه وجرى الأصول، والكافية في

التجويد، وأنشائية في التصريف وغيرهما. توفي سنة ٦٦٦ هـ، انظر: برجنه في «شجرة

النور الزكية» (ص ١٦٧ رقم ٥٢٥)، وشذرات الذهب (٥/ ٤٥٥).

(٢) النسخة «ب» [٨/ ج].

(٣) انظر: «اصحاح» (٦/ ٢٥١٨) مادة شي.

(٤) انظر: «مقدمات البنية» (٥/ ٣٥٩)، «لسان العرب» (١٤/ ٣١٤) مادة شي.

(٥) في «ب» ج، (عداله) معجده

(٦) في الأصل (أنه بكثرة) وما أنه من «ج

والسادس في التعداد والراحيح بين هذه الأدلة عدد تعارضها، والسابع في الاجتهاد لربطها بمطلوبها، وما يتبعه من التقليد، وأحكام لمقدين، ودم الغنى، وما ضم إليه من علم الكلام، المفتتح بمسألة اعتليد في أصول لدين، المختتم بما يناسبه من خاتمة التصوف.

ملحظ قوله: (الرابط لها بمطلوبها) أي عند المجتهد، بيان لمسألة ذكر الاجتهاد عقب ما ذكر. قوله: (وما يتبعه) معطوف على الاجتهاد وكذا قوله: (وما ضم إليه من علم الكلام). قوله: (المختتم بما يناسبه من خاتمة التصوف) قد يقال: لم (٢٢) ذكر هنا خاتمة، وتركها فيما مر؟ ويجب: بأن كلامه ثم نظر إلى المعنى، وهذا إلى المياني والتراجم، بقرينة (٢٣) قوله: (المفتتح بمسألة التقليد).

كمقدمة الجيش للبيعة المتقدمة منه، من قدم اللارم بمعنى تقدم ومعه ﴿لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ﴾^(١) وفتحها عن قلة: كمقدمه الرجل في لغة، من قدم المتعدي أي في أمور متقدمة أو مقدمه عن المقصود بالذات، للاستماع بها فيه، مع توقعه عن بعضها كتعريف الحكم وأقسامه، إذ يشتهر لأصولي تارة، وينتهي أخرى، كما سيأتي.

(وسبعة كتب) في المقصود بالذات حسنة في مباحث أدلة الفقه الخمسة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستدلال

الطائفة قوله: (أي^(٢) في أمور متقدمة أو مقدمات)^(٣) فيه مع ما قبله لب ونشر مرتب^(٤)

قوله (مع توقعه على بعضها) أشار به مع ما قبله، بأن أن المصنف جمع بين مقدمة نعم، وهي ما يتوقف^(٥) عليه الشروع في مسائله، كمعرفة حله وعابته وموضوعه، ومقدمة الكتاب: وهي ما قدّمت أمام المقصود، لارتباط^(٦) له بها، وانتفاع بها فيه، سواء توقف المقصود عليها أم لا. قوله: (إذ يثبتها الأصولي تارة، وينفيها أخرى) أي وكل من إثباتها ونفيها، متوقف على تصورهما، المعاد تعريفهما قوله: (بين هذه الأدلة عند تعارضها) بيان [لمناسبة]^(٧) ذكر التعادل والتراحيح عقب الأدلة

(١) سورة البجرات (١).

(٢) السبج (٤/ع).

(٣) «نظر الصحاح» (٢٠٠٨، ٥)، «لسان العرب» (١١ / ٦٦).

(٤) «اللفظ» بشر من سمات الصيغة في علم اللفظ، وهو: أن يذكر أشياء متعديّة عن الإجمال، ثم يذكر ما لا يكون فرد من أفراد هذا المتعدي، من غير تعيين، اعتياداً على تصرف السامع في فهم ما يكون وحدهما «نظر التلخيص للقرنوي» (١٦٨). «الطراز للعلوي» (٤٠٤/٢).

(٥) أي الأصل (توقف) وفأنته من ب، ح، وبعنه الصوت.

(٦) في الأصل ريبه بو (وارتباط) وحدهما تعادل لب، ج، وبعنه الصوت.

(٧) في الأصل (لمناسبة) وفي ب (للمناسبة) وما أثبتته من ج، ولعلها الصواب.

(١) في ج «بخاتمة وهو خطأ».

(٢) نسخة ب «ع/٩».

(٣) في ب «بعد به» وهو تحريف.

الكلام في المقدمات

[تَعْرِيفُ أَصُولِ الْفِقْهِ]

سَنَتِ الْكَلَامُ فِي الْمَقْدِمَاتِ : أَصُولُ الْفَقْهِ : دَلَائِلُ لُفْقِهِ الْإِحْصَائِيَّةِ .

(الكلام في المقدمات) استفتح بتعريف أصول لفقه ، يتصور طائفة بها يصطد مسائله الكثيرة ، ليكون على بصيرة في تطهيرها ، إذ لو تطلب قبل ضبطها مأمور ما يرحبه ، وصباح الوقت في لا يعيه ، فقام . (أصول الفقه) أي أصل المسمى بهذا اللقب ، لشعر بمدحه ، بأساء لفقه عبه ، إذ لأصل ما يسمى عليه عبره

لِلثَّانِيَةِ الْكَلَامُ فِي الْمَقْدِمَاتِ^(١) : قَوْلُهُ : (عَنِ بَصِيرَةٍ فِي تَطْبِيقِهَا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الشَّارِحَ^(٢) فِي عِلْمِ لَانْدَنْ بِتَصَوُّرِهِ بَوَاحٍ مَا ، وَإِلَّا لَأَمَحَ لَشُرُوعِهَا ، وَإِلَى^(٣) أَنَّ تَصَوُّرَهُ يَكُونُ عَلَى بَصِيرَةٍ بِهَا يَكُونُ تَعْرِيفُهُ ، كَيْ أَنْ تَصَوُّرُهُ يَكُونُ عَلَى رِيَادَةِ بَصِيرَةٍ ، بِهَا يَكُونُ بِدَلِّكَ مَعَ تَصَوُّرِهِ بِمَوْضِعِهِ /

قَوْلُهُ . (الْمُسَمَّى بِهَذَا اللَّقْبِ الْمَشْعُرُ بِمَدْحِهِ) إِلَى آخِرِهِ ، بَيَانُ لَكُونِهِ دَعَا ، وَأَنَّهُ شِعْرُ مَدْحٍ لَا مَدَمٌ ، إِذْ لِلْقَبِ عِلْمُ يَشْعُرُ بِمَدْحٍ أَوْ دَمٍ ، وَلَمَّا كَانَ كُلُّ مَنْ أَسْمَاءَ الْعُلُومِ كَالْأَصُولِ وَالْفَقْهِ وَالْحُجَّةِ ، يَطْلُقُ^(٤) كَثْرَةً عَلَى مَعْنَوَاتٍ مَعِيَةٍ

(١) ضبط من «ج»

(٢) من شُرُوعٍ ، وهو الأسماء

(٣) في «ب» عن

(٤) في «ب» «ج» يطلَقُ

الفتاوى نحو ريد يعلم نفعه، أي يعلم تلك المعلومات، وتارة على إدراكها^(١)، عزف جماعة أصول الفقه بأنه دلائل الفقه الإجمالية، وطرق استعادة جزئياتها^(٢)، وحال مستفيدها، وآخرون: بأنه معرفتها^(٣). وقد ذكرها انصف باحصر محل، وخرج منها لأول لما نفعه عنه الشارح بعد، ولأوجه: أن دلائل الفقه الإجمالية التي اقتصر عليها لا تصلح تعريفا لأصول الفقه، لأن موضوعه، لكونها بمبحث^(٤) فيه^(٥) عن أحواها العارضة لها، من عموم وحصول

(١) أي إدراك تلك المعلومات، وهذا قريب من كلام شحبه من اهتمام في التحرير، انظر تعريف الحبر شرح بحريم، لاسيما في (١٦/٢٤)، وسير سحره، للأخير (١٦/١٣)

(٢) في «ج» (جذبيها) وهو خطأ

(٣) حلف لأخويين من أصول الفقه هو أدلة نفعه، أو هو العلم والمعرفة والإدراك بتلك الأدلة؟ فذهب كثير منهم إلى أنه أدلة نفعه منهم القاضي أبو يعلى في العلة (٧/١)، والخواري في البرهان (٦/١) والغري في النسخ (٧/١)، والسيار في شرح الملح (١٦/١)، وبنو خطاب في المنهاج (٦/١)، والرازي في المحصول (٨٠/١)، والأمني في الإحكام (٧/١)، وابن السكيت كتابها في جمع الجوامع - وابن ملح في أصوله (١٥/١) وغيرهم وذهب بعضهم إلى أنه العلم بتلك الأدلة أو معرفتها، أو إدراكها، وليس هو الأدلة نفسها، منهم: ابن الحاجب في المتن (٣)، انظر شرح المعصود (١٨/١)، والبيضاوي انظر الإيجاز (١٩/١) وصمد الشريعة في التوسيع (١٧/١)، نعم الدين ابن عبد الشكور في مقدم ثبوت (٢٤) ولشركاني في إرساد المحول (١٦/٤٢) واختر أن من عرف أصول الفقه بأنه علم، فإن أصول الفقه أدلة الفقه، ومن عرفه على أنه لمسي وهو كونه علم عن هذا العلم، فإن أصول الفقه، العلم، اعرفه أو الإدراك وهذا ما اختاره الزركشي في تهذيب المسامع (٣٣/١)، وسبب في حاشيته (٣٤/١)، وانظر أصول الفقه، للأستاذ الدكتور يعقوب الجاحين (٩٥)، وروضة الباعثين المذكور اسمه (٦٣)

(٤) في الأصل (بحث)، وما أثبتته من «ج» و«لعله الصواب»

(٥) في «ب» يبي

للشئ وأمر ونهي، وغيرها^(١)، فلا يعرف^(٢) بها، لأن تعريف العلم غير مدحاه^(٣)، ولكل علم مبادئ^(٤)، وموضوع، ومسائل، فمبادئه: تعريفة، وتعريف أقسامه، وفائدته وما منه استمداده، وموضوعه: ما بحث فيه عن عوارضه الذاتية، كالأدلة^(٥) كما عرفت، ومسائله: ما يطلب بسببه محموله، في موضوعه في ذلك العلم، كعلمنا هذا بأن الأمر للوجوب، والنهي بتحريم، قال انصف في «منع الموانع»^(٦): «وإن لم أفق أصول الفقه دلالاته، مثلاً يتوهم عود لعمركم إلى الأصول، ولأن التعريف يجتنب فيه الإحصاء فأمكن

(١) في «ج» عرهما

(٢) في الأصل (يعرف)، وما أثبتته من «ج» و«لعله يقابل وفده» فلا يقابل «أ» لأن الأدلة هي موضوع صواب نفسه، فلا يصح أن يوجد في تعريف «أ» علم بها في العلم بها، في مسائل الخلاف، في مسائل الأدلة لا أدلة بنفسه، أو أن يبيح عن مسائل علاقته حصة، باعتبار أن الأدلة هي موضوع مسائل، وموضوع مسائل جزء من علم «حاشية بياني» (٣٣)، «أصول الفقه» للاحق (١١)

(٣) يرى صاحبه أن يكن علم ثلاثة أجزاء هي: مسائل، وموضوعات، ومسائل كذا أشار المؤلف للمادة هي تعريفات الموضوعات أو أركانها أو علمها

(٤) في «ب» هي التي تبحث فيها عن علمها

(٥) في «ب» هي التي تبحث فيها عن علمها

(٦) في «ب» هي التي تبحث فيها عن علمها

الذي (دلائل الفقه الإجمالية) أي غير لمحله كمثل الأمر والنهي، وفعل النبي والإجماع والقياس والاستصحاب المبحوث عن أوقها، بأنه للوجوب حقيقة. وإشائي أنه للحرمة كذلك، والناهي بأنها حجب، وعبر ذلك مما يأتي - مع ما يتعلق به - في مكتب خمسة.

الثانية ولتعتبر انهم ليس لأول أحد حربي لمركب من متصانين والثاني العلم المعروف. قال: وهذا هو المعتمد عدي. قوله: (أي غير المعينة) أي غير مفصلة. قوله: (كمثل) الأمر إلى حرة، أي الخالي ذلك عن قرينة بعيد المراد منه^(٢)، وعن كون متعلقه خاصا، قوله: (وغير ذلك) أي كالعالم والخاص، والمطلق وتفيد لمبحوث عنها بما يأتي في محام^(٣) عبر معطوف على مطلق الأمر، ويجوز عطفه على مدخول [الباءات]^(٤) المذكورة [أو]^(٥) على [أخبار]^(٦) أن في المحرر المذكورة وتضمنه كالمسكي للأدلة الإجمالية بالأمانة المذكورة، ظاهر في أن المراد بالدليل المبحوث/ عنه هو المقروء الذي هو موضوع الفصحة، لا لقبة التي هي قاعدة، وهو الموافق لما سيأتي^(٧)، من أن الدليل عند الأصوليين: بما يمكن التوصل إلى آخره، كالعالم.

الذي (دلائل التفصيلية، نحو ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا آثَرَهُ﴾^(١) وصلاته^(٢) في كعبه كي أخرجه الشرح^(٣)، لاجتماع عن أن سب لاني المندس مع سب نصب، حيث لا تعصب في، وفاس لأر عن امر في امتناع بيع بعضه بعض إلا مثلا بمثل يدايد كيه روه مسلم^(٤)، واستصحاب الظهارة لمن شك في ثقتها، فليست أصول الفقه، وفي يذكر بعضها في كنه التمثيل

التيه جانب^(٥) سطر إلى أحواله من تعير وتجدد، يوصل [به]^(٦) إلى الطلوت وهو حديث العلم، لكنه يناه قول انصف دل (الذي من من الأصون بالقواعد)، لأن المعتر في القاعدة التوصل للعمل، وفي لدس - ليوصل بالثورة، بقرينة قويم «ما يمكن»، فإن حجت لقاعدة على دليل فلا ممانعة، قوله (فخرج الدلائل التفصيلية نحو أقيموا الصلاة) ليس بين الإجمالية والتفصيلية تعبير بالذات، بل بالاعتبار؛ إذ هي شيء واحد له جهتان، كأقيموا الصلاة، له جهة إجمال - هي كونه أمر، وجهة تفصيل - هي كون متعلقه خاصا، وهو إقامة الصلاة، والأصولي يعرف الدلائل من جهة الأولى، والفقيه من الثانية، وتقع في جمعة دليل على دلائل المصنف، وهو حديث، لكنه دادر، كوصد ووصد^(٧)

(١) س ١٠٠٠، ر ١٣٠

(٢) س ١٠٠٠، ر ٣٧١

(٣) ر ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١

(٤) ر ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١

(٥) ر ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١

(٦) ر ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١

(٧) ر ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١

(٨) ر ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١

(٩) ر ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١

(١٠) ر ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١

(١١) ر ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١، س ١٠٠٠، ر ٣٧١

بِذَلِكَ وَقِيلَ مَعْرِفَتُهَا ، وَالْأُصُولِي الْمَعَارِفُ بِهَا ، وَيُطَرِّقُ اسْتِفَادَتُهَا وَمُسْتَفِيدُهَا

الشيخ (وقيل) أصول (معرفتها) أي معرفة دلائل الفقه الإجمالية ، ورحح المصنف الأول بأنه الأقرب إلى المسؤول عنه ، إذ الأصول لغة الأدلة كما في تعريف جميعهم ، انتهى بعدم الأحكام لا نفسها ، إذ الفقه لغة : المهم ،

للمأخذه إذ شرط أطرو د جمع فعل على فاعل ، كونه مؤنثا ، كعدم علم امرأة^(١) ، وبذلك بطل قول من زعم^(٢) : أن جمع دليل على دلائل الحن .

(أي معرفة دلائل الفقه [الإجمالية] أي معرفة أحوال ، وكذا بقدر في نظره بعدئذ ويعبر عن هذا بقول^(٣) بأنه العلم بانقو عد التي سوصل بها إلى الفقه قال السعد التفتازاني^(٤) : «ولا يدخل فيه^(٥) علم الخلاف ، لأننا نمنع أن قواعد سوصل بها إلى الفقه موصلا وربما ، بل ، سوصل بها إلى مخالطة الحكم المسط أو مداخلة ، ونسبته إلى الفقه وغيره سواء .

(١) قدس من مائة في شرح الكفاية الشافعية ٤ / ١٨٦ (بأن فاعل جمع لاسم حسن على ، و في عدم نكهة بمعنى الفاعل خبر في معنى مذهب كعبانده جمع اسمعده اسم امرأة حر ويحسن أن يكون «دلائل» مع دلالة لا أدب ، بعد صرح اسم حرير بأن الدليل يسبق دلالة ، وجمع فاعلة على فاعل مقيد ، قال ابن قاسم السادي انظر «الآيات المبينة» ٥١ / ١) ، وانظر : «أصول الفقه» لمحمد أبي الزور وهير (١ / ١٦)

(٢) وهو قد لا ينبغي النظر «في نهاية السؤل» له (١ / ١٥)

(٣) ما بين معمولين ، سائل من أصل ، حسب «بدء الزيادة» من «ب» ، «ج»

(٤) هو لاسم العلامة مسعود بن شعير بن عبد الله الطبري الذي ألف سعة دسب الأصول فتكمم ، به مشفقات عسده في علوم سس منها : السبوح ، شرح مقاصد ، شرح عن تعقبات سسعه ، حاشيه على شرح المقاصد ، وغيرها كثير وله سنة : ٧١٢ هـ وتوفي بسنة ٧٩١ هـ انظر ترجمته في «أبناء العلم» (٣٧٧) ، «شذرات الذهب» (٩ / ٥٤٧)

(٥) أي في أصول الفقه

(والأصولي) أي المرء المنسوب إلى أصل ، أي المنسب به (المعرف به) أي بدلائل الفقه الإجمالية (ويطرق استفادتها) . يعني مرحدات المذكو مصنف في كتاب السدس ، (و) يطرق (مستفيدها) يعني صمد المصنف المذكور في الكتاب السابع ، ويعبر عنها بشروط الاجتهاد ...

للتسبه وإن خفي . بما يجب يحفظ وصف ، «و معترض» يمد وصف . إلا لا سسها ، أكثر من به من مسائل الفقه ، وبنوا [نكاته] «عليها ، حتى يتوهم أن له اختصاصا بالفقه»^(٣) ، وأصول الفقه ، وإن كان أصلا للفقه - لاحتياجه إليه - فرع لأصول الدس . لاحتياج كون الأدب حجة لمعرفة انصاف وصفاة فقه : (يعني) إلى آخره في الموضعين تفسير للطرق ، وأثنى به (يعني)^(٤) دون «أي» لأن الطرق ليست طاهرة فيا فسر^(٥) به^(٦) . قوله : (ويطرق مستفيدها) عطف (مستفيدها)^(٧) على^(٨) (استفادتها) وهو صحيح ، وإن كان الأولى عطفه على (طرق) أي^(٩) وبمستفيدها ، أي بحاله كما شرح عليه بعضهم^(١٠) .

(١) في «ب» (معروض) وهو تعريف

(٢) في الأصل (نكهة) وما أثبت من «ج» . ولغة المصواب

(٣) انظر : «التلويح» (٢٠ / ١) ونقله الشيخ زكريا بضمير

(٤) وهو ما دوج عليه الشارح (المحل) في الاستقراء لشرح ما قاله العلماء بأن يصبه بمعنى في الشرح عندما يكون المعنى تخيلا ، وبعبارة «أي» عند يكون معروض بطر لايات النيات للمصافي (٥٥ / ١)

(٥) في «ب» فسر .

(٦) (به) ساقطة من «ب»

(٧) في أصل «ب» (مستفد) وإن أنه مع هو الصواب

(٨) السحب (١١ / س)

(٩) (بأن) ساقطة من «ب»

(١٠) وهو تضيح الكتاب من أبي بنه بعد بطر الآيات الشات (٥١ / ١)

المجلد أخذنا من كلام البهساوي (٧٧١) وغيره (٣)

وبالجملة : الأصولي منسوب إلى الأصول ، فلا يحتاج إلى تعريفه ، لكن المصنف لم يكتب في صلب اسمه بمعرفة الأصول^(٤) حتى يعرف معها^(٥) ما تتوقف هي عليه ، من طرق استقادة الأدلة ومستفيدها ، وسأني بقله عنه مع رده في كلام الشارح^(٦) .

قوله : (المجتهد) قيد به لأنه اندي يستفيد من الأدلة التفصيلية ، بخلاف المقدد ، فإنه إنما يستفيد من المجتهد بواسطة دليل إجمالي ، وهو أن هذا افتاه به انفتي ولكن ما افتاه به الفتني فهو حكم^(٧) الله في حكمه^(٨) لأنه «فَنَسْتَأْذِنُ أَهْلَ الذِّكْرِ»^(٩) ، وللإجماع على ذلك ، فقتله داخل في المستفيد فهو^(١٠) .

(١) هو العلامة لأمام البعلبكي أبو بكر عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البهساوي قاضي القضاة صاحب تصانيف السبعة : كتاب ما من مراد ، تاريخ حوز ، صالحه معاً من مصنفاته المهاج في أصول فقه ، انظر في عدم تكلام ، مختصر الكشاف وعمره توفي سنة ٦٩١ هـ انظر ترجمته في «طبقات الشافعية» لابن قاضي شعبة (٢٨/٢) ، «شذرات الذهب» (٦/٦٨٥) .

(٢) ينظر : «الإيجاز شرح المهاج» (١٩/١) .

(٣) ينظر : «الحصول» (٨١/١) ، «الإحكام» للأمامي (١/٧) .

(٤) انظر : «الآيات النبوية» (٥٤/١) ، (٥٥) .

(٥) نسخة «ج» : [٥/٥] .

(٦) انظر (ص ١ ، ١٨٧) وما بعدها .

(٧) في الأصل : (في الحكم) والله من الله ، ج .

(٨) ينظر «الحصول» (٨١/١) ، «الآيات النبوية» (١٣/١) .

(٩) عبارة لسان (٧) .

(١٠) في الأصل (سواء) والله من الله من الله ، ج .

وبمرجحاً ، أي معروفاً استفاد دلائل الفقه ، أي ما يدل عليه من جملة دلائل التفصيص عند معارضتها ، وبصفات المجتهد ، أي فيما فيها من قوة ، يكون مستفيداً لتلك الدلائل ، أي أهلاً لاستخدامها بالمرجح ، ويستفيد لأحكامها ، وتتوقف استفادته لأحكامها على التي هي الفقه على مرجحات ، وصفت لمجتهد على لوجه السابق ذكره في تعريفه لأصول ، اموضوع لابد ما يتوقف عنه الفقه من أدله ، لكن لإجمالية - كما تقدم - دون تفصيلية لكثرة حدس ومن المرجحات وصفت للمجتهد ، وأسقطها مصنف كما عذبه ، فإنه من أنها يست من لأصول .

البيان قوله : (وبمرجحاً أي بمعرفة) إلى آخره ، توطئة لاعتراضه على المصنف ما يأتي وقوعه : (أي ما يدل عليه) إلى آخره ، فشر به دلائل الفقه ، وصرح به بعد أيضاً ، ليبين أن المراد الدلائل التفصيلية ، لا لإجمالية ، كما يفهمه كلام المصنف ، وإن تقدم أنها محدودة ، و(من) في قوله : (من جملة دلائله) معيصة ، وقوله (لتلك الدلائل) أي التفصيلية ، وقوله (التي هي لفقه) صفة لاستفادة لأحكامها ، لأنها فقه ، الذي هو لعلم بالأحكام ، لأن بيانها قوله : (على الوجه السابق) أي من أن المشرع في مرجحات معرفتها ، وفي صفات المجتهد فيما بها من وقوله (كما تقدم) أي في قوله : (أي بدلائل الفقه الإجمالية) وفي قول المصنف (أصول الفقه دلائل الفقه الإجمالية) ، واعتبر منه لإجمالية دون التفصيلية ، لا يصبط لكتبه دون تفصيلية ، كما أنه عليه بقوله (لكن كثيراً جداً) وقوله (ومن المرجحات وصفات المجتهد) عطف على (من أدلته) ، وكلامه بيان ما يتوقف عليه فهمه .

(١) نسخة «ب» : [١٢/٤]

(٢) في «ب» : أدله ، هو خطأ

وبما ذكر في كتبه توقف معرفته عن معرفتها لأنها طريق إليه قال وذكرها حينئذ في تعريف لأصولي، كذكرهم في تعريف الفقه، ما توقف عنه الفقه من شروط الاتحاد، حيث قالوا: لفقهاء المحدث، وهو ذو الدرحة الوسطى، عروة وأصولاً، إلى آخر صفات المحدث، وما قبلوا، انفتح لعالم بالأحكام هذا كلامه الموافق بظاهر المس، في أن المرححات، وصفات المحدث، طريق للدلائل الإجمالية، انني بني عليه ما لم يسبق إليه، كما قال من اسقاطها من تعريفي لأصول، وأنت خير - مما تقدم - بأنها طريق للدلائل التفصيلية، وكأن ذلك سري إلى من كون التفصيلي

الجينية وهو (لما قلته) في مع الموضع^{١١} وكذا قوله: (قال)^{١٢}، وقوله: (من اسقاطها) بعد (ما لم^{١٣}) يسبق إليه، قوله: (وأنت خير) شروع في الاعتراض على المصنف قوله: (عما تقدم) أي في^{١٤} قوله (وبالمزججات) إلى آخره.

(١) هكذا في خاشية وكذا كتابه أعده (اصول) (٣) ومعه أن شيخ ابن أبي حاتم (١٢٦١)، وشيخ بغداد في حاشيته (٥٦١) بعد الشيخ ركزي في نسخة راي من السككي وبماه كتابه مع الموضع وبختم فيه كثير فلم جد ما نقل عنه في هذا الكتاب، ومخلف في كنهه منسوخة منها مع صاحب، وشرح للمهاج، فلم أجد ما ذكره الشيخ المجل، وروى حدث إشارات فقط في كتاب مع نوع له (٨٨ إلى ٩٢) و(٤٩١) وما بعدها، تشير إلى ما ذكره الشيخ المحقق، وخدمته، فمقتضى الشرح الترويض في ذلك قاله في تقريره (٣٦١/١).

فوضح به في بعض كنهه لا في مع أم مع كفا قيل، فإنه سر فلم يوجد ذلك فيه.

(٢) عرف ما فيه، نظر التعيين الساس

(٣) (م) ساقطة من (ب)

(٤) (ي) ساقطة من (ج)

الشيخ

حريات الإجمالية، وهو مدع بأن توقف تفصيصه على ما ذكر من حيث تصحيحه، مفيد للأحكام، عن أن توقفه عن صفات المحدث من ذلك من حيث حصول للمرء لا معرفتها، وانصرف في معنى لأصولي معرفتي عن حصول، كما قدم من ذلك وبالحمله فصار أن معرفه الدلائل الإجمالية المذكورة في الكتب الخمسة، لا توقف على معرفه شيء من المرححات، وصفات المحدث، لمعمودها الكتابان الباقيان، لكونها من الأصول، فالصواب ما صنعوا من ذكرها في تعريفه، كأن يقال أصول الفقه دلائل الفقه الإجمالية وطرق استفادته ومستفيد جزئياتها

للثانية قوله (وهو) أي ما سري إلى من س طريق بالإجمالية مدع إلى حرة قوله: (على ما ذكر) أي من المرححات وصفات المحدث قوله: (من ذلك) أي مما ذكر من المرححات وصفات المحدث،^(١) فائدة ذكره ربط الكلام به لا إخراج شيء قوله: (من حيث حصولها للمرء لا معرفتها) بأن أن قول المصنف أنها إما يذكر في كتب لأصول، لتوقف معرفته عن معرفتها، غير قويم قوله: (والمعبر) إلى آخره، يعني أن قول المصنف: (وذكرها حشدة إلى آخره، غير قويم أيضاً بسطر لصفات المحدث، قوله (لكونها من الأصول) تعقل بقوله (المعمود لها الكتابان الباقيان). قوله: (وطرق استفادته ومستفيد جزئياتها) أشير به إلى الرد على المصنف، في جعل تصمير في استفادتها ومستفيدها^(٢) وحقاً إلى دلائل^(٣) الإجمالية، لما من أن الطرق المذكورة إسماء هي طرق لاستددة^(٤) لأدلة تفصيلية

(١) (ب) ساقطة من (ج)

(٢) نسخة (ب) (١٢) من

(٣) (ي) مع (و) (أدلة)

(٤) في الأصل الاستددة، وما أتته من (ب) مع (ب) هو الصواب

الشيخ وقيل : معرفة ذلك ، ولا حاجة إلى تعريف الأصوي لتعلم به من ذلك ، وأما قولهم المتقدم «نقيه» لاحتجاد وكذا عكسه يأتي في كتاب الاحتجاد ، والمراد به بين الماصدق ، أي ما يصدق عليه لعقبيه ، وهو ما يصدق عليه المجتهد ، والتمسك بالعكس ، لا يبين المفهوم ، وإن كان هو الأصل في التعريف ، لأن مفهومها مختلف ، ولا حاجة إلى ذكره لتعلم به من تعريفه العقه والاحتجاد ، في تقدم من أهم ما قالوا ، لعقبيه العالم بالأحكام أي إلى آخره ، لذلك على أن بعضهم قاله تصرفا محاسبا عدم اثر ما

للثانية قوله : (من ذلك) أي مما ذكر من تعريفه ، قوله : (لأن مفهومها مختلف) تعليل لكونه (لا يبين المفهوم) . قوله : (ولا حاجة إلى ذكره) أي مفهوم العقبه والاحتجاد قوله . (لذلك) أي للعلم به ^(١) ذكر قوله : (على أن بعضهم) أي كالشيخ أبي إسحاق الشيرازي ^(٢) في كتابه في الحدود ^(٣) .

(١) في «ب» ص

(٢) هو الإمام العلامة إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبدالله الشافعي شيخ الإسلام علي وعلاء وروى ، ولد سنة ٣٩٣ هـ بمصر ورآه به مصنفات معروفة مشهورة منها : التمهيد والمبدع والمبصر وعنده نوى سنة ٤٧٦ هـ نظر ترجمته في «طبقات شافعية» كتاب «أبواب نسكي» ٢١٥ ، ٢١٤ .

(٣) يقع عنه الشرح الزركشي في كتاب «المحيط» (٢٣١) وكتاب «الحدود» لشراري معقود ، كما ذكر ذلك الأستاذ عبد الحيد زركشي ، في مقدمته تحفة بكتات «شرح المح» (٦٤١)

[تعريف الفقه]

سنن والفقه العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها تفصيلا .

الفقه (والعلم بالأحكام) أي بجميع السبب التامة (الشرعية) أي المأخوذة من لشرع المصوت به لسي الكريم (لعلمية) أي لمتعلقة بكسبة عمل قلبي أو غيره ، كالتعلم بأن لغة في الوصوه واحده ، وأن سور مدون (المكتسب) ذلك العلم (من أدلتها) أي من الأدلة لتفصيلا بالأحكام وشرح بقيد الأحكام العلم بمعناها ، من أدلتها وأصناف كصور لإسناد واليخص وبعد الشرعيه العلم بالأحكام المعقده والحسيه ، كالتعلم بأن الواحد نصف الاثنين ، وأن النار محرقة .

الثاني قوله : (أي) ^(١) بجميع السبب التامة والنسبة التامة هي : ثبوت أمر لآخر إيجابا أو سلبا ، فالحكم ^(٢) هنا بمعنى النسبة التامة بين الأمرين ، انتهى لعلم بها ، من حيث إنها واقعة أو ليست بواقعة تصديق ^(٣) ، ويغنيها تصور ^(٤) .

(١) صحاح ، ج ٦ [ص]

(٢) الحكم خمسة تصنيفات ، معروفة عند بعض ، غلبت بالحدود الاصطلاح وهي

يطلى بالعرف العام على إيراد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا

ويطلق يعرف الأصوليين على خطاب الله تعالى الآتي بيانه .

ويطلق يعرف المناطقة على إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ويسمى بصدده

ويطلق يعرف المناطقة أيضا على القضية

ويطلق يعرفهم أيضا على المحكوم به ، فهي قولنا : «هي غيب» ، بمعنى على «خطب» حكم أيضا .

والمراد هنا في كلام الإمام المحي والشيخ زكريا لأول وشبه بلفظ «يوجب» بمعنى

(١٢/١) ، «تقديرات» الشيخ الشيرازي (٤٢/١) ، «أصول الفقه» صاحب (١٧٢)

(٣) «استدلال» هو إدراك نسبه بين مفردين مأثور وهي ما شبهه وإليه يصح به «الكتابات»

(ص ٥٥٦) ، «وهو صواب» معرفة (ص ٨٩)

(٤) «تصور» هو إدراك أي مفردين مفردات «أشياء» ومعنى ، نظر «التعريفات» (ص ٨٣)

واحد «تعريفاته» (ص ١٨)

لأنه لا معنى ما أصبح عليه الأصوليون: من [أنه]^(١) خطاب الله - الآي
بـه^(٢) ولا لكان ذكر الشرعية تكراراً، ولا بمعنى ما اصطلاح عليه
انضميوت. من أنه إدراك أن الله واقعه أو يست بواقعة، المسمى تصديقا،
لأنه علم، والفقه ليس علماً بالعلوم الشرعية، فالعلم بالأحكام المذكورة
تصديدين بتعريفها لا تصورها، لأنه من مبادئ أصول لفقه، لا التصديق
بشيوته، لأنه من علم الكلام.

قوله: (من الذوات والصفات) أي والأفعال^(٣)، وكأنه اكتفى عنها
بالصفات، ساء على أن لمراد بالذوات الموضوعات، والصفات للمحمولات^(٤)
الشاملة للأفعال. قوله: (العقلية والحسية)^(٥) أي والوصفية وهي
لاصطلاحة، كالعلم^(٦) بأن المدعى مرفوع هذا مع أن لحاكم في الخصمه في
الآخرين إنما هو العقل على المشهور، لكن بواسطة / الحس والوضع.

(١) في الأصل (وإنما أنه من الله) مع، وهو انصواب
(٢) ينظر (ص ٢٠١/١)
(٣) ينظر (إجابة السؤال) (١/ ١٧)
(٤) الموضوعات مع موضوع، والمحمولات مع محمول، فكل من يدرى شيئاً منه موجه
أو مثاله فأحداهما موضوع والآخر محمول، وعمومها مع الله سبحانه نفسه، انظر
انصوبت لمقرره (ص ٢٠)
(٥) نسخة (ص ١٢) ع

ويعد لعلم بالأحكام الشرعية العلمية أي الاعتقادية كالعلم بأن الله
وحد، أنه يرى في لآخره. وينقد مكتسب علم الله وحديثه وليس بذكر

الثالثة قوله: (أي الاعتقادية) يعني المتعلقة بحصول علم، وإن كان علم قلب،
بقرينة [قوله]^(١) - الآي في تعريف [الحكم] - (فتاوى)^(٢) المعن الثلثي
الاعتقادي وغيره). فالحكم الثلثي فسيان: ما متعلقه حصول علم، وما
متعلقه كيفية عمل^(٣) (٤٨٣).

قوله: (وينقد مكتسب علم الله وجبريل والنبى بما ذكر) لم علم الله ولا
موصف بالاكتمال^(٤)، بل لا بصورته^(٥)، بل لم يأخذه من دليل، إذ علمه
تعالى بكل شيء قديم، وأما علم جبريل والنبى فضروري لا مكتسب^(٦)، إذ لا
طريق لك علمهما بأن ما أوحى إليهما هو كلامه، وبأن مراد منه كذا إلا انعم
الضروري بذلك، بأن يخلق الله لها علماً ضرورياً به، نعم فقه الإسوي^(٧).

(١) (الرد على من ادعى) مع
(٢) في (د) (د) (حكم)
(٣) (عمل): ساقطة من (د).
(٤) ينظر: «المحصل» (٧٩/١)، «نهاية السؤل» (١٩/١).
(٥) في الأصل (بإكتساب) وما أثبتته من (د) مع

(٦) في (ج) خبره
(٧) ينظر (الرد على من ادعى) (٢٥)، (إجابة السؤال) (٢٥١)
(٨) هو مثله عند من حسم من حسن من غير الأساس انصوبت شافعي مذهب حنابل الذين،
وبذلك لا يدرى حقيقة الله ووجوده انصوبت بشر من غيره. حد لفقه غير سبكي
وانه لا عن أي حان من مقتضاته الشهد بهذه الترتيب، فهذه على الترتيب وهذه
بولى منه ٧٧٢ حد نظر برحمه في انصوبات بالعبارة. لا بد في شبه (٣) (١٣٣-١٣٥)
«شعرات الذهب» (٨) ٣٨٣،
(٩) ينظر (إجابة السؤال) (١٩)

وبقيد لتفصيلية العلم بذلك المكتسب للخلافي، من المقتضي، والنافي، المنسب هما ما أحده من الفقه، يحفظه عن بطلان حصصه فمقدمه مثل: بوجوب اليه في انوضوء، بوجوب لمقتضي، أو بعدم وجوب الوتر، لوجود الباقي ليس من الفقه وعرو، عن انقضاء هذا بالعلم، وإن كان بطيئة أدلته طناً، كما سأتي لتعبير به عنه في كتاب الاجتهاد، لأنه ظن المجتهد الذي هو لقوته قريب من العلم

للثبينة وغيره^١ عدم اسبي بالعلم، الخاصل بالوحي، ونقصته أن علمه الخاصل باجتهاده فقه وهو ظاهر، وإلا لكان التعريف غير مانع، وأما علمه به فدليل^(٢)، كعلمه بالوحي.

قوله (وبقيد التفصيلية لعلم بذلك المكتسب للخلافي من المقتضي والنافي) إلى آخره تبع فيه جماعة^(٣) منهم المصنف^(٤)، وهو مني على أن كلا من المقتضي والنافي يفيد علماً، وألحق أنه لا يفيد علماً حتى يعين، فيكون هو الدليل المفيد لذلك، وحديثه، بـ كان الحلال أهلاً لاكتساب منه كان فقه^(٥)، فالجواب أن قوله: (من أدلتها التفصيلية).

(١) بطر «لحم شرح لتحرير» بمرداوي «جلد ١» ١٦٧

(٢) في حقه: مدني

(٣) بطر «توضيح» ١٣١، «توضيح» ١٣١

(٤) قال المصنف «الأولى أن يخرج به علم الخلاف، لأن الجعلي لا يقصد صوره حسب رأيه يذكرها مثلاً جامعة كلية، ويقع جلده مستقفاً من الدلائل الإجمالية، لا من بعض» منه عنه «الركعتي في كشف المصالح» ١/١٤١، «وغيره في نصب» ١/١٣٩، «و» أحد هذه «يعرف في نصب» المصنف

(٥) «وأن عن الشيخ الكلباسي في سرفد قرب من كلام الشيخ زكريا، بطر حاشته

١٦١

للثبينة شرح به العلم المذكور^(١)، «تتمثل» فإنه، يستعده من لمجهد بواسطة دليل إجمالي كما مر^(٢). وأما قول الزركشي^(٣): «لظاهر أن ذكر التفصيلية ليس للاحتراز فإن اكتساب الأحكام لا يكون من غير أدلتها لتفصيلية، وإن ذكرت للدلالة على المكتسب به باطناً»^(٤)، فالصواب عدم^(٥) ذكرها لتلا يوهم أنه قيد زائد^(٦). فلا يخفى ما فيه؛ إذ بتقدير تسليمه لا يقال في الموهوم أنه غير الصواب، ولأن القيود إنما تذكر في الأصل لبيان الماهية، و^(٧) إن كفي بعضها في الاحتراز، فالصواب ذكرها^(٨).

(١) أي العلم المكتسب. وهذا الذي رجحه الشيخ زكريا هو رأي الجمهور. «نظر» «الإباح»

(٢) ١/٢٨، «نهاية السؤل» ١/٢٠، «البحر المحيط» ١/٢٢، «و» «سحر» ١/١٧٢

(٣) انظر: (ص ١٨٦).

(٤) هو العلامة مدر الدين أبو عبد الله محمد بن هادي من عبدالله المصري الزركشي شافعي ولد سنة ٧٤٥ هـ أحد عن الإسماعيلي والبيهقي وغيرها، كان فقيهاً أصلياً أديباً فاضلاً، من مصنفاته البحر المحيط في أصول الفقه، والبرهان في علوم الفروع، و«شرح جمع خدائع» وغيرها كثير، توفي بمصر سنة ٧٩٤ هـ، انظر: ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ٣/٣٩٧ «شذرات الذهب» ٨/٥٧٢.

(٥) دلالة المطابقة، هي دلالة اللفظ عن تمام ما وضع به، كدلالة الإنسان على حيوان بطن انظر: «حاشية المطالع على شرح الخبيعي» (ص ٥).

(٥) نسخة «ب»: (١٣/س).

(٦) انظر: «التلخيص» ١/٤٢-٤٣

(٧) نسخة «ب»: ر.ع

(٨) وهو قريب مما قاله ابن العراقي معقياً عن كلام الزركشي «سبح ذكره» «نسخ» «كريد» «قال» «لا يقال في الموهوم أنه غير الصواب»، قد عدم أحد سائر الموهوم «نظر» «نصبت» «مدح» في شرح جمع الخواص له (١/١٦)

مباحث الحكم

[تَعْرِيفُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ]

لِلثَلَاثِ وَالْحُكْمُ...

الْبَرِيَّةِ وَكَوْنُ الْمُرَادِ بِالْأَحْكَامِ جَمِيعِهَا. لَا يَتَنَبَّهُ فَوْقَ مَا نَبَّهْتُ^١ - مِنْ أَكْثَرِ الْعَقِيدَةِ فِي سِتِّ وَثَلَاثِينَ مَسْأَلَةً، مِنْ أَرْبَعِينَ مِثْلَ عَمَّا لَا أُدْرِي، لِأَنَّهُ مَتَّعْتُهُ لِنَعْمٍ بِأَحْكَامِهَا، بِمَعَاوَدَةِ النَّظَرِ، وَأُطْلِقُ الْعِلْمَ عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّهْيِيزِ شَائِعٍ عَرَفَ، نَعَالَ، فَلَا أَعْلَمُ النَّحْوُ، وَلَا يُرَادُ أَنْ جَمِيعَ مَسَائِلِهِ حَاضِرَةٌ عِنْدَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ، بَلْ إِنَّمَا مَتَّعْتُهُ بِذَلِكَ وَمَا قِيلَ: مِنْ أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ قَيْدٌ وَاحِدٌ، جَمَعَ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ بِمَعْرِفِ الْحَقَائِقِ لِلَّهِ الْأَوَّلِيِّ، فَخِلَافُ الظَّاهِرِ، وَإِنْ أَلَيْكَ مَا تَقْدُمُ فِي شَرْحِ كَوْنِهَا قِيْدِينَ كَيْ لَا يَتَعَيَّنَ

الْمُتَّعِيَّةُ قَوْلُهُ: (لَا يَتَنَبَّهُ قَوْلُ مَالِكٍ) إِلَى آخِرِهِ، هُوَ الْمَشْهُورُ، وَرَوَى عَنْ عِدَدَانِهِ^٢ فِي مَقْدَمِهِ التَّهْيِيزِ^(٣) أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ ثَلَاثِينَ / وَأَرْبَعِينَ، مَسْأَلَةً فَقَالَ فِي ثَلَاثِينَ مِنْهَا لَا أُدْرِي^(٤) قَوْلُهُ (بَلْ إِنَّمَا مَتَّعْتُهُ لِنَعْمٍ لِدَلَالَةِ) أَيَّ مَا تَكُونُ لَهُ مُلْكُهُ بِمَعْرِفَتِهِ عَلَى إِدْرَاكِ حُرْمَتِ الْأَحْكَامِ^(٥) قَوْلُهُ: (فَخِلَافُ الظَّاهِرِ) أَيُّ مِنَ الظَّاهِرِ دَعَايَا فَيَدُلُّ عَلَى مَرِّ فِي كَلَامِهِ مَا يَشْمُرُ بِهِ، وَلَيْسَ هَذَا كَبِيرَ فَتْنَةٍ

(١) هُوَ الْإِسْلَامُ بِمَا عَدَّ اللَّهُ مَالِكٌ فِي سِرِّهِ عَنِ الْأَصْحَنِ الْقَهْطِيِّ وَتَدْنِيهِ ٩٤ هـ، هُوَ عَمْرٍو وَهَجَرَهُ وَصَاحِبُهُ بِمَدِينَةِ بَغْدَادَ فِي سَنَةِ ١٧٩ هـ، أَمْرٌ بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبِأَهْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٢٨ ٨١)

(٢) هُوَ الْإِسْلَامُ جَالِدٌ بِمَعْرِفَتِهِ بِمَا عَمَرَ بِمَدِينَةِ بَغْدَادَ فِي سَنَةِ ١٧٩ هـ، تَدْنِيهِ ٩٤ هـ، هُوَ عَمْرٍو وَهَجَرَهُ وَصَاحِبُهُ بِمَدِينَةِ بَغْدَادَ فِي سَنَةِ ١٧٩ هـ، أَمْرٌ بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبِأَهْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٢٨ ٨١)

(٣) هُوَ الْإِسْلَامُ جَالِدٌ بِمَعْرِفَتِهِ بِمَا عَمَرَ بِمَدِينَةِ بَغْدَادَ فِي سَنَةِ ١٧٩ هـ، تَدْنِيهِ ٩٤ هـ، هُوَ عَمْرٍو وَهَجَرَهُ وَصَاحِبُهُ بِمَدِينَةِ بَغْدَادَ فِي سَنَةِ ١٧٩ هـ، أَمْرٌ بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبِأَهْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٢٨ ٨١)

(٤) هُوَ الْإِسْلَامُ جَالِدٌ بِمَعْرِفَتِهِ بِمَا عَمَرَ بِمَدِينَةِ بَغْدَادَ فِي سَنَةِ ١٧٩ هـ، تَدْنِيهِ ٩٤ هـ، هُوَ عَمْرٍو وَهَجَرَهُ وَصَاحِبُهُ بِمَدِينَةِ بَغْدَادَ فِي سَنَةِ ١٧٩ هـ، أَمْرٌ بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبِأَهْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٢٨ ٨١)

(٥) هُوَ الْإِسْلَامُ جَالِدٌ بِمَعْرِفَتِهِ بِمَا عَمَرَ بِمَدِينَةِ بَغْدَادَ فِي سَنَةِ ١٧٩ هـ، تَدْنِيهِ ٩٤ هـ، هُوَ عَمْرٍو وَهَجَرَهُ وَصَاحِبُهُ بِمَدِينَةِ بَغْدَادَ فِي سَنَةِ ١٧٩ هـ، أَمْرٌ بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبِأَهْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٢٨ ٨١)

(٦) هُوَ الْإِسْلَامُ جَالِدٌ بِمَعْرِفَتِهِ بِمَا عَمَرَ بِمَدِينَةِ بَغْدَادَ فِي سَنَةِ ١٧٩ هـ، تَدْنِيهِ ٩٤ هـ، هُوَ عَمْرٍو وَهَجَرَهُ وَصَاحِبُهُ بِمَدِينَةِ بَغْدَادَ فِي سَنَةِ ١٧٩ هـ، أَمْرٌ بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبِأَهْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٢٨ ٨١)

(٧) هُوَ الْإِسْلَامُ جَالِدٌ بِمَعْرِفَتِهِ بِمَا عَمَرَ بِمَدِينَةِ بَغْدَادَ فِي سَنَةِ ١٧٩ هـ، تَدْنِيهِ ٩٤ هـ، هُوَ عَمْرٍو وَهَجَرَهُ وَصَاحِبُهُ بِمَدِينَةِ بَغْدَادَ فِي سَنَةِ ١٧٩ هـ، أَمْرٌ بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبِأَهْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٢٨ ٨١)

(وإحكام) المتعارف من الأصوليين للإشبات ثارة والسعي آخرى
(خطاب الله) أي كلامه المسمي الأول^(١). المسمى في الأول حصاناً حقيقته
على الأصح، كما سيأتي.

مخالفة قوله (المتعارف بين الأصوليين) أشار به إلى إخراج خطاب الوصع كما ذكره بعد،
وأن الأصل إما ذكر تعريف الحكم وأقسامه، لما مر من أن تصورهم من
المقدمات، التي يتوقف عليها المقصود بالذات، إذ الأصولي يشنها ثارة وسعيها
آخرى، [لا^(٢)] لكونه ذكر الحكم في تعريف الفقه فيه^(٣)، لأن ذلك يقتضي أن
الحكم في المحققين واحد كونه جماعه، وليس كذلك^(٤)، بل الذي [عزفه] -
تعبه هو (الحكم المتعارف بين الأصوليين وهو خطاب الله) إلى آخره. وإحكام
لما حوّد في تعريف الفقه ليس خطايا، بل ما يثبت به من وجوب وحرمة وغيرهما،
إن نظر إليه مقيداً بما بعده، وإلا فهو ثوب أمر لا حرج إيجاباً أو سلباً كما مر.

قوله^(٥): (خطاب الله أي كلامه المسمي الأولي) [خطاب] لغة: توجيه الكلام
سجوا الغير للإفهام ثم نقل إلى ما يقع به التعاطف، والمراد هنا صرح به الشارح^(٦)

- (١) هذا مدح للأشعر، ومن بعدهم، وهو عذيق مذموم السلف حيث قالوا: الكلام صفة
ثابتة له سبحانه وتعالى، يتناول لفظاً، أي من جملة ما ينطق به الإنسان، لا
تبيينه (١٧٠/٧) و(١٦٢/٢)، وشرح التمهيد للفتاوى: لا من بيانه (١٧٢/١) وما
يعده (١٩٧/١)، والتجريد (١٢٤٧/٣) وما بعدها
- (٢) الزيادة من (ب، ج).
- (٣) في ج (غير) وهو المرفق
- (٤) ينظر في آيات التبيين المتبادي (٧٠/١)
- (٥) عزفه في ب من حيث معنى المرفوعة
- (٦) السجود (١٣) ع
- (٧) ساقطه من ج
- (٨) ينظر في شرح التمهيد من إتحاف التمهيد (٢٢١/١)، والتلويع (١٣/١) والرفع
إتحاف (٢٨٢/١)، وذهب إليه سبيل (٣١)

(المتعلق بفعل المكلف) أي لسان لعائن مكلف محبوب من وجهه كما سيأتي،
وتحيز بعد وجوده بعد البعث، إذ لا حكم فيها كسبي

للأشعة قوله: (المسمى في لأزل خطاباً حقيقة عن الأصح) أشار به إلى أن سبيل
خطاب الله بكلامه المسمي الأولي^(١)، مسمى عن ذلك، بل على مقابلته، فيعبر
خطاباً بالكلام لموجه للإفهام، أو الكلام المقصود منه إفهام من هو متجه
لهم^(٢)، فونه (أي البالغ العاقل) عند الأصوليين^(٣) إلى تفسير
المكلف بهذا، عن تفسيره من معنى به حكم شرعي، لا لا يبرم الدور^(٤)، على
به حكم الشرع، لا لا يبرم الدور^(٥)، فونه: (هل وجوده) أي وكذا بعد
وجوده من البعث

- (١) هذا الكلام مبني على أن المكلف من محكم، بل هو من عدمه، ينظر حاشية خراساني على
العقد (٢٢١/١)
- (٢) قوله (من هو متجه للإفهام) إجماعاً، عن الكلام من لا يفهم كائناته ويعني عنه وجوده
ينظر الأحكام لآدمي (١٩٥)، وقال التمهيد (٣٥٠)، والتلويع (١٣/١)،
وحاشية خراساني على العقد (٢٢١)
- (٣) هو الشيخ أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد بن عبد السلام الأنصاري
الشافعي، ولد سنة ٦٦٦ هـ، صنف، ثم راجع بعد ذلك إتمام ثم صنف، وتوفي سنة
٦٨٨ هـ من مقتضاته الكلام على المحققين، والقواعد في صوابه وخطأه وغيرهما، ينظر
تريخته في الشفارات (٧١٠/٧)
- (٤) يذهب عنه (سبيل) في ب، س (٣٦/١)
- (٥) هذا هو أن المكلف من معنى به حكم شرعي، ولا يعرف حكم شرعي إلا بعد
معرفة المكلف، لأنه خطاب المسمى بالعلم، ولا يعرف المكلف إلا بعد معرفته حكم
الشرعي، لأنه من مطالب حكم شرعي، أي به السور (٣٦/٣٥)، والتلويع
التمهيد، شرح محمد بن أبي البراء (٤٤)
- (٦) الدور هو أن المكلف من معنى به حكم شرعي، ولا يعرف حكم الشرعي إلا بعد
معرفة المكلف، لأنه خطاب المسمى بالعلم، ولا يعرف المكلف إلا بعد معرفته حكم
الشرعي، لأنه من مطالب حكم الشرع، أي به السور (٣٦/٣٥)، والتلويع
التمهيد، شرح محمد بن أبي البراء (٤٤)

(من حيث إنه مكلف) أي مدرم ما فيه كلفة، كما يعلم مما سباني، فتناول الفعل القلبي الاعتقادي وغيره، ونقولي وغيره والكف، والمكلف واحد كالسي يتنزه في حصته، وأكثر من الواحد، والمتعلق بأوجه تتعلق الثلاثة من الانقضاء والحارم، وغير الحارم، والتجوير لأتية، فتناول حشة التكليف للأحيرين منها، كأول الطهر، فإنه لو لا وجود تنكس لم يوجد، ألا يرى إلى سمانها قبل ادعته، كسقاء الكيف ثم الخطب المذكور، يدل عليه الكتاب والسنة وغيرهما.

يبينة قوله: (من حيث إنه مكلف) بكسر الحمة، وقد أولع العقهاء بفتحها وعد من المحن، لكنه يجوز على رأي الكسائي^(١) في إضافة حيث إلى المفرد قاله الزركشي^(٢)، وقد أوجب المتوسط^(٣) وغيره.

فتحتها^(٤)، وأحق جواز الأمرين، وإن كان كسرهما أكثر^(٥)، وأورد على المصنف: أنه كان ينبغي أن يزيد بعد المكلف «به».

(١) هو العلامة أبو حسن علي بن محمد الكسائي العلوي الملقب، عالم أهل الكوفة وإمامهم مات بالري سنة ١٨٩ هـ. انظر ترجمته في: «مآثر النحويين» (ص ٧٤-٧٥)، و«معجم الأدباء» (١٣/١٦٧).

(٢) نظير: تنقيح السامع (٤٤/١) وانظر: «جنى الداني» للمراي (٤٠٧)، و«شرح شذور الذهب» لأبي هشام ٢٦٦.

(٣) يعرف بمصاحب المتوسط، نسبة لكتابه المتوسط، وهو شرح لكتاب الكافية في النحو لأبي إسحاق، حيث شرحتها بثلاثة شروح، أشهرها المتوسط، ويسمى الوافية في شرح الكافية، ومصاحب كتاب المتوسط، هو العلامة حسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الاسترابادي، أبو نقصان ركن الدين بنحو بنحو، كان يهودي، وقبضه، توفي سنة (٧١٥ هـ).

نظر ترجمته في «معجم اللغة» (١١/٥٢١-٥٢٢).

(٤) انظر ما فيه في «شرح الكافية» (ص ٣١).

(٥) نظير: «كتاب ابن سناء» (ص ٣٩٩)، وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على «ألفية أبي ميثاق» (١/٣٢٢).

وخرج (بفعل المكلف) خطاب الله المتعلق بذاته، وصعاقبه، وذو س المكلف، والجهادات، كمدلول: «**لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ**»^(١)، «**حَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ**»^(٢)، «**وَلَقَدْ خَلَقْتَكُمْ**»^(٣)، «**وَنَوْمَ نَسِيتَ خَلْقَ**»^(٤)، وبمعناه كمدلول: «**وَمَا تَعْمَلُونَ**»^(٥)، من قوله تعالى: «**وَاللَّهُ حَفِيزٌ وَمَا تَعْمَلُونَ**»^(٦)، وبه متمم بفعل المكلف، من حيث إنه مخلوق لله تعالى.

الليظة وأجيب^(٦): بأنه لو زاده لا تقتضي أن المكلف لا يخاطب إلا به كلف به، وبس كذلك، إذ اللغوب والمكروه والمباح خاطب بها، مع أنه غير مكلف كي سائر.

رفعه (فتناول) أي التعريف، قوله: (والقولي) أي تكبير التحريم، عطف على (القلبي) الشامل^(٨) للاعتقادي كاعتقاد أن الله واحد^(٩)، و«غيره»^(١٠) كالية في الوضوء، قوله: (وغيره) أي كآداء الزكاة والحج، قوله (الآتية) صفة لمدخولات^(١١) (من) أو [الأوجه]^(١٢) (المتعلق)، والمعنى واحد.

(١) سورة بقره (٢٥٥).

(٢) سورة الأنعام (٢٠).

(٣) سورة الأعراف (١١).

(٤) سورة كهف (٢٧).

(٥) سورة صفات (٩٦).

(٦) وهذا هو المصنف ابن أبي شيبة في «معجم الألفاظ» (ص ٣٨) معناه أصبح، كما بهاء بعد ف.

(٧) نظير (ص ٢٨٢) وما بعدها.

(٨) أي [بما] (ص ٢٨٢) وما بعدها.

(٩) أي [بما] (ص ٢٨٢) وما بعدها.

(١٠) أي [بما] (ص ٢٨٢) وما بعدها.

(١١) أي [بما] (ص ٢٨٢) وما بعدها.

(١٢) أي [بما] (ص ٢٨٢) وما بعدها.

[لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ]

لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ وَمِنْ شَمِّهِ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

الشيخ: كما منى عليه لمصنف، ومن جعله مه - كما أحاره من - محجب^١ ردي التعريف السابق من بدخله، فقال (خطاب الله المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء أو التحجير أو الوضوع)، لكنه لا يشمل من الوضوع ما متعلقه غير فعل المكلف كالزوال سببا لوجوب لظهور

الفنية: وحسب ذكره، وآخر، ومن م يجمعه مه^٢، يجمع كون الخطاب الوضعي حكما، فكيف يجب ذكره في تعريف الحكم، من كيف يصح؟ وقد يقال: من جعله مه، لا يجوز أن زيادة أو الوضوع، لدخوله في حد^٣ أو لمرد من الاقتضاء والتحجير، أعني من لصرح، عصمي، وخطاب بوضوع من قبل لصمي، إذ معنى سببه لزوال مثلا انخاف صلاة عبده^٤، فادفع ما ذكره بقوله، (لكنه لا يشمل من الوضوع ما متعلقه غير فعل المكلف كالزوال سببا لوجوب الظهور)، مع أن السعد التفتازاني سأل ذلك وأجاب عنه: بأن مرد المتعلق الوضعي أعني من أن جعل فعل المكلف سببا أو شرط لشيء أو محض شيء^٥ سببا، شرط به^٦

الشيخ: ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل. وولي المحضون مخاطب بأداء ما وجب في ما لها منه، كالزكاة وضمان المثلث. كما يخاطب صاحب البيعة بضمان ما أئتمه حيث فُرض في حفظها، لتزل فعلها في هذه الحادثة سرله فعله وصحة عادة الضبي كصلاته وصومه المثاب عليها، ليس لأنه أمور بها كالتابع، بل لمتادها فلا تركها بعد بلوغه إن شاء الله ذلك ولا يتعلق الخطاب بفعل كل بالغ عاقل، كما يعلم مما سيأتي، من امتناع تكليف العاقل في انسجا وانكره ويرجع ذلك في التحقيق إلى امتناع تكليف البالغ العاقل في بعض أحواله، وأما خطاب الوضوع الآتي فليس من الحكم المتعارف.

الملاحية: قوله: (للاخيرين) أي بلاقتضاء غير الحرام والحجير، (الأول الطاهر) أي الاقتضاء حارم، فإن [تساو] (١) جنية التكليف له طاهر، وللأخيرين حمي، لأن (٢) لاقتضاء الحرام: هو إبرام ما فيه كلفة، وهو معنى التكليف بخلاف لأخيرين لا إبرام فيها، وهذا بينها بقوله (فإنه لو لا وجود التكليف لم يوجد) إلى آخره.

قوله: (ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل) يعني الخطاب التكليفي عن فعل غير البالغ العاقل، لما يأتي من أن خطاب الوضعي يتعلق بذلك (٣) قوله: (ومن جعله مه) أي من الحكم المتعارف، راد أو الوضوع فإنه يقول الخطاب بوعن: تكليفي ووضعي، فإذا ذكر أحدهما.

(١) بعد انقضاء سببه لا ر محجب سمع بمصنف ٢٢٢

(٢) كالمصنف والنص في نظم الإباح مرجع بهاج ٢٣

(٣) هذا كلامه في شرح بمصنف ٢٨٣، وهو سمع ١١ ١١

(٤) أي احثية بغيره عن لمصنف ٢٢٢ ١١

(١) في الأصل أحاره وما أئتم به اب، وهو المصنف

(٢) من هذا ما سقط في السجدة ج، وهذا سمع اب ٦٧

(٣) بصر ٢٢٤

وَشُكْرُ النِّعَمِ وَاجِبٌ بِالْشَّرْعِ، لَا بِالْعَقْلِ،

الشيخ (وشكر المم) أي وهو لثناء على الله تعالى، لإعانه ما خلقه من نفع والصحة، وغيرها بالقلب، بأن يعتقد أنه تعالى وليها أو اللسان بأن يتحدث بها أو غيره كان حصص به تعالى. (واجب بالشرع لا بالعقل) فمن سمع دعوة سي لا يأنم بتركه، خلافا للمعتزلة.

عنه قوله: (أي [وهو] ^(١) الثناء على الله) إلى آخره، تبع في تفسيره شكر بثناء الجوهري ^(٢) وغيره ^(٣)، وفيه يجوز، حيث أطلق الثناء على فعل غير سب، من الاعتقاد وفعل الجوارح المراد بقوله (أو غيره) ^(٤) أي ^(٥) أو الثناء بغيره، والمشهور تفسيره لغة: يفعل شيئاً عن تعظيم النعم من حيث إنه معمم على الشاكر أو غيره، وعرفاً صرف العبد بجمع ما أنعم الله به عليه، من السمع وغيره، إلى ما خلق له وهذا هو المعروف هنا ^(٦). والخطب في ذلك سهل ^(٧).

(١) وزيادة من شرح المحلى وسقط من نسخة الأصل.

(٢) خط: «الصحاح: مادة شكر» [٧٠٧/٢].

(٣) بقدر: «مجلس: سمع لسان مدرس: سنة ٢٠٧٣»، «سانع: سنة ٧٠٧».

(٤) في: «وهو»، «وهم حذف».

(٥) (أي)، «ساقطة من اب».

(٦) بقدر: «مفردات الرافعي» (ص ١٤٩)، «الشرح النحوي» (ص ١٦)، «المعجم».

(٧) «حج: ص ١٤٠»، «تكملة أبي سعد» ص ١٥٥.

(٨) في: «اب».

الشيخ (خلاف للمعتزلة) في فهمه إنه عني أي يحكم به العقل، لما في الفعل من مصلحة أو المفيدة يتبعها حسنة أو قبيحة عند الله، أي يدرك العقل ذلك بالضرورة، كحسن الصدق النافع، وفسح الكذب البصير، أو بسط كحسن الكذب النافع، وقبح الصدق البصير، وقبح العكس وبجيء الشرع مؤكداً، لذنب أو باستعداده بشرع فيه عني على العقل، كحسن صوم آخر يوم من رمضان، وقبح صوم أول يوم من شوال، وقوله كغيره: عقلي وشرعي، غير متداً محذوف، أي كن مهياً أو كلاماً، وتركه كغيره: المدح والثواب - للعلم بها من ذكر مقاصدها الأنسب، كما قال: «أصول لمعتزلة»، فإن العقاب عدوم لا يتحلف، ولا يقبل الزيادة، والثواب يقبلها، وإن لم يتخلف أيضاً.

المناجيه قوله (خلاف ^(١) للمعتزلة) منصوب عن المصدر أو الحال سأويله به (محالاً) و لازم لتس كذا في سباقك قوله (وقل العكس) أي قبح الكذب النافع، وحسن الصدق البصير، فونه: (عقلي وشرعي) خبر متداً محذوف، يجوز أن يكون خبراً لأحدهما، وحذف خبر الآخر، لدلالة المذكور عليه.

بحر: (ص ٣٥٢)، «حكمه للأمدى (٧٩/١)»، «شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص ٨٨)».

«ميرال الأصوب» (ص ١٧٦)، «وهي (٢٠١)»، «الفتنة لأبي الحسين البصري».

(١٣٤٢)، «صحيح بصير الشريعة» (١٧٢-١٧٣)، «الفتنة» (١٥٠-١٥١)، «كشف».

أحمد: «ببخاري» (٣٨٩)، «تفسير شرح البصير» (٧٢٤-٧٢٥).

(١) نسخة: [١٥ س].

[انْتِفَاءُ الْأَحْكَامِ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ]

لَا تُحْكَمُ قَبْلَ الشَّرْعِ، نَبْ الْأَمْرِ مُوقُوفٌ إِلَى وَرُودِهِ.

القول (ولا حكم، موقوف)، قبل الشرع، أي لعنه لأحد من إرساء، لانتفاء لارمه حيث من ثمرات الثواب والعقاب بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(١) أي ولا عقوبتين، فاستعني عن ذكر الثواب بذكر عقابه من عذاب، الذي هو أظهر في تحقير معنى التكليف، وانتفاء الحكم، الذي هو لخطأ سابق، بانتفاء قيد منه، وهو التعلق التنجيري (بل الأمر) أي الشأن في وجود الحكم، (موقوف إلى وروده) أي شرع، أشار بهذا كما قال - إلى أنه مراد من غير منافي في الأفعال قبل البعثة بالوقف، فليس مخالفاً لمن سبق من الحكم فيها، و«س» هـ للاستقلال من عرض إلى آخر، وإن شمل على الأول، إذ توقف الحكم على الشرع مشتمل على انتفائه قبله، ووجوده بعده.

الظنية قوله (ولا حكم موجود)^(٢) قبل الشرع، أي لا حكم متعلق بعلمنا بتجريب قبل البعثة / ، وإلا فالحكم قدس لا يسمي، وبذلك عدم أي قوله: (الذي هو الخطأ لسابق) تجوزاً قوله. (وهو التعلق التنجيري) أي هنا، ولا بعد سمي الحكم بانتفاء حد آخر قوله - (كما قال) [أي^(٣)] انصاف في «مع الموانع»^(٤). قوله: (وإن اشتغل) أي الغرض الآخر.

وَحُكْمُ الْمُعْتَزِلَةِ الْعَقْلِ.

(وحُكْمُ الْمُعْتَزِلَةِ الْعَقْلِ) في الأفعال قبل البعثة، في فصل به شيء من صرودي كائن في الشوق، أو حيدري خصوصه بأن أدرك فيه مصلحة أو مفسده أو انتفاءهما، فأمر قصته به ظاهر، وهو أن صرودي مقطوع بإباحته والاحتشاري خصوصه بضم إلى لأقسام خمسة: أحرم وعمره، لأنه إن شتم على مفسده فعله، محرم كالطعم، أو بركة به حب كالعدل، أو على مصلحة فعله، مصادرات لإحسان، أو بركة مذكورة، وإن لم يشمل على مصلحه أو مفسده، لصالح

الثانية قوله: (وحُكْمُ الْمُعْتَزِلَةِ الْعَقْلِ) أي جعلت حكم في بقضي به حكم، مانعاً الذي ذكره اشارة (بحسب أو فتح) قوله^(١): (لخصوصه) متعلق بـ [احتشاري]^(٢) أو بـ [عقلي]^(٣) بـ يلحق بربه وبذلك بالأول قوله بعد (والاحتشاري لخصوصه)^(٤)، وبذلك قوله (فإن لم يقض العقل) إلى آخره، واللام علة، أي لأجل خصوص الشيء، بأن أدرك فيه لعن شئ مما ذكره لشارح قوله. (فعله) فاعل (اشتمل) وقوله (أو تركه) معطوف عليه قوله: (أو على مصلحة فعله) إلى آخره هذا مع قطع النظر عن بقية شتم أو نه لواجب وأخره لحر م، وليس مراداً، فهو قال: وإلا فإن اشتمل على مصلحة فعله إلى آخره، لعدم من ذلك

(١) قوله: (سأطعم من أمت)

(٢) في الأصل (والاحتشاري) وبأنت من (أ) وشرح المحقق هو الصواب

(٣) في الأصل (يقضي) وبأنت من (أ) وشرح المحقق هو الصواب

(٤) نسخة بـ [١٥/ع]

(١) سورة الإسراء: (١٥)

(٢) في الأصل (لا حكم في ذلك) وبأنت من (أ)، وشرح المحقق هو الصواب

(٣) زيادة من (أ)

(٤) يظهر الجمع لرباع، من (٩٥) وبأنت من

[حُكْمُ تَكْلِيفِ الْغَافِلِ وَالْمَلْجَأِ]

الْمَلْجَأُ وَالصَّرَافُ امْتِنَاعُ تَكْلِيفِ الْغَافِلِ وَالْمَلْجَأِ

الْمَلْجَأُ (وَالصَّرَافُ مَتَاعُ تَكْلِيفِ الْمَلْجَأِ) أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ مَنْ لَا يَدْرِي، كَأَنَّهُمْ وَالسَّاهِي، فَلَا يُقْتَضَى ..

الْمَلْجَأُ قَوْلُهُ (وَالصَّرَافُ امْتِنَاعُ تَكْلِيفِ الْغَافِلِ) أَيِ امْتِنَاعِهِ عَمَلًا وَلَمْ يَسْتَرْ مِمَّا سَتَّاهَ بَعْضُهُمْ^(١)، مَنْ تَكْلِيفُ الْعَدِّ سَمِعَهُ^(٢) اللَّهُ مَعَ عَمَلَتِهِ عَمَهُ، وَإِلَّا لَرِمَ تَحْصِيلُ الْخَاصِلِ، وَهُوَ مَحَالٌ، لِأَنَّهُ مُرَدُّو^(٣)؛ بَأَنَّ الْخَاصِلَ / الْمَعْرِفَةَ لِإِحْبَابِهِ^(٤)، وَتَكْلِيفُهُ مَعْرِفَةُ التَّعْصِيَةِ، وَأَنَّ شَرْطَ التَّكْلِيفِ إِبْرَاهِيمُ هُوَ فِهِمُ الْمَكْلُفِ لَهُ، بِأَنَّ فِهِمُ الْخَطَابِ قَلْبُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِمْتِنَاعُ، لَا بِأَنَّ يَصْدُقَ سَكْلِيهِ، وَإِلَّا لَرِمَ لَدُورُ، وَعَدَهُ تَكْلِيفٌ لِكَمَارٍ^(٥)، وَهُوَ مَا قَدْ فِهِمَ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَصْدُقْ بِهِ^(٦)، وَشَمَلَ كُلَّ مَنْ الْغَافِلِ وَتَفْسِيرُهُ (مَنْ لَا يَدْرِي) السَّكَوَانُ تَعْدِي، فَيَقْتَضِي أَنَّهُ غَيْرُ مَكْلُفٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا حُزِمَ بِهِ التَّوَوِي^(٧) كَغَيْرِهِ

(١) ينظر: إنباه السؤل (١٥٠/١)، الإنباه (١٥٧/١)، شرح المفاهله (١٦٢/١)

(٢) النسخة ب [١٦/١].

(٣) جواب ردة على ما استثناه بعضهم من تكللف العبد بمعرفة الله مع عمله عنه، ينظر: شرح المفاهله (٢٦٠/١)، إنباه السؤل (١٥٠/١)، الأنباه البباه (١١٢/١).

(٤) انظر: إحاشية المطارة (٩٧/١).

(٥) ومباني تعصيف هذه المسألة قريباً انظر: (ص ٢١١/١).

(٦) انظر: الأنباه سنن (١١٥/١)، وإحاشية مطارة (٩٧/١).

(٧) هو إنباه العلامة بحسب شرف سر مهدي من حرس من حرس حامي السؤل. بحسب مدين أبو ركوب البشقي ولد سنة ١٣١ هـ، شخ لاسلام وأحد الأعلام له تصانيف عديدة ومبسطة منها: إروضة ومعجم ورياض الصالحين والأذكار وشرح مسلم وغيره. مات في بلدة موى سنة ٦٧٧ هـ انظر ترجمته في طبقات الشافعية لابن السبكي (٢٩٥/٨)

لكنه بالشيء لإنسان به امتثالاً، وذلك يوقف عن عدم التكللف به، والفاخل لا يعلم ذلك، فيمتنع تكللفه، وإن وجب عليه بعد يقظته ضمان ما أتلفه من المال، وقضاء ما فاتته من الصلاة في زمان غفلته، لوجود سببها.

لكنه ويقفه^(١) عن أصحابنا وغيرهم من الأصوبين^(٢)، وما يقر عن نص الشافعي من أنه مكلف^(٣)، فهو وإن هو من تصرف لبقل له بحسب ما فهمه، وما نقل^(٤) عن غيره^(٥) من ذلك مؤول، بأنه مكلف حكم، خرب أحكام المكلف عليه، وليس هو من قبل تكللف، لعدم فهمه، من هو من قبل ربط الأحكام بالأسباب، تكللف عليه، تنسبه في إرأه عنه بمجره فصداً وعبر كغيره بالتكليف مع فصوره على الواجب، حرام، لأنه لأصل، كما مررت الإشارة إليه في تعريف الحكم، ولو عبروا بذلك بتعلق خطاب عم وضع لم محتاجوا إلى إعداده قوله (امتثالاً) هو إعمال من امتثل أمره، بد حنده أي امتثل به، وقد اخوهرى^(٦)

(١) انظر: شرح صحيح مسلم، بيروت ٣ ١٥٥، إنباه الصالحين، ص ١٢٨

(٢) انظر: مجمع ما ع، ص ١٣، إنباه حجاب (٦٣/٢)، إنباه السؤل (١١٢/١)

(٣) انظر: إنباه، ص ١٧٠، ولقد، قال الأسوي في إنباه السؤل (١٢٨/١) أو علم أن التكللفي، وهو الله من قبل، لم عن أن سكران بحسب مكلف، قد عده عنه برواي في الشرح

(٤) انظر: إنباه، ص ١٢٨

(٥) انظر: إنباه، ص ١٢٨

(٦) انظر: إنباه، ص ١٢٨، وقوله، ربي الخذلني به ليس من كلام الخوهرى، وإن هو من كلام شيخ ركوب

[حُكْمُ تَكْلِيفِ الْمَكْرَه]

لَيْزَنُ وَكَذَا الْمَكْرَه، عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ عَلَى الْقَتْلِ،

الْبَرِيءُ (وكذا المكروه) وهو من لا مدوحة له غير مكروه عليه، إلا ما يصح على ما أكره به، يصح تكليفه بالمكروه عليه أو ينفيه (على الصحيح)، بعدم قدرته على مثالي ذلك، فإن الفعل لا يكره إلا يحصل به الامتناع، ولا يمكن لأتباعه معه ينفيه، (ولو) كان مكروها (على القتل) لمكانته.

ثانيه قوله: (يمنع تكليفه) أي عقلا فونه (أو ينفيه على الصحيح) لا يحرمه حكاه إمام الحرمين^(١) وغيره^(٢) لإلحاقه عن تكليف المكروه بقبض النفس في صورته، لأنه محمول على التكليف به، من حيث الإلزام، لا من حيث الإكراه^(٣)، وهو بمعنى ما أحب به منصف بعد موافقه^(٤) (وإنما القائل لإلزامه نفسه) فونه (معها) أي مع لفعل بصدور الإكراه فونه (لمكانته) أي أولئك المصنفين المعروفين، لأنهم إذ منعوا بتكليف في المكافئ البدي^(٥) يجب بقية لقوله^(٦)، فمعي غيره^(٧).

(١) هو «علامه عبد الملك بن أبي هذيل عبد الله بن أبي يعقوب يوسف بن حنبل بن موسى بن جعفر الشافعي» من شيوخه والده القاضي حسين ومن مصنفاته البرهان ودرر ديب وشمس الشمائل وغيرها كثير، توفي سنة (٤٧٨ هـ) انظر ترجمته في طبقات شافعية لا سيما (٧٣/٥)، «شذرات الذهب» (٣٣٨/٥).

(٢) ينظر «البرهان» (١١٠٦-١١٠٧).

(٣) ينظر «المصنف» (٢٠٦١)، «المنهاج» (٢٦١١)، «الدرر» (١١٦٢)، «سبحان» (٣٥٨/١)، «تفسير السامع» (٥٤/١)، «الدرر» (١١٥٠)، «الصب» (١٦٧)، «فرائد الرحمات» (٢٢١/١) و«الدرر» (٧٣).

(٤) ينظر «فتح الداعي» (٩٩-٩٩٠).

(٥) في نسخة (قوله) من حرف خ.

(٦) في نسخة (الدرر) وهو مصنف.

(٧) في نسخة.

(٨) «عنه» (في) في نسخة «حب نعم الرطونه»

أما الثاني وهو من يدري، ولا مدوحة له غير أنجز إليه، كما سبق من شائع على شخص يصح، لا مدوحة له عن الوقوع عليه المائل له، فاشاع تكليفه بالملحأ إليه، أو ينفيه، لعدم قدرته على ذلك، لأن الملحأ إليه واجب الوقوع، وينفيه بمنع سوقه، ولا عسرة على واحد من الواجب والممنوع وقبل سحار تكليف العاقل وسنحأ، بناء على حوار التكليف بها لا يطاق، كحمل الواحد انصهره بمصمه ورد: بأن المائدة في التكليف بها لا يطاق من الاحتمار، من سأل في المقدمات: متعة في تكليف العاقل والممنوع وإلى حكاية هذا وردته، أشار المصنف بتعبيره بالصواب.

الثانيه قوله: (ولا مندوحة) أي سعة يقال لي عن هذا الأمر مندوحة، ومتضح أي سعة قاله الخوهري^(١) قوله (ولا قدرة على واحد من الواجب والممنوع)^(٢) أي لا إتمام لازمها من التمكن من الفعل والترك، لأنها^(٣) صفة بها يتمكن منها، ويمكن سعي متب في واحد لوقوعه وامتداده قوله: (وقيل مجوار تكليف العاقل والممنوع، بناء على جواز التكليف بها لا يطاق) غير كثير عن الأول بتكليف المحل، وعن الثاني بتكليف المحال، ويعرف بينهما أن محل في الأول في الأماور، وفي الثاني في الأمور^(٤) قوله: (وردد) إلى آخره، فيه كلام يأتي في مسألة يجوز التكليف بالمحال^(٥).

(١) ينظر «الصالح» مادة (ندح) (٩١/٩).

(٢) ينظر: «المحصول» (٢٦٧/١)، «نهاية السؤل» (١٥٠/١)، «البحر المحيط» (٣٥٥/١).

(٣) السحب (١٦ ج).

(٤) ينظر «شرح المعاني» لأن التفسير (٣٥٨)، «نهاية السؤل» (١٧٧/١)، و«معناه»

«تفسير» عن الإمام بن العربي لم يكتفي

(٥) ينظر (ص ٣٩٨).

الشيء فيه منع تكليفه حب القتل للإكراه مركه ، لعدم قدرته عليه ، (وإنم القاتل) الذي هو مجمع عليه (لإيثاره نفسه) بالبقاء على مكانته بدي حيزه سبها المكره بقوله : «قل هذا وبدا ففسك» ، فيأنم بالقتل من جهة الإيثار ، دون الإكراه . قبل يجوز تكليف المكره بأكرهه عليه ، أو بعبءه ، لقدرته على امتثال ذلك ، بأن يأتي ماكرهه عليه لداعي لشرع ، كمن أكرهه عن أداء الركاة ، فتوابعه بعد أحدهما أو بعبءه ، صاعدا على ما أكرهه به ، وإن لم يكلفه الشارع الصبر عليه ، كمن أكرهه على شرب أخضر ، فامتنع منه صابرا على العقوبة ، والقول الأول للمعتزلة

للمتأخرة قوله (للاكره) صبه (لقتل) واللام تعييليه وقوله (متركه) صبه (تكليفه) وقوله (عليه) أي على مركه ، فوبه : (على مكانته) أي على مكانته . فوبه (الذي حيزه) أي القاتل صعه للقاءين [ص] ^(١) المذكور ، والقدر ، بتدليل إثباته بالعائد مثنى في قوله : (بينهما) وصح وصف غير المفرد به ، لأنه قد يطلق عليه ، لأمر ذكره لرمعشري ^(٢) ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿مَنْهُمْ كَمَثَلِ الْيَرَى اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ ^(٣) وقوله : ﴿وَحُصَصَ كَالْيَرَى خَاصًّا﴾ ^(٤) على أحد الأوجه ، ومنه ^(٥)

(١) زيادة من سـ

(٢) الأمور التي ذكرها لرمعشري هي : - أن «الذي» كونه وصلة إلى وصف كل معرفة جملة . - حقيق بالتحقيق ، أن جمعه ليس بمرتبه حج غيره ، بل هو «والموت» - «فك» علامة لزياة الدلالة ، ألا ترى أن ماثل الموصلات بعد الجمع . - «ووجد منه» - «حد أو قصد جنس المستوفين» ، أو أريد الجمع أو النوع الذي سببه سار لبح امر «كثاف» لرمعشري ١١٩١-١٩٢

(٣) سورة البقرة (١٧) ووقع خطأ في كتابة الآية في النسخة فيه جاء فيها : (مثله) بدل (مثلهم) .

(٤) سورة نومه (٦٩) قال الرمعشري في تفسير هذه الآية : (ي) كالمعج الذي حصوا ، وكما هو الذي حصوا بعد «الكشف» (٦٦/٣)

(٥) نسخة ب [١٦ سـ]

والذي للأشاعره ، يرجع إليه المصنف حرا ، ومن توجبهه بعدم أنه لا خلاف بينهما ، وأن التحقيق مع الأول ، فليأتمل .

للشيء قول الشاعر ^(١) :

وإن الذي حانت يفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

[قوله] ^(٢) : (ورجع إليه المصنف آخرًا) أي في كتاب «الأشياء والنظائر» ^(٣) .

فقال «والقول الفصل أن لاكره لا سائي بتكليف» قوله : (ومن توجبهها) يعلم أنه لا خلاف بين الطرفين وأن التحقيق مع الأول) ظاهر في معنى الخلاف ، وأما (إن التحقيق مع الأول) فكانه نظر فيه إلى رفع الجرح عن المكره ، لكن هذا إنما يناسب وقوع التكليف بذلك ، لا جوازه [به] ^(٤) فالتحقيق مع «ك» لا مع الأول ، فيجوز التكليف بذلك ، لكنه لم يقع الجرح رفع عن أمي الحظا والنسيان وما استكرهوا عليه ^(٥) .

(١) من الطويل قبل البيت لأشهب بن زغبة ، وقيل حريث بن محمد ، نسب في غيره نسخة دي (٥٠٧-٥٠٨-٥٤٣)

(٢) مادة سـ

(٣) امر : لأشهب بن محمد المصنف (٩١)

(٤) زياده من بـ

(٥) هذا يعطى خبرا من مذهبهم ، وأوصى ، وصرح به واحد من جمهور أمثال من حجر ، غيره به لا يوجد في كتب الحديث فصح به المذهب ، والنمط به هو «إن الله تجاوز عن أمي الخطأ والسيئ» وهذا الحديث أخرجه من سـ في كتاب العلاقات ، باب خلاف المكره (١-٦٥٩-٢) ، من أي درة ، أخرجه حاكم في المستدرج (٢-٩٨٠) ، وضمه ورواه في نفسه ، ونظر بقصص الكلام على حديث في المصنف خبر لا يوجد حجر (١-٢٨١) ، بقصص الحسنه لمصنفه (ص ٣٧) رقم (٥٢٨)

لغايه وما نقله البركتشي^(١) عن مقتضى كلام بحرلي^(٢) وقرطبي^(٣) ان عمر
الخلاف د، وفق دأعنه لإكراده عنه الشرع، كان أكروه على قتل حبة أو كافر،
أما إذ حاصها، كان أكروه على قتل مسلم، أو شرب خمر، فلا خلاف في جواز
التكليف به، وفيه نظر^(٤).

(١) ينظر: «كشف السامع» (٥٥/١)، والبحر المحيط» (٣٦١/١).

(٢) هو الإمام حمزة بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطنجي
شافعي، ولد بهس سنة ٤٥٠ هـ. سجد على مقام جريحه، كان ذا علم حم وذكه
مفرط له الكثير من المصنفات منها إحياء علوم الدين، وفي اللغة السبعة، والوسط، والحر
وفي الأصول المستصفى والمنقول، وغيرها، توفي سنة (٥٠٥ هـ) بعد برجه في طبقات
لشافعية، لانس السبكي (١٠١٤)، «مختار السبكي» (١٨٦).

(٣) ينظر: «المستصفى» (٢٨٧/١).

(٤) هو الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري البغدادي، فقه مالكي
عندت له سنة ٥٧٨ هـ، فقهه، من تصانيفه المقدم في شرح مختصر مسلم، الجامع في أصول
الفقه وغيره، توفي بالأسكندرية سنة ٦٥٦ هـ، انظر ترجمته في: «شجرة التور الركبة» (ص
١٩٤)، «مختار السبكي» (٢٨٧/٧).

(٥) نقله عنه البركتشي في «نحو» (٣٦١).

(٦) بوجود خلاف السابق الذي ذكره الشيخ لمحي

[التكليف بالمعدوم]

لن يتعلّق الأمر بالمعدوم، تعلّقاً معنوياً، خلافاً للمُعْتَرَلَةِ،

الشيخ (ويتعلّق الأمر بالمعدوم بتعلّق معنوي) بمعنى أنه بدو شرط لتكليف يكون
مأموراً بذلك الأمر النفسي الأولي، لا تعلّقاً تنجزياً، بأن يكون حالة عدمه
مأموراً، (خلافاً للمُعْتَرَلَةِ) في معناه النفسي معني، لمعني الكلام النفسي
والهي وغيره، كالأمر، وسيأتي نوع الكلام في الأزل على الأصح إلى الأمر وغيره.

لغاية قوله (بمعنى أنه إذا وجد) إلى آخره، يعني أن المعدوم^(١) الذي علم الله أنه
سيوجد بشرط التكليف طلب منه في الأزل، ما يقهقه ويقفله إذا وجد سلك
الشروط، فإذا وجد به تعلّق به اعتدلت بتحريه سلكه بعبء لأرلي. من عمر
تجدد طلب الخمر

نقله (وسيأتي نوع الكلام في الأزل) إلى آخره، على أن تسمية الكلام
بالأمر في عوهم «يتعلّق الأمر بالمعدوم» إنما يأتي على الأصح

(١) سجد في اب المعدوم، سجد برهونه

(٢) حلف لأصوه في حين حكمه على المعدوم على مدعى مدعى أمر سنة نحو الحكم
عليه، وذهب بعضه وإنكاره أن لا يجوز الحكم عليه + عدري به في هذه المسألة و
بأنه ما ثبت عليه الشيخ حلوله في ضياء اللامع (١٧٩/١) قال «هذه المسألة على تكليف
أهل الكلام، والأصوليون، والألق بها عدم الكلام، فإنه مما لا يسي عليه فقه» وهذا
مدى ذكره، سجد جواز هو ربي شيخه شافعي في «الفتاوى» وذكر في مقدمه كتابه
«الفتاوى» مقدمه في هذه المسألة سجد برهونه في أصول فقه، لا يسي عليه فقه،
في حقه فقه في به، وذكر مسأله التكليف بالمعدوم بغير «الفتاوى» (٢٩١) (٢٩١)
«بغير هذه المسألة في «الفتاوى» (٢٧٠) «الفتاوى» (٢٠١) «الفتاوى» (٢٧٠)
(٢٥٢) (٢٥٢)، «الحكام» (١٠٥٣) «الفتاوى» (٢٩٢) «شرح أمهات بلاصها»
(١٠٣٣) «بغير سجد» (١٢٣/٣) «البحر» (٣٧٧)، «كشف السامع» (١٠٥٦)
«أضواء للامع» (٧٤)، «الشيخ» (١٢١١) «المسموع» (٩٧)

الشرح والفرق بين قسمي المخصوص وغيره، أن الطلب في المطلوب بالمخصوص. أشد منه في المطلوب بغير المخصوص، فلا خلاف في شيء أمكروه هو أم خلاف الأول؟ اختلاف في وجود المخصوص فيه، كصوم يوم عرفة للحاج، خلاف الأولى، وقيل أمكروه حديث أبي داود وغيره أنه **يُستحب** من صوم يوم عرفة بعرفة وأجبت بصعته عدد أهل حديث وقسم خلاف الأولى رتبة المصنف على الأصوبين، أحد من متأخري الفقهاء، حيث قالوا أمكروه خلاف الأولى في مسائل عديدة، ورفضوا بينها، ومهم بهم الحزم في النهاية **بأنه** المقصود وغير المقصود، وهو المستفاد من الأمر وعند المصنف إلى المخصوص وغير المخصوص.

النتيجة قوله: (والفرق بين قسمي المخصوص وغيره) لم يعمل من المخصوص وغيره. مع أنه أحصر، لأن الفرق بين بينهما، بل بين قسميهما، وهما الطلب بالمخصوص، والطلب بغيره. قوله: (كصوم يوم عرفة للحاج خلاف الأولى) ^٢ رتبع على بقول المكره لأن البهي في غير مخصوص لأنه إما استفيد من دليل سنن إسناده، وهو فعله **فإنه** أفطر فيه كما ثبت في الصحيحين ^(٣).

(١) بعد عنه حديث بركتي في كتابه سلف الجمع (٥٨).

(٢) وحديث البواد في بني ذكره لشرح أخرجه أبو داود في كتاب الصوم، باب في صوم يوم عرفة بعرفة (٥٦٦/٢) رقم (٢٤٤٠)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصيام، باب صام يوم عرفة (٣٤٠) رقم (٣٧٢)، غيرهما، عن أبي هريرة، أنه وصفت سبيط في أجمع بصعته (٩٩٩/٢) رقم (٩٥١٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب صوم يوم عرفة (٢٨٨/٤) رقم ٩٨٨، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب استحباب الفطر للحاج بعرفات (٢٤٩/٧) رقم ٢٣، عن أبيه، نقص عن حوث.

الشرح أي العام، نظر إلى جمع لأوامر الدينيه وأما المتقدمون لمكرهه على ذي البهي بالمخصوص، وغير مخصوص، وقد يقوون في الأول مكرهه كرهه شديده، كما يقال في قسم المصروف سنة مؤكده. وعلى هذا الذي هو من الأصوبين يقال: أو غير حرام فكرهه

النتيجة قوله (أي العام) إلى حره، يعني عدل المصنف إلى المخصوص، بغض إلى أن البهي فيه مخصوص متعلقه، وإلى غير المخصوص، أي لعدم نظر إلى دليل يعم لأوامر التثنية، وهو أن الأمر بالشيء يهي عن فعله، كما ذكره الشارح قبل، فاللهي فيه لم يستند من شيء مخصوص بصعته، بل من عموم الأمر لدينه، بواسطة هذا الدليل العام ^(١)، والحاصل أن البهي التقني المتعلق بخلاف الأولى، إنما يستند من لأوامر الدينيه بواسطة دليل يعمها. وأما الإمام فعتر بالمقصود، وغير المقصود، لأن البهي في ذكره مقصود أي مصرح به، وفي خلاف الأولى غير مقصود، ولشارح قصد ^(٢) ذكره من نكته لعدول إلى ما ذكر، لزدعى من قال في عدوه إلى ذلك نظر، لأن مقصود ذكره عن الأمر بالشيء، فإنه شيء عن صده فهو مبهي عنه، إلا أنه غير مقصود، والمخصوص يحتج به على استفيد من صفة عموم، من غير تخصيص على شيء عنه بخصوصه، أي يفترض أن يكون ما استفيد من ذلك خلاف الأولى ^(٣)، وليس كذلك، بل هو كراهة وضع الإمام ^(٤) أظهر في المراد، وإن كان صنع ^(٥) المصنف أدق ^(٦)

(١) بغير «أبواب الساب» (١٣٨)، أحاطه العطار (١٠٠)، ومغريب مترسبي (٨٣١)

(٢) نسخة (ب)، ١٨٠ ع.

(٣) انظر المراجع السابقة.

(٤) أي إمام الحرمين.

(٥) في «اب» : (صنيع)

(٦) انظر «اصد بلاغ» (١٨١)

سَنَنْ وَإِنْ وَزَدَ سَنًا، وَشَرَطًا، وَمَنْعًا، وَصَحِيحًا، وَقَاسِدًا،

الْبَيْتُ (وإن ورد) الخصب لسمي يكون لشيء، مباحًا وشرطًا ومانعًا وصحاحًا وقاسدًا «الرد» لتقسيم. وهي فيه أحواد من «أوه» كما قاله ابن مالك وحذف ما قدرته، كما عرفت به في المحصر، أي كون شيء منعم به معنى.

الثانية قوله: (وهي فيه أحواد من «أوه» كما قاله ابن مالك) (١) «أوه» أي لا، بل للجمع في الحكم، فهي أنسب بجمع الحكم في أفراد المقسم وهو هـ الشيء، انقصر، بخلاف «أوه» (٢)، وهذا في تقسيم الكل إلى جزئياته كما هنا، أما في تقسيم الكل إلى أجزائه (٣)، فلا يقال إنها أحواد، بل مبيعة قوله (أي كون الشيء) المناسب لما قدره «بكون الشيء» بإلغاء لكونه رعي في حذفه عبارة لمحتصر (٤) قوله: (للعلم به معنى) أي لأن من المعوم أن الخصب سمي لا يكون مسا مثلاً، وإنها هو الوارد بكون الشيء سبباً لشيء أو شرطاً إلى آخره (٥)

الْبَيْتُ (أو) أقصى الخطب (التخيير) بين هـ الشيء وبركه (فبإباحة) ذكر التخيير سهو، بدلاً لا اقتضاء في لإباحة، والوصوب: (أو خير)، كما في المصباح (١)، عطفاً على (أقصى)، وقيل المعن بالترك نظراً للعرف، وإلا فالترك المقتضى في الحقيقة مع هو المكسب، كما سيأتي أنه لا تكليف إلا بفعل، وأنه في الشيء الكف

الْمَثَلَةُ قوله: (ذكر التخيير سهو) إلى آخره، ليس سهو فإن «أقصى» يأتي بمعنى «أعلم». ومنه قوله تعالى: «وَقَصِينَا إِلَيْهِ ذَلِكَ لَأَحْزَنَ» (١)، وبمعنى «ذى»، ومنه قوله: «أقصى» دية عديته أنه مستعمل المشترك في معييه (٢)، وهو حاشر كما سيأتي بياحه (٣)، على أنه قيل: إن اسماً مفعولاً [نه] (٤)، مع [أن] (٥) الإطلااق بدون ذلك سائغ (٦) تغليظاً، ولأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (٧).

قوله (وقاس الفعل بالترك نظراً للعرف) إلى آخره، أي هو قال: فإن أقصى الخطاب فعلاً غير كف اقتضاء حارماً إلى آخره، ثم قال: أو كف جارم إلى آخره لوافق [ما] (٨) سيأتي.

(١) انظر: نهاية السؤل شرح المصباح البيهقي، للإسنوي (٤٣/١).

(٢) سورة الحجر (٦٦).

(٣) وقيل المراد بالاقتضاء: الإفادة، على طريق المجاز لا خصوص الطلب. ينظر الآيات السابقة (١٣٩/١)، وحاشية المطالع (١١٧/١). وينظر: معنى «فمن» في معجم اللغة «المصباح» (٢٤٩٣/٦)، ومقاييس اللغة (٩٩/٥)، ولسان العرب (٢٠٩/١).

(٤) انظر: (ص ٦٦٩).

(٥) زيادة من أدب.

(٦) زيادة من أدب.

(٧) في أدب: شائع.

(٨) وهي زيادة من معناه من القاعدة العامة «تدفع ربح» بنظر: الأشباه والنظائر لأبي جهم (ص ١٣٥)، «المعجم المفهرس من السؤل» (ص ٤٢٣).

(٩) في الأصل [لأن] وقد أشتت من «ب» هـ معصوب.

(١) ينظر: شرح المعتمد على المختصر (٢٢٠/١)، وأرفع الحاجب (٨٣/١).

(٢) هو العلامة النحوي محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحلي، أبو عبد الله حماد بن محمد بن عبد الله بن جابر بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ، كان إماماً حجة في شمس، فمات ٦٠٠ هـ، رحمه الله، وأشعار العرب من مصنفاته تسهيل الفتاوى في النحو، «الكنة السادة» و«الأدب في النحو» وغيرها ثلثي سنة ٦٢٢ هـ انظر: ترجمته في «ملكات الشافعية» لاس سكي (٨٠/١٧)، «دعوة الوعاة» (١٣٠/١).

(٣) قاله في «شرح التسهيل» (٣٦٣/٣)، وانظر: «معنى المصباح» (ص ٩٢).

(٤) نقل حسن المطالع في «حاشيته» (١١٩/١) كلام شيخه تركب نفسه وفيه زيادة بعد قوله بخلاف «أوه» [فإنها لأحد الشقين، أو الأشياء، بعد موصوفها من جهة معنى المصباح] وهذا في تنبيه الشيخ، وينظر تقرير الشرحي (١٨٥/١) في هذه المسألة.

(٥) ينظر معنى بكون حريته، بكون وحرته (ص ١٦٧).

(٦) ينظر: شرح معتمد على المختصر (٢٢٠)، وأرفع الحاجب (٨٣/١).

(٧) نسخة «ب» (١٩) ب.

الخطب مع رعاية لاحتصار ووصف المعنى بالورود بخارج كوصف اللفظي به
اشائع وشيء. سادس فعل المكلف، وغير فعله، كالربا سببا لوجوب
الحد، والروايل سبب لوجوب الظاهر، وإتلاف لصبي - مثلا سببا لوجوب
الصباغ في ماله، وأداء الوبي منه

ملحظة تجعل الشارح يرد سبب لوجوب الحد^(١) وتقدم تحريره، قوله: (الشائع) به
به علل أن هذا المحرر شائع في الخطب اللغوي دون المعنى^(٢) قوله:
(والشيء) أي في قوله: (يكون الشيء)

الشيء (فوضّع) أي لهذا خصاص يسمى وضع، ويسمى خصاص وضع أخص، لأن
معرفته بوضع الله، أي بحكمة كمن يسمى خطب شخصي، أو محرر الذي هو
الحكم المعروف كمن تقدم، خصاص بكيف، لما تقدم (وقد عرفت حدوده) أي
حدود المذكورات من أقسام خطب التكليف، ومن خطب الوضوع، فحد الإتيان
الخطب بتفصيل للفعل لاختصاصه جازما، وعلى هذا القياس. وسيأتي حدود السبب
وغيره من أقسام متعلق خطب الوضوع، وكذا حد أخذ بالجامع لما ع
بلاغة أص - أن ما عرف رسوم لحدود، لأن لمير فيها خارج عن ماهية

ملحظة قوله: (لما تقدم) أي من أنه خطب متعلق بفعل التكليف من حيث إنه مبرم ما
فيه كنهه. قوله^(١): (من أقسام خطب التكليف) أي وكذا من أقسام متعينة،
وإنما سكنت عنها لأنها علمت من تلث. قوله: (ومن خطب الوضوع) به
بتكرير «من» على أن حدود أقسام خطب الوضوع لم نعرف مما ذكره من
حدود^(٢) متعلقاته^(٣) الآتية، كما به عليه بقوله (وسيأتي حدود السبب) إلى
آخره. ها والأولى أن يعرف بعد ما ذكره بقوله (وإن ورد) في آخره، فحد
السبب^(٤) منه مثلا لخطب. يكون لشيء سبب لحكم شيء^٥

قوله: (الدهم) صفة حد الحد، يعني أن الحد عند الأصوبيين مرادف
للمعروف^٦ بضدق بالخلفي والرسامي أو بتعطي

(١) (قوله) ساقط من الأصل

(٢) (قوله) في الأصل ما يرد عليه سبب في حاشية في أقسام خطب
والصبي هذه هي ما يرد عليه حددها بعد نسخها به

(٣) في الأصل (متعلق به) أي أنه من (سبب) وضعه بعب

(٤) أي (سبب) نسبي

(٥) سطر، لأن سبب (سبب) ١٢٠

(٦) في الأصل يعرف، أي أنه من (سبب) هو بعب

(١) بعب «لأن سبب» (١٣٩)، حاشية المعطارة (١٩، ١)

(٢) بعب «حاشية المعطارة» (١٩، ١)

[هَلْ الْفَرْضُ وَالْوَاجِبُ مُتَرَادِفَانِ، وَمَا هُوَ نَوْعُ الْخِلَافِ؟]

سئل: والفَرَضُ والواجِبُ مُتَرَادِفَانِ، جَلَا، لِأَيِّ خِيَمَةٍ، وَهُوَ لَفْظِيٌّ

الْفَرْضُ والنهي نظرًا هنا إلى أنه حكم، وهناك إلى أنه كلام.

(والفرض والواجب مترادفان) أي اسباب معنى واحد، وهو كما علم من حدّ الإيجاب الفعل المطلوب طلب حارماً.

(خلاف لأي خيمة) أي يميّز تردده، حيث قال: هذا الفعل إن ثبت بدليل قطعي كالقرآن فهو الفرض، كقراءة الفرب في الصلاة الثالثة بقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْ الْقُرْآنِ﴾^(١) أو بدليل ضعي كحبر الله حد، فهو الواجب، كقراءة الفاتحة في صلاة النساء بصحبت الصححين: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٢) فيأثم بتركها، ولا تفسد به الصلاة بخلاف تركه بقراءة

(وهو) أي الخلاف (لفظي) أي عائد إلى اللفظ، والمسماة بإدخاله، أن ما ثبت بلفظي كما يسمى فرضاً هل يسمى واجباً، وما ثبت بلفظي كما يسمى واجب هل يسمى فرضاً، فقلناه لا، أخذنا من فرض الشيء بمعنى حره. أي قطع بعضه، وللواجب من وجب الشيء وجه سقط، وما ثبت بلفظي سقط من قسم العلوم.

لثَنَ قوله^(٤): (إلى أنه كلام) أي يتقسم إلى أمر وغيره.

(١) هو الإمام النجاشي بن ثابت بن رويحي، أبو حنيفة، إمام المدعي، حدّ أحاديث مسلم وأشهر من أن يعرف، أدرك بعض الصحابة، وروى عن كبار التابعين، سئل في سنة ١٥٠ هـ انظر ترجمته في: «الخواص الفقيه» (٤٩/١)، وفيه أخبار علماء، ١٦، ٣٩، (٢) سورة الزمل (٢٠).

(٣) وهو الشيخ في صحيحه، كتاب الأيمان، باب وجوب الفداء بالإناء وأقسامه (برقم ٧٥٦) مع شرح، ومسمى في صحيحه، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة (برقم ٨٧٧) عن أبي حمزة.

(٤) روي عنه، باب «بأنه معنى» (قوله تعالى) وهو حذف

مع يختصر فيقال: الإيجاب اقتضاء الفعل حارماً، وعلى هذا القياس، وسبباً حد الأمر باقتضاء الفعل، والنهي باقتضاء نكف كما يجادلنا بقول لمصنفين بفعل والنكف، فالعبر عنه هنا بما عدا الإباحة هو المعبر عنه فيما سببنا بالأمر.

المفدية وهد عزوه بالجامع لدع^١، وهو دفع للأعبر عن، ما الذي عزف رسوم لا حدود، أي فلا يصح قول لمصنف: (وقد عرفت حدودها)، لأن المبرر فيها أي وهو تحقق الانتضاء بفعل أو بالترك وتعمد التحجير، بكل منهما، خارج عن ماهية الحكم، فليس ذاتياً، والحد إنما يكون بالذاتيات^(٢). قوله: (نعم يختصر) استدراك على المصنف بأنه يمكن اختصار حدود الأقسام المذكورة.

قوله (فالعبر عنه هنا بما عدا الإباحة) إلى آخره، أي فالعبر عنه بالإيجاب مثلاً هو الخطب المقتضى^(٣) للفعل اقتضاءً حازماً، أو هو اقتضاء الفعل الجازم، أما المعبر عنه بالإباحة فلم يعبروا عنه صريحاً في محث الأمر^(٤) والنهي^(٥) بشيء^(٦).

قوله: (وهناك) أي في مبحث الأمر والنهي.

(١) وانظر: التعريف الحد وأقسامه (ص ٢٨٢/١)

(٢) لماهية الاختيارية، كحقائق الأمور الاصطلاحية كما هي في كلام لمصنف (وقد عرفت حدودها) - أمر الفرق فيها بين الذاتيات والعرضيات - يرجع فيه إلى استقرار من لا يحسب فيها اعتباراً داخلها في مفهوم المسكن الذي وضع له الاسم الذاتي، وما لا عرضي للتمثيل أكثر بحسب حاشية المطار (١/١٢٢)

(٣) التخصيب (١٩٤/ع).

(٤) لهر: (ص ١٩٠/٢).

(٥) انظر (ص ٢٣٩).

(٦) في ذلك شيء.

الطلاق

والطلاق: وعندها نعم، أخذ من فرض الشيء قدره، ووجب الشيء وحواشيه، وكسب
من المقدور والثابت أعم من أن يثبت بقطعي أو ظني.

وما حدث أكثر استحالة، وما تقدم من أن ترك الفاتحة من الصلاة لا يعدل
عنده -أي دونه- لا يضر في أن الخلاف لقطعي، لأنه أمر فقهي لا مدخل له في
التسمية التي اكتمل فيها

الغاية قوله (وما أخذنا أكثر استعمالاً) أي 'ن استعمالاً' فرض لغة: بمعنى
قصر^(٣١)، أكثر منه بمعنى حر^(٣٢)، واستعمل وح: بمعنى ثبت^(٣٣)، أكثر منه
بمعنى معتد^(٣٤). اصطلاحاً ما دوى

فإن قلت: قد فُرق عندكم بينها في الطلاق بأنه لو قال: الطلاق واجب
علي، طلق زوجته، بخلاف: الطلاق فرض علي وفي الحجب، بأن الواجب ما
حجر بركة بدم، والركن يخلّاه. والقرض يشملهما، فهو أعم من الواجب.
قلت: ذلك ليس للفرق بين حقيقتها، بل لحرمان العرف بذلك في الطلاق،

(١) القرض والواجب مترادفان خلافاً للحنفية نظر آراء العلماء في هذه المسألة في: «التلخيص»
(١/ ٦٤)، «استعماري» (١/ ١٥٨)، «المحجوب» (١/ ٩٧)، «إحكام بلا مبني» (١/ ٩٨)،
«شرح المقصد» (١/ ٢٢٨)، «المرآة» (١/ ٨١)، «ميران الأصول» (ص ٢٥)، «كتب الأئمة»
بسمي (١/ ٤٤٩)، «التمهيد مع التبيين» (٢/ ١٢٣)، «البدع» (٢/ ١٣٥)، «دعوى المولى»
(ص ٣٨)

(٢) في «د» استعملنا

(٣) انظر «سائر العرب» (١٠٧/ ٢٣١).

(٤) انظر «الصحاح» (١٠٩٧/ ٣)، «اللسان» (٢٣١/ ١٠)، «تاج العروس» (١٨/ ٤٨٦).

(٥) انظر «تكملة» (١٥/ ٢١٥).

(٦) انظر «بلس» (١٥/ ٢١٦).

لغته ولا اصطلاح آخر في الحجب، عن أن تلغص في طلاق ما يلحق المرد، من
يلحق للعوي، وبتحقيق أن نحو اصطلاحاً: إطلاقيين، ما يدل على الركن،
وما بأنهم تاركه، ويعبر عنه بما يصدق عنه، ويدل عليه.

وللفرض كذلك إطلاقات: منها الركن، ومنها ما لا يحد منه، ومنها ما يأنم
تاركه، وهو بهذا المعنى مرادف للواجب بمعناه الثاني، هذا مع أن أصحابنا
يقصرون أصل الحنفية في شبه منها [جعلهم]^(١) مسح ريع الرأس^(٢)، ومفردة
آخر الصلاة^(٣) فرضين، مع أنها لم يشأ بدس قطعي^(٤) قوله^(٥) (وما^(٦)
تقدم من أن ترك الفاتحة) بل آخره، جواب سؤال مقدر ومقرره ظاهر^(٧)

(١) ربيعه من «د»

(٢) انظر «التهذيب في شرح هداية» بسمي (١/ ١٠)

(٣) انظر «مراجع سابق» (١٧٨/ ٢)

(٤) انظر «الإرجح» (٥٦١/ ٥)، «بحر» (٨٣)

(٥) في «د» تكررت كلمة (لونه) مرتين متتاليتين، ولعله سهو من الناشر

(٦) في «د» (ب)، «استعملنا» (لونه) «ب»

(٧) نسخة «د» (٢٠/ من)

من الأقسام الثلاثة كما سمين باسم من الأسماء الثلاثة كما ذكر من يسمى
بغير منها فكل البعض ' لا ، إذ لسة الطريقة والعادة والمحب
للمحور ، ولطوع إرادة ، وأكثر نعم ، ويصدق على كل من الأقسام
الثلاثة أنه طريقة وعادة في الدين ، ومحور للشارع بطنه ، رث على أم حبه

(والمندوب والمستحب والنطوع والسنة مترادفة) أي أساء لعين واحد، وهو كما علم من حذف اللب «المعنى المطلوب طمأ غير حرام»، (حلالاً لبعض أصحابنا) أي القاضي الحسين^(١٦٧) وغيره في مبهم ترادفه حيث قالوا هذا المعنى ب. وط عليه لسي هو سنة، أو لم يواطى عليه كأن فعله مرة أو مرتين فهو المستحب، أو لم يفعله وهو ما يشتهه الإنسان باختياره عن الأوراد فهو النطوع، ولم يتعزوا للمندوب لعمومه للأقسام الثلاثة بلا شك

الجانبة وقول نصف (والندوب والمستحب) إل آخره مثلها الحسن والصل
والمرغب فيه^(٣) - قوله: (وغیره) يعني كالبنوي^(٤) في تهذيبه^(٥)،

- (١) هو معلامة أبو علي الحسين بن محمد بن أحد الخواري، أنقذه الشافعي، ابنه وف نافعاً في أحد أصحاحات الوجود في الملذبات الشافعي، من شيوخه أبو بكر الفخار الخواري، ومن تلامذته إمام الحرمين، ومن مصنفاته: كتاب التعلقات في الفقه وغيرها توفي سنة (٤٦٢هـ) نظر ترجمته في: طبقات الشافعية للإسوي (١٩٨/١) (٢) نقله عنه كذلك الزركلي في المشيخ (٦٢/١). (٣) وهو قول الجمهور انظر: المحصول (١٠٣/١)، الإلحاح (٥٧/١)، البحر المحيد (٤٨٤/١)، التبيين (٦٧/١)، التلخيص الأمع (١٤٥/١)، التلخيص (١٧٢/٦). وعنه خاتمة نسبه زوابع ١- سنة ٤٥١ هـ ع رويته، وهناك نقل، وهو قسم آخر. انظر: الكشف والأسرار لمحمدي (٥٥٧/٦)، التلخيص (١٧٢/٦). (٤) هو العلاقة الحسين بن محمود بن عمه البغوي الشافعي، للقب يحيى سنة لغرفة بغداد، كان لقبه محمد بن أحمد، عاينته من مصنفاته معدة في سنة ٤٥٠ هـ تحت النسب، البغدادي، نسبه الشافعي توفي سنة ٥١٦ هـ نظر ترجمته في صلب شافعية لأسر نسبي (١٧٥/٧) (٥) عنه عنه في زركلي في سنة (٢٨٤١)، و (٦٣١) (٦٣١)

- [illegible]

[الشروع في المندوب]

ذلك ووجوب إتمام الحج، لأن نية كفرضه، نية، وكفارة، وغيرها.

وَلَا يَجِبُ بِالشَّرْعِ، خِلَافًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ.

الشيخ (ووجوب إتمام الحج) المندوب (لأن نية) أي: حج (كفرضه نية، فيها في كل منهما تصدداً لدخول الحج، أي: ليس به، (وكفارة) فيها حج في كل منهما باجتماع قصد به (وغيرهما) أي: غير أسبه، والكفارة، كشداء الخروج بالفساد، فإن كلا منهما لا يحصل الخروج منه بقضائه، بل يجب المضي فيه بعد صدقه بالعمرة كالحج مع ذكر (وغيرهما) ليس بنية وفرضه سواء في ذكره، فأنه في كل للصلاة، وبصوم غيرها في فرضها، وكفارة في فرض بصوم بشرطه دون نية، ودون لصلاة مصدق.

وقول المصنف (ووجوب إتمام الحج) متداً، وخبره ما بعده، ولحمة جواب سؤال مقدر، وتقديره^(١) ظاهر^(٢). قال الزركشي: هو الذي يظهر أنه لا حاجة لاستثناء الحج، لأنه لا يكون من المستطيع تطوعاً، بل هو في حق من لم يحج فرض عين، وفي حق من حج فرض كفاية، فإن إقامة شعائر الحج من فروع الكفايات قال ولو أجاب بها أجاب الشامي في الأم^(٣) من اختصاص ذلك بالحج كان أحسن من جوابه^(٤).

الشيخ (ولا يجب) المندوب (بالشروع) فيه أي لا يجب بتمامه لأن المندوب يجوز تركه. وترك إتمامه أسهل لما فعل به تركه (خلافاً لأي حنيفة) في قوله: وجوب بتمامه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^(١) حتى يجب ترك إتمام للصلاة والصوم، مع قضاؤهما وغورص في الصوم بحديث الصائم أمير نفسه، إن شاء صام، وإن شاء أفطر، رواه الرمذي وغيره، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ويعاس على الصوم الصلاة، فلا تتناوها الأعمال في الآية جمعاً بين الأدلة.

الثالثة فوه (جمعاً بين الأدلة) أي لآية^(٢) وحديث والقياس أو الآية وحديث ساء على أن أقر الجمع شأن، ونجميع المذكور جعلاً للاستثناء في فوه للقاتل له «هل علي غيرها؟ لا، إلا أن تطوع»^(٣) مقطوعاً^(٤).
وقوله في الحديث الذي ذكره «أمير نفسه»/ «ووي بالراء وبالنون»^(٥).

(١) سورة محمد (٣٣).

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (سورة محمد ٣٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيثار، باب الزكاة من الإسلام (١٣٣/١).

رقم (٤٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيثار، باب ما لا يصرف (١٢٢/١) رقم (١١).

(٤) انظر الصياح (٢٠٠/١)، والتجريد (٩٩١/٢-٩٩٢)، ونشر البيهقي (٣٤/١)، وتفسير

تحرير وتوضيح الشيخ الطاهر بن عاشور (١٢٩/٢٦)، وإتحاف ذوي البصائر في شرح

هذه سائر المذكور عند ذكرهم بنية (٥١٣).

(٥) حدث الصائم أمير نفسه أخرجه الرمذي في سننه كتاب الصوم، باب قضاء الصائم

لتطوع (٦٩/٣) رقم (٧٠٣١)، وأحمد في مسنده (٣٤١/٦)، وسهني في سنن الكبرى

(٤/٢٧٢)، وذكر في المستدرج (٤٣٩/١) صحيحه ورواه اندلسي، وصححه النسخة

في جامع صحيح (٥٨١/٢) رقم (٥١٤٧)، ولفظ «أمير» أخرجه الرمذي (١٩/٣)،

والبيهقي (٢٧٦/٤) وحديث كنه من طريق أم هانئ رضي الله عنها.

(١) في الأصل (تدريج) والخط من «ب».

(٢) سؤال مقدر، تقديره: «ما ذكرتم من أن إتمام المندوب لا يجب بالشروع، يستدعي جواب إتمام

حج مندوب بالشروع» بمر «تصديق الامع» ٢٠١، «الإجابات السنية» (٤٩١).

(٣) بمر «الأم» ١٤٣٢.

(٤) «انظر» (مكتف لمع) (٦٥/١) ولفظ «شيخ» ركب هانئ.

[تَعْرِيفُ السَّبَبِ]

وَالسَّبَبُ: مَا يُضَافُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ، لِيَتَعَلَّقَ بِهِ مِنْ حَيْثُ بِهِ مَعْرُوفٌ أَوْ غَيْرُهُ

أي قوله: (للتعلق) أي يتعدى الحكم (منه من حيث إنه معرّف) يحكم (أو غيره) في غير معرّف له، أي مؤثر فيه مدته، أو يبدل الله معنى أو يثبت عليه الأقوال لأنّ فيه معنى العلم، أي حشها أفطست على شيء، معرّف أوها لأهل حق، يعرض لها من بينها عن أن الممرّعه ما بالنسب، هو العمرّعه في مقاس سابعة، كالزنا لو حوّل الخلد، والروا لو حوّل الظهر، والإسكار لحزمة خمر، وصافة لأحكام إليها، كما يقال يجب الخلد بالزنا، والظهر بالروا، وتحرم الحمر للإسكار،

حاشية قوله (الأقوال) متدّ، أي فيه أقوال، أو خبر، أي وهي لأهل لأربعة لأنّه في معنى المعنى في محنتها وكونه (حيث أطلق على شيء) أي في كلام ثمّة الشرح كما صرح به ثمّ قوله (معزو أوها) حال من الأقوال، أو من صميرها مست في الآية قوله: (يعرض لها) أي بقوله: (معرّف أو غيره) حوّل (وصافة لأحكام إليها) أي مثل ما (يقال يجب الخلد بالزنا) لأن آخره يعني أن صافة، الأحكام إلى لأشياء معها المتعقبات، أي لتعلق لمعاد كلام التعليل، أو سببه، أو في يوم مقامها، فقوله: (السبب ما يضاف الحكم إليه)، في معنى ما يعمّر به، ويستدّ إليه، كما بشرّ إليه قول المصنف (للتعلق به) (١).

- (١) وهي الأول سبب معنى بعده في هذا شرح
لها، صمير مدثر في حكم مدته وهو قول المعرّعه
الثالث معنى مؤثر في حكم بدلت الله، هو قول المعرّيه
الرابع معنى باعث عن حكم وهو قول الأمدّي
المعزّو مع حاشية ساري (٣٢٢) وما بعدها
(٢) نسب معرّيه ما يوصل به إلى غيره، نظر الضمائم ٢٣٢٢، وسفّ بعدها لعمري
السبب من أن يصحّ معرّيه في عقد شرعي وقسمه فساد، معرّيه في المصنّف
٢٥٩ ٢٦٦، ص ٢٧٧، (٣٠٧)، المعرّيه، ٢٢٥

وفساد الصلاة وانصوم يحصل الجروح منها مطلقا، فمارق الحج والعمرة
غيرهم من باقي المندوبات في وجوب إتمامها ثمّ بينهما لفرصتها في
تقدم (والسبب ما يضاف الحكم إليه) كذا في المستقصى (١) راد المصنف سبب
جهة الإضافة

المعشيه قلت: كلام المصنف يرجع إلى ذلك مع زيادة المعرّف، مع أن الحصر فيه قاله
ممنوع بجمع الصبي، ومن به رقي (٢)، وأن ما ذكره لا يقتيد بالمستطيع.

قال: واستثنى بعضهم (٣) أيضا الأصحية فإنها (٤) سنة، وإذا ذهبت لزمت
بالشروع (٥) انتهى

وفي استثنائها نظر (٦). قوله: (مطلقا) في الموضوعين أي عرضا أو نفلا.
قوله: (من باقي المندوب) (٧) [بيان في غيرهما] (٨).

- (١) معرّيه المستقصى (١/٢٥٦).
(٢) لأن حج في حق الصبي والتعليل ليس بواجب باتفاق العلماء، انظر: «مراتب الإحاح لأبن
حزم» (١/٢١)، ومعنى «لا يفسد به» (٥/٢٦).
(٣) قال الركني في «مشيئة المصالح» (١/٢٦٦): «ذكره الباغي» (أي الشافعي) في «نصوص الشافعي»
(٤) نسخة «٢٠» [ع].
(٥) نظر «الشيب» (١/٦٠)، ونظر «الضياء» (١/٢٠٣)، «المعزّو» (٢/١٢٦).
(٦) وجه النظر أن سبب المدح حصل لأصحة، فلا نصوب معها وجوب الإتمام بالشروع، وهو على
فرض تصور ذلك، في وجوب الإتمام مدح تفاد حال، لا بشرّ، في المندوب، لكن عدم الإتمام،
لا يستلزم سبب على الإتمام، هو أن يحصل بالشروع جرح حشمة، يعيش به الأصحة ولا
يغيبه بغيره، بعد «الآيات» (١/٢٩)، حاشية معرّيه (١/١٣١).
(٧) نظر «عبدية» بوضوح في شرح «الزركلي» (١/١٣).
(٨) بالأصل مدح، وما أنشده من «ب»

ومن قال: «لا يسمى سرواب وسجوه من سبب الوقي عده» نظرا إلى اشترط
انماسه في العلة، وسيأتي أنها لا تشتط فيها بناء على أنها بمعنى المعرفة الذي
هو الحق

وما عرّف المصنف به السبب هنا، مبين لخاصته، وما عرّفه به في شرح
المختصر^(١) كالأمدي^(٢)،^٣ من يوصف الظاهر المنضبط المعروف للحكم بين
المفهومة.

للخاتمة قوله: «ومن قال: أي كالأمدى فوجه» وسيأتي أنها لا تشتط فيها» فله رد
عن من قال أنها تشتط فيها بخلاف السبب^(٤).

قوله: «المنضبط المعروف للحكم» عبارته في شرح المختصر^(٥): «المنضبط
الذي دلّ السمع على كونه معرّفا للحكم الشرعي».

والقيد الأخير للاحتراز عن المتع، ولم سيد لوصف بالوجودي كي في السمع،
لأن العلة قد تكون علمية كما سيأتي

للخاتمة قوله: «والقيد الأخير» أي وهو المعروف للحكم للاحتراز عن السمع، أي ماع
الحكم لأنه معروف بقص الحكم كما يأتي قريباً، وسمع لسبب لأنه معروف
استقاء السبب لاحتلال حكمه^(٦) لسبب كما سيأتي في مبحث ائمة قوه: (ثم
الشرعي) أي آخره بينه لشرط انماسه^(٧)، وإن لم يذكره، لمصنف
هنا فالشرعي^(٨) مبتدأ، و«المناسب» صفته، و«كالطهارة» إلى آخره خبره،
ويحتمل أن يكون «المناسب» خبره، و«كالطهارة» إلى آخره مثله

والشرط الشرعي كما قال بعض المحققين^(٩) نوعان:
أحدهما: شرط السبب وهو ما محل علمه بحكمة السبب كإلزامه على
تسليم^(١٠) الميج، فإنها^(١١) شرط لصحة^(١٢) البيع، وهي^(١٣) سبب ثبوت بئلك
الذي هو حكم^(١٤)، وحكمه سبب حل الانتفاع، وعدم القدرة على نه

(١) في اب: «حكم» وهو خطأ.

(٢) نسخة اب: [٢١/س].

(٣) في الأصل فاشترط وما أثبتته من ب وشرح المحي وهو انصاف

(٤) هو الرمماوي فقد ذكر هذين الوجهين في شرح الفيه في الأصول، ص ٣٠١، ٣٠٢

(٥) في الأصل استقيم. والمناسب من اب، وبعده تصواب

(٦) في الأصل، راب، وقد أثبتته من اب، و«حاشية» بغيره ١٠٣٧

(٧) في اب: «انضخته» وهو خطأ

(٨) في النسخة: (هو)

(٩) في النسخة: حكمه

(١٠) انظر «رفع حاشية» (١٢/٢).

(١١) هو لإمام الأصوب أبو حسن علي بن أبي عمير عن محمد بن ساهم العلبي الأمدي المتكلم
الحسين ثم شافعي عنه في بغداد والشام، وانتقل إلى القاهرة، يروج في الأصول وعلم
كلام من مصنّفاته لإحكام في الأصول، غاية المرام في علم الكلام وغيرها توفي سنة
٦٣١ هـ، انظر ترجمته في «وفيات الأعيان»، (٢٩٣/٣)، «شهداء الذهب» (٢٥٣/٧).

(١٢) انظر «إحكام» (١١/١٣٧)

(١٣) انظر «شرح محي» ٢٧، وقد انصاف

(١٤) انظر «رفع حاشية» (٢٢/٢)، وهو انظر «إحكام» للأمدي (١٢٧/١).

[تَعْرِيفُ الشَّرْطِ]

المعنى: والشرط يأتي .

الشرط (وشرط يأتي) في بحث محض آخره إلى هنا، لأن اللغوي من أقسامه غرض، كما في «أكرم ربيعه إن جاء»، أي الحاشي مهم، ومسائله الآتية من الاتصال وعمره، لا محل لذكرها إلا هنا، ثم الشرعي المناسب هنا كالتطاهرة للصلاة والإحصان لوجوب الرجم .

الطائفة وثانيهما . شرط الحكم، وهو ما يقتضي عدمه بغيض حكم السب، ولم يحل بحكمة السب، كالتطهر للصلاة، فإن عدمه^(١) يقتضي نقيض حكم السب، وهو عدم الثواب، وحكم السب حصول الثواب، وحكمة السب التوجه إلى الله تعالى، ولم يحل به عدم التطهر^(٢)

[تَعْرِيفُ النَّائِبِ]

لثلاث والنائب: الوصف الوجودي الظاهر المنقبط المعترف نقيض الحكم، كالأبوة في باب القصاص .

النائب (والمنايع) المراد عند الإطلاق، وهو مانع حكم: (الوصف الوجودي الظاهر المنقبط المعترف بغيض الحكم) أي حكم لسب، (كالأبوة في باب القصاص) وهي كون القتال أما القبول، فوب مائة من وجوب بقصاص، سب عن لفتن حكمة، وهي أن الأب كان سبياً وحوادثه فلا يكون الأب سبياً عدمه

القائمه قوله: (والمنايع الوصف) إلى آخره فإن لتركبي: لا بد أن يريد فيه مع بقائه حكم^(١) السب، ليخرج به مانع لسب^(٢)، وهو ما يستلزم حكمه بحكم بحكمة السب، كعدم في تركه إن قلنا إنه مانع من وجوبها، فإن حكمه السب، وهو لعن مؤساة لشرفه، من فصل مال لركبي، وليس مع لعن فصل يواسي به^(٣)، وجوب ما فله أنه حرج بالمد الأخير، لأنه لا يعرف بغيض الحكم، بل انتفاء السببية . وإن استلزم بغيض الحكم^(٤) كما قدوته [قيل]^(٥) المقالة السابقة . [وجعله]^(٦) العي^(٧) سباً ومواساة بمفراء حكمة، تبع فيه العنق^(٨) .

(١) في (ب) (حكمة)، وقد في تقرير الشريبي ١٠٩٨، وسجته لأصل مواد في شيف اصنام بركشي

(٢) في (ب) تحقير من صاحب نظرائح العنق ١٧٢، ولأمدني في إجماعه ١٣

(٣) هذا كلامه ركبي، ولفظه عنه شيخ رقبته عرف انظر «تفسير مصامح» ١٦٧ ٦٨

(٤) لأنه في (ب) السب، سباً لمص، وعمم من ذلك أنه يرم من كونه مانع السب، كونه مانع الحكم بغير ادعاء ب (ب) ٩٨

(٥) في الأصل (عل)، وما فيه من (ب) وبعبه مصوات

(٦) في الأصل (جعل)، وما فيه من (ب) هو الصواب

(٧) في (ب) (ب) (ب)، وهذا نسخة (ب) ٢١٦ ع

(٨) انظر «شرح لعن» ٢٧

(١) في حقاير (عدم)

(٢) انظر «شرح لعن» ٧٢، و«رفع صاحب» ١٦٢ (و) (عدم)

[تَعْرِيفُ الصَّحَّةِ]

الثَّانِيَّةُ وَالصَّحَّةُ مُوَافَقَةُ ذِي الْوُجْهِينَ لِشَرْعٍ، وَقِيلَ فِي الْعِبَادَةِ: إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ

الْبَاطِلِ (والصحة) من حيث هي الشافعية صحة عبادة وصحة بعدد، (موافقة)

لعمل (دي الوجهيين) وفروع (الشرع) ونحوها - موافقة الشرع وبخاصته، أي الفعل الذي يقع تارة موافقا للشرع، لاستجابه ما يعتبر فيه شرعا، وتارة مخالفا له، لانتفاء ذلك، عبادة كان كالصلاة، أو عقدا كالبيع، الصحة موافقة للشرع، بخلاف ما لا يقع لا موافق للشرع كمنعوه الله تعالى، إذ لو وقعت عبادة به أيضا، كان موافق جهلا لا معرفه، فإن موافقة شرع ليست من معنى الصحة، فلا يسمى هو صحيح، فصحة العبادة أحدا لا ذكر موافقة العبادات ذات الوجهيين وقوعا للشرع، وإن لم تسقط لقضاء (وقيل) الصحة (في العبادات): إسقاط القضاء.

في عبادة الله، معنى أن لا يجح ابن فعلها ثب

الثَّانِيَّةُ قوله: (فصحة العبادة)^(١) إلى آخره، توطنه لكلام المصنف

قوله: (أي إغناؤها) إلى آخره فسر به عبارة المصنف كعبه^(٢)، لأن ظاهرها غير مراد قطعا، إذ السقوط فرع الثبوت^(٣) سواء قبل انقضاء بأمر حديد أم بالأمر الأول.

(١) قوله: (أي إغناؤها) إلى آخره، فسر به عبارة المصنف كعبه^(٢)، لأن ظاهرها غير مراد قطعا، إذ السقوط فرع الثبوت^(٣) سواء قبل انقضاء بأمر حديد أم بالأمر الأول.

(٢) قوله: (أي إغناؤها) إلى آخره، فسر به عبارة المصنف كعبه^(٢)، لأن ظاهرها غير مراد قطعا، إذ السقوط فرع الثبوت^(٣) سواء قبل انقضاء بأمر حديد أم بالأمر الأول.

(٣) قوله: (أي إغناؤها) إلى آخره، فسر به عبارة المصنف كعبه^(٢)، لأن ظاهرها غير مراد قطعا، إذ السقوط فرع الثبوت^(٣) سواء قبل انقضاء بأمر حديد أم بالأمر الأول.

وإطلاق لو جردى على «الأوه» التي هي أمر إصافي عند الفقهاء وعبرهم، نظرا إلى أنها ليست عدم شيء، وإن قال المتكلمون الإصافيات أمور اعتبارية لا وجودية، كما سيأتي تصحيحه في أواخر الكتاب أم ماع السبب والعلة، ولا يذكر إلا مقيدا بأحدهما، فسيأتي في مبحث العلة.

الثَّانِيَّةُ وحذف شارح ذلك في مبحث علة محمل السبب مدح النصب، وإحكمة استعانة مدح^(١)، وكل صحيح، وإن كان ما فعله الشارح أوفق بالمشهور، من جعل ملك الانتساب سببا، وبما تقرّر علم أن مانع السبب، مستلزم مانع حكم، قال المصنف: «وإن لم يذكر هنا مانع لسبب، لأن كلاما هاهنا في الحكم ومتعلقاته، من حاكم، ومحكوم به، وعليه، وشروطها، وليست الأسباب كذلك»^(٢). أي فلم أذكر مانع السبب، قلت: لكن قوله: «وليست الأسباب كذلك» إنما يصح لو سلمنا^(٣) أن متعلقات الحكم محصورة فيما قاله، وهو ممنوع، إذ أسبابه / منها، وتقدير تسليمه أورد عليه أنه كان ينبغي لذلك أن لا يذكر السبب، وقد ذكره^(٤)، ويحاج بأنه إنما ذكره، لأنه من متعلقات الأحكام الوصية التي الكلام فيها، وقول لشارح (عبد الفقهاء) أي بعضهم، وقوله: (وإن قال المتكلمون) أي أكثرهم^(٥) قوله (لانتفاء ذلك) أي لانتفاء استجابه ما ذكر

(١) النظر: «شرح المحققي» (٢٣٨/٧)

(٢) عبارة المصنف في «مع لم أع» (٢٨٢) «لأن كلاما هاهنا في الحكم ومتعلقاته، وليست الأسباب علما من الأحكام في شيء» خلافا لابن الحاجب، وقد نقض كتاب انتساب معرفة مانع السبب، ثم قال: «لمس صحت حكم حاكم، وعلم به وعنه، وشروط كل واحد منها، وليست لأسباب من ذلك» يظهر أن شيخنا كثر ما يصر في نقل

(٣) في «مع» (مع)

(٤) أورد ذلك في «مع» (مع) (٢٨١)

(٥) «مع» (مع) (٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢)

الذنب

الذنب في وقت من عاده ذات وجهين الشرع، ولم يسقط القضاء كصلاة من طرأ عليه متطهر، ثم تبين له حدثه يسمى صحيحاً على الأول دون الثاني.

الثانية قوله: (كصلاة من^(١) طرأ عليه متطهر، ثم تبين^(٢) له^(٣) حدثه، يسمى صحيحاً على الأول دون الثاني) الأول منسوب للمتكلمين^(٤)، والثاني للعقهاء^(٥).

قد استسكى^(٦): «سمية لعقهاء ما ساطعة ليس لاعتبارهم سقوط القضاء في حد الصحة، كما في الأصوليون، بل لأن شرط الصلاة عندهم الطهارة في نفس الأمر، والصلاة بدون شرطها باطلة، وغير مأمور بها، وذلك لأهم قالوا: من صحت صلاته، وكانت مغنية عن القضاء جاز الاقتداء به، وإلا فلا.

(١) نسخة «س» [٢٢ س]

(٢) في «س» نفس

(٣) (له): «ساقطة من «ب»

(٤) وهو أن الصحة هي موافقة فعل ذي الوجهين الشرع، ومعه أن يراعى فعل المكلف أمر الشارع، والمراد بالمتكلمين، جمهور الأصوليين انظر: شرح المصنف (٧/٢) مع حاشية استقاراني، «المستصحب» (٢/١)، «المصنوع» (١١٢/١)، «الإحكام للأمندي» (١٣٠/١)، «الإباحت» (٦٧/١)، «نهاية السؤل» (٥٩/١)، «شرح مختصر الروضة للطوفي» (٤٤١/١)، «شرح تنقيح الفصول» (٧٦)، «فضيلة اللامعة» (٢١٣/١)، «التبعية» (١٠٨٣/٣)، «تنقيح المسامحة» (٦٩/١)، «كشف الأسرار للبحاري» (٥٣٠/٢).

(٥) وهو أن الصحة عبارة عن إسقاط بعضه، انظر «المستصحب» (٢٦٧/١)، «المصنوع» (١١٢/١)، «الإحكام» للأمندي (١٣٠/١)، «الروايات» (٢١٦/١)، «شرح مسيح المصنوع» (٧٦)، «كشف الأسرار» (٥٣٠/٢).

(٦) هو العلامة تقي الدين حل بن عبد الكافي بن علي السبكي الأنصاري الحنوزي، تبع لإسلام في عصره، وأحد غرر المفكرين، والد المصنف، شرح مصنفاته شرح المنهاج، وكلمة المجموع بدوي المر سظم في تفسير القرآن وغيره توفي سنة ٧٥٦ هـ، انظر تراجم في «مطبعة شامعية» لأبي السكي (١٣٩/١٠)، «الدرر الكاشفة» (١٣٤/٣).

سفيه جعلوا من الصحيحة ما لا يعني عن بعضه، وصححو أنب صحة صلاة وقد الطهورين، مع أنها لا تعني عن القضاء، ثم قال: فالصواب حد الصحة عند المريقين بموافقة الأمر، أي كما عبر به المتكلمون، غير أنهم يقولون: بل طرأ الطهارة غير مأمور بها، والعقهاء يقولون: بل مأمور بها مرفوع عنه لإثم تركها، [قليل ذلك]^(١) كانت صلاته صحيحة عند المتكلمين لا للعقهاء^(٢)، وفيها قاله: «مور منها قوله: إن شرط الصلاة عند العقهاء الطهارة في نفس الأمر، ينتضي أنه لو تردد فيها وصل ثم تبين له أنه متطهر صحت صلاته وليس كذلك^(٣)»، ومنها قوله: إن الصلاة بدون شرطها غير مأمور بها بقاء على ضعيف، وهو أن حصول الشرط الشرعي شرط في صحة التكليف ووقوعه^(٤).

وسها: رفعه اختلاف بين الأصوليين في جعله حد الصحة عند العقهاء حدثه عند^(٥) المتكلمين. ومنها قوله: إن العقهاء يقولون إن طرأ لطهارة مأمور بها مرفوع / عنه الإثم، إذ مخالفة الأمر تقتضي^(٦) الإثم. إلا أن يحمل الأمر على التلب، وفيه هنا بُعد.

(١) في الأصل (عللاً) وما آتيت من «ب».

(٢) انظر «الإباحت» في تذيير السبكي والله المصنف (٦٨ ٦٧) ومعه التبع قريب مما صنف.

(٣) لأن من شرط تحقق الية في العبادة - كما هنا - الإجماع بمتعلقها، وهذا غير وارد فليس بمصلحة العبادة.

انظر: لأشياء والنظر: لأبن السبكي (٦٢/١)، «والأشياء والمعار» مسبوحي (ص ٩٨).

(٤) لأن أكثر الأصوليين: على أن الشرط الشرعي ليس شرط في صحة التكليف، كما سبأ.

بإلانة (انظر «س» ٤٠٨/١).

(٥) نسخة «ب»: [٢٢/ب].

(٦) في «س»، ينتضي.

الْمَقْصُودُ بِصَحَّةِ الْعَقْدِ تَرْتُّبُ اثَرُهُ

الْبَيْعُ (وبصحة العقد) نبي هي أحد عما ستم موافقته شرع (ترتب أثره) أي أثر العقد، وهو ما شرع بمعدله، كحق الانتفاع في البيع، ولا سبغ في الكاح.

للمشيه قال إقرا في^(١) وغيره^(٢) خلاف في لماسة نصفي، لاتفاقهم على أنه في صلاته المذكورة موافق للأمر، وأنه يثبت عليها، وأنه يجب نقضه إن نس حدوثه، وإلا فلا^(٣). وردة الزركشي فقال: «بل هو معنوي، والمتكلمون لا يوجبون نقضه، ووصفهم إياه بالصحة صريح في ذلك، فإن الصحة هي الغاية من العادة، ولا يستكر هذا، فللشافعي في التقديم مثله: فيما لو صلى منجس لم يعلمه، نظرا لموافقة^(٤) الأمر^(٥)، وكذا من صلى إلى جهة^(٦) ثم تبين خطأ، فيه في النقض قولاً^(٧)، من الخلاف بينهم مفرع على اصل: وهو أن النقض هل يجب بالأمر الأول؟ أو بأمر جديد؟

- (١) هو العلامة أبو عبد الله مهدي بن أحمد بن يونس بن عبد الرحمن السجستاني القمي في كتابه كان يارعي لأصول الفقه وغيره وحديث وعلم كلام وأصول من مقصده استيعاب وشرحه، شرح معصوم، عراق، والحدثة وغيرها، توفي سنة (٦٨٤ هـ) انظر: ترجمته في التلخيص للحداه، ٢٣٦، مسجود بن الزكوة (ص ١٨٨).
- (٢) انظر: المستصفى، ٢٢٦، وشرح مصنف، (١) ٤٤٣، (١) ١٠٨٤/٣.
- (٣) انظر: شرح مشيخ معصوم، ص ٢٦، وبمنه نسخ ترويض المستفيضة.
- (٤) في (١) «وإنه»

(٥) في «شبهه» (١) ٦٩، (٢) ٧٠، من نسخ من لمعلمه، ثم علمه، به لا يجب عليه النقض، بقدر موافقة (أمر حدائس) وهذا منقضي في التقديم، وظهر (المجموع) من ههنا، نسوي (٢) ٦٣.

- (٦) أي في جهة حدائس، هي المنة.
- (٧) أي في صحت الشافعي، انظر: (وسط) لغيره في (٢) ١٧٧، و(المجموع) (٢) ٢٠٦.

والصحة منشأ الترتب لا نفسه كقيل، فإن انصف^(١) بمعنى أنه حيث وجد، فهو ناشئ عنها، لا بمعنى أنها حيث وجدت بناءً عليها، حتى يرد اسع قبل انقضاء الخيار، فإنه صحيح، ولم يترتب عليه أثره.

للاشيه فمن لأول منى لفقهه قوههم^(٢) «[إنها]^(٣)» منقوض انقص، وعلى ثباتي من المتكلمين قوههم^(٤) «[إنها]» منقوض لا، فلا يوجبون لنقضه ما م يرد نص حديثه^(٥) انتهى^(٦) وقد يقال: ما رذله بكونه أمر فقهي، لا يجمع كونه حلالاً فقهي، كمن مر بطرقة^(٧) مع أب قوته، ووصفهم إياها بالصحة صريح في ذلك، فرددود بوصف صلاة فاد الطهورين بها، مع وجوب قضائهما، وما علق به لا يقتضي عدم وجوب انقضائه، بل معنى كون بصحة هي عادة من العادة، وبها هو قهها والاثواب عليها، قوله: «والصحة منشأ الترتب لا نفسه كقيل»^(٨) أي كقوله لا معنى^(٩) وغيره^(١٠)، إذ لو كانت نفسه م توجد بدونه، [بكنها] توجد بدونه^(١١) كما في السع قبل انقضاء خيار، كمن سق قوته (بمعنى أنه حيث وجد فهو ناشئ عنها) أي آخره أي فلا يرد ذلك على حصف.

(١) انظر: مجمع، ص ٢٢٠، (٢) ٣١٦.

(٢) رد، ص ١٠٠، وشيف سامع.

(٣) رد، ص ١٠٠، وبإذنه في قوله (ولا توجد بأصل كتاب يشبه نسامع).

(٤) انظر: سبب لسامع (١) ٦٩، (٢) ١٠٠، وفيه الشرح كريبها بنقير (١) ١٠٠.

(٥) في (١) «سبب» صلا، من (١) ١٠٠، انظر: رد، ص ٢٤٨.

(٦) نسخة (أ) ٢٣، ص.

(٧) انظر: «بمعنى» صحة بعد ترتب ثمرته بقوله «به عنه» بعد (الاحكام) (١) ٣١٦.

(٨) انظر: «شرح المعصوم» (٢) ١٧٧، (١) ١٠٠، وبإذنه (الوصف) (١) ١٠٠، والحدود.

(٩) (١) ١١٢، (الحاشية) (١) ٤.

(١٠) وبإذنه من (١) ١٠٠.

[الْمَقْصُودُ بِصَحَّةِ الْعِبَادَةِ]

لَيْسَ وَالْعِبَادَةُ إِجْرَاؤُهَا : أَيْ كَمَا يَتَّبَعُهَا فِي سَقُوطِ التَّعْبُدِ . وَقِيلَ : يَسْقُطُ الْقَضَاءُ . وَيَخْتَصُّ الْإِجْرَاءُ بِالْمُعْطَلُوبِ ، وَقِيلَ : بِالْوَاجِبِ

الْبَيْتُ (و) بِصَحَّةِ (العبادة) عَلَى الْقَوْلِ الرَّاحِجِ فِي مَعْنَاهُ ، (إِجْرَاؤُهَا أَيْ كَمَا يَتَّبَعُهَا فِي سَقُوطِ التَّعْبُدِ) أَيْ الطَّلَبِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْقُطِ الْقَضَاءُ ، (وَقِيلَ) (إِجْرَاؤُهَا) (إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ) كَصَحَّتْهَا عَلَى الْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ ، فَالْصَّحَّةُ مَشَأُ الْإِجْرَاءِ ، عَلَى قَوْلِ الرَّاحِجِ فِيهَا ، وَمَرَادُفُهُ لَهِ الْمَرْجُوحِ فِيهَا

(وَيَخْتَصُّ الْإِجْرَاءُ بِالْمُطْلُوبِ) مِنْ وَاجِبٍ وَمُتَدَوِّبٍ ، أَيْ سَعْدُهُ لَا يَتَجَاوَرُهَا إِلَى الْعَقْدِ الْمَشَارِكِ لَهَا فِي الصَّحَّةِ (وَقِيلَ) عِنْدَ (سَالِوَجِبِ) لَا تَحْدُودُهُ إِلَى الْمُدَوِّبِ كَالْعَقْدِ ، لِمَعْنَى أَنْ لَاهِرَهُ لَا يَصِفُ بِهِ لِعَقْدٍ ، وَيَنْصَبُ بِهِ سَعْدُهُ أَوْ حُدُودُهُ سَعْدُهُ ، مِنْ لَوْ حُدُودُهُ فَقَطْ

الْحَسْبُ قَوْلُهُ : (وَتَوْقُفُ الرَّتْبِ) إِلَى إِجْرَاءِهِ ، حُجُوبُ سَوَاقِ مَعْنَاهُ ، وَيُقَرَّرُهُ ظَاهِرُ

وَقَوْلُهُ : (الْمَانِعُ) صِمَّةٌ لِلخِيَارِ ، وَقَوْلُهُ (مَنْ) أَيْ مَنْ أَسْبَغَ

قَوْلُهُ : (وَقِيلَ يَخْتَصُّ بِالْوَاجِبِ) فِي كَلَامِ الشَّاعِرِ ، مَا نَقَضَ تَصْحِيحَهُ (١٦) وَهُوَ مَوْجُودٌ ، قَوْلُهُ : (كَالْعَقْدِ) أَيْ كَمَا لَا يَتَجَاوَرُهُ إِلَى عَقْدٍ

(١٦) وَهُوَ مَنْ أَسْبَغَ ، سَبَّغَ بِهِ مَنِ اشْتَرَى عَلَيْهِ ، لَانْقِضَ ذَلِكَ لِعَارِضِهِ بِمَعْنَى سَبَّغَ الْبَهْمَ وَحَاصِلُ حُجُوبِ ، مَعَ اسْتِغْرَامِ لَفْظِهِ ، لِأَنَّ السَّبْغَ فِي بَعْضِ نَوَاقِصِ ، يَوْفَعُ عَلَى سَبَّغِ مَعْنَاهُ كَالخِيَارِ ، وَهُوَ شَيْءٌ مِنْ كَوْنِ الْخَوَلِ ، مَعْنَاهُ حَاشِيَةُ بَعْضِهِ (١٦٧)

الْبَيْتُ وَتَوْقُفُ الرَّتْبِ عَنْ نَقْضِ الْخِيَارِ الْمَانِعِ مِنْهُ ، لَا يَتَقَدَّحُ فِي كَوْنِ الصَّحَّةِ مَشَأُ الرَّتْبِ ، كَمَا لَا يَتَقَدَّحُ فِي سَبْبَةِ مَلِكِ النَّصَابِ - لَوْ جُوبُ الزَّكَاةِ - تَوْقُفُهُ عَلَى حَوْلَانِ الْخَوَلِ ،

وَقَدْ مَخَّرَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ ، ثَانِيًا بِهِ الْإِحْتِصَارُ فِيهَا بِلَهْمَا ، وَلِأَصْلِ رَتْبِ أَثَرِ الْعَقْدِ نَصَحَتِهِ ، وَعَبْدٌ لَتَقْدَمَ عَلَيْهِ تَصْمِيرُ بَعْضِهِ وَتَعَكُّسُ ، لَتَقْدَمَ مَرِجِعُ الْغَضَبِ عَلَيْهِ .

ثَانِيًا فَإِنَّ قَوْلَ : يَرُدُّ عَلَيْهِ كَعَرَهُ خَلْعُ (١) وَتَكْتَنُهُ (٢) لِلْفَاسِدَانِ ، فَإِنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِمَا أَثَرَهُمَا مِنَ الْبَيْنُونَةِ وَالْعَقْدِ ، مَعَ أَنَّهُمَا غَيْرُ صَحِيحَيْنِ . قُلْنَا : تَرْتَبُ أَثَرُهُمَا لَيْسَ لِلْعَقْدِ بَلْ لِلتَّعْلِيقِ (٣) ، وَهُوَ صَحِيحٌ لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَتَنْظِيرُ ذَلِكَ الْقَرَأُصُ (٤) وَالْوَكَاةُ (٥) لِلْفَاسِدَانِ ، فَإِنَّهُ يَصْحَحُ فِيهَا التَّصَرُّفَ لَوْجُودِ الْإِذْنِ فِيهِ ، وَإِنْ لَمْ يَصْحَحِ الْعَقْدُ (٦) .

(١) هُوَ فِرْقَةٌ مَعْرُوفَةٌ مَقْصُودُ لِحَةِ الرُّوحِ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ أَوْ خَلْعٍ . وَهَذَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَعِنْدَ الْخَلْفَةِ : أَخَذَ مَالًا مِنَ الْمَرْأَةِ بَارَاءً مَلِكَ الْكَفَاحِ بِلَفْظِ الْخَلْعِ . انْظُرِ الرَّاهِرَ فِي غَرِيبِ الْفَرَاقِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ لِأَبِي مَنْصُورِ الْأَرْهَرِيِّ تَحْقِيقَ الْأَسَاطِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ الْمُعِزِّ بَشَاتِي (ص ٤٢٢) ، «الْبُرُوقَةُ الْعَقْدِيَّةُ» (٢٣٤ / ١٩) .

(٢) جَاءَ عَلَى مَالٍ مُؤَجَّلٍ مِنَ الْعَبْدِ مَوْجُودٌ عَلَى أَدَائِهِ . انْظُرِ : «الرَّاهِرُ» (ص ٥٦١-٥٦٢) ، «حُدُودُ ابْنِ عَرَفَةَ» (ص ٢٥٨) .

(٣) انْظُرِ : «أَصُولُ الْعَقْدِ» لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ النَّوْزِيِّ (١ / ٧٠) .

(٤) الْقَرَأُصُ وَالْفَرَاقَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ : تَكْنِيزُ مَالٍ لَمْ يَتَجَرَّ بِهِ بِجَزْءٍ مِنْ رِجْعِهِ لَا بِلَفْظِ «الْإِحْرَارِ» «حُدُودُ ابْنِ عَرَفَةَ» (ص ٥٣٠) .

(٥) هِيَ بَيْتَةٌ دُونَ حَقِّ تِلْكَ الْبَيْتَةِ وَلَا صَادِقَةٌ لَهَا فِيهِ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ فِيهِ . انْظُرِ : «الرَّاهِرُ» (ص ٣٣٢-٣٣٣) ، «حُدُودُ ابْنِ عَرَفَةَ» (٤٥٧) .

(٦) هَذَا الْإِبْرَادُ وَهُوَ جُوبُ عَدْوِ الرَّكْنِيِّ فِي «شَفَا السَّامِعِ» (١ / ٧١) .

[تَعْرِيفُ الْبَطْلَانِ]

لَمْ يَنْقَابِلْهَا الْبَطْلَانُ، وَهُوَ الْفَسَادُ، خِلَافَ لَا بِي خَيْفَةٍ

أَيْضًا (وَيُقَالُ لَهَا) أَي لَصْحَةٍ، (الْبَطْلَانُ) هُوَ مَحَلُّهُ الْفِعْلُ دَى بَوَاحِشٍ وَقَوْعًا اشْرَعُ، وَفِي الْمَادَّةِ عِنْدَهُ مَقْصِدٌ مُعْضَا (وَهُوَ) نِي لِبَطْلَانِ الْمَنْ عَمَّ لَهُ مَحَلُّهُ دِي الْوَحْشِ اشْرَعُ (الْمَسَادُ) ابْصَحْ، فَكُنْ مَسِيٍّ بِمَحَلِّهِ مَا ذَكَرَ اشْرَعُ (حَلَا لَهَا بِي حَيْفَةٍ) فِي قَوْلِهِ مَحَلُّهُ مَا ذَكَرَ اشْرَعُ، بِأَنَّ كَ مَسِيٍّ عَدَدٌ كَانَتْ كَوْنُ لِهِي عِنْدَهُ لِأَصْلِهِ فَبِي الْبَطْلَانِ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ بِدُونِ بَعْضِ الشُّرُوطِ أَوْ الْأَرْكَانِ.

لَمْ يَسْأَلْهُ (وَلَيْسَ) كَذَلِكَ فَهَذَا لَكُنْ بِكَرَّةٍ [وَفِعْلَةٍ] ^٢ فِي سَائِلِ اشْرَعُ ^٣ مَعَهُ أَوْ حَبِ الْمَدُوبِ، فَاسْتَعْمَلَ الْإِدْعَاءَ فِيهَا أَيْهَا هُوَ عَنِ لِقَوْلِ الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي، قُلْتُ: لَا نَسْمَعُ اسْمَاءَ الْمَذْكُورِ، بِدَلَالَةِ اسْمِ الْمَذْكُورِ [أَت] ^٢ نَقْدُورُ لِعَمَلِهِ أَنْصَحُ ^٣، وَكُلُّ حَالٍ فِي لُحْدَتِ رَدٍّ عَلَى أَحَدٍ مِثَالِ مَا لَصَلَاةٌ تَحْرِيءُ بَعْدَهُ عِبَرِ الْعَامَّةِ ^(٦)، قَوْلُهُ: (وَيُقَالُ لَهَا الْبَطْلَانُ) وَهُوَ الْمَسَادُ ^(٧)، قَدْ يَدْرُكُ، قَدْ فَرَّقْتُمْ بَيْنَهُمَا فِي أَبْوَابِ مَتْنِ الْحَجِّ، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ بِالرَّادَةِ فَلَا يَمْضِي فِيهِ، فَتَسُدُّ بَابَهُ عَنِ مَضِيِّ فِيهِ، وَفِيهَا شُجْعٌ وَكُنْهٌ

١- نسخة: [ج ٢٣]

٢- نسخة: [ج ٢٣]

٣- نسخة: [ج ٢٣]

٤- نسخة: [ج ٢٣]

٥- نسخة: [ج ٢٣]

٦- نسخة: [ج ٢٣]

٧- نسخة: [ج ٢٣]، عَمَلُهُ عَمَلُهُ دَى بَوَاحِشٍ وَقَوْعًا اشْرَعُ، وَفِي الْمَادَّةِ عِنْدَهُ مَقْصِدٌ مُعْضَا (وَهُوَ) نِي لِبَطْلَانِ الْمَنْ عَمَّ لَهُ مَحَلُّهُ دِي الْوَحْشِ اشْرَعُ (الْمَسَادُ) ابْصَحْ، فَكُنْ مَسِيٍّ بِمَحَلِّهِ مَا ذَكَرَ اشْرَعُ (حَلَا لَهَا بِي حَيْفَةٍ) فِي قَوْلِهِ مَحَلُّهُ مَا ذَكَرَ اشْرَعُ، بِأَنَّ كَ مَسِيٍّ عَدَدٌ كَانَتْ كَوْنُ لِهِي عِنْدَهُ لِأَصْلِهِ فَبِي الْبَطْلَانِ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ بِدُونِ بَعْضِ الشُّرُوطِ أَوْ الْأَرْكَانِ.

وَمَشَأُ خِلَافِ حَدِيثِ ابْنِ مَاجَةَ وَغَيْرِهِ، مِثْلًا «أَرْبَعٌ لَا تَجْزِي فِي الْأَصْحَابِ»، فَاسْتَعْمَلَ الْإِجْزَاءَ وَهِيَ مَنُودِيَّةٌ عَدَدًا، وَاجِبَةٌ عِنْدَ ظَهْرِنَا كَأَيِّ حَقِيقَةٍ.

وَمِنْ اسْتَعْمَلَهُ فِي الْوَحْدِ تَعْقًا، حَدِيثُ الدَّارِقُطِيِّ وَغَيْرِهِ «لَا تَجْزِي صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ فِيهَا بِأَمِ الْقُرْآنِ»

لِظَاهِنَتِهِ قَوْلُهُ: (وَمَشَأُ خِلَافِ حَدِيثِ ابْنِ مَاجَةَ وَغَيْرِهِ) ^(١) إِلَى حَرِّهِ، مَعْنَى كَوْنِهِ مِثْلًا: أَنَّ مَنْ قَالَ يَنْتَبِذُ مَا وَصَفَ فِيهِ ^(٢) بِالْإِجْزَاءِ قَالَ: يُوصَفُ بِهِ الْوَاجِبُ وَالْمُنْدُوبُ. وَمَنْ قَالَ بِوَحْدِهِ قَالَ: لَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا الْوَاجِبُ. وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (مِثْلًا) إِلَى أَنَّ مِثْلًا الْخِلَافَ لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ فَقَطْ، بَلْ هُوَ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

قَوْلُهُ: (وَمِنْ اسْتَعْمَلَهُ فِي الْوَاجِبِ اتِّفَاقًا، حَدِيثُ الدَّارِقُطِيِّ) ^(٣) إِلَى آخِرِهِ، أَيِ فَإِنَّهُ اسْتَعْمَلَ فِي الصَّلَاةِ وَهِيَ وَاجِبَةٌ اتِّفَاقًا، فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا مَبْنِي ^(٤) عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْحَدِيثِ هِيَ الْوَاحِدَةُ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الْأَصْحَابِ، بِأَبٍ مَا مَكَرَهُ أَنْ يَصْعُقَ بِهِ (٥٢٩/٣) رَقْم (٣١٤٤) هُوَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ التِّرْمِذِيُّ وَالثَّانِي بِهَلْطٍ «أَرْبَعٌ لَا تَجْزِي فِي الْأَصْحَابِ»، أَنْظَرُ: مِثْلُ أَبِي دَاوُدَ، كِتَابُ «الْمَصْحَابِ»، بِأَبٍ مَا مَكَرَهُ مِنَ «الْمَصْحَابِ» (١٦١/٣) رَقْم (٢٨٠٢)، وَسَيِّدُ الرَّعْدِيِّ، كِتَابُ «الْمَصْحَابِ»، بِأَبٍ مَا مَكَرَهُ مِنَ الْأَصْحَابِ (٢٩٨/٣) رَقْم (١٤٩٧)، وَسَيِّدُ النَّسَائِيِّ، كِتَابُ «الْمَصْحَابِ»، بِأَبٍ مَا مَكَرَهُ مِنَ الْأَصْحَابِ (٢٤٤/٧) رَقْم (٤٣٨١) وَأَنْظَرُ: مُعْجَمُ خَيْرِ (١٣٩/٤) رَقْم (١٩٦٠) وَالْأَحْمَدِيُّ عِنْدَهُ عِنْدَ مَجْمُوعِ سَفَهَاءِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُحَابِلَةِ، وَاجِبَةٌ عِنْدَ أَجْمَعٍ نَظَرُ «السَّيِّئَةِ» مَعْنَى أَحَدِي (١٥) «أَمْرُهُمْ خَيْرٌ» لِلْمُحَابِلَةِ الْمَالِكِي (٢٣٨/٣)، وَهِيَ لِنَسَائِهِ، مَسْرُوعِي الشَّافِعِيِّ (١٩٢/٣)، لِمَعْنَى «لَا يَنْبَغُ الْقِيَامَةُ الْحُسْبِي» (١٣٠/١٣).

(٢) فِي «ب» (مَعْنَى) وَهُوَ حَقٌّ (٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مِثْلِهِ (٣١٩/١) رَقْم (١١١٧) عَنْ عَدَدِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَقَالَ: «مَعْنَى» صَحِيحٌ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَرَبٍ فِي مِثْلِهِ (٢٤٨/١) رَقْم (١١١٧) «لَا تَجْزِي صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمِ الْقُرْآنِ» نَظَرُ (٢٤٢/١) رَقْم (٢٤٢٢) (٤) فِي «ب» (مَعْنَى) نَظَرُ (٢٤٢/١) رَقْم (٢٤٢٢)

الْبَيْعِ وَكَفَى فِي بَيْعِ الْمَلَاغِيحِ ^(١)، وَهِيَ مَا فِي الطُّونِ مِنَ الْأَحْمَةِ، لَانْتِدَامِ رُكْنٍ مِنْ
الْبَيْعِ، أَيْ الْمُبِيعِ أَوْ لَوْصَفِهِ فِيهِ الْفَسَادُ، كَمَا فِي صَوْمِ يَوْمِ النُّحْرِ ^(٢).

لِلْمُنَافَةِ فَإِنَّهُ يَصِلُ مَعَهُ مَا كَانَ مَعْرُوضًا عَنْ مَقْصُودِ كَدَمٍ، أَوْ كَانَ الْخِطْبُ فِيهِ رَاحِدًا
لِلْعَقْدِ كَصَغَرِ ^(٣) وَيَقْصِدُ مَا كَانَ الْخِطْبُ فِيهِ رَاجِعًا بِغَيْرِ ذَلِكَ وَحُكْمُ الصَّلَاتِ
فِيهَا ^(٤) لَمْ يَلْتَزِمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ عَنِ حُرْمَةِ الْعَقْدِ، وَحُكْمُ انْتِسَادِ أَنَّهُ يَنْبَغُ عَلَيْهِ
مَعَهَا الصَّلَاةُ وَالْعَقْدُ وَبَرَحَ ^(٥) رُوحٌ وَبَسَدَ بَدَلٌ، وَحَبِ ^(٦) بَانَ ذَلِكَ
صُعْلَاحُ الْخَبَرِ، فَلَا يَصِرُ فِي اصطلاحٍ مذكور ^(٧)، وَتَنَاقُلٌ مِمَّا ذَكَرَ ^(٨) عَلَى
أَعْمَالِ الْأَوَّلِ بِمُقَابِلِ ^(٩) انْتِسَادِ، وَعَلَى الثَّانِي يُقَابَلُ بِعَدَمِ الْمَلِكَةِ ^(١٠) قَوْلُهُ
(لَانْتِدَامِ) إِلَى آخَرِهِ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْدُوفٍ أَيْ فَهُوَ بَاطِلٌ، أَوْ فَالْتَّهْيِ عَنْهُ، وَقَسْرُ
عَلَيْهِ نَظَائِرُهُ الْآتِيَةُ.

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَيْعِ الْمَلَاغِيحِ وَالْمَضَامِينِ، وَدَامَتْ فِي أَيْوَامِهَا
مُرَاسِلَاتُ كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ (رَقْمُ ٦٣) (ص ٦٥٤). وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مَعْصَمِهِ مَرْفُوعًا
(٢١/٨) وَرَقْمُ ١٤١٣، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (١١/١٣٨) وَرَقْمُ ١١٥٨١، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي
«تَلْخِيصِهِ الْخَيْرِ» ٢١/٣ وَرَقْمُ ١١٤٦: إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ، وَقَالَ ابْنُ أَمِيرِ الْحَاجِّ الْحَلَبِيُّ الْحَنَبِيُّ
فِي «التَّقْرِيرِ وَالتَّحْقِيرِ» ١/٣٩٤: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) الَّذِي عَنْ صَوْمِ يَوْمِ النُّحْرِ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ: «مَنْ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ:
يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ النُّحْرِ»، وَابْنُ الْبَرَكِيِّ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الصَّوْمِ، بَابُ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ
(٢٩٢/٤) وَرَقْمُ ١٩٩٢، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الصَّيَامِ، بَابُ الَّذِي عَنْ صَوْمِ يَوْمِ
النُّحْرِ (٢٣٧) وَرَقْمُ ٨٢٧.

(٣) فِي «صَدْرِ الْكُتُبِ» وَهُوَ حَقٌّ.

(٤) فِي «بَابِ» «فِيهِ» وَهُوَ حَقٌّ.

(٥) فِي «بَابِ» «بَرَحَ» وَهُوَ حَقٌّ.

(٦) فِي «بَابِ» «حَبِ» وَهُوَ حَقٌّ.

(٧) بِمَعْنَى رَافِعٍ حَاجِبٍ (٢٥٢).

(٨) وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَيُعَدُّ بِمُقَابِلِ الصَّلَاتِ».

(٩) فِي «بَابِ» «تَقَابَلِ».

(١٠) نَظَرُ «حَاشَةِ الْأَمْرِ» (١٠٥٠).

لِلْمَنَعِ بِإِعْرَاضِ مَقْصُودِهِ عَنْ صِبَاغَةِ اللَّهِ لِلنَّاسِ بِالْحَرَمِ الْأَصْحَابِيِّ لَتِي شَرَعَهَا لَهُ،
وَكَيْفَ فِي بَيْعِ الدَّرَاهِمِ بِالدَّرَاهِمِ لِأَنَّهَا عَنْ التَّوْبَةِ، فَيَأْتِي بِهَا، وَبَعْدَ مَا قَضِيَ
الْمُنْتِجُ الْحَبِثُ، وَلَوْ بَدَرَ صَوْمُ يَوْمِ النُّحْرِ صَحَّ بَدْرُهُ، لِأَنَّ الْمُنْتِجَةَ فِي قَعْلِهِ دُونَ
نُتْلِهِ، وَيُؤْمَرُ بِفُطْرِهِ وَقَضَائِهِ لِيَتَخَلَّصَ مِنَ الْمُنْتِجَةِ، وَيَقْبِىَ بِالنُّذْرِ، وَلَوْ صَاحَهُ
حَرَجٌ عَنْ عَهْدِهِ بَدْرُهُ، لِأَنَّهُ دَقَّ الصَّوْمَ كَمَا يَنْتَرِمُهُ، فَقَدْ أَعْدَدَ بِالنُّتْلِ، أَمَا إِذَا طُلَّ
فَلَا يَحْتَدُّ بِهِ، وَفَاتَتْ الْمُنْتِجَةُ أَنْ يَقُولَ: وَالْخِلَافُ لِقَوْلِي كَمَا قَالَ فِي الْفَرَضِ
وَالْوَاجِبِ: إِذْ حَاصِلُهُ: أَنَّ مَخَالَفَةَ الَّذِي وَجَّهَ لِلشَّرْعِ بِالْهَيْئَةِ عَنْهُ لِأَصْلِهِ، كَمَا
تَسْمَى بِطِلَانًا، هَلْ تَسْمَى فُسَادًا؟ أَوْ لَوْصَفَهُ كَمَا تَسْمَى فُسَادًا، هَلْ تَسْمَى
بَطْلَانًا؟ قَعْلُهُ لَا، وَعَدَمًا مَعَهُ.

الْمُنْتِجَةُ. قَوْلُهُ (أَيْ الْمُبِيعِ) تَفْسِيرُ لِرُكْنِ الْبَيْعِ لَا لِلْبَيْعِ. قَوْلُهُ: (وَيُقِيدُ بِالنُّقْضِ الْمُنْتِجُ
الْحَبِثُ) أَيْ الضَّعِيفُ، لِكَوْنِهِ مَطْلُوبًا رَفْعُهُ بِالتَّنَاسُخِ لِلتَّخْلُصِ مِنَ الْمُنْتِجَةِ،
كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي صُورَةِ نَفَرِ صَوْمِ يَوْمِ النُّحْرِ ^(١).

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمُنْتِجَةَ) فِي قَعْلِهِ دُونَ نُتْلِهِ، أَرَادَ بِالْمُنْتِجَةِ الْإِعْرَاضَ عَنْ
صِبَاغَةِ اللَّهِ لَهُ، وَيَفْعَلُهُ الصَّوْمُ وَيَنْتَرِمُهُ الْإِيْتَانُ بِصِبْغَتِهِ. قَوْلُهُ (صَلَاةٌ كَانَ أَوْ
صَوْمًا) ^(٢) لَمْ يَنْتَرِضْ لِغَيْرِهِمَا، إِمَّا لِقِيَاسِ بَيِّنَاتِهِمَا مَا بَشَّرَ بِهِ، وَإِمَّا لِتَعَمُّرِ
جَمِيعِ مَا ذَكَرَ فِيهَا فِيهِ.

(١) «مَنْعَاتُ» [٢٤] س.

(٢) انْظُرْ: سَأَلَةُ الْأَوَّلِ وَالْوَقْتُ وَالْقَضَاءُ فِي «مَجْمَعِ» (١٦٦) «لَا حُكْمَ» لِأَنَّهُ

«١٠٩» «فَرَحَ» «مَجْمَعِ» (١٢٣٢) «بَدْرُهُ» «سُورَةُ» (١٢٨) «الْإِنْجَاحُ» (١٠٤)

«سُورَةُ» (١٢٣٢) «الْإِنْجَاحُ» (١٠٤)

[تَعْرِيفُ الْأَدَاءِ]

لِللَّحْظِ وَالْأَدَاءِ: فَعُلَ بَعْضُ، وَقِيلَ: كُلُّ مَا دَخَلَ وَقْتُهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ..

الْفَرْقُ (والأداء فعل بعض، وقيل كل ما دخل وقته قبل خروجه) واحداً كان أو مندوباً، وفوه: (فعل معص) يعني مع فعل المعص لأخر في الوقت أيضاً، صلاة كان أو صوم أو بعده في الصلاة، لكن بشرط أن يكون المفعول فيه معها

للشبهة ركعة، كما هو معلوم في محله بحديث الصحيحين «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»^(١).

وقوله (بعض) بلا تنوين لإضافته إلى مثل ما أضيف المعطوف، حذف اختصاراً، كقولهم نصف وربع درهم، وكذا قوله (كل) في تعريف القضاء.

(١) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الصلاة ركعة (٧١/٢) برقم (٥٨٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أدرك من الصلاة بعد أدركه صلاة (١٠٨، ٥) برقم (١٣٧٠)، عن أبي هريرة ج٢.

لِللَّحْظِ وَالْمُؤَدِّي: مَا فَعِلَ، وَالْوَقْتُ: الزَّمَانُ الْمُتَقَدِّرُ لَهُ شَرْعاً مُطْلَقٌ

الْفَرْقُ (والمؤدّي ما فعل) من كل العادة في وقتها عن متولين. أو فيه وبعبه عن لأول (والوقت) لما فعل كله أو فيه وبعبه أداء. أي للمؤدّي الزمان المقدّر له شرعاً مطلقاً أي موسماً كزمان الصلوات لحسن وسهولتها، والصحن والعيده أو مصياف كزمان صوم رمضان وأيام البيض، فهو يعتدّ له زمان في الشرع، كسفر وسفر الطنطن وغيرهما- وإن كان قوريا كالإيمان- لا يسمي فعله أداء ولا قضاء، وإن كان الزمان ضرورياً لبعده

للشبهة قوله: (والوقت لما فعل كله فيه، أو فيه وبعبه) يدلّام منعبه محذوف وهو صفة للوقت، أي الوقت المقدّر، (وفعل) بكسر أونه، وسكان ثابته مصاف إلى كله، وهو مبدأ خبره (أداء). قوله '': (أي المؤدّي) تفسير (لما فعل كله) إلى آخره.

(١) في باب (نصف) وهو حذف

[تَعْرِيفُ الْقَضَاءِ]

سَبَقَ لَهُ مُقْتَضَى لِلْفِعْلِ مُطْلَقًا .
سَبَقَ لَهُ مُقْتَضَى : فَعَلْتُ كُلَّ ، وَقِيلَ نَعَضُ مَا خَرَجَ وَقْتُ آدَائِهِ اسْتِدْرَاكًا ، لِإِذَا

الشيخ [لقضاء فعل كل ، وقيل بعض ما خرج وقت أدائه] من الرمد المذكور ، مع فعل بعضه الآخر بعد خروج الوقت أيضا صلاة كان أو صوما ، وقبله في الصلاة ، وإن كان معمول بها في الوقت ركعة فأكثر ، ولحديث المتقدم فيها ليس رآل عنده كالمجوز ، وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة فتجب عليه الصلاة ، ولو قال وقته كما قال في الأدب كمن (استدراكا) بذلك الفص (لما) أي لشيء (سبق له مقتضى للفعل) أي لأن يسع وجوبا أو ندبا ، فإن الصلاة لمسبوبة تقضى في الأظهر ، ويقاس عليها الصوم للمسبوبة ، وقوله (مقتضى) أحسن من قول من لم يحاط^(١) وغيره^(٢) وجوب ، لكن لو قال : لما سبق لفعله مقتضى ، كان أوضح وأخصر .

لغايه وهو قال المصنف . وقته أي المؤدى كان أو صح قوله : (وغيرهما وإن كان فوريا كالإيمان) أي وكالأمر بالعرف وسهي عن المكسر للمقادير ، فكل منها فوري فلا يبين مثال دفوري ، لا لغيرهما ، الصادق بالدفوري وغيره لا يقال قد يكون غير فوري ، كما في تكافؤ مؤخر ولا آخر عليه . أما بقوله "لو كان غير فوري ما حرم عليه استمرار الكفر ، وإسبا لم حرم عليه ، لعدم التزامه له مع ترتب وقوعه منه ، ولمصلحة تعود علينا أو عليه بأمانته .

قوله : (من الزمان المذكور) لبيان (وقت أدائه) . قوله : (والحديث المتقدم)^(٣) ، ر حره

(١) انظر شرح المصنف على محصره ١٦ (٢٢٢)

(٢) انظر "شرح تنقيح القصور" ص ٦٢ ، و"نهاية السؤل" (٦٨)

(٣) وهو حديث "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة"

لأن

الشيخ (مطلقا) أي من المستدرك ، كما في قضاء الصلاة المتروكة بلا عذر أو من عذر كما في قضاء اسماء لصلاة ، وخصائص الصوم ، فإنه سبق مقتضى لفعل لصلاة والصوم ، من غير النائم والحائض ، لا منها ، وإن تعقد سبب الوجوب أو التذنب في حقها ، لوجوب القضاء عليها أو تذنبها لها . وخرج بقيد الاستدراك إعادة صلاة المؤدة في الوقت بعده في جماعة مثلا ، ود أطلق (البعض) في تعريف الأداء - للعلم بقيد المتقدم - اقتصر على (الكل) في القضاء ، فيضم إليه ما خرج بالقيده ، من أن فعل أقل من الركعة في الوقت والباقي بعده قضاء . والفرق بين هذا وبين ذي الركعة ، أنه تشمل على معظم أفعال الصلاة ، إذ معظم الباقي كالتركيز لها ، فجعل ما بعد الوقت تبع لها بخلاف ما دونها

الشيخ جواب سؤال مقدر وارد على القول النصف^(١) . قوله : (أي من المستدرك) إلى آخره عدل إليه عن قول غيره^(٢) أي واجبا كان أو مندوبا ، لئلا يفرم^(٣) التكرار في (مطلقا) مع ما قبله في كلام المصنف . قوله : (من غير) متعلق بفعل (الصلاة) ، ويجوز تعلقه بـ (مقتضى)

(١) وهو مصنفها هو به إذ وقعت ركعة أو أكثر في الوقت ، والباقي بعده ، كاست

الصلاة قضاء ، ويرد حديث المتقدم

(٢) كمن كشي بطر "تيسيف" (٢٧)

(٣) نسخة "ب" [٢٤ ع]

الشيء (والمقضي المفعول) من كل لعماده بعد خروج وقتها على القولين. أو منه
وبعد على الثاني، وإي عرف بمصدر والمفعول المستعمل في المثال: في
المؤدي ما فعل الذي صدر به من صاحب تعريف الأداء والمصاء والإعاده
قال - إشارة إلى الاعتراض عليه في ذلك - : أي المحجج، تصحيحه إلى تأويل
مصدر بالمفعول، وإن كان إطلاقه عليه شائئ. وعدل في المصنعي عما فعل إلى
المفعول قال: لأنه أخصر منه، أي بكلمة: إذ لام التعريف كالجزء من
مدحها، فلا تعد فيه كلمة. ورد مسألة البعض على الأصوليين في تعريف
الأداء والمصاء، حريًا على ظاهر كلام الفقهاء الوصفين لدات الركعة في
الوقت بها.

والشيء (والمقضي المفعول) من كل لعماده بعد خروج وقتها على القولين. أو منه
وبعد على الثاني، وإي عرف بمصدر والمفعول المستعمل في المثال: في
المؤدي ما فعل الذي صدر به من صاحب تعريف الأداء والمصاء والإعاده
قال - إشارة إلى الاعتراض عليه في ذلك - : أي المحجج، تصحيحه إلى تأويل
مصدر بالمفعول، وإن كان إطلاقه عليه شائئ. وعدل في المصنعي عما فعل إلى
المفعول قال: لأنه أخصر منه، أي بكلمة: إذ لام التعريف كالجزء من
مدحها، فلا تعد فيه كلمة. ورد مسألة البعض على الأصوليين في تعريف
الأداء والمصاء، حريًا على ظاهر كلام الفقهاء الوصفين لدات الركعة في
الوقت بها.

لشبه قوله: (وبعض الفقهاء حقق) هو شئ أم يحق لمؤدي، ومن
تمه (٢٢)

قوله: (وعلى هذا) أي قول بعض الفقهاء.

لشبه قوله: (قال) أي انصبت في مع الهم مع (١) قوله: (أي [المحجج] (٢٢) عائد إلى
ذلك لشاره إلى ما (صدر به ابن الحاجب) تعريف المذكورات وهو ما فعل (٣)
قوله: (وعدل في المقضي) أي وإن لم يعدل في المؤدي، وإن كان نظيره (٤) قوله:
(بها) أي بالأداء على قول (٥)، وبالقضاء على قول (٦).

(١) انظر «مع المراتع» (ص ١٢٥)

(٢) في الأصل «المجموع» وهو تعريف والثبت من «م» وشرح يعني

(٣) حيث قال ابن الحاجب: «الأداء: ما فعل في وقته انقضى له شرعا أولا» والقضاء، ما

فعل بعد وقت الأداء استمرًا. «والإعاده: ما فعل في وقت الأداء» بغير شرح

لعمده (١/٢٣٢)، «رفع الحاجب» (١/٤٩٦).

(٤) بغير التحيز، (٢/٨٦٨)، «البيان» (١/١١٤)، «القطار» (١/١٥٥)

(٥) بغير زيادة (٢/٢٤٢)، «مذهب الجليل» (١/٤٠٦)، «المجموع» للوحي (١/١٦٣)

«المنها» (٢/١٦٢)

(٦) نقل عن شافعية خراسان بغير «المجموع» للوحي (٣/٦٦)

(١) هو عبارة عن سجدتين من أحد مؤدي تساهمي، صاحب من شرح «فقه أصولي

كتاب» بوح به عدد من أدائه لإعلام من فصله كفاية له في سنة (١٣٤٠هـ)

بغير ترجمته في سنة إعلام لسنه (٥/١٣٩)

(٢) بغير «المجموع» للوحي (٣/١٦٦)

الْبُتْنُ وَالْإِعَادَةُ: وَيَعْنِي فِي وَقْتِ الْأَدَاءِ: قِيلَ: لِلْجَلَلِ، وَقِيلَ: لِعَدْرِ

الْبُتْنِ (وَالْإِعَادَةُ فَعْلُهُ أَيْ ائْتَدَاءُ أَيْ مَعْنَى الشَّيْءِ ثَلَاثٌ فِي وَقْتِ الْأَدَاءِ) لَهُ، (قِيلَ: لِلْجَلَلِ) فِي فَعْلِهِ أَوَّلًا، مِنْ فَوَاتٍ شَرْطٍ أَوْ رَكْعَةٍ كَالصَّلَاةِ مَعَ الْحَاسَةِ، أَوْ يَدُونَ، لَمَّا نَعَهُ سَهْوًا (وَقِيلَ: لِعَدْرِ) مِنْ حُلِّ فِي فَعْلِهِ أَوَّلًا، أَوْ حَصُولِ قَصِيصَةٍ مَنَكَرٍ فِي فَعْلِهِ أَوَّلًا.

لَمَّا نَعَهُ قَوْلُهُ: (أَيُّ الْمَعَادِ) أَعَادَ لِصَمْعٍ عَنْ مَا اسْتَرْمَاهُ الْإِعَادَةُ وَهُوَ صَحِيحٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا لِلَّهِ﴾^(١) يَوْمَ تَوْرَثَ، وَيَصِحُّ عَوْدُهُ إِلَى الْمَفْعُولِ الْمَذْكُورِ مِنْ، وَإِنْ كَانَ مَعْبُودًا، ثُمَّ يَعْدِيهِ بِكُونِهِ مَعْبُودًا بَعْدَ حُرُوجِ «أَوْ قُلْ»^(٢)، إِذْ مِثْلُ ذَلِكَ مَعْبُودٌ، يَلْ هُوَ هُنَا / أَوَّلًا، لِأَنَّ الْمَعَادَ لَا يَعَادُ، وَلِهَذَا احْتِجَاجُ الشَّارِحِ بِعَدِّ قَوْلِهِ: (أَيُّ الْمَعَادِ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيُّ فَعْلٍ الشَّيْءِ ثَانِيًا) وَمَا قِيلَ: مِنْ إِمْنَةٍ عَائِدَةٍ إِلَى الْمَعْبُودِ^(٣) بَعِيدٍ، وَيُقَاسُ مَا مَرَّ لِلْمَصْنُفِ^(٤) إِنَّهُ يَقُولُ بَعْدَ تَعْرِيفِ الْإِعَادَةِ وَالْمَعَادَ مَا مَعْنَى الْفِعْلِ، قَالَ ابْنُ رُكْيَتِي: وَكَوْنُهُ تَرَكَهُ لِلِاسْتِعْنَاءِ عَنْ سِمَا مَرَّ أَوَّلًا [سَمَّاهُ] (٦) مِنْ أَنَّ الْإِعَادَةَ قِسْمٌ مِنَ الْأَدَاءِ^(٥).

- (١) فِي نَسَخَةِ شَيْخِ حَلَبٍ (الْأَدَاءُ ثَلَاثٌ) بِرَبَادَةٍ بِقَطْعِ ثَلَاثٍ، وَيَأْتِي بِسَجِّ دُونَ ثَلَاثٍ، نَحْوُ أَهْبَاءِ اللَّامِ (٢٤٣/١).
- (٢) سُورَةُ الْاِسْمَاءِ آيَةٌ: (١١).
- (٣) رِبَادَةٌ مِنْ أَدَاءٍ.
- (٤) فِي «أَدَاءٍ» (مَعْنَى) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.
- (٥) وَهُوَ «أَدَاءٌ» وَلَمْ يَدْرِكْ مَعْنَاهُ، وَالْمَقْصُودُ لَمَعْرَبٍ.
- (٦) فِي الْأَصْلِ سَمَّاهُ، بِرَبَادَةٍ بِوَرُودِ ثَلَاثٍ مِنْ «أَدَاءٍ» وَتَحْرِيفِ سَمَاهُ (٧٨/١).
- (٧) اعْلَمْ: «تَحْرِيفُ سَمَاهُ» (٧٨/١)، وَيَعْنِي التَّحْرِيفَ بِرُكْبَةٍ بِتَحْرِيفِ

الْبُتْنِ (فَالصَّلَاةُ الْمَكْرُورَةُ) وَهِيَ فِي الْأَصْلِ الْمَفْعُولَةُ فِي وَقْتِ الْأَدَاءِ، فِي جَمَاعَةٍ بَعْدَ الْاِعْرَادِ، مِنْ عَدْرِ حُلِّ، (مُعَادَةٌ) عَلَى اثْنَيْنِ، لِحَصُولِ قَصَصِهِ الْجَمَاعَةِ دُونَ الْأَوَّلِ، لِانْتِفَاءِ الْحُلِّ. وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَشْهُورُ الَّذِي حَرَّمَ بِهِ الْإِمَامُ ابْنُ رُبَيْ (١) وَغَيْرُهُ (٢)، وَرَوَّجَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ (٣)، وَإِسَاءَةُ الْمَصْنُفِ فِيهِ بِعَمَلٍ.

لَمَّا نَعَهُ قَوْلُهُ: أَوْ لِلِاسْتِعْنَاءِ عَنْهُ يَقُولُهُ: (فَالصَّلَاةُ الْمَكْرُورَةُ مُعَادَةٌ) وَهِيَ ثَلَاثٌ قَصِيصَةٌ تَعْلِيلُهُ (٤) الْأَوَّلُ أَنَّ ابْنَ رُبَيْ قَوْلَهُ (وَالْمَقْصُودُ لِلْمَفْعُولِ)، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ يَقُولَهُ (٥) بِمَا مَرَّ (وَالْمَقْصُودُ لِلْمَفْعُولِ). قَوْلُهُ: (سَهْوًا) قِيدٌ فِي الْمُسَالَسَةِ (٦) قَبْلَهُ، لِأَنَّ مَرَادَهُمْ بِالْحُلِّ، حُلُّ مَعَهُ عَدْرِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَمَنِيُّ فِي «حِكَايَةِ» (٨)، وَعَلَيْهِ فَكَالَسَهْوِ، فَكُلُّ (٩) عَدْرِ كَتَعْدَرُ إِزَالَةُ النَجَاسَةِ، وَعَدَمٌ وَحْدَانٌ اِمْرَئِصٌ مِنْ يَحُولِهِ لِلْقِلَّةِ

قَوْلُهُ (وَهِيَ فِي الْأَصْلِ) زَادَ بِالْأَصْلِ، مَا سَمَى عَلَيْهِ سَمَّ الْإِعَادَةَ لِمَقْصُودِهِ عَلَيْهِ، اِمْتِنَانًا لِسَمَاهُ اِمْتِنَانًا فِي الْإِنْفِ فِي كَلَامِهِ

- (١) نَحْوُ «الْمَحْصُولِ» (١١٦/١).
- (٢) كَالِإِسْمَاعِيلِيِّ اِنْتَظَرَ: «الْإِحْجَاجُ» (٧٤/١)، وَ«بِهِ» سُورَةُ (٢٠/٦٨)، وَ«أَمَامَ» اِلْتِمَاسًا (٧٨/١).
- (٣) اِنْتَظَرَ: اِشْرَحَ الْمُعْجِدَ عَلَى الْخُصْرَةِ (٢٣٣/١).
- (٤) فِي «أَدَاءٍ»: تَعْلِيلٌ.
- (٥) فِي «أَدَاءٍ»: (يَتَرَكُ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.
- (٦) نَسَخَةُ «أَدَاءٍ» (٢٥/١).
- (٧) احْتَقَرَهُ عَنْ عَدْرِ الْعَدْرِ، فَإِنَّ الْفِعْلَ مَعَهُ كَيْدٌ لَا يَمْنَعُهُ، فَسَمَّى بَعْدَهُ جَمْعًا ثَلَاثًا، فَلَا اِعَادَةَ حَيْثُ لَا اِنْتَظَرَ «الْأَيَّامَاتِ الْبَيِّنَاتِ» (٧٨/١)، «حَاشِيَةِ الْمُعْجِدِ» (١٠٩/١).
- (٨) قَالَهُ: «وَأَنَّ لَعْلَ عَلَيْنِ فَوْجٍ مِنَ الْخُلَلِ لِعَدْرِ، ثُمَّ مَعْنَى فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مَرَّةً ثَانِيَةً سَمَّى اِعَادَةً اِنْتَظَرَ: «الْإِحْجَاجُ» (١٠٨/١).
- (٩) فِي «أَدَاءٍ» كَيْ

لِللَّحْلِ قَرْخَصَةٌ، كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَالْقَصْرِ، وَالسَّلْمِ، وَفَطْرُ مُسَافِرٍ لَا يَجِدُهُ
الصَّوْمَ وَاجِبًا، وَمَنْدُونًا،

الشيخ (ورخصة) أي والحكم لتعير إليه سهل المذكور - يسمى رخصة وهي لغة :
سهولة

لشأنه قوله : (من حيث تعلقه) أي لأنه نفسه لا يتميز لأنه قديم وقوله : (من
صعوبة) «من متعلقة - (تغير) أو ابتدئه متعلقة بمحذوف ، وإدخاله على
محذوف ، أي إن تعير تعيرًا ثابتًا من تحقق ذي صعوبة^(١) » وقول المصنف (مع
قيام السبب) أو من قول غيره «مع قيام المحرم»^(٢) ، لتداوله ما إذا كان الحكم
الأصلي غير المنحصر ، وقد صرح به الشارح بعد^(٣) في قوله : (ومن الرخصة
إباحة ترك الجماعة) إلخ آخره . وتعبيره «بالإباحة» أولى من تعبير شيخه
الراماوي^(٤) بالندب^(٥)

والرخصة مضم الرأ مع ضم الحاء وإسكانها^(٦) قال الزركشي ، ويقان
حرصه بتقديم الحاء ، حكاه / القاري^(٧)

(١) معنى العبارة جند «والخطاب إن انقطع تعلقه على وجه الصعوبة» وثبت تعلقه على وجه
سهولة ، فهو رخصة» قال الشريفي النظر : «التعير له» (١١٩/١)

(٢) انظر «المستعصر» (٢٧٥/١) ، «الأمدي» (١٣١/١) ، ونقله الثعنتاري عن الشافعية
انظر «التلويح» (١٢٧/٢) .

(٣) انظر : رخص (٢٧٢/١)

(٤) هو العلامة أبو عبدالله شمس الدين محمد بن عبد الدائم بن موسى التميمي المغفلاي
لرمري ، كان بحرًا في العلوم المختلفة مع حسن التواضع وحب الخير ، صاحب التصانيف
المدونة بها : شرح سحر ، والألفية في الأصول مع شرحها ، وغيرها ، توفي عام ٨٣١ هـ .
[انظر برجه في «نصوص الأعلام» ٨٠ ، ٢٨٠ ، «شذرات الذهب» (٢٨٦/٩) .

(٥) انظر «شرح لألفية في الأصول» لرمري بوقت (١/٣٠)

(٦) الرخصة ، صفة ، وبضمير التهنيد والتخفيف والتقدير وعدم الشدائد انظر «الصحاح»
(١٠٢١/٣) ، «لسان العرب» (١٧٨٠/٥) ، «قاموس المحيطة» (٨٤٢/١) ، «الصحاح» (٨٥)

(٧) هو محمد بن محمد بن جراح أبو نصر يعرف بعليل الثاني بشره مؤلفات ارسطه اعلم الأول ، من
من كبار فلاسفة المسلمين توفي سنة ٣٣٩ هـ . انظر ترجمته في «وفيات الأعيان» (١٥٣/٥) .

لبن ٠٠٠٠٠٠

الشيخ (كأكل الميتة) للمصنف (والقصر) لدي هو برث (إنهم يسافر) (واسلم)
لدي هو بيع موصوف في بدنه (وعطر المسافر) في رمضان (لا يجهد الصوم)
يفتح لياء وصمها ، أي لا يشق عليه مشقة قوته (وحيد) أي أكل لمية وفيل
هو مباح (ومندونا) أي انصر لكن في سفر سبع ثلاثة أيام فصاعد ، كي هو
معلوم من محله ، فإن لم يبلغها ، فالإتمام أو ، خروج من قول أبي حنيفة
بوجوه ، ومن قال بقصر مكروه كدوردي . أراد مكروه كرهه غير شديدة ،
وهو معنى خلاف الأول

للطبية قال ' . وانظر أمها مقبولة من الأولى فهو (المتعير إليه) هو يفتح لياء
ساقه لمعمول

قوله : (الذي هو بيع موصوف في الدعة) أي سقط اسم عونه . (في
رمضان) [تصوير ، اد لسر]^(١) في غير رمضان عذر في الصوم أبو حب سحو
لنصر أيضا قوله : (يفتح لياء) أي مع فتح لياء قوله : (وضمها) أي مع
كسر لياء وكأنه تركه لصدوره

قوله : (لكن في سفر يبلغ ثلاثة أيام فصاعدا) [أي وإن]^(٢) لم يخلف في حوار
فصره . وإلا كان بدسم السفر فالإتمام أو^(٣) قوله . (فإن لم يبلغها) أي وم
برك انصر رعه عه ، أو شكًا في جواره ، وإلا فانصر أو من يكره تركه^(٤)
قوله . (ومن قال القصر مكروه) بنى آخره حوار سؤل مقدر تعديره :

(١) انظر «سبب السماع» ٨٤١

(٢) في الأصل (ان تصوير في بيع موصوف ، وما أنت من سبعة موصوف

(٣) ما من موصوفين ساقط من

(٤) انظر «المجموع» لمؤيد ٢٩٩

(٥) هذا النص ابدي ذكره الشيخ زكريا ، هو في «المجموع» لمؤيد ٢٩٩

الشعب

१५१

(٦) قال الشيخ محمد خوهرى في حاشيته على عناية أبو بكر بن الشيخ زكريا (ص ١٨ ١٩) "المراعاة فيه مصنف أجالا بوصف رخصه بالكره، فيسقط فسق وهما النكره والسبق إليه من أحرم ولو احب فسق ثلاثة عشر كما هو ظاهر، وإلى جمع حديث

والسهولة الوجوب في أكل الميتة لموافقة لعارض النفس في مقانها ومن : إنه عرسه لصعوبته من حيث إنه وحوب ومن المرحضة بإباحة ترك الجماع في الصلاة، لمرض أو مجوء، وحكمه الأصلي انكراه الصعبة بالنسبة إلى الإباحة، وسببها قائم حال الإباحة، وهو الامتراد فيما يطلب فيه لاجتماع من شعائر الإسلام (ولا) أي وإن لم يعتبر الحكم كما ذكر بأن لم يعتبر 'صلا كحجج الصلوات الخمس، أو تعبر إلى صعوبة، كحرمة الاصعباد لإحرام بعد إباحته قلبه، أو إلى سهولة لا لعدد، كحل ترك النصوص، بصلاة ثانية مثلاً، لم لا تحدث بعد حرمة، بمعنى أنه خلاف الأولى، أو لعدد لا مع قيام السبب للحكم الأصلي، كإباحة ترك ثبات الواحد مثلاً من المسلمين للمعشرة من الكفار في القتال بعد حرمة، وسببها قلة المسلمين، ولم يبق حان الإباحة لكثرة حيث، وعذرها مشقة الثبات المذكور لم كثروا (عزيمة) أي فالحكم غير المتغير،

للأية من الصعوبة (١) [سها] بقوله (٢) وسهولة الوجوب في أكل الميتة) انج قوه : (انكراه الصعبة بالنسبة إلى الإباحة) أي لأنها تعصي النجوم على العمل بخلاف إباحة، وإن شركتها في عدم الإثم وقول المصنف (ولا عزيمة) يشمل الأحكام كلها (٣). وقد مثل الشارح لأكثرها.

(١) لأنه يرم ويكف

(٢) في الأصل (سها) وما أنه من ب وبعده الصواب

(٣) نظر تعريف العربية في السمع (١/٢٧٤)، «أصول ابن مفلح» (١/٢٥٤)، «المحصل» (١/١٢٠)، «الأحكام» للأمامي (١/١٣١)، «التشيع» (١/٨٤)، «التجريد» (١/١٢٣)، «شرح مجمع معقول» (ص ٨٥)، «التوضيح» (٢/١٢٧)، «كشف الأسرار» للبخاري (٢/٥٤٨)، «غاية القاموس» (ص ٥٣) وما بعده.

القوة أو لشعره، به، لصعب أو أسهل المذكور، يسمى عزيمة، وهي لغة، القصد لمصمم، لأنه عزم أمره، أي قطع وحتم، صعب عن المكثف، سهل، وأورد على التعريفين، وحوب ترك الصلاة والصوم عن المختص به عزيمة، ويصدق عليه تعريف الرخصة.

للمعينة فعلم أنها تكون وصفاً لجميع معتدتها، بخلاف من قل : إنه لا يكون وصفاً غير الواجب (١)، ولأن قل : إنها (٢) لا يكون وصفاً لغير الواجب واستدرك (٣) ولم قال : لا تكون وصفاً لغير الحرام (٤) قوله (بمعنى أنه خلاف الأولى) سان لخل ترك النصوص قوه : (لما كثروا) فله [مشفة] (٥) في كونه عذراً للإباحة قوله (لأنه) أي حكم (٦) يسمى عزيمة

قوه : (وأورد على التعريفين وحوب ترك الصلاة والصوم على المختص) أي فإنها عزيمة ويصدق عهده تعريف الرخصة) أي فدخل في تعريفه، ويخرج عن تعريف لعزيمة، لأنه لا واسطة بينها

(١) القائل بذلك الغزالي والأندلسي وابن مفلح، والحمد لله المصنف العربية بوجوب عدد ١٢٨، من قولهم : «العزيمة» ما أزم العباد بالزوم (أو بإيجاب) الله تعالى، نظر «السمع» (١/٢٧٤)، «الأحكام» (١/١٣١)، «أصول ابن مفلح» (١/٢٥٤)، و«كشف الأسرار» (١/١٢٧)، «التوضيح» (٢/١٢٧)، «كشف الأسرار» للبخاري (٢/٥٤٨)، «غاية القاموس» (ص ٥٣) وما بعده.

(٢) (أيها) ساقط من (٣) هم يداني قال : «عزيمة» صعب يعني مع عدم شهاد أربع الشرعي، بقر، أو كبر

(٤) «صعب» مدح مدود، التوحيب نظر «شرح مجمع معقول» (ص ٨٥) وهو يرمي جميعاً بمسألة، في عدم المدح نظر «المحصل» (١/١٢٠) «سني» في كم حقه يذكره بشهادة (الحق) ترك وهو من يعينه بشهر العزم وما حركه «العلماء» «كشف الأسرار» للبخاري (٢/٥٤٨)، «التوضيح» (٢/١٢٧)

(٥) في الأصل (بمعنى) «صعب» من ب وبعده الصواب (٦) في «اب» (بالحكم)

الشاربيء محرق، وكل محرق له دحان، فلما له دحان ﴿فَمِنْهُمْ﴾^(١)

أمر بالصلاة، وكل أمر بشيء لوجوبه حقيقة، فالأمر بالصلاة لوجوبها. وقال: يمكن توصل دوح يتوصل لأن الشيء يكون دليلاً، وإن لم يطر فيه النظر اتوصل به. وفيد النظر بصحيح، لأن العائد لا يمكن التوصل به إلى المصنوع، لانعناء وجه اندلالة عنه، وبأدى إليه بواسطة اعتقاد أو غير، كما إد نظر في العالم من حيث الساعة، وفي نار من حيث تسخين. فإن الساطعة وتسخن، ليس من شأنها أن تتصل بها إلى وجود الصانع والدحان، ولكن يؤدي إلى وجودهما هذان النظران، نحن اعتقد أن العالم بسط، وكل بسط به صانع، ونحن ظن أن كل مسخن له دحان.

الخاتمة قوله: (حذروا من الكرار) أي تكرر قوله: (علم أو ظن) لأنه يصدر مذكوراً مرتين، مرة في التوصل بمفسر بذلك في كلامه، ومرة في النظر الذي هو الفكر ببقية شيء ذكره، إذ يصير التقدير الدليل ما يمكن علم المطلوب الخيري أو ظنه، يصحح^(٢) الفكر فيه المؤدئ إلى علم أو ظن.

قوله: (فيالنظر) متعلق بتصل المذكور بعد قوله: (عما من شأنه) إلى آخره، بب (ما تعلقه منها) قوله^(٣): (ولكن يؤدي إلى وجودهما هذان النظران) إلى آخره، [ظاهر^(٤)] في المطلوب الاعتقادي والبطني، لا العلمي^(٥)، لما سيأتي في محت النظر^(٦).

(١) سورة البقرة آية: (٤٣).

(٢) في «ب» تصحيح.

(٣) نسخة «ب» [٢٨ س]

(٤) في الأصل (ظاهرة) وما أنشئه من «ب»

(٥) بطر «نسخة» (١٠٢٠٤)، «عنه توصول» (ص ٢٠٠)

(٦) انظر «ص» ٣٨٩

[هَلْ الْعِلْمُ عَقِيبُ النَّظْرِ مُكْتَسَبٌ؟]

لن: وَاتَّخَلَفَ أَثْمَتًا هَلْ الْعِلْمُ عَقِيبُهُ مُكْتَسَبٌ.

الشيخ: أما لمصنوع غير الخيري، وهو لتصوري، فتصل إليه أي يتصور به يسمى حداً، بأن يتصور كالحيوان الناطق حداً للإنسان، «سأني حد أحد لثام» لذلك وغيره.

(واختلف أئمتنا هل العلم بالمصنوع حاصل عندهم (عقبيه) أي عن صحيح النظر عادة عند معصم كالشعري^(١)، فلا يحذف إلا حرفاً بعدد كتخلف الإخراج عند معاصره، أو ربما عند معصم كالإمام لراي^(٢).

ثانيه قوله (أي تصور) أي لمصنوع تصوري تسميه لقوله: (يتوصل^(٣) إليه)، وقوله (بأن يتصور) تعبير (ما يسمى^(٤) [حداً])^(٥) سيأتي^(٦) أمثل نه بقوله (كالحيوان الناطق)

قوله (عادة) أي من حيث إن عادة الله حوت بحق لعدم علمه بطر الصحيح من غير بroom عقلي، إذ تخور أن لا يخلقه معنى على سبيل حرق العادة

(١) «نسخة» (١٠٢٠٤)، «نسخة» (١٠٢٠٤).

(٢) انظر: «المصنوع» (١٠٢٠٤) وما بعدها.

(٣) في «ب» متوصل وهو خطأ

(٤) في «ب» شمي

(٥) في الأصل (عده) وما أنشئه من «ب» هو تصور

(٦) «نسخة» (١٠٢٠٤)

القول: فلا يثبت أصلاً، كوجود الجوهر لوحد تعرض (مكتسب) للناظر، فقال الجمهور: نعم، لأن حصوله عن نظره المكتسب له وقيل: لا، لأن حصوله اضطراري لا فدره عن دفعه ولا انفكاك عنه، فلا خلاف إلا في التسمية وهي بالمكتسب أنسب. والظن كالمعلم في قولي: الاكتساب وعدمه، دون قولي: الملووم وإعادة لأنه لا ارتباط بين الظن وبين أمر ما، بحيث يمتنع تخلفه عنه عقلاً أو عادة، فإنه مع بقاء سببه قد يزول لمعارض.

للثانية قوله (كوجود الجوهر^(١) لوجود التعرض^(٢)) أي فإنه لا رام لوجود التعرض لا يمتنع عنه.

قوله: (فلا خلاف إلا في التسمية) أي لموافقة الأول لثاني: في أن حصول المطلوب عقب النظر الصحيح صطري، والثاني الأول: في أن حصوله عن نظر وكسب^(٣).

قوله: (فإنه مع بقاء سببه قد يزول لمعارض) أي يفيد على أنه لا ارتباط بينه وبين أمر، بحيث يمتنع تخلفه عنه عقلاً أو عادة.

(١) جوهر هو معنى شجر الذات وهو مختص من جهة هي هرون، وصود، وحسم ونفس، وعن وعد انعلاسه، لم جرد الذات بنفسه، وسعى ادب واحصيه، انظر «التعريفات» (ص ١٠٨)، و«الكليات» (ص ٣٤٦).

(٢) التعرض بمعنى، وهو انحداد لدن صاحب في وجوده بن بصر، أي يقوم به، كالذات المحتاج في وجوده إلى جسم يملك ويقوم به، أو هو معنى زائد على الذات، أي ذات الجوهر انظر: «التعريفات» (ص ١٩٢)، و«الكليات» (ص ٦٢٤).

(٣) نظر «مختص لإمام حريم» (١/ ١٢٤)، و«الإشهاد لإمام حريم» (ص ١٦)، و«شرح لآصال الحقة» للفاضل عبد الجبار (ص ٥٢)، و«الموافقة للإمامي» (ص ٢٧) و«شرح مقدمه للفتاوي» (١/ ٢٣٦)، و«المحصل» (١/ ٨٧)، و«البحر» (١/ ٤٦) «مجموع» (٢٠٤)، «حاشية السائق» (١/ ١٣١).

(٤) في «الارتباط» وهو حقا

القول: إذا أحدهم عدل بحكم وآخر سببه، أو يصور خلاف لظن، كما إذا من أن رسد في الدار، يكون مركبة وحيدة سبها، ثم شوهد خارجها.

وأما عن الثبوت: فالمعبرة بقوله: لنظر يؤيد العلم، كتوليد حركة اليد لحركة لمفتاح عددهم. وعن ورثه بعد: لنظر يحصل بولد عن النظر عندهم وإن لم يجب عنه. وقوله: عقبه بالياء لغة قليلة، جرت على الألسنة، «الكنز» ث ث الياء، كما ذكره النووي في تحريره^(١).

بشيء إذا كان فيه وبين أمر دلت، لم يمكن روايته مع بقاء سببه، وأب حبر بار رواه بعد حصوله عند الناظر، لا يصح حصوله لزوماً أو عادة^(٢)، ولا ريب أن النتيجة لازمة للمقدمتين، ظنيتين^(٣) كأننا أو طعنتين^(٤)، كما هو مقرر في محله^(٥).

قوله: (فالمعبرة قالوا النظر يؤيد العلم) معنى التوليد عدمه أن يوحى من لناعده فعلاً آخر كحركة اليد، وحركة المناع، من حركة اليد أو حثت لفاعله حركة المناع، فكلاهما صدرت عنه، لأن سببه شره وشابه بالتوليد^(٦).

قوله: (وإن لم يجب عنه) بناء على ما قرره من أنه لا لزوم بين الظن والنظر^(٧) وقد عرفت ما فيه.

(١) انظر: «تحرير العاقل» للشيخ للإمام النووي (ص ١٤٠) و«شرح» «مجمع» «مجموع» (ص ٤٦٩).

(٢) انظر: «الثاني» (١/ ١٣٢).

(٣) مثاله: الموضوع عبادة، وكل عبادة بنية، ينتج أن العبادة بنية، بنوع «بحر» (١/ ٢٠٤).

(٤) ومثاله: هو المثال حادث، وكل حادث له صانع، فمصادره صانع.

(٥) نظر «مجمع» (١/ ١٧٥) و«مجموع» (ص ٢٠٤) و«مجموع» (١/ ٢٣٣).

(٦) نظر «مجمع» (ص ٢٠٤) «كذلك في كتاب «الموافقة لمصنفه الإجماعي» (ص ٢٧)، «التعريفات» «مجموع» (ص ٩٨).

(٧) نسخة «مجمع» (٢٨٨).

مِنْ وَالْحَدُّ الْجَمْعُ الْمُنَائِعُ، وَيُقَالُ: الْمَطْرِدُ الْمُتَعَكِّسُ.

(والحد) عدد لأحوس ما يمر شيء على عده. كما تعرف عند الماطقة ولا يمر كذلك إلا ما لا يخرج عنه شيء من أمره المحدود، لا يدخل فيه شيء من غيره، والأول مبن للمفهوم الحد، والثاني خاصته، وهو بمعنى قول المصنف كذا في أي ذكر سابقاً^(١) الحد (الجمع) أي لإمره المحدود (المانع)

لمناسبة قوله (ما يعبر [الشيء]...) إلى آخره أي قول (يميز الشيء عما عداه) وهو المراد بقوله بعد (والأول مبن للمفهوم الحد^(٢)) [أي^(٣)] فهو حد حقيقي^(٤) للحد عند الأصوليين، لأنه مبن للمفهوم وحقيقته، سواء أقر بالانبياء^(٥) أم بالعروضيات^(٦)، وقوله: (ما لا...) أي قول (لا يخرج عنه شيء) إلى آخره

(١) انظر «اتقريب» (١٩٩).

(٢) شيء، ينفصه من به.

(٣) انظر تعريف حد حديثي في «اتقريب» ولإرشاد سابقاً (١٩٩)، وشرح صحيح الفصول (ص ٤) شرح محمد بروعة (١٧٨)، «الشبه» (٨٧/١) «تحرير» (٢٧٣) «شرح المصنف» (١٧١) مع حواشيه، وحاشية بعدد (١٧٢)، «حاشية اليدوي» (١٣٢).

(٤) (أي): سالعة في به.

(٥) بعد الحقيق هو المنسحب على جميع الذاتيات أو القول الدال على مادية الشيء، وهذا عند الماطقة، انظر: «شرح السلم» (ص ٢٠)، «حاشية المطالع على خصي» (ص ٣٠)، «ضوابط المعرفة» (ص ٦٢)، «إنحاف ذوي البصائر» (١٥٢/١).

(٦) الذاتيات جمع ذاتي، والوصف الذاتي: هو الوصف الماثل في حقيقته شيء بوصف دخل ولا يمكن أن يتصور شخص فهم معنى ذلك الشيء، دون فهم ذلك شيء، مثل أهمية مفهوم بعد «شرح السلم» (ص ١٦)، «إنحاف ذوي البصائر» (١٥٨/١).

(٧) كذا صيغت مع عرض بوصف يترتب ما من من ضرورة ملازمة ذلك، بل يتصور شخصاً بعد في هذا بوصف ذلك الحد بعد «شرح السلم» (ص ١٧)، «إنحاف ذوي البصائر» (١٥٣).

الشيء أي من دخول غيره فيه (يقال: نصف حد (المطرود) في أيدي كل واحد واحد محدود، فلا يدخل فيه شيء من غير أمره المحدود، فكما سمي (للمنعكس) أي الذي كتب وحد المحدود وحد هو، فلا يحلح عنه شيء من أمره المحدود، فيكون حاصلاً، فهو ذي عبارتين وحد، والأول أوضح، فتصديقان عن الحواس بأحق حد بالانسان، بخلاف حده دخيلون لكتب ما فعل فإنه غير جامع وغير منعكس، وبالحال هو الماشي فإنه غير مانع وغير مطرد، وتفسير المنعكس المراد به عكس أمره بالمطرود، سي ذكر لما خود من بعض، لموفق في إطلاق العكس على المعرفة، حيث يقال كذا إنسان مطلق والعكس، وكل إنسان خود ولا عكس، أظهر في المراد أي معنى جامع

المناسبة وهو المراد بقوله بعد (والثاني يبين خاصته) أي فهو حد رسمي^(١) للحد، لأنه حين خاصته، وآثاره، ونه يقول: (فيكون مانعاً) على أن مع ليس عين الاطراد كنه قبل به، بل لا ريب له^(٢) بقوله (فيكون جامعاً) على أن الجمع ليس عين الانعكاس كما بين به لا ريب له^(٣) قوله: (وتعبر المنعكس) مستباحه قوله بعد (أظهر في المراد) (من تفسير ابن الحاجب^(٤)) (و المراد) صفة المنعكس

(١) حد رسمي ما كان تعريفه بشيء، يذكر حاصلاً بلا ملاحظة، بعد «حد حصة» (ص ٦٦) وبعد بعد «شرح السلم» (ص ٢١)، «صنف بعد معرفة» (ص ٦٦).

(٢) انظر «حاشية المطالع» وخرجه عن شرح المصنف (٧٣١).

(٣) انظر «مدح بعد»

(٤) انظر «شرح المصنف» (٧١).

من تفسير ابن الحارث^(١) وعبره^(٢) : بأنه كلما انتهى الحد انتهى المحدود. التلامر لذلك التفسير، نظرا إلى أن الانعكاس التلامر في لائتماء. كالطرد التلامر في انشوت.

التأشبه (ب) (٢) ذكر، بمعنى تسمير والمأخوذ) (والموافق) بالرفع (٣) صحت (تفسير)، واختار صفته (٤) (ما ذكر) وقوله (للعرف) أي والتعبه، حيث قد لا عكس بعينه الأول مما فانه أوقع له نحن فيه موجه كذا (٥) وثانيه لا عكس (٦)، بخلاف انعكس اصطلاح المطفي تسميه عكس النقيض (٨)، وعكس المستوي (٩)، فإنه ليس كذلك، أما عكس النقيض فظاهر (١٠)، وأما عكس المستوي فهو كل موجه كلية.

(١) مظهر: اشرح العنصر (١/٦٨)

(۷) نظر سے استفادہ (AA)

(۳) قیام : (رہے) وهو حقا

(٤) في (الرفع) : ساقطة من عيب

(0) اب؛ {صبعة} وهو خطأ

(١٦) مَحْوُ كُلِّ سَبَابٍ بِحَقِّهِ، وَكُلِّ بَاطِلٍ بِأَسَاسِهِ

(۷) لہجو: کُلّ انسان حیران، فلا عکس لها

(٨) عكس النقض: هو تبديل نقض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف، أو جعل نقض الثاني أولاً مع خالفة الكيف. وهو همان موافق وخالف انظر: «شرح التهذيب للحجي (ص ٣١٤). اشر - الاسم (ص ٥٧) اشر - ركني على ايسر نحوحي» (ص ١٢٢)

(٩) عكس نسبي. هو سلسل مدني عكسه، ذات الترتيب الطبيعي، مع بقاء الصدق
وكتف والكلم، لا ي اوجه لكنه، انظر «شرح الخليلي» (ص ٢٠٦)، «شرح زكريا
علا ايسوي» (ص ١٢٣، «شرح لشمس» (ص ٥٥)

(١٠) وفي عكس النقيض انوار كعبه كن سبب حيوان تقول في عكسها: كل ما ليس بحيوان ليس بسبب انوار عكس النقيض لمخالف تقول في عكسها لا شيء من لا حيوان بانسانه نظر المر جمع عكسها

الشرع

الخصية وإن تساوى طرفاه - كما هنا - موجهة جزئياً ، وقوله (للآرام) صفة (التفسير)
 ابن الحجاج : (و قد حوّل (ماء)) (بآلة) ، وقوله : (لذلك التفسير) أي
 وهو قوله : (أي الذي كلما وجد الحدود وجد هو) ، وإب كان تفسير ابن
 حبيب للآرام ، لأنه عكس نقيضه ، وعكس نقيض التقييد للآرام ^{١٤} . وقوله
 (نظراً) تعليل لتفسير ابن الحجاج ، أي قصر المعكوس بأنه كلما انتهى حد ، انتهى
 المحدود ، وإن لم يوافق العرف ، نظر إلى أن لا يعكس ، هو سلاخ من الحد
 والمحدود في الانتهاء ، كقول الأوطى وهو يتلوهما في ثلوث ^{١٥}

(١) كذا - كما استدل به في بعض حيواته، لا في معكس لاسوي نيل

فصله در حبه تحکیم و در حبه خردشه ، بفرمایند در جمع السامعه

تصنيف: (٧)

(٣) انظر أحدثه من كتاب عزازي القصد» (٧٢) وهذا الوجه (٢٩) من

٤١) نظير احاطه الشكاري، (١٠١)، استيعاب على توضيح (١٠١)، احاطه بالـ
(١٠١)

الْكَلَامُ فِي الْأَزْلِ هَلْ يُسَمَّى خِطَابًا ؟ وَهَلْ يَتَنَوَّعُ ؟

لَمَّا كَانَ الْكَلَامُ فِي الْأَزْلِ قِيلَ : لَا يُسَمَّى خِطَابًا ، وَقِيلَ : لَا يَتَنَوَّعُ .

والكلام (في الازل) قيل : لا يسمى خطابا) حقيقته ، لعدم من يخاطب به ، وذلك ، وبما يساه حقيقة فيما لا يزال عند وجود من يفهم ، وإسماعه إياه باللفظ كبقرب ، أو بلا لفظ كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام ، - كما اختاره الغزالي (١) - حرقا للعادة . وقيل : سمعه بلفظ من جميع الجهات على خلاف ما هو العادة

لأنه قوته : (حقيقة) متعلقة بـ (يسمى) وبه عني أن عمل خلاف لإطلاق حقيقته ، لا مطلق لإطلاق الشامل لها ولمحار (٢) قوله : (وإسماعه) سخر عطف على (وجود) (٣) .

قوله : (أو بلا لفظ) هو قول الأشعري كما عقل رؤية ما ليس بلفظ ولا جسم ، فليعقل سماع ما ليس بصوت (٤) / .

(١) انظر : أصول الدين للغزالي (ص ٢٥) ، والاقتصاد في الاعتقاد له كذلك (ص ١٢٧) ، والمستصفي (٢٣١/١)

(٢) اختلف الأشاعرة في الكلام المسمي في الازل هل يسمى خطابا حقيقة ، ينزّل المعلوم الذي سيوجد منزلة الموجود وهو مبرهم فإن سمح حقيقة ، ينزّل المعلوم الذي سيوجد منزلة الموجود وذهب القائلين : بأنه مسمي بالي والآلهي والقراني لأن أنه لا يسمى خطابا حقيقة . انظر هذه المسألة في «فصل الدين» لشيخه (١٠٨) ، شرح العقائد للفتاوى (ص ٥٥) ، وأصول الدين لمعري (ص ٢٥) ، والاقتصاد في الاعتقاد له كذلك (ص ١٢٧) ، والمستصفي (٢٣١/١) ، «الإحكام» للأشعري (١٥٣/١) ، وشرح تنقيح الفصول (ص ٦٩) ، «هبة السؤل» (٣٣/١) ، «آفاق الوصول» (ص ٧١) ، «الفتاوى اللاعبة» (٢٦٨/١) ، «فتشيت السامع» (١٩٠) ، «سيرة» (١٢٦/١) ، «حاشية سنن» (١٢٨) ، «حاشية العقائد» (١٧٩)

(٣) في نسخة لأصول «وإن تأخرت هذه جملة إلى ما بعد قوله (يسمى بصوت) ، ويصرف في ترتيبها بعد لشرح المعنى

(٤) انظر : «أصول الدين» لمعري (ص ٢٥)

بات . . .

الذي وعلى كل احص بأنه كليم الله والأصح أنه سمعه حقيقته بغير المعلوم الذي سيوجد منزلة الموجود . (و) الكلام المسمي في الازل (قيل لا يتنوع) أمر وبهي وحيز وغيرها . لعدم من يتنوع به هذه لأني ، وذلك ، وبما يتنوع إليها فيما لا يزال عند وجود من يتعلق به ، فتكون الأنواع حادثة مع قدم المشترك بينها . والأصح تنوعه في الازل إليها بتنزيل المعلوم الذي سيوجد منزلة الموجود . وما ذكر من حدوث الأنوع مع قدم المشترك بينها يلزمه محال من وجود حسن مجرد عن أنواعه ، ولا أن يراد أنها أنواع عتارية . أي عوارض به يجوز حلولها عنها ، تحدث بحسب التحلقات ، كما أن تنوعه إليها على ثلثي حسب التحلقات أيضا ، لكونه صفة واحدة كالعلم وغيره من الصفات .

لأنه قوله (وعلى كل) ي من نوعين لأخريين قوله «(إلا أن يراد أنها [أنواع]» (١) اعتبارية) إلى آخره أي فلا يلزم وجود الجنس (٢) مجرد عن (٣) أنواعه (٤) لكون الكلام حيث لا ليس جنسا ، بل صفة واحدة قائمة بذاته تعالى ، كالمعلم بحرصه به نكت لأشواح الأعيان

- (١) يردده : «وإن تأخرت هذه جملة إلى ما بعد قوله (يسمى بصوت) ، ويصرف في ترتيبها بعد لشرح المعنى
- (٢) مستصحب حسن هو سمع ، ولا عز ، كذا في تفسير حقيقته كحده . انظر لتعريفات (١١٧) ، «نكت» (٣٨٨)
- (٣) في (١) : (س)
- (٤) مستصحب صحيح هو سمع ، ولا عز ، كذا في تفسير حقيقته كحده . انظر لتعريفات (١١٧) ، «نكت» (٣٨٨)
- (٥) في (١) : «س»
- (٦) حذف المعنى ، في كلام نفسي من تنوع
- (٧) جمهور الأشاعرة على أنه مسمي ، أي مسمى ، وبهي ، وبغيره . وذهب عدالة من بعده . إلى أن كلامه ، وإن كان مسميا فلا يعني إلى أنه لا يتنوع ، وذهب بعضهم إلى أن كلامه محال على حدوث جملة أو أمر أو شيء

[تَعْرِيفُ النَّظَرِ]

وَالنَّظَرُ الْفِكْرُ الْمُوْدِي إِلَى عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ.

البرق (والنظر الفكر) أي حركة انفس في المعولات، بخلاف حركتها في المحسوسات فتسمى تحملاً (المؤدي إلى علم أو ظن) معطوب حتى يفيها أو تصوري في العلم، فخرج لفكر غير مؤدي إلى ما ذكر، كأكثر حديث انفس فلا يسمى نظراً، وشمل التعريف النظر الصحيح القطعي والظني والحدسي.

الفتحة أي الحكم الشرعي، فإنه الكلام النفسي الأزلي، كما مر، وتنه بقوله: (في الجملة) على أن تعلقها به ليس من حيث إنه مدلول، بل من حيث به خطاب، وأنه يتنوع إلى أمر ونهي وغيرها، قوله: (لاستشاعه) أي سطره بصور. أي من تقسيم لإدراك بل تصور وتصديق شوعه لأنه من الكلام على تعاريف العلم^(٢) والجهل والسهو.

قوله: (أي حركة النفس)^(٣) أي انتقالها بالنقد، وبه يخرج خدس لأنه من صور سرعة لا يتخلل من حادثة بل لمصاب لا قصدية^(٤) قوله (أو تصوري في العلم) نه به عن أن الظن لا يكون إلا في التصديق^(٥)

البرق فمن حيث تعلقه في الأزل، أو فيما لا يزال شيء عن وجه الاختصاص لعله يسمى أمراً، أو تركه يسمى شيئاً وعلى هذا انصاف، وقدم هاتين المسألتين للتحققين بالمدلول في الجملة، على النظر المتعلق بالمدلول الذي الكلام به - لاستشاعه ما يطول.

ملحظة قوله: (فمن حيث تعلقه في الأزل) أي عن القول لثاني وقوله: (أو فيما لا يزال) (أي) (أي) على الأول قوله: (وقدم هاتين المسألتين) إلى آخره يشعر بأن تأخيرهما عن النظر هو الأصل وليس كذلك، بل تقدمهما معقضى بوجهه المذكور على تبدل هو الأصل، فكان جمعه أن يوجه تأخيرهما^(٦) عن الدليل، فإن قلت: لم تقدم الحكم على الدليل، والدليل على الحد، والحد على النظر، قلت: لأن الحكم هو الأصل^(٧) المقصود أولاً وبالذات، والدليل أقرب من الحد إلى الحكم، لاستلزامه له، والحد^(٨) أنسب من النظر بالدليل، لأنه [يقبل التصور]^(٩)، والدليل: التصديق، والاستشاع: النظر ما يطول^(١٠)، وقوله: ([المتعلقين] بالمدلول).

= النظر: أصول الدين، للبهدي (ص ١٠٧)، وشرح المعتمد، للبرقي (٥٤-٥٥)، وشرح المعتمد مع حاشية التتارني (١٧٤/١)، والبرقي (٣٨٠)، والسيدي (٩١١)، والفتحة (١٧٤/١)، وحاشية السيدي (١٣٩١)، وحاشية خطار (٨١١)

(١٠) في الأصل (تزل) وما أشبه من «ب» وشرح حتى وهو الصواب

(٢) زيادة من «ب»

(٣) في «ب»: فأخبرهما) وهو خطأ.

(٤) وزيادة من «ب»

(٥) نتيجة «ب» ٢٩ س

(٦) في «ب» رعد المعتمد، وهو خطأ

(٧) نظر «الخطار» (١٠٨٤/١)، وتعريف الشريفي (١١١/١)

(٨) في الأصل (متعلقين) وما أشبه من «ب» وشرح حتى وهو الصواب

(١) انظر (ص ١/٢٩٠) وما بعدها

(٢) (العلم): ساقطة من «ب».

(٣) النظر: تعريف النظر عند باقي العلماء في «التقريب» ولا سادة، ٢١٠، مسند أبي

الخطاب (١/٥٨)، «المعقول» (٨٧/١)، شرح المعتمد، ١٢٥، مسند

(٤٢/١)، «تشتيت المسامع» (٩٤/١)، «الإحكام» (١٠٠)، «مسند» ٢١٠

(٤) في «ب»: (وآله)، وهو خطأ

(٥) انظر: «حاشية التتارني» وآخر حاشية عن المعتمد، ٢٦ ٤٥

(٦) انظر: «حاشية السيدي» (١٢٤/١)، «حاشية المعتمد» (٨٩/١)، «تعريف الشريفي» (١١١/١)

البرهان فإنه يؤدي إلى ما ذكره من سعة اعتماد أو ظن كما تقدم بيانه في تعريف الدليل . وإن كان منهم من لا يستعمل التأدية إلا فيها يؤدي بنفسه . (والإدراك) أي وصول النفس إلى المعنى تمامه .

البرهان قوله : (فإنه يؤدي إلى ما ذكر) أي من علم أو ظن . فدعنا : كيف يؤدي إلى ذلك مع أنه قيل إن الفاسد يستلزم الجهل ؟ ويجاب : بأن ما قيل فيه ذلك خال عن اعتقاد و ظن ، بخلاف ما هنا ، نعم لم أن نقول سأتى^(١) . أن العلم لا يقبل التغير^(٢) ، فإن كان العلم الحاصل بذلك لا يتغير ، يتبين فساد النظر [فذاك]^(٣) ، وإلا فليس علماً ، وهو المختار ، فشمول النظر الفاسد بشرطه المذكور ، إما / يأتي في [تأديته]^(٤) إلى الاعتقاد أو الظن ، لا إلى العلم .

قوله : (والإدراك) أي وصول النفس إلى آخره مأخوذ من معناه المعوي وهو الوصول ، يقال : أدركت الثمرة ، إذا وصلت وبلغت حد الكمال^(٥) .

من نسبه أو غيره (بلا حكم) مع من إيجاب لسة أو شرعها (تصور) ، ويسمى علماً أيضاً كما علم مما تقدم ، أم وصول النفس إلى المعنى لا يسامه فيسمى شعوراً

(وبحكم) يعني والإدراك لسة وطرفها مع ، حكم الموقوف بالإدراك لذلك ، (تصديق) كإدراك الإنسان ، والكتب ، وكون الكاتب ثابتاً للإنسان .

بشيء وقول المصنف (الإدراك بلا حكم تصور) أي تصور سادح^(١) ، ولا يبقى أنه إذا لم يقتض علم الحكم ، يسمى تصور^(٢) أيضاً ، وهو التصور المطلق المرادف للعلم المطلق ، ولتصور المطلق ، ينقسم إلى تصور سادح وإلى مصدق^(٣) [قوله]^(٤) (من نسة أو غيرها) مع قول المصنف (بلا حكم) ، أنه على أن لسة الحكمية معيرة بحكم ، لتصوره بلا حكم كما في الشك قوله : (كأن علم مما تقدم) أي من قوله ، (أو تصوّر في العلم) قوله : (يعني) عتر به لا (بأي ، لأن)^(٥) ظاهر المشروح^(٦) أن إدراك بعض المذكورات من لسة وطرفها مع الحكم [كأن]^(٧) في التصديق ، وليس مراد .

(١) سجده (٣٠ من)

(٢) في الإنسان (٢٢٣ ٦) ، والعاموس (١٠ ٣٠) ، سادح معرب سادح معرسة ، ويعمل من تصور من سر سده ، فإنه ويستعمله أهل الكلام في لسة به هناك فطرح

(٣) التصديق هو حصول صورة في العقل ، وإدراكها من غير أن يتكلم عليها بشيء أو يثبت انظر التعريفات ١٨٣

(٤) تصديق هو أن يحكم لشيء على شيء ، إما أو بغيره فطريقاً إلى نفس الأمر ، وهو « بكتاب » (من ٥٥٦)

(٥) يعر « شيف الصانع » (٩٥) ، « حاشية الشافي » (١٤٥) ، (١٤٥)

(٦) بده من « ب »

(٧) في الأصل (بأي) ، « ما أنه من » « هو الصور

(٨) أي الشئ

(٩) في الأصل (كأن) ، « ما أنه من » « هو الصور

(١) انظر رص ٢٩٤/١

(٢) في « ب » (الغير)

(٣) ربه من « ب »

(٤) في الأصل (بده) وهو تعريف وما أتجه من « ب » وهو الصواب .

(٥) يعر تعريف لإدراك عند باقي المعنى ، في « شرح التوكيد الكبير » (٥٨/١) ، « البحر

(٦) « تحرير المعرعة خطفه » (خطفه الوارزي ص ٧) ، « القضايا اللاحقة » (٢٧٣/١) .

(٧) « مطر » (الصحاح) (١٥٨٢ ٤) ، « انسان » (٣٤٤ ٤) ، « القاموس » (١٢٤٣/٢) .

شرح

الشرح وإقناع أن يكاد ثبت للإنسان، أو أسرع ذلك أي بعبارة في التصديق، بأن
لإنسان كذب، أو أنه ليس بكنز، الصادقين في الجملة وقيل: الحكم
إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة قال بعضهم: وهو التحقير
والإيقاع والانتزاع ونحوهما - كالإيجاب والسلب - عبارات. ثم كثيراً ما
يطلق التصديق على الحكم وحده.

لنا فيه قوله: (مع الحكم المبني بالادراك كذلك) أي للنسبة وطرفها، أشار به إلى أنه
لا بد من تقدم إدراك ذلك على الحكم تسمييه^(١) السابق^(٢) والآخر^(٣) في
كلامه، كما أنه لا بد من تقدم إدراك طرق النسبة على ادراكها الذي هو إدراك
معنى الوقوع واللا وقوع، مضاف إليها، وهذا إدراك لمركب تقديدي من قبيل
لإضافة، وتعتبر الحكم بها فانه، هو ما عليه متأخرو لمناطقته^(٤)، فهو فعل
للنفس، ومما تقدمت عليهم^(٥) ففتروا بها حكمه بقوله: (وقيل الحكم إدراك أن
النسبة واقعة أو ليست بواقعة) ليس فعلاً بل اعتدال، وهو إدراك لمركب
إسدي، ومنه بقوله: (الصادقين) على وجه تسميه ما ذكر بصدق، وبعبارة
(في الجملة) على أنه ليس بصدق دائم، من حيث ما صدقه، فإنه من هذه^(٦)
الحشية يحتمل الصدق والكذب.

(١) في باب نفسه وهو محقق

(٢) وهو الإدخال والإخراج

(٣) وهو إدراك النسبة واقعة أو ليست بواقعة

(٤) انظر: «تحرير النور» عند المنطقة (ص ٨٠)، شرح تهذيب النجاشي (ص ٢٢)، شرح

شمس المعارف (ص ٧)، النجاشي (١٠٦٦)

(٥) انظر: «مراجعتنا»

(٦) نسخة منه: (٣٠/ع)

لنا فيه قوله (قال بعضهم) هو نصب امرري^(١) قال في شرح قطع التحقيق أنه
ليس للنفس^(٢) هنا - يعني في معنى التصديق - نائب، بل دعاء
وقول للنسبة، وهو إدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة، قال: «وحكم وإقناع
لنفسه والإسناد كلها عبارة واحدة، أي بوجه أن ما ينسب بعد بصو لنفسه،
وظرفها فعلاً وليس مراد^(٣)، وعلى هذا المحققون كالسعد التستري^(٤)
/ ولقد اخرجنا^(٥) حيث قال: توهم متأخرو المنطقة أن الحكم فعل من
نفس النفس، بناءً على أن الألفاظ المذكورة تدل لذلك، والحق أنه إدراك،
لأنه إن راجعاً وخادماً، علمنا أن بعد إدراك النسبة الحكمه، لم يحصل ب
سوى إدراك أن تلك النسبة واقعة أو ليست بواقعة^(٦)

(١) هو العلامة محمد بن محمد الذي قصه عليه المعروف بالبحراني، كان يماضي في لفظ
و حكمه غلب بالفتور ويعني به، ما كان في حكمه، وهو من كلامه، وقوله
على الكتاب حواشي مشهورة، وشرح نفسه في نفس، وهو - في لفظه في علم الكلام
توفي سنة (٤٦٦هـ) انظر: ترجمته في «تذكرة ابن سناء» (٣٥٥ أ)

(٢) في باب نفسه، وهو محقق

(٣) من شرح لفظ، من ١١٧، وقوله لئلا يربط به

(٤) انظر: «مع الشمسية» له (ص ٧)، وأما نسخة عن نسخة (١٦٣)

(٥) هو العلامة أبو الطميس علي بن محمد بن خرداذبة، فخر، معروف باسمه
البرقي، كان إماماً في جميع العلوم، الفقه، الفقه، فصح بعبارة، ذهب إلى أن
نفسه، فشرح عن شرح محمد وشرح موقف الأخير، «نفسه»، «نفسه» بولي
سنة (٤١٦هـ) انظر ترجمته في «تذكرة ابن سناء» (ص ٢٥)، وهو بصو،
«نفسه» (٣٢٨ أ)

(٦) انظر: «تحرير النور» عن تحرير النور عند المنطقة (ص ٨٠)، انظر: «الشمس» (١٠٦)،
والنجاشي (١٠٦٦)، «تحرير النور» عن «تحرير النور» (١٦٦) وشرح النجاشي (١٦٢)

المتن وجازمته الذي لا يقبل التغير: علم كالتصديق، والقابل: اعتقاد، صحيح إن طابق، فاسد، إن لم يطابق،

الفرق كما قيل: إن مسبه ذلك على القولين في معنى الحكم، ومن هذا الإطلاق قول النصف كعده، (وحرمة) أي حارم التصديق، بمعنى الحكم، إذ هو لنفسه إلى جازم وغيره، أي الحكم الجازم...

للنسخة قوله: (كما قيل: إن مسبه) أي التصديق، (ذلك)، أي الحكم، وحنه (على القولين في معنى الحكم)، أي هل هو يقع النسبة أو استرها؟ [أو] (١) إدراك أنها واقعة أو لا؟ فتخصص في التصديق قولين: أحدهما أنه إدراك النسبة بغيرها مع حكم وثانيهما أنه الحكم، وأن في الحكم قولين أحدهما أنه الإيقاع والاشترار وثانيهما أنه إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة وعلى الثاني من كل مذهب المحققون كالنقط الرزوي (٢)، والنصف (٣)، والسعد الشافعي (٤) والنسب (٥)، والشارح يخالفهم فيها، وهو موافق في التصديق للنصف (٦) قوله: (الموجب) أي لأمر يقتضيه (٧)، بمعنى أن الله تعالى يعلم عبده لعدم لا بمعنى التأثير أو التوليد كما مر (٨).

(١) في الأصل (و) وما أثبت من م.

(٢) انظر: شرح المطالع له (ص ١٥)

(٣) انظر: شرح النصف على مختصر ابن الحاجب (٦٣/١)

(٤) انظر: شرح شمسبه له (ص ٧)، وحاشيته على النصف (٦٣/١)،

(٥) انظر: حاشيته على المختصر، نسخة (ح ٨)

(٦) انظر: تقرير شرفي (١٢٩/١)

(٧) نسخة (ب) (٣ من)

(٨) انظر: تأثير هو قول بطلان، وبمعنى سويده هو قول معتزله، وانظر: بعض في

(ص ٢٨١/١)

الذي لا يقبل التغير) بأن كد موجب من حسي أو عقل و عادة، فيكون مطابقا للواقع، (علم كالتصديق) أي الحكم بأن زيدا متحرك عن شاهده متحركا، أو أن العالم حادث أو أن الجبل حجر، (و) التصديق أي الحكم الأخار، (القابل) يدعى بأن يمكن لموجب طابق موقع أولا، إذ يتغير لأول بالتشكيك، والثاني به أو بالإطلاع على ما في نفس الأمر، (اعتقاد) وهو اعتقاد (صحيح إن طابق) انفع، كاعتقاد لمقداد انصحي مدوب، (فاسد إن لم يطابق) أي انواع كاعتقاد الفلاسفة أن نعمة قدوم، (و) تصديق أي الحكم، (غير جازم) بأن كان معه احتمال نقيض المحكوم به، من وقوع النسبة أولا ووقوعها، (ظن ووهم وشك لأنه) أي غير الجازم، (إما راجح) لرحح المحكوم به عن نقيضه فظن، (أو مرجوح) لرححيه لمحكوم به نقيضه قالوهم، (أو مساو) لمساواة المحكوم به من كل من انقص على السبل للاحر ثالث فهو بخلاف ما قبله حكمان،

ثانيه قوله: (من حسي أو عقل أو عاده) مائة خلو (١)، وهذا يكون لموجب مركبا من حسي وعقل كالتواتر، أو من حسي وعادة، كالحكم بأن خل (٢) من حجر من شاهده، والحس يشمل المظاهر وقد مثل له بعد- ولط، كمن في عدم بعد سحوره وعرضه، وسجو ذلك من الواحد سات (٣) قوله: (كالتصديق أي الحكم) إلى آخره، أمثله للأنواع قد نصرت بلفظ ونشر المرب

(١) مائة خبر هي ما حكم بها بسافر ومعاد به طرفها كد بعد، أي عرفها بمصاديق

الأنواع، فلا يراد بها بعد، فكيف قد تضمنت بلفظ حاشية النصف على شرح النسخي

(ص ١٨٨)، والمصاديق تعرفه (ص ٩٩)، وشرح النصف (ص ٥٠)

(٢) في (ب) (خل) هو بصحيح

(٣) الواحديات، هي قتر ما يتركب من اجزاء بسيطة أو متكررة بنوعها، انظر (١٢٩/١)

لِلثَلَاثِ وَعِشْرَةِ الْجُزْأِ مِ : ظَنُّ ، وَوَهْمٌ ، وَشَكٌّ ، لِأَنَّهُ إِذَا زَاخَجَ ، أَوْ مَزْجُوجٌ ، أَوْ مُشَاوٍ .

لَتَلْتِ

[هَلْ يُحْدُ الْعِلْمُ؟]

وَالْعِلْمُ : قَالَ الْإِمَامُ : .

الشيخ (والعلم) أي انقسم لمسمين ناعلم، من حيث صورته بحقيقته بقرينة السياق، (قال الإمام) الرازي في المحصول^(١) . . .

لثانيه قوله : (المسمين ناعلم)^(٢) أي تصديقي بقرينة ما يدي قوله : (من حيث تصوره بحقيقته) فيه وفي ما يأتي إشارة إلى أن محل (سريع) إنه هو في حده حقيقي لا الرسمي^(٣) . قوله : (بقرينة السياق) هي ذكره الخلاف في أنه ضروري يحد^(٤) ، أو لا يحد^(٥) ، أو أنه^(٦) نظري عسر ، وذكره له غلب لتقسيم المصير لكل منه^(٧) ، ومن الاعتقاد ، والظن ، والوهم ، والشك^(٨) عن غيره منها^(٩)

(١) انظر «المحصول» (١/٨٥) .

(٢) احتفل العلماء في العلم هل يحد أو لا ؟

فذهب أكثرهم إلى أنه يحد ، ولهم فيه حدود كثيرة لا تحصى ولا تسلم أكثرها من حشر وريف وقيل لا يحد : وهو قول إمام الحرمين والمؤلفي وغيرهما (وسباني بن مسعود)

• حشد : جمع في ما حشد من نفس بعرض . ومن لأنه ضروري ، وإذا كان كمنه . فلا فائدة في حده . من مذهب بعضه في هذه المسألة في «المعتمد» (١ - ١٠) ، «الدرهم» (١٠٥٥/١) ، «المستصفى» (١٦٢/١) ، «شرح المعجم» (١٤٦١) ، «المحصول» (١٠٨٣) ، «الإحكام» (١١/١) ، «المحصول» (ص ٣٦) ، «الخير» (٥٢١) ، «المعتمد» (٩٦)

«التبصير» (٢١٨/١) ، «الضياء» (٢٨٤/١) .

(٣) وهو قول كثير من المحققين انظر حاشية البهائي عن معتمد (٤٧) ، رفع الخصال (٧٥٩/١) ، «التبصير» (٩٧/١) ، «المطار» (٢٠٣/١)

(٤) في «ب» - لا يحد

(٥) في «ب» - لا يحد

(٦) نسخة «ب» [ع] (٣١)

(٧) أي من العلم ، وانظر عبارة «المعتمد» (ص ١٣٣٧)

(٨) معتمد : «محرر بن عيسى» (١٠٥٠)

الشيخ كما قال إمام الحرمين والعري وغيرهما : اثبت اعداداً يتقدم منها وقيل : بس الوهم ، ولشك من التصديق : بل هوهم ملاحظة الطرف لمرحوح ، ولشك التردد في لوقوع ولا وقوع قال بعضهم : وهو التحقيق ، مما أريد . مما تقدم - من أن العقل يحكم بالمرحوح أو المساوي عنده ، يمنع عن هذا .

لثانية قوله : (قال بعضهم) أي كاسعد الصارفي فإنه قال : «حغل الوهم واشك من أقسام التصديق مخالف لتخصص»^(١) . ووجه لبس قد : «لأنه لا يدي الحكم من رجحان ، ولا رجحان في الوهم والشك»^(٢) انتهى . والمقاتل كاصف بأنها [من أقسام التصديق]^(٣) . أحاب بأن الوهم حاكم بالطرف المرجوح حكماً مرحوحاً ، والشك حاكم بجواز كل من / التقيضين بدلاً عن الآخر^(٤) ، ومن أجاب بأن ذكرهما ليس من حيث إنها من أقسام التصديق ، بل لأن امتياز أقسامه - عن الوجه الأكمل موقوف [عليها]^(٥) ، فقد سمع أنها ليسا من أقسامه^(٦) .

(١) انظر حاشية بقارني عن معتمد (١٠١)

(٢) انظر : حاشية الجرجاني عن المعتمد (٦١/١) .

(٣) في «ب» - من أقسامه

(٤) وقد خرب عبد صنف في «فتح الزوائد» (ص ٢٨٨) ، وانظر : «تبصير المسامحة» (٩٥-٩٦) .

(٥) في الأصل (عبد) وما أنه من «ب» هو بصواب

(٦) انظر حاشية بقارني عن معتمد (٦١-٦٠)

لَلَّذِي ثُمَّ قَالَ: هُوَ حَكْمُ الذَّهْنِ الْجَائِزُ الْمَطْلُوبُ لُوجِبِ، وَقِيلَ: هُوَ ضَرُورِيٌّ، فَلَا يُجَدُّ.

والجواب: بأن لا نسلم أنه تعين أن يكون من اجراء ذلك تصور العلم المذكور بالحقيقة، بل يكفي بوجهه، فيكون ضروري تصور مطلق لعلم التصديقي بالوجه، لا بالحقيقة الذي هو محل النزاع.

(ثم قال) في المحصل أيضا، (هو) أي العلم، (حكم الذهن اجراء المطلق لوجِب) وقد تقدم شرح ذلك، فحلّه مع قوله إنه ضروري، بكن بعد حده فنتمّ هنا للترتيب الذكري لا المعنوي، (وقيل: هو ضروري فلا يجد) إذ لا فائدة في حد الضروري، لحصوله من غير حد.

الْمُتَّبَعُ فَقَوْلُهُ. (وهو) أي العلم بأنه موجود إلى احرده، (علم تصديقي خاص) متعلق بمعلوم خاص^(١) هو وجوده أو الوجود أو تألُّه قوله: (مكون تصور مطلق العلم التصديقي بالحقيقة ضروريا) أي لأنه جزء ذلك العلم الخاص^(٢) والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل، فإذا كان الكل ضروريا، كان لعلم المطلق الذي هو جزءه - سابق عليه ضروريا، بل أولى. قوله: (واجِب) أي آخره هو جواب على القول بأن التصديق هو الإدراكات مع الحكم كما هو. أي الإمام أما عن لقول بأنه حكم كنه هو، أي لجمهور^(٣) واجِب بأن الإدراكات ليست احراره لتحكم بل شروطه^(٤) قوله (فحلّه) مع

(ضروري) أي يحصل بمجرد انتفاء نفس إليه، من غير نظر واكتساب. لأن عدم كل أحد، حتى من لا سأل من ينظر - كآله والصبيا - بأنه عالم بأنه موجود أو متلد أو متائم ضروري لجميع احراره، ومنها تصور العلم بأنه موجود أو متلد أو متائم بالحقيقة، وهو عدم تصديقي خاص، فيكون تصور مطلق العلم التصديقي بالحقيقة ضروريا، وهو المدعى

الْمُتَّبَعُ قَوْلُهُ: (لأن علم كل أحد) أي تصديقه بذكر ضروري قال غيره^(١) ولأن غير العلم، بل يعلم به ولو عدم نعم غيره كان دور وسيأتي جواب الأول^(٢) واجِب عن الثاني^(٣) بأن غير العلم يتوقف تصوره على حصول العلم، وبصور يعلم يتوقف على تصور غيره، وبأن المطلوب بعد العلم، العلم بالعلم، وغير العلم يتصور بانعلم لا [العلم]^(٤) بالعلم فلا دور. قوله: (جميع أجزاء) أي وهي إدراك النسبة وطريقها مع الحكم على ما جرى عليه المصنف تعا للإمام^(٥)، وقد رُكِبَ القضية فيها ذكره، فلت علمي بأن موجود أو متلد أو متائم معلوم لي بالضرورة^(٦)

(١) نظر هذا القول والجواب عنه عند المصنف في فرع الحاشية (٢٦٤/١)، وشرح البعض مع حواشيه (٤٩/١)، التقرير الشرعي (١٥٥/١).

(٢) وهو القول بأن تصديقه بما ذكر ضروري، واجِب عنه الشارح بقوله واجِب بأن لا نسلم الخ (٣) وهو «قال غيره» مع

(٤) زيادة من «أ»

(٥) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن عيسى بن علي الرضا الإمام سبط الأوصياء بشر لكتم، كان فريداً عسوداً، ومكتماً، منه من عباقرة مفاتيح بحث في كنهه الخصوصي الأوصياء، طبقات العساة في عدم الكلام وغيرها، توفي سنة ٦٠٦ هـ. نظر مرجه في إصرار اعلام النبلاء (٤١/٥٠٠)، وشذرات الذهب (٤٠/٧).

(٦) خبر (من) ٢٩١، ومعه خبر.

(٧) انظر اشرح المقاصد (١٩٢)، حاشية السلف (١٥٧)، والتقرير لمحمد سبي (١٥٦/١).

(١) ينص أبو «أ»

(٢) العلم الخاص مدعى أن علم كل حد وجوده ضروري، انظر «تقرير الشرعي» (١٥٦/١)

(٣) انظر ص ١٠٠ (٢٠٠)

(٤) انظر اشرح المقاصد مع حاشيته (١٠٠)، و«شرح المقاصد» (١٩٢)

الشيخ (وقال إمام الحرمين:) هو نظري (عسر)، أي لا يحصل إلا بغير دليل لحقائه (فالرأي) بسبب عسره من حيث تصوّره بحقيقته، (الإمساك عن تعريفه) استوق بذلك لتصور لعسر، صوّت لنفسه عن مسقة الخوص في العسر. قال كما أصبح به لرأيي تابع له، ويحذر عن غيره المنسب به من أقسام الاعتقاد، بأنه اعتقاد جازم مطابقت، فليس هذا حصته عدها، وظاهر ما تقدم من صريح لإمام الرازي أنه حقيقته عده

الخاتمة (وقال إمام الحرمين: عسر) عتراض بأن هذا غير محض تابع، بل لحدود والرسوم كلها عسره، وإن كان لعسر في العلم 'ريد' ويحتاج أن معنى قوله. (عسر) أنه عسر حداً، لأن تكثيره لبعضه بقرنه لساق قوله (فالرأي الإمساك عن تعريفه) فيه ميل إلى كلام إمام خرمين^٢

(١) بط ٥٠٠ هـ، د ٥٥٠ ومعنى عسر أي لا يمكن تحديده، ذلك بسبب عسره بحقيقته، لا يحصل إلا بغير دليل حقيقته نظر المستصحب (١) ٦٥٥، (الشيخ) ٩٧/١، (البحر) ٥٣/١، (شرح المعنى) ٤٦١، (البيان) ١٠٠٠ (٢) ٢٨٤-٢٨٦، (تقرير الشرح) ٥٩ (٣) بط هذا الاعتراض في الشفح التاسع: ٩٧

(١٣) ١٠٠٠ هـ، د ٥٥٠ ومعنى عسر أي لا يمكن تحديده، ذلك بسبب عسره بحقيقته، لا يحصل إلا بغير دليل حقيقته نظر المستصحب (١) ٦٥٥، (الشيخ) ٩٧/١، (البحر) ٥٣/١، (شرح المعنى) ٤٦١، (البيان) ١٠٠٠ (٢) ٢٨٤-٢٨٦، (تقرير الشرح) ٥٩ (٣) بط هذا الاعتراض في الشفح التاسع: ٩٧

الشيخ وصحيح لإمام لا يخالف هذا، وإن كان سبق المصنف بخلافه، لأنه حده أولاً بناء على قول غيره من الجمهور إنّه نظري، مع سلامة حده عما ورد على حدودهم الكثيرة، ثم قال: إنّه ضروري احتياط، دل على ذلك قوله في المحصل احتلّموا في حد العلم، وعدي أن تصوّره بديهي أي ضروري، نعم قد يجد الضروري لإفادة العبارة عنه.

الخاتمة قوله: (إنّه ضروري) أي عسره، وسباني توحيه/ [قوله]^(١) (إذا لا فائدة في)^(٢) حدّ الضروري) أي فائدة هي المقصودة من الحد، وهي تحصيل تصور، ليس يحصل في ذهنه، بقرينة قوله. (للمصولة من غير حدّ)، فلا يبيّن ما نقله بعد عن الإمام، من أنه قد يجد لإفادة العبارة عنه، على أنه مؤخذ من كلام إمام هذا، أنه حدّه مع أنه ضروري، ساءاً على ذلك، فلا تنس ماؤه على قول جمهور إنّه نظري^(٣) قوله (وإن كان سياق^(٤) المصنف بخلافه) أي لإفادته^(٥) ما صرح به الشارح قبل من قوله: (فعله) مع قوله: (إنّه ضروري) قوله: (لأنّه حدّه أولاً بناء على قول غيره من الجمهور إنّه نظري) محلّس لقوله: (لا يخالف هذا) وما قاله لا يبيّن قول لسيد^(٦) إنّه حدّه بعد تنزله عن كونه ضرورياً، أي ولو سلمنا أنه نظري، حدّه بما ذكر^(٧).

(١) زيادة من نسخة
(٢) نسخة ٣٢٢ [س]
(٣) انظر للمحصل (٨٣/١)، المحصل للرازي (ص ٢٦ وما بعدها)، (شفح) (٩٧) ٩٠٠، (نسخة ١) ٢٨٥، (نسخة ١) ٢٢٨، (حاشية السيّد) (١) ١٥٨
(٤) في نسخة (زيادة) (كلام) سياق كلام الشيخ ولأنّه حدّ ما نشرح، فالصواب ما أثبتناه فوقها.
(٥) أي إمام (لا فائدة)
(٦) انظر حاشيته على عسره (١) ٢٩
(٧) في الأصل تكبر عسره بانه (لا فائدة) هي لعمد (حدّ قوله) (حدّ بما ذكر) وهذا عبارة سبب أولاً عسره وسباني توحيه

ثُمَّ قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: لَا يَتَفَاوَتْ، وَإِنَّمَا التَّفَاوْتُ بِكَثْرَةِ الْمُتَعَلِّقَاتِ.

بَيْنَ وَالْجَهْلِ: انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ.

الفرق وقال الأكثرون يتفاوت العلم في حربيته، إذ بعده مثلاً بأن لو حد نصف الاثنين، أقوى في الحرمة من لعمم بأن لعدم حدث وأحب: بأن يتفاوت في ذلك وسوجه لس من حيث الحرمة، من من حيث غيره، كأنفس ليس بأحد المعلومين دون الآخر.

(والجهل انتفاء العلم بالمقصود)، أي ما من شأنه أن يقصد.

الْمُتَعَلِّقَاتُ إِذَا قُرِضَ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ مُتَعَلِّقِهِ، وَإِنَّمَا يَتَفَاوْتُ بَقِلَّةِ لَعْلَةٍ عَنْ أَحَدِ الْمَعْلُومِينَ، لِأَقْبَى النَّفْسِ لَهُ دُونَ الْآخَرِ، كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِي أَحْوَابِ، لِأَنِّي فِي كَلَامِهِ يَتَوَلَّى (وقال الأكثرون يتفاوت العلم) متعدي هو المصنف (قال المحققون لا يتفاوت) ومن فوجد اختلاف أ ب الإتيان هل يرد ويقصص^(١) ساء على أنه من قبل [المعلم]^(٢)، لا لأعمل خلاف لمعترة^(٣).

قوله: (انتفاء العلم) أي علم الشمس للاعتماد والظن، وفي ذلك إشارة إلى أن تقابل بين العلم والجهل تقابل لعدم والمعرفة، وهذا شامل للجهل البسيط والمركب، وهو أعم من تخصيص بعضهم^(٤) بـ «بسيط».

(١) في «ب» (سبوت) وهو خطأ

(٢) ذكر هذه العائلة كذلك الزركشي في «التشيف» ٤٩٨، وقد ورد في «البحر» ١٠٣٥

(٣) في الأصل (المعلم)، والمثبت من «ب» وألغى الصواب

(٤) زيادة الإيمان وقصاصة بحسب المتعلقات وهو المقصود به «أما التصديق فهي» وحد لا يتفاوت به

كما قال التنازلي في «شرح المفاهيم» ٢١٠٥، صرح هذه سألته في «شرح المقيدة الطحاوية»

(٢/٢٤٧)، «التحير» (١/٢٢٥)، «شرح المفاهيم» (١/٢١٠)، «والعقار» (٢٠٩)

(٥) انظر: «البحر المحيط» (١/٧١)، «أدب» (١/٧٢)، «أدب» (١/٧٢)، «أدب» (١/٧٢)

(ثم قال المحققون: لا يتفاوت) العلم في حربيته، فليس بعضها وإن كان ضرورياً - أقوى في الجرم من بعض - وإن كان نظرياً - (وإسا التفاوت) فيها (بكثرة المتعلقات) في بعضها دون بعض، كما في العلم ثلاثة أشياء، والعلم شتيين، ساء عن تحد العلم مع بعد المعلوم، كما هو من بعض الأشاعر، قياساً عن عدم الله تعالى، والأشعري وكثير من المعتزلة عن تعدد المعلوم^(١)، فالعلم بهذا الشيء غير العلم بذلك الشيء.

وأجيب عن القياس: بأنه خال عن الجامع، وهل هذا لا يقال يتفاوت العلم بها ذكره.

البيان قوله: (المسبوق بذلك التصور العسر) قد يقال هذا التصور مفاد من التعريف، فكيف يكون سابقاً عليه بل الأمر بالعكس؟ ويجاب: بأن كونه سابقاً عليه بالنظر للمعريف، وكونه مفاداً منه بالنظر لغيره^(٢).

قوله: (وعلى هذا) أي قول [الإمام]^(٣)، الأشعري، وكثير^(٤) من المعتزلة^(٥) (لا يقال يتفاوت العلم بها ذكره) أي بكثرة المتعلقات.

(١) انظر: «البرهان» (١/١٣١) وما بعدها، والكوكب الميرة (١/٦١-٦٢).

(٢) بصر «للعقار» (٢٠٧)

(٣) سافطة من «ب»

(٤) نسخة «ب»: [ع/٣٣].

(٥) اختلف هل لعلم يتفاوت؟

فذهب الأكثر إلى أنه يتفاوت، وهو لزوجة الصريحة عن أحمد، وهو رأي لأرموزي في «مخصص» (٢/٩٦)، وداري في «برهان» (١/١٣١)، «أشاع على تفاوت»

وذهب البعض الآخر إلى أنه لا يتفاوت، وابت يتفاوت بحسب المصنف، وأما «ب» كذا

لنظري وإمام خرمي في أنه «ب» (١/١٣١)، وعنه في «التمس» (ص ١٧) لمحققين

وهو قول من عند سلام بصر: «البحر» (١/٥٥)، «التشيف» (١/٩٧)، «البحر»

(٢/٢٢٢)، «بصيرة» (١/٢٨٧)، «الناسي» (١/١٦٦)

لغات وقيل: تصوّر المعلوم على خلاف هيئته.

الشيء (وقيل: الجهل: (تصور المعلوم) أي درك ما من شأنه بـ (يعلم) (على خلاف هيئته) في الواقع، فالجهل البسيط على الأول ليس جهلاً عن هذا، ولولان مأخوذان من قصيدة ابن مكي في العقائد وأسدى بقوله (استمع لعلم) عن التقييد في قول غيره^(١): «عدم العلم عما من شأنه العلم» لا حرج لخصم والبهيمة عن الانصاف بالجهل:

للشيء قوته: (أي إدراك ما من شأنه أن يعلم) دفع به الاعتراض بأنه قد يسعى أن يعرف ما نشيء من المعلوم، لأن هذا جهل لا علم فيه^(٢) قوله (والقولان مأخوذان من قصيدة ابن مكي^(٣)) أي المسألة بالصلاحيّة^(٤)، لمرعب لسلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب^(٥) فيها

(١) كالأندلسي في كتابه «نكار لأفكار» ابن «الشيب» (١٩٨)

(٢) وقد لاحظ من يتركضي، دفعه لمرعب «نقد» الشيب» (٩٩/١) «نقد» الترميز» ح ١ (١١٤)

(٣) هو حلال محمد بن مكي بن الحسن الطائي أبو بكر الشافعي، ع ٢٨٨ هـ، ترقى عام ٥٠٧ هـ، تلمذ على أبي إسحاق الشافعي وغيره، يعد من فقهاء سابعية، يترجمه في «نيل السالكين» (٥٩/٦٠)

(٤) ع ١٠٤ هـ، في طلب نصيبه، ثم دفعه إلى شفي «الشيب» (٩٨/١)، قال حمد الله

من بعد حجة العلم كان سهلاً وإن أردت أن تحمّل الجهلاً
ما حفظه، وأوجز الحدود وهو انتهاء العلم بالمتصور
من بعد هذا و حدود أكثر وقيل بل في تحديدهما أكثر
و حدهما الأخير يأتي وصفاً تصور العلم [أو] هذا حده
فأفهم هذه القيد من نشئة مسوعة عن خلاف هيئته

(٥) هو السلطان الناصر، فملك ناصر حلالاً «نيل» أبو ظفر يوسف بن لأنه مع العلم الناس
أيوب بن سادق بن مروان بن يعقوب تيموني ثم تكملي، كان مهتماً بشجاعة حكام
بجاهد، كثير المعز على الهمة توفي رحمة الله عليه (٥٨٩ هـ) يترجمه في «وفيات
الأعلام» (١٣٩/٧)، «نيل» «نيل» (٢١/٢٧٨)

الشيء يعلم بأن لم يدرك أصلاً، ويسمى: الجهل البسيط، أو أدرك على خلاف هيئته في الواقع، ويسمى: الجهل المركب، لأنه جهل المدرس بما في الواقع، مع الجهل بأنه جاهل به، كاعتقاد الفلاسفة أن العالم قديم.

للأشياء وتفاضل، تنصّد المركب، ومبدأً اختلاف فيه «خلاف» في تفسيره، فمن فسر به بانتفاء العلم بالمقصد الشامل للبسيط، جعل التفاضل من تقابل العدم والمملكة، ومن فسر به بالاعتقاد بخارم العر خطائق^(١) جعله من تقابل النضاد، ونفسيره بالأول أولى منه الثاني بقصوره عن التصديق كما سيأتي^(٢) وأم من جعل^(٣) ذلك من تقابل النضاد في بسيط والمركب، فحار على العرف واللع لا الاصطلاح^(٤) قوله (بأن لم يدرك أصلاً) إلى آخره يتّبعه مع يأتي أن تعريف المصنف المذكور يشمل قسمي الجهل: البسيط والمركب، وأن تعريفه الآتي^(٥) خاص بالمركب، قاصداً^(٦) بذلك الرد على من زعم كالروكشي: أن الأول: تعريف للجهل البسيط، والثاني: للمركب، لأن المعروف بتقسيم الجهل إلى^(٧) بسيط ومركب، لا نقل خلاف في تعريفهما^(٨).

(١) وهو قول الرازي انظر المحصول (٨٤/١)، وهو قريب من قول الباجي في أحكام الفصول (ص ٤٦): «اعتقاد المتقد على ما ليس به».

(٢) انظر (ص ٣٠٦).

(٣) في «د» (نعم)

(٤) الجهل لغة: خلاف العلم انظر: «الصحاح» (٤/١٦٦٣) «القاموس» (٢/١٢٩٧)، «الصحاح» (ص ٤٤).

(٥) وهو «تصور المعلوم على خلاف هيئته».

(٦) في «د» «قاصد» وهو خطأ

(٧) نسخة «د» (٣٣ من)

(٨) انظر «التشيع المسجع» (٩٨/١)

[تَعْرِيفُ السَّهْوِ]

وَالسَّهْوُ: الذُّهُولُ عَنِ الْمَعْلُومِ.

(والسهو الذهول أي الغفلة (عن المعلوم) الحاصل فيه ما يادي تنبيه، بحالات الشيان: فهو زوال المعلوم فيستأنف تحصيله.

الثانية قوله (والسهو: الذهول عن المعلوم) أي آخره اصطاحه ما فَرَّقَ به الكرماني^(١) وغيره^(٢)، من أن السبب في لـ (معلوم) عن الحافطة، وللدركة، والسهو زواله عن الحافطة فقط، وقرئ آخرون^(٣)، بأن الشيان غفلة عَنَّا كان مذكورا، والسهو غفلة عن ذلك وغيره، وبعضهم^(٤) لم يفرِّق بينهما

لأن انتفاء العلم إنما يقال فيها من شأنه العلم، بخلاف عدم العلم، وخرج بقوله (يقصود) ما لا يقصد، كأسفل لأرض وما فيه، فلا يسمى انتفاء العلم به جهلا واستعماله التصور بمعنى مطلق الإدراك خلاف ما سبق صحيح، وإن كان قليلا، ويقسم حينئذ إلى تصور صادق، أي لا حكم معه، وإلى تصور معه حكم، وهو التصديق.

الثانية وهي من أحسن تصانيف لأشعرية في باب العقائد، وكان السلطان صلاح الدين [يامر]^(١) تلمسها "نصيب في المكتاب" قوله: (لأن انتفاء العلم إنما يقال فيها من شأنه العلم) أي: (لأشعار)^(٢) انتفاء الشيء عن محل معموله بخلاف عدم العلم [فيه]^(٣) (واستعماله التصور) إلى آخره حاصله أنه لم يرد بالتصور هنا التصور السابق، وهو المقابل للتصديق، بل التصور انصق، المرادف للعلم الصادق بالتصور الساذج والتصديق، فهو أعم من^(٤) قول غيره: الجهل اعتقاد جازم غير مطابق^(٥)، لقصور ذلك على التصديق.

(١) هو العلامة أبو عبدالله محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد الكرماني، كان فيها عدد أصولها مائة، بحوث متكلم، من مصنفات الكرامات النورية شرح صحيح البخاري وشرح مختصر من صاحب، وشرح مواهب الأخي وغيره، توفي سنة (٧٨٦هـ) نظر أريجته في الشذوات (٥٠٥/٨).

(٢) لم أجد النص الذي نقله الشيخ زكريا عن الكرماني، مع أني بحث في كتابه شرح السحاري، وهو مطبوع متداول، وكتابه شرح ابن الحاجب، وهو مخطوط، ورسمه النقود والبريد، موجود له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق (٢٨٨٠)، وربما يكون في أحد كتبه المخطوطة، والله أعلم.

(٣) نظر المقهور والبصير (١٧٧/٢)، التيسير بحريز (٢٦٣/٢)، وهاديه موضوع (٢٣)، والمختصر لمصنف (ص ٣٠٩)، والكتابات (ص ٥٠٦).

(٤) انظر الشيف (٩٩/١)، المعروف في اللغة، أي ضلال معكرك (ص ٩) انظر شرح عمدة الأحكام، لاس فيو بعد (٢٧٣)، وسحر (٨٠/١)، وشرح مطبوعة بدمشق، وه (٥/١)، وفتح الباري (٢٧/٣)، والشمس (١١/٢٥١)، والأشباه ومفاتيح لاس مجيب (٣٦٠).

(١) سقطت من (١)
(٢) في (١) اشتقها، وهو خطأ
(٣) في (١) لأشعار وهو خطأ
(٤) ربه من (١)
(٥) انظر (ص ٣٠١/٣)

الثاني وَقَالَ إِمَامُ الْحَقَمِينِ : لَيْسَ الْمَكْرُوءُ قَبِيحًا وَلَا خَسَنًا

الشيخ (وقال إمام الحرمين ليس المكروه) أي بمعنى لشامل لخلاف الأول (فقيحا)
لأنه لا يدم عليه (ولا حسنا) لأنه لا يسوع نشأ عليه، بخلاف المساج، وإنه
يسوع نشأ عليه، وإن لم يؤمر به، على أن بعضهم جعله واسطة أيضا، فطرا
إلى أن احسن ما أمر بالنشأ عليه، كما تقدم في أن الحسن والقيبح بمعنى تروى
الملاحم والذم شرعي.

الطائفة قوله: «وقال إمام الحرمين: ليس المكروه قبيحا ولا حسنا»^(١) رخصه في شرح المختصر^(٢) وهو أوجه مما رخصه ها قوله (على أن بعضهم جعله) أي المباح (واسطة أيضا) قد صرح به إمام الحرمين أيضا^(٣) في الإرشاد^(٤) وغيره^(٥) / قوله: (كما تقدم في أن الحسن والقبح بمعنى توتب الملح والذم [شرعي])^(٦) أي فإنه يدل على أن المباح واسطة لكونه لا مدح ولا دم فيه وإن كان شرعيا.

[جَائِزُ التَّرْكِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ]

لَمْ يَسْأَلْ: حَاطِرُ التَّرَدُّدِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَقَالَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ: «يَحِبُّ الصَّوْمَ عَنِ الْخَائِضِ، وَالْمَرِيضِ، وَالْمُسَافِرِ».

والأول (مسألة : جائر الترك) سواء كان جائر بعض أعضائه أم جميعه . (ليس مواجب)
والثاني (مسألة : جائر الترك) وقد فرض جلائره (وقد أكثر الفقهاء : يجب الصوم
على الخائض والمريض والسافر) لقوله تعالى : ﴿لَمَنْ عَظِمَ الْمَظْهَرُ عَلَيْكُمْ فَانْهَوا عَنْ صَوْمِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ أَرْضًا يَجْعَلُهَا اللَّهُ لِلْإِنْسَانِ عِلْقًا وَنَجْعًا لِمَا تَعْبَهُوا﴾
وهؤلاء شاهدوه . وحجوا افتراءهم بعدهم في إخصص المانع
من الفعل أيضا . والمرض والسفر اللذين لا يمتنعان منه . ولا يجب عليهم
القضاء بقدر ما فاتهم . فكان المأني به بدلا عن العائت .

التلبية [قوله] ^(١٧) (مسألة: جاز ترك ليس بواجب) ^(١٨) قبل ^(١٩): يعني أن ترد
مطلقا ليخرج الواجب الموسع والمخير، فيه يجوز تركها في حالة لا مطلقا، مع
أنها واجبان، ويجب: بأن ما جاز تركه فيها ليس الواجب، بل الواجب
الأحد المهم وهو لا يحوز تركه قوله: (وقد فرض جائزه) أي حيث أنه مع
ذلك تمتعه لاجتماع الصناد بل التمتع ^(٢٠) قوله: (وقال أكثر الفقهاء) لا
سأله في غيره، ذكره من نعم ^(٢١)

١ محمد بن النضر بن عبد (١٨٥)

$$1 \text{ m} + 1 \text{ m} + 1 \text{ m} = 3 \text{ m}$$

(٣) هذه السألة في: «كشف الأسرار» للبخاري (١) ٣١٢ وما بعده و ٤٦١ وما بعده.

المحصل: (٢٠٨/١): اتفق المأمون (٢٠١/١) وحكام مصر، بساحي (ص)

١٥ (١٦)، الله - النمر، ١ (٢٥٢)، البحر، ٢ (١٦٧)، البحر، ١ (٢٣٩).

شرح تنقيح الفصول ١ (٧٤)، التلويح مع الترميم ١، ٢٠٣-٢٠١

(٤) قاتله الزكوى انظر اقفاف المسامحة (١٠١)

(٥) انظر: التقرير، ص ١١، ١١٨.

[illegible]

(۱۸۶۹/۷۶)

بِئْسَ وَقِيلَ: الْمُسَافِرُ دُونَهُمَا. وَقَالَ الْإِمَامُ الرَّازِي: عَلَيْهِ أَحَدُ الشَّهْرَيْنِ.
وَالْخَلْفُ لَفْظِي.

الشرح واجب: بأن شهود الشهر موجب عند انتهاء العذر، لا مطلقاً، وبأن وجوب
لفضاء إيجاباً يتوقف على سبب الوجوب، وهو هنا شهود الشهر، قد تحقق، لا على
وجوب الأداء، وإلا لما وجب قضاء الظهر - مثلاً - على من قام جميع وقتها، لعدم
تحقق وجوب الأداء في حقه بعقله، (وقيل: يجب الصوم عن المسافر دونهما) أي
دون الخائض والمريض لقنطرة المسافر عليه وعجز الخائض عنه شرعاً والمريض حب
في الجملة (وقال الإمام الرازي) يجب (عليه) أي على المسافر دونهما (أحد الشهرين)
المحاصر أو آخر بعده، فإنها أي به فقد أتى بالواحد كما في حصول كفاية المعين
(والخلف لفظي) أي رجع إلى اللفظ دون المعنى، لأن ترك الصوم حالة العذر جائز
تفصيلاً، وانقضاء عذره والواجب انما قام

المطابقة وقول الركني^(١) إنه تبع فيه المحصول مردود؛ بأن الذي في المحصول
«كثير من لفظهاء»^(٢)، لا أكثرهم، وعنه حل المصنف^(٣) في شرح البصائر
قوله - تبعاً لصاحب الحاصل - «وقالت الفقهاء»^(٤). [قوله: (٥)] (وواجب
بأن شهود الشهر موجب) أي سبب للوجوب عند انتفاء العذر لا مطلقاً،
والعذر قائم هنا^(٦)، قوله: (في الجملة) (أي) (٧) لا في التخصيص.

(١) انظر كشف المستمع للركني (١٠١/٠)

(٢) النظر: المحصول (٢٠٨/١).

(٣) أي ابن السكيت.

(٤) انظر: الإيضاح (١٣٢/١).

(٥) زيادة من «ب» ح.

(٦) نظر «ب» ح. عند لفتي في الإيضاح (١٣٢/١)، وإيهامه القول للإسوي

(١٢٠/١)

(٧) زيادة من «ب» ح.

لأنه لا المريض قد يمكنه الصوم لكن مشقة تبیح لغيره، قد لا يمكنه لعجزه
عنه، فلا يصح^(١) نسبة العذر إليه حث تفصيلاً قوله. (وقال الإمام
الرازي) «(٢) إن أحده، يمكن كما قال الإسوي أن يدبر به في المريض، حيث
قال - بعد قوله ذلك - «وقد نظر فإن المريض أيضاً يجوز له الصوم، فيكون
غيراً»^(٣) كالمسافر إلا أن يفرض^(٤) ذلك في مريض يعصي به الصوم فلا يشبهه
أو عجزه فيحرم عنه الصوم»^(٥) قال عمر في «تصنيفي»: «هو صام
حينئذ فيحتمل أن لا تجزئه، لأنه حرم، ويحتمل تحريمه على الصلاة في دار
معصية»^(٦) انتهى والاحتياط شدي وجه

(١) في «ح» صح

(٢) انظر: المحصول (٢٠٨/٢).

(٣) نسخة «ب»: [٣٤/ع].

(٤) في «ب»: (يفرض) وهو تحريمه.

(٥) نظر «ب» سورة (١٢٢/١)

(٦) انظر: تصنيفي (١٢٢/١ - ٢٧٣)

(٧) سمي تفصيلاً مسألة الصلاة في الصوم في الصفحة ١٠٣٨٤

[الأصحُّ أَنَّ المُنْدُوبَ لَيْسَ مُكَلَّفًا بِهِ وَكَذَا الْمُبَاحُ،

وَبَيَانُ مَعْنَى التَّكْلِيفِ]

المُتَنِّ وَالْأَصَحُّ لَيْسَ مُكَلَّفًا بِهِ وَكَذَا الْمُبَاحُ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَ التَّكْلِيفُ إِلْزَامًا مَا فِيهِ كَلْفَةٌ لَا طَلِبَ، خِلَافًا لِلْقَاضِي.

الشرح (والأصح ليس) مندوب (مكلفا به، وكذا المباح). أي الأصح ليس مكلفا به. (ومن ثم) أي من هنا، وهو أن المندوب ليس مكلفا به. أي من أجل ذلك (كان التكليف إلزاما فيه كلفة)، من فعل أو ترك. (لا طلبه) أي طلب ما فيه كلفة على وجه الإلزام (لا خلافا للقاضي) أي بغير القلاقي في قوله بالثاني، فعنده المندوب..

نماشية قوله (وكذا المباح أي الأصح ليس مكلفا به) قصبه أو صريحه أن في المباح قولا بأنه مكلف به، كما في المندوب، ولا وجه له^(٢)، إذ لا إلزام فيه ولا طلب، إلا ما نقله عن الأستاذ^{(٢)(٣)} بعد، وذلك لا يفيد الغرض.

(١) نظر «التبصرة» (١/٢٣٩)

(٢) نظر هذه مسألة في «مجمع» (١٠١١-١٠١٢) فقرة (٢٥)، «المختول» (ص ٢١)، «الحر» (١/٣٤١)، «التبصرة» (١٠٣)، «شرح منتهى الفصول» (ص ٧٩)، «الإحكام» (١/١٢١)، «التبصرة» (٢/٩٩٠)، «هبة الأملح» (١/٣٠٤)

(٣) هو العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهزيب، «حكم الأصولي» (ص ١٠١)، «مجمع» (١٠٣)، «شرح منتهى الفصول» (ص ٧٩)، «الإحكام» (١/٣٤١)، «التبصرة» (١/١٢١)، «هبة الأملح» (١/٣٠٤)

(٤) نسبة إليه إمام الحرمين في البرهان (١/١٠٢-١٠٣) فقرة (٢٦)، حيث قال: «وقد قال الأستاذ (يعني أبا إسحاق الإسفرياني) رحمه الله -إنها من التكليف، وهي حققة ظاهرة وانظر «المصنف» (١/١٤١)، «الجزء» (٢٧٨/١)، «التبصرة» (١/٣٠٣) وعد الشاطبي هذه مسألة، «قال لا به تكليف أو لا» حجة عن أصول معتقه، لأنه لا يسي عليه، فله ويست عود، «نظر «البرهان» (١/٢٩)

المكروه - بالمعنى الشاسخ خلاف الأولى - مكلف بها كالأجانب والإحرام. وورد الأستاذ أبو إسحاق الإسفرياني عن ذلك مباح، فقال إنه مكلف به من حيث وجوب اعتقاد إباحته، تنميya للأقسام، وإلا فغيره مثله في وجوب الاعتقاد.

نماشية فهو أدل لمباح بالمكروه كان حسبا، وما أحصح اشرح إلى الافتصار عن المندوب، في قوله بعد (وهو أن المندوب ليس مكلفا به)، ولعله إنما قصر عليه لأنه يرى أن ذلك^(١) القول لا يأتي في المباح، وإنما قصره^(٢) لا بـ يقتضيه، لبيان مراد المصنف^(٣)، لا لموافقته له. قوله: (ومن ثم) أي آخره قصيته بنائه ما بعد «ثم» على ما قبلها، وصرح به الشارح وهو صحيح^(٤) بالنظر إلى أنه يعلم منه، وإن كان الأحسن العكس، كما جرى عليه لمصنف في شرح المحتصر^(٥) -تبعا لغيره^(٦)، بمعنى أن من قرر لتكليف بإلزام ما فيه كلفة. قال المندوب ليس مكلفا به، ومن قرر بطلب ما فيه كلفة، قال: إنه مكلف به^(٧)، فهو دل ذلك بناء على أن التكليف إلزام ما فيه كلفة، لو لم يكن ذلك، واختلف في ذلك سهل

(١) في «ع» (دال)

(٢) نسخة «ع»: «٣٥/ص».

(٣) (نظر: «التبصرة» (١/١٧١)).

(٤) نسخة «ع»: «٧».

(٥) «وضع الخاتمة» (١/٥٦١).

(٦) «نظر» - شرح المعتمد على المختصر (٢١/٥٥)، «نظر» «المجمع» (٢/٩٩٠)

(٧) «نظر» «المجمع» (ص ٢١)، «مجمع» (١٠١١)، «التبصرة» (الإرشاد» (١/٢٣٩)، «المصنف» (١/١٠٣-١٠٤)

[هَلْ الْمُبَاحُ مَأْمُورٌ بِهِ ؟]

وَأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ ، مِنْ حَيْثُ هُوَ .

والأصح أن المباح ليس بمنسب للواجب (وقيل : إنه جنس له ، لأنها مادون في فعلهما ، واحتص الوجب فحصل المباح من الترك - واحتص المباح أيضا فحصل الإذن في تركه عن السواء ، فلا خلاف في المعنى ، إذ المباح بالمعنى الأول - أي المأذون به - حسن للواجب بقاء ، وبالمعنى الثاني - أي المحبر فيه وهو المشهور - غير جنس له اتفاقا

(و) الأصح (أنه) أي المباح (غير مأمور به من حيث هو) فليس بواجب ولا

ممنوع

الخطية قوله (و) الأصح أن المباح ليس بمنسب للواجب^(١) أي بنهما موعان بجنس^(٢) ، وهو فعل المكلف الذي تعلق به حكم شرعي ، إذ لو كان جنسا للواجب - وهو نوع منه - لامتزم الواجب المباح ، بمعنى المختار فيه ، وهو محال . قوله : (وقيل إنه جنس له لأنها مأذون في فعلهما) الأولى أن يقال : لأن المباح مأذون في معناه وتحت أنواع ، وجب ومنسوبة ومكروه ومحبر فيه ، لأنه إن منع تركه فهو حب ، وإلا فإن رجع فعله فممنوع ، أو تركه فمكروه ، أو سوى بينهما فمختار فيه

(١) انظر هذه مسألة في «الإحكام» لأحمد (١/ ١٢٥) ، وشرح العقيدة (٦/ ٢) ، وفتح حاجب (٢/ ٢٠٢) ، «إنباب مختصر» (١١/ ٤٤٠) ، «البحر» (١/ ٢٧٩) ، «شيف» (١/ ١٠٤) ، «بحث غامض» (١/ ١٦٥) ، «الغياض اللامعة» (١/ ٣٠٨) ، «التحجير» (٣/ ١٠٢٤) ، «تيسير التحرير» (٢/ ٢٢٧) ، وشرح «كوكب ليل» (١/ ٤٢٤-٤٢٥) .

(٢) انظر «تعريف جنس» (ص ١/ ٢٨٧)

وقال الكعبي : إنه مأمور به ، أي واجب ، إذا ما من مباح إلا ويحقر به ترك حرام ما ، فيتحقق بالسكوت ترك القذف ، وبالسكوت ترك نقس ، وما يحقر بالنهي لا يتم إلا به ، وترك الحرام واجب ، وما لا يتم الرحب لا به فهو وجب كما سيأتي ، فالحق وجب ، ويأتي ذلك في عمره كالنكاح .

الفئة قوله : (هل السواء) أي حالة كون الواجب ، والمباح مستويين في اختصاص كل منهما بغيره^(١) .

قوله^(٢) : (من حيث هو) فيه لمعول بأن (المباح غير مأمور به) ، لا لمحل خلاف ، كما أنه لشارح بعد في تقريره كون خلاف بعبارة

قوله^(٣) : (وقال الكعبي) :^(٤) إلى آخره . حاصله أن لمباح لا يخرج عن كونه واجبا ، وإنما يخرج عن كونه واجبا معناه إلى كونه واجبا محيا . لأن ترك الحرام واجب ، وهو يتحقق بالواجب ، وبالممنوع ، وبالمباح ، وبالمكروه

(١) انظر : «إنباب المختصر» (١/ ٤٠٤) .

(٢) انظر مسألة هل المباح مأمور به؟ في : «الرهانة» (١/ ٢٩٥) ، «مختصر» (١/ ٨٩) ، «الإحكام» للأمامي (١/ ١٢٤) ، «فتح الحاجب» (٦/ ٢) ، «إنباب مختصر» (١/ ٣٨٩) ، «البحر» (١/ ٢٧٩) ، «إحكام الأصول» للمصنف (ص ٧٦) ، «بحث غامض» (١/ ١٠٥) ، «تيسير التحرير» (٢/ ٢٢٦) ، «الغياض» (١/ ٣٠٨) ، «الغياض» (١/ ٣٠٩) .

(٣) نسخة (ب) : «ع/ ٢٥٠» .

(٤) هو عبدالله بن أحمد بن محمود الكعبي البجلي أبو نعيم . من طبقة من أئمة وسب إليه الكعبة ، له آراء في الأصول وبعض حاشية به ، توفي سنة ٣١٩ هـ . ورجل ٣١٧ هـ . انظر : ترجمته في «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٥٠) .

(٥) انظر هذه مسألة ابن من «الرهانة» (١/ ٢٩٥) ، «الغريفي» (١/ ١٨٩) ، «وهذا الذي نقل عن كعبي في هذه مسألة ، منه كذا في «بحث غامض» (ص ٧٧) ، عن أبو العرج المازني ، وسبب الغياض عبد الوهاب المالكي إلى ابن من بعد . انظر : «البحر» (١/ ٢٧٩) .

لأنه قد أُمدي^(١) وغيره^(٢) ولا يخصص^(٣) من دليل الكمي إلا سمع أن^(٤) ما لا يتم الواجب إلا به من عيني أو عادي واجب، وهو بخلاف الواجب^(٥)، فإن المصنف في شرح المختصر، «والحق عند أن ما لا يتم الواجب المطلق بحدوثه إلا به واجب مطلقاً، وأن ما فاته الكمي حتى باعتبار الجهتين^(٦)، وأشار إليه هنا بقوله: «والخلف لفظي» وفقره الشارح بيان الجهتين^(٧)، هذا مع أن التحقيق^(٨) في بادرة، عن حال لمباح مع ترك حرام أن يقال: ترك حرام يحصل عند فعل لمباح، لا بفعل المباح، [كقول]^(٩) انقاضي في الصلاة في الدار المخصوصة: يسقط الفرض عندها لا بها^(١٠)، ويحصل التخلص من دليله، كما يؤخذ من كلام البرماوي^(١١).

1

لأنه وشيخنا لكهال ابن همام^(١) بأن يقال: لا يسمم أن كل مباح يتحقق به ترك الحرام انتهى هو واجب، لأن ترك الحرام هو لكف المكلف به في الشيء، كما سيأتي، وانكف عن شيء يقتضي أن يقصد، وأن يحظر ذلك شيء بالدار، فمن لم يقصد الكف عن الشيء، أو فعل مباح مثلاً، ولم يحظر سلكه الحرام، لم يوجد منه كف، فلا يكون أتى بترك الحرام^(٢)، وإن كان غير أتم، فاحتجج بترك الحرام، وفعل المباح، أو غيره مما^(٣) ذكر، غير لازم، وإد جمعاً، ولو حبس الكف، لا ما يقاربه من مباح أو غيره، لا امتناع تقوم لماهية بمقتضى معاديين، أو فصول متعاقبة، ومن ثم أسمع أن يكون لشيء غيراً ذاتياً^(٤) ورد^(٥) مدعيه أيضاً بأنه يلزم منه أن يكون كل إسناد عن محرم من قدم أو يعود أو موم واجباً، وهو حرق للإجماع^(٦)، ويعبر ذلك كما ذكره الزركشي في سحره^(٧)، وبذلك علم أن الخلاف معنوي^(٨).

(١) عبر «الإحكام» (١٢٥/١) حتى قال فيه: «إن غاية الفروض والإشكال».

(٢) عر ابن عسكراً: لا يبرهان (١٦٩/١)، والبحر (٢٨٢/١).

(٣) في «د» (مخلص) وفي «ح» (مخلص).

(٤) في «د» (أثر) وهو خطأ.

(٥) عر ابن عسكراً (١٠٢/١)، وشرح بقصده (٦٦/٢)، ووافع المحامد (٧، ٧).

(٦) عر أرفح حديث (٨٢/٢).

(٧) جهات هي

١- بالنظر إلى «د»، ولأنه أنه غير مأثور به، والكمي لا يخاف فيه

٢- باعتدال من عارض به، وهو ترك الحرام، لأنك أنه مأثور به من هذه الجهة، والجمهور لا

يخاف الكمي في هذا نظر، «التشيف» (١٠٥/١)، والبناني (١٧٢/١).

(٨) هذا صحيح انتهى ذكره شيخنا، هو عند الزركشي في «التشيف» (١٠٥/١).

(٩) في الأصل «لغير» و«أنته من» «د»، ولعله الصواب.

(١٠) انظر «مستجد» (٢٨٩/١).

(١١) عر «شرح الفقه» بربماوي و«د» (٣٢/٢).

لَنْ وَأَنَّ الإِبَاحَةَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَأَنَّ الْوُجُوبَ إِذَا تَبَيَّنَ بَقِيَ الْخَوَرُ

الشرعي (و) الأصح (أن الإباحة حكم شرعي) ^(١)، إذ هي التحجير بين الفعل والترك، المتوقف وجوده، كغيره من الأحكام على الشرع، كما تقدم، وقال بعض لمعبري ^(٢) لا، إذ هي انتهاء الخرج عن الفعل والترك، وهو نسب كل ورود للشرع، مستمر بعده. (و) الأصح (أن الوجوب) لشيء (إذا نسخ)، كأن دل الشارح: نُسخت وجوده. (بقي الجواز) له الذي كان في ضمن وجوده

للشيء قوله ^(٣) (إذ هي التحجير بين الفعل والترك) مع تعيين مقياس الأصح بقوله: (إذ هي) ^(٤) انتهاء الخرج عن الفعل والترك، يقتضي أن لقول من ^(٥) يورد على واحد، فالخلف لمعني أيضاً ^(٦)، فلو أخرج لمصنف قوله ^(٧) (والخلف لفظي) بأن هنا، ليعود إلى المسائل الثلاث كان أولى ^(٨)، كما أنه عليه الركني ^(٩) وغيره

قوله ^(١٠) (المتوقف وجوده) صفة (للتحجير). قوله: (كغيره من الحكم) أي من نعمة الأحكام

(١) زيادة من «ب»، «ج».

(٢) (لم): ساقطة من «ب».

(٣) القول بأن الخلف لفظي ذكره غير واحد، انظر: «المحصر» ٢١٣/٢، «مجمع» ٦٢٤، «البيان» ١٦٨، «البحر» ١٦٧٧، «التحجير» ٣٠٣، «البيان» ٢٢٥.

(٤) نسخة «ج»: ٨ من.

(٥) مكرر «التفسير» ١٠٥.

(٦) مكرر «تفسير» ١٦٦.

(٧) مكرر «مسألة» للاحكام حكم شرعي في «استقصا» ١٩٢، «المحصر» ٢١٣، «البيان» ٢٢٥.

(٨) «مجمع» لمعبري (ص ٧٠)، «البيان» ١٦٧٧، «البحر» ١٦٧٧، «التحجير» ٣٠٣، «البيان» ٢٢٥.

(٩) «البيان» ١٦٧٧.

الشرعي (والخلف لفظي) أي راجع إلى اللفظ دون المعنى، فإن المعنى قد صرح به يؤخذ من دليله، من أنه غير مأمور به من حيث ذاته، فلم يخالف غيره، ومن أنه مأمور به من حيث ما عرض له، من تحقق ترك الحرام به، وغيره لا يخالفه في ذلك، كما أشار إليه المصنف بقوله: (من حيث هو).

مباشرة قوله: (والخلف لفظي) يصح عوده بقوله: (أن المباح ليس بمنجس للموجب) أيضاً، وكلام الشارح لا يبيّن ذلك، وقد قدم الكلام عليه، على أن ^(١) المباح غير مأمور به على الأصح.

قوله: (من أنه غير مأمور به) / إلى آخره بيان لما يؤخذ من دليله، وحاصله ^(٢) أن ما يؤخذ من دليله صريح [هو] ^(٣) به أيضاً.

(١) زيادة من «ب»، «ج».

(٢) زيادة من «ب»، «ج».

الخرج

عاشية وليس هو إيدي في صمن الخوحو قطع، كـ رعمه^(١) نعضهم^(٢)، من هو مع ما يقومه، وسأني إصباح ذلك^(٣) قوله: (من الإذن في لترك) باب له ما يقومه

قوله: (إذ لا قوام) أي لا وجود، ولا [مقوم للحسن]^(٤)، دون فصل، لاسحاله وجوده^(٥)، محردا عن مقصود، ساة على أم عمل له، عن ما ذهب إليه ابن سينا^(٦) (٧٨٦). والجنس هنا: هو الإذن في الفعل، فإنه قدر مشترك بين لا تحاب، والذب، والإباحة، والكرهية، وكل منها إنما يوجد^(٧) بقصده، وقصص الإيجاب المنع الحازم من الترك، فإذا ارتفع خلفه قص يقوم به^(٨) الجنس، وإلا لارتفع الجنس أيضا والفرض خلاه.

(١) ما من معقوفين في مح - ساء إلى ما بعد قوله (بأن لا يقوم) وسقط منها (كـ رعمه)

(٢) هو بصحي لعماري بعد الإباحة (١٢٦)، إباحة ساء (١٥)

(٣) اسطر: (ص ٢٢٧/١) وما بعدها.

(٤) في الأصل (يقوم الجنس)، وفيه (تقوم للجنس) وما أنته من مح، وبعده بصوت

(٥) أي وجود الجنس.

(٦) هو الحسن بن عبد الله بن سينا أبو علي الرئيس الحكيم المعروف مشعل بن عيسى، وحسن عيال من النطق والحساب والفلسفة، ثم درس بعد والده حتى كان عمره ١٠٠ من مصنفه

سواء، لاث ب، والنجاة، عمرها توفي سنة ٤٢٨ هـ، انظر ترجمته في أوقات الأعيان ٢ (١٠٧)، مشعرات بعدة ٥ (١٣٢).

(٧) بعد عنه الأسوي في بابيه لسور (١١٧)، والروكي في البحر (١٠٣٤)، وانظر معناه في كتابه اللغوي في لفظه لاس ساء (ص ٩٢)

(٨) في الأصل (توجد)، ما أنته من مح، أي يوجد به

(٩) أي يوجد به

من إبدن في فعل سا يقومه. من إبدن في ترك، ندي حلف منع مه، إذا لا قوام للحسن دون فصل، ولأداده دنت قال: (أي عدم الخرج) يعني في الفعل والترك، من لإباحة أو الذب أو الكراهة، فالمعنى للشافع خلاف لأوى، إذ لا دليل على تعيين أحدهما (وقيل: الخوار الذي يقومه) (الإباحة) إذ ما ارتفاع الوجوب ينتفي الطلب فيثبت التخير...

لما فيه قوله: (كما تقدم) أي في الكلام عن تعريفه حكم^(١)، وفي قوله: (ولا حكم قبل الشرع^(٢))، قوله: (والأصح أن للوجوب إذا مسح بقي الجواز)^(٣) سكتو عن بقية الأحكام، والقياس أنه^(٤) يأتي فيما يمكن فيه [منها]^(٥) ذلك، كأن يقال: ولاصح أن سذب أو اسحرم إذا مسح بقي لجوار قوله: (كأن قال الشارع مسخت وجوبه) أي ولم يبين حكم لاسح، فإن سه كذا قال: نسخت الوجوب بالتحريم، اقتصر عليه جزما.

قوله (من الإذن في الفعل) إلى آخره ساء (للجوار) [سأ]^(١) (سا يقومه) بمعنى «مع». وشار [سندك] أن الجوار المحتلف فيه

(١) انظر ص ١٩٩

(٢) انظر ص ٢١١

(٣) انظر معناه ساء في أحكام المعصية، ص ١١٢، وفيه تصحيفه بشرري (ص ٩٩)، وفيه تصحيفه (١٨٧)، في المنع (ص ١١٩)، والحصو (٢٠٣)، والباح (١٢٦/١)، وفيه تصحيفه السؤل (١١٥/١)، وفيه تصحيفه (٢٣٢/١)، وفيه تصحيفه (١٠٥/١) - (١٠٦)، وفيه تصحيفه (١٦)، وفيه تصحيفه (٣١٢/١)، وفيه تصحيفه (١٠٣٨/٣)، وفيه تصحيفه (١٣٧/١)

(٤) نسخة فيه (٣٦/٤)

(٥) في الأصل (منها) وما أنته من مح، وبعده الصواب

(٦) رتبته من مح

القول (وقيل) هو (الاستحباب) إذ المتحقق بارتجاع الوجوب، انتهاء الطلب الحارم. فثبت الطلب غير الحارم، وقال العربي: لا يبقى الجوار، لأنّ مسح الوجوب بحمه كأن لم يكن، ويرجع الأمر إلى ما كان قبله، من تحريم أو إباحة، أي لكون الفعل مضرّة أو منفعة، كما سيأتي في الكتاب الخامس.

الخاتمة الإذن في الترك صده^١ المنع منه، ولا صده^٢ عمره، فإذا ارتفع حلفه^٣ قوله: (أو الكراهة) قد يقال: إنه يقتضي دخولاً في الجوار المنع بقوله^٤ (من الإذن في الفعل) مع أن الإذن فيه لا يدخلها، وخالف: منع أنه لا يدخلها: إذ الإذن في الشيء تجويزه.

قوله: (وقيل هو الاستحباب) إلى آخره^٥، غير في كل من الأقوال الثلاثة. رفع الجرح عن الفعل والترك، لكنه مطلق في الأول، ومقيّد باستواء الطرفين في الثاني، وبترجح النص في الثالث، واختلف^٦ معوي^٧.

مناقشة واعتبر [لعراقي]^(١) كاركشي^(٢): رفع^(٣) الجرح عن الفعل فقط في الأول^(٤)، وجعله لأشهر، ثم نقل عن بعضهم^(٥): أن الحلف لم يصب [لأن]^(٦) الجوار يعني الثاني، إن مصر يرفع الجرح عن الفعل، فهو في ضمن الوجوب، أو [يرفعه]^(٨) عن الفعل والترك^(٩)، فليس في صده^(١٠)، بل في يديه.

(١) في الأصل: (الذي) وقد تحريف وما يستمر أب، «ح» هو الصواب وعلمه العراقي هو الإمام الأصغر محدث النقيب لأصولي أبو رعة في الدين أحد من خلقت أبي يعقل عند رحمه من أفضل كردي العراقي ثم يعاقبه أحد اعظم عن يده «عده مشايخ» وشرح في حديثه ونقده لأصول ويعقوبه من مصنفاته شرح جمع جوامع - مكيات - منقح بدر - وغيره. كثير توفي سنة ٨٢٦ هـ. نظر ترجمته في الطبقات الناصية لأبي حنيفة^(١١) (٤٠٧) واستدرك له (٩) (٢٥)

(٢) نظر «العباد» (١٠٧) (٢٧)

(٣) انظر «السيف» (١٠٥) (١٠٦)

(٤) في «أ» (١٠٦) (١٠٧) خطأ

(٥) في «أ» الأول وهو خطأ

(٦) عن المصنف (٢١٣) (٢١٤) - استمر سطره ٣١٦ ٢٢٥٠، شرح بعد ٣٥١ ١ - سبب (١٠٦)

(٧) في الأصل (أ)، وما نسب من «أ»، «ح» بعد الصور

(٨) في الأصل (يرفعه) وما نسب من «أ»، «ح» بعد الصور

(٩) سبب «أ» من «أ» (٢٠٠) «ح»

(١٠) في ضمن أبو ح

(١) في «أ» «ح» (عبد) دون هاء الضمير.

(٢) (له): ساقطة من «أ».

(٣) نظر: «المحصول» (٢٠٣/٢)، وانظر: «الإيجاز» (١٢٨/١)، و«نهاية السؤل» (١١٧/١) و«البحر» (٢٣٤/١)

(٤) في الأصل (في قوله)، وما أثبت من «أ»، «ح»، ولعله الصواب.

(٥) نسخة «أ»: [٣٧/س].

(٦) في الأصل (فما خلف)، وما أثبت من «أ»، «ح».

(٧) في المتن بأن الخلف معنوي، رآه علي بن قال بأنه يعني منهم من التمس في حث قال في شرح

الحمل (٣٥١): «اعلم أن أكثر الباحثين يرون خلاف في هذه مسألة إلى خلاف بعض»

ونظر: «الأسري» (١١٦/١)، «البحر» (٢٣٤)، «البحر» (١٠٤٣/٣)

سؤالٌ مُنْأَلَةٌ : الْأَمْرُ بِوَاحِدٍ مِنْ أَشْيَاءٍ ، يُوجِبُ وَاحِدًا لَا بَعْضَهُ .

البيان (مسألة الأمر بواحد منهم (من أشياء) مئة، كما في كفاية المصنف^(١)، فإن في إيجاب الأمر بذلك تقديرًا (يوجب واحدًا) منها (لا بعيته)، وهو القدر المشترك لها

لغاشية (مسألة الأمر بواحد منهم من أشياء معينة)^(٢) فيه إشارة إلى ما ذكره المحققون^(٣)، من أن متعلق الإيجاب، وهو المنهم الذي في ضمن معنات لم يجر فيه، والمختار فيه [و] ^(٤) هو كل من المعينات لم يجب منه شيء، وإن تأدّى به الواجب، لتضمنه مفهوم أحدها^(٥) كما يأتي في كلامه .

(١) وفي قوله تعالى «لَا تَزِدْ لَهُ مَلَكًا فَالْقَائِلُ يُعْذِرُكُمْ» ولكن يؤخذ حكمه بناءً على قوله تعالى «فَتَقَرَّبْهُ لِقَائِهِمْ فَتَقَرَّبْهُ لِقَائِهِمْ»

(٢) وجوب بحسب متعلقه، ينقسم إلى

أ- معين، ويحيز، وذلك بحسب المأمور به .

ب- مطلق، وموسع، وذلك بحسب وقت المأمور به .

ج- واجب على التبيين، وواجب على الكفاية، وذلك بحسب المأمور، والكلام الآن في الواجب المختار

نظر هذه المسألة في : المتعمدة (٧٧/١)، «التلخيص» (٣٥٩/١)، «التمهيد» لأبي الخطاب (٣٣٥/١)، «شرح اللمع» (٢٥٥/١)، «البرهان» (٢٦٨/١)، «إحكام الفصول» (ص ٩٧)، «المصنف» (١٦٢/١)، «المنصول» (١٥٩/٢)، «الإحكام» للأمامي (١٠٠/١)، «شرح صحيح الفصول» (ص ١٥٢)، «شرح العبد مع حواشيه» (٢٣٦/١)، «الإيضاح» (٨٣/١) - ٨٤ ، «نهاية السورة» (٧٩/١)، «اليجرة» (١٨٦/١)، «الأشياء والنظائر» لأبي السكي (٩٣/٢)، «التشيف» (١٠٧/١)، «الفتية» (٦٦/١)، «الفتاوى» (٣١٥/١)، «التمهيد» (٨٨٨)، «التيسير» (٢١١/٢)، «فتاوى الزمخشري» (٧٩/١)، «أصول الفقه» لحنيفة بن محمد (٨٩، ١)، «عنه» بأقواله (ص ٦٥)

(٣) منهم العبد، ويشتري، ويحج حادي، «نظر» «شرح بعضه» مع حواشيه (٢٣٨ ١)

(٤) ربه من مائة، «بح»

(٥) في إيجاب (أحدها)، وهو حقيقاً

البيان وقوله : (معينة) أي بتوقعها لا بشخصها^(١)، لأن المعنى شخص، ثم يكون بعد وقوعه في الخارج^(٢)، قوله : (يوجب واحدًا منها لا بعيته) أي آخره، اقتصر على إيجابه في الأمر به، وعلى تحريمه في النهي عنه، وإمساك محي انتدب في الأول، والكراعة في الثاني^(٣)، قوله : (وهو القدر المشترك بينهما) قال [العراقي]^(٤) : «المراد به أحد قسميه» وهو بينهما من معيت كأحد اثنين^(٥)، أما قسم الآخر وهو الموطن^(٦)، كالأجل فلا يهمل منه، لأن حقيقته معلومة مميزة عن غيره^(٧)، وفي قوله «إد» «عمر» المشرقة لكونه^(٨)، كت أحد قسمه المشترك^(٩)، وهو لا يحصر في المنهم المذكور كعكسه، وبه نصي كلامه حصر كل منها^(١٠) في الآخر

(١) انظر : «الآيات والآثار» (٢٤٩/١)، «القطار» (٢٢٧/١).

(٢) «نظر» «حاشية بعضه» عن شرح خصي (ص ٩٩)

(٣) انظر «التحجير» (٨٨٩/٢)

(٤) في الأصل (الفرقي) وهو خطأ، وما أثبتته من «ب» «ج» هو بصواب

(٥) في «ب»، «ج» (كما فذنته) يدل (كأحد الرجلين)، ونسجه لأصله من كتبه بحث بعضه

(٦) المواطن أو الموطن : هو أن يكون معنى ينفذ سبب في فرد الذي ينفذ عليه، من غير تفاوت بينهما، مثل الإنسان، فإن أفراده متساوية في بعض الصفات، هي غلبة وساقية، «نظر» «شرح بعضه» (ص ١٢٢)، «وغيره» لغيره (ص ١٥٨)

(٧) انظر «بحث فاصح» (٦٨)، «ومنه» نسخ، «نظر» بصرف

(٨) نسخة «ب» ٣٧ ج ١

(٩) مشترك أو الاشتراك : هو أن يكون معنى للفرد ليس سبب في فرد واحد، بل في أفراد متعددين، أو فرد واحد، ويصدق مثل كلمة «أبو»، وجوده هذه بكيفية في فرد متساوية، «نظر» «شرح بعضه» (ص ١٥٨)، «نظر» «شرح بعضه» (ص ١٢٢)، «ومنه» لغيره (ص ٥٨)

(١٠) في «ب» (أما)

القول في صم أي معين منها، لأنه لما مور به

فإنه إذا كان بن تساوي معناه في أفردته فمتوطين^(١)، كالإنسان، وإلا فمشككا
كالبياض، فالمهم مذكور^(٢) قد يكون متوطينا، وقد يكون مشككا، وإن كان
هو في آية الكفارة مشككا^(٣)، وكأنه^(٤) توهم منها أنه لا يكون إلا مشككا،
وليس كذلك^(٥)

قوله (في صم أي معين منها) أشار به إلى أن القدر المشترك بين المعبودات
إنما يطلب في صمها، لا بمجرد أيها^(٦)، إذ يستحيل طلب ما لا يوجد، وهو
إنما يوجد في صمها، لا بمجرد أيها، فقوله: (لأنه) أي القدر المشترك
سها^(٧)، في صم أي معين منها^(٨)

القول (وقيل) بوجوب الكل فيثبت بمعناه ثواب فعل واجبات، ويعاقب بتركها
عقاب ترك واجبات، (ويسقط) لكن لو احب (بواحد) منها، حيث قصر
عليه، لأن الأمر بعقل بكل منها مخصوصه على وجه لاكتفاء بواحد منها،
قلنا: إن سلم ذلك لا يلزم منه وجوب الكل لمرتبة عليه ما ذكر

الفتية قوله: (وقيل) بوجوب الكل فيثبت بمعناه ثواب فعل واجبات) طهره أن
الاختلاف في هذا مع ما قبله معوي^(١)، وهو ما عساه الأمدني^(٢)، وأما
الاحتياط^(٣)، وغيرهما^(٤)، وقال (جماعات)^(٥) منهم يمدح حرمين^(٦)،
والإمام الزاري^(٧)، إنه لم يصح بمعنى أن العائنين بأن لو احب لكل واحد
لمعنونه - عمو، به أنه لا يجوز الإحلال بكنها، ولا يجب الإتيان به، لكنهم
هو من استعد وجوب بعضها، وفيه من التحجير من واجب وغيره، ساء على
قاعدهم في أن الأحكام نعمة بالمصالح^(٨)، فإن كان بعض الخصص ليس فيه
مقصي لوجوب لم يصح التحجير به، وبين ما فيه ذلك، وإلا لزم أنقول
بوجوب الكل^(٩)

(١) القائلون بأن الاختلاف معوي، ذكروا مسائل يعدها ساء على هذا خلاف ساء في البحر
(١٩٢/١)، والبحر (١٩٢/٢).

(٢) ساء، الأحكام (١٠١)

(٣) ساء، شرح بعضه (١٠١)، وأرفع حاجب (٥١٦)

(٤) ساء، البحر (١٠١)، ساء (١٩٢/٢)، والبحر (١٩٢/٢)

(٥) في الأصل (احدة) وقد استعمل ساء

(٦) ساء، شرح بعضه، ساء (١٠١)، ساء (١٩٢/٢)، والبحر (١٩٢/٢)

(٧) ساء (١٠٨)

(٨) انظر: الزمخشري (٢٦٨/١)

(٩) انظر: المحصول (١٥٩/٢)

(١٠) ساء، التبرير، بشرط (٧٧)

(١١) ما ذكره الشيخ كركي في المعربات لأحمد هو لأن الغرام، انظر: العتبات (٢٩/١)

(١) في الأصل، ساء (موظف) وأثبت من ساء

(٢) وهو منهم من معبود أحد لرحمة

(٣) لأن حبس، تكفاره، لإطعام والكسوة والاعتق ليس مسبوقة، بل معاقبة

(٤) في الأصل، (وقد) مكن (وكنه)

(٥) ساء، حاشية المخرج على بعضه (١٠٢٣٩)، والعمدي (١٠٢٤٩)، ساء

(٦) ساء (١٠٢٧)، بعضه (١٠٢٨٨)، بشرط (١٠٢٧٦)

(٧) ساء، ص ١٣٢٦، وساء، العمدي (١٠٢٥١)

(٨) ساء، ص [٨/س]

(٩) ساء، حاشية المخرج (١٠٢٣٩)، ساء (١٠٢٤٩)، العمارة (١٠٢٨٨)

[إِذَا فَعَلَ الْكُلَّ أَوْ تَرَكَ الْكُلَّ فَمَا الْحُكْمُ؟]

لِلَّذِي فَإِنْ فَعَلَ الْكُلَّ، فَيَقِينُ: الْوَاجِبُ أَغْلَاهَا

﴿إِنْ فَعَلَ﴾ (الْمُكْتَفٍ عَلَى قَوْلِنَا (الْكُلَّ) وَفِيهَا أَغْلَى ثَوَاباً وَعِقَاباً وَادْبَى كُنْهًا، «فَقِيلَ (الْوَاجِبُ) أَيِ الْمَثَابِ عَلَيْهِ ثَوَابُ الْوَاجِبِ، الَّذِي هُوَ كِتَابُ سَبْعِينَ مِثْقَالًا، أَخَذَهُ مِنْ حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي شُعْبَةِ لَا يَسِرُّ (أَعْلَاهَا) ثَوَابًا

لِغَنِيَّةٍ قَوْلُهُ^(١) «إِنْ فَعَلَ [الْمُكْتَفِ]»^(٢) عَلَى قَوْلِنَا^(٣) (الْكُلَّ) عَلَى مَا رُشِّعَ عَلَيْهِ بِإِحْزٍ اخْتِصَافِ لِكُلِّ كَحِصَانِ كُفَّارَةٍ، حِلَافٍ مَا يَدْرُجُ كَجَنَّةِ اسْتِعْدَادِ لِلْإِمَامَةِ بِعَدَمِ مَوْتِ الْإِمَامِ، فَمِنْ لِمُكْتَفٍ نَصَبَ وَحَدِّ مِثْمٍ، وَلَا تَحْوِزَ رِثَاةِ عَلَيْهِ، وَلَا يَأْتِي بِهِ مَا رُشِّعَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَيُعَاقِبُ بِتَرْكِهَا) لَمْ يَقُلْ هَذَا (إِنْ عَوَّقَ) كَيْفَ هَلَهُ بَعْدُ - عَلَى قَوْلِنَا، لِأَنَّهُ اعْتَرَفَ لَا يَقُورُ سَحَبَتْ ائْتِمَارَ قَوْلِهِ: (كِتَابُ سَبْعِينَ مِثْقَالًا) أَخَذَهُ عَمَّا نَقَلَهُ سُورِي فِي الرِّوَاةِ^(٤) أَوَّلَ الْكِتَابِ - عَنْ إِمَامِ الْحَرَمِيِّينَ، عَنْ بَعْضِ عَلِيَّائِنَا: (إِنْ ثَوَّبَ بِمَرِيضَةٍ يَبْرِدُ عَلَى ثَوَابِ النَّافِلَةِ بِسَبْعِينَ دَرَجَةً، قَالَ: وَاسْتَأْذِنُوا مِنْهُ بِحَدِيثِ

الْمُكْتَفِ وَ لَا يَقُورُ عِبَرِ الْأَوَّلِ لِلْمُعْتَرِ، وَهِيَ مُتَقَمَّةٌ عَنْ مَعْنَى إِبْجَابِ وَاحِدٍ لَا بَعْدَهُ، كَمِثْمٍ مَحْرَمٍ وَحَدٍّ لَا بَعْدَهُ - كَمَا سَأَلْتِ - لَمْ يَقُولُوا مِنْ أَنَّ تَحْرِيمَ الشَّيْءِ أَوْ إِبْجَابَهُ، لَمَّا فِي فَعْلِهِ أَوْ تَرْكِهِ مِنَ الْمَقْصِدَةِ الَّتِي يَدْرُكُهَا الْعَقْلُ، وَإِنَّمَا يَدْرُكُهَا فِي الْبَعْثِ. وَتَعْرِفُ لِمُسَانَةِ عَنْ جَمِيعِ الْأَقْوَالِ بِإِيجَابِ الْمَحْذَرِ، لِتَحْجِيزِ الْمُكْتَفِ فِي الْخُرُوجِ عَنْ عَهْدَةِ وَاجِبِ شَيْءٍ مِنْ الْأَشْيَاءِ بِفَعْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَيْثُ خُصُوصِهِ وَاجِبًا عِنْدَنَا.

بِالْغَنِيَّةِ قَوْلُهُ: (وَالْأَقْوَالُ غَيْرُ الْأَوَّلِ لِلْمُعْتَرِ) فِيهِ تَحْوِزٌ، مِنْ الْأَحِيرِ^(١) مَعَهَا، قِيلَ: وَكَذَلِكَ^(٢) بِسَمِيِّ قَوْلِ الزَّاحِمِ^(٣)، لِأَنَّ كَلَامًا مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمُعْتَرِ لَهُ تَسَمُّهُ إِلَى الْأَحْرَبِ، فَاتَّفَقَ الْفَرِيقَانِ عَلَى بَطْلَانِهِ^(٤).

(١) وَهُوَ الْوَاجِبُ الْغَنِي عَنْ عِلْمِ اللَّهِ مَا يَجْتَازُهُ الْمُكْتَفِ

(٢) وَهُوَ الْوَاجِبُ الْغَنِي عَنْ عِلْمِ اللَّهِ عِبَرِ الْمَعْنَى عِنْدَ النَّاسِ.

(٣) لَتَرْجَمَ: مِنَ الرَّجْمِ وَهُوَ الرَّمْيُ بِالْحِجَارَةِ، يَقَالُ: تَرَاوَجُوا بِالْحِجَارَةِ أَيْ تَرَامَوْا بِهَا، انْظُرْ: وَجِدَ لَصِيحًا، (ص ١٥٩)، وَهِيَ سَمِي لِنَسَابِ، أَوْ كَلَّ ضَالَّةٌ نَسَبَ إِلَى الْآخَرِ

(٤) ذَكَرَ ذَلِكَ عَمْرٍو وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَصُولِ مَعَهُ وَاحِدٌ نَصَبَ شَيْخٍ لِسَكْنِي فِي «الْإِبْجَابِ»

(١) (٨٦)، وَدَلَّاسِي فِي سَهْبِ (ص ٧٩)، وَالْمُعْتَرِ فِي رَجْعِ خَدَّيْهِ (١) (٥٠٨)،

وَالْمُرْكَنِي فِي إِسْحَرِ (١) (١٧٨)، وَالتَّسْبِيحِ (١) (١٠٧) حَتَّى قَالَ وَنَدَّ الْمُصْطَفِ فِي

الْإِبْجَابِ (١) (٨٦)، فَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدُهُ، وَتَعَقَّبَ قَالَهُ بِأَنَّهُ قَالَهُ فِي أَبِي الْخَطَّابِ الْخُتَلَبِيِّ كَمَا فِي

السَّحْبِ (١) (٨٩٢)، وَجَنَاهُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقَطَّانُ الشَّافِعِيُّ عَنْ بَعْضِ الْأَصُولِيِّينَ كَمَا فِي إِسْحَرِ (١) (١٨٧)، وَالتَّسْبِيحِ (١) (١٠٨)

(١) انظر عبد القوي في التصويبات (٣) (١٦٨)، وشرح المعاني (١) (٣٢٩)، والشرح (١) (١٩٤)

(٢) (١٤٥)، والتشبيه (١) (١١٩)، ونباه السور (١) (٨٩)، والبيت (١) (٦٩)، والصب (١) (٦٩)

(٣) (٨٦)، انظر من المعاني (١) (٦٦)، ونباه السور (١) (٦٩)

(٤) (١) (٨٦)، انظر من المعاني (١) (٦٦)، ونباه السور (١) (٦٩)

(١) (٨٦)، انظر من المعاني (١) (٦٦)، ونباه السور (١) (٦٩)

(٢) (٨٦)، انظر من المعاني (١) (٦٦)، ونباه السور (١) (٦٩)

(٣) (٨٦)، انظر من المعاني (١) (٦٦)، ونباه السور (١) (٦٩)

(٤) (٨٦)، انظر من المعاني (١) (٦٦)، ونباه السور (١) (٦٩)

الْبَيْتِ و لتحتقير أحدود مما تقدم أنه أحد، من حيث به أحد، لا من حيث ذلك الخصوص، وإلا كان من تلك الحيثية واجبا، حتى إن الواجب ثواب في المرتب أولها من حيث أحدها، لا من حيث خصوصه، وكذا يقال في كل من ارتد على ما يتأذى به الواجب منها أنه عنه ثواب المدبوس من حيث به أحد، لا من حيث خصوصه

نصه قوله^(١): (لأنه لو اقتصر عليه لأثبت عليه ثواب الواجب) إلى آخره، أي ثوبه الأكمل، وإلا فما لعله جار فيها لو اقتصر على غير الأعلى، إذ ثواب كل منها لا ينقص عن ثواب السبعين، إلا أنه في الأعلى أكمل منه في غيره

قوله: (وقيل في المرتب الواجب ثوابا أولها) هو الوجه^(٢) موه: (ويثاب ثواب المدبوس على كل من غير ما ذكر لثواب الواجب) حار على القولين، فعلى الأول يثاب ثواب المدبوس على غير الأعلى في لتعاقب، وعلى غير الوجه الثاني تأذى به الواجب في التساوي، وعلى الثاني في المرتب يثاب ثواب المدبوس على غير الأول^(٣)، فقولوه: (لثواب الواجب) صله [ما]^(٤) ذكر).

قوله: (مما تقدم أنه) أي أن عمل ثواب الواجب والعقاب، فعوله (وإلا كان) [أي]^(٥) عمل ذلك من تلك الحيثية واجبا، فيوجب تعيين الواجب، ومقتبه إلى ذلك صاحب الحاصل^(٨).

(١) في «ج» ب حرب عدة مرة، والجمع عليها من بعد كره (س)

(٢) في الأصل (سبع) وبه من «ج» «ج» وبهها الضاد

(٣) بعد أحكام بقصود (س) «و» و«بحر» ١٩٧، «س» ١٨٠

(٤) صحاح «ب» ٣٩٦ [س]

(٥) بعد «س» ١٨٠، «و» ب «ج» ٢٣٣

(٦) ب «د» من «ج»

(٧) ب «د» من «س»

(٨) وهو راجع الدين الأرموي انظر الحاصل (١/١٥٠)

لأنه لو اقتصر عليه لأثبت عليه ثواب الواجب، فصم غيره إليه مما أو مرنا لا ينقصه عن ذلك. (وإن تركها) بأن لم يأت بحد منها، (فعقل: يعاقب على أدناها) عدا إن عوقب، لأنه لو فعله فقط لم يعاقب، فإن تساوت ثواب الواجب والعقاب على واحد منها، فعملت معا أو مرتبا، وقيل: في المرتب الواجب ثوابا أولها، تماوت أو تساوت، لتأذي الواجب به قبل غيره، ويثاب ثواب المدبوس على كل من غير ما ذكر ثواب الواجب، وقد كلف مني كما ترى على أن عمل ثواب الواجب والعقاب أحدهما، من حيث خصوصه الذي يقع، نظرا لتأذي الواجب به.

المختصة أشار به إلى حديث ذكره الإمام في النهاية، ورواه ابن حرملة^(١) والسهلي^(٢) كما قاله الشارح، لكنه صحت^(٣) كما قاله شيخ الشهاب ابن حجر^(٤)، وإليه يشير قول النووي واستأنسوا.

(١) «و» ابن حرملة في الصحيح (٣/ ١٩ رقم ١٨٨٧)

(٢) رواه سهلي في شعب الإبراهيم (٣/ ٣٠٥ رقم ٢٦٠٨)، وتوقع خطأ في بعض أحدث في كتاب شعب الإبراهيم، فله «كمن أذى فريضة فيس سواء» بد «كمن أذى سبعين فريضة في غيره» وبغيره به خطأ مصححي الحديث رواه سليمان الفارسي «و» وهو حديث طويل في بعض شهر رمضان، وحده «من تقرب فيه بفحيلة من خصال الخير» كمن أذى فريضة فيها سواء «ومن أذى فريضة فيه» كمن أذى سبعين فريضة في غيره.

(٣) الحديث صحيح فيه على بن يزيد بن جده وهو صحيح، قال ابن حجر في «إسناده» الحديث (١/ ٢٤٩) «هو أبيه» لأنه حديث منكرو. وعقده ابن حجر في «تلخيص الخيرة» ٣١٨، وراى كلام بعض في إسناده فهو جيد بغير الإصلاح عليه (١/ ٢٢٢).

(٤) هو شيخ الإسلام والحافظ محدث أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر الملقب بمصري، له بعض «س» أحدث وسمع الكثير، وتخرج بالحافظ العراقي «و» وروى عنه ابنه بريحه ولترثته في الحديث في الدنيا بأسرها من مصنفاته فتح الباري بشرح أبيه، الإصالة، سنن أبي ابن عمه كثير توفي سنة ٨٥٧ هـ انظر ترجمته في «شواهد الذهب» (٩/ ٢٩٥)

ثَلَاثَ خِلَافًا لِلْمُعْتَرِثَةِ، وَهِيَ كَالْمُخَيَّرِ...

وله فعله في غيره، إلا لا مانع من ذلك (خلافا للمختزلة) في معهم ذلك، معهم إيجاب واحد لا معيه، تقدم عليهم فيها (وهي كالحجر) أي وبسانه كمسألة الواجب المحجر فيه تقدم، فيقال على قياسه: أنهى عن واحد منهم من أشياء معيه نحو، لا تتناول لسمك أو بلس أو ابيض، نحره واحدا منها لا بعينه بالمعنى السابق، وقيل: يحرم جميعها، فيعاقب بفعله عقوب فصل محرمان، ويثبت تركه مثلاً ثواب ترك محرمان، ويسقط ترك الواجب بترك واحد منها، وقيل: المحرم في ذلك واحد منها معبر عنه الله تعالى، ويسقط تركه الواجب بتركه، أو ترك غيره منها، وهل للمحرم في ذلك ما يختاره المكلف للترك منها، بأن يتركه دون غيره

الخاصية قوله ^(٢١) (وله فعله في غيره إذ لا مانع من ذلك) [لا فاق] ^(٢٢) الكف عن أحد المعينات لشيء هو قدر مشترك [بينها] ^(٢٣) يختصي بكف عنها كلها فيسعي إخراج لمحر كـ فيل ^(٢٤) ، لا يقول : القدر المشترك [بينها] ^(٢٥) [بشيء] ^{٢٦} يوجد في صمن معين [منها] ^(٢٧) كما تقرر .

(١) بمصر السفلى ١٠١٠١، وابتاع القصبه (٧٢)

(٢) بعد ما خربته جدد لا يسه في التجميع (ص ١٠٢)، التحول ص ٣١، المحصول (١٦٨/٢)، والأحكام (١١٢)، م. م. الخرج (١٥٣٧/١)، الأشياء والاشغال

المصنف (٩٤/٢)، المجموع (١٧١)، القسم (١٠٩)، المجلد (١)

(١/ ٣٦)، «غاية الوصول» (ص ٢٦)، «الحبر» (٢١ ٩٣٦).

(۳) ل (اصل الیساں) وهو حریف، وشد من اب، ح' و

(٤) في الأصل (بهي)، وفي النسخ من أ، ب، ج، د مع التصوات

(٥) المقاتل هو القرابي المنظر "شرح صحيح" (ص ١٧٢)

(٦) في الأصل (بينها) ومائتة من مائة، جمع مائة، بمعنى مائة

وَيُجَوِّزُ تَحْرِيمَ وَاحِدٍ لَا بَعِيْنَهُ مِنْ أَشْيَاءٍ مَعِيَةٍ ، وَهُوَ الْقَدَرُ الْمَشْرُوكُ فِيهَا فِي ضَمَنِ أَيِّ مَعِيْنٍ مِثْلُهَا ، فَعَلَّ الْمَكْلُوفُ تَرْكُهُ فِي أَيِّ مَعِيْنٍ مِنْهَا .

الباب الثاني من كتاب العقائد: وفيه (١) نظر، إذ لا يلزم من تعيينه بعد الإيمان تعبه في أصل التكليف، والمحذور هو الثاني (٣).

تنبيه: قال الرزكشي «موضع مسألة إذا شرع التحجير»^(٤٦) نص، فإن شرع بعينه كتحجير المستنحي من الماء والتحجير، والتحجير في الخبز بين الأفراد والتمتع والبراء، فلا مدخل له في مسألة، لكن الحويضي جعل التحجير بين الماء والتحجير منها انتهى، والوجه عدم تقييدها^(٤٧) بذلك من حيث الخلاف في أصلها، وأما من حيث ما سرب على فعل الكفر، فمسألة الخبز حارة عن ذلك^(٤٨) كما يعلم مما قدمته^(٤٩)، من أن محله إذا جار^(٥٠) الجمع بين الكل^(٥١).

(١) انظر: «العيث» (١/ ٧٠).

(٢) في الأصل: فتكررت كلمة (ليه) مرتين.

(٣) مدارد و نصاب و کتب و اسناد «مجموعه السوس» ٩٠/٩١ و مظهر «الاساس مع الشرح» ١٨١/١

$$[A] = -\frac{1}{2} \frac{d^2 \ln Z}{d\beta^2} \quad (1)$$

1990

١٥٠

١١٧) لایه لاجور اجمع بین لایه لاجور

9. مقترحات البحث

(٧) ائقلم (حص ٢٣٢)

(٨) في باب: (عماد) وهو حقل

المحصلون بالجزم، احترازاً عن البتة، لأن التوضيح يميز فرض الكفاية عن فرض العين، وذلك حاصل بما ذكر. (ووعمه) أي فرض الكفاية (الاستاذ) ابو سعيد الأسدي^(١). (وامام الحرمين) وابوه، لشع ابو محمد الجويني (XIII): (أفضل من) فرض (العين).

وَقَالَ الْعَلَاءُ بْنُ الْغَفِيِّسِ^(٥) الصَّاعَةُ: بِأَنَّهَا مُلْكَةٌ نَفْسَانِيَّةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى اسْتِعْمَالِ مَوْضُوعَاتِ مَا^(٦). وَغَيْرُهُ^(٧): بِأَنَّهَا الْعِلْمُ الْحَاصِلُ مِنَ التَّمَرُّنِ عَنِ اِبْعَادِ كُلِّ مِمَّا يُعْبِرُ بِإِصْطِلَاحِي، [مَعْدَمُهُ] أَنْ يَخْرُجَ كَالصَّاعَةِ فِيهَا، فَالْعَطْفُ بِحَالِهِ.

(٢) في كبد عظيم العياشي (ص ٣٥٨).

(٢٣) هو العلامة أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن حمزة الخويسي، تلميذه بشافعي، والد
مهم من جرحهم كما هو في لأصول وعقده والتبصير ويعتبر من مصنفاته المعروف،
وشرح كتابه وعنه محمد توفي سنة ٤٣٨ هـ. نظر رجه في كتابه سابقه لأسود
(١/ ١٦٥-١٦٦).

(٤) نقله عنه ابن الصلاح في نوادر رحلته كما في «البحر» (١/٥٦٩) والشيخ (١١٢١٢).
 (٥) هو العلامة علاء الدين علي بن أبي الخضر القرشي المصري الشافعي، أقره، ف درس بعض
 من كتب مسند أبي النعق، والأصول، والختم، والعربية، المنطق، وغيره، كان يفتي بصفته من
 حقه، هو مصنفاته: الثامن في الطب، والرسالة الكاشفة في أسرار سبويه وعلم سبويه،
 سنة ٦٤٧هـ، انظر: ترجمته في «الفتاوى» (٧/٧٠١).

(٦) لم أجد النص الذي ذكره الشيخ زكريا عن ابن نجيب في أي مصدر أو م جمع من كتب المصنفات،
كما لم أجد في نسخة من كتابه (ص ٥٤٤) من هذا النص دليلاً على ذلك والله أعلم.

(٧) انظر: «التصنيفات» (ص ١٧٦)، «الكتاب» (ص ٥٢٢)، «الاجمع» «الآداب» (لأب دريد (٢٨٨٨))

(٨) في الأصل «اب» (وظاهر) وقد أشتبه من «ح»

مسألة: قَرْضُ الْكِفَايَةِ: مُهِمٌّ يَقْصَدُ حُصُولَهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ إِلَى فَاْعِلِهِ، وَزَعَمَهُ الْأَسْتَاذُ، وَإِسَامُ الْحَرَمِيُّ وَأَبُوهُ: أَفْضَلُ مِنَ الْعَيْنِ.

(مسألة فرض الكفاية) المقسم إليه ويل فرض على المطلق، لفرض التقديم حده (مهم يقصد حصوله من غير نظر بالذات إلى فعله) أي يقصد حصوله في خمسة، فلا يطرأ على فاعله، لا مانع للفعل ضرورة أنه لا يخص بدور فاعل فيتناول ما هو ديني، كصلاة الجنائز والأمر بالمعروف، ودينري كالخرف والمصانع، ويخرج فرض العين، فإنه منظور بالذات إلى فاعله، حيث قصد حصوله من كل عين، أي واحد من المكلفين.

الخبثية مائة فرض الكفاية^(١) قوله: «كالخرف والصنائع» (للعطف به عطف
تفسير، فقد قال الجوهري [معرفاً]^(٢) «الخرفة: الصناعة»^(٣)، والصناعة خرفة
الصانع وعنده^(٤) انتهى.

١٠ - فيه قال الامام احمد بن حنبل في مسنده في قول بقوله يعني فيه انه لا
 حرج من خلافه خلاف في وع من نزع بقوله فوضع لأنه عن صحبه بعض مسند
 إسناده عارية، قال: لا خلاف مع المعتزلة في الواجب المختار، وإجماع المختار: انظر: الموافقات:
 (٣٠/١)، وفيه عنه كذلك تلميح الشيخين لحلول في القضاء (٣٢١/١)

١) تنظر: هذه المسألة في «المستقصى» (٢٢٢/٢)، «المحصل» (١٨٥/٢)، «الإحكام» (١٠١)، «شرح مختصر الروضة» (٤٠٣/٢)، «شرح تقيع الفصول» (ص ١٥٥)، «شرح المعتمد» (٢٣٨/١)، «فتح إمامي» (٤٩٩/١)، «البحر» (٢٤٢/١)، «التنقيف» (١١١/١)، «العيث» (٧٦/١)، «الصياغة» (٣٣٢/٢)، «التعجير» (٨٧٢/٢)، «الإلاج» (١٠١) «مجموع النسخ» (٤٩٩) «مجموع النسخ» (٢١٣).

٢) في السنة ١٩٨٠ (مكرر)

(٣) اعلیٰ درجہ کی تعلیم (۱۳۶۲)

(2) نظر: «الفصل» (3 1285) وفيه نص في حقه التمسك به، وحرقه التمسك به، وحرقه التمسك به.

هَلْ يَتَعَلَّقُ فَرَضُ الْكِفَايَةِ بِالْكُلِّ أَوْ بِالْبَعْضِ؟

للكتبي وهو عن البعض،

الكتبي (وهو) أي فرض بكدية (على البعض)

لثانيه لأنه ابدى يتعلق به التكليف، بكونه وجود، لا فعل لمصدرى، لأنه أمر عاري لا يعنى به تكليف^(١)

قوله: (الكافي) صفة تقدم، (جميع المكتبيين) نائب فعل (يصاد)

قوله: (وإن لم يتعرضوا له) أي صريح، ولا فقد تعرضوا له صمًا، كقول أئمتنا [تبعًا]^(٢) للإمام الشافعي^(٣): إن قطع طواف تعرض بصلاة خذره مكروه، لأنه لا يحسن ترك فرض العين لفرض لكمائة^(٤) فعيلهم هذا ينفي أفضلية فرض العين على فرض الكفاية، وهو الأرحم، ولا ساقية تقدم إيقاد المشرف على العزوف على الصيام في حق صائم لا يتمكن من بعده إلا بالإفطار، لأن هذا التقديم ليس لأفضلية، بل خوف لغواب، وهو^(٥) لا يدل عليها، بل دليل تقديم العقل على الفرض بذلك^(٦)، كتحديم كسوف حيف فيه الانحلاء على مكتوبه لم ينق وقتها قوته. (في الأغلب) حرارًا عما حص به اسمي ^بأو غيره

(١) بعد «أئمتنا» بعد ٢٣٧

(٢) راجع من (ب) ح ١٠

(٣) بعد «أئمتنا» في (ب) ح ٨٥

(٤) بعد «أئمتنا» في (ب) ح ٨٥

(٥) نسخة «ح» [ع]

(٦) في (ب) ح ١٠ «ح» [كدك]

لأنه بصد نقيام بعض به الكافي في الخروح عن عهده جميع المكتبيين عن الإنم، المركب على تركهم له وفرض العين بما يصاد بالقيام به عن الإنم القائم به فقط، والمتدر إلى لأدها وإم يتعرضوا له فيها علمت - أن فرض العين أفضل، لشدة اعتناء الشارع به، بقصد حصوله من كل مكلف في الأعب، وبخاصة هذا دليل الأول، أشار المصنف إلى النظر فيه بقوله. (زعمه)، وإن أشار كما قد^(١) إلى تعوية بالعزوف إلى فائله - لأئمة المذكورين - قصد أن للإمام سلفًا عظيمًا فيه، فإنه المشهور عنه فقط، كما اقتصر عن عزوه إليه النووي^(٢) والأكثر.

لثانيه قوله: (لأن الفرض) إن آخره يعمل للنفي لا تسمي قوله. (وزعمه أي فرض الكفاية) إلى آخره، ذكر البركشي^(٣) أن بين تعبير المصنف بأنه أفضل ح وتعبير من ذكر بأن لقيام به أفضل تعاد^(٤) ورده اعراق^(٥): «أن لمрад بالفرض هنا القيام به، إذ لا يراد تفضيل نفس العبادة، بل تفضيل القيام بها، بمعنى كثرة ثوابه، وخدا على سعيه في إسقاط الإنم، عن لأمة^(٦)، والأولى أن يقال لا بصر التفاوت بينهما، بل كل منهما صحيح، لكن الأول أولى لأن الفرض موصوف بالأفضلية [قصد]^(٧)، وإقديم به موصوف بها سعا، لأن الفرض هو العمل الحاصل بانقضاء المصدرى.

(١) أي في «مع الموانع» (ص ٤٦٤-٤٦٦).

(٢) انظر: «مروضة» للإمام النووي (١٠/٢٦٦).

(٣) انظر: «التشيف» (١٢/١١٢-١١٣).

(٤) ينظر: بعداني: الإمام الحرمين (ص ٣٥٨)، وفي البحر (١/٢٥١).

(٥) نسخة «ب» [٢٠ س]

(٦) بعد «سج» بغير «ع» «العب» (١/٢٢٦)

(٧) راجع من (ب) ح ١٠ «ح» نك في (ب) نسخة العاد بفعل الربطه هكذا [صدا]

(وقيل:) نحصى (معين عند الله تعالى) ، يسقط المرض بفعله وسقط غيره ،
 كما يستفاد اندس عن الشخص رُدء غيره عنه (وقيل:) النحصى (من قام به) ،
 لقوته بفعله ، ثُمَّ مداره على الطي ، فعلى قول النحصى من ظن أن غيره لم
 يعمل ، وجب عليه .

الفاشية وحب لأوس ما^(١١) في الآية بالسقوط بعمل^(١٢) صائفة، حمدا لله وسبح بحمد قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(١٣) قوله: (سقط العرض)^(١٤) أي لخرج تركه، كما عثره جماعة^(١٥) [هلا]^(١٦) يباي وقوع صلاة فرقة بين جواره بعد صلاة/ أخرئى فرضا^(١٧)، ولهذا ينوي بها^(١٨) الفرض، ويثاب عليها ثوابه. [٣٨١] قوله: (ويفعل غيره) أي من المكلفين، نعم إن حصل المقصود بتمامه سقط الفرض بعمل الصبي^(١٩)، كصلاته على الميت وحمله ودفنه له^(٢٠).

(۱) یہ ہے معنویں ملاحظہ عن "ح"

(۲) مساحت ۱۰۰ متر مربع

(٣) سورة النجم الآية (٢٩) وسقط لمط الحلالة من نسخة الأصل و البها .

(٤) انظر: «الحصول» (١٨٦/٢)، «نهاية السؤل» (١٠٠/١)، «البحر» (٢٤٦/١)، «التبصرة» (١١٤/١)، «تدويع دار الحمام» (١٨٩)، «التبصرة» (٨٧٩/٢)، «التبصرة» (٢١٤/٢).

(٥) انظر: المستصحب، (٧٣/٢)، البحر، (٢٤٣/١).

(٦) في الأصل (ولا)، وما أئته من «ب» و «ج».

(۷) انظر: ارفع الحاجب، (۱/۵۰۲-۵۰۳)

(۸) فی اجاء (عص) بدل (جہا) .

(9) اقل = 729 و اكثر = 777

(١٠) نصح صلاه النبي على الجنائز على الأصح عند الشافعية وأحمد، وقال مالك لا يصح معه نصي لي العريضة، وفي غيره نصح، وعند الحنفية لا نصح على الجنازة، انظر (٢٠٧٢)، (٩٩٢) المجموع، ١، ٢، (١٧١)، (الفرع ٢) (٢٣١)

الشرع ومن لا فلا، وعلى ثوب الكحل من ظن أن غيره فعنه سقط عنه، ومن لا فلا

نفسه قوله . (وقيل الحصن من 'أقام به' مد من تدريع القول فيه .) وأوهم كلامه [كثيراً] ^(٢٢) خلافه ، نظير ما مرّ في المسألة السابقة ^(٢١) . قوله : (ثم مداره) أي فرض كيدية قوله (من طن أب غيره يفعله) أي ولا يصح ^(٢٣) أصاً ، وعلمه بذلك كنه له كي بهم ^(٢٤) سلاوى ، ومثله [أي في] ^(٢٥) نظيره على قول الكل .

قوله: «ومن لا فلا» أي ومن لم يصح ذلك، بأن فعل أو غيره فعله، أو فعله، [أو علم ذلك] ^(٨)، أو ^(٩) لم يصح شيئاً، فلا يجب عليه، وإن أدى [ذلك] ^(١٠) إلى أن لا يتقوله أحد. قوله: «ومن ظن أن غيره فعله» أي أو يفعله، هو ظاهر قوله: «ثم مداره على الظن» قوله: «ومن لا فلا» أي ومن لم يصح ذلك، بأن ظن أن غيره لم يفعله، ولا يفعله، أو لم يظن شيئاً، فلا يستدعيه

(۱) ساقطه فی اب

(٢) انظر: «التبليغ» (١/ ١١٤)، «العث» ٧٣، «القصص» (١/ ١٣٢٥).

(٣) في الأصل (كثير)، وما ثبت من الباء، الحاء، وبعده النصب

(١) وحيي مني يا رب ليتم بقدر قس ٣٧٨

[illegible]

(1) $\{a_n\}$ is a sequence of real numbers.

(۷) مایپی - حاضر نیی سقط من ج ۱

(A) ما میں معقوفیں سقط سے اجا

(٩) في الأصل (رو) مكان (و) ومما ثبت من كتابه (ج)

(١٠) رتبة من الباء الى الجيم

الْفَرَصُ (ويتعين) فرص كفاية (بالشروع) فيه، أي بصر بذلك فرص غير، يعني مثله في وجوب الإنعام (على الأصح)، جامع الفرصة وقيل: لا تعب إنعامه، ويزول أن العصب به حصونه في حمله، فلا يتعين حصونه من شرع فيه، فيجب إنعام صلاة الحنابلة على الأصح، كما يجب الاستمرار في صف القتال جزماً، لما في الانصراف عنه من كسر قلوب الحنابلة.

للشبهة قوله: (ويتعين فرص الكفاية بالشروع^(١)) فيه^(٢)، إلى آخره قصة كلام المصنف أ في المسألة فليس قول تبعه بالشروع مطلقاً، وقول بعدم تبعه به مطلقاً، ولأنه مستم، والثاني ممنوع للاتفاق على تعيينه في الجهاد، وإليه أشار شارح بقوله: (كما يجب الاستمرار في صف القتال جزماً)، وهذا والمحار [عدم]^(٣) تعيينه إلا^(٤) في الجهاد، وصلاة الجائزة^(٥)، والحج والعمرة لشدة شبهها بالعني^(٦)، ولما^(٧) في الأول من تحديد المسمى، وكسر قلوبهم ولما في الثاني من هتك حرمة الميت.

(١) هذه المسألة فيها أربع من هذا الأصل، كما قال أبو بكر بن محمد بن أبي بكر، وهو ما في البحر (١/٢٥١)، والعمدة (١/١١٤)، والأشياء والظاهر للمصنف (٢/٩٠)، مسيوبي (ص ٢١٦)، والعمدة (١/٧٣)، والعمدة (١/٣٢٦)، وشرح مختصر الزمخشري (٢/٢١٠)، والعمدة (٢/٨٨٤)، فروع من إجماع (ص ١٨٨)، وأدلة الأصول (ص ٢٨) وأدعية المأثور (ص ٧٣).

(٢) (فه) سابقة من ص ٢٠٤.

(٣) راجع من ص ٢٠٤.

(٤) نسخة (ص ٤١) ح [

(٥) انظر الأشياء والظاهر للمصنف (٢/٩٠)، والبحر (١/٢٥٠)، أدلة الأصول (ص ٢٨).

(٦) انظر (التعريف) بشرح (ص ١٨٦)، وشرحه (ص ٢٣١).

(٧) في (ص ٢٠٤) راجع من (ص ٢٠٤) ولما في (ص ٢٠٤) لأنه يستقيم لسوق.

الْفَرَصُ وإتي لم يجب الاستمرار في نعم العلم من آس ارتد عنه من نفسه على الأصح، لأن كل مسألة مطلوبة برأسها منقطعاً عن غيرها، بخلاف صلاة الجائزة.

وما ذكره - نعماً لابن الرفعة في مطلعه في باب الودعة - من أنه يتعين بالشروع عن الأصح، بالنظر إلى الأصول أقدم من ذكره السارري^(١) في تنصير نعم للعالم - من أنه لا ينعى بالشروع على الأصح لا جهاد وصلاة الجائزة، وإن كان بالنظر إلى الفروع أصح.

للشبهة قوله: (لأن كل مسألة مطلوبة إلى آخره قضيتة تعين تمام مسألة لو حدة بالشروع في تعلمها، والظاهر خلافه، ويجوز التراجع، ويكون انبعاث ذلك ميتاً^(٢) لمزادهم^(٣)) قوله: (بالنظر إلى الأصول أقدم) أي أحسن وضعاً لإضافته قاعدة كلية [تناسب]^(٤) قواعد الأصول^(٥) قوله (وإن كان) أي ما ذكره السارري، بالنظر إلى الفروع أصح (أي لإدخاله مع ما يعين).

(١) هو العلامة عبد الله عبد الرحمن بن إبراهيم الجوهري الشافعي، توفي سنة ١٠١٠ هـ في الشام، ولد سنة (٦٤٥ هـ)، وتوفي سنة (٧٢٨ هـ)، كان فقيهاً، وصاحباً، ودرس في ١٠٠٠ القضاء، من مصنفاته: تفسير التفسير، في إجماع من الحصول والاحتكام، وغيره. انظر: محمد بن أحمد بن بكر (١/٢١٨)، والعمدة (ص ٢٩٨).

(٢) عند كتابه في البحر (١/٢٥٠)، نسخة (ص ١٠٤).

(٣) في (ص ٢٠٤) راجع من ص ٢٠٤.

(٤) قال السيوبي في الأشياء والظاهر (ص ١٦٣) من ينظر به (أي بالعمدة) وحصل منه (ص ١٦٣) وأنس منه الأهلية، هل يجوز له تركه، أو يجب عنه الإصرار، فإن الأصح الأول، ووجهه بأن كل مسألة مطلوبة برأسها منقطعاً عن غيرها، ولا ينعى بالشروع على الأصح (ص ١٦٣).

(٥) في (ص ٢٠٤) فتناسل.

(٦) القاعدة الكنية (أي في مسألة) هي: (النظر بالشروع) وبما في قواعد الأصول يكون الأصح من الفروع غير حاشية (ص ١٨٦)، وحاشية المقار (ص ١٢٤).

لِلثَّلَاثِ وَسُنَّةُ الْكِفَايَةِ كَفَرُضُهَا.

القول (وسنة الكفاية) المضمم إليها وإلى سنة العين، مطلق السنة المتقدم حده (كفرضها) فيها تقدم وهو أمور.

الثانية بالشروع فيه^(١) ما لا يتعين به [فيه]^(٢) بطريق حصر^(٣)، والأول وهو ما صححه المصنف^(٤) / منع من سه الرقعة^(٥)، في مطله^(٦) في باب الودعة كما^(٧) قاله الشارح، وأشار^(٨) فيه في باب المعبط إلى أن الثاني بحث للإمام حري على لعمرى^(٩)، ناسخ له بناري [كخاوي]^(١٠) - وهو لكون فائله يلزمه استثناء الحجج والعمرة، مع ما استثناء موافق لما اختاره^(١١).

(١) نسخة د، ح، (١ من)

(٢) ريدده من د، ح، ج

(٣) مصر، انظر م، مفرسى (١/١٨٦)

(٤) قد بدى رحمه المصنف هذا منع فيه من الرقعة في مطله، وهو خلاف ما رجحه في كتابه الاسماء والاعمار (٢/٩٠)، حيث قال: وقال الصحيح أنه لا يلزم بالشروع، إلا الجهاد، وصلاة خذره، هـ، ولم أحد من سه على هذا، والله أعلم

(٥) هو بعلامة أبو معن بن محمد بن علي الأنصاري المعروف باسم الرقعة، فقيه شافعي من فضلاء مصر، كان يحسب القدره، وباب في الحكم بوفيه سنة ٧١٠ هـ، من مصنفاته الطلب، الكفاية انتهى في شرح أسبغ، وغيرها مصر رحمه في المنبر الكائن (١/٣٠٣)، والأعلام (١/٢٢٢).

(٦) نقله عنه كذلك الزركشي في البحر (١/٧٥٠)، والسيب (١/١١٤)

(٧) أي أشار إلى الرقعة

(٨) من بناري، وإن لم يترجم به (أي المنقط الذي أخذ اللقيط) مع القدرة (أي على كفالته) هـ وجه المنع أنه فرض كفاية، وقد شرع فيه وقدر عليه، فصار متعيناً. انظر: «المسند» لعمرى (٤/٣٩٦).

(٩) ريدده من د، ح، ج

(١٠) مصر، مفرز الشريبي (١/١٨٦)

القول أحدها أنها من حيث اسمير عن سنة لعين منه بقصد حصصه، من غير نظر بالذات إلى قاعله، كابتداء السلام، وتشميت العاطس، والتسبحة للأكل، من جهة جماعه في ثلاث مثلاً ثانياً: أن أقص من سنة لعين عبد الأستاذ ومن ذكر معه، لسقوط الطلب بقيام البعض بها عن الكل المطلوبين بها.

قائمه قوله^(١) (أما من حيث التمييز عن سنة لعين مؤم) إن أحده، ذكر حديثه دفعا لما قد يقال: إنه عرفها بما عرّف به المصنف فرض الكفاية، فيزوم احتلال أحد التبريقين^(٢) قوله: (مثلاً) متعلق بـ (الثلاث) فغيرها مثلها^(٣) في اعتبار الجباة^(٤).

قوله: ([لسقوط] الطلب) إلى آخره، فيه دفع لما قيل^(٥): قد سارع في كون سنة الكفاية أفضل من^(٦) سنة العين، لانتفاء العلة وهي لسعي في إسقاط الائتم عن الأمة.

(١) قد عد السلف في الجزء (١/٧٩١) «الشيخ» (١/١١٤)، «الشيخ» (١/٧٣)، «نصا» (١/٣٢٨)، «الحية» (١/٧٤)

(٢) مصر، بحر، (١/٢٩١)، (٢/٢٩٢)

(٣) من د، ح، م، وهو حذف

(٤) مصر، د، ح، (١/٢٤١)، قد ذكر عنه أنه بس الكفاية

(٥) في الأصل: (يسقط)، وما أثبت من د، ح، وشرح محسن، وهو الصواب

(٦) القائل هو ابن العراقي أطلق: «الحيث» (١/٧٤)، كلام من يعارضه من كلام الشافعي، كما نقله عنه الزركشي في «سحر» (١/٢٩٢)

(٧) نسخة د، ح، (٢/٢٧)

[الْوَجِبُ الْمَوْسِعُ]

المشتر: فَمَسْأَلَةٌ: الْأَكْثَرُ أَنْ جَمِيعَ وَقْتِ الظُّهْرِ جَوَازًا، وَنَحْوَهُ وَقْتُ لَأَدَائِهِ.

المشتر (مسألة: الأكثر) من المقتضين على أن جميع وقت الظهر جوازًا أو نحوه، أي نحو الظهر كبقايتي الصلوات الخمس (وقت لأدائه)، ففي أي جزء منه أوقع فقد أوقع في وقت أدائه، الذي يسعه وغيره، ولملك يعرفه بالواجب الموسع

لغايته قوله (مسألة: الأكثر أن جميع وقت الظهر جوازًا أو نحوه، وقت لأدائه) حاصله أن جميع وقت الواجب الموسع وقت لأدائه، وسبب وجوبه الجزء الأول من الوقت، لسببه، بمعنى أنه علامة على تعلق وحرب الفعل بالكلية بحرب في آخره الوقت، كالحير في المتعول في حصال الكفاية^(١)، وقوله «والسبب لوجوب الظهر، بحار علاقته لئلا، لأنه سبب لدخول الوقت، أي علامة علىه ونحوه ما حوز، بفهم أن وقت الأداء، يخرج به إدريس من الوقت ما يسع الصلاة [خروج]^(٢) وقت خور [حيث]^(٣) وهو مراد الأصوليين، فإن كلامهم ليس هو فيما يكون لفعل فيه أداء، نفعًا منهم وبين المقتضين

(١) عر مسأله الواجب الموسع في «المعتمد» (١/ ١٢٤)، «إحكام العصور» (ص ١٠٦)، «المعتمد» لأبي الخطاب (١/ ٢٤٠)، «شرح منيع» (١/ ٢٤٥)، «ميراث الأصول» (ص ٢١٧)، «المصنف» (١٨٨/ ١)، «المعتمد» (١/ ١٧٣)، «الإحكام» للأندلسي (١/ ١٠٥)، «شرح المغني» (١/ ٢٤١)، «كشف لأثر» لمجاري (١/ ٢٥٨)، «شرح تنقيح العصور» (ص ١٥٠)، «الإيجاد» (١/ ٩٣)، «نهاية السؤل» (١/ ٩٢)، «شرح مختصر دوحه» (١/ ٣١٢)، «المعتمد» (١/ ٢٠٨)، «المنهاج» (١/ ١١٥)، «حيث» (١/ ٧٤)، «المنهاج» (١/ ٣٣١)، «التحصيل» (١/ ٩١٢)، «الواجب الموسع» يذكره عبد الكريم نعمه (ص ١١٧-١٢٣)، «غاية المأصول» (ص ٦٩)

(٢) في «ب» (واو) بدل (أو).

(٣) انظر «نهاية السؤل» (١/ ٩٨)، «العتارة» (١/ ٧٤٢)

(٤) في «ح» (مخروخ)

(٥) زيادة من «هـ» (ح)

المشتر: ثلثها: أنها مصلوكة من لكل عد الجمهور، وقيل: من بعض منهم، وهو المحتار، وقيل: معنى عند الله تعالى، يسقط بعينه ويعمل غيره، وقيل: من بعض قام به رابعها: أنها تمنع بالشروع فيها، أي تعبر به ستة عن - يعني مثلها - في تأكيد طلب الإتمام على الأصح.

لغايته وحاصله: أنه كما يسقط الإثم عنهم ثم يسقط العتب عنهم هذا^(١)، ومع ذلك فالأوجه أفصلية سنة العين على سنة الكفاية، نظير ما مر^(٢).

(١) وعان لشيوخ حنوب في «المنهاج» (١/ ٣٣٩) ويحسن أن يقال بسلامه كلام المصنف، عن ما ذكره الشيخ أبو إسحاق الشاطبي - من أن التذويب بالجزء يكون واجبًا بالكلية - وانظر:

«الروايات» (١/ ٩٤)

(٢) انظر (ص ١٣٤٤)

وقوله : (جواراً) راجع إلى الوقت ، ليس أن الكلام في وقت محوار ، لا في الزائد عليه أيضاً من وقت الضرورة ، وإن كان الفعل فيه أداء بشرطه .

الثانية : وما يدفع ما يقال : إن هذا يرد على المصنف ، حيث راد عليهم فيما مر من مسافة فمن لبعض في الوقت ، فإنه يقتضي أن وقت الأداء يستند إلى أن سعى من الوقت ، ما يسع أقل من ركعة ، مع أن وقت محوار حرج قلبه ، لأن ما راده ليس من غير الاتفاق ، يقول انشراح (معي أي جزء منه) أي من وقت محوار ، وكرر «من» في قوله (من) (٣) العقهاء ومن المتكلمين (٤) ليعلم أن الأكثر من كل (منها) (٥) ، لا من مجموعها (٦) (٧) .

قوله : (لا في الزائد عليه أيضاً) أي مضمومًا إليه . قوله : (من وقت الضرورة) أي من وقت خربة أيضاً قوله (٨) (وغيره) أي غير النفاصي من المتكلمين والعقهاء (٩) .

- (١) انظر : (ص ٢٦٦/١) وما بعده
- (٢) من هو يرد على من عن طريق العقهاء انظر : «الباني» (١/١٨٧) .
- (٣) نسخة «د» [٢٢ ع]
- (٤) في «د» (المتكلمين) وهو تحريف
- (٥) في الأصل (من مجموع) بدل (منها) ما أنه من «د» «ج» ولعله الصواب .
- (٦) في «د» (مجموعها)
- (٧) أي فيصدق بالآفاق من أحدهما ، والأكثر من الآخر ، قاله العطار (١/٢٤٢) ، وانظر : «بني» (١/١٨٧)
- (٨) المشعر هو جزء من الوقت ، وإنه جميع الوقت ، فليس هو آخر لكشف العلم أول الوقت أو وسطه ، وأراد أن يعمل في آخر الوقت هل يشترط العزم أم لا على ملعين الأول يشترط والثاني لا يشترط وهو اختيار المصنف . وهو قول إمام الحرمين في «البرهان» (١/٢٣٧) ، وأبو الغضائري في «المعتمد» (١/٢٩٤) ، وأبو حنيفة انصرف في «المعتمد» (١/٣١١) ، وأبو ري في «المحصول» (١/١٧٥) ، وسبق في «المنهاج» انظر «فيهاج» (١/٩٣) ، وابن الحاجب انظر «شرح نص» (١/٢٤١) ، وانظر «بحر» (١/٢١٠)
- (٩) وهو قول العربي في «المستقصى» (١/١٧٣) ، وأما في «الحكمة» (١/١٠٥) ، واكثر مشكك

[حَكْمُ الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْوَاجِبِ الْمَوْسِعِ]

لَا يَجِبُ عَلَى الْمُؤَخَّرِ عَزْمٌ ، جَلَاءَ لِقَوْلِهِ

الشيخ (ولا يجب على المؤخر) أي مريد شاحر عن «و» «نوب» (لعم) فيه عن لعم بعد في الوقت ، (جلاء بقوم) كلفاصي أي بكر لافلاف من المتكلمين - وغيره ، في قوهم بوجوب العزم ، لتمييز به الواجب الموسع عن المدبوب في جواز الترك .

الثالثة : قوله : (في قوهم بوجوب العزم) أي قالوا يجب عند القائل به فعل أو العزم ، لا بمعنى أنه يجب في كل جزء منه أحدهما (١) ، كما قاله جماعة (٢) ، من بمعنى أن الواجب الفعل أول الوقت أو العزم فيه على فعلها بعد في الوقت ، ثم ينسحب هذا العزم على أجزاء الوقت ، كاستصحاب النتيجة على أجزاءه ابعده الطويلة ، كما قاله إمام الحرمين (٣) ، وغيره (٤) ، مع أن القول بحوب لعم هو الصحيح (٥) ، كما قاله النووي في مجموعه (٦) ، لتمييز به لواجب موسع عن المدبوب في جواز التأخير عن أول الوقت .

- (١) ويشاهد وجهه من لا شرعه له غيره ، انظر «شرح فتح القصور» (ص ١٥٢) ، «شرح مختصر» (ص ١٥٢) ، «شرح» (٣٢١) ، «شرح» (١١٥١/١١٦)
- (٢) انظر : (١/٢٣٢) ، «الباني» (١/١٨٨)
- (٣) انظر : «التقريب» (ص ٢٩٣) ، «التبصير» (١/٣٥٠) ، «مع» (١/٣٢٥)
- (٤) في «ج» (أولو) بدل (أو)
- (٥) في «د» (أحد) ، وهو خطأ
- (٦) «هم المفضل» في «شرح» عن المختصر (١/٢٤١) ، «و» المصنف في «مباح» (١/٥٢)
- (٧) انظر : «البرهان» (١/٢٣٩) ، «مقدمة» (١/١٥٢)
- (٨) نقله الزركشي في «البحر» (١/٢١١) عن أبي نصر بن العنبري «مقدم» «شرح فتح القصور» (ص ١٥٠) ، «نهاية السؤل» (١/٢٥٠)
- (٩) وهو قول جعفر العنبري «مقدم» (٣) من هذه الصفحة . انظر «الباني» (١/١٨٨) ، «المعتمد» (١/٢٤٣) ، «الواجب موسع» الدكتور عبد الكريم نسمة (ص ١٦٥)
- (١٠) قر «حرم العراقي في «المستقصى» بحوب العزم ، وهو «الصحيح» انظر «المجموع» (٣/٥٢)

[الْمُنْكَرُونَ لِلْوَاجِبِ الْمُؤَسَّعِ]

الْمُنْكَرُ وَيَقِيلُ: الْأَوَّلُ، فَإِنْ أَخَّرَ، فَقَضَاءٌ، وَقِيلَ: الْآخِرُ، فَإِنْ قَدَّمَ فَتَعْجِيلٌ،

الْمُنْكَرُ: وَاجِبٌ: مَحْصُورٌ بِتَمْيِيزٍ بَعِيرٍ، وَهُوَ أَدْنَى مَا حَرَجَ الْوَاجِبَ عَنِ الْوَقْتِ يَوْمُ
(وَقِيلَ^(١)): وَقْتُ آدَائِهِ (الْأَوَّلُ) مِنَ الْوَقْتِ لَوْ جُوبَ الْمَعْنَى بِدَحْوَلِ الْوَقْتِ،
(فَإِنْ أَخَّرَ) عَنْهُ (قَضَاءٌ)،

لِغَلْظَةِ وَأَمَّا قَمَرُهُ^(٢) عَنْهُ بَابُ مَا حَرَجَهُ عَنِ الْوَقْتِ يَوْمُ مَخْلَافٍ بَعِيرٍ، كَمَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ
قَوْلُهُ: (وَاجِبٌ)^(٣) إِلَى آخِرِهِ، فَهِيَ فِي تَأْخِيرِهِ عَنْ جَمِيعِ وَفْعِهِ، لَا [عَرَأ]^(٤)
أَوَّلُهُ ابْنِي الْكَلَامِ^(٥) فِيهِ، هَذَا وَخِلَافَ الْمَذْكُورِ بِمَعْنَى الْعَرَمِ الْخَصَصِ بِالْعَرَضِ
بَعْدَ (دُخُولِ وَفْعِهِ)^(٦)، كَمَا هُوَ الْمَعْرُوضُ، [وَأَمَّا^(٧)] الْعَامُ فِي جَمِيعِ الْكَالِيفِ
فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَهَمَّتَقَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مِنْ أَحْكَامِ الْإِيمَانِ^(٨).

(١) نُسِبَ هَذَا الْقَوْلَ لِبَعْضِ حَنَفِيَةِ الْعِرَاقِ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَةِ، وَأَنْكَرَ السَّيْهِي وَالْإِسْهَوِي
وَالزُّرْقَانِي وَابْنُ الْعَرَابِيِّ سَبَبَهُ هَذَا الْقَوْلَ لِلشَّافِعِيَةِ. انْظُرْ: «كَنْفُ الْأَسْرَارِ» لِلْبَحَارِيِّ
(٤٥٩/١)، «تَمْيِيزُ الْحَرِيرِ» (١٩١/٢)، «الْمَحْصُورُ» (١٧٤/٢)، «شَرْحُ الْمَالِ»
(٢٣٥/١)، «الْإِبْجَاعُ» (٩/١)، «نَهَايَةُ السُّوْلِ» (٩٦/١)، «الْبَحْرُ» (٢١٣/١)، «الْعَيْشَةُ»
(٧٥٠/١)، «الْمُسْتَقْبَلُ» (١١٦).

(٢) فِي «أَح» (أَوْ مَيَّزَهُ)

(٣) هَذَا خَوَابُ عَبْدِ الْمَلَكِ فِي «رَفْعِ خَاصِ» (٥٢٤)

(٤) فِي الْأَصْلِ: (مَنْ)، وَمَا أَتَيْتُهُ مِنْ «ب»، «ج» وَلَمْ يَلِدِ الصَّوَابُ

(٥) بِحَسَبِ «شَرْحِ تَفْطِيقِ الْمَحْصُورِ» (ص ١٥٠).

(٦) فِي «ب» (بَعْدَ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ)

(٧) فِي «أَح» (بُودَتْ)

(٨) فِي «ب» (أَمَّا)

(٩) بِالْمَقْصُودِ مِنَ الْعَرَمِ هُنَا هُوَ كَوْنُ الْوَاجِبِ مِنَ الْإِيمَانِ، أَوْ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ، فَهَلَّا يَجِبُ فِيهِ الْعَرَمُ
عَلَى قَوْلِهِ: «إِحْطَاءً» فِي جَمِيعِ التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَأَمَّا الْخَاصُّ بِالْفَرَضِ بِمَعْنَى دُخُولِ
وَقْتِهِ، فَهَذَا عَنْ مِزَاجٍ كَمَا سَقَى بَيَانَهُ، وَانْظُرْ: «شَرْحُ مَخْصَرِ الرُّوضَةِ» (٣١٨-٣١٩).

بَدَأَ

الْبَحْرُ: إِنْ فَعَلَ فِي الْوَقْتِ حِينَ يَأْتِيهِ التَّأَخُّرُ عَنْ أَوَّلِهِ كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ
بَعْضِهِمْ: وَإِنْ نَقَلَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَابِيُّ الْإِجْمَاعَ عَنْ سَبِيهِ الْإِمَامِ، وَلَيْسَ قَابِ
بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ قَضَاءٌ يَسُدُّ مَسَدَ الْأَدَاءِ. (وَقِيلَ: وَقْتُ آدَائِهِ (الْآخِرُ) مِنَ الْوَقْتِ،
لَا سَدَّ وَحُجُوبَ الْمَعْنَى فِيهِ، (فَإِنْ قَدَّمَ) عَنْهُ بَابُ مَا فَعَلَ قَلْبُهُ فِي الْوَقْتِ، (فَتَعْجِيلٌ) أَيْ
تَقْدِيمُهُ تَعْجِيلٌ لِلْوَاجِبِ مَسْقُطُهُ، كَتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ مِنْ وَجُوبِهَا.

الْمُنْكَرُ قَوْلُهُ: (كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ) أَيْ عَنْ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ،
وَعَبْرَهُمْ عَنْ وَيَقِيلُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي كِتَابِ الْجَمْعِ مِنَ الْإِمَامِ^(١). قَوْلُهُ: (وَإِنْ
نَقَلَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ^(٢)) إِلَى آخِرِهِ يَؤَيِّدُ أَنَّ مَنْ أَمْسَكَ أَوْ تَوَثَّبَ^(٣)، لِأَنَّ
الْمُنْكَرَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّاقِ، لِأَنَّ مَعَهُ زِيَادَةَ عِلْمٍ^(٤).

(١) انْظُرِ الْإِمَامَ (١٢٨/٢).

(٢) انْظُرِ التَّلْخِصَ (٣٥٤/١) - فَتْرَةُ (٣٥٠).

(٣) نَسَخَةُ «ب»: [٤٣/ص ٤].

(٤) انْظُرْ: «الْإِبْجَاعُ» (٩٦/١)، «رَفْعُ الْخَاصِ» (٥٢١/١)، «الْبَحْرُ» (٢١٣-٢١٤)،
«وَالْمُسْتَقْبَلُ» (١١٦/١).

لَمَّا نَ وَالْحَقِيقَةُ : مَا اتَّصَلَ بِهِ الْأَدَاءُ مِنَ الْوَقْتِ ، وَإِلَّا فَالْأَجْزُ ، وَالْكَرْخِي :
إِنْ قَدَّمَ ، وَقَعَ وَاجِبًا ، يَشْرُطُ بَقَائِهِ مَكْلَفًا ،

الْحَقِيقَةُ

الْحَقِيقَةُ (و) قَالَتْ (الحقبة) : وقت أدائه (ما) أي الجزء الذي (اتصل به الأداء من الوقت) ، أي لاقه الفعل بأن وقع ، (والا) أي وإن لم يتصل الأداء بجزء من الوقت ، بأن لم يقع الفعل في الوقت ، (ولاخر) أي فوقت أدائه الجزء من الوقت ، لتعيبه بغيره فيه ، حيث لم يقع فيها قبله (و) قال (الكرخي) : (إن قَدَّمَ) الفعل على حر الوقت ، بأن وقع قبله (وقع) ما قدم (واجبا بشرط بقائه) ، أي مقاء المقدم له (مكلفا) بأن حر الوقت ، فإن لم يبق كذلك كَأُ مَاتَ أَوْ حُرُ ، وقع ما قدمه فعلا فشرط الوجوب عنده ، أن يبقَى من أدركه الوقت بصفه التكاليف إلى آخره ، المنسب به الوجوب ، وَإِنْ أُخِّرَ الفعل عنه ، ويؤمر به قبله ، لأن الأصل بقاؤه بصفه الكسف ، بحيث وجب فوقت أدائه عنده ، كما تقدم عن الحقبة ، لأنه مبهم ، وإن حاله فيها شرطه ، وذكر المصنف دون الأول المعلوم ما قدمه والأقوال - غير الأول - منكرة للواجب الموسع ، لاتفاقها على أن وقت الأداء لا يفضل عن الواجب .

الثانية قوله : (وقالت الحقبة) ^(١) أي معصم ، وإلا فجمهورهم ، فائتوا بها فلما من إثبات الواجب ^(٣) الموسع ^(٤) وهو الصحيح عندهم ^(٥) ، . .

(١) في الأصل واحد ، (قالب) ، وما أثبتته من «ب» ، وشرح المحقق وهو الصواب .

(٢) ينظر : «التوضيح مع التلويح» (٧/٢/١) ، و«بلاغ الصالح» (٢٦٦/١) ، و«اليسير» (١٨٩/٢) .

(٣) نسخة «ج» (١٠ ج) .

(٤) أوردني بعض المصنف في نسخة يد يقول لهم ، المشهور من الحقبة المذكورين لدو حب الموسع

ينظر : «واجب الموسع» لذكر عبد الكريم السلة (ص ٢٧٢) .

(٥) ينظر : «مبدأ الأصول» لسميردي (ص ٢١٩) ، «كشف الأسرار» لبيخاري (١/٤٥٨) .

لَمَّا نَ

الْحَقِيقَةُ

الْحَقِيقَةُ كما نقله الزركشي ^(١) وغيره ^(٢) عنهم قوله (ون آخر لعن عنه) أي عن آخر الوقت . قوله : (ويؤمر به قبله) استساف معتل بعبده ، وهو جواب عن سؤال مقدر [تقديره] ^(٣) ظاهر ^(٤)

/ قوله : (دون الأول) أي وهو ما اتصل به لأداء من لوقت لمشار إليه بقوله : (فوقت أدائه عنده كما تقدم عن الحقبة)

(١) ينظر : «بشرف» (١/٧٧) .

(٢) ينظر : «بشرف» (٢١٤-٢١٥) ، و«واجب الموسع» (ص ٢٧١-٢٧٢) .

(٣) في الأصل «وب» (معربرة) وقد كتبه من «ج»

(٤) بتدبيره هو أن هذا بشرط يستمر عدم الأمر بالفعل قبل «لاخر» لعدم تحقق شرطه فيه ،

ينظر : «المنظر» (١/٢٤٦) .

[مَسَائِلُ تَفَرَّعَتْ عَنِ الْقَوْلِ بِالْوَاجِبِ الْمَوْسِعِ]

الْمَوْتُ وَمَنْ أَخَّرَ - مَعَ ظَنِّ الْمَوْتِ عَصَى، فَإِنْ عَاشَ وَقَعَلَهُ، فَأَلْجَمُهُو: أَذَاءً، وَالْقَاضِيَانِ أَبُو بَكْرٍ، وَالْحُسَيْنُ: قَضَاءٌ.

الْبُخَارِيُّ (وَمَنْ أُخِّرَ) الْوَاجِبَ الْمَذْكُورَ بَلَّغَ لَمْ يَشْعَلْ بِهِ أَوَّلَ الْوَقْتِ مِثْلًا (مَعَ ظَنِّ الْمَوْتِ) عَقِبَ مَا يَسَعُهُ مِنْهُ مِثْلًا (عَصَى) لَطَمَ هَوَاتِ الْوَاجِبِ بِالتَّأخِيرِ، (بَلَّغَ) عَاشَ وَفَعَلَهُ فِي الْوَقْتِ (فَالْجَمُّهُو) فَاسُوا: فَعَلَهُ (أَذَاءً)، لِأَنَّهُ فِي الْوَقْتِ الْمَقْدُورِ شَرَحًا (و) قَالَ (الْقَاضِيَانِ أَبُو بَكْرٍ) الْإِقْلَابِي^(١) - مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ (وَالْحُسَيْنُ)^(٢) مِنَ الْعُقَمَاءِ -: فَعَلَهُ (قَضَاءً)، لِأَنَّهُ بَعْدَ الْوَقْتِ الَّذِي يَصِيقُ عَلَيْهِ نَطَقَهُ وَإِنْ بَانَ خَطْوُهُ.

الْمَلَانِيَّةُ وَحَكَمَى عَنْهُ^(٣) لِشَيْخِ أَسَاحِقَ فِي شَرْحِ الْمَمْعِ^(٤)، أَنَّ وَقْتَ الْوُجُوبِ هُوَ وَقْتُ الْإِقْقَاعِ أَيْ وَقْتِ كَانٍ، وَحَكَمَى عَنْهُ الْأَمَدِيُّ الْقَوْلَيْنِ مَعًا^(٥).

(١) الظُّوْرُ: «التَّقْرِيبُ» (٢/٢٣١)

(٢) ذَكَرَ «رَبْرَكْتِي» فِي «شَيْبِ» (١١٨)، أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ بِمَنْ يَصْرِحُ بِالْقَاضِي حِينَ يَدُ الْفِعْلِ، وَنَظَرَهُ أَنْ يُلْصِقَ أَجْلَهُ بِالِاسْتِزَامِ مِنْ قَوْلِهِ. وَنَظَرَ فِيهِ كَلَامُ «رَبْرَكْتِي» فِي «شَيْبِ»

(٣) (عَنْهُ) سَائِلَةٌ مِنْ «أَبِ» وَعَنْهُ أَيْ عَنْ الْكُرْخِيِّ، وَهُوَ مُعَلِّمُهُ الْمُسْتَعِدَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْخَسِّ بْنِ دَلَالِ بْنِ دَهْمٍ، أَبُو الْخَسِّ الْكُرْخِيُّ، كَانَ رَوَى عَنْهُ صَوَائِدُ قَوْلَاءَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ بَانَعَرِي. وَبَدَأَ سَنَةَ ٢٦٠ هـ، وَبَوَّاهُ سَنَةَ ٣٤٠ هـ. مِنْ مَصْنُوعَاتِهِ رِسَالَةٌ فِي الْأَصُولِ، وَالْمَخْصَرِ فِي بَقْعَةٍ، نَظَرَ - بِرَحْمَةِ فِي «فَوَائِدِ الْهَيْبَةِ» (ص ١٠٨)، «شَفَرَاتُ الْمَلْهَبِ» (٢/٣٥٨).

(٤) نَظَرَ «شَرْحُ الْمَمْعِ» (١/٢٤٦)، وَبَدَأَ لَهُ ذَلِكَ الْمُرْخِي فِي «أَصُولِهِ» (١/٥٠١)، وَأَبُو الْخَسِّ بَصْرِي فِي «الْمَعْمَدِ» (١/١٢٥).

(٥) نَظَرَ «الْإِحْكَامُ» (١/١٠٥)

لَقَدْ ٠٠٠

الْبُخَارِيُّ

الْبُخَارِيُّ قَوْلُهُ: (مِثْلًا) الَّذِي رَجَعَ إِلَى (الْمَوْتِ عَقِبَ^(١) مَا يَسَعُهُ)^(٢) «إِنْ طَلَسَ لِمَوْتِ»^(٣)

بَسَبَ أَحْرًا، كَحَبْلٍ وَرِعْمَاءٍ وَحَبِصٍ كَسَبَ^(٤) قَوْلُهُ: (بِالتَّأخِيرِ) صَلَةُ (هَوَاتِ)

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ فِي الْوَقْتِ الْمَقْدُورِ شَرَحًا). أَيْ وَلَا عِبْرَةَ بِالنَّصِّ إِلَيْهِ حِظْوَةً^(٥)

(١) لِي «أَبِ» (عَمِيهِ)

(٢) لِي «أَبِ» (عَمِيهِ) مَا شَعَرَ مِنْ أَحْسَنِ شَرْحٍ مُحْكَمٍ وَهُوَ «صَوَابٌ

(٣) لِي «أَبِ» (عَمِيهِ)

(٤) نَظَرَ «شَيْبِ» (١/١١٨)

(٥) هَذَا الَّذِي بَدَأَ فِيهِ فَرَعُهُ مَبْرُوحَةُ عِبْدِ بَنِي الْعَمَةِ الْكِنْدِيِّ (يَقِينُ لَا يَرُودُ نَاشِئًا)، وَهَذَا

ذَكَرَهُ «شَيْبِ» فِي شَرْحِهِ فِي «الْمَعْمَدِ» (٢/٣٥٣)، وَالسُّوْمِيُّ فِي «الْأَشْبَاءِ وَالْمَخْصَرِ»

(ص ٢٨٧)، «مَعْرِ» «الْأَشْبَاءِ وَالْمَخْصَرِ» لِأَبِي الْخَسِّ (١/١٦٦-١٦٧)، وَ«الْأَشْبَاءُ وَالْمَخْصَرُ»

لِأَبِي بَكْرٍ (ص ١٨٨)

سَنَ وَمَنْ آخَرَ - مَعَ طَنَ السَّلَامَةِ - فَالصَّحِيحُ لَا يَعْصِي ، بِخِلَافِ مَا وَفَّقَهُ
الْعُمَرُ كَالْحَجِّ .

الْفَرْقُ (ومن آخر) الواحد المذكوران لم يستعمل به أول الوقت مثلا ، (مع ظن
السلامة) من الموت إلى آخر الوقت ، ومات فيه قبل الفعل ، (فالصحيح) أنه (لا
يعصي) ، لأن لتأخير جازئه ، ولموات ليس باختياره وقيل : يعصي ، وحوار
انتأخير مشروط بسلامة نعاقته ، (بخلاف ما) أي الواحد الذي (وقته العمر
كالحج) ، فإن من آخره بعد أن أمكنه فعله ، مع ظن السلامة من الموت إلى عصي
وقت يمكنه فعله فيه ، ومات قبل الفعل ، يعصي عن الصحيح .

لثانیه قوله : (مع ظن السلامة) إلى آخره . مع قوله قس : (مع ظن الموت) إلى آخره ،
مندفع في شدك في ذلك ، ولا وجه أنه كطل السلامة ، لأنها الأصل ، ولأن
الشرع لا يؤتم بالشك في معروف^(١) قوله (فالصحيح أنه لا يعصي^(٢)) أي
ب. لم يكن عزم على الفعل ، وإلا فلا يعصي قطعاً كما قاله لأمدی^(٣) ، فترجيح^(٤)
علم عصيانه - إذا لم يعزم - ظاهر ، على ما رجحه^(٥) المصنف من عدم وجوب
العزم ، أما على^(٦) ما رجحه النووي^(٧) من^(٨) وجوبه ، ..

- (١) أي من شدك حاله حكم لعن^(١) الشيخ ركب فان لأوجه أنه كالظن وانظر 'الساير'
(١٩١/١) .
(٢) وهو ملهيه الجمهور ، انظر : 'البحر' (٢٢٠/١) ، و'التبصير' (١٩٩/١) ، و'الفتاوى'
(٧٧/١) ، والفتاوى (٢٣٨/١) ، و'التحبير' (٩١٨/٢) ، و'الترغيب للوسع' (١٨٤-١٨٥)
(٣) انظر 'الإحكام' (١٠٩)
(٤) في 'ب' (فترجح)
(٥) في 'ب' ما صححه
(٦) (على) سابقه من 'ج'
(٧) انظر 'المجموع' (٥٢/٣)
(٨) نسخة 'ب' [٤٣ ع]

الشيخ وإلا لم يتحقق لوجوب وقس : لا يعصى خوفاً ، لأنه ، وعصياناً في الحج
من آخر سببي الإمكان ، خوفاً لتأخير إليها وقس : من أوفى لاستمرار
لوجوب حينئذ وقيل ، غير مستند إلى سببه بعينه

لثانیه فقضيه برجح عصيانه ، وأعاد كلام الشارح - كالصنف - أن عزم عدم
العصيان يدفع رفع الشك لوجوب^(١) ، فإن لم يرفعه - كقوم - فيه تعصير :
وهو أنه إذا لم يوفى الوقت إلى أن حرج لوقت^(٢) ، فإن طل يعصته من حروجه .
أو عتب عليه اليوم لم يعص ، ولا يعصى^(٣)

قوله (وإلا لم يتحقق الوجوب) إشارة إلى انقضاء من الواجب المؤقت
بوقت معدوم ، والمؤقت بالعدم^(٤) ، كالحج^(٥)

- (١) انظر 'التبصير' (١٩٩/١)
(٢) (الوقت) سابقة من 'ب' ، مع
(٣) انظر 'الرد المحتار' (٢٢٩ ٢٢٨ ١١) ، مسألة (٧٤) ، و'التبصير' (١٩٩/١) .
(٤) العتب (١٧١)
(٥) في 'ب' (بغيره) وهو خطأ
(٥) هذا مثال مندفع عن الواجب لموضع يطلق عند الشافعية - لأنهم يرون الحج واجباً عن
البراءة ، خلال الجمهور من الحنفية ، فإنه وجوبه بغير ريب حج وجباً على الفور
انظر : 'المبسوط' (١٦٣/٤) ، انظر 'حبر' (٢٧) ، و'المعنى' (٣٩٥) ،
'المجموع' بدوي (٥٢/٣) ، و(٨٦/٧) ، و'الفتاوى' (١٨٠/١)

لِللَّغِنِ وَثَالِيهَا إِنْ كَانَ سَبِيًّا كَالنَّارِ لِلْإِحْرَاقِ . وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ : إِنْ كَانَ
شَرْطًا شَرْعِيًّا ، لَا عَقْلِيًّا أَوْ عَادِيًّا .

الشرح (وثالثها) أي لأفواج يجب (إن كان سبياً كالنار للإحراق) ، أي كإمساك
أمار لمحل ، فإنه سب لإحرقه عادة بحلاف الشرط كالموصوف للصلاة - فلا
يجب بوجوب مشروعه والعرف أن السبب لاستناد المسبب إليه ، أشد ارتباط
به من الشرط بالمشروط .

(وقال إمام الحرمين^(١)) : يجب (إن كان شرطاً شرعياً) كالوصوف للصلاة ،
(لا عقلياً) كترك ضد الواجب ، (أو عادي) كحسل جزء من الرأس لفصل
الوجه ، فلا يجب بوجوب مشروطه ؛ إذ لا وجود لمشروطه عقلاً أو عادة
مدونه ، فلا يقصده الشارع بالطالب ، بخلاف الشرعي فإنه لو لا اعتناء الشرع
له لوجد مشروطه مدونه .

ملحظة قوله : (بمخالف انشراط كالوصوف للصلاة) أي فيها إذا علم أنه شرط لها ، ثم
ورد الأمر بها مطلقاً . قوله : (والفرق أن السبب لاستناد المسبب إليه ، أشد
ارتباطاً به من الشرط بالمشروط)^(٢) [أي لأنه يبرم من وجوده وحود
المسبب^(٣) ، بخلاف الشرط مع المشروط^(٤)] ^(٥) .

(١) انظر : «البرهان» (٢٧٥/١) وما بعدها .

(٢) في «ب» : (مع انشروط) .

(٣) أي ومن عدمه لعدم

(٤) أي لا يبرم من وجوده وجود ولا عدم ، ويبرم من عدمه عدم . انظر : «تهذيب السؤل»

(١٠٢، ١٠١) بحث (٧٨)

(٥) ما بين معقوفتين متطعت من «ب»

الشرح وسكت الإمام عن لسب ، وهو لاستناد سبب إليه في لوجود كاسدي بعد ،
فلا مقصده لشارع الطالب ، فلا يجب كم أفصح به من حذف في مختصره
الكبير^(١) غتاراً لقول الإمام . وقول المصنف^(٢) في دفعه : «السبب أول
بالوجوب من الشرعي» ممنوع ، يؤيد لمع أن لسب ينقسم كالشرط . إن
شرعي ، كصعبه لإعتق به ، وعقبي ، كسبب لعلم عند الإمام لبرري وغيره ،
وعادي ، كحز الرقبة للقتل ، .

ملحظة قوله : (يؤيد المتع أن السبب ينقسم كالشرط) إلى حرة ، وجه تأكيد^(٣) أن
السبب إذا كان ينقسم كالشرط : إلى شرعي وعقبي وعادي ، فالسبب العقلي
والعادي ، كالشرط العقلي والعادي ، بل أول ، فلا يطلق القول بأن السبب أول
بالوجوب من الشرط الشرعي ، على أنه لا ينفك أن السبب الشرعي - لشدة
ارتباطه [بمبببه]^(٤) - كالشرط العقلي ولعادي أيضاً ، لا كالشرط الشرعي^(٥)

وقوله : (كالنظر لعلم عند الإمام [الواري] «وغيره»^(٦) أي «سواء على ما
والواريه من أن حصول لعدم عتب صحيح النظر على»^(٧) لا عادي كمن^(٨)

(١) انظر : «مختصر مشهور سبب» لأمن في عملي «الأصول وحيل» (ص ٣٦)

(٢) انظر : قول المصنف في «رفع الحاجب» (٥٣١/١) .

(٣) أي تأكيد المتع

(٤) في الأصل (بسيه) ، وما أثبت من «ب» ، «ج» ولعله الصواب

(٥) انظر : «تقرير الشريعي» (١٩٥/١) .

(٦) زيادة من «ب» ، «ج» وشرح لمحل .

(٧) نسخة «ج» : [١١/ص] .

(٨) (أي) : ساقطة من «ج»

(٩) في الأصل «ب» ، (أي) «ب» ، وما أثبت من «ج» ، وحاشيه «ب» (١٩٦) وهو الصور

(١٠) انظر «أبي برري» وغيره ص ٣٢١

www.elsevier.com/locate/jmb

ترک (فعلو تعدل ترک المحرم إلا بترك غيره) من خاتره کتابه قليل وقع فيه بول (وجب)
ترك ذلك الغير، لتوقف ترك المحرم الذي هو واجب عليه.

الآن لا في موقف عليه وجوب ذلك ، كملك نصاب في وجوب تركه

قوله: «كَيْفًا قَلِيلٌ وَقَعَ فِيهِ بَوْلٌ»^(١) تبع في التمثيل به الموصوف «أَيُّ فَيْسٍ مَعَ طَهْرٍ تَعْدُرُ اسْتِعْمَالَهُ، وَإِنَّمَا يَنْاسِبُ مَذْهَبَ الْخَلْفِيَّةِ، مِنْ أَنَّ الْمَاءَ رَاقٍ عَلَى طَهْرِيَّتِهِ، لِأَنَّهُ جَوْهَرٌ، وَالْأَعْيَانُ لَا تَقْلُبُ»^(٢)، وَإِنَّمَا تَعْدُرُ اسْتِعْمَالَهُ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُمْكِنُ اسْتِعْمَالُهُ بِاسْتِعْمَالِ الْمَجَاسِمَةِ. قَالَ الْعِرَاقِيُّ^(٣): «فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الْقَدَمَةِ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِهِمْ»^(٤). انتهى.

الشيخ نعم فان بعضهم قصد طلب نسبت لأصناف، لأب التي في وسع المكلف. واحترزوا بالمطلق عن المقيد؛ وحبوه بما يتوقف عليه، كالركاة وحبوه بتوقف على ملك الصواب، فلا يجب تحصيله، والمقدور عن غيره قال الأمدى : كحضور لعدد في الجمعة، فإنه غير مقدور لأحاد المكلفين، أي ويتوقف عليه وجود الجمعة، كما يتوقف وجوبها على وجود العدد.

النافية قوله: (نعم قال بعضهم) إن آخره يعني كالسند التتاري^(٦)، وحاصله أنه استدراك مزيل لدفع المصنف المذكور^(٧) قوته: (واحتزوا^(٨) بالطلق) ائرد بالطلق لا يكون مقداً بما يتوقف عليه وجوده، وإن كان مقداً بغيره كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(٩)، فإن وحوب الصلاة مقداً^(١٠) بالدلوك، لا بالصلاة^(١١) والتوجه للقبلة، ونحوهما^(١٢).

وقوله: (كما يتوقف وجودها على وجود العدد) نظير للمحذور عنه [٧]٩) أنه منه (١٠)، لأن الكلام فيها يوقف عليه وجود الواجب كالسير إلى مكة، بعد تعلق وجوب الحج بالسائر،

١٦) قال خليفه إذا ذهب السجاسة في ماء سجد مظف، إلا أن كان نحر أو مفاص في حكمه وقال
 حاكبة أنه ظاهر ما يفتى أحد به أنه: وهو قول شافعي في التيمم، وروى مروان بن
 أحمد: الأصح عند الشافعية ما رواه مروان بن محمد: أن كان قدمه تضاعف مرة لا خمس (أد)
 تيمم أحد أو أوصافه: وهو ظاهر مطلب أقدم بغير، البقية (٣٣٣)، (٣٣٤)، (مواهب خليل)
 (١٥٦)، (١٥٧)، (معي لمحمد)، (١٢٤)، (١٣٠)، (١٣١)، (١٣٢)، (١٣٣)، (١٣٤)، (١٣٥)، (١٣٦)، (١٣٧)، (١٣٨)، (١٣٩)، (١٤٠)، (١٤١)، (١٤٢)، (١٤٣)، (١٤٤)، (١٤٥)، (١٤٦)، (١٤٧)، (١٤٨)، (١٤٩)، (١٥٠)، (١٥١)، (١٥٢)، (١٥٣)، (١٥٤)، (١٥٥)، (١٥٦)، (١٥٧)، (١٥٨)، (١٥٩)، (١٦٠)، (١٦١)، (١٦٢)، (١٦٣)، (١٦٤)، (١٦٥)، (١٦٦)، (١٦٧)، (١٦٨)، (١٦٩)، (١٧٠)، (١٧١)، (١٧٢)، (١٧٣)، (١٧٤)، (١٧٥)، (١٧٦)، (١٧٧)، (١٧٨)، (١٧٩)، (١٨٠)، (١٨١)، (١٨٢)، (١٨٣)، (١٨٤)، (١٨٥)، (١٨٦)، (١٨٧)، (١٨٨)، (١٨٩)، (١٩٠)، (١٩١)، (١٩٢)، (١٩٣)، (١٩٤)، (١٩٥)، (١٩٦)، (١٩٧)، (١٩٨)، (١٩٩)، (٢٠٠)، (٢٠١)، (٢٠٢)، (٢٠٣)، (٢٠٤)، (٢٠٥)، (٢٠٦)، (٢٠٧)، (٢٠٨)، (٢٠٩)، (٢١٠)، (٢١١)، (٢١٢)، (٢١٣)، (٢١٤)، (٢١٥)، (٢١٦)، (٢١٧)، (٢١٨)، (٢١٩)، (٢٢٠)، (٢٢١)، (٢٢٢)، (٢٢٣)، (٢٢٤)، (٢٢٥)، (٢٢٦)، (٢٢٧)، (٢٢٨)، (٢٢٩)، (٢٣٠)، (٢٣١)، (٢٣٢)، (٢٣٣)، (٢٣٤)، (٢٣٥)، (٢٣٦)، (٢٣٧)، (٢٣٨)، (٢٣٩)، (٢٤٠)، (٢٤١)، (٢٤٢)، (٢٤٣)، (٢٤٤)، (٢٤٥)، (٢٤٦)، (٢٤٧)، (٢٤٨)، (٢٤٩)، (٢٥٠)، (٢٥١)، (٢٥٢)، (٢٥٣)، (٢٥٤)، (٢٥٥)، (٢٥٦)، (٢٥٧)، (٢٥٨)، (٢٥٩)، (٢٦٠)، (٢٦١)، (٢٦٢)، (٢٦٣)، (٢٦٤)، (٢٦٥)، (٢٦٦)، (٢٦٧)، (٢٦٨)، (٢٦٩)، (٢٧٠)، (٢٧١)، (٢٧٢)، (٢٧٣)، (٢٧٤)، (٢٧٥)، (٢٧٦)، (٢٧٧)، (٢٧٨)، (٢٧٩)، (٢٨٠)، (٢٨١)، (٢٨٢)، (٢٨٣)، (٢٨٤)، (٢٨٥)، (٢٨٦)، (٢٨٧)، (٢٨٨)، (٢٨٩)، (٢٩٠)، (٢٩١)، (٢٩٢)، (٢٩٣)، (٢٩٤)، (٢٩٥)، (٢٩٦)، (٢٩٧)، (٢٩٨)، (٢٩٩)، (٣٠٠)، (٣٠١)، (٣٠٢)، (٣٠٣)، (٣٠٤)، (٣٠٥)، (٣٠٦)، (٣٠٧)، (٣٠٨)، (٣٠٩)، (٣١٠)، (٣١١)، (٣١٢)، (٣١٣)، (٣١٤)، (٣١٥)، (٣١٦)، (٣١٧)، (٣١٨)، (٣١٩)، (٣٢٠)، (٣٢١)، (٣٢٢)، (٣٢٣)، (٣٢٤)، (٣٢٥)، (٣٢٦)، (٣٢٧)، (٣٢٨)، (٣٢٩)، (٣٣٠)، (٣٣١)، (٣٣٢)، (٣٣٣)، (٣٣٤)، (٣٣٥)، (٣٣٦)، (٣٣٧)، (٣٣٨)، (٣٣٩)، (٣٤٠)، (٣٤١)، (٣٤٢)، (٣٤٣)، (٣٤٤)، (٣٤٥)، (٣٤٦)، (٣٤٧)، (٣٤٨)، (٣٤٩)، (٣٥٠)، (٣٥١)، (٣٥٢)، (٣٥٣)، (٣٥٤)، (٣٥٥)، (٣٥٦)، (٣٥٧)، (٣٥٨)، (٣٥٩)، (٣٦٠)، (٣٦١)، (٣٦٢)، (٣٦٣)، (٣٦٤)، (٣٦٥)، (٣٦٦)، (٣٦٧)، (٣٦٨)، (٣٦٩)، (٣٧٠)، (٣٧١)، (٣٧٢)، (٣٧٣)، (٣٧٤)، (٣٧٥)، (٣٧٦)، (٣٧٧)، (٣٧٨)، (٣٧٩)، (٣٨٠)، (٣٨١)، (٣٨٢)، (٣٨٣)، (٣٨٤)، (٣٨٥)، (٣٨٦)، (٣٨٧)، (٣٨٨)، (٣٨٩)، (٣٩٠)، (٣٩١)، (٣٩٢)، (٣٩٣)، (٣٩٤)، (٣٩٥)، (٣٩٦)، (٣٩٧)، (٣٩٨)، (٣٩٩)، (٤٠٠)، (٤٠١)، (٤٠٢)، (٤٠٣)، (٤٠٤)، (٤٠٥)، (٤٠٦)، (٤٠٧)، (٤٠٨)، (٤٠٩)، (٤١٠)، (٤١١)، (٤١٢)، (٤١٣)، (٤١٤)، (٤١٥)، (٤١٦)، (٤١٧)، (٤١٨)، (٤١٩)، (٤٢٠)، (٤٢١)، (٤٢٢)، (٤٢٣)، (٤٢٤)، (٤٢٥)، (٤٢٦)، (٤٢٧)، (٤٢٨)، (٤٢٩)، (٤٣٠)، (٤٣١)، (٤٣٢)، (٤٣٣)، (٤٣٤)، (٤٣٥)، (٤٣٦)، (٤٣٧)، (٤٣٨)، (٤٣٩)، (٤٤٠)، (٤٤١)، (٤٤٢)، (٤٤٣)، (٤٤٤)، (٤٤٥)، (٤٤٦)، (٤٤٧)، (٤٤٨)، (٤٤٩)، (٤٥٠)، (٤٥١)، (٤٥٢)، (٤٥٣)، (٤٥٤)، (٤٥٥)، (٤٥٦)، (٤٥٧)، (٤٥٨)، (٤٥٩)، (٤٦٠)، (٤٦١)، (٤٦٢)، (٤٦٣)، (٤٦٤)، (٤٦٥)، (٤٦٦)، (٤٦٧)، (٤٦٨)، (٤٦٩)، (٤٧٠)، (٤٧١)، (٤٧٢)، (٤٧٣)، (٤٧٤)، (٤٧٥)، (٤٧٦)، (٤٧٧)، (٤٧٨)، (٤٧٩)، (٤٨٠)، (٤٨١)، (٤٨٢)، (٤٨٣)، (٤٨٤)، (٤٨٥)، (٤٨٦)، (٤٨٧)، (٤٨٨)، (٤٨٩)، (٤٩٠)، (٤٩١)، (٤٩٢)، (٤٩٣)، (٤٩٤)، (٤٩٥)، (٤٩٦)، (٤٩٧)، (٤٩٨)، (٤٩٩)، (٥٠٠)، (٥٠١)، (٥٠٢)، (٥٠٣)، (٥٠٤)، (٥٠٥)، (٥٠٦)، (٥٠٧)، (٥٠٨)، (٥٠٩)، (٥١٠)، (٥١١)، (٥١٢)، (٥١٣)، (٥١٤)، (٥١٥)، (٥١٦)، (٥١٧)، (٥١٨)، (٥١٩)، (٥٢٠)، (٥٢١)، (٥٢٢)، (٥٢٣)، (٥٢٤)، (٥٢٥)، (٥٢٦)، (٥٢٧)، (٥٢٨)، (٥٢٩)، (٥٣٠)، (٥٣١)، (٥٣٢)، (٥٣٣)، (٥٣٤)، (٥٣٥)، (٥٣٦)، (٥٣٧)، (٥٣٨)، (٥٣٩)، (٥٤٠)، (٥٤١)، (٥٤٢)، (٥٤٣)، (٥٤٤)، (٥٤٥)، (٥٤٦)، (٥٤٧)، (٥٤٨)، (٥٤٩)، (٥٥٠)، (٥٥١)، (٥٥٢)، (٥٥٣)، (٥٥٤)، (٥٥٥)، (٥٥٦)، (٥٥٧)، (٥٥٨)، (٥٥٩)، (٥٦٠)، (٥٦١)، (٥٦٢)، (٥٦٣)، (٥٦٤)، (٥٦٥)، (٥٦٦)، (٥٦٧)، (٥٦٨)، (٥٦٩)، (٥٧٠)، (٥٧١)، (٥٧٢)، (٥٧٣)، (٥٧٤)، (٥٧٥)، (٥٧٦)، (٥٧٧)، (٥٧٨)، (٥٧٩)، (٥٨٠)، (٥٨١)، (٥٨٢)، (٥٨٣)، (٥٨٤)، (٥٨٥)، (٥٨٦)، (٥٨٧)، (٥٨٨)، (٥٨٩)، (٥٩٠)، (٥٩١)، (٥٩٢)، (٥٩٣)، (٥٩٤)، (٥٩٥)، (٥٩٦)، (٥٩٧)، (٥٩٨)، (٥٩٩)، (٦٠٠)، (٦٠١)، (٦٠٢)، (٦٠٣)، (٦٠٤)، (٦٠٥)، (٦٠٦)، (٦٠٧)، (٦٠٨)، (٦٠٩)، (٦١٠)، (٦١١)، (٦١٢)، (٦١٣)، (٦١٤)، (٦١٥)، (٦١٦)، (٦١٧)، (٦١٨)،

(٢) قاتل أبي ربي: استحوذ اختطاف السجاسة بأهله النصارى، عظم أصحابه (٢) (١٩٣)

(٣) انظر هذه المباشرة عند أبي السماوي في موضع الأصوب: ١ (١١٤) - والركشي في النسخة (٢٠٨) من غير أبي ربي في قاعدته، (١) (٨٠) - وأما في أبي ربي في كتابه (١) (٢٦٩)

(٤) وذلك أثناء ما مضى عليه - لا يصحور (١) يصحور حيث في عهد السجاسة لا قبله لأخيه لا يخرج نفسه بعد النصارى (١) (١٤٤) (١٤٤)

(۵) انظر: «مفاتيح» (۱) (۸) - وقته سنج کرب متصرف
(۹) بی مدعی خلفه

(١) نظر الأحكام (١/٩٧)
 (٢) بحر: اشرح المقاصد له (١/٢٦٨)، وحاشيته على المقصد (١/٢٤٤)، وانبية بشرى بمصعد نظر التفسير (١/١٩٦)، الخواص بمصعد (ص ٣٠)
 (٣) أنباء، أو أخبار، لمصنف وحيد غير مذكور له - بعض - وثلاث لمصنف المذكور، هو قوله (السبب أول ما يجوز به الشرط الشرعي) وانظر وقوع الحجابية (١/٥٣٠-٥٣١).
 (٤) في باب: حله، أو حله
 (٥) سورة الإسراء: ٧٨
 (٦) في الأصل: وانه (مفرد)، وهو خطأ، وما أشبهه من - وهو الصواب لأن خبره - مرفوع
 (٧) في - (أو بدل من)
 (٨) نقل مزدوني في نسخة (٢/٩٣٤). هي الكوثراني قريباً من كلام الشيخ زكريا.
 (٩) في الأصل: (لأنه) أنه من - (مع) وحاشية الثباني (١/١٩٧).
 نسخة (١٠) [٤٤] [٤٤]

الفاشية ومن ثم مثل بعضهم^(١) ناشته طاهر سجن^(٢)، لكنه لا بأس بالتعذر، بل هو من قبل ما يأتي في المسألة^(٣) قوله: (مثلاً) راجع [إلى (طلق)]^(٤) فغير الطلاق كاعتق كذلك أو [للزوجتين]^(٥) فغيرهما^(٦) مما زاد عليهما كذلك^(٧)

للان أو اختلطت منكوحة بأجنبية حرمت أو طلق معة ثم نسيها.

الشيخ (أو اختلطت) أي شئت (منكوحة) لرحل (أجنبية) منه (حرمت) أي حرم قرانها عنه (أو طلق معة) من زوجته مثلاً، (ثم نسيها) حرم عليه قرانها أيضاً، أما الأجنبية والمطلقة فظاهر، وأما المنكوحة وغير المصنفه فلاشدهي بالأجنبية والمطلقة.

وقد يظهر الحال فراجع إلى ما ذكرنا عليه من أن، فم يتعذر في ذلك ترك المحرم وحده، فم يتناول ما ذكر فيه، ويرك جواب مسألة الصلاق معلم به من جواب ما فيها، ولو أحره عنها لا احتياح إلى ذكر ما رذنه بعد قوله (معية) كما لا يخفى، فبعوت الاختصار لمقصوده

الفتية قوله - (وقد يظهر الحال) إلى أحره، دفع ما يقدر - كان لأولى حذف (أو اختلطت)^(١) إلى أحره، لتدوير ما قدمه له، أو يبدل «أو» «كأن» ليكون مدحولها أسئلة لما قلنا^(٢).

(١) انظر «فتح» ١ - ٢٩٨ - مرة (٢٦٤)، «محصول» (٢/ ١٩٤)، «الحر» (١/ ٢٥٩) وشبه (١/ ١٢٢)

(٢) وقد كان يشتهر إلقاء السجن بالإلزام لظاهر، يختلف فيه، فمجمعه - إن كان الأكثر هو لظاهر، عزى وإلا فلا وعد الشافعية بمحرق مطلقاً إلا إذا كان لإشياء من طاهر ونجس العين كالبول فلا يتحرق على الصحيح. وظاهر كلام أحمد لا يتحرق مطلقاً واختلف أصحاب مالك، انظر: «معصر الطحاوي» (١٧)، «الكافي» لابن عبد البر (١٥- ١٦)، «معي المصاح» (١٣٠ - ١٣٢)، «المعي» (١/ ٨٢)

(٣) مسألة الآية هي في قوله (أو اختلط منكوحة) مع

(٤) في الأصل (مطلقاً) وما أنه من «ب» و«ج»، وشرح المحي وهو الصواب

(٥) في الأصل (مطلقاً) وما أنه من «ب» و«ج» ومعناه لصوب

(٦) في «ب» (مغير) و«ج» (مصحح) معن لفظونه

(٧) وهو قول الشافعية، وقال حنيفة، وبعض الشافعية لا يجمع من وطنين، فإن وطن واحد، يصرف الطلاق إلى غيرها، وقال مالكية يطلق كلين، وقال الحنابلة يفرق بين نسيها خرج عنها بفرقة كانت هي المحرم، وبين أصبحها أحد خلافه كجاء في ذلك، انظر «الأنشأ» و«نظائر» لأبن نجيم (١٢٣، ٧٤)، «المعي» (١٠، ٥١٩- ٥٢٨)، «الروضة» (١٠٣ - ١١٠)، «جامع الأنهاب» (ص ٣٠١)

(١) في الأصل - «ب» أو حذف، والثالث من «ج» وشرح المحي وهو الصواب (٢) انظر «الكتاب بيان» ١ - ٢٦٩، «الفتاوى» (١/ ٣٤٥)

[مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ]

امتن مسألة: مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ، خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ.

الْحَنَفِيَّةُ (مسألة مطلق الأمر) بما يحض حرماته مكروه كراهة تحريم أو تنزيه، بأن كان منها عنه (لا يتناول المكروه) منها،

لخاتمة مسألة^(١): [مطلق الأمر لا يتناول المكروه]^(٢) قوله: (المكروه منها) أي من حرميات ما أمر به، وكن منها لا يكون إلا واحدًا بالشخص، لأنه الذي يوجد في الخارج، ومحل ما ذكره في المكروه منها إذا كان له^(٣) جهة أو جهتان^(٤) سهمي^(٥) لزوم، كما يؤخذ مما يأتي^(٦).

(١) انظر: هذه المسألة في: [إحكام الفصول] (ص ١١١)، «شرح الملص» (٢٦٨/١)، «البلحس» (٤٦٦/١) فقرة ٤٩٧، «الرهان» (٢٩٥/١)، «أصول السرخي» (٨٠/١)، «قواعد الأمانة» (١٣٢/١)، «كشف الأسرار» لبخاري (٥٦١/١)، «البحر» (٢٩٩/١)، «الشيء» (١٢٣/١)، «الغيث» (٨١/١)، «قواعد ابن النخاس» (ص ١٠٧)، «التحريم» (١٠١٤/٣)، «الضيافة» (٣٤٨/١)، «بشر البتة» (١٧٢/١)، «غاية الوصول» (ص ٢٩).

(٢) ما بين مقعرين ساقط من «ح»

(٣) (هـ) ساقطة من «ب»

(٤) في «ب» وجهان

(٥) في «ب» (بينه)

(٦) في «ح» (سيأتي)

للحنن

الْحَنَفِيَّةُ (خلافًا للحنفية). لنا لو تناول له كان الشيء الواحد مصوب بعين والتزم من جهة واحدة، وذلك تناقض.

الْحَنَفِيَّةُ قوله: (خلافًا للحنفية) تبع فيه الشيخ أبا إسحاق^(١). وأسم الحرمي وغيرهما^(٢)، واعترض^(٣): «بأنه صريح في أن^(٤) الحنيفة قد تلون بأن الأمر يتناول المكروه، وهو لا يعقل، لأن المساح عندهم غير.

(١) انظر: «شرح التلخيص» ١ (٢٦٨)

(٢) غير «الرهان» (٢٩٥) فقرة ٢٦٠

(٣) انظر: «المصالح» (١٣٢/١)، «البحر» (١٠١/٣٠٠)

(٤) هذا الأخير من تنكير بفتح هاء الموحدة في «التلخيص» (١٠١٧/٣)

(٥) نسخة «ب» [٤٥] من

[مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ]

الثَّانِي مَسْأَلَةٌ: مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ، جَلَاءً لِلْمُحْتَقِيَةِ.

الْيَضِيقُ (مسألة مطلق، الأمر) بما بعض جريته مكروه كراهة محريم و سريه، بأن كان مهيأ عنه (لا يتناول المكروه) منها،

المثلية مسألة^(١)، [مطلق الأمر لا يتناول المكروه]^(٢) قوله: (المكروه منها) أي من حرثات ما أمر به، وكل منها لا يكون لا واحدًا بالشخص، لأنه الذي يوجد في شخص، وحمل ما ذكره في المكروه منها إذا كان له^(٣) جهة أو جهتين^(٤) يهيأ^(٥) لزوم، كما يؤخذ مما يأتي^(٦)

بأن...

الْيَضِيقُ (خلافا للحنفية). لنا لو تناوله لكان اشياء. يوجد مطبوع لفعل وأمر من جهة واحدة، وذلك باقصر

لنفسه قوله: (خلافا للحنفية) نعم فيه شيخنا اسحق^(١)، وعدم حرص^(٢) وغيره^(٣)، واعتبر^(٤) بأنه صريح في أن^(٥) خمسة فتاوى بأن الأمر يتناول المكروه، وهو لا يعقل، لأن الملاح عندهم غير

(١) انظر: هذه المسألة في: «إحكام الفصول» (ص ١١١)، «شرح التلخيص» (٢٦٨/١)، «التلخيص» (٦٣/١)، «فقرة ٤٩٧»، «البرهان» (٢٩٥/١)، «أصول السرخسي» (٨٠/١)، «فواظع الأملية» (١٣٢/١)، «كشف الأسرار» للبخاري (٥٦١/١)، «البحر» (٢٩٩/١)، «الشيف» (١٢٣/١)، «المعنى» (٨١/١)، «قواعد ابن القيم» (ص ١٠٧)، «التحصيل» (١٠٦٤/٣)، «الفتاوى» (٣٤٨/١)، «فتاوى الوصول» (ص ٢٩).

(٢) «من مذهبنا ليس باقصر من هذا»

(٣) «به» ما نقله من «هـ»

(٤) في «هـ» (جهاض)

(٥) في «هـ»، (سها)

(٦) في «هـ» (مباني)

(١) بعد «شرح التلخيص» ٢٦٨.

(٢) «نصر» (برهان) ٢٩٥-٢٦٠.

(٣) «نظر» (مقاصد) (٣٢/١) (الحر) ٣٠٠ ٣٠١.

(٤) «هـ» لا غير من ذكر أبي بنده عبد الله في «البحر» (٣٠٧ ٣٠٨).

(٥) نسخة «هـ» [٤٥] س.

واللهي عنها حج إلى مخرج عنها ، كما افقه عدد شمس في سجودهم عدد
طلوعها وغروبها ، دل على ذلك حديث مسلم ، وسيأتي أن النبي لا يبعد
الفساد ، ويرجح لهي فيها إلى مخرج ، نص خفي يقب في قوم فيها
بالصحة مع كرامة التحريم كالصلاة في المعصوم ، أما صلاة في الأمكة
المكروهة فصحيحة ، والنهي عنها خارج جزاء ، كالتمريض بها في الحيام
لوسوسة الشياطين ، وفي أعطال الإبل لنفورها ، وفي قارة الطريق لمزور
الناس ، وكل من هذه الأمور شعر انتب عن لصلاة ، ويشوش ، خشوع ،

فأخبره قوله (دَلَّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ مُسْلِمٍ) فِي حِفْظِهِ رَوَى حَدِيثَ أَبِيهِ عَنِ امْرِئِ الْقَيْسِ عَنْ
عَدِّ النَّصَّاحِ حَتَّى نَدْعِيَ اِثْنَيْ عَشَرَ، وَبَعْدَ عَصْرِ حَتَّى عَرَبٍ، وَبَعْدَ ذَلِكَ نَدْعِيهَا نَطْلُعُ
[وَنَعْرَبُ] بَيْنَ قُرَى شَيْطَانٍ، وَحَيْثُ دُجِرَ بِسُجْدِ^١ هَذَا الْكَلَامِ^٢ قَوْلُهُ: (أَمَّا
الصَّلَاةُ)^٣ الْأَمْكَةُ الْمَكْرُوهَةُ فَصَحِيحَةٌ، وَلِأَنَّهَا خَارِجُ حَرَمِهَا^٤

فقط (۱) فقط = (۱)

(۲) و اما : (تجدید)

(۳) در حدیث صحیح: «اذا مضی فی صحیحته، مات فیلانه» یا «مات فیلانه» یا «مات فیلانه» یا «مات فیلانه»

هو من طرفه به وجه اصل الصحاح ثم أعبر عن الصلاة ثم قطع أنفسى حتى ترتفع
إلا أني طالع بين قري حيطان، وحسبته جاذباً لكثير، ثم أحضر عن الصلاة (أي بعد صلاة
الصبح) حتى ترتفع طالع بين قري حيطان، وحسبته جاذباً لكثير، نظر
صالح (صحيح) ٣٦٢/٣ رقم ٨٣٢) ورؤا أبو تارة في سنة خمس عشرة من عمره سنة
التيه) مات من حمى في سنة (التيه) سنة ٢٥٠ هـ (٨٦٤ م) وهو ٦٧ سنة
كذلك بين ٣١٣ هـ (٩٢٥ م) سنة (التيه) مات من حمى في سنة (التيه) سنة ٢٥٠ هـ (٨٦٤ م) وهو ٦٧ سنة

(٤) تمسقة $\|g\|$: $[f/11]$

(٥) الأمانة التي يذكرها الصلاة فيها جاءت في حديثه "عبد الله بن عمر" ، سئل الله ﷻ : "هل
أذن يصلّي في سبعة مواطن : في الزبلة ، والمجرّة ، والمقبرة ، وقارعة الطريق ، وفي الخيام ،
وفي أمطار الأبل ، وفوق ظهر بيت الله" ، وجاء في معنى قوله "سبعة" : "سبب الصلاة" ،

الشيخ (عل الصحیح) : إذ لو صحت علی واحدة من الكراهين ، أي وافقت الشرع بأن تناولها الأمر بالنافلة المطلقة ، المستفاد من أحاديث الترغيب فيها لرم التناقص ، فتكون علی كراهة التنزيه مع جوازها فاسدة ، أي غير معتد به ، لا سبواها الأمر فلا يثبت عليها . وقيل : بها على كراهة التبره صححة يتناولها الأمر فيثبت عليها .

الثالثة قوله: «إِذَا لَوْ صَحَّتْ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنَ الْكَرَاهَتَيْنِ [إِلَى آخِرِهِ]»^(١٦) قال ابن
الرمعي: «إِخْتِصَافِيٌّ أَهْلًا لَا تَعْقُدُ جُرْمًا، وَهِيَ كَانَتْ غَيْرَ حُرْمَةٍ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي
نَقْلِ لَا سَبَبَ لَهُ، فَالْقَصْدُ فِي إِثْبَاتِهَا الْإِجْرَاءُ وَتَحْرِيمُهَا أَوْ كَرَاهَتُهَا يَمْنَعُ
حُصُولَهُ، وَمَا لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَقْصُودُهُ بَاطِلٌ، كَمَا تَقَرَّرُ فِي قَوْلِ أَعْدِلِ الشَّيْءَ»^(١٧).

قوله (مع^٣ جوارها فسدة) [أشهره]^(٢٦) إن رد استشكل^(٢٥) ذلك بأنه إذا جاز الإقدام عليه، فكيف لا ينصح؟ ووجه الرد ما قرره من لزوم انصاف^(٢٦)، وقول برزكشي: إن الإقدام على العادة التي لا ينصح حرام بالاتفاق، لكونه^(٢٧) تلاعباً^(٢٨). جوابه: أن الحرمة لمعني^(٢٩) آخر^(٣٠).

(۱) زیادہ سے زیادہ

(٢) بقده عنه الركني في «الشيب» (١/١٢٤)، ونقله الشيخ زكرياها بتصرفه.

 $\{t \in \mathbb{R} \mid t \geq 0\}$

(٤) في الأصل (إشارة)، وفي «ب»: (أشار)، والمثبت من «ج»:

(٥) الذي أمسكك ذلك هو العظمة (إسبحي كم نعبدك يا الله في العتمة) (١٢٧)

(٦) انظر كلام اشرار (الحنفي) عند قوله (خلافا للحنفية)، واسطر: «منع المراجع» (ص ١٧٤)، ولا لعبه (٨٢/١).

(٧) في الأصل «تكونها»، والحذف من باب حذف الواو، والاشتقاق (١٣٤/١) وهو الصواب.

(٨) انظر: «التشيف» (١/١٤٤)، ونقله الشيخ زكريا بتصرفه.

(٩) في دج ٠٤ (بمحلّي).

(١٠) وذلك بل على الآخر هو التلاعب انظر: العبادي (٢٧١/١)، والفقر الشريفي (٢٠٠/١).

فألهي في الأمكنة ليس لنفسها، محلاف الأرملة على لأصح، فأهنا
واحتار بمطلو الأمر عن المقيد بغير المكره، فلا يتناولها قطعاً.

الطائفة إبّان قت: لم حرموا الصلحة بها واشتوا فيها في الصلاة في معصوب [حلالاً] (١)
كما سيأتي (٢) قلنا: لأن النهي هنا للتنزيه (٣)، وقم (٤) للتحريم. قوله:
(هلنهي في الأمكة ليس لنفسها بخلاف الأزيمة) يعني ليس لمس الصلاة،
ولا بلارمها (٥)، وخلاف في الأزيمة، ولا بشكل ذلك لما قدمه من أن النهي في
رمني الطلوع والغروب، لموافقة عباد الشمس في سجودهم، لأن موافقتهم فيه
هي بقاء الصلاة فيه بعينه أو لازمة له، فالنهي عنها نهي عن إيقاعها فيه بعينه
أو بسلارمه فصعلق النهي خاص بخلاف متعلقة في النهي عن إيقاعها في الحيام
مثلاً، وهو بعرض لوسوسة الشياطين من حيث إنها تشغل (٦) القلب،
وتحل (٧) ما تشعوع

١ - كتاب حادي اكرهه من فضل الله ووجه (٢) ١٠٠ رقم (٢٤٦) وان ما حقه في اسمه .
 ٢ - كتاب الله حاد - ان التوزيع في بكرة وفي التلاوة (٢) ٦٤ رقم (٧٤٦) واصفاه ان
 حاد ان الله المصحف (١) ٢٠ رقم (٣٢٠)

(١) في الأصل: (حلافة)، واكتب من ١٠٠ إلى ١٠٠٠ من المصنوعات
(٢) غلظ (ص ٣٨٥)

[illegible]

(٤) أي انصلا، في بعض النسخ

١٥ رقم العددي مكرر " لايت المسألة " ٢٧٢

(۶) دی ۱۳۱۰ (۱۳۱۰)

(٧) في "م"، (١٠٠٠)

الشمس

الشيء فإنه عام خارج كمتعلق النهي عن إيقاعها في مغبوب^(١٦) وهو شغل من العبد
عدواناً^(١٧) كما ذكره بعد^(١٨).

(١) مطبوعه + مطبوعه ، (٢٧٣) ، مطبوعه ، (٢٩١) ، المطبوعه (٢٠١)

$$[1, 2] \quad \text{and} \quad (4)$$

(٣١) هذا اليمع الذي ذكره نيش، مركز بمصنف هو شاعره، وقد اخبره هو لابد من حق
على المعنى، على وجه يعبر به ذلك، وقد تألّفه أحد مال ظهر بعداً به حرابه، وقد
خبرته لأستأمله على مال به، فهو حق بعد انقضاء العقيدة بمسعى (ص ٢٧١)،
وهو مع الشهاب لابن جاح (ص ١٥٩)، معني جاح (ص ٣٢١)، شرح الديك
بمصرف (ص ٣١٧)، هو موقوفة بعقيدة مأد (عصب)، ٢٦٨.

الشيخ

عاشية قوله (له جهتان لا لزوم بينهما) بين به محل الرفع، كما أشير إليه المصنف بقوله: (كالصلاة في المصنوع) وخرج به ما مرّ أول أسئلة له من جهة واحدة وهو ظاهر، أو جهتان بينهما لزوم كصوم يوم الاحر، فيجمع في كل منهما كونه مأموراً به منها عنه، إلا عند بعض من يجزئ التكليف بها بإطلاق^(٦٦)، لا يقال في صوم ما ذكر: إنه مأمور به، [من حيث إنه صوم سهي عنه]^(٦٧)، من حيث إنه مفيد بيوم النحر، [لأنه منهي]^(٦٨) عنه، للإعراض عن صفاته لله [تعالى]^(٦٩) في يوم النحر^(٧٠)، وهو لازم للمصوم فيه، ولأن المفيد يسلم لمطلبي تحلات الصلاة، وبعض، لا ينعكس ذكر منه عن الآخر^(٧١)

(۱) کے متعلق: لا اقب لک و ہذا

(٢) «بأن يعمى هذه المسألة» انظر: (ص: ٣٩٨/١).

٣) نظر: «بيان المختصر» (١/٣٧٨)، اشرح العضدة (٢/٤)، سبب ١٠١٤.

4. $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} \leq \frac{1}{2}$

(٥) في الأصل: (نهي)، وما أثبت من دب.

(٦) زيادة من اب

(۷) م میں مضمون کی سائنس سے (۸)

(٨) رقم ١ - مع نسخة من نسخة السجدة (٢ ٢) - شرح بطون ٩ على مختصر نردجه

(١ - ٣٧ - ٣٧)، البحر (١ ٢٦٦) البحر (١٧٤ / ٨٦٤)، والبحر عن موسم البحر

حدثني أبي سعيد الخدري رحمه الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم يومين يوم العطر ويوم الحجر . رواه .

المحاري في صحاحه، كتاب الصوم، باب صوم يوم بغيره (٢٩٢)، رقم (١٩٩٢)

وتمثل في صحيفته كتاب بشارة باب السهي عن صوم يوم نهار (١٩٩٣) تم

(٨٢٧) هـ جمع عليه الألي سدر أعتي لغة حلاف مظهر أمد

(١) بعد ماله الصلاة في مقتوبه من الجمع (١٢٩٧)، انظر هناك (٢٨٣ فريد ١٩٥)

المصنف، (٢٠٠/١)، «التمهيد لأبي الخطاب» (٣٧٩/١)، «الحصول» (٢٦٢/١)، «الإحكام»

للأمنى (١١٥/١)، اشرح العقيدة (٢/٢) رفع الحاجب (١/٥٣٩)، «البحر» (١/٢٦٢).

التبليغ (١٢٤/١)، والفيت (٨٢/١)، الفضيحة (٣٥١/١)، التعبير (٩٥٠/٢)، شرح

الطوفي، (١/٣٦٢)، «شرح الكوكب المنير» (١/٣٦١)، «تفسير التحرير» (٢/٢١٩)، «فرائح

الرحموت (١/١٥١)، «العروفة» بتقوالي (٢/١٨٢).

(٢) نظر: «حاشية المعطار على شرح الخليلي» (ص: ٩٩). و«حاشية النيان» (١/٢٠١).

(۳) بی‌شک: «سنتها» و «عقاید»

(۲) فی طرحہ (محمود)

(٥) مظهر: = النصفي: (١ ١٩٩) شرح العنصر: (٢ ٢) = التحصير: (٢ ١٩٥)

(٦) یاد = مس = ٨ - ٥

(۷) بقدر (عص ۱۳۷۶)

الثانية: ^(١) قول قلتم: كل من صوم يوم النحر، والصلاة في المعصوب مقيد، والمفيد يستمر انطلق قدم قنتم بالتمسك فيها دونه، قل لأن الرمس داخل في ماهية الصوم لأنه الإمساك عن ^(٢) المفطر ^(٣) نهار، بخلاف المكان لس داخل في ماهية الصلاة، ولأن إيهي عن الصوم ورد في هذا اليوم خاص، بخلاف الصلاة في المعصوب، فإنه إنما يهي عن الفصيص، والصلاة في المعصوب، فرد من أفرادها، ولا يشكل [أما] ^(٤) ذكر بصحة الصوم نحو يوم الجمعة، مع أنه مبهي ^(٥) عنه، لأن إيهي عنه ليس لأمر لازم، بل خارج، كالضعف عن كثرة العبادة في يوم الجمعة ^(٦). فاللهي عن العادة إسم يؤثر إذا كان لنفسها أو [للازمها] ^(٧). قوله: (في المكان) مثال، فالنوب مثله ^(٨).

(١) انظر العبادي (١/٢٧٥).

(٢) نسخة «ب»: [٤٦/ع]

(٣) في «ج»: (المفطر)

(٤) في الأصل (بنا)، والمثلث من «ب»: «ج»، ولمع بصوب

(٥) عن محمد بن عباد بن جعفر قال: سألت جابر: «أين ليس يصوم يوم الجمعة؟» قال: «فهم». روى البخاري في صحيحه، كتاب الصوم باب صوم يوم الجمعة، الفتح (٤/٢٨٢ رقم ١٩٨٤). وسلم في صحيحه: كتاب الصيام باب كراهة صيام يوم الجمعة مفرد، (٤/٢٦٥ رقم ١١٤٣). فطلب الشافعي وأحمد إلى كراهية صوم يوم الجمعة مفرداً، خلافاً لأب حنيفة ومالك، انظر: «بدائع الصنائع» (٢/٢١٨)، «الكافي» (١٢٩)، «المحرم» (١٦/٤٧٩)، «اللمعة» (٤/٤٧٦).

(٦) انظر «شرح مسلم» لموسى (٢/٢١٨)، «فتح ساري» (٢/٢٨٦).

(٧) في الأصل (لا منها)، ومن نسخة «ب»: «معها»، «معها» بصواب

(٨) انظر «عبدى» (١/٢٦٥)، «مطهر» (١/٢٦٢)

سَنَنْ فَالْجُمْهُورُ: نَصَحُ، وَلَا يَثَابُ، وَقِيلَ: يَثَابُ، وَالْقَاصِي: . . .

الفريق (فالجُمهور) من العلماء قالوا: (نصح) تلك الصلاة التي هي واحد يتحصن إلى آخره، فرضاً كانت أو نفلاً نظراً لجهة الصلاة المأمور بها، (ولا يثاب) فأعطاها غيره له عيبها من جهة معصية، (وقيل يثاب) من جهة الصلاة، وإن عوقب من جهة المعصية، فقد يعاقب بغير حرمان الثواب، أو حرمان معصية، وهذا هو الصحيح، ولأن نصحاً رُدع عن بدع الصلاة في المعصوب، فلا خلاف في المعنى. (و) قال (القاضي) أبو بكر البقلائي ^(١).

الثانية: قوله: (أو نفلاً) نَبَّهَ به على رد قول ابن الرقعة ^(٢) في مطلبه: «عدي أن الخلاف إنما هو في الفرض لأن» ^(٣) فيه مقصودين أداء ما وجب/ وحصول الثواب فيحكم بصحته، مع انتفاء الثواب، كالزكاة إذا أخذت من دلت ههنا. فإنه لا يثاب ويسقط عنه العقاب. أما العمل فالمقصود فيه الثواب فقط، فإذا لم يحصل فكيف يعقد؟ ^(٤) [أي] فلا يصح، وحواله أو لا يصح كون المعصوب في العمل اثرات فقط، من فيه أداء ما يجب أيضاً، وثواب كما يعلم من تأتي أن من قال ^(٥) لا يثاب، لم يرد به الحرمان يعني الثواب، بل أطلقه تقريراً للردع ^(٦) عن بدع الصلاة في المعصوب، [فلا] ^(٧) [بقي حصول الثواب]

(١) انظر «نهج» لموسى (٢/٣٦٨)

(٢) نقله عنه الزركشي في «شرح» (١/٢٦٦)

(٣) في «ب»: (لا)، (٤)

(٤) «ب» من «ب»: «مع»

(٥) انظر «البرهان» (١/٢٨٤)، «الاحكام» (١/٢١٥)، «شرح المعصية» (٢/٢٠٢)، «شرح الطحاوي»

(١/٣٦١)، «البحر» (١/٢٦٦)، «الشفيع» (١/٢٢٥)، «المعصية» (١/٣٥)، «النجمة»

(٢/٩٥٨)، «شرح» (٢/٩٢٦)

(٦) في «ج»: (لنوع)، «وه» بحذف

(٧) في الأصل (دنه)، «قلت من «ب»: «معها»، «معها» بصواب

الغاية قوله: (فلا خلاف في المعنى) أي لأن معنى الثواب على الأول من جهة المعصية، وإثباته^(١) عن كتاب من جهة الصلاة وقال لعراقي^(٢): «يسمي أن يقال^(٣) بين ثواب والإثم، فإن تكفأ، [أي]^(٤) أو راد الإثم كما فهم بالأولى، أحبط^(٥) الإثم الثواب، وإن زاد الثواب بقي له قدر منه»^(٦).

للكتاب والإمام لا تصحح، ويسقط الطلب عنه، وأخذ: لا صيغة ولا سقوط.

الكتاب (والإمام) الرازي^(١): (لا تصح) الصلاة مطلقاً، نظراً لجهة انحصار المصلي عنه، (ويسقط الطلب) للصلاة (عندها)، لأن السلف لم يأمرُوا بمصبتها مع علمهم بها. (و) قال الإمام (أحمد)^(٢): لا صيغة لها (ولا سقوط) بدعت عندها. قال إمام الحرمين: وقد كان في السلف متعمقون في التعمق يأمرُون بمقتضاها^(٣).

الكتاب قوله: (لا تصح الصلاة مطلقاً)^(٤) أي فرضاً كانت أو معلاً قوله: (ويسقط الطلب للصلاة عندها) أي لا بها^(٥) كما يسقط غسل اليد عند قطعه^(٦).

- (١) انظر: «المحصول» (١/٢٩٠).
- (٢) انظر: «شرح الطحاوي» (١/٣٦٣)، وانظر: «المعنى» لاس صدمه (١/١٥٨).
- (٣) انظر: «البرهان» (١/٢٨٤).
- (٤) انظر: «الإحكام» لابن حزم (٣/٤٦٦)، «المعتمد» (١/١٨)، «التحصيل» (١/٤٨٩)، «إبادة» (١/٢٨٤)، «الحصص» (٦/٢٩)، «شرح الطحاوي» (١/٣٦٣)، «البروق» (٢/١٨٢)، «البحر» (١/٢٦٣)، «المنهاج» (١/١٢٥)، «النجاة» (٢/٩٥٨-٩٥٨)، «شرح الكوكب المنير» (١/٣٩٧)، «المجلد» إلى مدعى أحد (١٥٤).
- (٥) مسمى أعداء لا بها، أن الصلاة يقع غير مأثور بها، ولا يسقط تكديف بها، من عنده يسقط التكديف لعدم ذلك بشأنه من شرب الخمر، فإن العبادة تسقط عند هذه المعصية، لا بها، انظر: «الغاية» (١/٣٥٢).
- (٦) في «ج» (اليدلين عند قطعها).

- (١) يقن هذا الرأي عن ابن الصباغ «شافعي» كما في «الجموع» للبرقي (١/١٦٩).
- (٢) يقفه الشيخ وكثيراً بتصريف، انظر: «الغاية» (١/٨٢-٨٣).
- (٣) في «ب» (بدل).
- (٤) زيادة من «ب».
- (٥) نسخة «ب»: [٤٧/س].
- (٦) أي بقي له قدر من الثواب لا يفيج عليه، وانظر: «التحصيل» (٢/٩٦٠).

[حُكْمُ الْخَارِجِ مِنَ الْمَغْضُوبِ]

الْبُيُوتِ وَالْخَارِجِ مِنَ الْمَغْضُوبِ تَائِبًا أَيْ يَوْجِبُ . وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ : يَحْرَمُ

الْيَسِيرُ (والخارج من) المكان (المغضوب تائبا) أي إذا عاد على الذنوب فيه عارفاً على أن لا يعود إليه . (آت يواحد) يحرق سوية الواحدة سوا اثنين به من الخروج على وجه المذكور . (وقال أبو هاشم) ^(١١) ^(١٢) - من المعتزلة - : هو آت (بحرام) ، لأن ما أتى به من الخروج شغل بغير إذن كالملك ، والتوبة إنما تنقو عد انتهاكه ، إذ لا إقلاع إلا حينئذ .

لِلْجَائِزِ قَوْله : (أي إذا عاد على الذنوب فيه عارفاً على أن لا يعود إليه) ^(١٣) أي مع السرعة ، وسلوك أقرب ^(١٤) الطرق ، وأقلها ضرراً ، وإن كان ود المظلمة لا يحصل إلا بعد الخروج ^(١٥) . قوله : (لأن ما أتى به من الخروج شغل بغير إذن) أي وذلك عند أبي هاشم .

(١) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد الحائلي شيخ المعتزلة بعد أبيه ، ومصنف لمصنفات على مذهبه ، وتب إليه فرقة البشيرة . من مصنفاته : الجامع الكبير ، والإجتهد ، والمسائل العسكرية . توفي ببغداد سنة (٣٢١هـ) . انظر : ترجمته : طبقات للمعتزلة (ص ٣٠٤) ، وتاريخ بغداد (٥٥/١١)

(٢) قول أبي هاشم نقله عنه إمام الحرمين في البرهان (٢٩٩/١) نقرة (٢٠٩) ، وهو قول أبي الخطاب الحلي أَيْضَ النظر : التحريم (٩٧٠/٢) .

(٣) إذا دخل أحد أرباب مقصورة ثم لدم وأراد الخروج منها : قال الجمهور : إنه لا يواحد . انظر : التلخيص (٤٧٦/١) نقرة (٥١٦) . المستمسك (٢٠٧/١) . وجوز (١٢٩٦) . سر - المفضا (٤/٢) ، دفع الحاجب (٥٤٩/١) . السحر (١١/٢٦٧) . التفسير (١٢٦/١) . بحث (٨٣/١) . النصباء (٣٥٥) . التيسير التحرير (٢/٢٢١) . المحرر (٢٩٧) . المركب لسر (٣٩٧) .

(٤) نسخة (١٢) -

(٥) عدة أماله في شرح العصبة (٤٢)

سنة

شرح

لِلْجَائِزِ قَبِيح [لَيْتَنِي] ^(١) ، (كالملك) فهو منتهي عنه لذلك ^(٢) . ومأمور به . لأنه متصل عن الملك . وهذا بناء على أصله الفاسد ، وهو الفتح لعين . لكنه حين يأصبه الآخر ، وهو منع التكليف بالمحال ، فإنه قال : إن حرج عصى ، وير مكث عصى . محرم عليه الضدين جميعاً ^(٣) .

(١) أن لأصغر بعده ، ولتبت من بعده ، وحسنه (١٠٠/٢)

(٢) في نسخة (١٠٠)

(٣) نقل السيف (١٢٦) ، ومصدر (٣٦٤) ، وانظر مساله التكليف بالمحال

(ص ٤٤٦)

إِذَا قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: هُوَ مُرْتَكِبٌ فِي الْمَعْصِيَةِ مَعَ انْقِطَاعِ تَكْلِيفِ النَّهْيِ.
وَهُوَ ذَقِيقٌ.

للنَّهْيِ

القضاء صلوات من احبب. استصحابا حكم معصية امره. لأن إسقاط الصلاة عن المجنون رخصة، والمرد ليس من أهل الرخصة أما الخارج غير ثابت فخاص قطعاً كالمالك.

للنهي أي صرد ذلك شغل منك عداوت قوله. (ولم تزل الأولى الثانية) أي لأن امتثال الأمر بالخروج، لا يملك عن الشغل بخروجه عند قوله (ويُدفع استيعاده قول الفقهاء^(١)) إلى آخره دفعه غيره أيضاً^(٢)، بأن إمام الحرمين لم ينسحب النهي عن التكليف^(٣) به [أي] أن ينسحب لإمامه بالكف^(٤) عن الإقامة، [لا استصحاباً]^(٥) ذلك النهي.

قوله: (لأن إسقاط الصلاة عن المجنون رخصة)^(٦) أي تخفف بمعناه الدعوي، إذ معناه الاصطلاحي متفاد هنا، لأنها من خطرات التكليف كمر^(٧). فهي متعاقبة بفعل المكلف، والإسقاط عن المجنون لا يعمق بفعل المكلف

النهي (وقال الإمام الحرمين^(١)) - متوسط بين أقويين - (هو مرتكب) أي مثلك (في المعصية مع انقطاع تكليف النهي) عنه من طلب لكف عن الشعر بخروجه نائباً للمأمور به فلا يخلص به منها، لبقاء ما تسبب فيه بدخوله من الضرر، الذي هو حكمة النهي فاعتبر في الخروج جهة معصية وجهة طاعة، وإن لم يزل الأولى ثابتة، وأخيهض العواجه لمعصية من الضرر، لدفعه صرد المكلف لأشد، كما أُلحِي صرر روال العقل في سماعه للمعصية المخصوص بها صعر حيث لم يوجد غيرها، لدفعه ضرر تلف النفس الأشد، (وهو) أي قول إمام الحرمين (دقيق) كما تبين، وإن قال ابن الحاجب^(٢): «إنه بعيد»، حيث استصحب المعصية مع انتفاء تعلق النهي. ويدفع استيعاده قول الفقهاء: أن من جن بعد ارتداده، ثم أفاق وأسلم، يجب عليه

للطائفة قوله: (من طلب لكف) سأل - (تكليف^(٣) النهي) والأولى إبدال (طلب)^(٤) «بالإزام» ليوافق ما مرّ، من أن التكليف إلزام ما فيه كلفة لا طلبه^(٥). قوله: (بمخروجه) صفة (ينقطع تكليف النهي)، والمرد بخروجه أحدّه في السير^(٦) بمخروجه^(٧) قوله: (المأمور به) صفة (بمخروجه) قوله: (من^(٨) الضرر) //

[٣٣٢]

(١) انظر: قول إمام الحرمين في «الرهان» (٢٩٩/١) وما يملأه.

(٢) انظر: «شرح المعصية» (٤/٢).

(٣) في «ب»: للتكليف، وهو خطأ.

(٤) في «ج»: (الطلب).

(٥) انظر: (ص/١٦٦).

(٦) في «ب»: (يسير).

(٧) انظر: «مصدر» (١/٢٦٥).

(٨) في «ب»: ربيده أي: (أي من ضرر).

(١) انظر دفع هذا الاستبعاد عند المصنف (إس السكي) في «رفع عداوت» ١٥٥١
(٢) وهذا الدفع الذي ذكره الشيخ زكريا هو البرماوي كما في شرح اسمه ورده (١٨٢٠)، ومحرر
انتصر لقول إمام الحرمين (الإمامان ابن تيمية) وسقط في شرح اسمه لأن اسمه (ص/٨٨)،
والله اعلم (١/١٦٩ - ١٧٠)

(٣) في «ب»: (التكليف) وهو خطأ

(٤) ربه من «ب»

(٥) ص/١٧٦ ج

(٦) في «ب»: (الاستصحاب) وسب من «ب»

(٧) انظر: «مصدر» (١/٢٦٥)، «حاشية» (١/٢٩٣)، «ب» (١/١٨١)، «ب» (١/١٨١)، «ب» (١/١٨١)

(٨) «ب» (١/٢٨٢)

(٩) «ب» (١/٢٦٩)

[حُكْمُ السَّاقِطِ عَلَى جَرِيحٍ فَيَقْتُلُهُ]

سَأَلَ وَالسَّاقِطُ عَلَى جَرِيحٍ يَقْتُلُهُ إِنْ اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ. وَكَفَّوْهُ إِنْ لَمْ يَسْتَمِرَّ، قِيلَ: يَسْتَمِرُّ، وَقِيلَ: يَنْتَحِرُّ. وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: لَا حُكْمَ فِيهِ، وَتَوَقَّفَ الْعِرَاقِيُّ.

والساقط) باحتداه أو بعد احتيائه - (على جريح) من حرره (يقتهل إن استمر) عليه، (و) يقتل (كفوه) في صفات النصاص (إن لم يستمر) عليه. لعدم موضع يعمد عليه إلا من كفاه (قيل: يستمر) عليه. ولا يقتل إن كفاه، لأن الضرر لا يزال بالضرورة. (وقيل: ينتحر) بين الاستمرار عليه والانتقال إلى كفته، لتساويهما في الضرر. (وقال إمام الحرمين: لا حكم فيه) ^(١) من إحد أو مع، لأن الإبداء في الاستمرار والانتقال، أحدهما يؤدي إلى القتل المحرم، والملح منها لا قدرة على امتثاله، قال: مع استمرار عصيانه ببقاء ما تسبب فيه من الضرر يسقطه إن كان باختياره، وإلا فلا عصيان.

للمأجبه موه (على جريح) مثال معبره كذلك موه ^(٢): (ويقتل كفوه) أي كمؤ اخرج. قوه: (قيل يستمر) ^(٣) أي وحوته سبي جريحه، لأن امتناع شتاف من باختيار بخلاف المكث فإنه دوام، ويقتل فيه ما لا يتغير في الابتداء ^(٤).

(١) انظر: «البرهان» (٣٠٢/١) وما بعدها.

(٢) هذه المسألة أقامها أبو هاشم المتولي ومناها: من سقط على جريح في وسط جرحه وعلم أنه لم يبق عليه شيء، ولو استمر بعد ذلك لم يضر جرحه، وفي سقوطه عليه إهلاكه. ما حكم ذلك؟ هذه المسألة مما حاربت فيها عقرون المعناه حتى قال إمام الحرمين: «ولم أتحصل من قول المعناه فيها هل ثبت» انظر: «البرهان» (٣٠٢/١)، وانظر هذه المسألة في: «المستصفي» (٢٤٣-٢٤٤)، «أربع الحاجب» (٥٥٤/١)، «الأشياء والظواهر» للمصنف (٤٢/١)، «البحر» (٢٦٩)، «الشفيع» (١٢٦/١)، «الحيث» (٨٤/١)، «الضياء» (٣٥٨/١)، «المجموع» (٩٧٣)، «الأشياء والظواهر» للسيوطي (١٧٧/١).

(٣) انظر: «بحر» (٢٧٠)، «والبحر» (٩٧٣/٢).

(٤) وهي قاعدة فقهية مدعاه تحت القاعدة (التابع تابع)، انظر: «الأشياء للسيوطي» (٢٣٠)، «والأشياء» بنظام «الاسم» (١٣٥).

لأن:

الشرع (وتوقف العراقي) هذا في المستصفي: ختم كل من مقالات ثلاث ^(١). حذر الثالثة في المحول، ولا يفي قوه كتابه لا نحو وقعة عن حكمه به، لأن مرادهم بالحكم فيه، ما يصدق بالحكم للعارف وباعثاته، بقول إمامه لما سأله هو أو لا عن ذلك حكم الله هنا: أن لا حكم.

لغة قوه: (واحتار الثالثة في المنحول) ^(٢) لم نعرفه، وبدي أوقع اشرح كعبره ^(٣) في ذلك قوله في المنحول: «المختار أنه لا حكم»، وهذا ^(٤) إنما هو معول إمامه. فإن المنحول ملخص ^(٥) من البرهان للإمام، كما صرح هو به في «جرحه» ^(٦)، وقد أعاد الثالثة آخر كتاب الفتوى عنه، وعزاه للإمام ثم اعترضها بما حصده أنها غير مرسنة عنده، وأن جعل الإمام يعني بالحكم حكمه ناقص، لأنه جمع بين النعي والإثبات إن لم يكن به تغيير المكف من لفعن وتركه. وقد عده به فهو بإباحة لا مستد لها في الشرع ^(٧).

(١) انظر: «المستصفي» (٢٤٣/١) وما بعدها.

(٢) انظر: «المشهور» (١٠٠/٢٩).

(٣) منهم الركني وابن العراقي، انظر: «بحر» (٢٦٩-٢٧٠)، «الشفيع» (١١٠-١١٢)، «الحيث» (٨٥/١).

(٤) ل: أ، ب، (ب) (ب) (و) (هـ).

(٥) في: أ، ب، «المجموع» وشار مصححه بخاتمة بقوله (ب) (ب) (و) (هـ).

(٦) حيث قال العراقي في آخر كتاب منقول: «انظر كتاب القوار في الكتاب» (المصنف عن ما ذكره امام الحرمين) «جمعه» في كتابه من غير سبيل وبريد في «المعني» (٥٠٤).

(٧) انظر: «المجموع» (٢٨٨).

عَلَى أَنَّهُ نَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ احْتَرَفَ فِي بَابِ نَصْرِهِ مِنَ الْبُحَاثَةِ الْأُولَى عَلَى الثَّلَاثَةِ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَهُوَ أَنْ عَرَفَ احْتِرَافَهُ لَمْ يَرُدُّ، وَأَنَّ الْبُحَاثَةَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى مَا قَالَهُ الْمُنَاصِفُ مِنْ بَقْلِ ابْتِهَافٍ عَنْهُ، ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ الْعَرَابِيُّ مِنَ السَّاقِصِ، قَدْ سَمِعَ عَلَى حَوَالِهِ الشَّارِحَ، أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحُكْمِ هَذَا مَا يَصْدُقُ بِالْحُكْمِ لِلْعَرَابِ، وَ«مَاتُفَاةً» يَعْنِي بِالْمَرَادِ الْأَصْبِيَّةِ

[وَبَرَكْتِي] ^(١)، بَابُ قَوْلِهِ «لَا حُكْمَ» أَيُّ مِنَ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ، وَالْبُرَاءَةُ الْأَصْبِيَّةُ حُكْمُ اللَّهِ [تَعَالَى] ^(٢)، وَلَا يَحِلُّ وَاقِعَةٌ عَنْ [حُكْمِ] ^(٣) هَذَا الْاِعْتِدَارِ، فَقَوْلُ الشَّارِحِ «لَا مَرَادَ لَهَا لِاحْتِكَمِ فِيهِ» أَيُّ فِي قَوْلِهِ ^(٤)؛ «كَلَامُهُ لَا يَحْتَلُو وَاقِعَةً عَنْ حُكْمِ اللَّهِ» وَقَوْلُ الْبَرَكْتِيِّ «لَا حُكْمَ أَيُّ فِي قَوْلِ الْإِمَامِ» ^(٥) حُكْمُ [اللَّهِ] ^(٦) أَلَّا «لَا حُكْمَ».

وَهَذَا أَشَدُّ إِلَهُ الشَّارِحِ أَوَّلًا تَصْمِيرُ قَوْلِ الْإِمَامِ «لَا حُكْمَ» يَقُولُهُ: (مَنْ) [٣٣] هَذَا أَوْ مَنَعَ، فَحَوَالِ الشَّارِحِ وَبَرَكْتِي مَا ذَكَرَهُ صِلًا زَمَانًا، وَكَلَامُ الشَّارِحِ أَكْثَرُ فَائِدَةٍ لَتَعَرُّضِهِ ^(٧) لِلْأَمْرَيْنِ مَعًا.

قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ نَقَلَ عَنْهُ) إِلَى آخِرِهِ اسْتَظْهَارُ ^(٨) لِقَوْلِهِ: «لَا مَرَادَ لَهَا بِالْحُكْمِ» [إِلَخ] ^(٩).

(١) أَيُّ وَبَرَكْتِي عَلَى جَوَابِهِ الْبَرَكْتِيُّ أَيْضًا مِثْلُ «التَّسْبِيحِ» لَهُ (١٢٦/١).

(٢) رِيَادَةُ مِنْ «ب»، وَهَذَا «ب» (٤٨/س).

(٣) فِي الْأَصْلِ «الْحُكْمُ» وَالْمَثَبُ مِنْ «ب»، وَ«ح» وَ«تَسْبِيحُ» (١٢٦/١).

(٤) أَيُّ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ (الْمَحَلِّ).

(٥) أَيُّ إِمَامِ الْخَوَاصِّ.

(٦) رِيَادَةُ مِنْ «ب»، وَ«ح».

(٧) فِي «ح» (الْمَعْرِضِ).

(٨) نَسَخَهُ «ح» (١٢/٢).

(٩) مَا مِنْ مَعْرُوفَيْنِ بَاحِرٍ فِي تَبَرُّكِ فِي الْمُسْخَقَةِ «ح» إِلَى مَا بَعْدَ قَوْلِهِ الْأَوَّلِيِّ: «أَوْ يَمُوتُ بِمَعْرِفِ شَيْئٍ»، وَانْتَدَرُ مَصْحُوحٌ يَسْجُو إِلَى أَنْ يَحْلُلَ بَعْدَ قَوْلِهِ (وَأَمَّا تَفَاتُهُ يَعْنِي بِالْمَرَادِ لِأَصْلِهِ).

وَأَحْتَرَفَ الْمُنَاصِفُ بِمَوْنِهِ كَفُوزَهُ عَنْ غَيْرِ الْكُفْرِ، كَذِكْرِهِ فَعَجَبَ الْاِئْتِمَارَ عَنِ الْإِسْلَامِ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ قَتَلَهُ أَحْفَافَ مَعْسَدَةٍ.

ثَانِيَةً قَوْلُهُ: (وَأَحْتَرَفَ الْمُنَاصِفُ يَقُولُهُ كَفُوزَهُ عَنْ غَيْرِ الْكُفْرِ كَالْكَافِرِ) ^(١) إِلَى آخِرِهِ قَدْ بَدَلُ ^(٢) غَيْرِ الْكُفْرِ لِمَحْتَرَمِ الْكُفْرِ، وَوَقَفَ بِمَا قَوْلُهُ ^(٣) فَمَا بُوْ أَشْرَفَتْ سَعِيَةً عَلَى غُرُقٍ، وَخِيفَ مِنْهُ الْمَوْتُ، مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا، حَيْثُ مَ بَقِيَ عَنْ الْكُفْرِ نَتِجَةُ ^(٤) وَيَجِبُ أَنْ سَاقَطَ بَعْدَ مَقْطُوعٍ، [مَصْطَرَفًا] ^(٥) بَلَّ ارْتِكَابَ إِحْدَى مَقْسَدَيْنِ، فَأَمْرُ بَارِكَاثِ [أَحْمَقِي] ^(٦)، بِحَلَالِ طَلَبِ الْإِلْقَاءِ ثُمَّ لَيْسَ بِمَصْطَرَفًا لَهُ، بَلْ لَهُ مَعْنَى حَيْثُ بَلَّ تَرْكُهُ، فَيَسْلَمُ مِنْ فِي السَّعِيَةِ، أَوْ يَمُوتُ بِالْعَرَى شَهِيدًا.

قَوْلُهُ: (لَا قَتْلَهُ أَحْفَافَ مَعْسَدَةٍ) أَيُّ وَلَا مَعْسَدَةٍ فِيهِ ^(٧)

(١) مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ (١٢٧/١)، «الْفَتْحَةُ» (٨٥/١)، «التَّحْقِيرُ» (٢٩٧٥)، «نَسَخَ» بِكَوْنِهِ «ب» (١٢٠٠)، «الْبَيِّنَاتُ» (٢٧٩/١)، «الْبَيِّنَاتُ» (٢٠٦/١).

(٢) (بَلَّ) مَقْطُوعُهُ مِنْ «ج».

(٣) مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ (١٢٢/١)، «وَأَمْرُ» حَاجَتُهُ (٣٤٣/٤)، وَ«مَعْرِفَةُ» (٧٩٦)، حَاجَتُهُ حَمْلُ عَلَى «مَعْرِفَةِ» (٨٩٠-٨٩٥).

(٤) فِي «ب» (الْمَعْرِضِ).

(٥) فِي الْأَصْلِ «مَصْطَرَفًا»، وَفِي «ب»، وَ«مَعْرِفَةُ» وَ«مَعْرِفَةُ» أَلَّا مَعْرِفَةُ «أَلَّا» مَعْرِفَةُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ «أَحْمَقِي» وَالْمَثَبُ مِنْ «ب»، وَ«ح» وَ«تَسْبِيحُ» وَ«مَعْرِفَةُ».

(٧) وَهِيَ قَاعِدَةٌ فِيهِ مَعْرِفَةُ مِنَ الْقَاعِدَةِ بِكَلِمَةٍ (بَصْرِيَّةٌ)، وَهَذَا مَعْرِفَةُ «ب» مَعْرِفَةُ مَعْرِفَتَيْنِ رَوْنِي أَصْلُهُمَا «بَرَكَاثِ» بِارِكَاثِ «بَعْدُ» أَوْ «ب» مَعْرِفَةُ أَوْ مِنْ حَلَلِ الْاِعْتِدَارِ. مِثْلُ «الْأَشْأَاءِ وَالْأَفْعَالِ» بِمِثْلِ (ص ١٧٩).

(٨) مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ (١٢٧/١)، «التَّحْقِيرُ» (١٢٤)، «الْبَيِّنَاتُ» (٢٧٩/١)، «الْبَيِّنَاتُ» (٢٨٠-٢٨٥).

الذين مسألة: يجوز التكليف بالمحال مطلقاً، ومنع أكثر المعتزلة، والشَّيْخ أبو حامد،

الشيخ (ومنع أكثر المعتزلة^(١)، والشيخ أبو حامد) الأسعدي^(٢)

عقوبة لاستمراره انقلاب لعدم تقدم جهلاً، وبو سئل عنه أهل لعدة لم يجيبوا إياه كما جرى عليه كثير^(٣)، لكن كلام لمعالي^(٤)، وغيره من المحققين^(٥)، ظاهر في أن ذلك ليس محالاً عقلاً أيضاً، بل ممكن مقطوع بعدم وقوعه، ولا يجرحه القطع بذلك عن كونه ممكناً في ذاته، وبه صرح السعد التفتازاني، فقال في شرح «التلخيص»: «كل ممكن عادة ممكن عقلاً، ولا ينعكس»^(٦)، سبب وجهه: أن دائرة العقل أوسع من دائرة العادة، وتوحيده ذلك^(٧)، باستحالة احتياج وصفي لاستحالة والإمكان، مستقص باحتياجهم في المصع عادة، لا عقلاً، ولأن الاستحالة بالعدم، لا ينافي الإمكان بالعدم، بل يصح وصف الشيء بوصف متناقضين باعتبارين، فصحيح وصفه بأنه ممكن ذات، محال عرفاً^(٨)

الشيخ (مسألة: يجوز التكليف بالمحال مطلقاً) أي سواء كان محالاً لذاته، أي ممعنا عادة وعقلاً، كاجمع بين الأسود والناص، أم لغيره، أي ممعنا عادة لا عقلاً، كنكشي من ابرص، والطير من الإنسان، أو عقلاً لا عادة، كالإنسان عمر علم الله أنه لا يؤمن.

الجينية [قوله]^(١) (مسألة: يجوز التكليف بالمحال)^(٢) أي يجوز عقلاً ملحق الطلب العيني بإجماده كغيره، وجرح بتكليف بالمحال التكليف المحال، فلا يصح كما مر مع انقضى سبباً^(٣)، فله (أو عقلاً لا عادة كالإيمان ممن علم الله أنه لا يؤمن) أي لأن العقل محيل لإيمانه^(٤).

- (١) نص «المعتمد بالتكليف» صفحي عداً (ص ١١٤)، «المعتمد» (١٤٤).
- (٢) هو العلامة أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الأسعدي، تلميذ أبي حامد، توفى سنة ٥٠٦ هـ، انظر ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» ٤/ ٦٦.
- (٣) نقله عنه كذلك الركني في «البحر» (٣٨٨/١).
- (٤) انظر «البحر» (١١٠)، «الشفيع» (١٢٩)، «التحريم» (١٣٢/٣)، «المعتمد» (١٠١/١).
- (٥) انظر «المعتمد» (١٠١/١) - (٢٣٧ - ٢٣٨).
- (٦) انظر «البحر» (١١٠)، «الشفيع» (١٢٩)، «التحريم» (١٣٢/٣)، «المعتمد» (١٠١/١).
- (٧) انظر «المعتمد» (١٠١/١) - (٢٣٧ - ٢٣٨).
- (٨) (ذلك) سابقة من «ب» أع.
- (٩) انظر «البحر» (١١٠)، «الشفيع» (١٢٩)، «التحريم» (١٣٢/٣)، «المعتمد» (١٠١/١).
- (١٠) (ذلك) سابقة من «ب» أع.

- (١) زيادة من «ج».
- (٢) هذه المسألة مما تكلّف عليها الأصوليون والتكلمون، لتعلقها بأصول الدين، وأصول الفقه، انظر حاشي: «البرهان» (١٠٢/١) - (٢٧)، «الإرشاد لإمام الحرمين» (ص ٢٢٧)، «المعتمد» (٢٨-٢٩)، «النجيد بالتكليف» للقاضي عبد الحفيظ (ص ١٤)، «المعتمد» (١٦٤/١)، «المستصفي» (٢٣٥/١)، «المعتمد» (٢١٥/١)، «الإحكام» (١٣٣/١)، «شرح المعتمد» (٩/٢)، «شرح تنقيح العصول» (١٤٣)، «شرح الطوطي» (٢٢١/١)، «شرح العقائد السنية» (ص ٩٠-٩٩)، «الإنج» (١٧١/١)، «رفع الحجاب» (٣٧/٢)، «نهاية السؤل» (١٥٩/١)، «البحر» (١٠١/١)، «الشفيع» (١٢٧)، «شرح مقدمه المعتمد» (٦٥٣/٢)، «السنن» (ص ٧٩)، «شرح التوضيح مع تلويح» (١٩٧/١)، «شرح العمال» (٣٥٣/١)، «الغيث» (٨٥/١)، «الغياض» (٣٦٧/١)، «التحريم» (١٢٩/٢)، «أصول الفقه» لـ محمد أبي البرز وهو (١٧٦/١).
- (٣) الأول يرجع لـ معاصريه، والثاني للمأمور، انظر «ص ٢١٦/١».
- (٤) نسخة «ب» (٤٨/ع).

الثانية وهو ما تعلق العلم بعدم وقوعه، نعم، يؤخذ من هذا بوجه ما سبقه ٣١٠
 شارح نعماءه، أنه يعلم أن الخلف لقصي^(١)، لأن الأول نظر إلى إثبات
 المحال عرضاً، والثاني إلى نفيه ذاتاً.

للغزالي وابن دقيق العيد ما ليس ممتنعاً لتعلق العلم بعدم وقوعه.
 ومعتزلة بغداد، والأيدي: المحال لذاته، ...

الشيخ (والغزالي^(١)، وابن دقيق العيد^(٢) : ما) أي المحال الذي ليس ممتنعاً لتعلق
 العلم بعدم وقوعه) أي معناه الممتنع غير تعلق العلم، لأنه لظهور امتناعه
 لمكمل لا فائدة في طلبه منهم وأجيب بأن فائدته حشاشهم من يأخذون
 في المقدمات، فيرتب عليها ثواب، أو لا يعذب^(٣)، ما امتنع لتعلق علم الله
 بعدم وقوعه، والتكليف به حاشى وقوعه بفاق (و) مع (معتزلة بغداد^(٤))،
 والأيدي^(٥) (المحال لذاته)، دون محال لغيره

للجنة قوله : (أي تمنوا المتنع لغير تعلق العلم) تعبر لظاهر المتن، ولا للمعوى
 حقيقة إنها هو التكليف بذلك.

(١) انظر: المجلد (٢٢-٢٨)، والمصنف، ١٢٣٥، وانظر أيضا: شفاء
 (١/١٢٧-١٢٨).

(٢) هو العلامة أبو الفتح محمد بن علي بن وهب المالكي ثم شافعي، اسمه بابن دقيق العيد،
 كان أصاباً في الأصول، عاقل بديهة، حافظ للحدوث وعقول، خرج به كثرة من
 مصنفه الإمام في أحداث الأحكام شرح عمدة الأحكام، وغيره من سائر ١٠٢٠
 من جملة في حديث السكي، ١/٢٤١

(٣) في نسخة من ابن دقيق بعد القول بعدم حواش التكليف مطلقاً، فقد تعجب الر كسي
 انتصف فيه، ويقول من كتاب شرح الأصول، وقد لاس دقيق بعد القول بسخ، محال
 ذاته لا غيره، ويدل على كون قول ابن دقيق بعد موافق، لأبي أي لابي انظر
 شفاء (١/١٢٨)، والنجاة (١/٣٨٨)

(٤) انظر النجاة (١/٣٨٨)

(٥) انظر الإحكام ١٥٠١

(١) انظر النجاة (١/٣٨٩)، والشفاء (١/١٢٩)

الخاصة قوله (وأجيب بأن قائلته اختيارهم)^(١) بل آخره، أي إن سميما أنه لا يدي
أفعال الله تعالى من ظهور فنده [للعقل]^(٢)، فإن لا سلم ذلك «لا يمتثل عا
يقتل»^(٣)، فله أن لا يظهرها؛ إذ لا ينزج الحكيم إطلاع من دونه عن وجه
الحكمة^(٤)، كما قدّم العقل في محاسن الشريعة^(٥) قوله: (أما الممتنع لتعلق
علم الله^(٦) بعدم وقوعه بالتكليف به جازر وواقع اتفاقاً) هذا محصص لما يأتي
في المسألة لآته^(٧)، أو معمد بالتكليف بالاعتقادات، وما يأتي ثم مقيد
بالتفريع. قوله: (دون المحال لغيره) أي [مقتضيه]^(٨).

البيان (و) مع (إمام الحرمين) كونه أي المحال يعني غير متعلق بعلم الله تعالى
(مطلوباً): أي منع طلبه من قبل نفسه، أي لاستحالة فهمه عند مائة من
طلبه، بخلافها على القول الثاني، فاختلما كما قال المصنف: (ماخذاً لا حكم) (لا
ورود صيغة الطلب) له لغير طلبه، فلم يسمع لإمام كما لم يسمع غيره، فوجه
وامع كما في قوله تعالى «كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ»، وإمام قدّم فيه نسب
إلى الأشمري من جواز التكليف بالمحال، فحكاه مصنف بشقيه، ولو تركه
وذكر الإمام مع من ذكره في القول الثاني كما فعل في شرح «لمهاج»^(٩) فأنته
الإشارة إلى اختلاف المآخذ المقصودة له.

الملاحظة قوله: (لما سبق) أي من أن التكليف بالمتنع، لتعلق علم الله تعالى بعدم
وقوعه، جازر وواقع اتفاقاً.

قوله: (من قبل نفسه) أي محال [أي] لاستحالة، أو استحالة طلبه^(١٠)
قوله: (على القول الثاني) أي يقول عن أكثر المعرلة^(١١) قوله (فخلفه كما قال
المصنف) أي في شرح المختصر^(١٢). (ماخذاً لا حكماً) أي لأن المآخذ على قول
الإمام استحالة المحال أو^(١٣) طلبه.

(١) انظر هذا الجواب في شرح معصده (١٧/٢)، وراجع أحاديث (٢٤/٢).

(٢) في الأصل (للعقل) وثبت من أ. ب. ج. ولعله انصب.

(٣) سورة الأنبياء: ٣٠١.

(٤) نسخة ب. (٩: س).

(٥) كتاب محاسن الشريعة للعقلاء، ما يزال خطوطاً تركيا، كما ذكر ذلك الأستاذ فؤاد سركيز في
«تاريخ التراث العربي» (٢٥٥/٣). والعلامة القفال هو أبو بكر محمد بن علي بن إسحاق
بن عبد الكريم بن شاذلي، حدّثنا عنه شاذلي، وأوجد عصره في اللغة والأصول وعلم
بكلام من مصنفاته شرح الرسالة، ونسخة نكية، ووجه من نسخة (٣٦٠ هـ) انظر
تفرجه في: «طبقات» لابن السكيت (٢٥١/٣)، و«الشدوات» (٥١/٣).

(٦) في الأصل زيادة (تعالى) وهي غير موجودة بالشرح لهذا حديثنا تبعاً للنسخة (ب. ج. د. هـ)
وشرح المحل.

(٧) أي مسألة تكليف الكفار بالورع، انظر (ص ٤١١/١).

(٨) في الأصل (تقسيمه) وللتبث من «ب» «ج» ولعله الصواب، وقسّمها العقلي والخاص.

(٩) نسخة: (ب. ج. د. هـ) (١٠٤/١)، ونسخة: (ب. ج. د. هـ) (٢٨١).

(١٠) انظر: «الإمام» (١٧٤/١).

(١١) زيادة من «ب»، «ج» وشرح المحل.

(١٢) في «ج»، (الوار) بذلك (أو).

(١٣) انظر: «البرهان» (١٠٤/١) فقرة (٢٨)، و«حاشية» (٢٠٨/١).

(١٤) نسخة: (ب. ج. د. هـ) (٣٨٨/١)، ونسخة: (ب. ج. د. هـ) (٣٠).

(١٥) نسخة: (ب. ج. د. هـ) (٣٤/٢).

(١٦) في «ج»، (أو)، بذلك (أو).

[في وقوع التكليف بالمحال]

للحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات

التبعية (والحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات)، أما وقوع التكليف بالأول، فلا بد من أن يكون كلف التكليف بالإيجاب وقال: «وَمَنْ أَكْثَرَ النَّاسِ بِوَيْحَتِهِ بِمُؤْتَمِرِينَ»^(١) فممتنع إيجاب أكثرهم، نعمته تعادل عدم وقوعه، وذلك من الممتنع لغيره والأما عدم وقوعه بالثاني فللاستقراء،

لأنه قوله: (والحق وقوع الممتنع بالغير)^(٢) أي ينضمه عن ما يأتي، لكن دليله الذي ذكره كغيره بموله: (أما وقوع التكليف بالأول، بل آخره)^(٣)، إيجاباً على وقوع التكليف بثنائيهما^(٤) الذي هو عل وفاق، كما مر لا على وقوعه بأوحد^(٥) الذي حكى فيه مع الممتنع بالذات ثلاثة أقوال^(٦)، فالدليل أخص من لدعوى^(٧)، لكن قد يقال بدله ما أفهمه دليل وقوعه بمتنع بذات في مقول ثبي، لأنه إذا دلت عن وقوع الممتنع بالذات، فعلى وقوع الممتنع بالغير بالأولى^(٨)

قوله: (كذب الثقلين) أي الإسم والحق سبب دلت لتبني على الأرض

(١) انظر سورة يوسف به (١٠٣)

(٢) انظر منه للعلامة في: «الإرشاد» (ص ٢٢٧)، «المعجم» (٢/ ٢١٦)، «شرح الطرق» (١/ ٢٣٧-٢٣٨)، «الإيجاد» (١/ ٣٧٣)، «نهاية السؤل» (١/ ١٦٢، ١٦٣)، «البحر» (١/ ٣٨٩)، «النبأ» (١/ ٨٧-٨٨)، «الهيكل» (١/ ٣٦٦-٣٦٧)، «التحقيق» (١/ ٣)، «النسب» (١/ ١٣٠).

(٣) نسخة (٤٩) ع.

(٤) وهو وقوع كسبب بمتنع ضمن العلم بعدم وقوعه

(٥) ثبتي هو: «متنع عدد، لا عدداً»

(٦) انظر (ص ٣٠٩، ٣١٠)

(٧) لأن الدليل الذي سألته الشرح لا يبارره، فلا دلالة به على وقوع الرابع، انظر «المعجم» (١/ ٢٧٢)

(٨) انظر «النسب» (١/ ٢٠٨)، «المعجم» (١/ ٢٧٢).

لأنه وعن ثبوت الثاني عدم العتده في طده. قوله: (كما في قوله تعالى ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾^(١) أي فإن صيغة الصلب فيه إيجاباً وردت لغيره^(٢)، إذ معناه كما يأتي الامتناع^(٣)

قوله: (والإمام ردّ بما قاله قبياً نسب إلى الأشعري)^(٤) إلى آخره أي ردّد الإمام في ذلك بقوله: «أريد بالتكليف بالمحال طلب الفعل فهو محال من العلم باستحالة وقوعه، وإن أريد ورود الصيغة فغير^(٥) ممتنع^(٦)». قوله: (المقصود) هو بالرفع صفة (للإشارة).

(١) سورة بقره آية (٦٥).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ١٠٨)، «البحر المحيط في التفسير» لأبي حيان (١/ ٣٩٧).

(٣) في صيغ الأعرانظر: (ص ١٩٣/٢).

(٤) انظر: «البرهان» (١/ ١٠٢)، «المجموع» لأبي تيمية (٨/ ٤٧٠).

(٥) في «ب» (نشر) وهو خطأ

(٦) انظر «البرهان» (١/ ١٠٤) مرة (٢٨)

والقول الثاني وقوعه ناشئ أيضاً لأن من أنزل الله فيه أنه لا يؤمن بقوله مثلاً ﴿إِنْ
الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١) كآبٍ حِينَ
وَهَبْ وَغَيْرِهَا، مكلف في حجة المكلفين بتصديق النبي ﷺ، فيكون مكلفاً بتصديقه
في خبره عن الله، بأنه لا يصدق في شيء مما جاء به عن الله، وفي هذا التصديق
ناتفي، حيث اشتمل على إثبات التصديق في شيء، ونفيه في كل شيء، فهو من
ممتنع سائته وأحجب بأن من نزل الله فيه أنه لا يؤمن، لم يقصد إبلاغه ذلك حتى
يكلف بتصديق النبي ﷺ فيه، دفعاً للتناقض، وإنما قصد إبلاغه ذلك لغيره، وإعلام
النبي ﷺ به ليأس من إيمانه، كما قيل لروح عليه السلام ﴿لَنْ يُؤْمِرَ مِنْ قَوْلِكَ
إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾^(٢)، فتكليفه بالإيمان من التكليف بالمتنع لغيره.

الجواب قوله: (حيث شتمت على إثبات التصديق في شيء)^(٣) أي في حربه عن الله بأنه
لا يصدق في شيء مما جاء به عن الله [تعالى]^(٤) قوله: (لم يقصد إبلاغه ذلك)
أي أنه لا يؤمن، فلا يكون مما كلف بالإيمان به، لأن التكليف بشيء يتوقف
عن قصد إبلاغه المخاطب، ويلوغيه ما خوطب به^(٥). قوله: (دفعاً للتناقض)
أي المتقدم في استدلاله^(٦).

قوله: (فتكليفه بالإيمان من التكليف بالمتنع لغيره) أي وهو معلق علم الله
بعدم وقوعه.

(١) انظر سورة بقره ١٦٠.

(٢) انظر سورة هود ١٠٦.

(٣) نسخة دج ٣ [س].

(٤) زيادة من [س].

(٥) انظر سورة نساء ١٦٤-١٦٥، البقرة ٢٠٩/١، والخطا ٢٧٣/١.

(٦) وهو تصديقه في خبره عن الله، بأنه لا يصدق في شيء مما جاء به عن الله.

والثالث وهو قول الجمهور: عدم وقوعه بواحد منها إلا في المتنع، لتعلق
العلم

بعدم وقوعه، لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١)، والمتنع
لتعلق العلم في وسع المكلفين ظاهراً

الجواب قوله: (والثالث) إن آخره صريح أو كالتصریح في أن محتمل لمصنف شامل
لصحي المتنع لغيره لكنه - [أعني المصنف]^(٢) - صرح في شرح المنهاج^(٣)
بأنه محتمل بالمتنع لتعلق علم الله بعدم وقوعه، وبأنه أوسع لعدة كعدم
لذاته، في الجواز وعدم الوقوع^(٤).

(١) انظر: البقرة ٢٨٩/١، والنساء ١٢٩/١.

(٢) ما من معقودين ساقط من [س].

(٣) انظر: المنهاج ١٧٣/١.

(٤) قال السيوطي (٢١٠) «هكذا يكون المصنف حذراً من خلاف ما اختاره في شرح المنهاج».

الْمَنْزِلَ: مَسْأَلَةٌ: الْأَكْثَرُ أَنَّ حُصُولَ الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ لَيْسَ شَرْطًا فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ.

الضَّرْحُ (مسألة. لأكثر) من عباءة على (أن حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في صحة التكليف) بشرطه، فيصبح التكليف بالشرط حال عدم الشرط وقس: هو شرط فيه، فلا يصح ذلك، وبإلا فلا يمكن امتثاله لو وقع واجب: بإمكان امتثاله بأن يؤتى بالشرط بعد الشرط،

لَمَنْزِلِهِ قَوْلُهُ: (مسألة: الأكثر أن حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في صحة التكليف) لمردصحة الشرط كالتطهر للصلاة، لا شرط وجوبه^(٢٢)، أو وجوب أدائه، للاتفاق على أن حصول لأول شرط في التكليف بالأمريين^(٢٣)، والثاني شرط في التكليف بالثاني^(٢٤) مانه السعد التفتازاني^(٢٥) وظاهر أن المراد بالشرط (ما لا بد منه)^(٢٦)، فيساوئ النسب، كما تنوّه المقدور في قوله قُلْ: (المقدور الذي لا يتم لواجب المطلق، لا به واجب)^(٢٨) لسي عن ما ههنا ذكره الشارح بعد، وإن عبر به بالشرط للمماثلة.

(١) انظر هذه المسألة في «المبسوط» (٢٤٨/١)، «المحصول» (٢٣٧/٢)، «الإحكام» لأبي داود (١٤٤/١)، «شرح المعتمد» (١٢/٢)، «رفع الحاجب» (٤٥/٢)، «الإيجاب» (١٧٧/١)، «البحر» (٤١٢/١)، «التنبيه» (١٣١/١)، «الغيث» (٨٨/١)، «الضياء» (٣٦٨/١)، «التيسير» (١٤٨/٢)، «إرشاد المحفل» (٦١/١).

(٢) في «رفع زيادة للصلاة»: (وجوب للصلاة)، ولا داعي لها، (٣) نسخة «ب» (٥٠ من).

(٤) الأمران هما: وجوبه، ووجوب أدائه.

(٥) في «ب» (أي سبب) والتي هي وجوب أدائه فقد.

(٦) انظر: «حاشية السعد التفتازاني على شرح المعتمد» (١٢/٢).

(٧) في «ب» (بديه كلفه) بدل (ما لا بد منه).

(٨) انظر (ص ٣٦٨/١).

الضَّرْحُ وقد وقع وعلم أن لصحة ولو فروع ما تعدد، من وجوب شرط به وجوب الشروط، وفقاً للأكثر يعني من الأكثر هنا.

نفسه وشرح بالشرعي للعموي كإل: دحت المسند فصل كعتي، ويعني كعدة لعلم، ولعدي كفس جزء من الرأس بعد الوجوه، فب حصول لأولى شرط لصحة التكليف اتفاقاً، وحصول الثالث ليس شرطاً له بقا [قوله. (التكليف)]^(٢٩) «مرده» ما يشمل ما يرجع إليه من حجاب بوصف بقرنه ما ذكر بعد عن ما يأتي به^(٣٠) قوله. (فيصبح التكليف) «ب» عقلاً قوله: (وأوجب بإمكان امتثاله)^(٣١) إلى حره تحققة أن لكم أي لأحد متبع الامتنان، ليس بصوري، فكيف يصح لامتنان اتع له وحده، ب الضرورة الوصفه لا تنق لا يمكن من فمتنع لامتنان، وإن كان صوريًا سبب الكفر، لا ينافي إمكانه في ذاته^(٣٢).

قوله: (وقد وقع) أي التكليف بما ذكر فالتكليف به صحيح واقع، ولهذا قال (وعلم الصحة والوقوع وما تقدم) إلى آخره يعني أن ما تقدم من الالواجب المطلق يجب^(٣٣) شرطه بوجوبه عند الأكثر^(٣٤)، مبني على صحة التكليف بما ذكر.

(١) في «ب» «ج»: (الأمريين).

(٢) ما بين معقولين ساقط من «ج».

(٣) ما بين معقولين في «ج» تقدم في الترتيب حيث جاءت منه مبني بعد قوله «مسألة» ب صحة التكليف.

(٤) انظر: هذا الجواب في «رفع الحاجب» (٤٨/٢)، و«شرح المعتمد» (١٣/٢).

(٥) هذا التحقيق الذي ذكره الشيخ زكريا موحود عبد سبب في «دحت عن المعتمد» (١٣/٢)، وانظر: «الفتاوى للشيخ» (١/٢١٠-٢١١).

(٦) (يجب) مناقلة من «ب».

(٧) انظر: (ص ٣٦٨/١).

عاقبة ووقوعه عند الأكثر^(١١)، وأن أكثر الفاعلين ملابى قبل الأول.
 من الأكثر^(١٢) في^(١٣) عبارة المصنف ثم بعض من الأكثر في عبارته ها،
 فالتكليف بالمشروط حال عدم الشرط عند بقية الأكثر، هنا لا يقتضي^(١٤)
 لتكليف بالشرط^(١٥).

[تَكْلِيفُ الْكُفَّارِ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ]

«س وَهِيَ مَقْرُوضَةٌ فِي تَكْلِيفِ الْكَبِيرِ بِالْفُرُوعِ، ...»

بصاح تكليفه بما مع انتفاء شرطها في الجملة من الإيجاب، لتوقفها على لية، التي لم
تصح من الكفر، ولا تكثر على صحته، ويمكن مثناه بأن يؤتى به بعد إيجاب

للشبه قوله (وهي معروضة في تكليف الكافر بالبر) ^(١) يعني أن محل السمع فيها أمر
كلّي كنه عليه من صحتها ، لكنهم فرضوا الكلام في حرجي من حرجانه مع منظر
فيه ، وهم يعدلون ذلك بغير الفهم ، وسهلاً لمحاظره مع ثوب مطلوب ، لأنه
ادّانت في حرجي ثبت في جميع حرجث ، بدم عائل بالفصل ، لأشياء المأخذ ^(٢) ،
ومها تكليف المحدث بالصلوة ، فثبت له أن كل عمله «علامة البر ما وثق» ^(٣)

[illegible]

والصحيح وقوعه) أيص، فباعت عن تركه استأنه، وإن كان يستغفر بالآيات
مربعا فيه، قال تعالى: ﴿فِي جَنَّاتٍ وَتَجْرُ الْمُدُنُ عَنْ الْمُجَرِّبِينَ﴾ مَا سَلَكَكُمْ
فِي سَفَرٍ قَالُوا لَمْ تَكُنْ مِنَ الْمُصْلِينَ ﴿١٧﴾ وَوَدَّ الْمُتَفَرِّقِينَ ﴿١٨﴾ الَّذِينَ لَا
يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴿١٩﴾ وَالَّذِينَ لَا يَذْعُرُونَ عَنْ تِلْكَ أَسْفَهِهِمْ وَآخَرُهَا ﴿٢٠﴾ الآية،
وتفسير الصلاة بالإيمان لأنها شعاره، والزكاة بكلمة التوحيد وذلك لإيمانه
بالشرك فقط كما قيل، خلاف الظاهر.

الْمُذْنِبُ وما ذكره المصنف في المسألة الآتية^(١) من أن التحقيق أن الأمر لا يتوجه إلا عند
المباشرة مردود بها يأتي ثم، وفي تحرير شيخنا^(٢) ما يخالف القوم فيها فقصوا
الكلام/ فيه، لما يلزم على الحقيقه من شيء لم يقولوا به قوله: (مع انتفاء
شرطها في الجملة من الإيمان) أي لكونه شرطا للعبادات منها لا تكن فرع فرع
على التفصيل، وإنما كان شرطا للعبادة لأنه^(٣) شرط بينها بمعنى فيه
فقوله: (لتوقفها) أي في الجملة (على النية) وإنما تركه لعدم به من يفيد
شرطها، وهو الإيمان به، لأن قيد الشرط قيد في شرطه

(١) سورة الفاتر الآية (٤٠-٤٢)

(٢) سورة قصص آية: (٥٥).

(٣) سورة الفرقان آية: (٦٨).

(٤) انظر: (ص/١٢٥٥)

(٥) هو العلامة بكامل من فهم وغير كلامه في التفسير والتحرير شرح بحري (١٣٢٢).

وهو قد نشر في حاشيته عن القصد (١٣/٢٠) والكتاب يوضح من أصل

حجته أن أهم من الآية في كشف الكفار المعروف بوجوب مثل وجوب الصلاة على

المحدثين ونظر «المراتب» (١٦/٢٨)

(٦) نسخة (ص/٥١)

المأثمة عن جماعه^(١) لكن رارع الصفي حدي^(٢٣) وغيره^(٢٤) في ذلك، وقالوا^(٢٥) إن
أحدث مكنت بالصلاة بالجماع، بمعنى وجوب إيمان بها، وبالطهارة
قدها، وكدهم م يعتبروا خلاف سمان في ذلك، وما قالوه هو الموافق لما في
المعصد^(٢٦) وغيره^(٢٧)، وعنده تستثنى هذه الصورة ووجوب كالكتف بالصلاة،
وبالتكبير قبل النية فيها^(٢٨). لكن ما نقله البرماوي أقعد بالأصول^(٢٩).

(١) نقل إمام الحرمين عن أبي هاشم المعتزلي: «أنه كان يقول ليس المحدث غامطاً بالصلاة ولو
استمر حديثه معهم» لقي الله غير غامط بالصلاة في عمره. انظر: «المعتمد» (١٠٨/١)،
ونقل هذا الرأي كذلك عن ابن حبان بن حبان المالك. انظر: «سجرا» (٤١٣/١)، و«روى
حجراً» (٤٨٢/٢).

(٢) هو العلامة محمد بن عبد الرحيم بن محمد، أبو عبد الله الملقب بصفي الهندي، الأوموي
العقبة الشافعي، الأصولي ولد ببلدت سنة ٦٤٤ هـ. ورسل إلى اليمن والحجاز ومصر والشام
واستمر فيها للتدريس والفتوى من مصنفاته، نهاية الوصول في الأصول، الزيد في علم
الكلام وغيرها توفي سنة ٧١٥ هـ. انظر: ترجمته في «شذرات الذهب» (٦٨/٨)، المتح
إبيد في «طبقات الأصوليين» للبرماوي (١١٦/٢).

(٣) انظر العائلي في «أصول العقبة» (١٢٢/٢)

(٤) انظر: «شرح تنقيح الفصول» (ص/١٦٥)، و«البحر» (٤١٣/١)، «الفرار» (١١٢/١)،
«الفقيه» (٨٨/١)، «فتاوى» (ص/٢١٠-٢١١).

(٥) في «هج»: «وقال».

(٦) انظر: «شرح القضاة» (١٣/٢).

(٧) انظر: «أحكام» للأمامي (١٧٧)، «شرح الطحاوي» (٢٠٧/١)، «الإمام» (ص/٣٣) (٤٥)

(٨) في الأصل (فيها)، والثبت من «هج» و«لغة الصواب».

(٩) لا يطبقه عن مسألة سمنه* حصص نشره الشرعي ليس شرطا في تكليفه. انظر
(ص/٢٠٨)

للمشقة واحاصل ان صير (توقفها) عائد الى شروع بشاملة نسبة، والمراد منها العبادة، ومنها الذية وغير الذية من العبادة متوقف على الذية^(١).

قوله^(٢): (وذلت) أي وتفسير بعض دلت في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ في الآية الثالثة^(٣).

[أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي مَسْأَلَةِ هَلْ الْكُفَّارُ مُخَاطَبُونَ بِالْفُرُوعِ؟]

للذين خلافاً لأبي حامد الإسفرييني، وأكثر الحنيفة مطلقاً، ويقوم في الأوامر فقط، ولا حريين فيمن عدا المرتد

الشيخ (حلاماً لأبي حامد لأسفرييني^(١) وأكثر حنيفة^(٢) في قرحم ليس مكلف بها (مطلقاً)، د الامورات منها لا يمكن مع اكثر فعنها، ولا يؤمر بعد (إسب) مصانها، واسهيت عمولة عليها، حذوا من تبقيص اسكسف، وكثير من احسنه وافقوا، (و) خلافاً (لقوم في الأوامر فقط)، فقالوا: لا يتعلق به ما تقدم، بخلاف التواهي، لإمكان امتثالها مع الكفر، لأن معتقبات برهك لا توقف على سبه المتروكة على الإيذان، (و) خلافاً (لآخرين فمن عدا المرتد)، أم مرتد وافقوا على تكليمه باستمرار تكليف الإسلام، ...

الثانية قوله: (إد المأمورات منها لا يمكن مع الكفر فعلها)^(٣) أي لموت شرطها مر للإيذان في شرطه لإسب، ولا يؤمر بعد لإسب نقصانها، أي فلا فائدة في مكيف الكفر

ونحب^(٤) عن ذلك، بأنه يمكن فعلها بأن متى ما شرط بعد الشرط، كما قدمه بأن ففي معانده في ادسا لا ياتي ثوبها في الاخره

١ - نسخة من ديوانه، (٢٣٧ ٢١) تركب في البحر ٣٩٩
٢ - نسخة من ديوانه، (١٩٤ ١٠) نسخة ١١٨ ٢
٣ - نسخة من ديوانه، (٩١) نسخة مع نسخة ٢٣ ٢٣
٤ - نسخة من ديوانه، (١١٣ ١١) نسخة نسخة ٢٨ ٢
٥ - نسخة من ديوانه، (٢٧٧ ٢٧) نسخة نسخة ٣٣٧ ٣
٦ - نسخة من ديوانه، (٢٥٥ ٢١) نسخة نسخة ٣٥٤ ١) نسخة ١٨٤ ١٨٤

١ - انظر في نسخة (٢١ ٢١)، انظر (٢٧٦)
(٢) نسخة مع (١٣ س)
(٣) وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا، حُرُولا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾
بالحق ولا يرتكبت ومن يفعل ذلك يفتن أنس^(١) الآية من سورة بقره (٦٨)

لَيْسَ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: وَالْخِلَافُ فِي خُطْبِ التَّكْلِيفِ، وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ
مِنَ الْوَضْعِ لَا الْإِتْلَافِ، وَالْجَنَائِيَّاتِ، وَتَرْتِيبِ أَثَارِ الْعُقُودِ.

الشيخ (قال الشيخ الإمام) ^(١)، وأيد المصنف: (والخلاف في خطابات التكليف) من
الإيجاب والتحریم (وما مرجع إليه من موضوع)، ككون لفظاً مسبباً لحُرْمَةِ
الزوجة، فالخصم يخالف في سببته، (لا) ما لا يرجع إليه نحو: (الإتلاف)
للإل (والجنايات) على النفس وما دونها، من حيث إنها أسباب للضمان
(وترتيب آثار العقود) لصحتها، كسبب منع، وثبوت نسب، وأعوص في
الدم، فالكافر في ذلك كالمسلم بفاق، نعم الخري لا يضمن شئنه وعيّه
وقيل: يضمن لسمه وماله، بناء على أن الكافر مكلف بالفروع ورد: بأن
دار الحرب ليست دار ضمان.

للخليفة قوله (من الإيجاب والتحریم) أحسن من قول غيره ^(٢): «من لأمر والنهي»
لأن التكليف [على الصحيح كما مر] ^(٣) إلزام ما فيه كلفة ^(٤)، وهو خاص
بالإيجاب والتحریم. وما نقله المصنف عن والده ^(٥) من التفصيل لذي ذكره،
سعه عليه الرموي ^(٦)، ومسحسه، بكن رده ^(٧)، شيعة الرركشي ^(٨): بأنه لا
وجه له ولا يصح دعوى الإجماع في الإتلاف وأخذه

(١) بناء على نص من والده بصره في «الربح» ١٠٦٩ ١٨١١ (انظر مع الوضع
(ص ١٣٣))

(٢) بصر «الشيخ» ١٠٣٣، المثلث ١١ (٩٠)

(٣) زيادة من أبيه «ج»

(٤) انظر: (ص ١٣٦/٣١٦).

(٥) نقله المصنف عن والده بنهاية في «الربح» (١٠٦٩ ٨١)

(٦) انظر: «شرح الفقيه وروقه» (١٣ ب)

(٧) في الأصل زيادة عليه: (رتقه عليه)، وحديثه بما لم يحدس منه «ج» لا سند له بمى
دون الأمانة

(٨) بصر «الشيخ» ١٠٣٣، و بصر «البحر» ١١ (١١١)

للخليفة عقد يكون من فوائده تصعيف العذاب عليهم فيها. قال من عبد السلام ^(١):
فإن قل من حط الله المعاصي، مع علمه بأنه شقي لا يصبه؟ قد أحسن ما قيل
فيه: إن الخطب [له] ^(٢) ليس طلباً حقيقة، بل علامة على شقاوته وتعديه.
قوله: (وخللا لقوم في الأوامر فقط) ^(٣)، بل حره ^(٤) حاجة إلى جواب عن
اشق الثاني لموافقتهم لنا فيه.

وأما الأول فأجيب عنه بما مر: من أن ^(٥) الامتثال ممكن ^(٦)، ومن أن فائدة
التكليف لا تنحصر في الامتثال

(١) هو لملازمة أبو محمد عن الذين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن محمد بن
المهدب، السلمي الدمشقي أنشافي، مدظان العلماء، وشيخ مشايخ الإسلام، برع في الفقه
والأصول، العربية والتفسير، بلغ ربه «الجهاد» من مصنفاته القواعد الكبرى، وغاية
اختصار نهديه في لفقه تدبيري، وغيرها مولى بالدهره سنة (٦٦٠هـ) انظر «توجيهه
في إيجاب الأمانة» ٥٥ ٨٠، وأشار في المذهب (٦ ٥٢٢)

(٢) انظر «المراد» ١٢٦ ١٠٢٧، ونقله شيخ ركبنا بصر

(٣) زيادة من أبيه «ج»

(٤) وهو من نص خمسة وبعض حديثه «انظر «ميران» (ص ١٩) «نسخة» ١٠١٩/١٠١٩،
«التحفة» (١١٤٩/٣)

(٥) في الأصل زيادة (د) (بلا حاجة) (ع) ويستقيم المعنى دونها، نعم أثبت هذه زيادة
بما يستحسن «ب» «ج» وحاشية السلي ١٠١٩ (١٢١٣)

(٦) نسخة «ب» (ص ٥٢)

(٧) «ج» (يمكن)

مما يشبهه فارسي: بل الخلاف حار في الجمع وأصل في بيانه^(٢١) وعمول المصنف: (لا
الإتلاف والجنائيات) قصد به الإفصاح بتعدد لأشياء، وإلا (فأحد) مما^(٢٢) معنى عن
الأخر / بلا ريب، ومن ذلك قول الشارح مثله وتجنّبه.

٢٠١

[لا تكليف إلا بفعل]

بنتن مسألة: لا تكليف إلا بفعل، فلتكلف به في النهي، تكلف، أي
الانتهاء، وفاقاً للشيخ الإمام. وقيل: وفعل الصّد

الشيء النهي المقضي للترك فيه بقوله: (فالتكليف به في النهي ككف - أي الانتهاء) عن
الشيء عنه، وفاقاً للشيخ الإمام) أي والله، وذلك فعل يخص بفعل الصّد للشيء
عنه. (وقيل: هو (فعل الصّد) للشيء عنه،

مما يشبهه (مسألة: لا تكليف إلا بفعل)^(٢٣) فوه. (الكف) أي كف النفس عن الشيء
عنه، وفسره بالانتهاء لأن الشيء يقتضي الانتهاء لأنه مطلق عنه^(٢٤)، ولا انتهاء
هو إلا يصرف عن الشيء عنه وهو ترك. والكف^(٢٥) قوله^(٢٦) (وفاقاً للشيخ
الإمام)^(٢٧)

(١) لا خلاف أن في المكلف به أو الأمر بفعل، وإن في النهي مختلف فيه وسيد المرسلين
له كتب فيه، وجعل له كتاباً في صواب عقده عليه، لأنه لا شيء عليه
معه. ولا هي عون فيه، كما قال الشافعي نظر، (الموافقات) (٢٩١)، (نظر هذه مسألة
في «المستصفى» (٢٤٥/١)، «المحصول» (٣٠٢/٢)، «الإحكام» (٤٧١)، «شرح
تنقيح القصول» (ص ١٧)، «المسوقة» (ص ٨٠)، «شرح المصنف» (١٤/٢)، «رفع
الحاجية» (٥٤/٢)، «بيان المحتصر» (٤٢٩/١)، «شرح مختصر المنوي» (٢٤٢)،
«نسخ» (٢٠٢)، «السياسة» (١٣٤/١)، «الغيت» (٩٠١)، «المصنف» (٣٧٧)،
«سحرة» (١١٦٣/٣)، «شرح الكوكب المنير» (٤٩٠)، «نسيم» (١٣٥٣)، «اصول
سنة» (مجمعة أبي النور) (١٩٠/٢).

(٢) المطاوعة لغة: الموافقة، والتجريبون يفعلون بالأمر مطاوعة، «نسخ المصنف»
(ص ٢٦٠).

(٣) النظر: «الغيت» (٩١/١)

(٤) (قوله) «سأفعل» (ص ٢٠١)

(٥) عنه عنه صنف كتب في شرح منهاج (٨٠٧٥)، «ذكر أنه سأل ما عدا عن الله فاجده،
وعن حركاته، فلهذا، وهو مذهب كثير من الأصوليين، وصححه من صاحب غيره،
نسخ لأمدني (١٤٧/١)، «شرح المصنف» (١٤/٢)، «مسودة» (ص ٨٠)، «نسخ»
(١١٤١/٣)، «التحجير» (٦٣/٣)، «السير» (١٣٥٢)، «المصنف» (٣٧٧)

(١) أي امر كشي

(٢) الإجماع الذي يفرضه المصنف، بل يفرضه القاضي عبد الوهاب للآل، وأبو العباس القرطبي
نظر فيهم في شرح مختصر مسند (٣٢٩)، «نظر» (١٠٠)، «نسخ» (٢٥٧)، «نسخ»
الصدقية (١٦)، «حاشية العدوي» (١٤٦)، «المصنف» (١٢٢/١٠)

(٣) في الأصل (صنفه) ونسب من (صنفه)، «نسخ» (٢١٢/١)

لِغَاثَةِ أَي فِي تَعْسِيرِ الْكُفِّ سَلَاةً، وَالْإِنْتِهَاءُ يُلْزِمُ شَرْطَ سَقِّ الدَّاعِيَةِ، فَلَا تَكْلِيفَ قَبْلَهَا تَحْجِيرَ

قَوْلِهِ ^(١) (وَقَالَ الشَّيْخُ «لِإِمَامٍ») أَي فِي تَعْسِيرِ الْكُفِّ سَلَاةً، وَالْإِنْتِهَاءُ يَسْتَلْزِمُ شَرْطَ سَقِّ دَاعِيَةٍ، فَلَا تَكْلِيفَ قَبْلَهَا تَحْجِيرًا، كَمَا قَالَ شَيْخَا الْكِرَامِ فِي تَحْجِيرِهِ ^(٢)، وَهُوَ مَجْمُوعٌ، إِذْ كَثُرَ مِنَ النَّاسِ لَا دَاعِيَةٍ لَهُ أَوْ لَهُ دَاعِيَةٌ لِلْكُفِّ. لِكُونِهِ مَعْصُومًا، مَعَ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ اتِّفَاقًا.

الْفَرْقُ (وَقَالَ قَوْمٌ) مَهْمُ أَنْ هَدِشْتُمْ ^(١) هُوَ عَرَفَ وَمَعْنَى (لَا إِنْتِهَاءَ) لِلْمَهْمِيِّ عَنْهُ، وَذَلِكَ مَقْدُورٌ لِلْمُكَلَّفِ، بِأَنَّهُ لَا يَشَاءُ فَعْلَهُ الَّذِي يَوْجَدُ بِمَشِئَتِهِ، فَإِذَا قِيلَ: لَا تَتَحَرَّكُ فَالْمَطْلُوبُ مِنْهُ عَلَى الْأَوَّلِ الْإِنْتِهَاءُ عَنِ التَّحَرُّكِ، فَالْحَاصِلُ بِفَعْلِهِ ضِدُّهُ مِنَ السُّكُونِ، وَعَلَى الثَّانِي فَعْلُهُ ضِدُّهُ، وَعَلَى الثَّلَاثِ انْتِهَاءُهُ، بِأَنَّهُ يَسْتَمِرُّ عَدَمُهُ مِنَ السُّكُونِ، فِيهِ يَجْرُجُ عَنْ هَدِشَةِ الْمَهْمِيِّ عَلَى الْجَمِيعِ.

(وَقِيلَ: يَشْتَرِطُ) فِي الْإِتْيَانِ بِالْمُكَلَّفِ بِهِ فِي النِّهْيِ، مَعَ الْإِنْتِهَاءِ عَنِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ (قَصْدُ التَّرَكُّبِ) لَهُ امْتِنَانٌ، فَيَتَرَتَّبُ الْعِقَابُ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ، وَالْأَصَحُّ لَا، وَإِنَّمَا يَشْتَرِطُ لِحَصُولِ الثَّوَابِ، لِحَدِيثِ الصَّحِيحِينَ الْمَشْهُورِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» ^(٢)

لِلنِّيَّةِ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ لَا يَشَاءُ فَعْلَهُ) قَدْ يَنْفَالُ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ يَشَاءُ عَدَمَ فَعْلِهِ ^(٣)، وَيُرَدُّ أَمَّا لَا يَنْتَابِئُ الْقَوْلُ ^(٤) بِأَنَّهُ الْمُكَلَّفُ بِهِ فِي النِّهْيِ الْإِنْتِهَاءَ الَّذِي اكْتِلَامُهُ قَوْلُهُ: (الَّذِي يَوْجَدُ بِمَشِئَتِهِ) أَيِ مَصْحُوبًا بِهَا.

قَوْلُهُ: (فَالْحَاصِلُ) صِفَةُ (لِلْإِنْتِهَاءِ). قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يَسْتَمِرُّ عَدَمُهُ مِنَ السُّكُونِ) «مِنْ» فِيهِ لَيْسَتْ بِبَيِّنَةٍ، وَإِلَّا لَأُتِّخَذَ هَذَا الْقَوْلُ بِالثَّانِي، وَلَا تَعْلِيلُهُ، وَإِلَّا لَأُتِّخَذَ بِالْأَوَّلِ، بَلْ هِيَ ابْتِدَائِيَّةٌ.

(١) نقله عنه الرازي في «المحصول» (٢/٣٠٧).

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي (١١/١) مع الفتح، رقم (١)، وعلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قوله: «يُشَارِكُ فِي الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّةِ» (١٩٨٨/٤) مع النووي، برقم (١٩٠٧).

(٣) [بِأَنَّهُ يَشَاءُ عَدَمَ فَعْلِهِ] تَكَرَّرَتْ فِي هـ فِي هَذَا نَوْصِ

(٤) نسخة «ب» [٥٢] س.

(١) (قَوْلُهُ) حَاقِلَةٌ مِنْ هـ

(٢) نقله عنه انصاف أستاذ في شرح المنهاج (١/٧٥)، وذكر أنه سأل طرحة عن ريبه فأجابه: ونقل الجواب بطوله، فأنظره. وهو ملصق كثير من الأصوليين، وصححه ابن الحاجب وغيره. انظر: «الآسدي» (١/١٢٧)، «شرح المفيد» (٢/١٤)، «الموسوعة» (ص-٨)، «البحر» (٣/١٤٦)، «المنهاج» (٣/١١٦٣)، «البيه» (٢/١٣٥)، «النساء» (١/٣٧٧).

(٣) هو الشرح الكمال من إمام، وانظر قوله في التعمير «التعمير» (٢/١٠٤)، و«التعمير» (٢/١٣٥).

للمباني ولا يحصل إلا بكل من الاعتقاد والإيجاب، فلا يكفي أحدهما في الخروج عن المهددة^(١)، وتعبير غيره^(٢) بالتكليف أعم من تعبيره بالأمر.

قوله: (واجب: بأن الفعل كالصلاة، إما يحصل^(٣) بالفراغ منه، لا بتمامه بانتفاء جزء منه) بيانه: أن الفعل المصوب ذو أجزاء، والأمر يتعلق به أولاً، وبالذات وبآخره نادياً، وبالعرض والاعتق به لا يقطع ما لم يحصل الفعل، ولا يحصل/ إلا بتمام حصول جميع أجزائه^(٤) [لا ذكره]^(٥).

(٢٠٦)

لأنه وقال قوم: لا يتوجه إلا عند المباشرة، وهو التحقيق

الشيخ (وقال قوم) - منهم الإمام الرازي^(١) - (لا يتوجه) الأمر بأن يتعلق بالفعل إما ما (إلا عند المباشرة) له، قال المصنف، (وهو التحقيق) إلا لا قدرة عليه إلا حينئذ، وما قيل: من أنه يلزم عدم العصيان بتركه...

للشيخ قوله: (قال المصنف^(٢) وهو التحقيق) أسنده إليه ليرأ منه، فإنه مردود كما سأل^(٣) قوله: (إذ لا قدرة عليه^(٤) إلا حينئذ) أي لأنها لغوه المستحقة لشرائط التأثير، فلا [يكرب]^(٥)، لا مع المباشرة^(٦)، قبل^(٧) وألانه فيها مشغول بالصدق، فهو مكلف بتركه، فلا يكلف^(٨) بتمام حينئذ، وإذا لاحتمع الفحصان، وكان كلفاً به لا بطق، وهذا قد: هو عند كل حرة مكلف به، لا منه ولا بعده، مثلاً يزم أن يكون مكلفاً بشيء وصده في حالة واحدة، بل كلفاً انقضى حرة، انقضى^(٩) بكلفه به، وكلفاً دخل في حرة، كلف به إلى آخره^(١٠) انتهى

(١) نظر «مختصر» (٢) (٢٧١)

(٢) نسخة ب، ٥٣ من

(٣) انظر (ص ٤٢٧)

(٤) نسخة ج، (١٢) من

(٥) في الأصل و«ب» (يكرب)، ونسب من «ج»

(٦) نظر «شر لورود» (ص ٨٣)

(٧) قاتنه الزركشي، نظر «شيف» (١/ ١٣٧)

(٨) في «ج» (تكليف)

(٩) في «ج» (ينقضي)

(١) انظر «المعتمد» (٢٣٨)، بشر «رورود» (ص ٨٠).

(٢) منهم لأمير، والبيضاوي، «نظر الإحكام» (١٤٨)، «حاشية السؤل» (١/ ١٥٢).

(٣) في الأصل (حل) وهو تعريف، ونسب من «ب» «ج» وشرح المحقق وهو الصواب.

(٤) انظر هنا «خواب عند المصنف» في «رفع الحجب» (٢/ ٥٧)، «والبحر» (١/ ٤٢٣ و ٤٢٧).

(٥) ساقطة من «ب» «ج»

فحاشية وفساده عدهم، إذ لا يلزم من تكليف شيء وترك حده في حالة واحدة حسبما استقيص، ولا لعل يقول بأن الأمر بالشيء واليهي عن صده متعذران أو متلازمان .

مع أن قوله : «فلما يلزم أن يكون مكلفا بالشيء وضده في حالة واحدة» يقتضي أن يقول^(١) «أولا فهو مكلف بالصد لا بتركه، وهو فاسد أيضا»^(٢) فونه : (وما قيل : من أنه ينزح عدم العصيان بتركه) أي لأنه إن أتى به فذاك، ولا فهو غير مأثور به^(٣)

[المَلَامَ قَبْلَ الْمُبَاشَرَةِ]

بَيِّنْ فَاَلْمَلَامَ قَبْلَهَا عَلَى التَّلَبُّسِ بِالْكَفِّ الْمُبْهِ

فجوابه قوله : (فالملام) بفتح الميم أي اللوم واللم (قبلها) أي قبل إشارته، بأن ترك الفعل، أي اللوم حال الترك (على التلبس بالكف)

لفاضه قوله (فالملام) إلى آخره أي فالتعصيان حسنة هي ما تركت المبهى، لا محالة الأمر، وإن حصل للمبهى الأمر كي أئده بغيره، (لأن الأمر) إلى آخره قال العلامة البرمائي^(١) : «وهو عجيب، لأن تعلق للمبهى عن [ترك فعل]»^(٢)، فرع تعلق الأمر بالفعل، فما لم يتعلل الأمر لم يتعلل للمبهى^(٣)، فلا يلام قبل تعلقه^(٤). مع أن ما زعمه المصنف من أن يقول الأخير هو لتحقق

مع أن ما زعمه المصنف من أن يقول الأخير : هو صحيح، زده لأصغري^(٥) وغيره^(٦) بأموه منها : أنه مبني على الامتناع التي هي القدرة، ولا حاصل تعلق الأمر بها على رأي الأشعري^(٧)، من أب مع لصع .

(١) هو في شرح العبد، ورقة (١/٩).

(٢) في الأصل (ترك) «والفتنة من أب» «ج».

(٣) نسخة «ب» : «(٥٢/س)».

(٤) وفؤاد المطار، انظر «حاشيته» (١/٢٨٤ - ٢٨٥).

(٥) نقله عبد البر في البحر (١/٢٦٦)، وذكر البرمائي (١/٢٦٦) أن الأصغري قد رده لمبانيه في مثله خاصة، «حدث الشيخ لأصغري رحمه الله صرح به في شرحه عن «صحيح» ١/١٢٣» حيث قال : «وتحقى الكلام ويستدل بقوله غير مناسب لأصغر الفقه، وقد

رحب هذه مسألة عن وجه السند، وشرط ابن داود الصواب في رسالة عن حمدة

(٦) ينظر «تيسير» (١/١٣٦)، «الفتنة» ١/٩٣، «البحر» (١/١١٧).

(٧) انظر رأي الشيخ أبي الحسن الأشعري في «أبواب» (١/٢٧٦ - ٢٧٧) بقره ١٨١

(١) يقول «في» «سند» صاحب «معل» بر طونه

(٢) ينظر «الموسم» (١/١٩٩)، «بابه السم» (١/١٥٤ - ١٥٥)، «والمعار» (١/٢٨٤)

(٣) «به» «سائفة» «ب»

(٤) هذا سؤال وجوه هو في «الابح» (١/١٧)، «ووقع» «حاجه» (٢/٦٠)

لِلنَّاسِ مَعَ عِلْمِ الْأَمْرِ، وَكَذَا الْمَأْمُورُ فِي الْأَظْهَرِ، انْتِفَاءُ شَرْطِ وَقُوعِهِ عِنْدَ وَقْتِهِ، كَأَمْرِ رَجُلٍ بِصَوْمٍ يَوْمَ عِلْمِ مَوْتِهِ قَبْلَهُ

لِلنَّاسِ عِلَاقًا لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالْمُعْتَرَلَةِ

الشيء (خلافا لإمام الحرمين^(١) والمعتزلة^(٢) في قوله: لا يصح لتكليف مع ما ذكر، لانتهاء فائدته من الطاعة أو العصيان بالفعل أو الترك. وأحب وجودها بالمرم على الفعل أو الترك.

للتبعية قوله: (مع ما ذكر) أي من علم الأمر والمأمور^(٣)، انتفاء شرط الوقوع^(٤) فونه^(٥) (وأجيب: بوجودها بالمرم على فعل أو الترك^(٦) ١٠٠ ي ١) فيربث الثبوت على الأول، ويعتد على الثاني بقوله^(٧) بعدم صحته لتكليف مع ما ذكره، مبني على أن فائدة التكليف لامتناع وقوعه، ويقول ب^(٨) مسمى على أن فائدته^(٩) الامتناع أيضا، وتظهر فائدة الخلاف في وجوب الكفارة في صلب الجامع في نهار رمضان، إذا^(١٠) مات أو حُن في أثناءه، فيجب^(١١) على لقول الثاني^(١٢)، دون الأول، ..

(١) على ما ذهب إليه (٢٨٢/١)

(٢) شبه عليهم كسبته الشوكاني، وهو: «البحر» (٣٧٠)

(٣) في الأصل زيادة (أي): (أي والمأمور) وفي «ب» (أي: علمه) وشبه من «ج» والسير (٢١٩/١).

(٤) انظر: «المطارد» (٢٨٦/١).

(٥) انظر هذا الخواص في: «التبعية» (١٠٦٦)، «المصنف» (٣١٠٢) شرح الطحاوي: (٤٢٣/٢)، «الرفع والحاجب» (٧٤/٢)، «السير» (٣٧٠)، «البحر» (٢٢٤/٣).

(٦) زيادة من «ب»، «ج».

(٧) من كلامه وما بعده في «مبته» (١٩٥)، «مصر» (٣٨١)، «الشرح» (١٧٧٧/٣).

(٨) من نسخة كتبت.

(٩) في «ب» (أي: قوله).

(١٠) نسخة «ج» [١٤ ع]

(١١) في «ب» (صحة) بدل «نكس» وهو خطأ.

(١٢) (ثاني) في «ب» معصومة

(مع علم الأمر، وكذا المأمور) أيضا (في الأظهر، انتفاء شرط وقوعه)، في شرط وقوع المأمور به (عند وقته، كأمر رجل بصوم يوم علم موته قبله) للأمر فقط، أو له وللمأمور به، بتوقيف من الأمر فإنه عزم في ذلك انتفاء شرط وقوع الصوم المأمور من الحياة، والتبميز عند وقته.

للمبينة قوله: (مع عدم الأمر وكذا المأمور^(١) في الأظهر) فيه في صحته لتكليف لا في وجوده^(٢)، لكن فونه: (وكذا) في آخره، خالف فيه كما قال الزركشي^(٣) «الأصوبين» لأهم أطلعوا^(٤) على اسم فيه، ورفقوا به وبمن ما قبله بانتفاء فائدة التكليف، وقد ذكر الشرح^(٥) ذلك عند يقو به، (ومسألة علم المأمور) إلى آخره. وقوله: (انتفاء شرط وقوعه) مفعول (علم الأمر)^(٦).

(١) في الأصل زيادة (في الأمور) هكذا (وكذا المأمور في الأمور)، والثبت دون زيادة من «ب»، «ج» وشرح المحل.

(٢) انظر: «المبدي» (٢٩٧/١)، «البيان» (٢١٩/١).

(٣) منه في «ب» (أي: ٣٨)

(٤) انظر: «البحر» (٣٧٤/١)، «شرح مختصر الهادي» (٤٧٣/٢)، «بيان المختص» (٤٤٩/١)، «التبعية» (١٢٢٦/٣).

(٥) في الأصل زيادة (في) هكذا (في ذلك)، «ج» وشبه من «ب».

(٦) بضم «ب» «ج».

الشيء في قوههم. لا يعلم المأمور بشيء أنه مكلف به عقب سماعه للأمر به، لأنه قد لا يتمكن من فعله لموت قبل وقته، أو عجز عنه. وأجيب: بأن الأصل عدم ذلك، وستقدير وجوده يقطع تنقيل الأمر بدل عن التكليف، كالوكيل في البيع عندا إذا مات أو عزل قبل العقد، يقطع التوكيل.

المقتضى والأصح عدم وجوب خلاف مقتضى السامع عن قول المصنف^(١)، ورواه علي^(٢) قول غيره، واحتج أيضاً^(٣) [القائل صحة]^(٤) التكليف بأنه لو لم يصح م يعصى أحد، لأن كل فعل لم يأثم به المكلف لا بد من انتفاء شرطه كتعقل إرادة الله تعالى به، فلو كان عدم الأمر بانتفاء شرط وقوعه مانعاً من التكليف، لم يكن ناراً صلاة عند عاصب لأنه حينئذ غير مكلف بها، لأن الأمر عالم بانتفاء شرطه في وقته وهو باطل^(٥) إجماعاً. قوله: (وفي [قوهم])^(٦) عطفت [على قوله (في)]^(٧) قوهم) وفيه إشارة إلى أنها مسائلتان وفيه اعتناء بكلام المصنف، وإلا فظاهر المعية في كلامه أنها مسألة واحدة [أو]^(٨) أن المعية قيد في كل منهما.

(١) الأصح عدم وجوبها عند سماعه، وهو قول خجعة، وذهب الجماعة وهو لمسهو من مذهب أبيه، وقول يشاعره أنه يدرمه الكثرة، انظر شرح فتح الصدر (٢/٢٦٩)، وهو بين المعية (ص ١٢)، والرواية (٢/٣٧٥)، المعية (٤/٣٧٨)، وظهر الفرق خجعة (٢/٧٥)، وخجعة (١/٣٧٤)، والقيامة (٢/١٤)، والتحجير (٣/١٣٢٤).

(٢) في رواية (غيره) هكذا: (على غير قول غيره) هو خطأ.
(٣) انظر: هذا الاحتجاج عند العقد في شرحه على المختصر (٢/١٦)، وبين المختصر (١/٤٤٤)، والقيامة (٢/١٤)، والتحجير (٣/١٣٢٤).

(٤) بن معمر بن مفضل في رواية.

(٥) نسخة من [د س].

(٦) في الأصل: (قوله) كتب من رواية، هو التصواب.

(٧) رواية من رواية، أ. ح.

(٨) في الأصل: (الرواية) بدل (أو) والفتب من رواية، أ. ح. وبعده التصواب.

والفرق: ومسألة عدم التأثر بحكي الأمير عنه^(١) لا تفاق فيها على عدم صحة التكليف، لانتفاء فائدته الموجودة حال الجهل بالعزم. وبعض المتأخرين قال: وجوده مانعاً للعزم على تقدير وجود الشرط، قال: كما يعزم المجبوب في التوبة من الزنا على أن لا يعود إليه، بتقدير القدرة عليه، فيصح التكليف عنده، وجعل المصنف صحته الأظهر، وأستند في ذلك كما أشار إليه في شرح المحصر^(٢) إلى أنه من عمنبت بالعادة، أو يقول النبي ﷺ، أنها تخص في أثناء يوم معين من رمضان، هل يجب عليها الانتاحه بالصوم؟

المختصة قوله: (لأنه قد لا يتمكن من فعله) إلى آخره قد يقال^(٣) إنه^(٤) يستدل بما هو من صور حمل التراجع [أو]^(٥)، يرد بأنه ليس منها بين منشؤها، فتعيل به صحيح، ويكتفي في رده ما أجاب به الشارح. قوله: (بالعزم) معني بدو جوده قوله: (وبعض المتأخرين) قال^(٦) إلى آخره نقله الزركشي^(٧) عن محمد بن سنان^(٨).

(١) انظر: الأحكام (١/١٣٦).

(٢) انظر: السيف (١/١٣٨).

(٣) انظر: الفرق حديث (٢/٧٤).

(٤) قد عرفت هذا، بخلاف أبي سريفة، فإنه في حديثه عن جمع حومه، وبعض قوله لتعاليق سنان، فتمنع من نسخ تركب عليه وأقره، انظر: ألباب الحديث (٢/٢٩٨).

(٥) نسخة من أ. ح.

(٦) في رواية: (و) بدل (أو) وهو خطأ.

(٧) في رواية: (مداخرون) وهو خطأ.

(٨) انظر: السيف (١/١٣٩).

(٩) هو العلامة محمد الحسن بن محمد بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم، وهو كان كاتباً للحسين بن محمد سنة ٥٩٠ هـ، وتوفي سنة ٦٥٢ هـ، ثم تصدق به في صنو لعمه.

(١٠) أحكام بذكر في عمه، ولساناً وعده، انظر: راجعه في سير أعلام النبلاء (٢/٢٣٩)، (٢/٢٩٣)، (٢/٢٤٣).

(١١) انظر: السيرة (ص ٥٣).

[إِذَا جَهِلَ الْأَمْرُ غُذِمَ وَقَوِّرَ الشَّرْطُ فَيَصِحُّ بِالِاتِّفَاقِ]

لِللَّانِ أَمَّا مَعَ جَهْلِ الْأَمْرِ فَاتِّفَاقٌ .

البرق (أما) الكيف شيء (مع جهل الأمر) بعده شرط وقوعه عد وقته، بأن يكون الأمر غير الشرع، كأمر السيد عبده بحياضه ثوب عد (فاتفاق) أي فمتفق على صحته ووجوده .

للإتية قوله : (أما مع جهل الأمر) أي ولو مع علم المأمور^(١) فاتفق سعه به من الحاجب^(٢)، لكن قال الصفي الهندي^(٣) : في كلام بعضهم شبر خلاف فيه انتهى وفيه بُعد

البرق قال العراقي في المستصفى^(١) : أما عند المعتزة فلا يجب، لأن صوم بعض اليوم غير مأمور به، وأما عندنا : فالأظهر وجوبه، لأن الميسور لا يسقط بالمسور . ووجه الاستناد أنها كلفت بالصوم، مع علمها انتفاء شرطه من إيقاعه عن إخص جميع النهار، وهذا مدفع، فإن لكلف به صوم بعض اليوم الخالي عن إخص وسقاه عنه جميع النهار^(٢)، شرط بصوم جمعه، لا بعضه أص، وكذا ما قدمه مدفع، فإنه لا يتحقق العلم على ما لا يوجد شرطه بتقدير وجوده، لا على عدم العود إلى ما لا قدرة عليه بتقديرها، فالصواب ما حكوة من الاتفاق على عدم الصحة .

مطلية قوله : (أنه تحيض) أي مثلاً، إذ عمره كالقوت والحدوث كذلك، قوله : (وهذا متدفع) أي وجه الاستناد، قوله (الخالي) صفة له (بعض اليوم) لا لليوم .

قوله : (وكذا ما قبله) أي دعوى وجود الفائدة بالعزم على تقدر وجود^(٣) لشرط فقوله : (على ما لا يوجد) أي آخر، راجع إلى مسائل التكنم عبيها^(٤)،^(٥) فوجه . (ولا على عدم) أي آخره راجع إلى مسألة المحبوب^(٦)

(١) انظر «المستصفى» (٢٢/٢) .

(٢) في نسخة «بسر» (٢٤٠/١)، و«المطالع» (٢٦٧/١) : (جميع اليوم)، والتي من نسخة المصنف (٢٩٨) . ويعني بصواب

(٣) في «أ» : «وحد» وهو جحد

(٤) وهي صحة التكليف مع عدم العلم بالمأمور بعده شرط وقوعه

(٥) هو «مصلحة من إيا»

(٦) محذور هو الذي سئل عن مدركه . هذا «نسخ» (ص ٣٤) والرازي «مذهب

مقاطع لإمام شافعي» (ص ٤٢٣)

(١) انظر «المصنف» (٢٩٩) . ويعني بشرطه (١) ٢٢٠

(٢) انظر «شرح المصنف» (٢) ١٦ ٧ . «مذهب» (ص ٧٠-٧١)

(٣) انظر «المصنف» (ص ٢٢) ١٢٠

[خاتمة الحكم]

لأنه خاتمة : الحكم قد يتعلق^(١) على الترتيب ، فيحرم الجمع ، أو يتاح ، أو يسن .

(خاتمة : لحكم قد يتعلق) بأمرين فأكثر (على الترتيب ، فيحرم الجمع) : كأكل المذكي وابنية ، فإن كلاً مهي يجوز أكله ، لكن حوار أكل الميتة عند المحر عن غيرها ، الذي من حلته لدى ، فيحرم الجمع بينهما ، لحزمة الميتة حيث قدر على غيرها (أو يتاح) الجمع كالوصوء والتسم ، فإنها جائزتان ، وحوار البسم عند انعحر عن الوضوء ، وقد يباح اجمع بينهما . كأن يسم بخوف نطق التراء من الوضوء من عث صرورته محل الوضوء ، ثم توصاً متحماً لشقه نطق التراء ، وإن نطق بوضوئه تيممه لانتهاء فائدته . (أو يسن) الجمع : كخصال كفارة الوقاع ، فإن كلاً منها واجب ، لكن وجوب الإطعام عند العجز عن الصيام ، ووجوب الصيام عند العجز عن الإعتاق ، ويسن الجمع بينهما كما قال في المحصول .

الخاتمة (٢) : الحكم قد يتعلق على الترتيب قوله : (فإن كلاً منها يجوز أكله) : المراد بالجواز هنا معناه الأعم ، فيشمل مستوي^(٣) الطريق وغيره^(٤)

(١) في نسخة «لبي» ، «والمطارة» (٢٩١/١) ، «وإعادة (بأمرين) أي مكاناً يتعلق بأمرين عن ترتيب . واصل هذه لزيادة في شرح محل ولس من لبي . ولست دون هذه الزيادة من «المبادي» (٢٩٩/١) ، «والتشيف» (١٤٠/١) ، «والغيث» (٩٧/١) ، «والف» (٢٠٢)

(٢) انظر هذه المسألة في : «المحصول» (١٦٩/٢) ، «نهاية السؤل» (٩٠/١) ، «الإباح» (٩١/١) ، «البحر» (٢١٣/١) ، «التشيف» (١٤٠/١) ، «الغيث» (٩٧/١) ، «الصياح» (٢٠/٢) ، «نهاية الوصول» (ص ٢٣) ، «الآيات الشائعة» (٢٩٩/١) ، «نثر الزوردة» (ص ٢١٨) ، «أصول الفقه» لمحمد أبي الزور زهير (٩٩/١)

(٣) نسخة «ب» : [٥٤/ع] .

(٤) بقدر «المطارة» (٢٨٨ ١)

لأنه

الشيخ

الخاتمة (قوله) : (فيحرم الجمع بينهما)^(١) ، حرمة الميتة حيث قدر على غيرها) : فيه إشارة إلى دفع ما اعترض به^(٢) ، على التمثيل بأكل المذكي والميتة ، من أنه لا مدخل للمذكي في الحرمة ، وعلته^(٣) تحريم الجمع إنما تكون دائرة بين العردين ، ووجه دفعه منع كون تحريم الجمع ليس إلا لعللة دائرة بينهما ، بل تكون لحرمة الميتة حيث قدر على غيرها^(٤) . قوله : (وإن بطل بوضوئه تيممه لانتهاء فائدته) أي فليس يحى لجمع بينهما جميعاً - صحه إساءة ودوفاً ، حتى يمدح يتبع احتياجه ، ويصور بأن ما يسم على وجه التعيم أو التعلم ، بل معناه أن يأتي بكل مهي صححاً ، وإن بطل ليمم بالفرع من الوضوء لما قاله ، فيصله حسنة لا يبي ذلك^(٥) . قوله : «وي ما يأتي (ويسن) الجمع بينهما»^(٦) كما قال في المحصول^(٧) . «وه»^(٨) إشارة إلى أنه لم يوجد^(٩) في كتب الفروع ومن ثم قد ولد لمصنف^(١٠) . ثم أرشد من الفقهاء صرح بذلك ، وإنا ذكره الأصوليون ويحتاجون إلى دليل^(١١) .

(١) في نسخة «ب» : «في عدم في عدم حيث أتت هذه معناه بقوله : «حكم قد يتعلق

على أمرين» وفيه زيادة (أي) «أو بينهما» وهو حذف

(٢) هذا الاعتراض الذي ذكره الشيخ وكره له كثير ، بقدر «بحر» (٢٠٣ ١)

(٣) في «ب» : (على) بدل (علة) وهو خطأ

(٤) انظر «المطارة» (٢٨٨/١)

(٥) انظر «المطارة» (٢٨٨/١) ، «أصول الفقه» لمحمد أبي الزور زهير (١٠٠/١) ، «نثر الزوردة» (ص ٣١٩)

(٦) في الأصل «ب» : (يسن) ، ولست من «ج» : «شرح محل وهو مصوب

(٧) انظر «المحصول» (١٦٩ ٢)

(٨) في «ب» : (وه) وهو خطأ

(٩) في «ب» : (يوجد)

(١٠) بقدر «الإباح» (٩٧ ١) ، «وبعد الشيخ وكره منه

لغائية بما يحريم ، أو كراهه ، أو خلاف الأولى^(١) ، أو وجوب ، أو بدد ، أو إباحه ،
 وستة في مثلها ستة/ وثلاثين ، تصرف في القسمين^(٢) ، وذلك^(٣) اثنان^(٤) :
 وسبعون .

الكتاب الأول

في الكتاب ومباحث الأقوال

(١) في «د» ، الأولى ، وهو خطأ

(٢) في الأصل (نفسه) ، وفي «د» نسخ الجزء الأخير من الكلمة ، والثقت من «د» ولعله الصواب .

(٣) في «ح» (ر) ، وهو تحريف

المثلية لأن [المعروف]^(٢) هو بمعنى علامة^(٣) فإن قلت قد مع حسابها أكثر^(٤) المجاز^(٥) إجراء للعوامل اللفظية مجرى المثرات الحقيقية، قلت قد^(٦) يدل ذلك العلامة لرصي^(٧) كبره، ومع ذلك حنار حوار احببها بدا^(٨) كن في أحدهم في الآخر وزيادة، كما هنا قل: بدلين ما هذا، وما عدله، وما الله، وما قبل^(٩) [من]^(١٠) أنها تكرر، ثم معزف حرف المداء، لا يتم في يا الله، وياعبدالله قال: وما قيل: إن العلم - كبقية المعارف - لا يضاف إلا [إلى]^(١١) تكرر مجموع: من يجوز عدي إصافه مع مقاء تعريفيه، إذ لا مانع من اجتماع تعريفيين إذا اختلفا كما مر، ويسقط الكلام على ذلك

- (١) في الأصل (المعرفة) والمثلث من «هـ»، فتح
- (٢) أي لغة، انظر الصحاح (١٤٠/٢)، تاج العروس (١٤٧/٢٤)
- (٣) نسخة «هـ»: [م/٥٥].
- (٤) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣٩٨/٣-٤٠٠)، أوضح المسالك لابن هشام (١٨٠/١)، «فتح المروود» (ص ٨٩)، «شرح الأشموني» (٢٥٠/١-٢٥١).
- (٥) (قل): ساقطة من «هـ».
- (٦) هو علامة محمد بن حسن، هي الدرس الأسرادي، برين السب، بحري تكلم معني من مصنفاته: شرح الكافية والشافية في النحو والتصرف لابن الحاجب، وحاشية على جلال الدواني في النطق والكلام. توفي سنة ٦٨٦هـ، انظر ترجمته في «الشلموات» (٦٩١/٧)، و«الأعلام» (٨٦/٦).
- (٧) انظر «شرح الكافية في النحو» للرصي (١٤١/١-١٤٢).
- (٨) في «هـ»: (إن) بدل (إذا).
- (٩) هذا القول للمعري، انظر «شرح الرضي» (١٤١/١-١٤٢).
- (١٠) ريذة من «هـ» فتح.
- (١١) في الأصل «هـ» (إن) والثالث من «هـ» والثاني (٢٣٣/١)، حيث نقل كلام الشيخ ركباً كما أنه

يعني ما يصدق عليه هذا، من أول سورة حمدته إلى آخر سورة لباس، المحتج بأبعاضه، بخلاف المعنى بالقرآن في أصول الدين، عن مدلول ذلك القائم بذاته تعالى.

ثانيه واحمد الله على موافقتك هذا الإمام^(١) وانكتب عنهم مردف بقرآن يكن القران أشهره^(٢) وهذا قوله - (يعني) أي باللفظ حول إلى آخره وقوله: [ما يصدق عليه]^(٣) هذا أي اللفظ مدكور، ولما كان كلام المصنف صادقا بكل القرآن وبمعناه الممثل على سور، قال الشارح (يعني)^(٤) ليت أنه حد للكل، أي للمجموع الشخصي^(٥). وذكر معه قوله (المحتج بأبعاضه) بالنصب بدلا من «هـ»، بيت [هـ]^(٦) عرض الاصوي، [من]^(٧) أنه إنما يحتج بالأعاص^(٨). قوله: (خلاف المعنى بالقرآن في أصول الدين)^(٩) إلى آخره

- (١) مقتضى كلام الشيخ ركبة في «هـ» الكتاب لأمس، كلامه معروف اللام التي لتعليق.
- (٢) واللام التي بمعهد جامع هات معزتان مع معزف واحد، وهو كسج عنه من بحري العودين المقصود بحري العودين حبه، ١١، «دشبح» ما عنه من وجهي أن أمس من اللفظ علامات مدكور عنه فلا يفسد إلى متعدد، وأن احببها معني حنر كسج إذا كان في أحدهم معني ليس في الآخر، ألفه أساتذة الدكتور عمر الدين بدوي اسبحر حمدته الله تعالى - مدكور معه
- (٣) (هـ) ساقطة من «هـ»
- (٤) ما بين معزفتين ساقطة من «هـ» فتح
- (٥) (يعني) ساقطة من «هـ»
- (٦) انظر: «التلويح» (٢٨/١).
- (٧) في الأصل (أنه) والمثلث من «هـ» فتح ولغة الصواب
- (٨) في الأصل (مع) والمثلث من «هـ» فتح، ومنه تصواب
- (٩) أي أن القرآن أحد الأدلة الحقة المحتج به عند الأصوص، وأن لا يحتاج إلى هو داعص المذكور لامتداده، فذكر القرآن هو المقصود، لا مدلوله، «نظر» الثاني (٢٢٤/١)
- (١٠) «نظر» الإرشاد (ص ١١٥)، و«شرح المفاهيد» (١٤٧)، «شرح الحجة المضاهية» (١٧٣)

447

والإعجاز على الإعجاز، وإن أُرسل القرآن بعينه أيضاً، لأنه المحتج إليه في التفسير وقوله (يسورة منه) أي أي سورة كانت من جميع سورته، حكاية لأهل ما وقع به الإعجاز الصادق بكونه أقصر سورة، ومثلها فيه قدرها من غيرها، بخلاف ما دونها.

ثالثة فوه: (وإن أُرسل القرآن لغيره أيضاً) أي كبديتر لأياته، ولتذكر مواضعه فوه: (حكاية لأقل ما وقع به الإعجاز الصادق بالكوثر) هو في الحقيقة حكاية^١ بكن ما يقع به الإعجاز من السور، لا لأقل سورة منه، نعم هو لازم له، وعلى ما قلناه فالأنسب أن يقول: «وهو^(٢) الكوثر لا الصادق به^(٣)». قوله: (الصادق) مجرور نعتاً (لأقل). قوله: (أقصر) مجرور بدلا من (الكوثر) إن قرئ «سوره» بهاء التثنية، ونعنا أيضاً إن قرئ بهاء الضمير. قوله: (ومثلها فيه) أي في الإعجاز (قدرها من غيرها) أي في عدد الأيات، لا في عدد الحروف الصادق ثابتي وبآية وبدون، ليوافق قولهم^(٤): (الإعجاز) إن يقع ثلاث آيات، وذلك قدر سورة قصيرة. وقال البرماوي: «إنه يقع ثلاثين وبآية^(٥)» وسيأتي إيضاحه

(١) نسخة «ب» ع ٥٦ ر

(٢) نسخة «ع» ١٥ ع

(٣) نسخة «ب» ع ٥٦

(٤) انظر «آيات البينات» (١) ٣٠٥

(٥) انظر «ب» «ب» في علوم القرآن (٢٣٨/٢)، «مناجيز» (١٦٤٤٢)، «الإعجاز» (١٢٤٢١)

(٦) انظر «ب» «ب» في علوم القرآن (٢٣٨/٢)

وقالته - كما قال - : دفع إيهام العادة - بدونه - أن الإعجاز بكل القرآن فقط.

ثالثة قوله: (وعالته) أي عاتده بوجه سورة «ه»، (كما قال، أي المصنف في مع الموضع^(١))، دفع الإيهام المذكور هذا بحال بقوله في شرح^(٢) «مختصر» إيهامه خروج لبعض السورة، والآية، فإن التحدي إنما وقع بالسورة، وبما ادعاه من إحصاء مجموع، وإن كان مشهوراً^(٣)، فإن الإعجاز وقع أولاً بالتحدي بكل القرآن في آية: ﴿قُلْ لَنْ أَجْتُمِعَ الْإِنْسَ وَتُجْمَعُ﴾^(٤)، فلم يجزوا تحديهم بسورة في قوله: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلَهُ﴾^(٥)، فلم يجزوا تحديهم بدونها بقوله: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلَهُ﴾^(٦)، وعن سحدي بدونها جرى العلامة لبرماوي^(٧) قال: «وأقل ما وقع به التحدي^(٨) آية»

(١) ج: نسخة «م» ح

(٢) ج: نسخة «ع» ١٣٨

(٣) ج: نسخة «ع» ح ١٣٢

(٤) ج: نسخة «ع» ح ١٣٢، «ب» ح ٢٣٨، «ب» ح ٢٣٨، «ب» ح ٢٣٨، «ب» ح ٢٣٨

(٥) ج: نسخة «ع» ح ١٣٢، «ب» ح ٢٣٨، «ب» ح ٢٣٨، «ب» ح ٢٣٨

(٦) سورة الإسراء: (٨٨)، وفي «ب» «ب» الآية «ع» ح ١٣٢، «ب» ح ٢٣٨، «ب» ح ٢٣٨، «ب» ح ٢٣٨

(٧) انجمت الإنس والجن على أن يأتيوا بشعراً مما لا يكون سنة ورواها عنهم بعض

طه

(٨) سورة «ع» ح ١٣٢، «ب» ح ٢٣٨، «ب» ح ٢٣٨، «ب» ح ٢٣٨

(٩) سورة «ع» ح ١٣٢، «ب» ح ٢٣٨، «ب» ح ٢٣٨، «ب» ح ٢٣٨

(١٠) سورة «ع» ح ١٣٢، «ب» ح ٢٣٨، «ب» ح ٢٣٨، «ب» ح ٢٣٨

(١١) انظر «ب» «ب» في علوم القرآن (٢٣٨/٢)

(١٢) نسخة «ب» [ع ٥٦]

[هَلِ الْبَسْمَلَةُ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؟]

وَمِنْهُ الْبَسْمَلَةُ أَوَّلُ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ بَرَاءَةِ عَلَى الصَّحِيحِ .

الشيخ (ومنه) أي من القرآن (البسملة أول كل سورة غير براءة على الصحيح) ، لأنها مكتوبة كذلك بحط السور في مصاحف الصحابة مع ما بينهم في أن لا يكتب فيها ما ليس منه ، مما يتعلق به ، حتى النقط والشكل

المبيّنة قوله : (على الصحيح)^(١) أي من الخلاف بين الأئمة^(٢) أو من الخلاف عدداً^(٣) ، لكن تعلّق ، فإن البسملة أوّل الفاعلة قرآن عدداً بلا خلاف^(٤) ، وإذا قلنا : بأنها في أوّل السور قرآن ، احتلّت أمثلاً^(٥) من هي قرآن قطعاً أو حكماً؟ بمعنى أن سورة لا تكمل ، لا بقراءتها [أوها]^(٦) ، على وجهين ، الجمهور منهم على الثاني ، ورجحه النووي في مجموعته^(٧) ، قال كغيره^(٨) : ولو كانت قرآناً قطعاً لكفرنا فيها ، وهو خلاف الإجماع^(٩) .

(١) يعر بحث البسملة في أصول الرسخي (٢٩٢/١) ، الصنعيني (٢٩٦/١) ، الإحكام بلامذي (١٦٣/١) ، البحر (٤٧١/١) ، الشيبه (١٤٥/١) ، العيث (١٠٠/١) ، القيد (٣٨/٢) ، المجموع (١٣٧٠/٣) ، شرح كنز الدقائق (١١٢/٢) ، التيسر (٧/٣) ، تفسير الألوسي (٦٩/١) ، التحرير والتنوير (١٣٦/١-١٤٤) .

(٢) انظر ، أعلاه ، في هذه المسألة في الاستدراك (١٦٨/٤) ، (٢٠٢) ، أحكام القرآن لابن العربي (٨٠-٥/١) ، البیان للعبراني (١٨٢-١٨٤) ، المغني (١٥١/٢) ، المجموع للنووي (٢٨٩/٣) ، النهاية (٢٢٠/٢) .

(٣) أي عند الشافعية انظر : المجموع (٢٨٩/٣) ، البحر (٤٧١/١) ، البیان (١٨٢-١٨٤) .

(٤) انظر المراجع السابقة .

(٥) أي الضالعة .

(٦) في الأصل (أوها) واقتبس من «ب» ، «ج» ولعله الصواب .

(٧) انظر : المجموع (٢٨٩/٣) .

(٨) نسخة «ب» [٥٧ ع]

(٩) انظر : الفتاوى (١٠٥٢) .

(١٠) وجد ، قال كبار العلماء كتابي في «المحقق» (١٥١/١) ، وابن تيمية في «المجموع» (٣٩٩/١٣) ، والصف ، (س السبكي) في «رفع الحجاب» (٨٩/٢) .

.....

وقال القاضي أبو بكر البغدادي^(١) وغيره^(٢) : ليست منه في ذلك ، وبها هي في الفاعلة ، لا يستدعي انكشاف على عدة لله في كنهه ، ومنه من لا ينداء الكتب بها وفي غيرها ، لفصل بين السور . قال س عاصم : «كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى يترتل عليه بسم الله الرحمن الرحيم» رواه أبو داود وغيره^(٣) ، وهي منه في إنشاء لسميل إجماعاً ، وليست منه أول براءة ، وبروها يقتل لدى لا تناسبه البسملة المناسبة للرحمة والرفق .

للشبه ومثلها المحرر^(٤) ، فإنه من ، ليس حكماً لا قطعاً ، لأنه منه في الطور لا في التوجه^(٥) . قوله : (كذلك) أي أول كل سورة غير براءة ، وكذا قوله : (في ذلك) . [قوله]^(٦) : (يخط السور) خرج به أسأوها^(٧) ، فإنها مكتوبة كذلك^(٨) . يغير خط السور في المصاحف العثمانية .

[قوله]^(٩) : (وإنها هي في)^(١٠) الفاعلة إلى آخره مردود بأنه لو كان المقصود من كتابتها في الفاعلة وفي غيرها ما ذكره .

(١) انظر : البصائر ، ص ٧١-٧٩ .

(٢) انظر : المحرر (٣٧٥/٣) .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده كتاب الصلاة ، باب من جهر بسم الله الرحمن الرحيم (٢٠٩/١) ، ومصححه رواه الذهبي ، وانظر تلخيص الحبير (٢٣٣/١) رقم (٣٤٨) .

(٤) أي جهر . سبعم - عنه سلام في بسم الله المحرم .

(٥) انظر : شيبه (١٤٨/٢) ، المغني (١٠١/١) .

(٦) زيادة من «ب» ، «ج» .

(٧) في «ج» : (استأوها) .

(٨) في الأصل : (لست) . ولشبه من «ب» ، «ج» ، ولعله الصواب .

(٩) زيادة من «ب» ، «ج» .

(١٠) في «ب» : (يأه) . أوّل هكذا (أي أول الفاعلة) وهو خطأ .

الباق

الباق (لا ما نقل أحاد) مر ما كُتِبَ فيها في مرة (والسارق والسارقة فاقطعوا أيهما) (١)، فإنه ليس من القرن (على الأصح)، لأنَّ نشر لإعجازه ليس عن لابن سبيل قصير سواه. تتوفر بدواعي عن شد سوير وقيل به من نشر حمل على أنه ك متواتر في العصر الأول، لعدة مائة، ويكفي ثبوته فيه

نائبه قوله: (ويكفي التواتر) حنه مع (١) لاكتفاء بذلك

للناحية لما [ساع] (١) كتابتها بخط السور، لمالغة الصحابة في تجريد القرآن عينا عنه (٢)، وكنت (٣) أو براءة، وما ذكر في الخبر، لا حجة فيه لم يسمي كوما قرآن، بل قد يحتاج به من أثبت، لأن قوله (حق) ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم (٤)، لم يكن ظاهرا في نزولها قرآنا، فمحتمل يتعين الحمل عليه بالمطامع، وهو الإجماع على كتابتها بخط السور (٥)، مع المبالغة في تجريد القرآن عنه عدة كما تقررو. قوله: (وليست منه أول براءة) إلى آخره، أي بإجماع المسمين كقوله النووي في مجموعه (٦)

(١) في أصل (ساع) وكتب من أ. ح.

(٢) قال عبدالله بن مسعود: اجزؤوا القرآن ولا تخططوه بشيء. رواه ابن أبي داود في كتاب

«مصحف»، وخبره بن حجر عن ما في نسخة من الأمير الحاج في «التقرير والتحصيل»

(٣) (٢٧٧)، ويظهر كتاب «مصحف» لابن أبي داود (ص ١٥٣-١٥٧)، و«النشر في

براهين» عشر (٣٣)

(٤) في ح (لا كتب) وهو خطأ

(٥) «إن، سابقه من ح»

(٦) «نظر، يعقوب الرزي» (٢٠٣)، «السب» (١٤٧)، «أعجب» (١٠٢)

(٧) «نظر، «المحصول» (٢٨٩/٣)، ويظهر «مرتب لإجماع» (ص ١٤٧)

(١) «هي مرة عبدالله بن مسعود يش رواها عنه بطري في نسخة ١٢٣٨ ٦، وينبغي في

«الر» بكذا» (٢٧٠ ٨)، ويظهر «المحصول» (١٩٦ ٤)، واضح الذي»

(٢) (١٠١)

(٣) في ح [نسخ]

بَيْتٌ وَالسَّبْعُ مَوَازِينٌ. قِيلَ: فِيهَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْأَدَاءِ... ..

البَيْتُ (قيل) - يعني قال ابن الجاحظ - (فيها ليس من قبيل الأداء) أي في هو من قبيله، بأن كان هيئة للفظ يتحقق بدونها.

للأشياء (٢١) تخصيصها بحجة لا يسمع بحجج اعتراف عن غيرهم. بل هو وقع فقد بلغنا من أهل كل بلد قراءة منهم لحجج لاعتبار عن مشيهم وهدم وإسبغت (٢٢) للأمة وروايتهم المذكورين في أسانيدهم، لتصديقهم بصلح حروفها، وحفظ شيوخهم الكمال فيها (٢٣) وشرط تواترها معنى كما قال العلامة (٢٤) [الحافظ] (٢٥) الشمس ابن الجوزي (٢٦) عن صحة نقلها، وموافقتها بحرفه، وخط أحد المصاحف العشائية، بل قال: «دلت تواترها وجب قومه وإن خالفت الرسم» (٢٧) أسنن وسنن بذلك مريد بيان

البَيْتُ (و) نفره (د) السبع) معروفة للقراء سبعة. أبي عمرو (١)، وسامع (٢)، واس كثير (٣)، وعامر (٤)، وعاصم (٥)، وحزرة (٦)، والكسائي، (متواترة) من السبع (٧)، أي نقلها عنه جمع، يستنع عده بواسطتهم على تكذب لثلمهم، وهدم

للأشياء قومه: (أي نقلها عنه جمع يستنع عادة بواسطتهم على التكذب لثلمهم وهدم) (٢٨) أي ولا يضر كون أسانيد القراء أحياناً (٢٩).

- (١) هو العلامة أبو عمرو ابن العلاء من غير تسمية السبع. ثمة واحد من أمته العربية، توفي سنة ١٥٤ هـ. انظر ترجمته في: «غاية النهاية» في طبقات القراء لاس بجوزي (٢٨٨/١).
- (٢) هو العلامة تافع بن عبد الرحمن من أبي معيص، القارئ للدين من القراء الصنفاء العباد، توفي سنة ١٦٩ هـ. انظر ترجمته في: «غاية النهاية» (٢٣٠/٢).
- (٣) هو العلامة عبدالله بن كثير الدارقي المكي، أبو معيد، إمام أهل مكة في القراءة، توفي سنة ١٢٠ هـ. انظر ترجمته في: «غاية النهاية» (٤٤٣/١).
- (٤) هو العلامة أبو عمران عبدالله بن عامر بن يزيد بن ميم بن سبعة الخصمي. مولى النشاهيم، توفي سنة ١١٨ هـ. انظر ترجمته في: «غاية النهاية» (٤٢٣/١).
- (٥) هو العلامة عاصم بن حذيفة بن أبي الحارث الأسدي، مولاهم، الكوفي، انتهت إليه رئاسة الإمارة بالكوفة، توفي سنة ١٢٨ هـ. انظر ترجمته في: «طبقات القراء» (٣٤٦/١).
- (٦) هو العلامة حمزة بن حبيب بن عمار، أبو حمزة الكوفي، التميمي، مولاهم، أحد القراء السبعة، ثقة حجة ثبتاً، توفي سنة ١٥٦ هـ. انظر ترجمته في: «غاية النهاية» (٢٦١/١).
- (٧) سقط هذه المسألة. تصحيفات متعددة. أصول بن حنبل (٢٩٩/١)، الإحكام، بلاغي (١٦٣/١)، شرح خصم (٢١/٢)، وقع الحاجية (٩١/٢)، البحر (٤٦٦/١)، التلخيص (١٩٤/٢)، يرهاق في علوم القرآن (٤٦٦/١)، التمهيد (١٣٥٩/٣)، تقرير وسليم (٢٨/٢)، التيسير (١١/٣)، الإيتقان (٢١٠/١).
- (٨) نسخة (ج) [١٦]

- (١) انظر شرح خصم (٢٠/٢)، وقع خاص (٩٣/٢).
- (٢) في نسخة (أ) بدل (د)، وهو خطأ.
- (٣) نسخة (د)، (أ) [٨].
- (٤) انظر هذه الكلام في البحر (٤٦٨) بدل منه عن كتاب النسخ من مملوكي.
- (٥) في نسخة (ج): (الولاية)، وهو تحريف.
- (٦) بدل منه (أ) - (ج) - (د).
- (٧) في نسخة (ج): (الجوزي) وهو تحريف. وعلامة ابن خنبل في إمام أبو عمر محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، الخزرجي البشقي الحجة المشايخ، سد عقود من القراء، رأس المحققين وشيخ القراء، رحل إلى بلدان كثيرة، توفي في عهد عمود وعن أسنن النجوم وفنون القراءات، من مصنفاته الشريفة القراءات العشر. وبعده غريبة في عدم تحريفه. وعنه بنو سنة (٣٣٣ هـ) انظر ترجمته في: «البرهان» (٢٥٥/٩)، وشمس (٢٩٨/٩).
- (٨) انظر «الشريفة القراءات العشر» (١٣).
- (٩) انظر مرجع نفسه.

لِللَّسِ كَالْمَدِّ، وَالْإِمَالَةِ، وَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ. قَالَ أَبُو شَامَةَ: وَالْأَلْفَاظُ الْمُخْتَلِفَةُ فِيهَا بَيْنَ الْقُرَاءَةِ.

فليس محتوتر وذلك (كالمَدِّ) يعني يرد فيه متصلا ومفصلا عن أصله، حتى يدع قدر أربعين نحو: ﴿جَنَّةٌ﴾، ﴿وَمَا أُزِيلُ﴾ وواو في نحو ﴿السَّوَّةُ﴾. ﴿قُلُوا أَلْمُؤْمِنُ﴾ وياء في نحو: ﴿حَيٌّ﴾، ﴿وَقَدْ أَفْسَحْتُ﴾، أو أقل من ذلك بنصف، أو أكثر منه بنصف، أو واحد، أو اثنين، طرق للقراءة (والإمالة) التي هي حلال الأصل، من بفتح حمزة، أو من ياء، بأن يسحق بفتحة فيما بين كـ ﴿أَلْفَر﴾ نحو بكسرة على وجه القرب منها، أو من الفتحة (وتخفيف الهمزة) الذي هو خلاف الأصل من التحقيق نقلاً، نحو: ﴿قَدْ قُلِحَ﴾ ويزال نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، ويسهل نحو: ﴿أَنْتُمْ﴾، ويسقط نحو ﴿جَنَّةٌ جُلَّتْ﴾ قال أبو شامة^(١) والألفاظ المختلف فيها بين القراء أي كما قال المصنف: «في أداء الكلمة»، يعني غير ما تقدم، كالألفاظ فيما قد حرف مشد نحو ﴿يُنْزِلُكَ تَعْدُّ﴾ يريد على أقل التشديد من مبالغة أو توسط. وغير ابن الحاجب^(٢) وأباً شامة، لم يتعرضوا لما قالاه، والمصنف وافق على عدم تواتر الأول، وتسرده في تواتر الثاني.

طائفة قوله. (فليس بمحتوتر) أي - بعدم ضبطه من فراءه النبي ﷺ بخلاف نحو «مَدَّة» و«مالك»^(٣) قوله: (كالمَدِّ الذي زيد فيه) إلى آخره.

(١) بحر الرشد الوجيز لأبي شامة (ص ١٧٨).
(٢) انظر شرح العقيدة (٢١/٢)، وفتح الحجاب (٩١/٢).
(٣) كلمة «مَدَّة» بحذف الألف ثمانية نغم، و«مالك» بحذف الألف، وهي قرأته شامي، وخرجه، و«ي جعفر» بفتح، و«بعضت» بضم، و«بوت» بفتح، و«ألف» بفتح، هي قرأته عاصم، و«كسبي» وحذف عاصم، وقد كنه في سورة براءة الآية (٣) على خصوصه،
نظر بدور ب هـ - شح عن محمد شح بضمي (ص ١٥)

التي مقصوده من شدة عن أبي شامة، اقتضت أن يصاحبه ما قبله، مع زيادة تلك الزيادة التي مثلهما بما تقدم. عن أبي شامة م يرد جميع الألفاظ، وقد قال في كتابه «المُرشد لوجيز» «اشاع على أسنة حمدة من مباحري المقرئين وغيرهم، من أن القراءات السبع متواترة، بقاها في بعض الطرق على شفه عن القراء السبعة، دون ما احتجفت به، بمعنى أنه نصت بسنة اليهم في بعض الطرق، وذلك موجود في كتب القراءات، لأسباب كسب المعادة والمشاركة، فيبينها ناس في موضع كثير».

للشبهة أشار به إلى أن أصل المد متواتر عند ابن الحاجب^(١) وأبي شامة^(٢) كغيرهما، وما قدر به المد من كونه أربعين أو أكثر أو أقل، مبني في كتب القراءات^(٣) قوله: (قال أبو شامة والألفاظ المختلفة فيها) أي في أدائها. قوله: (كما قال المصنف) أي في منع الموانع^(٤).

(١) انظر المرشد الوجيز (ص ١٧٦-١٧٧).
(٢) انظر شرح العقيدة (٢١/٢)، وفتح الحجاب (٩١/٢).
(٣) هذه العلامة لم يذهب عبد الرحمن بن سعيد عن فهم أبو شامة بمعنى هو مدني، شهدت السير، لأنهم حافظوا بحدوث نظري الجحون، مع أن غيره قد ذهب إلى أنها وحديدا، ومنه نسخة، وأما من، من مصنفه شرح شافعية، مع أن بعض النسخ، «عنه» بفتح، سنة ٦٦٥ هـ - بطريرج في طبقات القراء (ص ٣٦٦).
شعاع لا سحكي ٦٦٨ هـ
(٤) انظر «المُرشد الوجيز» لأبي شامة (ص ١٧٨).
(٥) انظر «سير القراءات العشر» (٣٦٦ - ٣٦٧)، وفتح المربع (٣٣٨ - ٣٣٩).
(٦) انظر (١٤٦٩)، أنه كان في علوم القرآن، (٢٦٨ - ٢٦٩) «الإمام» في بيان أصول القراءات، شح عن محمد بضمي (ص ١٥).
(٧) انظر «فتح المربع» (ص ١٢٤٨).

مع أنَّهُ لم تتوتر، عن أهم قد صرحوا بأن اشترط التواتر في ذلك إما هو في
القرن [القطعي]^(١) «أما الحكمي، فاكتمو فيه بظن، وهو حاصل باحتياج
لأمر الثلاثة السابقة، كما أنه حاصل في السئلة بكتابتها أول كل سورة غير
«براءة» بخط [المصاحف]^(٢).

لشَّيْخ وَقِيلَ : مَا وَرَاءَ السَّبْعَةِ . أَمَا إِجْرَاؤُهُمْ عَزَى الْأَحَادُ فَهُوَ الصَّحِيحُ .

الشيخ (وقيل) . اشاد (ما وراء السبعة) ، فتكون اشاد منه لا يجوز البراءة بها على
هذا، وإن حكى البيهقي الاتفاق على الجواز، غير مفرح بخلافه كما تقدم
(أما إجراؤه مجزئ) الأخبار (الأحاد) في الاحتجاج، (فهو الصحيح)، لأنه
منقول عن النبي ﷺ، ولا يلزم من استفاء خصص فرأسته، استفاء عموم
حريته والشار - عليه بعض أصحاب - لا يحتج به، لأنه إما على قرآن ولم
ثبت قراءته وعلى الأول احتج كثر من فهمت على قطع يمين لسرى
معه «أساس» . وب لم يوجها التسع في صوم كعزة يعين الذي هو أحد
قوى الشافعي بقراءة «متن» . قال لمصنف (١) «كأنه لما صحح
الدارقطني إسناده عن عائشة - رضي الله عنها - : «نزلت في صيام ثلاثة أيام
متتابعات» فسقطت متتابعات»

للشيخ قوله : (وإن حكى البيهقي الاتفاق على الجواز) أي فيه بحسب ما وصل إليه،
ولا يكون حجة على القائل^(٣) بأن اشاد ما وراء^(٤) أسبعة، لكن مر أن قول
لعوي هو الصحيح^(٥) قوله : (ولم تثبت قراءته) أي وقد لم تثبت قراءته لم
تثبت^(٦) حريته

(١) قاله في «رفع الحاجب» (٢/٩٥) .

(٢) انظر : «البحر» (١/٥٧٤) ، «التحجير» (٣/٣٨٦) .

(٣) نسخة «ع» [١١] ع

(٤) انظر «ص» (٢٦٢) ، «نصر أنوار العبد» في البراءة اشادة وإجراؤه مجزئ لأحد في «أصول
الشرعية» (١/٢٩٣) ، «التهذيب» للإسكندر (ص ١٤٢) ، «البحر» (١/٥٧٥) «الشف»
(١/١٥٤) ، «التهذيب» (١/١٥٥) ، «المد» (٤٩٢) ، «التحجير» (٣/٣٨٩) «التحجير»
والتحجير (٣/٢٧٩) ، «السير» (٩/٣)

(٥) في «ع» (ثبت)

(١) في الأصل (مطوي) وكتب من «أ» «ح» وهو الصواب
(٢) في الأصل (مصحف) . وكتب من «ب» «ج»

[لَا وَحُودَ لَهَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ]

وَلَا يَحْزَنُ وَرُودُ مَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، خِلَافًا لِلْخَشَوِيَّةِ.

ولا يجوز ورود ما لا معنى له في الكتب والنسخة، حلال للحشوية، في
تعزيزهم ورود ذلك في الكتاب قالوا: لوجوده فيه، كالحروف المقطعة "رائل
اسور، وفي السنة بالقياس على الكتاب، وحسب: "ن" حروف أسمة بسور
كطفه ويس ومضو حشوية. من قول حسن لصري: "لما وجد كلامهم
ساقطاً، وكانوا يعملون في حلقته أمامه: "ردوا هؤلاء إلى حشى الحقيقة، أي
جانها.

الشيخ قوله: (ولا يجوز ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة) ^(٢٢) أي أنه كافتدريك، فلا يليق بمعاقل فكيف باقعه وبرسوله؟! ثم المردس لا معنى له، معطر التوصل إلى معناه، ليصح ^(٢٣) عملاً للنزاع، إذ لم يقل أحد يظهر ذلك قوله: (واجيب بأن الحروف أسماء للسور)، وبها أفراد آخر معروفة في كتب التفسير، يحصل بكل منها الجواب ^(٢٤).

(١) هو علامة الخس بس في خشي بس، البشري، أو صمد، كال حجة قتيبة، أهل عامه قتيبة،
روى عن كنه من الصمدية، توفي سنة ١١٤ هـ بعد رحله في "مذهب التهذيب" لاس مخرج
(١ - ٤٩١ - ٤٩٤)

[illegible]

(١) نظر «فهرس الرازي» (١٦٥)، «تفسير القرطبي» (١٥٠)، «فهرس ابن كثير» (٦١)

«فَلَا يَخْجُجُ بِهِ»^(١)، قوله: «فَسَقَطَتْ امْتِنَاعَاتُ»^(٢) أي سحبت ملاوة وحكي، لتعدد سقوطها بلا سح، لأن الله تعالى أحبر بحفظ كتابه فقال: «إِنَّا نَحْنُ نَرُكِّكُم بِتِلْكَ الْأَشْوَاعِ وَأَلَمْ تَحْطِفُوا»^(٣) على أنه قد قيل: إنها لم تستع عن ابن مسعود^(٤).

(١) في الأصل (ولاً) ، والمثبت من (ب) ، (ج) :

(٢) انظر الأحكام، للأندى (١٦٠/١)، شرح مسلم، لتروى (١٣٦/٥)، وانظر البحر، (١٢٧٥/١)، الشرح، (١٥٤-١٥٥/١)، الصفاء، (٢٩/٢)، والتجريد، (١٣٩٣/٣).

(٣) مخطوطة "حدثت في سنن البخاري" هكذا: "عنه من أنس" أخرى: "مستطاب" - مخطوطة "مستطاب" - انظر "سنن البخاري" (١/ ١٧٧ رقم ٢٢٩٦) والباقي في "السنن الكبرى" (٢٥٨). وما أورده المصنف عن البخاري لا يوجد بالملفوظ المذكور، وفيه للمصنف في آخر هذا الملفوظ، كل من الشارح والتبع تركبا ما هو في "غاية الوصول" (٢٥)، وكلما ذكره ابن كثير في "تجمة الطالب" (١٣٠) ينسب لمصنف المخطوطة، والله أعلم.

(٤) صور = متغير لأية (٩)

(٥) (هـ) ساقطة من النص

(٦) واح (عدد) وهو خطأ

(٧) الأثر عن س. مسعود رواء عبد الرزاق في مصنفه (٨/٥١٣ رقم ١٦٦٠٢)، وابن جرير
 نظم في تفسره (١٠/٥٦٠ رقم ١٢٤٩٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٣/٦٠).

[هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَعْنِيَ بِكَلَامِ اللَّهِ غَيْرَ ظَاهِرِهِ؟]

لَا مَا يَعْنِي بِهِ غَيْرَ ظَاهِرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ

البرهان (ولا يجوز أن يرد في كتاب والسه (ما يعني به غير ظاهره إلا بدليل) بين لمرد، غير دليل، حيث قالوا: المراد دلالات والأخبار الصادرة في عقاب عصاة المؤمنين الترهيب فقط، بناءً على معتقدتهم أن المعصية لا تضر مع الإيجاب

الملازمة قوته: (وسموا حشوية) إلى آخره، فيه سه عن أن شبهها مفتوحة لأنها^(١)، موبة إلى حشاء خلقة كم قال، وهو مشهور، فقول ابن الصلاح^(٢): إن فتحها علق، وإثباتها / هو بالإسكان، ممنوع، نعم يجوز الإسكان بمجمل النسبة إلى الحشو الذي لا معنى له، لقولهم بوجوده في الكتاب والسنة. وبالأوجهين غُسل الزركشي^(٤) والبرماوي^(٥) وغيرهما^(٦).

(١) نسخة (ب) [٥٩ ح]

(٢) هو العلامة أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن أبي نصر الكردى الشهودى لأسفل، المعروف بابن الصلاح، الإمام المحدث والمفسر الأصولي، يعد من معانيه الشريعة. من تصانيفه: علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، مشكل الوسيط، أدب الفتى والمستفتى وغيرها، توفي بدمشق سنة ٦٥٣ هـ انظر ترجمته في طبقات الشافعية لأبي قاضي شهيد (١، ٢٢٢)، وذكره خطاط (٤، ١٤٣).

(٣) بقية عنه ابن كثير في «تفسيره» (١، ١٥٦)

(٤) «مفسر» «تفسيره» (١، ١٥٦)

(٥) انظر «شرح أمية ورد» (١، ٣٩)

(٦) انظر الإيجاد (١، ٣٦٠)، الإسموي (١، ٣٥٦)، «البحث» (١، ١٠٧)، «الصيد» (٢، ٥٣)

لَا مَا يَعْنِي بِهِ غَيْرَ ظَاهِرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ

البرهان

البرهان (قوله)^(١) [كما في العام المخصوص بمأخر]^(٢) بقية متأخر مصر، إلا أن يقال: إنه المتفق عليه [أن]^(٣) غيره مفهوم بالأولى.

(١) زيادة من (ب)، «ح».

(٢) انظر مسألة: هل يجوز ورود ما لا معنى له في القرآن؟ في «مجموع» (١، ٣٨٨)، «البحث» (١، ١٠٧/١)، «الإيجاد» (١، ٣٦٣)، «البر» (١، ٣٥٦)، «البحر» (١، ٤٦)

(٣) «تفسير» (١، ١٥٧)، «مفسر» (١، ٤١٢/٣)

(٤) زيادة من (ب)

[خَلَّ فِي الْقُرْآنِ جَمَلٌ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ] ٢٢

وَفِي بَقَاءِ الْمُجْمَلِ غَيْرُ مُبَيَّنٍّ، نَائِلُهَا: الْأَصْحُ لَا يَبْقَى الْمُكَلَّفُ بِمَعْرِفَتِهِ .

وَسَمَوُا مَرَجَتَهُ لِأَرْحَانِهِمْ، أَيِ تَأْخِيرِهِمْ بِهَا عَنِ الْإِعْتَابِ

(وَفِي بَقَاءِ الْمُجْمَلِ) فِي لِكْتَابِ وَالسَّهْ، سَاءَ عَلَى الْأَصْح. لَأَنِّي مِنْ وَفْوَعِهِ
فِيهَا، (غَيْرِ مُبَيَّنٍّ) أَيِ إِحْاطَةٍ، بَأَنَّهُ لَمْ يَتَصَحَّ إِمْرَادُ مَعَهُ إِلَى وَفَائِهِ بِكَلْمِهِ، أَقْوَالُ
أَحَدِهِ: لَا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَكْثَرَ نَدِيرٍ قُلُوبِ وَفَائِهِ، لِقَوْلِهِ: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ
دِينَكُمْ﴾ (١).

ثَانِيهَا: نَعَم، فَإِنَّ عَالِيَّ فِي مِثْلِهِ نَكْتَابُ. ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ (٢).
إِذَا الْوَقْفُ هُنَا كَمَا عَلَيْهِ جَهْوَرُ الْعُلَمَاءِ. وَإِذَا ثَبِتَ فِي الْكِتَابِ ثَبِتَ فِي السَّهْ، لَعَلِمَ
الْقَائِلُ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

(نَائِلُهَا: الْأَصْحُ لَا يَبْقَى) الْمُجْمَلُ (الْمُكَلَّفُ بِمَعْرِفَتِهِ) غَيْرِ مُبَيَّنٍّ، لِلْحَاجَةِ إِلَى
بَيَانِهِ، حَذَرًا مِنَ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ.

ثَالِثُهَا قَوْلُهُ: (وَسَمَوُا مَرَجَتَهُ) لِأَرْحَانِهِمْ، إِلَى آخِرِهِ أَيِ وَلِأَرْحَانِهِمْ أَيْضًا الْعَمَلُ عَنِ
الْبَيِّنَةِ أَيِ تَأْخِيرِهِمْ بِهَا فِي الرِّبَةِ عَنْهَا (٣).

(١) سُوْرَةُ لَمَدَّة (٣)

(٢) سُوْرَةُ آلِ عِمْرَانَ (٧)

(٣) فِي ٢٦ (بِمَرَجَتِهِ)

(٤) انْظُرْ تَفْصِيْلَ تَعْرِيفِ مَرَجَتِهِ كَيْفَ فِي التَّعْصِيْمِ فِي الْبَيِّنِ لِلْإِسْتِزَائِيِّ (ص ٩٧)، لَكُلُّ
وَسُجْلَةٍ شَهْرِيَّةٍ (١٣٩)، الْغُرُوبُ مِنَ الْغُرُوبِ بِمَعْنَى (١٩٠).

عَنِ أَنَّ صَوَابَ إِبْعَارِهِ «بِالْعَمَلِ بِهِ» كَمَا فِي مَرْجَعِهِ، وَفِي نَحْوِ سَحْهِ
«بِالْعَمَلِ بِهِ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنْ نَاسِخٍ مَشْنُونٍ عَلَيْهِ الْمَصْتَفَى، إِذْ وَقَعَ لَهُ مِنْ غَيْرِ
تَأْتِلُ

ثَانِيَةً قَوْلُهُ (٢). (عَنِ أَنَّ صَوَابَ إِبْعَارِهِ بِالْعَمَلِ بِهِ) قِصَّةُ أَنَّ التَّعْصِيْمَ سَمِعَهُهُ أَوْ
بِالْعَمَلِ (٣) بِهِ خَطَأً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ لَعَلَّهُ أَوْ أَعْنَمَ سَبَبَ تَعْمَلٍ، فَهَدَيْتَهُ أَنَّهُ
غَيْرُ بِالسَّبَبِ عَنِ الْمُسَبَّبِ، وَلَا يَسْخُ فِيهِ، بَلْ الْعَمَلُ عَمَلٌ فِي خِصْمَةٍ (٤). كَمَا مَرَّ
فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحُكْمِ. وَقَالَ السَّعْدُ اسْتِمَارِي فِي تَلْوِيحِهِ (٥). وَهُوَ قَدْ بَقِيَ نَعَم
عَمَلُ الْقَلْبِ وَهُوَ الْأَصْلُ.

(١) «الْبَرَاهِنُ» (١/٢٥٥) نَقْرَةُ ٣٢٦.

(٢) انْظُرْ مَسَائِدَ بَقَاءِ الْمُجْمَلِ فِي: «الْبَرَاهِنُ» (١/٢٥٥) ص ٣٢٦. «مَرْجَعُهُ» (٢٦١).

شَرْحُ مَخْصَرِ الرُّوْضَةِ (٢/٤٦)، رَفْعُ الْحَاجِبِ (٢/٩٧-١٠٥)، الْبَحْرُ (١/٤٦١)، الشَّعْبُ

(١/١٥٧)، حَيْبُ (١/١٠٨)، نَصِيَاءُ (٢/٥٥٢)، الْبَحْرُ (٣/١٤٠٦)، الْوَجْهِ

الرَّحْمَتِ (٢/٣٣).

(٣) فِي ٢٦: (بِالْعَمَلِ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ

(٤) نَحْوُ «لَا يَرَى» (١/٣٢١)، «الْبَيِّنِ» (١/٢٣٤)، «مَرْجَعُهُ» (٢/٣٠٥-٣٠٦)

(٥) نَحْوُ «تَلْوِيحِهِ» (١/٩٤).

كما لا يخفى عن من به تأمل^(١)، ولا سلم أيضا أن إضافة الثقلية اليقينية^(٢) يتوقف على العلم بعدم المعارض.

قال سعد استأزري في شرح المقاصد^(٣)، «لحق أنها إنما تتوقف عن عدم العلم بالمعارض، لا على العلم بعدمه، إذ [كثيراً]^(٤) ما يحصل اليقين من الدليل، ولا يخطر المعارض بسال إنسان أو بيت، فضلاً عن انعدام عدمه^(٥)، فبراد لغوهم؛ إذ يدعي اليقين يتوقف على [العلم]^(٦) بعدمه، أنها [إنما]^(٧) تكون بحيث لو لاحظ العقل المعارض جزم بعدمه».

بَابُ

المنطوق والمفهوم

(١) (بش) ساقطة من «ب»

(٢) انظر شرح المقاصد (١) ٢٤٨ ٢٤٩، ونظر استنباح به (٣/٢)

(٣) في الأصل (كنت)، والمثل من «ب» «ح»

(٤) نسخة «ب» [٦٠ ع]

(٥) في الأصل (عدم) وهو محريف، والمثل من «ب» «ح» وهو الصواب

(٦) في الأصل (أنها)، والمثل من «ب» «ح» ولعله انصواب

[تَعْرِيفُ الْمُنْطَوِّقِ، وَانْقِسَامُهُ إِلَى نَصٍّ وَظَاهِرٍ]

الْمُنْطَوِّقُ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي عَمَلِ السُّطْقِ. وَهُوَ نَصٌّ: إِنْ أَفَادَ مَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، كَزَيْدٍ ظَاهِرٌ: إِنْ اخْتَمَلَ مَرْجُوحٌ، كَالْأَسَدِ

(المنطوق والمفهوم) أي هذا مستحسناً، (المنطوق: ما) أي معنى (دل عليه اللفظ) في عمل البطون (حكماً كان، كما مثله في شرح لمختصر^(١) كغيره، سحرهم السابق أي لوالدين، الدال عليه قوله فعل «فَلَا تَقْرَأُ هَذَا آيَةً»^(٢) أو غير حكم، كما يؤخذ من مثيله في قوله: (وهو) أي يعطى ادال في عمل البطون، (نص) أي يسمى بذلك، (إن أفاد معنى لا يحتمل غيره)، أي غير ذلك المعنى: (كريد) في نحو: جاء زيد، فإنه مفيد للذب لمصلحة من غير احتمال لغيره (ظاهر) أي يسمى بذلك (إن احتمل) بدل لمعنى الذي أفاده (مرحوحاً كالأسد) في نحو رأيت

اللقية المنطوق والمفهوم. قوله: (في عمل النطق)^(٣) محله المذكور لفظاً، ومحلّه في أنه التأنيف مثلاً، هو التأنيف^(٤). قوله: (حكماً كان) أي^(٥) م دل عليه اللفظ قوله: (أو غير حكم) أي بأن يكون عمل الحكم معني [كان]^(٦) كالتأنيف في الآية، أو ذاتاً كزيد^(٧)، كما نبّه عليه بقوله (كما يؤخذ) بل آخره

(١) انظر «وقع الحاجب» (٤٨٣/٣).

(٢) سورة الإسراء الآية: (٢٣).

(٣) نص تعريف منطوق في باقي تراجم الأصولية «الإحكام» (٦٦/٣)، وشرح النسخ (ص ٥٣).

أشرف النسخ (٢/ ١٧)، أرفع المصاحف (٢٨٣/٣)، التلخيص (١٦٠)، الفتح (١٠٩/١).

النسخ (٢/ ٦٢)، النسخ (٦٢/ ٦٢)، وشرح الكوكب (٢٨٦/ ٦٢)، وشرح النسخ (٢٧٣/ ٦٢)، السراج (٩١).

«نشر الوجوه» (٨٣/ ١)، «نشر الوجوه» (ص ٩٧)، «نسخة بالموسى» (ص ١٦٥).

(٤) مطر «آيات السامية» (٢/ ٢)، «النسخ» (٢٣٥/ ١)، «نسخة» (٣٠٧/ ١).

(٥) نسخة «١٧» [نسخ].

(٦) زيادة من «نسخ».

(٧) نظر «آيات السامية» (٢/ ٢)، «نسخ» (٢٣٥/ ١)، «نسخة» (٣٠٨/ ١).

[تَعْرِيفُ الْمَقْرُودِ وَالْمُرَكَّبِ]

وَاللَّفْظُ إِنْ دَلَّ جُزْؤَهُ عَنِ خَرَّةِ الْمَعْنَى، فَمُرَكَّبٌ، وَإِلَّا فَمَقْرُودٌ

[دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ وَالتَّضَمُّنِ وَالْإِنْتِزَامِ]

وَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ مُطَابَقَةٌ، وَعَلَى جُزْئِهِ تَضَمُّنٌ،

(واللفظ إن دل على جزء المعنى، كعلام زيد: (مركب، وإلا) أي ما يدل جزؤه على جزء معناه، بأن لا يكون له جزء كهمزة لاستعظام، أو يكون له جزء غير دال على معنى كزيد، أو دال على معنى غير جزء معناه كعبد الله عبي) (مفهرم). ودلالة اللفظ على معناه مطابقة) وتسمى دلالة مطابقة أيضا لمطابقة الدال للمدلول (وعلى جزئه) أي معناه (تضمن) وتسمى دلالة تضمن أيضا، لتضمن المعنى لجزئه المدلول.

للمعنى قوله^(١): (أو يكون له جزء غير دال على معنى كزيد) أي فإن أجزءه [حروفه]^(٢) المسميات وهي: «ز، ي، د» فإنها لا تدل على معنى، لا أسماؤها، وهي الزاي، والياء، والدال، والمسميات المذكورة تسمى حروف المباني. كما أن أسماءها^(٣) تسمى حروف المعاني^(٤).

- (١) انظر معنى التركيب والمقدود عند المطابقة وغيرهم في: تحرير القواعد لمحقه، حاشية آخر حاشية عليه (ص ٢٣) وما يبعدها، «شرح السلم» (ص ١٣-٤)، «معجم» (٢١١-٢١٢)، «البيان» (٢٣٧/١)، «المحصل» (٢٣٥/١)، «شرح المعاني» (٥١١-٥١٢)، «الف» (١٦١/١)، «أصول الفقه» للشيخ محمد أبي النور (٢/٢)، (٢) في الأصل (حروف)، «المثبت من مب»، «فج» ولعله الصواب.
- (٣) في «ج» اسم (ها) وهو حقا.
- (٤) «وف» معني هي ما يدل على معنى غير مستقل بأنفسه مثل «في» وهي مع «أسماء» لألف معاني.
- «حروف مباني» هي التي تألف منها الكلمة، وهي أصل مد، «الاسم» عربي، «عجم» بعد «الاسم» يمدد في نحو يسقط (٢١/٣)، «معجم القواعد العربية» للشيخ لمدو (ص ٢٤١-٢٤٢).

ايوم الأسد، فإنه مفيد للحوان لمصر، يحمل للرجل الشجاع مدل، وهو معنى مرحوح، لأنه معنى محزى، والأول الحقيقي المتبادر إلى الدهش أما المحتمل لمعنى مساو للأخر فيسمى جملاً - وسيأتي - كالجول في ثوب زيد الخور، فإنه محتمل لمعنييه أي الأسود والأبيض على السواء.

للشبهة قوة: (وهو نص)^(١)، النص مطبق [في]^(٢) مقابلة لظاهر كي ها، وفي مقابلة انقياس وإجماع^(٣)، كما سيأتي في القياس^(٤)، فمردده ها (ما أفاد معنى لا يجتمع غيره)، كي قل، وفيه يأتي ثم تدل من الكتاب أو السه، ظاهراً^(٥) كان أو نصاً بالمعنى الأول، كما سيأتي ثم، ويطلق^(٦) النص^(٧) أيضاً^(٨) - كي قال القرافي: على ما محتمل تأويلاً، احتمالاً مروجاً، وهو معنى الظاهر، وعن ما دل على معنى كي كد^(٩) قوله. (في ثوب زيد) أي في نحو قولك ثوب زيد

- (١) انظر تعريف النص أيضاً في «البرهان» (٤١٧/١)، «أصول السرحي» (١٧٩/١)، «شرح فتح المصنوع» (ص ٣٦)، «تفسير» (١٦/١)، «الغيت» (١١٠/١)، «البيان» (١٥٢)، «تجريد» (٢٨٧٣/٦) «الروضة» (ص ٩٧).
- (٢) في الأصل (على)، «المثبت من مب».
- (٣) انظر «التشبيه» (١٦١/١)، «التحيرة» (٢٨٧٥/٦).
- (٤) انظر: «شرح المحلى» (٢٦٣/٢).
- (٥) انظر تعريف بقدر في «تفسير» (٧١٣/١)، «كتاب الأسرار» للمحاري (١١٢٣).
- (٦) «شرح فتح المصنوع» (ص ٣٦)، «التبليغ» (١٦٠/١)، «البحر» (٢٨٧٣/٦).
- (٧) في «اب» معني.
- (٨) (لنص) ساطع من اب.
- (٩) (لها) ساطع من اب.
- (٩) انظر «شرح فتح المصنوع» (ص ٣٦).

فَمَحْوَى الْخُطَابِ إِنْ كَانَ أَوَّلِيَّ، وَلِحْنُهُ إِنْ كَانَ مُسَاوِيًا، وَقِيلَ: لَا يَكُونُ مُسَاوِيًا

ثم هو (محوى الخطاب)، أي سمي بذلك (إن كان أولي) من المصوى، (ولحنه) أي لحن الخطب، (في يسمى بذلك (إن كان مساويًا) لمنطوق، مثال المفهوم الأولي: تحريم ضرب لوليس، لئلا عليه - حظر للمعنى - قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْسُ هُمْ أَقْرَبُ﴾^(١)، فهو أول من تحريم الأقرب المصوى، لأشدية الضرب من التأنيب في الإيذاء، ومثال مساوي: تحريم حرق مال لليم، إبدال عليه بصر للمعنى آية ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَهُمْ لَتَقْسَى ظُلْمًا﴾^(٢).

قوله [ثم هو] ^٣ فمحوى الخطاب إن كان أولي، ولحنه إن كان مساويًا^(٤)، لا يقال سبك عن الأدون، لأننا نقول: ليس هم^(٥) مفهوم الأدون. قوله: (ينظر للمعنى) أي لا لا وضع له اللفظ والمعنى هما ما علق به الحكم، كالإيذاء في التأنيب^(٦)، والإللاف في أكر مال التيم^(٧). قوله: (لأشدية الضرب من التأنيب) مثله هذا التركيب وقع أيضًا في مبحث الجواز، وقد يقال: فيه من الحارة بلمنصوص (بما يؤتى بها إذ حرد أفس التمسيل من ذل) والإضافة^(٨)، وهو ما مصف فمصح لآتيها، ويجب: بأن مصف هذا ليس فعل كما يرى

- (١) سورة الإسراء (٢٣)
- (٢) سورة النساء (١٠)
- (٣) ماددس الج، وشرح المحلى.
- (٤) انظر «إحكام» للألمدي (٦٦/٣)، «رفع الحجاب» (٤٩١/٣)، البحر (٧/٤)، «التصريح» (٢٨٧٧/٦)، «التقرير والتحيز» (١٤٧/١).
- (٥) في مبد (٥) من (الم).
- (٦) ما يهدى به من معاني «لا تَقْسُ هُمْ أَقْرَبُ» (٣٣).
- (٧) من معاني في أكر مال يسمى في قوله معنى «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَهُمْ لَتَقْسَى ظُلْمًا يَأْكُلُونَ فِي ظُلْمِهِمْ نَارًا» (٤).
- (٨) انظر شرح تيسير (٥٣٣)، «أوضح المالك» (٢٨٧/٣).

للح... ..

التي فهو مساو لتحريم الأكل، لمساواة الإحراق للأكل في الإلتلاف (وقيل: لا يكون) الموافقة (مساويًا)، أي كما قال المصنف^(١): لا يسمى بالموافقة المساوي، وإن كان مثل الأولى في الاحتجاج به وباسمه المتقدم سمي لأولى أصب على هذا، ومحوى الكلام ما يفهم منه قطعًا، ولحنه معناه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَتَقَرَّبَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾^(٢)، ويطلق للمعوم عن محل حكمه أصب كالمنطوق، وعلى هذا ما قلنا لمصنف في شرح لمصنف^(٣) كغيره^(٤): للمعوم إما أولي من المنطوق بالحكم، أو مساو له فيه.

الذي به وقد يجب أيضًا: بأن المضاف المراد عدم إضافته إلى ما هو^(٥) بعينه، وهذا ليس كذلك، ويرد بأن كلام النحاة يجمع من ذلك^(٦). قوله: (وياسمه المتقدم) أي وهو لحن الخطاب، (يسمى الأولي أيضًا على هذا) أي القول، فعليه يكون مفهوم الموافقة هو الأولي، ويسمى الأولي: فمحوى الخطاب، ولحن الخطاب. والمساوي/ على هذا القول سمي مفهوم^(٧) مساو^(٨) وقوله (الأولي) نائب [٣] فاعل (يسمى) قوله (ويطلق للمعوم على عن الحكم أيضًا كالمنطوق)

- (١) انظر «مع إحداد» (١٩٥/٣) وما بعدها.
- (٢) سورة محمد (٣٠).
- (٣) انظر «الإيجاز» (١/٣٦٧).
- (٤) انظر «تجلية الزل» (١/٣٦٠).
- (٥) نسخة آية: «ع/٤».
- (٦) انظر «أوضح المسالك» (٨٦/٣)، و«شرح لأشعري» (٢/٨٢٠).
- (٧) (مفهوم) سابقة من «س».
- (٨) وحالف في ذلك الأمدني في حكمه (٦٦/٣)، ومن جاحظ في مختصره ينظر «شرح المحقق» لمصنف مع حاشيته (١٧٢/٣)، و«البحر» (٩/٤٢).

لِلثَّانِ وَقِيلَ : لَمْ يَطْلِقْ ، فَقَالَ الْغَزَالِيُّ وَالْأَمِيدِيُّ : فَهِمْتُ مِنَ السِّيَاقِ وَالْقَرَائِنِ ، وَهِيَ تَجَارِيئُهُ ، مِنْ إِطْلَاقِ الْأَخْصَصِ عَلَى الْأَعْمِ .

ولا يصح في انفس عن الأولين عدم جمعها المساوي من الموافقة، لأن ذلك
بالطريق إلى الاسم لا الحكم، كما تقدم، وأما الثالث فلم يصح بالتسمية
بالموافقة ولا نحوه عما تقدم،

بأنه قوله: «عن الأولين»^(١) ناشئة أي الإمام الشافعي وإمام الحرمين، وقوله: «وأما الثالث» أي الإمام الرازي^(٢)، وما نقله عن إمام الحرمين من^(٣) أن الدلالة قياسية، خلاف ما مال إليه في كتاب القياس من الرهان^(٤) من أنها دلالة مفهوم، وقد ساق البرزكشي^(٥) عبارة المصنف بلفظ: (والإمام أي الإمام الرازي، واتبه العراقي^(٦)).

(وقيل: الدلالة عليه (الفظية) لا مدخل للنسب فيها، فهمه من غير اعتبار النسب فقال الغرالي والأدي^(١) من فاتي حد القول (هههه) أي ادلاله عليه- (من السياق والقراة) لا من مجرد اللفظ، فلو دلالاته في آية الوالد بن على أن المطلوب بها تعطسها واحرمها، ما فهم منها من مع التعسف مع نص^(٢) إذ قد نفوذ دو العرس لصحح بعده: لا تضم فلاناً ولكن أضره. ولو دلالاتها في آية مال اليتيم على أن المطلوب بها حفظه وصحته، ما فهم منها من مع كنهه مع حرافه، إذ يقول لعن^(٣) و لله ما أكنت مال فلان، ويكون قد أحرقه، فلا يبحث (وهي) - أي دلالة عليه حسب مجازية من إطلاق الأخص على الأعم، فأطلق المنع من اتعاف في آية الوالد بن، وأريد المنع من الإيذاء، وأطلق المنع من أكل مال اليتيم في آية، وأريد المنع من إنتلافه.

الثانية: وقال: إن قوله (والإمامان) عبارة النسخة السادسة، واعتمد فيها عن نقل بعضهم عن البرهان^(١)، أي أنه ذلك عن معظم الأصوليين، وهو وهم، والذي^(٢) فيه: عن معظمهم^(٣) أي أنها دلالة مفهوم^(٤) قوله: (لا أحكم) أي الاحتجاج. قوله: (ولا نعوها ما تقدم) أي لحن الخطيب

(١) جعل عصب بقرى محبة، وبستان العبد والأندلس ده تكملة وقال م نعل
الغزالي والأندلس ذلك من السجدة ٦٠٢ ٤٧٨٩، معناه ٣٥١ ٣٥١، وانه
سبتمبر ١٩٠٠، والحكمة للأندلس ٣٠ ١٦٧، ولايات البتة ١٩١٧

[illegible]

(۳) واپس (جائی)

(2) $\frac{1}{2} \ln \left(\frac{1 + \sqrt{1 - 4x}}{1 - \sqrt{1 - 4x}} \right) + \frac{1}{2} \ln \left(\frac{1 + \sqrt{1 - 4x}}{1 - \sqrt{1 - 4x}} \right)$

(5) نظر في الآيات السابقة (٢، ٣)

(۱) جملہ (۱) (۱) (۱)

(٣) قال بأنّ دلاله مفهوم بيانية انظر: «المحصول» (١٢١/٥)، وهو قول بعض الحنفية، وبعض احنابلة، انظر: «الفيبر» (٩٠/١)، و«التحريم» (٢٨٨٦/٦).

(٣) (عربي) : مسابقة من أجل

(١) انظر المرجع، {٧٨٦/٢، ص ٧٣٥}

(5) 174 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 1046 1047 1048 1049 1050 1051 1052 1053 1054 1055 1056 1057 1058 1059 1060 1061 1062 1063 1064 1065 1066 1067 1068 1069 1070 1071 1072 1073 1074 1075 1076 1077 1078 1079 1080 1081 1082 1083 1084 1085 1086 1087 1088 1089 1090 1091 1092 1093 1094 1095 1096 1097 1098 1099 1100 1101 1102 1103 1104 1105 1106 1107 1108 1109 1110 1111 1112 1113 1114 1115 1116 1117 1118 1119 1120 1121 1122 1123 1124 1125 1126 1127 1128 1129 1130 1131 1132 1133 1134 1135 1136 1137 1138 1139 1140 1141 1142 1143 1144 1145 1146 1147 1148 1149 1150 1151 1152 1153 1154 1155 1156 1157 1158

(٦) انظر: «لعيب» (١١٨/١)

القول (وقيل : نقل اللفظ ها) أي للدلالة على (أعم) (عرفا) ، بدلا عن الدلالة عن لأخص لعم ، محريم صرف أبو اندس ، وتحريم إحراق مان لبيم على هذين لقولين من مطروق الأيتين ، وإن كانا مغرسة عن الأول منهما

لما ظاهري فونه : (وقيل نقل اللفظ ها) عرفا^(٦٦) قال التركشي^(٦٧) . وهذا لدي آخره [المصنف]^(٦٨) وضعه^(٦٩) هو الذي ذكره في العموم ، حيث قال وقد يعتم للفظ عرفا كالمعجى^(٧٠)

قال لعراقي^(٧١) ، ولعمه متى به كذلك^(٧٢) عن رأي مروجح ، وبه جرم^(٧٣) ر الشارح^(٧٤) .

وكثير من العلماء منهم خجعية ، على أن لواقفة معهود لا مطروق ولا فاسي ، كما هو ظاهر صدر كلام مصنف

ومهم من جعله بارة معهودا ، وأخرى فاسب كسبوبي ، وقد لصعي فندي^(٧٥) لا تنافي بينهما ، لأن المعهود مسكوت ، وأندس إحق مسكوت مسطوق

فانه : (وكثير من العلماء منهم الخجعية على أن الموافقة معهود لا منطوق ولا قياسي)^(٧٦) هو كذلك . لكن خجعية^(٧٧) يسمونها دلالة أصلا ، ولا تعدي أهم يسمونها [بالشيتين]^(٧٨) باعتبارين^(٧٩) .

فونه (كما هو ظاهر صدر كلام المصنف) أي وهو قوله . (ومفهوم ما دل)^(٨٠) لك آخره . قوله : (كالبضايوي) أي فإنه جعل الموافقة في مبحث اللغات معهودا^(٨١) وفي كتاب القياس قياسا^(٨٢) فونه . (قال المصنف) أي في شرح المنهاج^(٨٣)

(١) انظر «المأني» (٤٢/٣) ، (٤٨-٤٩) .

(٢) انظر البحر (١٢/٤) ، «التنبيه» (١٦٦/١) ، «التحيرة» (٢٨٧٦/٦) ، «الضياء» (٨٨٣) «التنبيه والتحيرة» (١٤٧/١) ، «التيسير» (٩٤/١) .

(٣) ما بين معقودين ساقط من الأصل ، والزيادة مشتقة من «ب» .

(٤) في الأصل (بالقي) ، والمثبت من «ب» ، «ج» ، وهو المصوب

(٥) انظر التقرير والتحيرة (١٤٧/١) ، «التيسير» (٩٤/١) «مراجع» بمرحوم^(٧٢٢)

(٦) نسخة «ب» (٣٣) .

(٧) نسخة «ب» (ج) ، ٣٦٦ ٣٦٧ ، «ب» نسخة (١) (٣٦٠)

(٨) انظر «الإيجاج» (٢٧/٢) ، «مباية السولة» (٨٢٣/٢) .

(٩) انظر «الإيجاج» (٢٧/٢) .

(١) في «ب» ، (بها) وهو خطأ .

(٢) انظر «التنبيه» (١٦٦/١) ، «القياس» (١١٩/١) ، «الضياء» (٩٤/٢) ، «التحيرة» (٢٨٨٥/١)

(٣) انظر «التنبيه» (١٦٧/١) .

(٤) زيادة من «ج» ، وهو مصنف

(٥) نسخة «ج» ، «ب»

(٦) انظر شرح المعنى ٢١٤

(٧) انظر «مبحث» (٩١١)

(٨) في «ب» (بذلك) ، وفي «ج» (بذلك)

[مَفْهُومُ الْمَخَالَفَةِ وَشَرْطُهَا]

وإن خالف، فمخالفة، وشروطه: أن لا يكون المسكوت ترك الخوف
وتحريمه.....

ترجم (وإن خالف) حكم المفهوم حكم المنطوق به (مخالفة)، ويسمى مفهوم مخالفة أيضاً، كما سيأتي التعبير به في مبحث العام، (وشروطه) ليحقق (أن لا يكون المسكوت ترك الخوف) ذكره بالوقف، كتقريب قريب العهد بالاسلام لبعده -بحضور المسلمين-: تصديق بهذا على المسلمين، ويريد وغيرهم، وتركه خوفاً من أن يتهم بالتناقض...

ترجم قوله: (وإن خالف حكم المفهوم الحكم المنطوق به)^(١) الأسلوب لا يقول^(٢) بدل^(٣) جزء: «حكم المنطوق»^(٤)، أو بدل قوله «الحكم المفهوم» ليتوافق قوله: (ويسمى مفهوم مخالفة)^(٥) أيضاً^(٦) يسمي أيضاً دليل خطيب^(٧)، و«خس خطاب»^(٨)

(١) (ب) مخصص من م

(٢) في ج (يقال) بدل (يقول).

(٣) في هـ (ب) (ب) مكان (بدل) وهو خطأ

(٤) في ج (ربادة (كل) هكذا: «حكم ب منطوق» وهو خطأ

(٥) في هـ (المنطوق) بدل (المفهوم) وهو خطأ.

(٦) في الأصل (مخالفة) يجب حذف ال التعريف من م، وج، شرح لعل، هو الصواب
(٧) بعد تعريف مفهوم مخالفة د (في البرهان) ١٤٩، «الشبهة (أ) حجاب ١٢
بعد ٨٠، ١٢، «الحكم» بالمدى ٦٩٣، «شرح صحيح الفهر» (ص ٥٣)، «مع
العصا» (١٧٣٢)، «شرح» ٣٤، «اللف» ٦٧١، «اللف» ٩١، «اللف» ١٤، «اللف» ١٧٣٢)
(٨) «شرح» ٣٤، «اللف» ٦٧١، «اللف» ٩١، «اللف» ١٤، «اللف» ١٧٣٢)

(٩) في م (أ) (أ) (أ) (أ)

(٩) في هـ (أ) (أ) (أ) (أ)

قال المصنف: «وقد يقال بينها تناف، لأن المفهوم مدلول لللفظ، والمقيس عمر مدلول له».

للمناقشة (وقد يقال بينها تناف) إلى آخره، مخالف مقوده في شرح المختصر: «ولا ساق بينهما»^(١) [وإن]^(٢) للمفهوم جهتين، هو باعتبار أحدهما سند إلى اللفظ فكان مفهوماً، وباعتبار الأخرى قياس. ومن ثم قال السعد التفتازاني^(٣): «اخلاف لفظي»، وأشار إليه إمام الحرمين في البرهان^(٤)، وتعبق جماعته^(٥) منهم البرهموي^(٦)، بأن للاخلاف فوائد منها: أننا إن قلنا: إن دلالة لفظيه، جاز النسخ به، ولا فلا^(٧).

(١) انظر «رفع الحجاب» (٤٩٧/٣).

(٢) في الأصل (قال) بدل (فإن)، «والنتج من أ ب، ج».

(٣) انظر حاشيته على «شرح المعتمد» (١٧٣/٢).

(٤) حيث قال: «وهذه مسألة لفظية» انظر «البرهان» (٧٨٦/٢) فقرة ٧٣٥.

(٥) بعد «البحر» (١١٤٤) «اللف» (١٦٧) «شرح» (٦٠٩٨٨).

(٦) بعد «البحر» (١١٤٤) «اللف» (١٦٧) «شرح» (٦٠٩٨٨).

(٧) بعد «أدت النتائج» (٢٤٤٣/٢).

بشرح (ويجوز) أي نحو: خوف كالجهل بحكم المسكوت، كقولك في العثم السائمة زكاة، وأنت تجهل حكم المعلوفة.

للشبه قوله «يتحقق» أن يوجد قوله «ترك خوف في ذكره بالمواقة»^(١) أي خوف محدود بسبب ذكر مسكوت بصريح موافقه لمسطوق، بأن يعطى عنه «أفقي» للمسية، والباء»^(٢) للتمديدية متعلقة بـ (الذكره)^(٣). قوله: (ويجوز) (كالجهل) معلوم أن ذلك إنما يتصور في غير كلام الله تعالى.

وَلَا يَكُونُ الْمَذْكُورُ مُخْرَجًا لِلْعَالِيَةِ، خِلَافًا لِإِمَامِ الْحَرَمِيِّ، أَوْ لِسُؤَالٍ، أَوْ حَادِثَةٍ، أَوْ لِتَجْهَلُ بِحُكْمِهِ، ...

الشرح (و) أن لا يكون المذكور خرج للعالي، كما في قوله تعالى «وَيَسْئَلُكُمْ أَلْئَنِي تُخْذِرُكُمْ»^(٤)، فإن تعال كونه لرب في حيز الأرواح، أي تربيتهم، (خلافًا لإمام الحرمين)^(٥) في نفيه هذا الشرط - لما سيأتي - مع دفعه. (أو) خرج المذكور. (السؤال) عنه، (أو حادثة) تعني به، (أو لتجهل بحكمه) دون حكم المسكوت، كما لو سئل أسير بفتح هل في عثم سائمة كاه^(٦) وفي حصه به: لعل عثم سائمة، أو حط من جهل حكم عثم السائمة دون معلومه فقال: في لعنه السائمة وكه

قوله: (لما سيأتي) أي من توجه إمام الحرمين^(٧). قوله: (السؤال، أي حوس سؤال، أو)^(٨) قوله: (أو حادثة) أي ليال حكم حادثة يعني بتدوير. ولضعف^(٩) المفهوم عن المطوق في الدلالة، كان السؤال وحادثه مثلاً صافين [أ] عن مصبه. (بل ما معنى من^(١٠) وجود، بخلاف العام. و) دعه لا بصرفه عن مقصده^(١١)، بقوة دلالة، بل غير منه عموم بفتح لا خصوص لسبب^(١٢) قوله «(أو لتجهل) أي تعالج كما يفيد كلام الشارح بعد

(١) سورة البقرة (٢٣)

(٢) سورة البقرة (٢٧٧) قوله (٣٨)

(٣) سورة البقرة (٩)

(٤) سورة البقرة (١٤)

(٥) سورة البقرة (٦٦)

(٦) سورة البقرة (١٤)

(٧) في الأصل (عن) ... (٨٣٣)

(٩) سورة البقرة (١٤)

(١٠) سورة البقرة (١٤)

(١١) سورة البقرة (١٤)

(١) سورة البقرة (٢٧١) قوله (٢٧٢) ...
بعضه (٢٧٢) ... (٢٧٢) ...
بعضه (٢٧٢) ... (٢٧٢) ...
بعضه (٢٧٢) ... (٢٧٢) ...

ومن المعنى المعلوم به، موافقة المسكوت بمنطوق، شأن خلاف في أن الدلالة
عن المسكوت قياسية أو لفظية، وكأن القيد لم يذكر حكاها في

الثانية قوله (ومن المعنى) ي ومن المعنى فيه قوة: (المعلوم به^(١)) موافقة
المسكوت^(٢) للمنطوق) أي في الحكم، بمعنى أنه من يكفي أحده من المنطق
من غير قياس، أو لا ينفذ من قياس^(٣) قوة: (في أن الدلالة على المسكوت)
أي على حكمه الموافق [الحكم]^(٤) المنطوق.

[لَا يَمْنَعُ قِيَاسُ الْمُسْكُوتِ عَلَى الْمُنْطُوقِ]

لأن لا يمنع قياس المسكوت بالمنطوق، بل قيل: يعمه المقروض.

البيان قوله: (ولا يمنع)، أي ما يقتضي اختصاص بالذكر قياس المسكوت
بالمنطوق، بأن كان بينهما علة جامعة لعدم معارضته، (بل قيل: يعمه)، أي
المسكوت المشتمل على العلة (المعروض) للمذكور من صفة أو غيرها إذا
عارضه بالنسبة إلى المسكوت المشتمل على العلة كأنه لم يذكر

سابقة [قوله: (أي ما يقتضي التخصيص) أي تخصيص المذكور بالذكر، كقوله^(١)
حويًا السؤال أو بيان خادته^(٢)] قوة: (لعدم معارضته)^(٣) أي ما يقتضي
التخصيص بالذكر له^(٤). أي للقياس والعروض هو اللفظ المقتد بصفة أو
نحوها، [العارض هو القيد، من صفة أو نحوها، وعبر بالمعروض دون
للموصوف]^(٥)، وإن كان في المعنى موصوفًا، لتلازم اختصاص ذلك^(٦) مع
بالصفة^(٧). قوله: (من صفة أو غيرها) بيان للمذكور.

(١) في نسخة: (لكونه).

(٢) انظر المطار (٣٢٥/١).

(٣) ما بين معقوتين سابق من مع.

(٤) انظر التلخيص (١٦٩/١-١٧٠)، والعلة (١٢١/١) والعلة (١٢٢/١) والحق.

(٥) ٢٩٠٣/١.

(٦) (له) سابقة من مع.

(٧) من معروفة سابقة من أصل، وانظر نسخة من نسخة.

(٨) في نسخة من نسخة، لمعروف هذا هو العلة والموصوف هذا هو العلة.

٢١١، ح ١١٠.

(١) في نسخة: (منه) بدل (به) وهو خطأ.

(٢) نسخة ح ١٨/١.

(٣) في الأصل (الحكم) وثبت من نسخة ح ١٠/١ شرح المعنى.

لذلك وهل المتغن غير سائمة؟ أو غير مطلق السوائيم؟ قولان.

[بَقِيَّةُ أَقْسَامِ مَقْهُومِ الْمُخَالَفَةِ]

لذلك ومنها العلة، والظرف، والحال، والغدي، وفرض، وغاية.

الفتح (ومنها) أي من الصفة بمعنى سابق، (الغدي) بحر، عند سائر حديثه
أي صاحب دونه، (والظرف) زمان ومكان، بحر، صفة يوم الجمعة، أي
لا في غيره، وأجلس أمام فلان، أي لا وراءه، (والحال) نحو: أحسن إلى العبد
مصعباً، أي لا عاصياً، (والعدد) نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْلُوهُمْ ثَمِينًا
حَلْدَةً﴾^(١)، أي لا أكثر من دت، وحدث لصحيحين إذا شرب الكلب في
إياه أحلّكم فليقتله سبع مرات^(٢).

للإضافة ولولا أنه لحظ في الصفة المثنى السابق، لأمكن الفرق بين المثالين، بل لصف
إليه / في الثاني صفة دون المضاف، وفي الأول بالعكس^(٣). قوله (بالمعنى
السابق)^(٤) أي (وهو لمع مقيد لآخر) أي حره، ويزق العراقي^(٥) ليس صفة
والعلة، بل الصفة به تكون مكتملة بعلة، لا عه، وهي أعم من العلة، فإن
وجوب الزكاة في السائمة ليس للسوم، وإلا لوجب في الوحوش، وإنما
وجب لتعنة الملك، وهي مع السوم آتم منها مع العلف.

(١) سورة النور: (٤).

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب الماء الذي يمس به شعر الرأس.

(٣) (٣٦١/١) رقم ١٧٢ معفتح، وصلي في صحيحه، كتاب طه، باب حكم دوح

الكلب (٤٦١/١) رقم (٢٧٩) مع سوري، عن أبي هريرة.

(٤) مثله (١٢٢/١) (١٢٣)، والتخريج: (٢٩٠/٦)، (٢٩٠/٦)، (٢٩٠/٦).

(٥) انظر باقي أقسام مفهوم المخالفة (الغدي، الظرف، الحال) في السبعين ٨٢٣.

(١٩٨) البرهان: (١٩٨-١٩٩)، (٢٤٩/١)، (٢٤٩/١)، (٢٤٩/١)، (٢٤٩/١).

(٥٧) البرهان: (٣٦٦/٤)، (٥٨)، (٥٨)، (٥٨)، (٥٨)، (٥٨).

(١٧٧)، (الضياء: ١١٤-١١٥)، (٢٩٠/٦)، (٢٩٠/٦)، (٢٩٠/٦).

(١٥٥/١)، (التفسير: ١٠٧/١)، (١٠٧/١)، (١٠٧/١)، (١٠٧/١).

الحدود: (١٨٣-١٨٤)، (١٨٣-١٨٤).

(٥٠) انظر شرح السبعين (١٨٣-١٨٤)، (١٨٣-١٨٤)، (١٨٣-١٨٤).

(وهل المتغن) عن محبة الزكاة في المثالين الأولين (غير سائمتها)، وهو معلومة
الغنى، (أو غير مطلق السوائيم)، وهو معلومة الغنى وغير الغنى، (قولان):
الأول ورخصه الإجماع براري^(١) وغيره^(٢)، يطرأ في السوم في الغنى، والثاني
إلى السوم فقط، لترتب الزكاة عليه في غير الغنى من الإبل والقر. وجوز
المصنف أن تكون الصفة في سائمتها الغنى لمع الغنى، لأن ورأيها في مثل الغنى
ظلم كما سيأتي، فيبعد نفي الركعة عن سائمة غير الغنى، وإن ثبت فيها بديل
آخر، وهو بعيد، لأنه خلاف المتبادر إلى الأذهان.

نصيبه قوله (قولان^(٣) لأول^(٤))، يح، من الشارح^(٥) إلى مرجع الأول، وهو
طهر: قوله (وجوز المصنف أن تكون الصفة في سائمة الغنى لمع الغنى)
ذكره في منع الموانع^(٦)، وقال فيه: إنه التحقيق، واستبعده الشارح. قوله:
(كما سيأتي) [أي]^(٧) من أن مفهومه أن مثل غير الغنى ليس بظلم، لا أن غير
المثل ليس بظلم، فعلى ما جوز المصنف [يفيد]^(٨). قوله: (في سائمة
الغنى^(٩) الزكاة) نفيها عن سائمة غير الغنى كما قال الشارح، ...

(١) انظر المحصول: (١٣٦/٢).

(٢) بحر البحار: (٣٣/٤) والتشيق: (١٧٢/١).

(٣) انظر السائمة: (ص ٣٥٨)، شرح فتح المحصول: (ص ٢٧٢)، (ص ٢٧٢)، (ص ٢٧٢).

(٤) دشتي: (١٧٢)، (ص ١٧٢)، (ص ١٧٢)، (ص ١٧٢)، (ص ١٧٢).

(٥) انظر الموانع والأصول: (ص ٢٨٧)، (ص ٢٨٧)، (ص ٢٨٧).

(٦) انظر (الفتح: ١٨٦/٢) فقرة ٨١٣، (المحصول: ١٣٦/٢)، (البحر: ٣٣/٤).

(٧) دشتي: (١٧٢/١).

(٨) انظر (ص ١٧٢/١).

(٩) انظر مع الموانع: (ص ٩٠)، (ص ٩٠).

(١٠) رتبة: (ص ١٨٣)، (ص ١٨٣).

(١١) في لأصل: (ص ١٨٣)، (ص ١٨٣).

(١٢) انظر (ص ١٨٣)، (ص ١٨٣).

[مَفْهُومُ الْحَضَرِّ، وَأَعْلَاهُ]

لث وإِنَّمَا، وَفِيهِ لَا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ، وَقَضِلَ الْمُسْتَدَّ مِنَ الْحَبْرِ بِضَمِّهِ الْفَضْلُ،
وَتَقْدِيمُ الْمُعْمُولِ.

وَأَعْلَاهُ لَا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ،

الْبَيْتُ (وَأَسَا) حَوَّ ﴿زَيْدًا لِنَهْكُمْ اللَّهُ﴾^(١) أَي مَعِيهِ بَيْس بَيْلَهُ، وَإِلَاحَهُ: الْمَعْبُودُ
حَقٌّ (وَمِثْلُ لَا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ) هُوَ شَمْلٌ عَلَى بَعِي وَاسْتِثْنَاءٌ حَوَّ: هُوَ قَدْ قَامَ لَا
زَيْدٌ، مَطْوِيٌّ بِبَعِي الْعَمَمِ وَالْقَامِ عَنْ عَرِ زَيْدٌ، وَمَعْمُومُهُمَا إِثْبَاتُ الْعِلْمِ
وَالْقِيَامُ زَيْدٌ (وَفَضْلُ الْمُسْتَدِّ مِنَ الْحَبْرِ بِضَمِّهِ الْفَضْلُ) حَوَّ ﴿أَمْرًا تَجِدُوا مِنْ
ذَوْنِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّهُ هُوَ أَوْلَى﴾^(٢) أَي مَعِيهِ بَيْس بَوِي أَي بَصَرٍ (وَتَقْدِيمُ
الْمَعْمُولِ) عَلَى مَا سَبَّاهُ عَنِ لِبَاسِهِ، كَالْمَعْمُولِ. وَحَرْفُ الْحَرْفِ وَالْمَحْرُورِ، حَوَّ
﴿يَبَالِغُ تَعْمُدًا﴾^(٣) أَي لَا عَرَكَ، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَشِرُونَ﴾^(٤) أَي لَا إِلَهَ عَمْرَهُ
(وَأَعْلَاهُ) أَي أُعْلِنَ مَا ذَكَرَ مِنْ نَوْعِ مَعْمُومِ الْحَالَةِ (لَا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ)، أَي
مَعْمُومُ رَيْتُ وَحَوَّ،

الْقَوْلُ: (وَالْإِلَاحَهُ) أَي فِي الْآيَةِ (الْمَعْبُودُ بِحَقِّ) أَي^(٥) لَا الْمَعْبُودُ مَطْمَعًا، إِذْ دَعَتْهُ هُوَ
مَطْلُوقُ الْإِلَاحَةِ^(٦).

قَوْلُهُ: (وَمَعْمُومُهُمَا إِثْبَاتُ الْعِلْمِ وَالْقِيَامُ لَزِيدٍ) هُوَ الشُّهُورُ

(١) سورة صافات، ٩٨.

(٢) سورة سبأ، ٩١.

(٣) سورة صافات، ٥٥.

(٤) سورة صافات، ١٥٨.

(٥) سورة صافات، ٩١.

(٦) سورة صافات، ٢٥٢ (١) مع تعريف شريفي، ٣٢٩ (١) ٣٢٩.

أَي لَا أَتَرُ مِنْ دَعَتْ، (وَشَرْطٌ) عَطْفٌ عَلَى صَمَحٍ: ﴿وَلَا تَكُنْ أَوَّلَ مَنْ تَحَلَّى
فَاتَّقُوا عَلَيْهِنَ﴾^(١) أَي مَعِي أَوَّلَ مَنْ تَحَلَّى لِأَمْرٍ عَلَيْهِنَ، (وَعَايَةُ)
حَوَّ: ﴿وَلَا تَكُنْ أَوَّلَ مَنْ تَحَلَّى لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَكُونَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٢) أَي إِذَا
يَكُونُ تَحَلَّى لِأَوَّلِ مَنْ تَحَلَّى لَهُ،

بِخَاشِيَةِ قَوْلِهِ (أَي لَا وَرَدَهُ) أَي وَلَا شَيْءٌ مِنْ بَعِيَةِ حَوَّاهُ، مَعَ أَنَّهُ هُوَ عَرَفَ بَدَلُ وَرَدِهِ
مَعْنَاهُ كَبِ أَوَّلَ، لَا وَرَدَهُ، بِدَلِّ الْأَمَامِ أَيْضًا

قَالَ تَعْنِي: ﴿وَكَانَ وَرَدَهُمْ مَسْأَلَةً يَأْخُذُ كُلُّ مَسْأَلَةٍ غَضًا﴾^(٣) أَي أَمَامَهُمْ^(٤)
يَوْهَ (لَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ) أَي وَلَا أَقْلَ مِنْهُ^(٥)

قَوْلُهُ (وَشَرْطٌ عَطْفٌ عَلَى صِفَةٍ) [فَاتَّقُوا] وَمَعْمُومُ شَرْطٍ وَعَايَةُ إِنْ أَحْرَهُ،
وَعَطْفُ ذَلِكَ عَلَى (صِفَةٍ) مَسْأَلَةٍ صِحَّةً شَبَّاهُ، عَمَّا^(٦) قَرَّرَهُ الْمَصْصَفُ
لِصَحِّهِ، وَفَدَّ عَرَبٍ مَا فِيهَا، فَلَا وَجْهَ عَطْفِهِ عَلَى (الْعَلَّةِ)، وَتَعْرِيفُهُ «أَلَّ»^(٧)
وَكَذَا مَا يَحْدُثُ^(٨).

(١) سورة صافات، ٩٨.

(٢) سورة صافات، ٩١.

(٣) سورة صافات، ٩٨.

(٤) سورة صافات، ٩٨ (١) ٣٢٩ (١) ٣٢٩.

(٥) سورة صافات، ٩٨ (١) ٣٢٩ (١) ٣٢٩.

(٦) سورة صافات، ٩٨ (١) ٣٢٩ (١) ٣٢٩.

(٧) سورة صافات، ٩٨ (١) ٣٢٩ (١) ٣٢٩.

(٨) سورة صافات، ٩٨ (١) ٣٢٩ (١) ٣٢٩.

[حُجَّةُ أَنْوَاعِ مَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ]

بمئات منسألة: المفاهيم - إلا اللقب - حجة لغة،

(مسألة: المفاهيم) المخالفة (-إلا اللقب- حجة لغة)، لعل أكثر من أئمة اللغة بها، منهم أبو عبيدة، وعبيد تلميذه، قالوا في حديث الصحيحين مثلاً: «مطل النبي ظلم»^(١)، إنه يدل على أن مطل غير النبي ليس بظلم، وهم إما يقولون في مثل ذلك ما يعرفونه من لسان العرب.

المفاهيم (مسألة: المفاهيم إلا اللقب حجة)^(٢) قوله (إلا اللقب) قصته أن للقب مفهوم وليس بحجة، وليس مراداً، بل المراد أنه ليس بمفهوم؛ إذ القائل بأنه مفهوم قائل بحجته. قوله: (أبو عبيدة)^(٣) و(عبيد) بالثنية، وأبو عبيدة هو معمر بن النخعي^(٤). وأبو عبيد^(٥) هو القاسم بن سلام^(٦)، والأول شيخ الثاني.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب غزاه، باب قوله، وهو يرجع إلى إسناده^(٧) ٥٧٠٤ رقم (٢٢٨٧) مع الفتح، وسلم في صحيحه كتاب لسانه، باب تحريم مطل النبي ٤٨٦١٠ رقم (١٥٦٤)، مع النووي، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول (ص ٢٧٠)، «البحر» (١٥/٤)، «الشيف» (١/١٦٧)، «العين» (١/١٧٨)، «البيان» (١/١٩٢)، «تحرير» (٦/٢٩٥٦)، «الفتح» (٢/٢٩٥٢).

(٣) أبو عبيدة من القائلين بأن مفهوم المخالفة حجة لغة، نقله عنه إمام الحرمين في «البرهان» (٤٥٠/١).

(٤) هو العلامة أبو عبيدة معمر بن النخعي التميمي البصري، صاحب التصانيف الأدبية للغة، كان إماماً في البحر، وعالماً بالأدب واللغة، توفي سنة ٢١٠ هـ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٩/٤٤٥).

(٥) أبو عبيد من القائلين بأن مفهوم المخالفة حجة لغة، صرح بذلك في كتابه «غريب الحديث» (١٧٤-١٧٥).

(٦) هو العلامة أبو عبيد القاسم بن سلام هروي البغدادي، الإمام أئمة في اللغة والنحو والتفسير والفقه، حدثنا وأسمعنا من أشهر مؤلفاته كتاب الأموال، وعرفت حديثه وغريبها، توفي سنة ٢٢٣ هـ. انظر ترجمته في: «بخية الرحاة» (٢/٢٥٣٢).

وَقِيلَ: شَرْعًا، وَقِيلَ: مَعْنَى.

القبيل (وقيل) حجة (شرعاً)، لمعرفة ذلك من موارد كلام الشارع، وقد فهم من قوله تعالى: ﴿إِنْ تَشْتَعِلْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^(١)، أن حكم ما أراد على السبعين بخلاف حكمه، حيث قال كما روى الشيخان «حيرني الله وسأريده عن السبعين»^(٢) (وقيل) حجة (معنى): أي من حيث المعنى، وهو أنه لو لم ينف لمذكور الحكم عن المسكوت، لم يكن لمذكوره فائدة، وهذا كما عبر عنه ما بالمعنى، عبر عنه في مبحث العام - كما سيأتي - بالعقل، وفي شرح المختصر^(٣) هذا بالعرف العام، لأنه معقول لأهله.

اللغة قوله: (وهذا كما عبر عنه هنا بالمعنى، عبر عنه في مبحث العام كما سيأتي - بالعقل)^(٤) إلى آخره، أنه عن أنه لا خلاف في المعنى، بل في التسمية، خلافاً لمن توهم خلاف ذلك كالروكشي^(٥).

(١) سورة التوبة/٨٠

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، بابه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَشْتَعِلْ لَهُمْ أَزْوَاجٌ مُشْتَعِلَةٌ لَهُمْ﴾ (٤٢٥/٨)، برقم (٤٦٧٠) مع الفتح، وسلم في صحيحه، كتاب صفات الصحابة، باب فضائل عمر رضي الله عنه (٢٣٩٦/٥) برقم (٢٤١٠٠) مع النووي، عن ابن عمر رضي الله عنه.

(٣) «معجم» (١/٥١٠).

(٤) انظر «شرح المحقق» (١/٤١٧)، مع «حاشية الثاني».

(٥) انظر «تشتيت المسامع له» (١/١٧٧).

الشيخ (و) بكر بكل (قوم في الخبر)، نحو: في إنشاء العجم السائمة، فلا يسمي
المعلوفه عنها، لأن خبره جارحي يجوز الإحبار بعصمه، فلا يتعين لغيره
للشيء، بخلاف الإنشاء، نحو: ركو عن العجم لسائمه، وما في معناه
تقدم، فلا جارحي به، فلا عده لتقديره، لا الشيء. (و) أكر الكل (الشيخ
الإمام) وقد لمصص (في غير الشرع).

لثانية قومه: لأن خبر^(١) له جارحي، أي لسنه القائمة بالشمس^(٢). مسبق
خارجي^(٣). قوله: (وما في معناه عما تقدم) [أي]^(٤) نحو: في الفهم السائمة
ركة قومه: (وأكر انكر للشيخ الإمام في غير الشرع) أي وإن لم يُكر
التخصيص والتقييد بالمفهوم، فقد قال في فتاويه^(٥) في [مسألة: إن]^(٦)
المفهوم هل يعمل به في الأوقاف؟ لم أرَها^(٧) نصاً، والمختار أنه ليس حجة
في كلام الناس لإثبات حكم مبتدأ، نعم يصلح أن يكون حجة في تخصيص
عام، أو تقييد مطلق، أو بيان مجمل، ويكون^(٨) العمل في الحقيقة باللفظ العام
المخصص بالمفهوم فيما سواه، لا بالمفهوم^(٩)

- (١) في «ب» (الخبر) بدل (الخبر) وهو تحريف
- (٢) نسخة «ب»: [٦٧/٦]
- (٣) انظر البني مع تقريرات الشريبي (١/٢٥٥)، «القطار» (١/٣٣٨).
- (٤) في الأصل (من)، والمشتق من «ب» «فج» ولمعه الصواب.
- (٥) نظير فتاوى السبكي (٢/١٢٤)، وانظر ١٦٩ من هذه الكتب.
- (٦) في الأصل (أن المسألة)، والمشتق من «ب» «فج» ولمعه الصواب.
- (٧) في «ب» (نقلًا) بدل (فيها) وهو خطأ.
- (٨) في «ب»: (كون) وهو خطأ.
- (٩) ما ذكره شيخ السبكي بأنه لم يرَ مثلاً لأصحابه (أي الشافعية) ردة الزركشي، ونقل فخر
- قريه من كلام الشيخ السبكي - عن القاضي حسين، وتُكَلِّم عن إكبار العراقي خلافاً

الشيخ من كلام المصنفين وإن اختلفت لغة دخول عليهم. بخلاف في اشع من
كلام الله ورسوله المنع عنه، لأنه محل لا يجب عنه شيء.

لثانية قومه: (لعلمة الذمول عليهم بخلافه في شرع) ليس مأخذ حجة لمعهم
ذلك، بل قول أئمة النعها، أو معرفتها من مؤيد كلام الشرح، أو المعنى.
كما مر من ذلك. ويجب عن كلام إمام، وخبر من المذكور عقده بأنه مبي عن
اعتبار المناسبة في العلة، وهو ضعيف كما سيأتي.

- (١) في «ب» من بعض مفاهيم وعبره كلام شاذ، لم يرد في كلام لأحد.
- (٢) نسخة «ب»: (١٢/٩٧)، ونسخة «ب» (٧٩/٨) ذكر خلافه من نسخة أنه
لا يرد من دلائله مفهوم في كلام شاذ وكلام حسن، ورد عن من لم يسمع، انظر
المعجم (١/٣٦٣، ١٣٧)
- (٣) في «ب» (و) وهو تحريف

الشيخ (و) أنكر إمام الحرمين صفة لا تناسب الحكم^(١)؛ كان يقول الشارع في اعم اعتبر تركاة، قال: فهي في معنى اللقب، بخلاف المناسبة كالسوم، لصفة مؤنة السائمة، فهي في معنى لعة، ويكون اعله عبر الصفة، سحب انطاهر - خلاف ما تقدم، أطلق الإمام الرازي^(٢) عنه إنكار الصفة، ولكون غير مناسبة في معنى للقب، أحق من صاحب^(٣) عنه لقول بالصفة، وأما غيرها - مما تقدم - فصرح منه: بالعلة، والطرف، والعلة، والشرط، وإثما، ومما، ورأى، وسكت عن الباقي، وهو كالمذكور.

الشيخ قوله: (ولكون العلة غير الصفة) إلى آخره، اعتذر عن الإمام الرازي، واس الحاجة، فيما نقله عن إمام الحرمين، ونبه بقوله (خلاف ما تقدم) على أن ما لحظه الإمام الرازي خلاف ما مر^(٤) عن المصنف من أن الصفة: لفظ معيد لآخر، ليس بشرط، ولا استثناء، ولا غاية، وأنها تشمل التعت، والعلة، والطرف، والحال، والعلة.

قوله: (وأما غيرها) أي الصفة، وفي نسخة (غيرها) أي غير الصفة التي لا تناسب واللقب. قوله^(٥): (فصرح) أي إمام الحرمين

قوله: (وسكت عن / الباقي) أي الحال، والغاية، وضمير الفصل، [١٧١] وتقديم المعمول، لكن الأخير صرح به أيضاً، فلم يسكت عنه^(٦).

- (١) انظر في هذا ما في (١٦٢) ٤٧٢
- (٢) انظر المحصول (١٦٠) ١٣٦
- (٣) انظر شرح العدة (١٧٤) ٥٠٤ مع صاحب (٣) ٥٠٤-٥٠٥
- (٤) انظر (١) ٥٠٥
- (٥) نسخة (١) [٦٨] من
- (٦) انظر في هذا ما في (١٦٢) ٤٧٨

الشيخ (و) أنكر قوم العدد، دون غيره، فصار لا يدل على مخالفة حكم ارتاد عليه أو الناقص عنه - كما تقدم - إلا بقرينة، أما مفهوم الموافقة: فاتفقوا على حقيقته، وإن اختلفوا في طريق الدلالة عليه كما تقدم.

حاشية قوله: (وأنكر قوم لعدد) مهم لإمام الرازي^(١) وقاب اسوي في مجموعه^(٢): «مفهوم العدد باطل عند الأصوليين»، لكن [تعبه]^(٣) ابن لروعة في المصنف^(٤) بأنه العدة عدد في عدم جوار بعض حجارة الاستنباه عن ثلاثة، والريادة على ثلاثة أيام في حياو الشرط.

قال: يُعْتَجَبُ مِنَ الْوَرَى - رحمه الله تعالى - في قوله: «إِنَّهُ بَاطِلٌ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ»: أي يتعجب^(٥) منه، من حيث إِنَّهُ نسبته للأصوليين، فإن كثيراً منهم قائلون بأنه مفهوم صحيح، وقد ذكره المصنف في المسألة السابقة^(٦)، لكن مراد الوري بالأصوليين حديرهم، أي عزه في شرح مسمى في كتاب الحصار^(٧)، فلا يتعجب منه من هذه الحشة

- (١) انظر في هذا ما في (١٦٢) ٤٧٢
- (٢) انظر المحصول (١٦٠) ١٣٦
- (٣) انظر شرح العدة (١٧٤) ٥٠٤ مع صاحب (٣) ٥٠٤-٥٠٥
- (٤) انظر (١) ٥٠٥
- (٥) نسخة (١) [٦٨] من
- (٦) انظر في هذا ما في (١٦٢) ٤٧٨
- (٧) انظر شرح مسمى كتاب الحصار (١٦٢) ٤٧٨

المطابقة [وإنما يتعجب منه، من حيث إنه لم يحلف له بقوله الشيخ أبو حامد^(٦١) وغيره^(٦٢)]
عن الشافعي، وإمام الحرمين^(٦٣) عنه؛ وعن الجمهور^(٦٤) من أن العدد
حجة^(٦٥)؛ [كما لا يتعجب منه من حيث المعنى، فلا يتعجب منه]^(٦٦) بأن
يقال: ما قاله صحيح، ولا نسلم أن العدد فيذكر بعض العدد، بل العدد
مع القرائن، كما مر^(٦٧) نظيره في مفهوم للقب^(٦٨).

[تَرْتِيبُ عَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ]

السؤال: العاية: قيل: منظور، والحق مفهوم، يتلوه لشرط، فالصفة الماكسبة، مطلق الصفة غير المحدد، فالعدد، فتقديم المأمول، لدعوى البيان في إفادته لأخصاص،

تتبع (مسألة : العاية قيل : منطوق) أي بالإشارة كما تقدم - لبدوره في الأدب (والحق) أنه (مفهوم) كما تقدم، ولا يهم من سادر شيء إلى لأدها أن يكون مصروف (يتلوه) أي لعنه (الشرط)، إذ من أحداه مصروف. وفي ربه تعبه، أي، فسأقرب أن منطوق أي بالإشارة كما تقدم وعنه في ذلك فصل متحد، لعدم كون مربية العاية، تلي مرتبة لا علم إلا ريد، فالصفة (الناسية) تتلو الشرط، لأن بعض الغالطين به خالف في الصفة، (فقطيل الصفة) عن الناسية، (غير العدد) من نعت، وحال، وظرف،

(مسألة: الغاية) أي مدلولها (قيل: متطوق)^(١). قوله: (لأن بعض القائلين به) أي كاس سريح^(٢). قوله في المتن (فمطلق الصفة) فيه تحوير، لأنه شامل للصفة المناسبة وغير المناسبة، والمادة به غير المناسبة كما أنه عليه الشارح^(٣)

(١) قاله الباقون وغيره، واحتمل أن يكون المقصود من قوله "أنه مفهوم النظر" التحصيل، (٢) ٣٠ جزء ١٤٨، (٣) ١ -

تشريح الفصول: (ص ٥٦)، الإحكام (٩٢/٣)، الرافع حاجب: (٧١: ١)، الحبر: (٧١: ١)

(2A) ، (التبعية) (1/180) ، (الغيباء) (2/328) ، (التحجير) (7/2932-2978)

(٢) هو العلامة أحمد بن عمر بن سريته، أبو العباس القاسمي لعمه لأخوه، سيدنا محمد

(مات، ولد سنة (١٩٦٩ هـ)، له مصنفات بالغة منها: زاد على ابن عمود المصطفى في آل صفال

القياس، ويختصر في العدة وهو ما توفي سنة ١٣١٦ هـ، نظر رحمه في طبقات شافعية

الكبري (١٣٢/٢)، و/ «تاريخ دمشق» (٢٨٧)

(T) نقله عنه الزركلي، في «السير» (٢٧/٤).

(١) نقله عنه الزركشي في «البحر» (٤١/٤).

(۶) انظر الحاشية لمباردي (۲۲۲/۵).

{٣} انظر: البرهان (١/٤٥٣ فقرة ٣٥٩).

(٤) نظم البحر (٤١/٤)، التثنية (١٨٠/١)، النحر (٢٩٣٩/٦).

(٥) ما بين بمقتضى هذا القانون من الأصل، والاشتراك، وما لا يجرى

(٦) ...

(٧) بظ (ج ١ ٥١٩)

(٨) مريم، معها بنتي، مياقوت مر (اب)

البيان وعلة غير مناسبات، فهي سواء، تثلو الصفة المناسبة، (فالعدد) يتلو المذكورات، لإبكار قوم له دواها كفي يقدم، (تقديم المعمول) آخر المفاهيم، (دعوى البيانين) في من لم يحد (إفادته الاختصاص)، أخذ من موزد الكلام البليغ.

ملحظة قوله: (من نعت) إلى آخره، قاصر عن شموله للتمييز ونحوه^(١). قوله: (تقديم المعمول آخر المفاهيم) أي لأنه لا يجب^(٢) الاختصاص^(٣) في كل صورة. [فقوله]^(٤): (لدعوى البيانين إفادته الاختصاص)^(٥) تعليل لكونه من المفاهيم، لا لكونه آخرها^{(٦)(٧)}.

وَحَالَفَهُمْ ابْنُ الْحَاجِبِ وَأَبُو حَيَّانَ فِي ذَلِكَ.

حاشية [قوله]^(١): (وَحَالَفَهُمْ ابْنُ الْحَاجِبِ وَأَبُو حَيَّانَ) في ذلك، أي نظرًا إلى أن تقديم المعمول كثيرًا ما يكون للاهتمام، وللتبرك، وللتلذذ^(٢) يذكره^(٣)، وغير ذلك، وأنت غير بأن ذلك لا ياتي كونه للاختصاص نعم الاختصاص - كما قال البيانين - لا م لذلك علما، وعيب يحمل^(٤) قوله، إن التقديم للعناية^(٥) لابد أن [يفسر]^(٦) تلك العناية، فتارة تكون للاختصاص / وتارة تكون^(٧) للتبرك، وتارة لغير ذلك مما يلائم المقام. قوله: (واختاره بلصغ في شرح المختصر)^(٨) أي آخره، هو وإن حذو ثم (وأشار إليه هنا بقوله لدعوى البيانين).

(١٧) ع

(١) زيادة من راجع

(٢) بقوله عنه - ركني في البحر (١٥٦٤) وغيره في السمع ٢٩٥٦

(٣) هذا العلامة هو حاله. الذي محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حاله لا ينبغي الاعتناء بآراءه إلا ما لا يضره من غيرهم من مفسدات شرح لسانه، ولا يفتدحه من. توفي سنة ٧٢٥ هـ. من راجع في تاريخ بغداد (٧٦٨٥)، أخبار العرب (١١٦)

(٤) انظر البحر المحيط في التفسير له (٢٩/١ ٤٢)

(٥) في ريب: (التلذذ).

(٦) بقوله: سبب حذف حرف في (الشرب والتهيئ) (ص ٨٥ ٨٦)، معجم معجم السكاني (ص ٣٣٧ ٣٦٦)، حواشي راجعة (ص ٧٣)، (بصاح) (ص ٩٢ ٩١)

(٧) في ريب: (حسن)

(٨) نسخة: (٢٠١)

(٩) في الأصل: (تصريح) - (تفسير) - (شرح)

(١٠) يكون: (سبب) من ريب: (حسن)

(١١) ظهر: (حاجب) (٢٣٤)

(١) نسخة منه: [٦٨/ب].

(٢) في الأصل: (وبه) (يقول)، والفتح من راجع: (ولعله الصواب).

(٣) زيادة من راجع: (حسن)

(٤) في الأصل: (قوله)، والفتح من راجع: (ولعله الصواب).

(٥) انظر لأشعارات والتهنئات في علم البلاغة للبرجاني (ص ٨٥) (الإيضاح في علوم البلاغة) للقروبي (ص ٩٢)، (جواهر البلاغة للشيخ المشفي) (ص ١٧٣)، (التهنئة) (١٨١/١).

(٦) بعد حذو: (٤٢/٢)، الثاني (٢٥٧/١)

(٧) ما بين معقوفين ساقط من ريب

الملك والاختصاص الحضر، خلافاً للشيخ الإمام، حيث أثبت، وقال: ليس هو الحضر.

[(إنشأ) هل تُفيد الحضر؟]

السؤال: «إنشأ» قال الأودي وأبو حيان: لا تُفيد الحضر

الشيخ (مسألة: إنشأ) ما تكرر (قال الأودي) (أبو حيان) (كقول أبي حنيفة من حلة ما تقدم عنه: (لا تفيد الحضر) لأنها مذكورة، ومادة الكفاة. فلا تفيد التقى الشتمل عليه الحضر، وعلى ذلك حديث مسلم إنشأ الرما في النسخة^(١)، وأورد الفصل ثلث إجماع، وإن تعدد خلاف، واستدعاة لشيء في بعض المواضع من حارج، كما في «إنشأ إنشأكم الله»، وأنه مبيح لرد عن المحاطين في اعتقادهم بالحية غير الله.

للشيخ (مسألة: إنشأ)^(٢) قوله: (كقول أبي حنيفة^(٣) من حلة ما تقدم عنه) أي في كلامه تبعاً لقول المصنف: (وأكرر أبو حنيفة الكل مطلقاً)، وقد قدمت ما فيه^(٤)، و^(٥) لم يصرح المصنف بترجح إفادة إنشأ الحضر

(والاختصاص) لمادة (الحضر) الشتمل على نفي الحكم عن غير المذكور. كما دل عليه كلامهم (خلافاً للشيخ الإمام) ولد المصنف^(٦) (حيث أثبت، وقال: ليس هو الحضر) وإن هو قصد الاختصاص من جهة خصوصه، فإن الخاص كصبر زيد، بالنسبة إلى مطلق الضرب، قد يقصد في الإيجابه، لا من جهة خصوصه، فيؤتى بألفاظه في مرده. وقد يقصد من جهة خصوصه، كالخصوص بالفعول للاهتمام به، فيقدم لفظه لإفادة ذلك، نحو: زيداً ضربت، وليس في الاختصاص ما في الحضر، ومن نفي الحكم عن غير المذكور، وإنشأ جاء ذلك في «إنشأ كقيل»^(٧)، للعلم بأن قائله -أي المؤمن- لا يعبدون غير الله وحاصله: أن التقديم للاهتمام، وقد يضم إليه الحضر لخارج، واختاره المصنف في شرح المختصر، وأشار إليه هنا بقوله: (لدهوى البيانين)

بناشيه لكن قوله هنا: (والاختصاص الحضر^(٨)) خلافاً للشيخ الإمام) صريح أو كالصريح في أنه موافق^(٩) للجمهور^(١٠)، وما قيل^(١١) من أن لفظ الاختصاص [يعاير]^(١٢) لفظ الحضر فلا يفترقه، مردود، بأن الاعتبار بالمعنى، لا باللفظ، فإذا أرادوا بالاختصاص معنى الحضر، فلا فرق بين التعبير به بلفظ الاختصاص، والتعبير بلفظ الحضر.

(١) قال في نسخة الأودي في نفي جهة الاختصاص، وهي متبعة بقاوى يسكني (٢٠١).

(٢) سورة بقره ٥.

(٣) في نسخة المصنف، هذه تحريف.

(٤) في نسخة المصنف، وهو حذف.

(٥) انظر شرح صحيح مذهبنا (ص ٢٥٦)، والشرح (١٨٣١)، من تحرير (١٢٩٦٦).

(٦) في نسخة المصنف، وهو حذف الفاعل (٤٣-٤٢)، والشيخ (١٨٣١).

(٧) في الأصل (يعاير) والكتب مواضع.

لَمْ يَفُتِحْ الْأَصْحُ أَنْ حَرَفَ «أَنْ» فِيهَا فَرَعُ الْمَكْسُورَةِ؛ وَمِنْ ثَمَّ دَعَى الزَّخْمَشَرِي إِفَادَتَهَا الْخَصْرَ.

نحوه : إني أقام زيد ، أي لأعمرو ، أو نفي غير الحكم عن المذكور ، نحو : إني
ريد قاتم ، أي لا وعد . (ههنا : وقيل : نطقاً) . أي بالاشارة كما تقدم ، سائر
المخصرات ، والأدب معها ، لا بد من ص في بعض المواضع ، هو مقدم عليه ، كما
في حديث الربيع بن ربيعة ، ولا تعد في إعادة المركب ما لم تعد آخره . وقد يذكر
لصنف إسم آخر من مع قوله إسم كما تقدم لأنه لم يصح أنه معهود ولا
مطلوق .

الطلبية قوله . (مع قوله بنينا [كما تقدم] . أي في الكلام ' عن إنكاره صفة لا ماسم
الحكم

قوله (لأنه)^{١٢} لم يصرح بأنه مفهوم ولا مطوق^{١٣} في أنه يفيد الاختصاص
مفهوم أو مطوقاً

لا يقال بل صرح بأنه مفهوم فيما نقله عنه الشارح (في مسألة المفاهيم إلا اللقب حجة)، لأننا نقول صرح ثم بأنه مفهوم يفيد الحصر، لا بأنه يعينه مفهومًا أو متطوعًا، أي بالإشارة^(٤٤).

الخطبة قوله: (أَنْ الوحي) هو بفتح الهمزة، بدل عما قبله.

قوله: (أي في أمر الإله) إلى آخره، نته به على أن المقصود بالـ «أمر» في الآية (١) قصر إصغاف لا حقيقي (٥) ...

(١) انظر: تفسير الكشاف، {١/ ١٧٠}.

$$(1 + \lambda) \cdot \frac{1}{\sqrt{1 - \lambda^2}} = \frac{1}{\sqrt{1 - \lambda^2}} \quad (9)$$

٢٧٩ ٦، ٤، ٣، ٢، ١

١٢) لا مفر من الموت * إنما نوحى إليك أنما إلهكم، سنة واحدة * - ١٢ -

[illegible]

* ختمه لإخوة في هذه بـ عيسى بن عيسى بن محمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام *

لا خدمية ما عدا ٥٠ ريالاً أو أقل (ص ٩٧)، الحق في التلاوة (ص ١٨٣) ، المحرم

وإن لم يصرحوا بذلك في علمت، كعدم يكوب فيها من أفرادها، وعن هذا معنى الآية الأولى: ما يوحى في أمر الإله إلا وحديثه، أي لا ما أسم عبده من الإله، ومعنى لثانيه اعمدوا حفرة ادب، أي فلا يؤثروها على أخرى للخليلة، فقاء (١) في الألس على مصدرية كاف في حصول المقصود بها، من معي الشريك عن الله تعالى، وتحية ادب

نصه قوله: (وإن لم يصرحوا بذلك) أي بقوله (من مقاء أن فيها) إلى حرة، فراجع حاصل كلامه، إلى أن الجمهور قالوا ذلك ظاهراً ولزوماً، لا صريحاً وقصر^(١)

ومعنى الآية على هذا ما فاته أن، لوحى إلى رسول الله ﷺ أي في أمر الإله مقصور عن استئثار الله بوحده، أي لا يسحاوره إلى أن يكون الإله كغيره معدداً، كما عليه المذهب، ومثل ذلك قوله في ﴿اعْمُوا أَمَّا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَيْسَ وَهِيَ قَوِيَّةٌ وَتَفَاحٌ﴾^(٢)، أراد أن الدنيا ليست إلا هذه الأمور المحقرات، أي وأما المعبودات وقرب فص أمور، لأخرة، لظهور ثمرتها فيها، وعلى مذهب^(٣) إمامنا المصنف عن لئوحي^(٤) أيضاً في الأقصى القريب، وفي قوله - كابن هشام^(٥) - (دعى) إشارة إلى ما عليه الجمهور، من بقاء أن فيها عن مصدرتها، مع كتمانها^(٦)،

إذا^(٧) الخطاب م المشركتين، أي إنما أوحى إلي^(٨) في أمر الرميصة التوحيد في الإلهية لا الإشراف فيها، ويسمى قصر قلب^(٩)، وبالجمل فإتيا الأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس^(١٠)

(١) سورة عديدة

(٢) نظر اربع حاجات ١٨ ٢٢

(٣) هو علي بن محمد بن أبي نعيم تاور بن إبراهيم بن غنيم، أبو القاسم البجلي، المعروف بآب دعبا، أنما شاعراً، له ديوان شعر، توفي سنة ٣٢٤ هـ، عن عمر من ثلثين وفيات الأعيان (١/٣٥٣).

(٤) انظر معني الحديث ص ٥٩ ٦٠

(٥) في أمه، (رب)، بدل (اد) وهو حمد

(٦) (إلى) ساقطة من أمه

(٧) فمعنى قلب من أقسام المعنى الإسمائي، وذلك إذا عتقد المذهب عكس الحكم الذي يشك بالمفسر، وينبغي قصر أفراد على (فتح الميم) (ص ٤٠٠)، ومجموع المصنفات بلالعة (ص ٤٦٩).

(٨) نظر اربع حاجات ١٨ ٢٢، الجزء (٣٣٣ ٢)، الشفاء (١٨٦، ١)، وتجرب

(٩) (٢٩٥٨)، (تفسير الكشاف) (١٧٠ ٤)، (معني الساء) ص ٥٩-٦٠، (تفسير روح

(١٠) (١٥٦ ١٥٧)، (النبي) (٢٦٠ ١)، (تفسير التحرير والتوير) (١٧/١٢٥-١٢٦

(١١) انظر هـ الالعة ص ١٨٤

(١١) انظر الشفاء (١٨٦، ١)

مباحث اللغة

[قَائِدَةُ مَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ وَطُرُقُ مَعْرِفَتِهَا]

لِثَلَاثِ مَسْأَلَةٍ: مِنْ الْأَلْفَاظِ حَدُوثُ الْمَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ لِيُعْتَرَّ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ، وَهِيَ أَقْيَدُ مِنَ الْإِشَارَةِ وَالْإِتَالِ وَأَيْسَرُ، وَهِيَ الْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَعْنَى.

(مسألة: من الألفاظ) جمع لطف بمعنى ملطوف: أي من الأمور المنطوية بالناس بها: (حدوث الموضوعات اللغوية) بإحداثه تعالى، وإب قير وصعها غيره من العباد، لأنه الخالق لأفعالهم، (ليعتر عما في الضمير) - منحه لوحدة أي ليعبر كل من الناس عما في نفسه، عما يحتاج إليه في معاشه ومعهده لغيره، حتى يعاونه عليه، لعدم استقلاله به، (وهي) في بدالة على ما في الضمير: (أقيد من الإشارة والمثال): أي الشكل.

الثانية (مسألة: من الألفاظ)^(١) قوله (بمعنى ملطوف) فسر به اللطف بصح حل حدوث الموضوعات عليه، أو بالعكس واللفظ في جعل اللفظ فيه واللفظ من الله الوحي والعصمة له الجوهرية^(٢) قوله، (بها) أي فيها، أو [نسبها]^(٣) قوله (أقيد) عترض^(٤) بأنه لا يستقيم، فإن أفعل إسع مصاع من فعل ثلاثي

(١) نظر هذه المسألة في المحققين (١٩٣)، الإحكام، لأبي داود (١٤٣)، هدية سراج (١٧٩)، الأبحاث (١٩٩)، شرح النعمان (١١٥)، بحث (١٣٧/١)، والفتاوى (١٣٧/٢)، كشف (١٨٧)، النجاشي (٢٨١/١)، التلخيص والتحرير (٩٢/١)، الدرر في علوم اللغة العربية (٣٨)، التلخيص (٤٩/١)، نهاية المأمول (ص ١٢١)

(٢) انظر التصحيح (١٤٢٧) وانظر هديت اللغة للأزهري (١٣٣٧/٣)

(٣) في الأصل (نسبها)، اللسان من أ-ج، وبعلته انصواب

(٤) هذا الاعترض من بعض النسخ، انظر الفقه (١٣٨)

لَا تَعْرِفُ بِالنَّقْلِ تَوَاتُرًا أَوْ آخَاذًا وَبِاسْتِبْطَاطِ الْعَقْلِ مِنْ لَقْرِ . لَا تَحْزِرُ الْعَقْلَ .

الفتح (وتعرف بالنقل - تواترًا) نحو : السماء والأرض، والحر، والبرد، لمعانيها المعروفة، (أو آخاذاً -) كالقرء للحيض والطمهر، (وباستباط العقل من النقل) نحو : الجمع المعروف باللام، فإن العقل يستبسط ذلك مما نقل أن هذا الجمع يصح الاستثناء منه، أي إخراج بعضه بدلاً واحد من أحواله، بأن يضم إليه، كل ما صح الاستثناء منه، لا حصر فيه، فهو عام كسائر اللزوم ساو له للمستثنى (لا يحذر العقل) فلا تعرف به، إذ لا عمل به في ذلك

ثانية قوله : (عما لا حصر فيه) احتززه عن أسياه العدد، فإنه يصح الاستثناء منها نحو : له علي ستة إلا ثلاثة، وليست عامة^(١) . قوله : (كما سيأتي) أي في العام

الفتح لأن تتم موجود ومعدوم، وهم بحصص الموجود المحسوس، (وأيسر) منها أيضًا، لموافقتهما للأمر الطبيعي دوسهما، فإنها كصفات تعرض للنفس بصوري، (وهي الألفاظ ائدانة على المعاني)، حرج الألفاظ الممثلة، وشمل أحد المركب الإسنادي، وهو من المحدود على المختار الآتي في بحث الأخبار

وَقَعْلَ أَفِيدَ، أَدَدَ وَهُوَ رَبَاعِي، وَيَجَابُ بِأَنَّهُ إِثْنَا صَافِعٍ مِنَ الثَّلَاثِي^(١) . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : «الْعَائِدَةُ مَا اسْتَفْتَدَتْ مِنْ عِلْمٍ أَوْ مَالٍ»^(٢) . تَقُولُ : فَادَتْ لَهُ فَائِدَةٌ . أَبُو زَيْدٍ : أَقْدَمْتُ لِلْمَالِ : أَعْطَيْتُهُ غَيْرِي، وَاسْتَفْتَدْتُهُ^(٣) . اسْتَهْنُ^(٤) . قَوْلُهُ . (وَهِيَ الْأَلْفَاظُ) دَخَلَ فِيهَا الْأَلْفَاظُ الْمُقَدَّرَةُ . كَلَفَاضَاتِ الْمُسْرَةِ، وَحَرَجَ بِهَا الدُّوَالِ الْأَرْبَعُ، وَهِيَ الْخَطُوطُ وَالْمَقُودُ وَالْإِشَارَاتُ وَالنَّصَبُ^(٥) . قَوْلُهُ : (عَلَى الْمَعَانِي) : أَيِ عَلَى مَدْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ [مَعَانِي]^(٦) . وَ«لَفَظًا»، فَلَا يَتَنَاقَى تَقْسِيمُهُ تَعَدُّ مَدْلُولِ الْمَفْظِ^(٧) إِلَى مَعْنَى وَلَفْظٍ قَوْلُهُ : (مِنَ الْمَحْدُودِ) / أَيِ^(٨) مِنْ الْمَوْصُوعَاتِ النَّغْوَةِ

(١) أي مصوغ من فاد وهو فعل ثلاثي، وانظر «العبادي» (٢٨/٢)

(٢) نسخة «ج»، [٢٠/ع]

(٣) نسخة «ب» : [٧٠/س]

(٤) انظر «الصاحح» (٥٢١/٢) وفيه : «أدست المال : أعطيته غيري، وأقدتته : استفتدته»

(٥) المقصود بالدوال الأربع : الدلالات، وهذه الأربع واجبة في الدلالة الفعلية، لأن الدلالات ثلاثة : فعلية، وعقنية، وحيثية، والفعلية يدخل فيها الخط، والإشارة، والنصب، والعقد فدلالة الخط : المراد به الكتابة، أو الخطوط الهندسية، ودلالة الإشارة : وهي التي تكون باليد والرأس والعين إلخ ودلالة العقد : وهي التي تكون بحساب الأيدي ودلالة النفسية : وهي أحوال النفقة بغير اللفظ والإشارة أو العلامة المقصودة على الشيء، انظر شرح التلخيص (٢٦٦-٢٦٦/٣)، وحاشية الشيخ المطار على شرح الشيخ زكريا عن متن إيساغوجي (ص ٣٥)، ومفهم المصطلحات البلاغية (٢٨٨-٢٩٢)

(٦) أي الأصل (معاني) والمثبت من فيه، «ج» ولعله الصواب.

(٧) أي (ب)، (مدلولات الألفاظ)

(٨) انظر «أوضح المسالك» (٢٧٥/٢)، «شرح لأصوب» (٢٦٦/٢-٢٦٧).

[أقسام مدلول اللفظ]

لذلك ومدلول اللفظ: إما معنى خزي، أو كئي، أو لفظ مفردة مستعمل،
كالكلمة: فهي قول مفردة،

الشرية، كمدلول ريد، وإثبي ما لا يجمع، كمدلول لسان كسائي ما
يؤخذ منه ذلك، (أو لفظ مفرد مستعمل، كالكلمة: فهي قول مفرد).

ملاحظة فوه: (ومدلول اللفظ إما معنى) إلى حره، قد نقى: هذا إما يناسب احتيار
والله^(١)، وأن اللفظ موضوع للمعنى من حيث هو [لا اختياره]^(٢) هو: أنه
موضوع بمعنى خارجي، و[لا اختيار]^(٣)، الإمام^(٤): أنه موضوع للدهي
ويجب أنه يناسب كلامي^(٥)، لأن خلاف المذكور إما هو في الكرة، كما
سيأتي^(٦)، والكلام هنا قيا يشمل المعرفة، وسيأتي أن منها ما وضع
لتخارجي^(٧)، ومنها ما وضع للدهني^(٨). قوله: (كما سيأتي ما يؤخذ منه
ذلك) أي تعريف الجزئي والكلّي بما ذكر، وأراد بما يؤخذ منه ذلك قول
المصنف (اللفظ والمعنى إن أعيد) إلى آخره.

... .. أو مفرد: كأنساء حروف الجزاء، أو مركب،

والقول اللفظ مسعمل، يعني كمدلول الكلمة، بمعنى ماصدقها، كحل،
وضرب، وهل. (أو) لفظ مفرد (مهم)، كأنساء الهجاء: يعني كمدلول
أسيائها نحو: الجيم، واللام، والسين، أسياء لحروف جلس مثلاً: أي جة لة
منة، (أو) لفظ (مركب) مستعمل، كمدلول لفظ الخبر، أي ماصدقها نحو:
فم ريد، أو مهم، كمدلول لفظ الصديق، وسألني سحت لأحد التصريح
بقسمي المركب، مع حكاية خلاف في وضع الأول ووجود الثاني. وإطلاق
المدلول على الماصدق - كما هنا - سائق، والأصل إطلاقه على المفهوم أي ما
وضع له اللفظ

حاشية قوله: (والقول: اللفظ المستعمل) عبر بالمستعمل نظراً لتعريف المصنف به، وإلا
فالقول: هو اللفظ الموضوع^(١) لمعنى وإن لم يستعمل^(٢). قوله: (جه، له،
سه) إفاء في كل منها للسكت، جيء بها للوقف قوله: (وإطلاق
المدلول^(٣) على الماصدق كما هنا [سائق]^(٤)) أي من جهة اشتراكه على المفهوم
الموضوع له اللفظ، والمدلول أصله مدلول عليه، حذف عليه تحفيظاً لكثرة
الاستعمال. قوله: (والأصل إطلاقه على المفهوم) الأصل هنا بمعنى احتيقه
الاصطلاحية.

- (١) عند قوله: (أو) لفظ مفرد مستعمل، كالكلمة: فهي قول مفرد.
- (٢) أي الأصل (لا اختياره)، أي ليس من أ- ب- ج- د- هـ- وجبه تصواب.
- (٣) أي الأصل (لا اختيار)، والتي من أ- ب- ج- د- هـ- وجبه تصواب.
- (٤) مقرر المحصول (٢٠٧/١).
- (٥) أي (ب- ج- د- هـ- وجبه) (عنها).
- (٦) مقرر (ص ٥٤٧).
- (٧) أي (ب- ج- د- هـ- وجبه) (مخرج).
- (٨) مقرر (ص ٥٤٧ ٥٤٨).

- (١) وفي الأصل: (أو) لفظ مفرد مستعمل، كالكلمة: فهي قول مفرد.
- (٢) مقرر (ص ٥٤٧).
- (٣) أي (ب- ج- د- هـ- وجبه) (عنها).
- (٤) مقرر (ص ٥٤٧).
- (٥) أي (ب- ج- د- هـ- وجبه) (مخرج).
- (٦) مقرر (ص ٥٤٧ ٥٤٨).

[تَعْرِيفُ الْوَضْعِ]

لَمْثُ الْوَضْعُ: حُجْلُ اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى.

الشرح (والوضع: جعل للفظ دليلا على المعنى)، فمعناه من المعارف بوصفه به. وسبأني ذكر بوضع في حد حقيقته، مع تقسيمها إلى لغوية وعرفية وشرعية. وفي حد المحرر مع نفسه إلى ما ذكر، فاختار المذكور كما يصدق على الوضع اللغوي، يصدق على العرفي والشرعي، خلافاً قول القرافي^(١): إنها في الحقيقة كثرة استعمال اللفظ في المعنى، بحيث يصير فيه أشهر من غيره، نعم يعرفان فيها بالكثرة المذكورة، وتريد العرفي الخاص بالنقل، الذي هو الأصل في اللغوي.

لغته قوله (جعل اللفظ دليلاً على المعنى فيهمه [مه])^(٢) [إلى آخره فيه]^(٣) نسبة على أن مدلول اللفظ يسمي مفهوماً ومعنى، قسميته مفهوماً باعتبار هم السامع له من اللفظ، ومعنى باعتبار عناية المتكلم: أي فصله [إياه]^(٤) من اللفظ، فهي متحدة دليلاً، مختلفان اعتباراً^(٥) قوله (بحيث يصير فيه أشهر^(٦) من غيره) [أي أشهر منه في غيره]^(٧) (٨).

(١) نظر: اشرح تنقيح الصواب ص ٦٠

(٢) زيادة من «ب»، وشرح المحل.

(٣) ما بين معقوفتين ساكن من «ب».

(٤) في الأصل (له) وثبتت من «ب»، «ج» وله الصواب.

(٥) في الأصل: «ج»، واحد منه أو لاسف من «ب» فمعناه (اصطلاحاً) بعد قوله (تعد به) (تعد) وهي متحدة فانه واحد مثلاً به وليس دور هذه معناه من «ب» وهو الصواب.

(٦) زيادة «مه» أحد شهر منه، واحد حظ.

(٧) نظر الصواب ٢٦٥، المعنى ١٠٠٣٤٧.

(٨) ما بين معقوفتين ساكن من «ب».

[لَا يَشْتَرَطُ فِي الْوَضْعِ مُنَاسَبَةُ اللَّفْظِ لِمَعْنَى]

لَمْثُ وَلَا يَشْتَرَطُ مُنَاسَبَةُ اللَّفْظِ لِمَعْنَى خِلَافًا لِعَنَادٍ، حَيْثُ أَثْبَتَهَا، فَقِيلَ: يَمَعْنَى أَنَّهَا حَامِلَةٌ عَلَى الْوَضْعِ، وَقِيلَ: بَلْ كَافِيَةٌ فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى.

الشرح (ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى) في وضعه به، من الموضوع للصواب، كالجون للأسود وللابيض لا يناسبها، (خلافاً لعناد الصيمري) (حيث أثبتنا) من كل لفظ ومعناه، قال: ولا ولم احتض به (فقليل: بمعنى أنها حاملة على الوضع) على وفقها، ففتح به، (وقيل: بل) بمعنى أنها (كافية في دلالة اللفظ على المعنى)، فلا يحاج اوضع بعد ذلك من حصه لله به، كما في الثقافة، ويعرفه غيره منه قال القرافي^(١) الخكي أن بعضهم كان يدعى أنه بعدم لمسات من الأسماء، ففصل به ما سمي ادعاء^(٢) وهو من بعد ابن سينا، فقال حدد به بت شديد، وراد سم الحخر، وهو كذلك^(٣) كان لأصمها^(٤): والثاني هو الصحيح عن عناد.

لغته قوله: (خلافاً لعناد) هو أبو سهل بن سنيان الصيمري^(٥)، مفتاح ص ٤ أشهر من صمها، نسبة إلى صيمر، فبه حذر عراق معجم، وأبو عراق العرب^(٦)، وهو من معتزلة البصرة.

(١) في كتابه الفائق شرح المصنوع، لكن لا يوجد عندني.

(٢) في نقله عنه كذلك الركني في «الشيف» (١/١٩٩).

(٣) [أبو] حافظة من «ب»، وفي «ج» (سهيل) بدل (سهل) وهو خطأ، ومن سهل عباد بن سليمان بن علي الصيمري، من أهل البصرة، ومن أصحاب قدم من حمير، موثق حديثه بألف، جده عليه، عاش في زمان كتاب حمير، موضح بوفاته بعد راحة في صمدت لمدة بعد عتدي عند حده، سن ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١

القول في قوله ناشي، قد لَأنا إذا رأينا حسبي من بعيد، وطساء صحرة، سماء بهذا الاسم، فإذا دون منه وعرفنا أنه حيوان، لكن ظنناه طيراً، سمياء به، فإذا ازداد القرب، وعرفنا أنه إنسان سمياء به، فاختلف الاسم، لاختلاف المعنى انتهى، وذلك يدل على أن الموضوع له واجب. بل حلال الاسم، لاختلاف المعنى في الدهن، بطل أنه في الخارج كذلك، لا مجرد اختلافه في الدهن، فالموضوع له في الخارج، واعتبر عنه تابع، لإدراك الدهن به حسب أدركه.

للتأني لأن المصنف صرح في تأني: بأن محل الخلاف في الاسم لكثرة^(١)، وقد ذكر محققو أئمة العربية^(٢): أن الاسم الكثرة موضوع لعدد شائع من الحقيقة، وهو^(٣) كلي لا يوجد مستقلاً إلا في الدهن، إذ كل موجود خارجي جزئي حقيقي، ولا^(٤) ريب أن الإنسان مثلاً، موضوع للحيوان الناطق، وأن دلالة عليها مطابقة، وهي مقسرة بدلالة اللفظ على تمام ما وصح له، وأن [مجموعها]^(٥) صورة ذهنية، والخارج إما هو الأفراد من زيد، وعمرو، ويكر وغيرهم، وإن كانت الصورة

- (١) مخرج بذلك في الجمع للموضوع (ص ٣٠٢)
- (٢) نقل شرح الكاشف، ص ١٢٤ (٢١)، لا يشك أن حيوان (٢١)، شرح احمد، لا يشك (ص ١٦١) «الكشاف» لأبي العباس ٨٩٢ ٨٩٥، خاصة حصص على من عني (١١) ١٦٩
- (٣) في الأصل زيادة (من حيث هي) وهو كـ [..]، والثبت دون الزيادة من (ص ١٠٠)
- (٤) نسخة «ج» - (٢١/٢١) س. [..]
- (٥) في الأصل (مجموعها)، والثبت من «ب»، «ج» ولعله الصواب.

الدهن

بمعنى مصفة عليه^(١)، فموضوع به بمعنى دهني وفي الكلام وسواء، ن^(٢) لا احتارحي. ولا معنى من حيث هو^(٣)، مع أنه قد لا يوجد. لا في الدهن كالمثل. هذه لمسة قد أهمها لأبي و س صاحب^(٤)

قوله: (وأجيب)^(٥) إلى آخره، أي أجيب بأن خلاف لاسم لثانع لاختلاف المعنى في الدهن، إنما هو لظن أن المعنى في الح ح كم^(٦) هو في الدهن. فقوله: (لاختلاف المعنى) تعليل لاختلاف^(٧) الاسم، أو لصحة، أو حال وقوله (لظن) إلى آخره، ح (أن)، ويرد جواب مدكور بأنه لا يلزم من كون لاختلاف ظن ما ذكر، أن يكون المعطى موضوعاً بمعنى الخارجي/.

(١) شرح ابن عساق (٥٥٢) ٢٢٨ ٢٢٩، راجع أيضاً لمعجم (١) ٢٢٨ ٢٢٩، شرح ابن عساق (١٢٦٦)

(٢) شرح ابن عساق (١٢٦٦) ٢٢٨ ٢٢٩، راجع أيضاً لمعجم (١) ٢٢٨ ٢٢٩

(٣) شرح ابن عساق (١٢٦٦) ٢٢٨ ٢٢٩، راجع أيضاً لمعجم (١) ٢٢٨ ٢٢٩

(٤) شرح ابن عساق (١٢٦٦) ٢٢٨ ٢٢٩، راجع أيضاً لمعجم (١) ٢٢٨ ٢٢٩

(٥) شرح ابن عساق (١٢٦٦) ٢٢٨ ٢٢٩، راجع أيضاً لمعجم (١) ٢٢٨ ٢٢٩

(٦) شرح ابن عساق (١٢٦٦) ٢٢٨ ٢٢٩، راجع أيضاً لمعجم (١) ٢٢٨ ٢٢٩

(٧) شرح ابن عساق (١٢٦٦) ٢٢٨ ٢٢٩، راجع أيضاً لمعجم (١) ٢٢٨ ٢٢٩

(وقال الشيخ الإمام) : واند المصنف^(١) : هو موضوع (للمعنى من حيث هو) أي من غير تقييد بانهي أو الخارجي ، فاستعماله في المعنى في ذهن كان و خارج ، حقيقي على حد دون لأولس ، والخلاف - كما قال المصنف^(٢) - في اسم الحسن ، أي في انكره ، لأن المعرفة منه ما وضع للخارجي ، ومنه ما وضع للذهني كما سيأتي ،

ملحنية قوله : فاستعماله في المعنى في ذهن كان أو خارج حقيقي في من حيث اشتغال المعنى الذهني أو الخارجي ، على المعنى من حيث هو . قوله : (كما قال المصنف) أي في منع الموانع^(٣) . قوله : (لأن المعرفة) أي الاسم المعرفة ، نذكر^(٤) الصمير عقبه بقوله (منه) . قوله : (كما سيأتي) أي من أن علم لشخص وضع لمعنى في الخارج ، وعلم الحسن وضع لمعنى في الذهن ، أما بقية المعارف^(٥) فوضعت لمعنى في الخارج ، إلا المعرفة بلام الحقيقة ، ولام الجنس المهدية الذهبية ، ففي الذهن^(٦) وسأذكر الفرق بين العلمين ، ومقبة المدرك^(٧)

(١) نفعه عنه استيعاب في اسمع المربع (ص ٢٩٩).

(٢) انظر اسمع المربع (ص ٢٩٧).

(٣) انظر اسمع المربع (ص ٣٠٢).

(٤) في ص ٣٠٢ (لنذكر).

(٥) في الأصل رابده لا كتب ، هكذا (نفعه) لا كتب ، ولا داعي في وانك دون ان يراه من اسمع المربع.

(٦) انظر حاشية الخ في عن ابن عبيد (ص ٦٦).

(٧) انظر ص ١٠٨٠ ، ما بعدها.

لَيْسَ لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظٌ ، بَلْ لِكُلِّ مَعْنَى مَحْتَاجٌ إِلَى اللَّفْظِ .

(وليس لكل معنى لفظ ، بل) انصد (لكل معنى محتاج إلى اللفظ) ، ومن أنواع الروائع مع كثرتها جداً ، ليس لها ألفاظ ، لعدم انضباطها ، ويدل عليها بانصد ، كرسخة كذا ، فليست محتاجة إلى الألفاظ ، وكذلك أنواع الآلام (وبل) هنا انتقالية لا إبطالية .

للشيخة قوله : (وليس لكل معنى لفظ)^(١) إلى آخره : محتمل لنفي^(٢) وجوب وضع اللفظ لكل معنى ، ولنفي حوازه . وبالأول عبر في الحاصل^(٣) ، والثاني^(٤) عبر في المنتخب^(٥) ، وجمع في الموصول^(٦) بينهما فقال : «لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ بل لا يجوز»^(٧) .

قوله : (وكذلك أنواع الآلام) قد يقال : المراد معظمها لا كلها ، والا فكثير منها له ألفاظ خاصة به ، كالصدا ، والرمذ ، وحباب - بأن هذا الكثير^(٨) ليس موضوعاً للآلام ، بل لمعنى ينشأ هو عنه^(٩) ، فالمراد مثلاً موضوع هيجان العين

(١) انصد (نصفه من در).

(٢) في الأصل (نعم) ، وفي نسخة (نفي).

(٣) كذا حاشية ، وكذا - منسوب - كذا - وهو بلام من ربي ، من ما جعله الأستاذ المكثر مع حاشية بعدد في مقدمته عقبيه لكتاب «المحصل» بداري (٤٦١) والله اعلم .

(٤) بعد بعين ١٥ من هذه الصفحة.

(٥) في «ب» : (الظاهر).

(٦) كتاب المنتخب قام بحقيقته المذكور هذا المصنف حاشية الإمام بالمراسل من ترجمه المذكور.

(٧) انظر «المحصل» (١/١٩٧).

(٨) انظر المنتخب (١/١٩٧) ، ونصفه (١/١٤٢) ، انصد (٢/١٨٢).

(٩) في «ب» : (الكثير) ، وهو منسوب.

(١٠) في «ب» : (نعم) ، وفي «ب» : (نعم).

لثانية معلمة، فكان لأولى [أَنَّ] يقول بدله: [وقبل ما لا يطنع عليه إلا بعض أصفائه]، يشير إلى أن التعريف لأول مبي عن أن الوقف في الآية على «إلا لله»، وهو ما يقده ابدارح في صحت المحمل^(٢١) عن الجمهور^(٢٢)، وأن الثاني مبي عن أن الوقف على «وَأَلَّزِمُوا فِي الْعِلْمِ»^(٢٣)، وهو قول الأشعري والمعتزلة^(٢٤)، وقد من خدح^(٢٥)، «إنه الظاهر»، لأن^(٢٦) اخطأ بها لا يفهم بعد، وصححه جماعة، منهم النووي في شرح مسلم^(٢٧)، وعلله بأنه بعد أن يحط الله عاده بها لا سبب لأحد من الخلق إلى معرفته^(٢٨)، ويجب أن المصنف حار على لقول: بأن منشئه من ستائر الله معلمة، بناء على أن الوقف على «إلا الله».

(١) ريبه من «هـ».

(٢) في «هـ» (حمر) وهو تحريف، انظر شرح المحلى، (٦١/٢).

(٣) انظر «أصول الدين» للبيهقي (٢٢٢-٢٢٣)، تفسير الفيض (١/١-١٩١).

(٤) تفسير ابن كثير (٨/١-١٠)، البحر (١/١٥٢)، التحرير (٣/١٤٠٨-١٤١٠).

(٥) «الإنشاد في علوم القرآن» (٥/٣).

(٦) سورة آل عمران: (٧).

(٧) وهو اختيار الأمدى انظر: «الإحكام» (١/١٦٧)، «أصول الدين» (٢٢٢-٢٢٣).

(٨) المستصفي (١/٣١٣)، «الرهان في علوم القرآن» (٢/٢٠٢)، «الإتقان» (٥/٣).

(٩) تفسير برطلي (٢/١٦)، «تفسير» (٣/١٤١).

(١٠) انظر شرح مصنف (٢/٢١)، ارفع حاشية (٢/٩٩).

(١١) «هـ».

(١٢) انظر شرح مسلم (١/١٦٩).

(١٣) في الأصل وقع حذف في «هـ» بيت وترويض ثبت كما من معقوفين من «هـ».

(١٤) ولعله الصواب.

وه الآيات والأحاديث في ثبوت الصدق لله لشككه، على قول السبع تنويص معناها «به تعالى»^(١)، كما سيأتي، مع قول الحنف بأوليتها في أصول الدين، وهذا الاصطلاح مأخوذ من قوله تعالى: «بِمَنَّةٍ ذَاتِ مَكْرَمَةٍ هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ وَآخِرُ مَنْ تَبَيَّنَتْ»^(٢).

لأنه وأما إصلاعه بعض أصفائه على ذلك فمحمرة أو كرامة به، فلا^(٣) بدني [استثارة به، كما لا بدني لاستثارة^(٤) في «هـ»] «فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبَةِ أَحَدٍ»^(٥)، والخبر في قوله: «وَلِلَّهِ غَيْبُ الْمَكْنُونِ وَالْأَرْضِ»^(٦) قوله (منه) أي من منشائه.

فونه: (المشكلة) ماخر بحث (لنصفات)، وبالرفع بحث (للآيات والأحاديث) قوله: (على قول السلف)^(٨) محلى (المشكلة) أو متعلق به (منه)^(٩)، أي كنهه وسجوها. قوله: (في أصول الدين)، مع الحجة فيه صفة (سيأتي).

(١) مع حذف تنويص كنهه، أما المعنى ليعرف من اللغة وكلام العرب انظر شرح

العقد الوعدة، يتبع عند «نفس» (/)، وانظر «التحرير» (٣/١٣٩٦-١٣٩٧).

(٢) سورة آل عمران: (٧).

(٣) في «هـ» (ولا).

(٤) سقط من الأصل «به كما لا بدني الاستثارة» وسقطت من «هـ» [استثارة به كما لا بدني].

(٥) والثبت كما ما بين معقوفين من «هـ»، ولعله الصواب.

(٦) نسخة «هـ»: (ج/٧٢).

(٧) سورة الحجر: (٢٦)، وفي «هـ» «أحد» وهو خطأ من النسخ.

(٨) سورة هود (١٢٣).

(٩) «هـ» المستصفي (١/٣١٤)، «الرهان في علوم القرآن» (٢/٢٠٢)، «الإتقان» (٥/٣).

(١٠) «هـ» المستصفي (١/٣١٤)، «الرهان في علوم القرآن» (٢/٢٠٢)، «الإتقان» (٥/٣).

(١١) في «هـ» «هـ» (يستعمل به).

[هَلْ يُوصَعُ اللَّفْظُ الشَّائِعُ لِمَعْنَى خَفِيٍّ؟]

الملائ: قَالَ الْإِمَامُ: وَاللَّفْظُ الشَّائِعُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى خَفِيٍّ، إِلَّا عَلَى الْخَوَاصِّ.

الشيخ (قال الإمام) الرازي في المحصول^(١): (واللفظ الشائع) بين الخواص وعوام. (لا يجوز أن يكون موضوعاً لمعنى خفي، إلا على الخواص)، لا ماع تخاطب غيرهم من عوام، بما هو خفي عليهم لا يدركونه،

الملائه قوله: (لا يجوز) أي عرفاً. قوله: (إلا على الخواص) مستثنى من معمول (خفي) أي خفي على الناس، إلا على الخواص^(٢).

مَنْ يَكُونُ يُقُولُ مَشَبُوهَا الْحَالِ: الْحَرَكَةُ: مَعْنَى تَوْجِبُ تَحْرُكِ الذَّاتِ.

الشيخ (كما يقول) - من لتكلمين (مشبهو الحال) أي بواسطة بين الوجود والمعدوم - كما سيأتي في أوضح الكتب - (لحركة: معنى توجب تحرك الذات). أي الجسم، فإن هذا المعنى حملي لتعقل عن عوام، فلا يكون معنى الحركة الشائع بين الجميع، والمعنى الظاهر له: تحرك الذات.

كما به قوله (الشائع) صفة (للمحركة)^(١) - ساعار كوث لعدا وإلا [دلاً واضحاً]^(٢) الشائعة قوله: (والمعنى الظاهر له) الأولى «لها»^(٣) أي للحركة، ساعار ما مرّ تماً.

سنة^(٤): المحكم والمتشابه كما يطلقان على ما ذكر، يطلقان على غيره، وذلك كثير، منه المحكم: ما أحكم: أي أتقن، فلا يطرق إليه حيل^(٥) كالقرآن، قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾^(٦). أي طمعت بغير محكم، لا يتطرق إليه حيل في اللفظ، ولا في المعنى والمتشابه ما كانت أبعاضه في الأوصاف، كالقرآن أيضاً، قال تعالى: ﴿اللَّهُ تَوَلَّى أَحْسَنَ الْخَوَاتِمِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾^(٧): أي متماثل الأبعاض في الإعجاز.

(١) سحر عربيت حركه و سماعها في «عربيات» معرجان ص ١١٤ ٦ ١٠٠٤ «الكتابات» لأبي البقاء (ص ٣٧٦-٣٧٨).

(٢) في الأصل «الواضح»، والمثبت من «ب» «ج».

(٣) «الأول لها» ساقطة من «ب» «ج».

(٤) نسخة «ج»: «[٢١/ع]».

(٥) وقعت في الأصل زيادة (في اللفظ لا في المعنى) بعد قول «حسن»، وبأن هذه الزيادة معدة.

والمثبت فوق الزيادة من «ب» «ج».

(٦) سورة هود: ١.

(٧) سورة النور: (٢٣).

(١) سحر المحصول (٢٠١).

(٢) وهو قول الرازي في «المحصل» (٢٠١/١)، و نظر «الشيف» (١٩٥١)، «القب».

(٣) ١٥٣-١٥٤.

المثلية وصحة التمسك بالحق وبدلالة. ومنه الحكم ما حصل لفظه من الاشتراك. واشتد به خلافه ومنه الحكم: ما فصلت حروفه، والمنشأه بخلافه، كالحروف المقطعة^(١) أو ثل لسور^(٢)

[وَأَصِحَّ اللَّفْظُ]

لَفْظُ مَسْأَلَةٍ: قَالَ ابْنُ قُورْكَ وَالْجُمْهُورُ: اللَّفْظُ تَوْقِيفِيٌّ، عَمَّا اللَّهُ بِالْوَحْيِ، أَوْ خَلْقِ الْأَصْوَاتِ، أَوْ الْعِلْمِ لِنُزُورِيٍّ.

(مسألة) قال ابن قورك والجمهور: اللفظ توقيفي (أي وضعه الله تعالى، فتمتد به عن وضعه بالرواية، لإدراكه به (علمها الله) عباده (بالوحي) إلى بعض أسانده (أو خلق الأصوات) في بعض لأجسام، بأن تدل من يسمعه من بعض العباد عليها،

لِللِّفْظِ مَسْأَلَةٌ^(١) (قَالَ ابْنُ قُورْكَ^(٢)، وَالْجُمْهُورُ الْمَغَاتِ تَوْقِيفِيٌّ)^(٣) صَرَحَ بِإِبْنِ قُورْكَ^(٤)، لِاشْتِهَارِهِ بِالمَسْأَلَةِ، وَإِلَّا فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْخُمْهُورِ،

قوله: (بأن تدل) بانه انقويه أي لأصوات أو بالياء التحتية أي الله تعالى. [٥٠١ ع]

قوله: (من بعض العباد) بانه على أن من يسمعه من يسمعه، وإلا لا حاجة [للقوله]^(٥) (بعض) فونه (عليها) أي لبعض

(١) وقع في ح: زيادة قوله هذا

(٢) هو علامه محمد بن الحسن بن م. أبو بكر الأصمعي السامعي، أحد معلميه، لاخيه في العلم، وسلفه كان يخرجه مكنى بضمه (صوب) صاحب تقييد السامعي مشكور الحديث، أصول الفقه، معاني القرآن وغيره توفي سنة (٤٠٦ هـ) انظر راجعه في وفيات الأعيان (٢٧٧/٤)، وشذرات الذهب (١٨١/٣)

(٣) انظر هذه المسألة في التفاضل لابن جني (٤٠/١)، والإحكام لأبي حنيفة (٥٣/١)، دار الحديث (١٧٠/١)، الفقه (٨٠)، المحصول (١٨٣/١)، الإحكام للأمامي (١٧٢/١)، السورة (ص ٥٦٢)، شرح المصنف (١٩٤/١)، الإيجاز (٩٦/١)، إنباء السوء (١٨٤/١)، البحر (١٤/٢)، التفتيش (١٩٥/١)، مجمع (١٦/١)، البحر (٦٦٨/٢)، الفقيه (١٥٥/٢)، الإرشاد للصوف (١٦٩/٢)، عمدة الأمراء (ص ٢٤)

(٤) نسخة منه (٧٣/٣)

(٥) نقله عنه كذلك الركني في البحر (١٤/٢).

(٦) في الأصل (للقول)، والمثبت من أمه، فح.

(١) في أمه (للتعلمه)

(٢) انظر هذه الأطلاقات بمعكم ومنشأه في: تفسير ابن جرير الطبري (١٧٤/٦)، وتفسير أبي حنيفة (٢١/٢)، وسيف (٢٥١/٢)، والبحر (١٣٩٥/٣)

وَالْأَسْتَاذُ: الْقَدْرُ الْمُنْتَخِجُ فِي التَّعْرِيفِ تَوْقِيفٌ، وَغَيْرُهُ مُحْتَمَلٌ لَهُ، وَقِيلَ: عَكْسُهُ.

الشيخ (و) قال (الأستاذ) أبو إسحاق الإسفريسي (القدر المحتج) به فيها (في التعريف) للغير (توقيف)، يعني توقيفي لدعاء الحاجة إليه، (وغيره) محتمل له، (يكونه) توقيفياً أو اصطلاحياً، (وقيل: عكسه) أي القدر لمحتج به في التعريف اصطلاحياً، وغيره محتمل به وللتوقيفي، والحاجة إلى الأول سماع بالاصطلاح، ٥٥٥

للشيخة قوله: (في التعريف للغير) أي بها. قوله: (وغيره محتمل) تبع في نقده له عن الأستاذ الأمدي، و«غيره» وهو الصواب^(١) في النقل عنه فلا^(٢) تنفر^(٣) سياق المحصول^(٤) عنه، في موضع من القوم شأنه غير المصالح بينه اصطلاحياً. قوله: (أي القدر المحتج إليه في التعريف اصطلاحياً، وغيره محتمل له)، فسر عكس ما ذكر بذلك، ليوافق المنقول في المحصول و«غيره»^(٥).

(١) نقله عن الأستاذ الإسفريسي الأمدي في «الإحكام» (٧٤/١)، ابن مهران في «الموسم» (١٧١/١)، وابن الحاجب، انظر «شرح المفرد» (١٩٤/١). وهذا هو الصواب، لأن مصدره هو موجود في كونه أصوب المدة كما قال الركني في البحر والسيف، انظر الشجرة (١٥/٢)، «الشيخة» (١٩٦/١)، «الثالث» (١٤٦/١)، «سبح» ٢٠٩٩٩.

(٢) في «ب»: (ولا).

(٣) في «ع»: (غير).

(٤) انظر «محصول» (١٨٢) ونسبه في ذلك بصحاري، ونسبه الإسفريسي ونسبه في إسفري عن الأستاذ، انظر «الموسم» (٥٦٣)، «نهاية السؤل» (١٩٠/١).

(٥) انظر «سحب» نفسه.

والناحية وحاصله: [أنا]^(١) لا نسلم أن التوقيف^(٢) بالوحي متوقف عن الإرسال^(٣)، إذ يكفي [فيه]^(٤) الوحي والإعلام من الله تعالى.

(١) في الأصل: أنا وثلاث مراب، «ع».

(٢) في «ب»: التوقيف.

(٣) نسخة «ب» [٧٣/ع].

(٤) وياء من «ب»، «ع».

الثانية وإلا فمكسبة^(١) إما هو القدر المحتاح إليه في التعريف، محتمل للتوقيف^(٢) ولاصطلاحي، وغيره توقيفي، كما فسره بذلك بعض الشراح^(٣) منها على ما فيه^(٤).

قوله: (والحاجة إلى الأول) أي وهو القدر المحتاح إليه في التعريف

وتوقف كثير والمختار: التوقف عن القطع، وأن التوقيف مظنون.

(وتوقف كثير) من العلماء، عن القول بواحد من هذه الأقوال، بعد أن ادّعى، (والمختار الوقف عن القطع) بواحد منها، لأن أدلها لا تعيد لقطع (وأن التوقيف) الذي هو 'وها (مظنون)، لظهور ديبه دون دليل لاصطلاح، فإنه لا يبرم من تقدمه على سعة تكون اصطلاحية. حور أن تكون توقيفية، ويتوسط تعليمها بالوحي بين النبوة والرسالة

ثبته قوله: (والمختار الوقف) أي وقد لاس حاحب^(١) وغيره

قائلة: قال الماوردي في تفسيره^(٢)، بعد ذكره لخلاف، 'فدته [أن]^(٣) من قال بالتوقف^(٤)، حمل التكليف معصية لكتيل المعنى، ومن قال بالاصطلاح أخر التكليف [عن]^(٥) لعن مدة لاصطلاح على معرفة لكلام

(١) انظر شرح المفصلة (١/١٩٤)، دفع الحاجة (١/٢٤١).

(٢) وهو قول ابن دقيق العيد كما نقله عنه ابن السبكي في 'الإيضاح' (١/٢٠١)، وكردكتي في نسخة (١٥/٢٦).

(٣) عنه عنه كردكتي في نسخة (١٩/٧)، السبكي (١/٩٦)، ومن يعرف في نسخة (١٢/١).

(٤) في الأصل (ي)، السبكي من نسخة، نسخة لقصور

(٥) في نسخة، سرف.

(٦) في الأصل (عن)، وكتب من نسخة، السبكي والبركتي

(٧) نسخة (د)، نسخة في هذه مسألة من يسأل عنها لنداء، لا في 'الإيضاح' (٢/٢٠٢).

مرفوع 'حاحب' (١/٤٤٤)، 'البحر' (٢/٨٠)، 'الشيخ' (١/١٩٧)،

'العب' (١/١٤٧)، نسخة (٣/٧٠)، السبكي (٢/١٥٨)، (١/١٦٠).

(١) في نسخة (مكسبة)

(٢) في نسخة (توقف)

(٣) هو من العربي، نظير العيش (١/١٢٦)

(٤) في الأصل (دبت)، بدل (دفع)، والسبكي من نسخة، 'البحر' (١/٢٧١)، 'حسب بعض

كلام يشترك بآيائه

مَسْأَلَةٌ: قَالَ الْقَاضِي، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَالْغَزَالِي، وَالْأَمْدِي: لَا تُثَبِّتُ
اللُّغَةُ قِيَاسًا، وَخَالَفَهُمْ أَبُو سُرَيْجٍ، وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبُو إِسْحَاقَ
الشَّيرَازِي، وَالْإِمَامُ.

(مسألة قال القاضي) أبو بكر الصلابي، وإمام الحرمين (والغزالي^(١))
والأمدي^(٢): لا تثبت اللغة قياسًا (وخالفهم ابن سريج^(٣))، وابن أبي
هريرة^(٤)، وأبو إسحاق الشيرازي^(٥)، والإمام الرازي^(٦).

ملامية مسألة^(٧): (قال القاضي^(٨))، وإمام الحرمين^(٩) (والغزالي^(١٠) والآمدني^(١١): لا
تثبت اللغة قياسًا، (وخالفهم ابن سريج) إلى آخره، هذا منه ظاهر في أنه لا
ترجيح عنده، لكن مقتضى كلامه في القياس ترجيح الثاني.

(١) انظر «المصنف» (١/٦٦٣).

(٢) انظر «الإحكام» (٥٩/١).

(٣) نقله عنه الشيرازي في شرح اللغ «١/١٨٦».

(٤) انظر شرح اللغ «١/١٨٦».

(٥) انظر «الحصول» (٥/٣٣٩).

(٦) انظر هذه المسألة في: «الخصائص» (١/٣٥٧)، «الصاحبي» لابن فارس (ص ٦٧)، «التلخيص»
(١/١٩٤)، «الدرمان» (١/١٧٢) ٨٢-٨٣، «شرح اللغ» (١/١٥٨)، «التمهيد» لأبي
جحد (٣/٤٥٥)، «المصنف» (١/٦٦٢)، «شرح المفرد» (١/١٨٣)، «شرح مختصر
الطوسي» (٢/٤٧٦)، «مسرد» (ص: ٣٩٩)، «مجموع» (٥/٣٣٩)، «الإحكام» للآمدني
(١/٥٧)، «فتح تنقيح الفصول» (ص: ٤١٢)، «الإباج» (٣/٣٣)، «رفع الحاحية»
(١/٤٢٥)، «نهاية السؤل» (٢/٨٧٩)، «التلويح مع الترفيح» (٢/٥٧)، «البحر»
(٢/٢٥)، «تيسيف» (١/١٩٧)، «التجميع» (٢/٥٨٧)، «المرآة» (١/٥٩٩)، «الافتراح»
مسيحي (ص: ٩١)، «الفرس والبحر» (١/١٠٣)، «التيسير» (١/٥٦)، «نهاية المأمول»
(ص: ٣٩٧ ٤٠١).

(٧) انظر «تغريب» لإشادة (١/٣٦١)، و«التلخيص» (١/١٩٤).

(٨) انظر «إجراه» (١٧٢ بعد ٨٣).

معالموا: تثبت، فإذا اشتغل معنى اسم عن وصف مذهب لسمية.

لِللُّغَةِ وَغَزَالِي الشَّارِحَ لَسَمِ^(١) تَرْجِيحِهِ إِلَيْهِ، وَالَّذِي رَجَّحَهُ بَنُ الْحَاجِبِ^(٢)
وغيره^(٣) الأول، لأن اللغة نقل محض^(٤)، فلا يدخلها قياس، فإن قلت: ما
الفرق بين هذا وما مر، من أن الموضوعات الغوية تعرف باستنطاق المعنى
من النقل؟ قلت: الفرض هنا استنباط اسم^(٥) لآخر مقياس أصولي^(٦) يختلف
فيه، وثم استنطاق وصف [آخر]^(٨) بمقياس منطقي متفق عليه، ولا يلزم من
جواز الإثبات به جوازه بالأول، ويتقدير تسليم تساوي^(٩)، لا يلزم من
جواز إثبات الوصف جواز إثبات الاسم، لكونه أصلاً، والوصف فرعاً^(١٠).
قوله: (فإذا اشتغل معنى اسم)^(١١) إلى آخره يفهم أن الأعلام لا يجري فيها
القياس، وهو كذلك اتفاقاً، لأنها غير معقولة المعنى^(١٢).

(١) نسخة من اسم: فتح.

(٢) بعد شرح مصنف (١/٨٣)، مع حاشية (١/٤٢٥).

(٣) مع البحر (٢/٢٥)، «إيجاه» (٥٩١).

(٤) نسخة: [ع].

(٥) في الأصل: «الاسم» بدل «الاسم» [ع] «الاسم» بدل «الاسم».

(٦) في «إيجاه» (٥٩١).

(٧) نسخة: «ع» ٢٢.

(٨) في «الاسم» بدل «الاسم» [ع] «الاسم».

(٩) في «إيجاه» (٥٩١).

(١٠) ورد هذا في «إيجاه» بدل «الاسم» [ع] «الاسم» بدل «الاسم».

(١١) «الاسم» بدل «الاسم» [ع] «الاسم» بدل «الاسم».

(١٢) في «إيجاه» (٥٩١).

(١٣) مع «الإباج» (٣/٣٣)، «البحر» (٢/٢٨)، «البحر» (٢/٥٩١)، «المرآة» (١/٥٩٩).

الْفَرْقِ في ثبوت، وأشأ كما قد^(١) يذكر قائل القولين إلى اعتدائها، خلاف قول بعضهم: بـ لا أكثر على اسمي، ويذكر المعاصي من السابق إلى أن من ذكره من المشتبه كالأمدي^(٢)، لم يحرر لثقل عبء، لتصرّحه بالسعي في كتابه التقريب^(٣)

الثانية: كما يسمى وصفاً^(٤) نوعياً وكمياً أيضاً، وسيأتي قريب بسط ذلك^(٥)، وربما لم يجر لخلاف في كذا، لأنه لا يتحقق في حركياته أصل، وفرع، لأن معصيتها ليس أولى من معص بدلت^(٦) قوله: (خلاف قول بعضهم) أي الإمام الرازي في المحصول^(٧)

[تَفَاسِيْمُ اللَّفْظِ الْمُفْرَدِ]

لِللُّغَةِ مَسْأَلَةٌ: اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى إِنْ اتَّحَدَا، فَإِنْ مِيعَ تَصَوُّرُ مَعْنَاهُ الشَّرَكَةُ: فَجَزْنِي، وَإِلَّا فَكُلِّي

المسألة: اللفظ والمعنى إن اتحدوا. أي كان كل مهي واحداً (فإن مع تصور معناه) أي معنى اللفظ المذكور (الشركة) فيه من اثنين مثلاً (الجرمي)، أي فذلك اللفظ يسمي جزئياً كزيد، (وإلا): أي وإن لم يمنع تصور معناه (الشركة) فيه (فكلمي)، سواء امتنع وجود معناه، كالجمع بين اثنين، أم أمكن ولم يوجد فرد منه، كبجر من زئبق، أو وُجد وامتنع غيره، كالإله أي المعبود بحق، أو أمكن ولم يوجد، كالشمس: أي الكوكب النهابي المضيء.

الثانية مسأله: (١): [قوله] (١): (اللفظ والمعنى إن اتحدوا) مراد (باللفظ) [المعنى] (٢) قوله: (فجزئي) أي جرمي حقيقي، إذ الجزئي قد يكون إصافياً بالنسبة إلى ما هو أعم منه، مع كونه قد يكون كلياً بالنسبة إلى ما تحته، كالحيوان، فإنه جرمي بالنسبة إلى الجسم، كلياً بالنسبة إلى الإنسان^(٥). قوله: (كالإله أي المعبود بحق) امتناع الشركة فيه، ليس من جهة تصور معناه في الذهن، بل باعتد الإمكان الخارجي، ولهذا قد ضل كثير بالإشراك^(٦).

- (١) انظر هذه المسألة في: تقرير القواعد المنطقية (ص ٤٢)، المحصول (١/٢٢٧)، لإحكام للأمدى (١٦/١)، «شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٧)، «شرح المصنف» (١/١٢٦)، لإباح (٢٠٩/٢)، «نهاية السؤل» (١/٢٠٤)، «البحر» (٢/٥٠)، «التشبيب» (١/١٩٩)، «المست» (١/١٥٠)، «الفياء» (٢/١٦٦)، «التبصير» (١/٣٣١)
- (٢) رباد من «ج»
- (٣) في الأصل «اب» (اللفظ)، وأثبت من «ج».
- (٤) انظر المباحث (٢/٦٥-٦٦)، «المطار» (١/٣٥٧)
- (٥) انظر معناه في حاشية الحرف جال من العبد (١/١٢٦)
- (٦) هذه الصيغة السبح مركبة عن الترمذوي. انظر شرح ألفيته و«٨٧٠»

والذي هو الخمسة، وما عا حياً، من تسمية هذا الاسم المدلول، .

للأشبه ولو كانت وحديته تعلى ضرورة لعقل، لم وقع ذلك من عقل قال
للمرماوي^(١)، وغيره^(٢) : وفي ذكر المنطقة هذا المثال يوسع إساءة أدب

﴿مُتَوَاطِّئٌ﴾ إِنَّ اسْتَوَى ، مُشْكِكُ إِنَّ تَفَاوَتْ ،

(متواطئ) ذلك الكلي (إن استوي) معناه في أفراد كالأب، فإنه متساوي
يعني في أفراد، من رند وعمره وغيرهما، سمي موافقاً من موافق، أي
متوافق. لكن في أفراد معناه، (مشكك إن تفاوت) معناه في أفراد بالشدّة
أو استغناء كالباح، فإن معناه في شح أشد منه في العجح والوجود، فإن معناه
في الواحد قلّه في الممكن سمي مشككاً لتشكيكه الباطن فيه، أي أنه موافق
نظراً إلى جهة اشتراك الأفراد في أصل المعنى، أو عبر موافق، نظر إلى جهة
الاحتمال.

خاتمه قوله: «(فيه) أي في الموضوع، أو في معناه قوله: (مشكك إن تفاوت) قال
 بن التلمس^(١)» «لا حقيقة للمشكك، لأنه ما به انقذوب إن دخل في
 التسمية، فاللفظ مشترك^(٢)، «والأف هو المتواطىء^(٣)» وأجاب عنه القرني^(٤):
 «بأن كلا من المتواطىء والمشكك، موضوع للبعد المشترك، لكن انصرفت إلى
 كان بأمر من جنس لسمى، فهو المشكك، أو بأمر خارجة عن معناه،
 كالذكورة والأنوثة، والعلم والجهل فهو متواطىء».

(١١) هذا علامة من عند رب الدين محمد الله من محبة من عرفه فهو الشفيع، أمسي،
مكة، عالم، لافيل، ولد سنة ٥٦٧ هـ، الفقيه، بعضه، منصفه، بعد من، من مصنفه
شرح العالم في أصول الفقه للرازي، شرح التبيين في الفقه وغيره، توفي سنة ٦٤٤ هـ، بعد
رحله في تصانيفه (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥)

(?) ١٠٠٠ ١٠٠٠

(۳) بعد از شرح معانی الایم ص ۱۶۱، بقیه شیخ در یک باب صرف

١٠ القطر الحزب = سعة ينصوب = ٥ سم ٣ ونصه مكون ينصوب

(١) بحسب الشهر - السنة و قد (٨٧)

٢٠ انظر المراجع: محمد عبد الله، رقم ٢٧، ٢٨، المجلد ٢ (١٥٠)

الْمَعْنَى إِنْ تَعَدَّدَا فَمُتَّبِعِينَ، وَإِنْ اتَّحَدَ الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ فَمُتَّزِفٌ. وَهَكَذَا إِنْ كَانَ حَقِيقَةً فِيهِمَا، فَمُشْتَرَكٌ، وَإِلَّا فَحَقِيقَةٌ وَتَجَازُؤٌ.

وإن تعددا: أي اللفظ والمعنى، كالإنسان، والفرس، (فمتباين) - أي فاحد اللفظين مثلا، مع الآخر متباين، لمتباين معانيهما، (وإن اتحد المعنى دون اللفظ)، كالإنسان والبشر، (فمتزاد)، أي فاحد اللفظين مثلا، مع الآخر مترادف، لثوابدهما: أي تواليها على معنى واحد، (وهكذا) وهو أن يتحد البسط ويتعدد المعنى، كأن يكون البسط معيّن، (إن كان)، أي البسط (حقيقة فيها): أي في المعنى مثلا، كالفرس، والبشر (فمشارك)، لاشتراك المعنيين فيه، (وإلا فحقيقة ومجاز) ...

المتَّبِعةُ قوله (أي فاحد اللفظين مثلا مع الآخر متباين) ^(١)، «مع» في مثل ذلك شائع عرفا، وإن كان المشهور لغة استعماله بالواو ^(٢)، لأن تفاعل موضوع لما يصدر من اثنين فأكثر، فيقال تخاصم زيد وعمرو، لا تخاصم زيد مع عمرو، ولا يتحور ^(٣)، وإنما ارتكبه الشارح، لقروض تصحيح تعبير المتن بمضامين، ولو عثر بالواو بدل «مع»، بأن قال: «والآخر» لقال متباينان فيفوت غرضه. قوله: (فمشارك) ^(٤) أي فيه كما أشار إليه الشارح، حذف «فيه» توسعا، لكثرة دوره ^(٥)، أو لكونه صارا ندما.

(١) انظر تعريف متباين كذلك في: شرح العبد (١٢٦/١)، «نهاية السؤل» (٢٠٥/١)، «التحيرة» (١/٣٤٠).

(٢) انظر معنى اللبيب (ص ٤٦٦)، «معجم القواعد العربية» (ص ٥٦٨).

(٣) في «ب» (يبدو)، وهو تصحيح.

(٤) نهر «مسألة مشترك» (ص ٣٧١).

(٥) في «ج» (وروده).

لذلك

اللفظ كالأسد، ويحيون، المنرس، ومرتجل، شحج، ولم يقل: «أو محاران أيضا»، مع به محوران أن يتحور في البسط من غير أن يكون به معنى حقيقي، كما هو محتار الآتي، كأنه لأن هذا القسم لم يثبت وجوده.

المتَّبِعةُ قوله (ولم يقل أو مجازي) إلى آخره، (أي) ولم يمس أيضا ^(١) أو مقولا إليه للدخول عليه عند في الحقيقة والمجاز ^(٢)، وإن [كانا] ^(٣) عند غيره خارجين ^(٤) عنها ^(٥)، باعتبار أن اللفظ المستعمل في غير ما وضع له - يبعد عنه بعلامة أن يشتهر في الثاني، يسمى بدسه إلى الأول مقولا عنه، وللشيء صقولا إليه وإلا فصعوبة ومجاز ^(٦).

(١) ردود ص ١٠١، ج.

(٢) سعد ص ٢٢، ج.

(٣) ردود ص ١٠١، ج ٢، ص ١٣٠، ١٣١.

(٤) في الأصل (كان)، والثبت من «ب» «ج».

(٥) معناه «بصرفه» (٣٦٣ ٣٦٤).

(٦) في «ب» (أعده).

(٧) هذا القسم مما في البحث لاس البرامي (١٥٢١)، و«نظر المحصور» (٢٢٨ ٢٢٩).

(٨) «شعوب» (٢٠١)، «سحب» (٣٤٠ ٣٤١).

[عَلَّمَ شَخْصًا، وَعَلَّمَ جَنْسًا، وَاسْمَ جَنْسٍ]

مَنْزِلٌ فَإِنْ كَانَ التَّعَيُّنُ خَارِجِيًّا، فَعَلَّمَ الشَّخْصَ.

الترجمة (فإن كان التعيين في المعنى خارجيًا، فعلم للشخص)، فهو ما وضع المعنى في الخارج، لا يتناول غيره، من حيث الوضع له، فلا يخرج القلم المعارض الاشتراك، كريد يسمى به كل من جمعة، (والا): أي وإن لم يكن تعين خارجيًا، بأن كان ذهنيًا.

تأنيدي قوله: (فإن كان التعين في [المعنى] خارجيًا^(١) فعلم الشخص)^(٢) إن آخره، بين به علمي الشخص والجنس، وسكت عن بقية المعارف، وهي تشاركها في المعنى، وبفارقها بأن التعيين فيها بالوضع، وفيها بغيره، كما مررت [الإشارة]^(٣) إليه، إذ [التعيين]^(٤) في المضمرة إنها هو [بقرينة]^(٥) التكلم والخطاب والغيبة، وفي اسم الإشارة بالإشارة إلى معناه، وفي المعرفة بالأصل^(٦) ما نظماها^(٧) إليه /

[٥١٦]

(١) في الأصل (المعنى)، ولتبت من «ب» «ج» وشرح المعنى (٢) في «ب»: (خارجيًا).

(٣) انظر مسألة علم الشخص، وعلم الجنس، واسم الجنس في: شرح الفصل لأبي يعقوب (٣٥/١)، وشرح التسهيل لأبي مالك (١٧٠/١)، وشرح الرضي (١٣٢/٢)، والرشاد الضرب لأبي حيان (٩٠٩/٢)، (٩٦١)، وأوضح المسالك (١٢٢/١)، (١٣٢-١٣٣)، (١٣٣)، (٥٥/٣)، (٥٥/٣)، (٢٠٢/١)، (٢٠٢/١)، (١٥٤-١٥٣/١)، (١٥٤)، (١٥٤)، (٣٤٤/١)، (١٧٣/٢)، وحاشية الحفري (١٦٦/١)، (١٦٦)، (١٦٦).

(٤) في الأصل (الإشارة) ولتبت من «ب» «ج».

(٥) في الأصل (المعنى)، ولتبت من «ب» «ج».

(٦) في الأصل (معرفة)، ولتبت من «ب» «ج»، (٢٧٨)، حيث مثل كلام شيخنا، كقوله: (٢٧٨).

(٧) في الأصل (بضمها)، ولتبت من «ب» «ج»، (٢٧٨).

مَنْزِلٌ

الترجمة

تأنيدي وفي لمصاف، وحاشاه إلى [معرف]^(١)، وفي الموصوف بالصفة^(٢)، أو بأمر صادرة أو مقدرة، وفي المناقش^(٣) بالقصد والإقبال، وقد مر^(٤) أن التعيين فيها خارجي إلا ما استثنى ثم.

(١) في الأصل (معرفة)، وفي «ج»: معرف، ولتبت من «ب» «ج».

(٢) نسخة «ب»: (٧٦٦/١).

(٣) في «ج»: (المداد).

(٤) في «ب»: «ج» (نصف) بدل (ق) مرًا، وانظر من في الصفحة ٥٨٠/١.

بِأَنَّ، وَإِلَّا فَعَلِمُ الْخَنَسَ، وَإِنْ وَضِعَ لِلْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ، فَاسْمُ الْخَنَسِ.

لَفَنَ

الْبَرَقُ (فَعَلِمُ الْخَنَسَ) فهو ما وضع معين في الدهس، أي ملاحظ الوجود فيه، كَأَسْمَةِ عَمَلٍ لِسَمْعٍ، أي ماهيته الخاصة في الدهس (وإن وضع) انبسط (للماهية من حيث هي): أي من غير أن تعبر في الخارج أو الدهس (فاسم الخنس)، كَأَسْمَةِ لِسَمْعٍ، أي ماهيته، واستعماله في ذلك، كأن يقال: أسد أجراً من ثعالة، كما يقال: أسامة أجراً من ثعالة، والدال على اعتبار التعيين في علم الجنس، إجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه، حيث منع الصرف مع تده ثنائيت، وأوقع الخال منه: نحو: هذا أسامة مقبلاً.

ومثله في التعيين المعرف بلام الحقيقة نحو: الأسد أجراً من الثعلب، كما أن مش الفكر في الإيهام المعرف بلام الخنس، بمعنى بعض غير معين، نحو: إن رأيت الأسد - أي فرقة منه - فعر منه واستعمال علم الخنس -

لنفسه قوله: (واستعمله) أي سم الخنس (في^(١) ذلك) أي الماهية قوله: (ومثله في التعيين المعرف بلام الحقيقة) حاصل الكلام في لام التعريف ما قبله لعدم اعتبار^(٢) أي وعيره^(٣): "إنها إذا دخلت^(٤) على اسم، فإذا أن يشار بها إلى حصّة^(٥) من مسماه، معينة بين التكمّل والمخاطب، وهي لام للمهد لخارجي، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَهُ كُرْكَ لَأَنَّى﴾"

لنفسه قوله: (واستعمله) أي سم الخنس (في^(١) ذلك) أي الماهية قوله: (ومثله في التعيين المعرف بلام الحقيقة) حاصل الكلام في لام التعريف ما قبله لعدم اعتبار^(٢) أي وعيره^(٣): "إنها إذا دخلت^(٤) على اسم، فإذا أن يشار بها إلى حصّة^(٥) من مسماه، معينة بين التكمّل والمخاطب، وهي لام للمهد لخارجي، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَهُ كُرْكَ لَأَنَّى﴾"

الْبَرَقُ (فَعَلِمُ الْخَنَسَ) فهو ما وضع معين في الدهس، أي ملاحظ الوجود فيه، كَأَسْمَةِ عَمَلٍ لِسَمْعٍ، أي ماهيته الخاصة في الدهس (وإن وضع) انبسط (للماهية من حيث هي): أي من غير أن تعبر في الخارج أو الدهس (فاسم الخنس)، كَأَسْمَةِ لِسَمْعٍ، أي ماهيته، واستعماله في ذلك، كأن يقال: أسد أجراً من ثعالة، كما يقال: أسامة أجراً من ثعالة، والدال على اعتبار التعيين في علم الجنس، إجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه، حيث منع الصرف مع تده ثنائيت، وأوقع الخال منه: نحو: هذا أسامة مقبلاً.

- (١) سورة يوسف: (١٣).
- (٢) في الأصل: "بوجه"، ومنه من مع: "الشيء" (٢٧٩).
- (٣) في الأصل: "بوجه"، ومنه من مع: "الشيء" (٢٧٩).
- (٤) في الأصل: "بوجه"، ومنه من مع: "الشيء" (٢٧٩).
- (٥) في الأصل: "بوجه"، ومنه من مع: "الشيء" (٢٧٩).

- (١) في الأصل: "بوجه"، ومنه من مع: "الشيء" (٢٧٩).
- (٢) في الأصل: "بوجه"، ومنه من مع: "الشيء" (٢٧٩).
- (٣) في الأصل: "بوجه"، ومنه من مع: "الشيء" (٢٧٩).
- (٤) في الأصل: "بوجه"، ومنه من مع: "الشيء" (٢٧٩).
- (٥) في الأصل: "بوجه"، ومنه من مع: "الشيء" (٢٧٩).

الشرح (مسألة: لا اشتقاق) - من حيث قيمه بالمعنى (رد لفظ إلى لفظ آخر)، بأن يحكم بأن الأول مأخوذ من الثاني: أي فرع عنه
 (مسألة: لا اشتقاق) قوله: (من حيث قيمه بالمعنى) أي (وهو رد لفظ إلى

آخر) [٢٣] شرطه، أمّا من غير هذه الحجة، كالاشتقاق من حيث قيامه بالمفعول، وهو اللفظ المشتق فلا يحدّ بها قوله (٢٣)، وتحرير ذلك (٤٤): أنّ الاشتقاق يحدّ تارة باعتبار العلم، كما حدّه الميداني (٥٥) بقوله: «هو أن تحدّ (٦٦) بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب. فتردّ (٧٧) أحدهما إلى آخره» (٨).

(١) انظر مسألة الاشتقاق كذلك في: الحشوة (٢٣٧/١)، الإحكام للأمامي (٥٤/١)، «الخصائص» (١٣٣/٢)، «مع اللوائح» (ص ٢٩٠)، «الإيجاز» (٢٢٢/١)، «رفع الحاجب» (٤١٨/١)، «نهاية السؤل» (٢١٥/١)، «شرح المعضد» (١٧١/١)، «الشرح» (٧١/٢)، «الشيخ» (٢٠٤/١)، «المزهر» (٣٤٦/١)، «الأشياء والمثائر في النحو» للسيوطي (١٣٨/١)، «التعريفات للبرجاني» (ص ٤٣)، «الكليات» لأبي البقاء (ص ١١).

(٢) في «ب» وقع تقديم وتأخير مكنياً: (وهو يعطى رد إلى آخره) وهو خطأ.

(٣) انظر «شرح المعضد» (١٧٥/١)، «غاية الوصول» (ص ٤٤).

(٤) هذا التحرير في حدّ الاشتقاق الذي ذكره الشيخ ذكرها هو عند المعضد والزرشمي، انظر «شرح المعضد» (١٧٤/١)، «البحر» (٧٣/٢).

(٥) هو العلامة أبو يعقوب أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم لميداني بساموري. كان يمتاز أدبياً فاضلاً محوياً عارفاً باللغة، من تصانيفه: «معرفة الطرف في علم الصرف»، «مع لأمثال»، «والناسي في الأسامي»، وغيرها، توفي سنة (٥١٨ هـ). انظر ترجمته في: «شذرات الذهب» (٩٤/٦).

(٦) في «ب»: (يحدّ) وهو تصحيح.

(٧) في «ب»: (يُفرد).

(٨) انظر «معرفة الطرف في علم الصرف» لميداني (ص ٧٨).

صحية وبرة باعتبار العمل، بأن يقال أحد لفظ من لفظ يوافقه في حروفه لأصول ومعناه فإن قلت (١): لأول أيضاً معنى لفظه فيه «قد رد أحدهما إلى الآخر» قلت: المراد بالرد منه تقريبه إليه حكم بالرد. وهو من ميسر العلم لا العمل، و[حدّ المصنف] «يتمثل الأمرين، وهو ظاهر في شيء، وحمه الشارح على الأول، وهو واضح، والثاني ظاهر في أنه حدّ الاشتقاق» من حيث قيامه بالفاعل، ويحتمل أنه حدّ له من حيث وقوعه على المفعول، لأنّ الأحد نسبة بين الفاعل والمفعول، فإن اعتبرنا نسبته / إلى الفاعل، كان حدّاً له من الخبيث الأول، أو إلى المفعول، كان حدّاً له من الثالثة (٢).

(١) انظر حدّ الأبرار وحواله في «التحصيل» (٥٤٨/٢).

(٢) في «ب»: (أحد).

(٣) انظر تعدادي (٢٧٨) السابق (٢٨٠)، «المعجم» (٣٦٨).

[المشتق قد يطرؤ وقد يختص]

للشئ ولا بد من تغير، وقد يطرؤ كاسم الفاعل، وقد يختص كالقرورة.

البرق ولو قال تغير - بتشديد الياء - كان أنسب.

(وقد يطرؤ) المشتق (كاسم الفاعل) نحو: ضارب، لكل واحد وقع منه الضرب، (وقد يختص) ببعض الأشياء، (كالقارورة) من القرار للزجاجة المعروفة، دون غيرها مما هو مقر للنابع كالكوثر.

لشئ قوله: (ولو قال تغير بتشديد الياء كان^(١) أنسب): أي لأن المراد بالردة الحكم به على ما قرره، والحاكم لا تغير منه، وإسما منه إدراك تغير [لفظ]^(٢) عما كان عليه إلى آخر، ولأن التغير لا يستلزم التغير.

[قوله]^(٣): (وقد يطرؤ المشتق)^(٤) إلى آخره، المشتق إن اعتبر في مسماه معني المشتق منه، على أن يكون داخلًا فيه بحيث يكون المشتق اسمًا / لدات^(٥) مبهمه، انتسب^(٥) إليها ذلك المعنى، فهو مطرؤ لغة: كضارب، وعصروب، وإن اعتبر فيه ذلك، لا على أنه داخل فيه، بل على أنه مصحح بنسبه، مرجح لتعيين الاسم من بين الأسماء، بحيث يكون ذلك الاسم اسمًا لدات^(٥) محصورة، يوجد فيها ذلك المعنى.

(١) صحح: «ع ٢٣»

(٢) في الأصل: (مطد)، والنسب من «ب» ح.

(٣) ريادة من «ب» ح.

(٤) انظر في «أمراد المشتق وعدم اطراد»: فشرح المفيدة ١/ ١٦٥، ب، مختصر ١/ ٢٤٤.

حاشيتي السند والجرجاني على المصدر (١/ ١٦٥)، «الحج» ٢/ ٨٨، «البحر» ٢/ ٥٥٨،

«انقري والنجم» ١/ ٢١.

(٥) في «ب»: (الانتسب)

ولا يدرى من وجود الاشتقاق وجود الحقيقة. ثم ما ذكر تعريف للاشتقاق
أمراد عند الإطلاق وهو اصغير، أما الكبير فيس فيه الترس، كما في الحد
وجذب، والأكبر يس فيه جميع الأصول، كما في انتم وشم، ويعان أيضا.
اصغر، وصغير، وكبير، وأوسط، وأكبر. (ولاند) في تحقيق الاشتقاق (من
تعبير) بين اللفظين تحقيقًا، كما في صرب من الضرب وقسمه في المنهاج خمسة
عشر قسمًا، أو تقديريًا، كما في طلب من الطلب، فيقدر أن فتحة اللام في
الفعل، غيرها في المصدر كما قدر سيبويه^(١) أن ضمة النون في جنب جمًا،
غيرها معرًا.

لشئ [قوله]^(٢): «ولا»^(٣) يلزم من وجود اشتقاق وجود الحقيقة) فيه تجوز، إذ
ظاهرة^(٤) أن عكس العلامة هنا: كما وجد الاشتقاق وجدت الحقيقة، وليس
كذلك بل عكسها: كلما وجد المجاز وجد عدم الاشتقاق، كما أن
اطرادها^(٥): كلما وجد عدم الاشتقاق وجد المجاز^(٦). قوله: (وقسمه في
المنهاج^(٧) خمسة عشر قسمًا)^(٨) أي باعتبار زيادة حرف، أو حركة، أو نقص
أحدهما، وما يتركب من ذلك، مع أن غيره أوصلها إلى^(٩) أربعة وعشرين
قسمًا^(١٠). والأمر فيه سهل.

(١) انظر الكتاب له (٢/ ٢٠٩).

(٢) زيادة من «ب» ح.

(٣) في «ب»: (ولا)

(٤) وقع في «ب» زيادة الظاهرة عكس ذلك: مكلًا: (إد الظاهرة عكس ذلك، ظاهره...)

(٥) في «ج»: (أمرادها)، هو خطأ

(٦) انظر المعجدي (٢/ ٨٣)، «الباني» (١/ ٢٨٢).

(٧) انظر «نهاية أسئلة» (١/ ٢١٨)، «الإيج» (١/ ٢٢٣).

(٨) انظر أنواع التعبير في: «البحر» (٢/ ٧٦-٨٢)، «التعبير» (٢/ ٥٥٠)، «الباني» (١/ ٢٨٣)

(٩) صححه «ب» ٧٨ م.

(١٠) هو ابن مالك كى معه عن الزركشي في «البحر» (٢/ ٧٦)

[مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصَفَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ]

للذات وَمَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصَفَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ، خِلَافًا
لِلْمُعْتَرِثَةِ

الذات (ومن لم يقم به وصف لم يجز أن يشتق له منه) أي من لفظه (اسم خلافاً
للمعترثة) في تخويرهم ذلك، حيث نقوا عن الله تعالى صفاته الذاتية، كالعلم
والعزّة، ووافقوا على أنه تعالى عالم قادر مثلاً، لكن قالوا بذاته،

للذات قوله: (حيث نقوا)^(١) إلى آخره، أشار به إلى أن ما فعل عن المعترثة^(٢) من
تخويرهم ما ذكره لم يصرحوا به، وبأن أحد^(٣) من سفيهم عن الله [تعالى]^(٤)
صفاته الذاتية، المجموعة في قول بعضهم^(٥):

«حياة وعلم قدرة وإرادة كلام وإبصار وسمع مع البقاء»

مع موافقتهم (على أنه تعالى عالم^(٦) قادر مثلاً) إلى آخر ما قلناه، فمن سفيهم
عنهم من^(٧) ذلك لأرم مدحهم، ولأرم المذهب ليس يذهب على الصحيح،
ولهذا لا ينسب القول المخرج إلى الشافعي على الصحيح^(٨) كما مسأني

(١) انظر «المعقول» (٢٤٨/١)، «شرح تنقيح العصور» (ص ٤٨)، «شرح المفيد» (١، ١٨١)،
«الإيضاح» (٢٣٦/١)، «نهاية الول» (٢٢٤/١)، «البحر» (١٠١/٢)، «الشفيع»
(٢٠٦-٢٠٧)، «الغيث» (١٥٧/١)، «الضياء» (١٨٠/٢)، «الخبيرة» (١٥٩)
(٢) بطر في «مجمع البحار» (ص ١٠٧، ١٠٨)، «شرح المقاصد» (٤، ٦٥ وما
بعدها)

(٣) في «أب» (أبو)

(٤) زيادة من «أب» (أبو)

(٥) انظر «موجز في الحديث» (ص ١٠٧) «دوس منه» والله أعلم

(٦) «عالم» ساقطه من «أب»

(٧) «أب» ساقطه من «أب»

(٨) انظر هذا الكلام في «الشفيع» (٢٠٧، ٢٠٨)، «البحر» (١٠٣)، «الغيث» (١٥٧/١)

للذات فهو مختص لا يطرد في غيره م وحده ذلك المعنى، كالتأويل لا يطرد عن
غير لرحمة المحصورة، مما^(١) هو مقرر للنع، وكذلك «أب»^(٢)، لا يعلق على
شيء - مما فيه دبور - غير الكواكب الخمسة التي في الثور، وهو منزلة من منازل
القمر^(٣)

(١) في «أب» (أبو)

(٢) «البحر» في علم الحديث - خمسة ذوات من سم - يقال بها سمه، وهو من منازل القمر.

وقيل: هو نجم بين الشرياء والجوزاء، انظر «المعجم الوسيط» (١/٦٢٩).

(٣) انظر «مجمع البحار» في «الشفيع» (٢٠٦/١).

لثالث ومن يناديهم: اتفادهم على أن إبراهيم ذابح، واختلافهم هل إسماعيل مذبح؟

(ومن يناديهم) على التجوز: (اتفادهم على أن إبراهيم) عليه الصلاة والسلام - (ذابح)، أي به إسماعيل، حيث أمر عدهم آله الذبح على محله منه، لأمر الله إياه بذبحه، بقوله تعالى حكيمة: ﴿يَتَقَىٰ رَبِّي أَزَىٰ فِي تَشْمِيرِ أُنْثَىٰكَ﴾^(١١) إلى آخره، (واختلافهم هل إسماعيل) عليه الصلاة والسلام - (مذبح؟) فقيل: نعم، وأنتم ما قطعتم منه، ومن: لا، أي لم يقطع منه شيء، فالمثل هذا أطلق للذبح على من لم يقطع به الذبح، لكن بمعنى أنه عز الله عن محله، فما حالف في الحقيقة، وما هنا أنسب بالمقصود مما في شرح المختصر، لا على وجه الباء، من أنهم اتفقوا على أن إسماعيل غير مذبح، أي غير مذهب الرواح.

للثانية بقوله: (وما خالف في حقيقة) أي لم يخالف ماها من قاعدة الاشتقاق، إلا أن الاشتقاق عنده داعسار إطلاق الذبح على الإمرار مجازاً، نظير ما مر من إطلاق الكلام على خلعه مجازاً.

قوله: (وماها) أي في لمس (أنسب بالمقصود مما في شرح المختصر)^(١٢) أي لما فيه من النسبة [عين به سي^٣] على تجويز معتدة ما ذكر، ولأن المقصود بيان تجويزهم ذلك لاختلافهم فيه، وذلك بتعاقبهم على إباحة، وإحلالهم في المذبحية، أنسب منه [[باختلافهم]]^(١٤) في الذابحية، واتفاقهم على عدم المذبحية^(١٥)، فهي ذلك ردًا لقوله الزركشي «من» أن ما في شرح المختصر أولى مما هنا^(١٦).

[١٤/٥١]

(١) سورة الصافات: (١٠٢).

(٢) انظر ارفع الحجاب (٥١/٤)

(٣) ما بين معقوفين ساكن من

(٤) في الأصل (إحلالهم)، قلت من

(٥) ما بين معقوفين ساكن من

(٦) انظر التلخيص (٣٠٧/١)

واحللو هل إبراهيم ذابح - ج. وفتح؟ همؤدح، وحد. وعسدا لم يحر الخليل آله الذبح عن محله من إبه، لسه قبل يمكن منه، لموه بعدى: ﴿وقد يفقه بدبح عظيم﴾^(١١)، ويحتمل عن أنه إسماعيل كما ذكره، لا إسحاق^(١٢).

بقوله: (همؤدحاً واحداً) لمراد أن ماها أنسب بالمقصود مما في شرح المختصر، وإن كان مؤدحاً واحداً^(١٣) أي من حيث إبه هل وحد قطع وبثله دوس ردى، أو لم يوجد قطع نصلاً؟ وأما امرر لآله فمتفق عليه عدهم^(١٤) قوله: (وعسدا لم يحر الخليل آله الذبح على محله من إبه) أي عسدا ليس إبراهيم ذابح، ولا إسماعيل مذبحاً، لا بمعنى القطع، ولا معنى إمرار الآله^(١٥) وعدهم إبراهيم [ذابح]^(١٦) اتفاق مجاز، بمعنى إمرار الآله، لا حقيقة، بمعنى ردى بروج بالقطع^(١٧)، وإسماعيل مذبح^(١٨) على اختلاف بينهم بمعنى القطع، لا معنى الإرهاق.

(١١) سورة صافات: (١٠٧)

(١٢) انظر أن إسماعيل هو المذبح، لا إسحاق (المحق) وإن كتب ومن انضم للمجهول وقال آخرون: هو إسحاق، واختاره الطبري، انظر التلخيص من كتب (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦).

(١٣) انظر التلخيص من كتب (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦).

(١٤) انظر التلخيص من كتب (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦).

(١٥) انظر التلخيص من كتب (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦).

(١٦) انظر التلخيص من كتب (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦).

(١٧) انظر التلخيص من كتب (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦).

(١٨) انظر التلخيص من كتب (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦).

(١٩) في الأصل (اب)، (دوس)، قلت من

(٢٠) انظر التلخيص من كتب (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦).

(٢١) انظر التلخيص من كتب (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦).

(٢٢) انظر التلخيص من كتب (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦).

(٢٣) انظر التلخيص من كتب (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦).

(٢٤) انظر التلخيص من كتب (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦)، (٣٠٦/٦).

[الْمَعْنَى الْقَائِمُ هَلْ يَجِبُ أَنْ يُشْتَقَّ لِحَلِّهِ مِنْهُ اسْمٌ؟]

الْمَعْنَى فَإِنْ قَامَ بِهِ مَا لَهُ اسْمٌ وَجَبَ الْاِشْتِقَاقُ، أَوْ مَا لَيْسَ لَهُ اسْمٌ كَأَنْوَاعِ الرُّوَيْحِ لَمْ يَجِبْ،

الْبَيِّنَةُ (فَوَيْ قَامَ بِهِ) أي بالنسبة (ما) : أي وصف (له اسم وجب الاشتقاق) لمة، من ذلك الاسم لمن قام به الوصف، كاشتقاق العالم من العلم، لمن قام به معه، (أو) قَامَ بالنسبة (ما ليس له اسم، كأبواب الروائح)، فَبِهِ لَمْ تُوصَفْ مَا أَسَاءَ اسْتِغْنَاءَ عَنْهَا بِالتَّقْيِيدِ، كَوَاحِشَةٍ كَذَا، وَكَذَلِكَ أَنْوَاعُ الْأَلَامِ (لَمْ يَجِبْ) : أي الاشتقاق لاسْتِحْالَتِهِ، وَعَدَلَ عَنْ نَعْيِ الْجَوَازِ الْمُرَادِ، إِلَى نَعْيِ الْوُجُوبِ الْمُبَادِقِ بِهِ، وَرِعَايَةِ لِلْمُقَابَلَةِ،

الْمُتَابِعَةِ قَوْلُهُ (فَوَيْ قَامَ بِهِ مَا لَهُ اسْمٌ وَجَبَ لاشتقاق) (١) إِلَى آخِرِهِ، يَشْمَلُ الْمَطْرِدَ وَغَيْرَهُ، وَالظَّاهِرُ تَخْصِيصُهُ بِالْمَطْرِدِ، لِأَنَّهُ قَاعِدَةٌ، وَالْقَاعِدَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مُعْتَرِدَةً

قَوْلُهُ : (لِاسْتِحْالَتِهِ) لَمَّا كَانَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ : (لَمْ يَجِبْ)، لَمْ يَجِرْ كَمَا يَجِيءُ، نَاسِبٌ تَعْلِيلُهُ بِالْإِسْتِحْالَةِ (٢).

وَالْمُتَبَهُوْرُ عَلَى اشْتِرَاطِ بَقَايِ الْمُسْتَقْتِ مِنْهُ، فِي كَوْنِ الْمُسْتَقْتِ حَقِيقَةً إِنْ أَمَكُنْ، وَإِلَّا فَأَخَرُ جُزْءٍ مِنْهُ، وَثَلَاثُهَا الْوَقْفُ.

الْبَيِّنَةُ (وَالْمُتَبَهُوْرُ) مِنْ نَعْيِ (عَلَى اشْتِرَاطِ بَقَايِ) مَعْنَى (الْمُسْتَقْتِ مِنْهُ) فِي الْمَحَلِّ، (فِي كَوْنِ الْمُسْتَقْتِ) الْمَطْلُوقِ عَلَيْهِ (حَقِيقَةً إِنْ أَمَكُنْ) يَبْقَا ذَلِكَ الْمَعْنَى كَالْقِيَامِ، (وَالَا فَأَخَرُ جُزْءٍ) أي وَابٍ لَمْ يُمْكِنْ مَقَاوِظُهُ كِتَابَتُهُ، لِأَنَّهُ بِأَصَوْبِ تَنْقِصِي شَيْءٍ مِنْهُ، فَالْمُسْتَقْتُ بَقَايِ آخَرِ حَرِّهِ (مَعَهُ)، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ الْمَعْنَى، أَوْ جُزْءُهَا الْآخِرُ فِي الْمَحَلِّ، يَكُونُ الْمُسْتَقْتُ الْمَطْلُوقُ عَلَيْهِ عَجْزًا، كَالْمَطْلُوقِ قَبْلَ وَجُودِ الْمَعْنَى، نَحْوُ : ﴿إِنْكَ مَيِّتٌ﴾ (٣) وَقِيلَ (٤) : لَا يَشْتَرِطُ بَقَايِ مَا ذَكَرَ، فَيَكُونُ الْمُسْتَقْتُ الْمَطْلُوقُ بَعْدَ انْقِصَاؤِهِ حَقِيقَةً، اسْتِصْحَانًا لِلْإِطْلَاقِ، (وَفَالْتَالِهَا)، أَيْ الْأَقْوَالِ (الْوَقْفُ) (٥) عَنْ الْاِشْتِرَاطِ وَعَدْمِهِ، لِتَعَارُضِ دَلِيلَيْهَا، وَإِنَّمَا عَمِلَ بِالْبَقَايِ الَّذِي هُوَ اِسْتِمْرَارُ الْوُجُودِ، دُونَ الْوُجُودِ لَكُنْ فِي لَاشْتِرَاطِ، لِتَلْتَأَنِي لَهُ حِكْمَتُهُ مُعَادِلُهُ، وَتَبَعُ الْعَمَلِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي آخَرُ حَرِّهِ، يَتِمُّ لِمَعْنَى بِهِ، وَفِي التَّعْيِيرِ بِهِ بَالِدَةً تَسْمَحُ

لِتَابِعِهِ قَوْلُهُ (فِي الْمَحَلِّ) : أَوْ ثَمَانِيَةً بِهِ، مَعْنَى الْمُسْتَقْتِ مِنْهُ، قَوْلُهُ : (الْمَطْلُوقُ عَلَيْهِ) فِي عِلَى الْمَحَلِّ. قَوْلُهُ : (وَفِي التَّعْيِيرِ فِيهِ بِالْبَقَايِ تَسْمَحُ) أَيْ فَبِهِ عَمِلَ بِمَحْصُورٍ أَوْ نَحْوِهِ سَلَمَ مِنْهُ، وَعِبَارَةٌ الْمَحْصُولُ : الْمَعْتَبَرُ عِنْدَمَا حَصُولُهُ يَتِمُّ بِهِ إِنْ أَمَكُنْ، أَوْ حَصُولُ آخَرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ (٥).

(١) عَدَّ الْمَحْصُورَ (١/٢٣٩)، وَالْإِحْكَامَ (١/٥٤)، وَشَرَحَ تَنْقِيعَ مَعْنَى (١/٥٢٩)،
أَمْرًا مَعْدُومًا مَعَ حَاشِيَةِ الْجُرْجَانِي (١/١٧٦)، وَالْبُيَّهَرِي (٢/٩)، وَالشَّيْبَانِي (١/٢٠٨)، مَعْدُومًا (١/١٥٨)، وَالْبُيَّهَرِي (٢/٥٦٨)، وَالْبُيَّهَرِي (١/١٨٣)،
(٣) مَعْدُومًا (٣٠)

(٤) قَالَهُ ابْنُ سَيِّدٍ فِي هَاشِمٍ صَدْرِي مَعْدُومًا (١/٢٠٨)،
(٥) نَظَرَ ابْنُ سَيِّدٍ فِي هَاشِمٍ صَدْرِي (١/٢٠٨)، وَتَبَعَهُ (١/٢٠٩)،
(٥) نَظَرَ الْمَحْصُورَ (٢/٢٤٧)

البرج (وم حكاه الأمدي من عده لاشتراط فيه، دون الأول، بحث ذكره في المحصول، ودفعه بأنه لم يقل به أحد، فلذلك ترك المصنف خلاف ابن الحاجب^(١)، وذكر بدله الوقت).

عاشية قوله: (وم حكاه الأمدي^٢ من عدم لاشتراط فيه دون الأول، بحث ذكره في المحصول^(٣)، أي على سبيل الخصم، (ودفعه) أي^(٤) عن سببه أبص، بأنه لم يقل به أحد^(٥)، وهذا كما ترى غير ما نقله المصنف عن الجمهور، موافقاً لعله^(٦) في المحصول بعد ذكره ذلك، فادفع قول البركشي^(٧)، إن ما نقله^(٨) المصنف تبعاً للصفى اهدي-^(٩) عن الجمهور بحث للإمام، صرح في المحصول بأنه^(١٠) لم يقل به أحد.

(١) انظر شرح العقيدة مع حاشية الخرجاني (١/١٧٦)

(٢) انظر الإحكام له (١/٥٤).

(٣) انظر المحصول (١/٢٤٤)

(٤) نسخة، ج، ٢٤١ ع

(٥) انظر المحصول (١/٢٤٤)

(٦) في نسخة، ج، (قاله)

(٧) انظر التلخيص (١/٢٠٨)

(٨) في نسخة، ج، (دفعه)

(٩) انظر التلخيص (١/٢٠٨)

(١٠) في نسخة، ج، (دفعه)

[اسم الفاعل حقيقة باعتبار الحال]

لذلك ومن ثم كان اسم الفاعل حقيقة في الحال، أي حال التلخيص، لا النطق، خلافاً للخرافي.

البرج (ومن ثم) أي من هنا، وهو اشتراط ما ذكر، أي من أجل ذلك (كان اسم الفاعل) من حلة لمتن، (حقيقة في الحال، أي حال التلخيص)، سألني أو حرره لأخير، (لا) حال (لنطق، خلافاً بقر في) في قوله ناشي،

للجنة قوله: (وهو اشتراط ما ذكر): أي وهو البقاء، فنصر^(١) عليه، لأنه اشترط صريحاً في كلام المصنف، وإلا فلا فرق بين الاشتراط وعده في ترتيب ما به عليه. قوله: ([أي] [حال التلخيص])^(٢) [أي التلخيص]^(٣) [العربي، كما يدل بكتب القرآن، ويمشي من مكة إلى المدينة، ويقصد الحال فليس لمر د^(٤)، بل الحال الآن الحاضر، بل أجزاء من الماضي والمستقبل، متصل بعضها بعض لا يتحللها فصل بعد عرفة ترك ذلك المعنى وعراضاً به، فالتكلم حقيقة من مباشر الكلام مباشرة عرقية، حين لو انقطع كلامه بتنفس أو سعال فليس، لم يخرج عن كونه متكلماً، وكذا سائر أقوال الحال وأفعاله^(٥) قوله: (حال النطق به) أي ما شقق

(١) في (ب) (دفعه) وهو ج، ع

(٢) باده من ج، وشرح حال

(٣) بعد (ج) (١/٢٢٢) وبمعه، نهاية السبل (١/٢٢٧)، نسخة (١/١٠٠-٩٦)

(٤) نسخة (١/٢٠٩)، المتن (١/١٦٦)، نسخة (١/٥٧٣)، قوله (والمعنى) الأصلية (١/١٦٨).

(٥) ما بين معقوفين منقط من (ب).

(٦) نسخة (ب): [١/٧٩].

(٧) هذا الكلام للخرافي، انظر حاشية الخرجاني عن شرح بعضه (١/١٨٠).

الشيخ

كما في لأيات المذكورة، حقيقة مطلقاً، وقال المصنف^(١)، نعا حوالته في دفع السؤال - إنَّ المعنى بالحال، حال التلبس بالمعنى، وإن تأخر عن النطق بالمشق فيها إذا كان محكوماً عليه، لا حال النطق به، الذي هو حال تنس بالمعنى نصاً فقط، فأبقيا المسألة على عمومها، وغيرهما - كالإسنوي^(٢) سلم بقدر في تخصصها،

لأنه فوه (فحقيقة مطلقاً) أي في الحال والاصفي والاستصا فوه: (فيها إذا كان محكوماً عليه). ميد في آخر، [بعد جواب] ^٣ لقراي عن سؤاله^(٤)، وإلا فالأحسن الإطلاق فوه. (فقط): فند حال لطق لموصوف بها قاله، قال والد المصنف^(٥): «وإنما سري الوهم للقراي» من عقده أن الاصفي والحال والاستصا حسب من يطلق للفظ، وليس كذلك، والفائدة صحيحة، لكنه لم يعمها حق فهمها واسم الفاعل ونحوه لا يدل على زمان اسطق، فسلط في الإصلا، خفي حال التلبس، لا حال لطق، فاسم الفاعل مثلاً حقيقة فمن هو منتصف بالمعنى، حين قيامه به حاضراً عند اسطق أو مستقبلاً^(٦)، ومجازاً فيمن سيصف به، وكذا فيمن تصف به في معنى على الصحيح^(٧)، وقول الزركشي^(٨): «وكونه عار بسطة لمستقل، محله في وصف المخلوق».

(١) انظر قول المصنف بطوله في كتابه «الأشياء والانتظار» (٨١/٢).

(٢) انظر نهاية السؤل (١/٢٢٧).

(٣) في الأصل (نظر جواب)، والكتب من «اب»، «ج».

(٤) انظر «شرح تفتح المصولة» (ص ٤٩).

(٥) انظر كلام والد المصنف بطوله في «المرآة» (٢١/٩٨-٩٧)، «بعد عنه الشيخ» كما يبرز من وتلخيص محكم.

(٦) محذوف (أ) [ر]

(٧) «المرآة» (٢١/٩٤).

الشيخ

حيث قال في صد معنى الحال في المشق، أن يكون التلبس بالمعنى حال اسطق به، وبين عن ذلك سؤله في مصوص: «رأية وكراني فأجلدوا»^(١)، «والتساري والتسارفة فأقطعوا»^(٢)، «فأقتنوا مشركين»^(٣)، وسجوها بها إنما تتناول من انصف بالمعنى، بعد نزوها - الذي هو حال النطق - مجازاً، ولا أصل عدم ابحار، قد ولا جمع على سؤها به حقيقة^(٤) وأجرب^(٥) بأن المسألة في المشتق المحكوم به، نحو: زيد صارب، فإن كان محكوماً عليه،

لأنه فوه: (بعد نزوها الذي هو حال النطق) أي لا حال نزوله في النوح المحمود، و ترد بلطو معنى السبيحة، [لا نطق حريص] عليه السلام^(٦)، لأن أحكام المكمنين [ب] (نرسب) صدر عن نطق السبيحة^(٧)، لأنه الملح هم^(٨). قوله: (مجازاً): قيد لتناول النصوص، أي تناولت من انصف بالمعنى بعد نزوها مجازاً لا حقيقة، لأن إطلاقها عليه إطلاق قبل الانصاف بالمعنى، لكن دم الإجماع على أنها تناولت حقيقة كما قاله^(٩).

(١) سورة البقرة (٢).

(٢) سورة المائدة (٣٨).

(٣) سورة التوبة (٥).

(٤) بعد «شرح تفتح المصولة» ص ٤٩، ٥٠.

(٥) أي المفعول، نظر المرجع السابق.

(٦) رواده من «اب».

(٧) في الأصل «نرسب»، وكتب من «ج»، «العل» (٣٧٦).

(٨) «اب» من مصنفين مناهضين من «اب».

(٩) في «اب»، «اب»، وهو خطأ.

(١٠) أي يقرى انظر «شرح تفتح المصولة» (ص ٤٩، ٥٠).

لَمَّا بَيَّنَّهٗ اللهُ تَعَالَى مَوْصُوفٍ فِي الْأَرْضِ بِالْحَالِاقِ وَبِرُوقِ حَقِيقَةٍ، وَإِنْ قُلْنَا صَمَاتِ الْمَعْنَى مِنْ أَسْمَاءِ وَاسْمٍ وَحَوْصِهَا^(١) حَدِثَةٌ، فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لِكَلَامٍ فِي بَطْلَانِ اللَّفْظِ الْمَشْتَقِّ عَنِ الْمَحَلِّ، فَتِلْكَ تَصَافَةُ^(٢) / [بِالْمَشْتَقِّ^(٣) مِنْهُ، وَهَذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْأَوَّلِ لِحُدُوثِهِ، وَالْمَوْجُودُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ وَصْفُهُ تَعَالَى بِمَعْنَاهُ، حَلَّ الْقَوْلِ بِأَنَّ صِفَاتِهِ الْقَعْدِيَّةَ قَدِيمَةً، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ^(٤)].

[إِنْ طَرَأَ عَلَى عَلٍّ وَصْفٌ وَجُودِيٌّ يَتَأَيَّضُ

الْأَوَّلَ لَمْ يُسَمَّ بِالْأَوَّلِ إِبْجَاعًا]

سَنَنْ وَقِيلَ: إِنْ طَرَأَ عَلَى الْمَحَلِّ وَصْفٌ وَجُودِيٌّ، يُتَأَيَّضُ الْأَوَّلَ لَمْ يُسَمَّ بِالْأَوَّلِ إِبْجَاعًا.

الشرح (وقيل إن طرأ على المحل للوصف (وصف وجودي ياقص) الوصف (الأول)، كالسواد بعد البياض، والقيام بعد القعود،

(لم يسم) المحل (بالأول): أي المشتق من اسمه (إجماعاً)، والخلاف في غير ذلك، والأصح جريانه فيه، إذ لا يظهر بينه وبين غيره فرق.

لَمَّا بَيَّنَّهٗ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: إِنْ طَرَأَ عَلَى الْمَحَلِّ) إِلَى آخِرِهِ، هُوَ مَوْجُودٌ رَاسِحٌ^(١) سَرَجَعٌ عِنْدَ ذَلِكَ إِلَى مَحَرِّرٍ مَحَلِّ الْخِلَافِ، وَمَعْنَى تِلْكَ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) إِلَى حَرِّهِ

(١) في نسخة: [نحوه].

(٢) وقع هنا بالأصل زيادة جملة سبقت وهي قوله: (لَهَا كَانَتْ مَعْنَاهَا عَلَيْهِ). (٣) إن (الأحسن الإطلاق)، ولعلنا وهم من الناسخ، ولقد حذفوا الزيادة من «بها»، «ج».

(٤) في الأصل: (نفس). والفتحة من «بها»، «ج» والمطابق (١/ ٣٧٨)، حيث نقل كلام الشيخ زكريا بن أبيه

(٤) (نظر «مختار» (١/ ٣٧٨))

(١) نظر هذا الفاعل كذلك في «المعقول» (٢٤٧)، «الإيجاع» (١/ ٢٢٩)، «بها» (٢/ ٥٧١)، «التبعية» (١/ ٢٣٠)، «الفتحة» (١/ ٢١٠)، «الفتحة» (١/ ١٦٣)، «التبعية» (٢/ ٥٧١)، «النساء» (٢/ ١٩٤)

سأنا وَلَيْسَ فِي الْمُسْتَقَّ إِشْعَارٌ بِخُصُوصِيَّةِ الدَّاتِ .

البيان

البيان (وليس في المستق) أي هو دل على دت متصفه بمعنى المشتق منه كالأسود، (إشعار بخصوصية) تلك (الدات)، من كونها جسماً أو غير جسم، لأن قولك مثلاً: الأسود جسم صحيح، ولو أشعر الأسود فيه بالخصمية لكان بمثابة قولك: الجسم ذو السواد جسم، وهو غير صحيح، لعدم إفادته .

البيان قوله (لم يسمّ المحل بالأول إجماعاً) أي حقيقة، بل عار استصحابياً، وعيه بالتحلاف فيما عدا ذلك، واعتمده الزركشي^(١)، ومن تبعه^(٢)، ناقلين له عن الأمدى^(٣).

والأصح كما قال الشارح (جرياته فيه، إذ لا يظهر بينه وبين غيره فرق)، ولعمد أشار بذلك إلى الرد عليه. والقول المذكور مع الإجماع إتياً هو من عذبات الأمدى، قاله في رده دليل القول بعدم اشتراط البقاء، الذي لا يمتزم^(٤) المراد فيه مذهبه^(٥)، مع أمره بالنظر، والاعتبار فيه، حيث قال: «لا نسلم أنّ الصارب حقيقة على مَنْ وجد منه الضرب مطلقاً، بل بين الضرب حاصل مع حاله تسميته صارباً».

(١) حيث قال: «وهو معه، وكلام الأمدى في أثناء احتجاج يد عليه» انظر «المبشع» (٢١١: ٢١٢)

(٢) منهم ابن عراق، والمراد به: «وحدود» انظر «مبشع» (١٦٣: ١٦٤)، «البحر» (٢٠٧: ٢٠٨) «البيان» (١٩٤: ٢٠٠)

(٣) انظر «الأمدي» في «الحكمة» (١٠٦: ١٠٧)

(٤) في «إجماع» «البيان»

(٥) في «د» «مذهبه»

البيان ثم يلزم عنه تسميته إجماعاً لصحة كونه^(١)، وتسميته عذراً، ولتقاعده، له وحده من الكفر، ونفعه، والقدم بمسافات، وهو غير حادث بإجماع المستحسن، وأهل العلم^(٢)، ثم قال: «هذه هي عذري في هذه المسألة» وعذرت بالنظر والاعتبار^(٣)، فبطلت وطوب وعبرت فوجدت أنّ الحق حريان بخلاف مطلق، كما شمنه كلام المحيّر، وصرح به لمصنف والشارح، وأن الإجماع إتياً يصح في حق إجماع الصحابة فقط بشرطهم، مع أن عدم جواز إطلاق ذلك عليهم حكّم شرعياً، فهو عارض، إذ ليس الكلام في^(٤) الجواز وعلمه شرعاً، بل فيها صناعة^(٥)

(١) نسخة «ب» (٨٠: ٨١)

(٢) انظر الأحكام (٥٦)، ورواه شيخ زكريا بن عبد

(٣) نسخة «ج» (٩٤: ٩٥)

(٤) انظر «مجمع مصنف»

(٥) في «د» «البيان» (٩٤: ٩٥)

(٦) انظر «مبشع» (٢١١: ٢١٢)، «البيان» (١٩٤: ٢٠٠)، «البحر» (٢٠٧: ٢٠٨)

[وَقَوْعُ التَّرَادُفِ فِي اللُّغَةِ]

لللغتين مسألة: التَّرَادُفُ واقعٌ، خِلَافًا لِتَغَلُّبِ وَابْنِ قَارِسٍ: مُطْلَقًا، وَلِلْإِتِمَامِ فِي الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ.

يقول (مسألة: المترادف)، وهو كمن تقدم: انبسط المتعدد لمتحد المعنى، (واقع) في الكلام. (خلافًا لتغلب^(١٣٨)، وابن فارس^(١٣٩)، في معيها وقوعه (مطلقًا)، قالوا: وما نطق مترادفًا، كالإنسان والبشر، فمبتاين بالصفة، فالأول باعتبار السين، أو أنه يأنس، والثاني: باعتبار أنه يادي البشرية: أي ظاهر الجلد.

للمثانية مسألة: لم تدف^(١٤٠) قوله (مثلًا) أنه على أن للمترادف فوائد أخر^(١٤١)، كتيسر^(١٤٢) التطق بأحدهما دون الآخر،

(١) هو معلوم أخذ من معنى من يريد بين يسار الشيناني، إمام الكوفي في اللغة والنحو، كان ثقة مشهورًا يحفظ من مصنفاته: مجالس شلمب وغيرهما، توفي سنة ٢٩١ هـ انظر ترجمته في «وفيات الأعيان» (١/١٠٢).

(٢) نقله عنه لميلاد ابن فارس في كتابه «الصاحبي» في لغة اللغة (ص ٩٦).

(٣) هو العلامة أحمد بن زكريا الرازي اللوزي، كان إمامًا في علوم شمس، خصوصًا اللغة، من مصنفاته المجلس، والمقاييس في اللغة، والصاحبي في لغة اللغة، توفي سنة ٣٩٠ هـ انظر ترجمته في «وفيات» (١/١١٨).

(٤) انظر «الصاحبي» (ص ٩٦).

(٥) انظر مسألة الترادف في: «الرواق» لأبي هلال العسكري (ص ١٣)، «الصاحبي» (ص ٩٦)، «المختصر» لأبن سبيل (٢٥٨/١٣)، «المزهر» (٤٠٣/١)، «المختصر» (١/٢٥٣)، «الحكام» لابن سبيل (٢٣)، «شرح نسخ مصنفات» (ص ٣١)، «البحر» (٢٣٨/١)، «نهاية السؤل» (٢٣٧/١)، «البحر» (١٠٥/٢)، «التحصيل» (٢٢١/١)، «التحصيل» (٣٥٨/١)، «التقرير والتحرير» (٢١٨/١)، «نهاية المأولة» (ص ١٣٠).

(٦) انظر فوائد برزنجي في «شرح حواشي» (١٣٥/١)، «البحر» (١٠٨/٢)، «البحر» (١٣٣/١)، «التقرير والتحرير» (٢١٨/١)، «المطالع» (٣٨٠/١).

(٧) في «البحر» (ص ١٣٣).

لللغتين

وإن صرح صاحب الف الذي همه غيره، لعرامة النقل عنه كمن قال^(١٤٣)، (و) خلافًا (للإمام) الرازي^(١٤٤) في لغة وقوعه (في الأسماء الشرعية)، فإن لأنه ثبت على خلاف الأصل، للبحر إليه في الصم واستمع مثلًا، وذلك متفق في كلام الشارع وعترض عليه المصنف^(١٤٥) - «كالقراي»^(١٤٦): ما يعرض والملاح وبالسنة ولتطوع. ويجب ماها أسماء اصطلاحية، لا شرعية، وأنشئة: ما وضعها الشارع، كما سيأتي.

للثانية كمن في رُ وقمع في حق الألف في لراء، وكخنافس، فقد يقع بأحدهما دون الآخر، كمن في نحو: «وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يَحْسَبُونَ صَبًا»^(١٤٧) فيه يقع/ يحسبون^(١٤٨) دون يصوب فإنه (فلا للحد) أي لقطعه، كما هو المأدر. وهذا تركه، بخلافه في المحدود.

(١٤٣) في مصنف في اسم نوح (ص ١٦٩).

(١٤٤) انظر «المختصر» (٢٥٣).

(١٤٥) في اسم نوح (ص ١٦٩)، «المختصر».

(١٤٦) في كتابه «البحر» (ص ١٠٤).

(١٤٧) سورة كهف (١٠٤).

(١٤٨) في اسم نوح، وهو بحرف

الطائفة قلت: التأكيد بعد معناها يعني احتياط المحار، وأيضاً فالتامع من شرهه أن يكون سرية امتنع، بخلاف تأكيد^(١)، وانشراح حمل كلام البيضاوي عن ما يدفع ما فهمه عنه المصنف، ويوافق ما قال: إنه الحق والتحقق.

[هَلْ يُمَكِّنُ إِقَامَةُ كُلِّ مِنَ الْمُتَرَادِفِينَ مَكَانَ الْآخَرِ؟]

لِلثَلَاثِ وَقُوْعُ كُلِّ مِنَ الرَّدِيْفِيْنَ مَكَانَ الْآخَرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَبُّدٌ يَلْفَظُهُ خِلَافًا لِلْإِمَامِ: مُطْلَقًا، وَلِلْبَيْضَاوِيِّ وَالْجُنَيْدِيِّ: إِذَا كَانَ مِنْ لُغَتَيْنِ.

(و) الحق (وقوع كل من الرديفين) أي اللفظ المحسوس لمع (مكان الآخر، إن لم يكن تعبد بلفظه): أي يصح ذلك في كل رديفين، بأن يؤس بكل منهما مكان الآخر في الكلام، إذ لا مدح من ذلك، (خلاف للإمام الرازي^(١)) في نفيه ذلك (مطلقاً): أي من لغتين، أو لغة، قال: لأنك لو آبيت مكان «من»، في قولك مثلاً: خرجت من ديار، فمردفها، بانقاربيه: أي «أمر» يصح اهمره وسكون الراي، لم يستقم، الكلام، لأن صمعة إلى أخرى، بمثابه ضم مهمل إلى مستعمل.

قال: وإذا عقل ذلك في بعين، فبم لا يجوز مثله في لغة: أي لا مدح من ذلك، وقال: إن لقول الأول، أي الخور، لأظهر في أبواب النور.

الثانية قوته: (إن لم يكن تعبد بلفظه)، قال الجوزقي^(٢) كغيره-^(٣): وفي هذا يقيد بصر، لأن لمع ثم تعرض شرعي، والبحث هاهنا هو لغوي^(٤).

(١) انظر المحقق (١) (٢٥٦).

(٢) هذا البحث (١) (١٦٦).

(٣) انظر السيف (١) (٢١٢)، النضر (٢) (٣٨٠)، الضياء (٢) (٢٠٢).

(٤) يصح دونه كل من مردوس مكان آخر مطلقاً، وهو حب المصنف والمنعاج، وقال بالحق أن في دونه بوضوح والصفي الذي في كتابه من معتبر فصح، ما إذا كان من لغة واحدة فصح انظر «مختصراً» (٢٥٦)، «شرح» (١) (٣٧)، «الغنائم» (١) (٢١٩)، «الأنهال» (١) (٢٤٣)، «مبدية نسوة» (١) (٣٤٥)، «النور» (٢) (١٠٩)، «شبه» (٢) (٣٧٨)، «شبه» (١) (٢١٣)، «نعت» (١) (١٦٦)، «نور» (٢) (٢٠٢).

[المشرك]

[وَقُوعُ الْأَشْتِرَاكِ]

بإثبات مسألة: المشرك واقع، بخلافًا للغلب والأهري والنحوي: مُطلق.

الشيخ (مسألة: المشرك). وهو - كما تقدم - للفقهاء أو أحد المتعدد المعنى الحقيقي، (واقع) في كلام حوار، (حلالاً للغلب^١ ولأهري^٢) والسمعي^٣ في نصيهم وقوعه (مطلقاً). قالوا: وما نص مشركي، فهو من حصنة وعذر، أو مواطن، كالعين حقيقة في الباصرة، مجاز في غيرها، كالذهب لصفاته، والشمس لضياها، وكالقرء موضوع للفرق المشرك بين أخيص والظهير،

عاشية مسألة: مشرك واقع^٤ قوله (في الكلام) أي الكلام أعز من كلام الله تعالى، ورسوله وغيرهما

(١) انظر قوله في «البحر» (١٢٢/٢).

(٢) هذا العلامة محمد بن عبد الله بن محمد سمعي، لأهري، حاكمي، بونكر، شهاب (٢) رئاسة المالكية ببغداد في عصره، من مصنفاته: الأصول، إجماع أهل المدينة، وغيرها. توفي سنة ٣٧٥ هـ انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٤٦٢/٥)، «شجرة الدر» بركة مصر ٩١٩.

(٣) انظر قوله في «البحر» (١٢٢/٢).

(٤) هو أحمد بن سهل البلخي المعتزلي، المكنى بأبي زيد، كان عبداً، لكن من العتوم، من مصنفات: الخصم في اللغة، البحث عن التأويلات، توفي سنة ٣٢٢ هـ انظر ترجمته في «بيعة الوفاء» (٣١١/١).

(٥) انظر قوله في «البحر» (١٢٢/٢).

(٦) انظر مسائل مشرك في «الخصم» (١٢١/١)، «الإحكام للأهري» (٢٤)، «مسودة» (ص ٥٦٦)، «شرح المسألة» (١٢٨)، «رفع الحجب» (١٣٥٧)، «الإباح» (١٢٨)، «إبراهيم سون» (٢٤٩)، «البحر» (١٢٢/٢)، «الشفا» (٢٤١)، «التحريم» (٣٤٨)، «نصب» (٢٠٧/٢)، «الرهو» (٣٦٩)، «التعريف وصحبه» (١٢٢٦).

والثاني أخى، (و) حلال (نبيصوي^١ و) الصعي (المهدي^٢) في معنى ما ذكر (إذا كنا): أي الرديفان (من لفتين)، لئلا تقدم. أمّا ما تعبد بلفظه: كتكبيره، لإحرام عددا للعداء عليها، فلا يوم مر دفعه معامه، لمروص التعبد (ويكن): قال المصنف^٣: ثابته و (تعبد) - يعقد المصدر - فاعلها، وصمير بلفظه بالأحر.

الخاتمة قوله: «وهذا هو الفرق بين مانت، ومسألة برواية بالمعنى، فإنها مشبهة»^٤ قوله: (ويكن) قال المصنف: ثابته، و «تعبد» يعقد المصدر - فاعلها) يجوز أيضاً أن تكون ناقصة، واسمها صمير يعود إلى «الرديف»، وجربها «تعبد» فمن مبني للمفعول.

(١) انظر «الإباح» (٢٤٣/١)، «نهاية السؤل» (٢٤٥).

(٢) انظر «الفتاوى» (٢٩/١).

(٣) انظر قول المصنف في «منع الموع» (ص ٥٧٤).

(٤) في «ص» (مشابهة).

(٥) هذا الذي ذكره ابن عراقى هو قول: «لا شيء» كدلت، انظر «نهاية السؤل» (٢٤٥/١).

وهو الجمع، من قرأت هذه في الخوص، أي جمعت فيه، ولعدم مجتمع في رسم نظهر في الجسد، وفي رسم الخوص في الرحم. وما هنا عن الثلاثة أقرب مما في شرحي المختصر، ولما صح: أنهم أحالوه^(١١).

المقدمة قوله: (كالمعين) مثال ما هو حقه وعار، وقوله (كالمذهب لصفاته) والشمس لضياها^(١٢) مثالان لقوله: (غيرها)، وقوله (كالقراء) مثال للتواضع.

ثاني وللقوم: في القرآن، قيل: والحديث وقيل: واجب الوقوع، وقيل: تمتنع، وقال الإمام: تمتنع بين التوقيضين فقط.

ينج (و) خلاص (للقوم) في فهمهم وفروعه (في القرآن، قيل: والحديث) أصلاً. قالوا: لو وقع في الفرق لوقع إماماً، فيقول بلا فائدة، أو غير متر. فلا يفيد، ويقرب منزه عن ذلك، ومن معنى الوقوع في حديث يقوى مثل ذلك فيه. واجب: باعتبار أنه وقع فيها عن ميت، وبفيد بزيادة أحد معنييه مثلاً، أي سبب، وذلك كاف في لإفادة، وترتب عليه في الأحكام - الثواب أو العقاب - باعتبار علم الطاعة، والعصيان بعد البيان، فإن لم يبين حمل على المعنيين كما سيأتي، (وقيل:) هو (واجب الوقوع)^(١٣)، لأن المعاني أكثر من الألفاظ لدانة عديدها. واجب بمع ذلك، إذا ما من مشتركاً إلا ولكل من معنييه مثلاً بلفظ بدل عنه، (وقيل:) هو (متمتع)^(١٤)، للاحالة معهم المراد المقصود من الوضوح.

جيشيه قوله: (فإن لم يبين حمل على المعنيين) أي عند من يرى حمله عليهما^(١٥)، وهذا من قوائمه عند^(١٦) / من يرى ذلك، كما أن منها عنده، وعند من لا يراه ثواب الاجتهاد، ليعرف المراد من المعنيين^(١٧).

(١) انظر «التشبيب» (١/٢١٤).

(٢) انظر «نهاية السؤل» (١/٢٥١)، «التشبيب» (١/٢١٤).

(٣) انظر «مبدئ السؤل» (١/٢٥٢)، «التشبيب» (١/٢١٥).

(٤) سبب بيانه انظر (ص/٦١٩) وما بعدها.

(٥) نسخة فيه: (٨١/ع).

(٦) انظر «مبدئ السؤل» (١/٢٥٧)، «الإيضاح» (١/٢٥١)، «التحجير» (١/٢٥٤).

(٧) انظر «مبدئ السؤل» (١/٢٥٧)، «التحجير» (١/٢٥٤)، «التشبيب» (١/١٨٨)، «غاية المأثور» (ص/١٣٥).

(١) انظر «مبدئ السؤل» (١/٢٥٧)، «الإيضاح» (١/٢٥١).

(٢) في (ب) (لصفاتها) هو خطأ.

بأنه **يُجْمَلُ عَلَيْهِمَا**، وعن القاضي: **يُجْمَلُ**، ولكن **يُجْمَلُ عَلَيْهِمَا احتياطًا**،

للنَّ : وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ وَالْعَرَالِي : **يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ**، لَا أَنَّهُ لُغَةٌ، وَقِيلَ : **يُجَوِّزُ فِي النِّهْيِ لَا الْإِثْبَاتِ** .

الشيخ (فيحمل عليهما)، نظيره فيها، (وعن القاضي) هو عبد الحزاد عن العرائس معنة والمعنة (يحمل) أي غير متصح المراد منه (ولكن يحمل عليهما احتياطًا)

مأثبة قوله (فيحمل عليهما) فيه غور، لأنه إذا كان ظاهرهما فيها بصرف إليها، فالمراد بحمله عليهما انصرافهما عما^(١)، وتسمية الشافعي له ظاهرهما فيها ظاهرة في أنه عنده عام، وهو ما قاله القاضي عضد الدين، قال: «والعام عنده قسبان، قسم متفرق الحقيقة، وقسم مختلفها»^(٢)، وحالهما ينصف في شرح المحتصر فقال: «هو عنده كالعام، وليس عما، لأن العام عبر بمختلف الحقيقة، وهذا محتتمها»^(٣)، ولا يخفى أنه لا خلاف بينهما، لأن العبد / بين أن أحد قسميه مختلف الحقيقة، فلا يصح^(٤) تسميته عامًا، ولا يؤثر فيها أن العام في الأصل غير مختلف الحقيقة.

قوله: (وعن القاضي يجمع، ولكن يحمل عليهما احتياطًا) كذا نقله عنه الإمام الرازي^(٥)، لكن للذي في تقريره^(٦) لا يجوز حمله عليهما، ولا على أحدهما إلا بقرينة، ويبعد أن يقال هذا مقيد [لذلك]^(٧).

الشيخ (وقال أبو الحسين) لصدي^(١)، (و العرالي^(٢)) : **يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ** به ما ذكر من معنييه عقلاً، (لا أنه) : أي ما يراد من معنييه (لغة)، لا حقيقة ولا مجاز، لمناقضة له صفة السابق^(٣)، إذ مقتضى ما يستعمل في كل منهما مفرداً فقط، وعن هذا ينبغي السابق وغيره. (وقيل، يجوز) : أي أن يراد به لسان (في النفي، لا في الإثبات) فنحو: لا عين هندي، يجوز أن يراد به الباصرة وذهب مثلاً، بخلاف عيني عن، فلا يجوز أن يراد به لا معنى، حد، وزيادة النفي على الإثبات معهودة، كما في عموم النكرة المفية دون المثبتة، وفي نسخة بدل (يجوز)، «يصح» . . .

للنَّية [قوله: (وقيل يجوز لغة أن يراد به المعنيان)^(٣)] أي يجوز ذلك مجازًا على الراجح، والمراد بالنفي ما يشمل النهي، وبالإثبات ما يشمل الأمر^(٤).

(١) انظر قوله في كتابه المتقدمة (١٨/١)

(٢) انظر قوله في كتابه المستفصل (١١٧/٢).

(٣) قال الركني: «وهو ظاهر كلام الحقيقة» وإليه ذهب صاحب إنباء الموعود، وروى عنه وأخبره ابن الهيثم في تحصيله، لكن قال بالنفي حقيقة لا عذر، انظر ج ٢ ص ١٣١

(٤) نسخة ١: «١٢٧٧»، قد يرد: انظر عباس (١٧٤٩/٢)، انظر المصنف (١٧٦١/١)، نسخة ٢: «٢٣٥»

(٥) ما من مضمون يندرج في نسيب في نسخة الأصل من قوله: «عن القاضي» وما مضى هذه نسخة من هذا التعديل وسأجر، والمثبت عند نسيب من أن ما نسخة (ج) هي من نسخة من نسخة

(١) في «اب». [إليه]

(٢) انظر السادي (١٠٤/٢)، المطبعة (٣٨٧/١).

(٣) انظر اشرح المصنف (١١٢/٢)

(٤) انظر يقع لخالف (١٣٦/٣)

(٥) في «اب» «ج» [انصراف]

(٦) انظر المصنف (٢٧٤-٢٧٥)، وكذا نقله عنه البيضاوي، انظر الإنباء (٢٦٣/١)

(٧) «أن الأمدى يقتل عنه أن من باب العموم لا الاحتياط، انظر الأحكام (٢٤٥/٢).

(٨) انظر «عرب»، الإرشاد للأب (ص ٤٢٧)، انظر المصنف (٢١ من ص ٦٢١)

(٩) في الأصل (مدار) وثبت من «اب» «ج» وانظر (٣٨٨/١) حيث نقل كلام الشيخ ركني في المتن

وهو أنسب، والخلاف فيما إذا أمكن الجمع بين المعنيين، كما في الأمثلة المذكورة، فإن متع كما في استعمال صيغة «افعل» في طلب الفعل والتهديد عليه - عن ماسياقي - مرحوخ أنها مشتركة بينهما، فلا يصح قطعاً، ولظهور ذلك سكت المصنف عن التنبيه عليه.

ملأه نوره : (وهو أنسب) أي يكلامه لبدن قوله : (على ماسياقي) في أوائل بحث الأمر^(١)

[اِخْتَلَفَ فِي جَمْعِ الْمَشْرُكِ بِاعْتِبَارِ مَعْنِيهِ]

لِللُّغَةِ وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ جَمْعَهُ بِاعْتِبَارِ مَعْنِيهِ

الشيخ (والأكثر) من لسانه (على أن جمعه باعتبار معنييه)، كقولك: عدى عبود. وتريد مثلاً: ماضين وحاربه، أو ماضرة وحاربه ودهت.

ملأه نوره . (أن جمعه باعتبار معنييه) ^(١) إلخ. لا ينبغي أن أشي كجمع^(٢)، وأشد نقوله (تريد مثلاً) نج. بل أنه لا فرق في أفراد الجمع^(٣) بين كوسها (أفراداً لمعاني^(٤)). وكوب أفراد معنييه. أم جمعه باعتبار أفراد معني واحد، فلا خلاف

فه

(١) انظر الإحكام للأمامي (٢/٢٢٢)، (شرح المصنف) (٢/١١١، ١١٣)، رفع صاحب (٣/١٣٥، ١٣٩)، (سحر) (٣/١٣١)، وما بعده، «التبسيط» (١/٣١٨)، «مبحث» (١/١٦٩-١٧٠)، «القياس» (٢/٢١٧)

(٢) في الأصل: رمانه (كجمع أو داخل منه على قول) والمثل دون لزيادة من «ب» مع (٣) نسخة «ب» [٨٢ ع]

(٤) في الأصل: (أفراد المعاني)، والمثل من «ب» مع

() انظر رص ٧٧ وما بعدها

لِللَّغَةِ إِنَّ سَاعَ مَبْنِي عَلَيْهِ ، وَفِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ الْخِلَافُ ، خِلَافًا لِلْقَاضِي .

(إن ساع) ذلك الجمع ، وهو ما رجحه ابن مالك ، وخالفه أبو حيان ، (مبني عليه) في صحة إطلاقه على معنييه . كما أنَّ المنع مبني على المنع ، والأقل على أنَّه لا يبنى عليه فيها فقط ، بل يأتي على المنع أيضًا ، لأنَّ الجمع في قوة تكرير المفردات بالمعطف ، فكأنه استعمل كل مفرد في معنى .

البيان قوله : (مبني عليه) أي على جواز إطلاق المشترك ، الذي هو مفرد ذلك الجمع على معنييه ، وقضية كلام الشارح عود الضمير في (عليه) للمشارك المفرد ، وهو صحيح أيضًا . قوله : (كما أنَّ المنع) أي من جمعه باعتبار معنييه ، (مبني على^(١) المنع) من إطلاق المفرد على معنييه ، فأفاد قوله : (مبني عليه) : الخلاف في بناء جمع المشترك باعتبار معنييه على ما ذكر ، والخلاف في جواز جمعه أيضًا ، لبناء^(٢) المنع على المنع ، المستفاد من بناء جواز الجمع باعتبار معنييه ، على جواز إطلاق المفرد عليها ، وأفاد .

(١) في «ب» زيادة (أن) : «(أنَّ المنع)» .

(٢) في «ب» ، «ج» [كتاب] . وورد في الباب (٣٩٧/١) مثل نسخة الأصل .

ولو لم يقل المصنف : (إن ساع) المريد على (إن) - ابن الحاجب وغيره -^(١) كان المعنى : أنَّ الجمع مبني على المفرد ، صحة ومتى ، وقبل : لا ، بل يصح مطلقًا ، فمؤدّي العبارتين واحد ، والزيادة أصرح في التنبيه على الخلاف ، (وفي الحقيقة والمجاز) هل يصح أن يراد معًا باللفظ الواحد؟ كما في قولك : رأيت الأسد ، وثريد الحيوان المفترس ، والرجل الشجاع ، (الخلاف) في المشترك ، (خلافًا للقاضي) أبي بكر الباقلائي ، في قطعه بعدم صحة ذلك ،

البيان قوله : (إن ساع) الخلاف الثاني ، كما أفاده البناء المذكور لكنَّه [أصرح]^(٢) منه في التنبيه عليه كما ذكره الشارح . قوله : (فيها) : أي في صحة إطلاقه .

(١) انظر (شرح المعنى) (١١٦/٢) ، «رفع الحاجب» (١٣٥/٣) ، «نهاية السؤل» (٢٦٢/١) .

(٢) في الأصل (صرح) ، «والتب من «ب» ، «ج» ، «والثاني» (٢٩٧/١) .

المرجع قال: لما فيه من الجمع بين متافين، حيث أريد باللفظ الموضوع له: أي أولاً، وغير الموضوع له ممّا. وأجيب: بأنه لا تنافي بين هذين. وعلى الصّحّة يكون مجازاً أو حقيقة، ومجازاً باعتبارين على قياس ما تقدّم عن الشافعي وغيره، ويحمل عليها، إن قامت قرينة على إرادة المجاز مع الحقيقة، ...

المرجع قوله: (المزيد) بالنّصب [نعتاً] ^(١) لمقول ^(٢) (يقول)، لأنّه في محلّ نصب به. قوله: (خلاقاً للقاضي) إلخ، كذا نقله عنه المصنّف ^(٣)، ورواه الزركشي ^(٤) فيه، (وقال) ^(٥): «لم يمنع القاضي استعماله في حقيقته، ومجازه، وإن منع حله عليها بلا قرينة، فاختلطت مسألة الاستعمال بمسألة الحمل، قال: وعمل الخلاف- كما فرض ابن السمعاني ^(٦) (٧) - : إذا ساءل المجاز الحقيقة لشهرته، وإلا امتنع ^(٨) / الحمل قطعاً ^(٩)» (ج/٥٧)

(١) في الأصل (نعت)، والمثبت من «ب»، «ج».

(٢) في «ج»: [لمقول].

(٣) نقله عنه كذلك في «رفع الحاجب» (١٤٣/٣)، وانظر رأي الباقلاني في «التقريب» (ص ٤٢٧)، «التلخيص» (٢٣٤/١)، «الريهان» (٣٤٤/١).

(٤) نقل الشيخ زكريا كلام الزركشي بالمثل. انظر كلام الزركشي في «التشيف» (٢١٨/١).

(٥) في الأصل: [قال: فلم]، والثابت من «ب»، «ج» و«المعارف» (٣٩١/١)، حيث نقل كلام الشيخ كما أبت.

(٦) هو العلامة منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي، أبو الطيّر بن السمعاني الحنفي ثمّ الشافعي ولد سنة ٤٢٦ هـ، بعد من كبار الشافعية، كان ورعاً زاهداً، وله تصانيف حسنة منها القواطع في أصول الفقه، الريهان في الخلاف، منهاج أهل السنّة وغيرها، توفي بعموم سنة ٤٨٩ هـ. انظر ترجمته في: «طبقات السبكي» (٣٣٥/٥)، «طبقات الذهب» (٢٩٤/٥).

(٧) انظر قول السمعاني في «قواطع الأدلّة» (٢٧٩/١).

(٨) في «ب»: (لا تمتنع).

(٩) إلى هنا انتهى كلام الزركشي. انظر «التشيف» (٢١٨/١).

المرجع كما حل الشافعي الملامسة في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَلْسِنَةً﴾ ^(١) على الجنس باليد والوطء.

المرجع وما قاله من اختلاف المسائلين فيها مَرّ يلزمه فيها قاله آخرًا لأنّ الكلام في الاستعمال لا في الحمل ^(٢). قوله ^(٣): (كما) ^(٤) حل ^(٥) الشافعي الملامسة في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَلْسِنَةً﴾ على الجنس باليد والوطء ^(٦): أي على الجنس باليد حقيقة وعلى الوطء مجازاً ^(٧). وكذا حل ^(٨) الصلاة في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ ^(٩) على الصلاة لقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَقْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾، وعلى مواضعها بقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ ^(١٠).

(١) سورة النساء: (٤٣).

(٢) انظر «الفياء» (٢١٩/٢) فهو قريب من كلام الشيخ زكريا.

(٣) قوله «ساقطة من «ج»».

(٤) نسخة «ب»: «أح/٨٣/س».

(٥) في الأصل زيادة (في): [في محل]. والمثبت دون الزيادة من «ب»، «ج» وشرح المحلّ.

(٦) انظر كلام الشافعي في «الآية» (٢٩/١)، و«أحكام القرآن» (ص ٥٧).

(٧) ملّح الشافعي وجمهور أصحابه المراء بالمثل في الآية هو المثنى باليد حقيقة، والوطء مجازاً، وعند جمهور العلماء هو كتابة عن الجهاج. وبناء عليه: يتنقل الرّوء عند الشافعية بلمس بشرة الرجل المرأة الأجنبية مطلقاً، خلافاً للحنفية والمالكية والشافعية، إلا إذا كان يشهوه عند المالكية والمالكية. انظر «الباب» (٢٤٣/١)، «مواهب الجليل» (٢٩٦/١)، «الروضة للقروري» (٧٥/١)، «المغني» (٢٥٦-٢٥٧/١)، «تفسير القرطبي» (١٩٤-١٩٧/١).

(٨) أي الشافعي انظر كلامه في «الآية» (٧١/١)، و«أحكام القرآن» (ص ٩٤-٩٥).

(٩) سورة النساء: (٤٣).

(١٠) انظر «تفسير القرطبي» (١٧٦-١٧٧/٣).

وَمِنْ قَمَّ عَمَّ نَحْوُ ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ الْوَاجِبُ وَالْمَنْدُوبُ ،

(ومن ثم أي من هنا ، وهو الصيغة الزاجحة المبني عليها الحمل عليها ، أي من أجل ذلك (عم نحو : ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾^(١) الواجب والمندوب) حملاً لصيغة الفعل على الحقيقة والمجاز ، من الوجوب والتدب ، بقرينة كون متعلقها كالخير ، شاملاً للواجب والمندوب ،

اللائية قوله : (عم نحو : ﴿وَأَفْعَلُوا﴾ الخ ، مثله نحو : ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^(٢) فيعم الحرام والمكروه^(٣) ،

(١) سورة الحج : (٧٧) .
(٢) سورة محمد : (٣٣) .
(٣) انظر بيان لعمارة الخلاف في جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، وتوزيع الفروع على الأصول ، للأزنجاني (ص ٦٨) ، «البحر» (٢/ ١٤٤-١٤٥) ، «الغيث» (١/ ١٧١) ، «الغني» (٢/ ٢٢٠) .

(١) سورة الحج : (٧٧) .
(٢) سورة محمد : (٣٣) .
(٣) انظر بيان لعمارة الخلاف في جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، وتوزيع الفروع على الأصول ، للأزنجاني (ص ٦٨) ، «البحر» (٢/ ١٤٤-١٤٥) ، «الغيث» (١/ ١٧١) ، «الغني» (٢/ ٢٢٠) .

لِلَّاحِقِ خِلَافًا لِمَنْ خَصَّهُ بِالْوَاجِبِ ، وَمَنْ قَالَ لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرِكِ ، وَكَذَا الْمَجَازَانِ .

(١) بناء على أنه لا يراد المجاز مع الحقيقة ، (ومن قال) هو (للقدر المشترك)^(٢) ، بين الواجب والمندوب ، أي مطلوب الفعل ، بناء على القول الآتي : إن الصيغة حقيقة في القدر المشترك - بين الوجوب والتدب - أي طلب الفعل ، (وكذا المجازان)^(٣) ، هل يصح أن يراداً معاً باللفظ الواحد؟ كقولك مثلاً : والله لا أشتري ، وتريد السوم والشراء بالوكيل ، فيه الخلاف في المشترك ، وعلى الصيغة الزاجحة ، يحمل عليها إن قامت قرينة على إرادتها أو تساويها في الاستعمال ، ولا قرينة تبين أحدهما ، وإطلاق الحقيقة والمجاز على المعنى - كما هنا - مجازي ، من إطلاق اسم الدال على المدلول .

اللائية قوله : (هنا) وفيها قبله (هل يصح أن يراداً معاً باللفظ الواحد)^(٤) أي [أو]^(٥) أن يجمع باعتبارهما ، [قوله]^(٦) : (فيه الخلاف في المشترك) فيه إشارة إلى أن قطع القاضي السابق^(٨) ، لا يأتي هنا ، لاتنفا عنه .

(١) انظر «الطوبى» (١/ ١٣٩) .

(٢) انظر «شرح التركيب المنير» (٨/ ٣-٩) .

(٣) انظر «التشيف» (١/ ٢١٩) .

(٤) في «ب» : (يراد) ، وهو خطأ .

(٥) انظر «شرح تطبيق الفصول» (ص ١١٤) ، «التشيف» (١/ ٢١٩) ، «الغيث» (١/ ١٧٠) ، «الغني» (٢/ ٢٢١) .

(٦) في الأصل (وراد) ، بدل (أو) ، والكتب من «ب» ، «ج» .

(٧) (قوله) ساقطة من «ب» .

(٨) انظر (ص ١٢٨) .

الملائمة قوله : (وعلى الصيغة الراجحة) : أي ويتفرع عليها أنه ^(١) يحمل اللفظ الواحد على المجازين .

واعلم أنه [قد اشتمل] ^(٢) كلامه في المسألة السابقة ^(٣) على الوضع ، وفي هذه ^(٤) على الاستعمال والحمل ، والفرق [بينها] ^(٥) : أن الوضع : يجعل اللفظ دليلاً على المعنى كما مر ^(٦) ، وهو من صفات الواضع ^(٧) ، والاستعمال : إطلاق اللفظ وإرادة المعنى ، وهو من صفات المتكلم ، والحمل : اعتقاد السامع مراد المتكلم ، أو ما اشتمل على مراده ، وهو من صفات السامع ^(٨) .



(١) في «ب» : [أن] بدل [أنه] .

(٢) زيادة من «ب» ، «ج» .

(٣) هي قول المصنف (ابن السكي) : المشترك واقع . (١/٦١٥) .

(٤) هي مسألة المشترك يصح ... انظر (ص ١/٦١٩) .

(٥) في الأصل [بينهما] ، والمثبت من «ب» ، «ج» .

(٦) انظر (ص ١/٥٤٦) .

(٧) نسخة «ج» : [ع/٢٥] .

(٨) هذا التفريق الذي ذكره الشيخ زكريا بين الوضع والاستعمال والحمل - هو للقرافي ، وذكره الاستوئي كذلك . انظر «شرح تفهيم الفصول» (ص ٢٠) ، و«نهاية السؤل» (١/٢٦٥) .